

الباب الأوّل: الدّراسة النظرية للعدول

وفيه فُصول:

الفصل الأوّل: مفهوم العدول، واستعماله

الفصل الثاني: أسباب العدول ودواعيه

الفصل الثالث: ضوابط العدول

الفصل الأول: مفهوم العدول، واستعماله.

المبحث الأول: مفهوم العدول.

أولاً: الدلالة اللغوية للعدول:

يرد استعمال العدول في معاجم العربية مستوعباً جملةً من المعاني، جزءٌ منها يتصل بموضوع دراستنا. فنظرةً في معاجم العربية تمرُّ على مفردات مادة "ع د ل" تُعطينا دلالاتٍ لهذه المادة ذات سعة، وما يَخُصُّنا منها نقفُ عنده، ونسعى لمعرفة الصِّلة بين أصل الجذر اللُّغوي "ع د ل" والدلالة التي خرج إليها، واستعملت بالمعنى الذي يخص العدول موضوع الدراسة، وما ينبثق عنه من مفردات ودلالات.

فمما جاءت كلمة "العدول" في العربية تدلُّ عليه: الخروجُ عما هو معروفٌ في الغالبِ الأعم، فينطرحُ المعروفُ الأعمُّ "الأصل" إلى غيره مما هو مخصوص "الفرع"، ورد في صحاح العربية ما يدلُّ على هذا المعنى، قال الجوهريُّ (ت ٣٩٣هـ): عدَل عن الطريق: جَارَ، وانعدَل عنه: مثله. وحادَ عن الشيء إذا عدَل عنه عدلاً وعدولاً، وكذلك يُقال إذا عدَل عن الشيء: مال^١. إذا الخروجُ عن الوجهة المعهودة أحد ما دلَّ عليه العدول.

^١ انظر الصحاح للجوهري (عدل) ١٧٦١، وفيه: عدل عن الشيء بمعنى (جار)، والمحكم والمحيط الأعظم (عدل)

١١ / ٢، وفيه: عدل بمعنى (حاد ومال)، واللسان (عدل)، وفيه: عدل بمعنى (مال وجار وحاد).

والدلالة الثانية له هي ترك أمرٍ تُرجى منه غايةً ما، تقول: عدلَ الفحل عن الإبل إذا ترك الضراب؛ وعدلَ الفحل عن الضراب فأنعدَلَ؛ أي نحاه فتنحى^١.

ويدلُّ أيضاً على المجاوزة؛ مجاوزة شيءٍ إلى شيءٍ غيره، قاله الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ)^٢.

والثالثة الرجوعُ عن الشيء، تقول: عدلَ عنه؛ إذا رجع^٣.

فالخروجُ والتَّركُ والمجاوزةُ والرجوعُ دلالاتٌ مُضمَّنةٌ في مُصطلح العدول.

والملاحظُ أنَّ الفعلَ (عدلَ) الذي يكشفُ عن الدلالاتِ السَّالفةِ يَجِيءُ في العربيةِ إمَّا لازماً، وهو الغالبُ، وإمَّا متعدِّياً، ويُلازمُ في غالبِ أمره حرفَ الجرِّ (عن) أَمارةً بأنَّه يدلُّ على الخروجِ أو التَّركِ أو المُجاوزةِ، وغيرِ ذلك ممَّا شابه هذه المعاني.

وقد يجيءُ مع حرفِ الجرِّ (إلى)، فيدلُّ على الرجوعِ إلى الشيء، تقول: عدلَ إلى الطريقِ عدُولاً؛ أي رَجَعَ، وقد يجيءُ لازماً من دونِ حرفِ جرٍّ، تقول: عدلَ الطريقُ؛ أي مالَ.

و(عدلَ) إن جاءَ بغيرِ حرفِ الجرِّ (عن) فهو يكشفُ عن دلالاتٍ جَمَّةٍ بثَّها اللغويونَ في مصنفاتهم، ونحن نختيِّرنا منها ما كان ثابتَ الصِّلةِ بهذا البحثِ.

فمنها: إقامةُ المائلِ على صحيحِ الطَّريقةِ والمنهجِ، كأن تقول: إذا ملتُ فعَلَيْكَ أَنْ تَعْدِلَنِي، وقال عمرُ بن الخطَّابِ رضي الله عنه: "الحمدُ لله الذي جَعَلَنِي في قَوْمٍ إذا ملتُ عدَلُونِي كما يُعدِّلُ السَّهْمُ في الثُّقَافِ"^٤، ومن ههنا جاءَ المصدرُ (العدْلُ) الذي يدلُّ على الاستقامة، وهي

^١ انظر المصادر السالفة نفسها.

^٢ في الكليات ٦٤٠.

^٣ انظر الكليات للكفوي ١٥٠.

^٤ انظر اللسان (عدل).

^٥ انظر المحكم والمحيط الأعظم ١١/٢.

ضدَّ الجور، وهذا المصدرُ يُجرُّونه مجرَّى الوصفِ الذي ليسَ بمصدرٍ، فيستعملونه في وصفِ المذكَّرِ والمؤنَّثِ، والمفردِ والمثنَّى والجمعِ على سواءٍ، فتقولُ رجلٌ وامرأةٌ، ورجلانِ وامرأتانِ، ورجالٌ ونسوةٌ: عدلٌ¹.

ومنها المساواة، جاءت من قولك: عدلتُ بين الشيئينِ إذا ساويتَ بينهما، فلم تملُ إلى أحدهما، وتبعدُ من الآخرِ، جاء في اللسانِ: "وفلانٌ يعدلُ فلاناً؛ أي يُساويه، ويُقال: ما يعدلُك عندنا شيءٌ؛ أي ما يقعُ عندنا شيءٌ موقِعُك"².

تُعطينا تلك الدلالاتُ السَّالفةُ لـ (عدل) مصطلحين أحدهما: العدول، وهو الخروجُ عن أصلٍ، أو تركُهُ إلى شيءٍ آخرٍ قريبٍ منه، أو يساويه.

وثانيهما: العدل، وهو أن تُساوي بين شيئين، وتقومَ ما مالَ منهما فتساويه بالآخر.

والعدل أيضاً هو تقويمُ المائلِ، ومساواةُ بين أمرينِ حتَّى لا يَحِيدَ أحدهما على الآخرِ.

وعلى ما تقدَّم نستنتجُ أنَّ العدولَ عن أصلٍ استعمالِ اللغةِ أو قياسِها مُنضبطٌ بضوابطٍ تُقرِّبه من أصلِ المعدولِ عنه، وتُحدِّدُ نهجَه واستعمالَه، فلا يدخلُ في العدولِ الغلطُ في النظامِ النحويِّ أو الشُّذوذُ النحويِّ والصَّرْفِيُّ واللغويُّ، فهما أبعدُ من أن يكونا ميلاً أو خُرُوجاً عن أصلٍ إلى فرعٍ، والمسافةُ بينهما وبين العدولِ كبيرةٌ واسعةٌ.

فالعدولُ إنما هو خروجُ عن طريقةِ استعمالِ أصيلةٍ إلى طريقةِ استعمالِ فرعيةٍ، ترقى أحياناً أن تكونَ أصلاً يُقاسُ عليه؛ لأنَّ لها دواعي دَعَتْ إلى خُرُوجِها، وضوابطُ واضحةٌ تضبطُها وتحدِّدها، وهذا أثبتُ أن يكونَ العدولُ مُندرجاً في نظامِ اللغةِ الصحيحِ المُعتمدِ.

¹ انظر اللسان (عدل).

² اللسان (عدل).

ثانياً: العَدْلُ، واستعماله:

إنَّ النَّحْوِيِّينَ اسْتَعْمَلُوا مِصْطَلَحَ الْعُدُولِ اسْتِعْمَالاً عَامّاً لَأَيِّ خُرُوجٍ أَوْ مُخَالَفَةٍ لِأَصْلِ اسْتِعْمَالٍ يَقَعُ فِي الْكَلَامِ مَا عَدَا الْغَلَطَ وَالشُّذُودَ، سِوَاءِ أَكَانَ فِي مُسْتَوَى التَّرْكِيبِ وَالسِّيَاقِ أَمْ فِي مُسْتَوَى الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ.

وَاسْتَعْمَلُوا مِصْطَلَحَ (الْعَدْلِ) اسْتِعْمَالاً خَاصّاً بِاللَّفْظَةِ الْوَاحِدَةِ، أَي: إِنْ أَرَدْتَ لَفْظَةً مَا ثُمَّ عَدَلْتَ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا مِنْ جَنْسِهَا، وَقَدْ غَيَّرْتَ شَيْئاً مِنْهَا حَرْفاً أَوْ أَكْثَرَ، كَأَنْ تَقُولَ: (زَحَل) وَأَنْتَ تَرِيدُ: (زاحِل)، قَالَ الْكَفَوِيُّ (ت ١٠٩٤هـ): "وَالْعَدْلُ: هُوَ أَنْ تُرِيدَ لَفْظاً فَتَعْدِلَ عَنْهُ كَعُمَرَ مِنْ عَامِرٍ"^١. أَي تَعْدِلُ بِهِ عَنْ أَصْلِ بَنَائِهِ، فَاسْتَعْمَلُوهُ فِي الْمَنْعُوعِ مِنَ الصَّرْفِ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ إِنْ حُوِّلَ عَنْ أَصْلِ بَنَائِهِ إِلَى بِنَاءٍ آخَرَ مِنْ جَنْسِهِ.

وَسَمَّى سَيَبُويه (١٨٠هـ) هَذَا التَّحْوِيلَ عَنْ أَصْلِ الْبِنَاءِ تَسْمِيَاتٍ عِدَّةً، وَمَرَّاهُ مِنْهَا وَاحِداً، مِنْهَا:

الْعَدْلُ: ذَكَرَهُ وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَلَى تَرْكِ صَرْفٍ (أُخَرَ)؛ لِأَنَّهَا خَالَفَتْ أَخَوَاتِهَا (الطُّوْلَ، وَالْوُسْطَ، وَالْكُبْرَ) مِنْ قِبَلِ أَتْنٍ لَا يَأْتِيَنَّ صِفَةً إِلَّا وَفِيهِنَّ أَلْفٌ وَلَا مٌ، فَتَوْصَفُ بِهِنَّ الْمَعْرِفَةُ، قَالَ: "فَلَمَّا خَالَفَتْ الْأَصْلَ وَجَاءَتْ صِفَةً بغيرِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ تَرَكُوا صَرْفَهَا كَمَا تَرَكُوا صَرْفَ (لُكَعَ) حِينَ أَرَادُوا: (يَا أَلْكَعُ)، وَ(فُسَقَ) حِينَ أَرَادُوا: (يَا فَاسِقُ)، وَتَرَكَ الصَّرْفُ فِي (فُسَقَ) هُنَا لِأَنَّهُ لَا يَتِمَّكَّنُ بِمَنْزِلَةِ (يَا رَجُلُ) لِلْعَدْلِ"^٢. أَي إِنْ الْاسْمَ إِذَا عُدِلَ بِهِ عَنْ أَصْلِ بَنَائِهِ قَلَّ تَتِمُّكُّهُ، فَانْحَطَّ مَنْزِلَتُهُ، وَلَمْ يُصَرَفْ، وَهَذَا تَسَبَّبَ بِهِ الْعَدْلُ الَّذِي أَصَابَ الْاسْمَ.

^١ انظر الكليات ٦٤٠.

^٢ الكتاب ٣/ ٢٢٥.

واستعملَ سيبويه اسمَ المفعولِ من (العَدْل) في تفسيرِ تَرْكِ صَرْفِ الاسمِ؛ لأنَّه غُيِّرَ عن أصلِ بنائه، قال: "وَرُحِّلَ معدولٌ في حالةٍ، إذا أردتَ اسمَ الكَوَكَبِ فلا ينصرفُ"^١.

أي مَعْدُولٌ عن أصلِ بنائه، وهو زاحِلٌ.

وقال أيضاً: "وسألتُه [أي سألتُ الحَلِيلَ] عن جُمعٍ وكُتْعٍ، فقال: هما معرفةٌ بمنزلةِ (كُلَّهم)، وهما مَعْدُولَتَانِ عن جُمعٍ جُمعَاء، وجُمعٍ كُتْعَاء"^٢.

وكذلك فسَّرَ سيبويه بالعَدْلِ التَّغْيِيرَ الذي أَصَابَ الأفعالَ فَتَحَوَّلَتْ به إلى أسماءٍ لأفعالِها التي عُدِلَ بها عن أصلِ بنائها، فلزَمَهَا البناءُ على الكسْرِ، مثل (مَنَعَ وتَرَاكَ وحَذَرَ ونَزَلَ ونَعَاءَ وغيرها)، قال: "فالْحُدُّ في جميعِ هذا: أَفْعَلٌ، ولكنَّه معدولٌ عن حَدِّه، وحُرِّكَ آخِرُهُ لأنَّه لا يكونُ بعدَ الألفِ ساكناً، وحُرِّكَ بالكسْرِ لأنَّ الكسَرَ مِمَّا يُؤَنَّثُ به؛ تقول: إِنَّكَ ذَاهِبَةٌ، وَأَنْتِ ذَاهِبَةٌ...، وإِنَّمَا الكسرةُ من الياءِ"^٣. أي الكسرةُ التي في ضميرِ الكافِ مِن (إِنَّكَ)، والتي من التَّاءِ في (أَنْتِ)، وهي في التَّائِيثِ مثلُ التي في آخِرِ: (مَنَعَ وتَرَاكَ وحَذَرَ).

وهذه الأسماءُ جاءتْ مَبْنِيَّةً على الكسْرِ، وتُرِكَ صَرْفُهَا؛ لأنَّها عُدِلَ بها عن أصلِ بنائها وهو فعلُ الأمرِ، مثل (امْنَعْ واتركْ واحذرْ ...)، وصيغُ أسماءِ الأفعالِ هذه صيغُ مؤنَّثةٍ كما قال سيبويه، وهذه لا يقتصرُ أنْ تَحِيَّ معدولةً عن بناءِ أفعالِها فحسب، بل تَحِيَّ أيضاً معدولةً عن بناءِ الصِّفَةِ منها كما قال سيبويه، نحو (يا خَبَاثُ، ويا لَكَاعِ) معدولتينِ عن (الخبِثَةِ واللَّكَعَاءِ)^٤.

^١ الكتاب ٣/ ٢٢٤.

^٢ المصدر نفسه.

^٣ الكتاب ٣/ ٢٧٢.

^٤ يُقال: رَجُلٌ لُكَّعٌ؛ أي لُثِيْمٌ، أو هو العبد الذليل النفس. عن الجوهري في الصحاح (لكع) ١٢٨٠.

قال سيويه (ت ١٨٠هـ): "فهذا كُلُّ معدولٍ عن وجهه وأصله، فجعلوا آخره كآخر ما كان للفعل؛ لأنَّه معدولٌ عن أصله كما عدلَ نظارٌ وحذارٌ وأشباهُهما عن حدِّهنَّ، وكلُّهنَّ مؤنَّثٌ، فجعلوا بابهنَّ واحداً"^١.

ومنها الحدُّ: الذي هو المنعُ والحاجزُ بين شيئين^٢، كأنَّ الاسمَ إذا عدلَ به عن أصلِ البناءِ، وتحوَّلَ لفظاً جديداً فإنَّ هذا الذي أصابه منعه أن تكون له صفاتُ أصله الذي عدلَ عنه، وبذلك انآد عنه، وانحطَّ تمكُّنه، فتركَ صرفه.

استعملَ سيويه اسمَ المفعولِ من (الحدِّ) لِيبيِّنَ تركَ صرفِ مثل (عُمَرَ وزُفَرَ).

قال: "وأما عُمَرُ وزُفَرُ فإنَّهما منَعَهُم من صَرَفِهما وأشباهُهما أنَّهما لَيْسا كشيءٍ ممَّا ذكرنا، وإنَّهما محدُّودان عن البناءِ الذي هو أَوَّلَى بهما"^٣.

ثمَّ قالَ: "ولا يَجِيءُ (عُمَرُ) وأشباهُ محدوداً عن البناءِ الذي هو أَوَّلَى به إلاَّ وذلك البناءُ معرفةً، كذلك جَرى في مثلِ هذا الكلامِ"^٤.

ومنها التَّحوُّلُ: وهو يريدُ به ما أرادَ بالعدَلِ والحدِّ؛ تغييرَ الاسمِ عن أصلِ بنائه الذي وُضِعَ له، فإنَّ أصابه التَّغييرُ فقد يُفسَّرُ ذلك سيويه بالتَّحوُّلِ، ففي (عُمَرَ) يقولُ: إنَّه تحوَّلَ عن موضعِ عامرٍ، فيمتنعُ من الصَّرفِ لأنَّه معدولٌ عن بنائه، هذا إن جاءَ معرفةً، أمَّا إن جاءَ نكرةً فإنَّه يُصرفُ. قال: "فإن قلتَ: عُمَرُ آخرُ صرفته لأنَّه نكرةٌ، فتحوَّلَ عن موضعِ عامرٍ معرفةً"^٥.

^١ الكتاب ٣/ ٢٧٤.

^٢ كذا قال الكفوي في الكليات ٣٩١.

^٣ الكتاب ٣/ ٢٢٣.

^٤ المصدر نفسه، وذكر في مواضع كثيرة من هذه الصفحة وتاليتها اسم المفعول "محدود"؛ يريد به العدَلُ عن أصل البناء.

^٥ الكتاب ٣/ ٢٢٤.

ومنها المُخَالَفَةُ؛ مُخَالَفَةُ بِنَاءِ الْأَصْلِ، قال في تركٍ صرفٍ (أُخَر): "فَلَمَّا خَالَفَتْ الْأَصْلَ وجاءتْ صِفَةً بغيرِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ تَرَكُوا صَرْفَهَا كَمَا تَرَكُوا صَرْفَ (لُكَعَ) حِينَ أَرَادُوا: يَا لُكَعٌ"^١. وليسَ ببعيدٍ قولُ الفارسيِّ (٣٧٧هـ) من قولِ سيبويه. ومَرَامُهُ من مَرَامِهِ فيما يأتي، قال الفارسيُّ: "فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْبِنَاءُ الْمَعْدُولُ غَيْرَ الْمَعْدُولِ عَنْهُ، وَمُخَالَفًا لَهُ"^٢.

فَالْعَدْلُ وَالْحَدُّ وَالتَّحْوِيلُ وَالْمُخَالَفَةُ كُلُّ أُولَئِكَ مَطْلَبُ سيبويه وغيره مِنْهُنَّ وَاحِدٌ؛ وَهُوَ مَا يُصِيبُ الْكَلِمَةَ مِنْ تَغْيِيرٍ أَوْ انْحِرَافٍ عَنْ وَجْهَتِهَا وَأَصْلِ بِنَائِهَا، عِنْدَئِذٍ تَعْتَرِضُهَا عَوَارِضٌ تَبَيَّنُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَصْلِهَا الَّذِي بُنِيَ عَلَيْهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ، وَيَقِلُّ تَمَكُّنُهَا، فَتَوْضَعُ لَهَا حَدُودٌ تَضْبِطُ وَجْهَتَهَا الْجَدِيدَةَ.

وَإِذَا صَارَ الْمَعْدُولُ مُخَالَفًا لِلْبِنَاءِ الْمَعْدُولِ عَنْهُ فَإِنَّ ذَلِكَ الْبِنَاءَ الَّذِي عُدِلَ عَنْهُ مُرَادٌّ فِي الْمَعْدُولِ، وَمُنَوِّيٌّ فِيهِ، وَإِنْ خَالَفَهُ بَعْلَّةُ الْعَدْلِ، فَ(عَامِرٌ) بِنَاؤُهُ مُرَادٌّ فِي (عُمَرَ) الْمَعْدُولِ عَنْ عَامِرٍ، وَإِلَّا كَانَ مَصْرُوفًا فِي النِّكْرَةِ، وَمَا دَعَا إِلَى تَرْكِ صَرْفِهِ أَنَّ أَصْلَ بِنَائِهِ مُرَادٌّ، فَالْأَلْفُ وَإِنْ حُذِفَتْ فِي (عُمَرَ) مُرَادَّةٌ مَنْوِيَّةٌ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ مَعْرَفٌ تَرَكَ صَرْفَهُ لِلْعَدْلِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ. وَمِثْلُ ذَلِكَ كُلُّ بِنَاءٍ أَصَابَهُ عَدْلٌ؛ فَ(نَزَالٍ وَتَرَاكِ وَحَذَارٍ، وَغَيْرِهَا) كُلُّهَا مَعْدُولَةٌ عَنْ أَفْعَالِهَا فِي صِيغَةِ الْأَمْرِ، وَدَلَالَةُ الْأَمْرِ فِي هَذِهِ الصِّيغَةِ قَابِعَةٌ فِيهَا، لِاتِّفَاقِهَا، وَإِنْ صَارَتْ بِالْعَدْلِ أَسْمَاءً، لَكِنَّهَا أَسْمَاءٌ لَصِيغَةِ فَعَلٍ الْأَمْرِ مِنْهَا.

قال الفارسيُّ (ت ٣٧٧هـ) في هذا المعنى، وهو يميِّزُ الحذفَ في حروفِ المعاني الذي يوجبُ البناءَ من الحذفِ الذي يوجبُ العَدْلَ دونما وجوبِ البناءِ: "وَالْآخِرُ أَنْ يُعَدَلَ الْاسْمُ عَنْ اسْمٍ فِيهِ حَرْفٌ، فَهَذَا الْمَعْدُولُ لَا يَجِبُ بِنَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَضَمَّنْ الْحَرْفَ، فَيَلْزَمَ الْبِنَاءَ، كَمَا

^١ الكتاب ٣/ ٢٢٥.

^٢ كتاب الشعر ٤٢، وخزانة الأدب ٧/ ١٧٩.

تَضَمَّنَهُ الْأَوَّلُ^١؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ يُرَادُ فِي ذَلِكَ الْبِنَاءِ الَّذِي وَقَعَ الْعَدْلُ عَنْهُ، ... وَلَا شَيْءَ يَقَعُ فِيهِ الْخِلَافُ بَيْنَ (سَحَرَ) الْمَعْدُولِ وَالْمَعْدُولِ عَنْهُ^٢، إِلَّا إِرَادَةً لَامِ التَّعْرِيفِ فِي الْمَعْدُولِ عَنْهُ، وَتَعَرِّي الْمَعْدُولِ مِنْهُ^٣. وَمِنْ كَلَامِ الْفَارِسِيِّ السَّالِفِ نَتَعَرَّفُ أَنَّ الْأِسْمَ إِذَا تَضَمَّنَ الْحَرْفَ الْمَحذُوفَ فَإِنَّ ذَلِكَ التَّضَمَّنَ يُوجِبُ بِنَاءَ الْأِسْمِ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَحذُوفُ مُرَاداً وَمُنَوِيّاً فِي الْأِسْمِ الَّذِي أَصَابَهُ الْحَذْفُ ثُمَّ عُدِلَ عَنْ أَصْلِ بِنَائِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ الْمَحذُوفَ يَوْجِبُ الْعَدْلَ دُونَ الْبِنَاءِ، لِإِرَادَةِ الْمَحذُوفِ فِي الْمَعْدُولِ، وَعَدَمَ تَضَمُّنِهِ لَهُ.

وَالْعَدْلُ يُصِيبُ اللَّفْظَ دُونَ الْمَعْنَى فِي غَالِبِ أَمْرِهِ؛ فَمِنْ الْعَدْلِ الَّذِي يُصِيبُ اللَّفْظَ دُونَ الْمَعْنَى: (عُمَرُ)، فَهُوَ -وإن تحوّل عن عامرٍ في لفظه- أَصْلُ بِنَائِهِ الَّذِي عُدِلَ عَنْهُ (عامر) مُرَادٌ فِيهِ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ لَمْ يَتَحَوَّلْ وَلَمْ يُعَدَّلْ عَنْهُ؛ إِذْ بَقِيَ مَعْرِفَةً، وَلِذَا تُرِكَ صَرْفُهُ.

قَالَ الْفَارِسِيُّ: "وَمَوْضِعُ النَّقْلِ فِيهِ أَنَّ الْمَسْمُوعَ يُلْفَظُ بِهِ، وَالْمُرَادُ بِهِ غَيْرُهُ، وَيَسْتَوِي الْعَدْلُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ لِاسْتَوَائِهِمْ فِيهَا ذِكْرُتُ، وَلَا يَكُونُ الْعَدْلُ فِي الْمَعْنَى". وَقَصَدَ الْفَارِسِيُّ بِالنَّقْلِ هَهُنَا عُدُولَ اللَّفْظِ عَنْ أَصْلِ بِنَائِهِ^٤. وَقَوْلُهُ: (لَا يَكُونُ الْعَدْلُ فِي الْمَعْنَى) رَدٌّ عَلَى قَوْلِ ابْنِ

^١ الْأَوَّلُ فِي كَلَامِ الْفَارِسِيِّ هُوَ حَذْفُ حُرُوفِ الْمَعَانِي مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تُبَاشِرُهَا، الْحَذْفُ يُوجِبُ بِنَاءَ الْأِسْمِ، مِثْلَمَا بُنِيَ "خَمْسَةَ عَشَرَ" لِحَذْفِ وَائِ الْعَطْفِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ الْحَرْفَ الْمَحذُوفَ مِنْهُ، عَلَى خِلَافِ الْحَذْفِ فِي الْمَعْدُولِ، فَإِنَّهُ لَا يَتَضَمَّنُ الْحَرْفَ الْمَحذُوفَ، بَلْ يُرَادُ الْمَحذُوفُ فِي الْبِنَاءِ الْمَعْدُولِ.

^٢ الْبِنَاءُ الَّذِي عُدِلَ عَنْهُ "سَحَرَ" هُوَ "السَّحَرُ" مَعْرِفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَهُوَ لَا يَأْتِي مَعْرِفَةً فِي الظُّرُوفِ إِلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَإِنْ جَاءَ مَعْرِفَةً فِي الظُّرُوفِ بِلا أَلْفٍ وَلَامٍ يَكُنْ أَصَابَهُ الْعَدْلُ، فَيُتْرَكُ صَرْفُهُ، عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِيهِ مَعْدُولَا مُرَادَتَانِ.

^٣ كِتَابُ الشَّعْرِ ٤٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٧/ ١٧٩.

^٤ قُلْتُ: فِي "غَالِبِ أَمْرِهِ"؛ لِأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ رَأَى أَنَّ الْعَدْلَ لَا يَكُونُ فِي الْمَعْنَى، وَوَافَقَهُ الْجَرَجَانِيُّ، أَمَّا ابْنُ السَّرَّاجِ فَقَدْ قَالَ بِإِصَابَةِ الْعَدْلِ اللَّفْظَ وَالْمَعْنَى. انْظُرِ الصَّفْحَةَ الْآتِيَةَ.

^٥ الْإِيضَاحُ ٢٣٤.

^٦ انْظُرِ الْمُقْتَصِدَ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ ١٠٠٨.

السَّراج (٣١٦هـ): "إِنَّ الْعَدْلَ يَكُونُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى"^١. وسيأتي كلامُ ابن السَّراج على هذا المعنى بعد قليل.

ويكونُ المعدولُ من كلامِ الفارسيِّ له دالتان: دلالتُهُ على المُسمَّى الجديد، ودلالتُهُ على معنى الأصل، وهذا في رأيِ عبد القاهر الجرجانيِّ (ت ٤٧١هـ) ما يحكمُ عليه بالفرعية؛ لأنَّه خرجَ عن حكمِ الأصول؛ إذ إنَّ الأسماءَ لها دلالةٌ واحدةٌ بخلافِ الأفعالِ التي تدلُّ على الزمنِ والحدَثِ^٢. وهذا الكلامُ يجعلُ وظيفةَ العَدْلِ موافقةً لوظيفةِ العدولِ، في كونِ الاثنينِ يُخرجانِ البناءَ من كونه أصلاً إلى تحويله فرعاً.

ومن العَدْلِ الذي يُصيبُ اللفظَ والمعنى قولهم: (مثنى وثلاث)، فهذا أصابه العَدْلُ في لفظه ومعناه؛ لأنَّ أصلَ لفظِ (مثنى) هو اثنان، وأصلَ لفظِ (ثلاث) هو ثلاثة، أمَّا المعنى فقد تحوَّلَ معناهما من دلالةِ (اثنين) و(ثلاثة) في الأصلِ إلى دلالةِ (اثنين اثنين) و(ثلاثة ثلاثة) في العَدْلِ. قال ابنُ السَّراج: "فأمَّا الذي عُدِلَ لإزالةِ معنى إلى معنى فمثنى وثلاث ورُباعٌ وأحادٌ، فهذا عُدِلَ لفظُهُ ومعناه، عُدِلَ عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين، وعن لفظِ اثنين إلى لفظِ مثنى..."^٣. وقد ردَّ كلامه الجرجانيُّ مُوافقاً أبا عليٍّ في أنَّ العَدْلَ لا يُصيبُ المعنى^٤. وقد نقلَ ابنُ سيده (ت ٤٥٨هـ) كلاماً لأبي سعيد السَّيرافيِّ (ت ٣٦٨هـ) هو نفسه كلامُ ابن السَّراج، يُثبتُ فيه أنَّ العَدْلَ في مثلِ (مثنى وثلاث) أصابَ اللفظَ والمعنى، ووافقه ابنُ سيده في ذلك^٥، وكذلك ما ذكره أبو البركات الأنباريُّ (ت ٥٧٧هـ) من إصابةِ العَدْلِ اللفظَ والمعنى في مثلِ (مثنى وثلاث)^٦.

^١ قال ذلك الجرجاني في المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٠٩.

^٢ انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٠٨.

^٣ الأصول لابن السراج ٨٨/٢.

^٤ المقتصد في شرح الإيضاح ١٠١١.

^٥ المخصص ١٧/١٢٠.

^٦ أسرار العربية ٢٨٠.

ويستوي العدل في النكرات والمعارف، فمثنى وثلاث ورباع معدولات عن أصولها في النكرات (اثنين وثلاثة وأربعة)، وعُمَرُ وزُفَرُ معدولان عن عامرٍ وزافرٍ المعرفتين^١.

وأضربُ العدلِ كثيرةٌ، منها ما يختصُّ بالأعلامِ كعُمَرُ من عامرٍ، ومنها ما يختصُّ بالأعدادِ كمثنى من اثنين اثنين، ومنها ما يتصلُّ بالأسماءِ المعرفةِ بالألفِ واللامِ كسَحَرٍ من السَّحَرِ، ومنها ما كانَ على صيغةِ (فَعَالٍ)، وهذه على أضربٍ، منها ما يتصلُّ بأسماءِ الأفعالِ نحو (نَزَالٍ وتَرَاكِ) معدولتين عن فَعَلٍ الأمرِ: (انزَلُ واتركُ)، والصِّفَاتِ في النداءِ نحو: (يا لكاعِ ويا خَبَاثِ) معدولتين عن (لَكُعَاءٍ وخَبِيثَةٍ)، وأسماءِ المصادرِ نحو: (جَمَادٍ) معدولة عن (الجُمُودَةِ)، وما كانَ علماً نحو: (حَذَامٍ) معدولة عن (حاذِمةٍ)، وقد فصلَّ أضربُها الفارسيُّ في الإيضاح^٢ في أربعة أضربٍ، وبسطَ شرحها الجرجانيُّ في المقتصد^٣.

وممَّا سَلَفَ نَتَعَرَّفُ أيضاً تعريفَ العدلِ فيما يظهرُ من أمثلةِ العربيَّةِ التي أصابها، وكلامِ النحويين عليها.

فقد عرّفه الفارسيُّ (ت ٣٧٧هـ) بقوله: "ألا ترى أنَّ العدلَ إنّما هو أن تلفظَ ببناءٍ، وتريدَ الآخرَ".

وعرّفه قبلُ ابنُ السَّراجِ (ت ٣١٦هـ) بقوله: "ومعنى العدلِ أن يُشتَقَّ من الاسمِ النكرةِ الشائعِ اسمٌ، ويُغيَّرَ بناؤه، إمَّا لإزالةِ معنى إلى معنى، وإمَّا لأن يُسمَّى به".

^١ انظر الأصول ٨٨/٢ - ٨٩، والأيضاح ٢٣٤ - ٢٣٥، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٠٠٨ - ١٠٠٩.

^٢ انظر الإيضاح ٢٣٥.

^٣ انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١٠١٨ - ١٠٢٣.

^٤ كتاب الشعر ٤٢، ومثل هذا التعريف أيضاً في كتابه الإيضاح ٢٣٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٠٠٧، ونقله عن أبي

علي في كتاب الشعر صاحب خزانة الأدب ١٧٩/٧.

^٥ الأصول ٨٨/٢.

وكذلك هو عند المعاصرين، فقد عرّفه عبّاس حسن تعريفاً قريباً من التعريفين السالفين، وأكثر تفصيلاً، قال: " أمّا العدل فيقولون في تعريفه: إنّه تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي بشرط ألا يكون التحويل لقلب، أو لتخفيف، أو لإلحاق، أو لزيادة معنى".^١

وقسم الكفوي (١٠٩٤هـ) العدل في قسمين:^٢

العدل التحقيقي: وهو الذي قام عليه دليل غير منع الصّرف؛ أي يكون هناك دليل على اعتبار العدل فيه سوى كونه ممنوعاً من الصّرف. وزاد عليه عبّاس حسن: "بحيث لو صُرف هذا الاسم لم يكن صرفه عائقاً عن فهم ما فيه من العدل، وملاحظة وجوده؛ كالعدل في سحر وأخر ومثنى،... فالذي دلّ على أنّ كلّ واحد من هذه الألفاظ وأشباهاها معدول ليس الصّرف أو عدمه، وإنما هو ورودّه عن العرب بصيغة أخرى تُخالف صيغته الممنوعة بعض المخالفة...".^٣

وكذلك العدل الذي أصاب مثل (نزال وتراك ومناع وغيرها)، فهي معدولة عن صيغة فعل الأمر، فاكتفتها ثلاثة أشياء بعد العدل، هي منعها من الصرف، ولزومها التأنيث، وبنائها على الكسر، فتحقق العدل فيها من هذه الجهات الثلاث.

والعدل التقديري: وهو أن لا يكون هناك دليل على اعتبار العدل فيه سوى منع الصّرف. والعدل فيه يُقدّر تقديرًا، وهو خاص بالأعلام، نحو (عمر وزفر) وغيرهما.

^١ النحو الوافي ٤/ ٢٢٢.

^٢ الكليات ٦٤٠.

^٣ النحو الوافي ٤/ ٢٢٢.

^٤ المرجع السالف نفسه.

كُلُّ ما سَلَفَ يُعَرَّفُنا أَنَّ العَدْلَ ضَرْبٌ مِنَ العُدُولِ، يَخْتَصُّ بِنِباءِ الكَلِمَةِ وَمَنَعِ صَرَفِها
 دَلالَةً عَلى أَنَّ الأَبْنِيَةَ الَّتِي أَصابَها العَدْلُ إِنِّها هِيَ فِرْعٌ مِنَ أَصولِها، وَأَنَّ أَصولَها مُرادَةٌ فيَها،
 كما يَدُلُّ عَلى سَعَةِ الكَلامِ والتَّصَرُّفِ فيهِ، قالَ أبو الفَتَحِ (٣٩٢هـ) وَهو يَريدُ أَنَّ يَجِدَ تَفسيراً
 لِأَسْماءِ أَصابَها العَدْلُ دونَها غَيرَها: "إِنِّ قُلْتُ: إِنَّ العَدْلَ ضَرْبٌ مِنَ التَّصَرُّفِ، وفيهِ إِخراجٌ
 للأَصْلِ عَنِ بابِهِ إلى الفِرْعِ... قِيلَ: فَهَبْنا سَلَّمْنا ذلكَ لَكَ تَسلِيمَ نَظَرٍ، فَمَنْ لَكَ بِالإِجابَةِ عَنِ
 قَولِنا: فَهَلَّا جاءَ هَذا العَدْلُ في حاتِمٍ ومالِكٍ وخالِدٍ... ونحوها دونَ ثاعِلٍ وزاحِلٍ".^١

وَدَلالَةٌ لَهِ أُخَرى، هِيَ مِراعاةُ الخَفَّةِ في اللفظِ، ولا سِيَّما إِذا كَثُرَ اسْتِعمالُها، ودَوْرانُها عَلى
 الأَلْسُنِ، حَتَّى إِنَّهم لَيَسْتَغْنَوْنَ عَنِ أَصْلِ البِناءِ بَغيرِهِ إِنْ كانَ أَخَفَّ لَفْظاً واسْتِعمالاً.^٢

ثالثاً: العُدُولُ والأَصْلُ:

يَعْبُرُ النَحْوِيُّونَ عَنِ الأَصْلِ بِأَنحاءٍ مِنَ الكَلامِ مُختَلِفَةٍ، مِناها: (الأَصْلُ) مَفْرَداً دونَ
 إِضافَتِهِ إلى شَيءٍ أُخَرَ. ومِناها: (الظَّاهِرُ، أو مُقْتَضَى الظَّاهِرِ، أو ظاهِرُ اللفظِ)، فَكُلُّ ما خَرَجَ
 عَنِ الظَّاهِرِ المألُوفِ أو ما اقْتَضَى أَنَّ يَجري الكَلامُ عَليه يُعَدُّ عِندَهم عُدُولاً، قالَ أبو البركاتِ
 الأَنبارِيُّ (ت ٥٧٧هـ): "إِنَّ الأَلْفاظَ إِذا أَمَكْنَ حَمْلُها عَلى ظاهِرِها فلا يَجوزُ العُدُولُ بِها
 عَنه".^٣ وقالَ أَيضاً: "إِذا جازَ أَنَّ يَخْتَصَّ المَعْتَلُّ بِأَبْنِيَةٍ لَيسَتْ لِلصَّحِيحِ كانَ حَمْلُ سَيِّدٍ وَهَيِّينَ
 عَلى الظَّاهِرِ أَوَّلَى مِنَ العُدُولِ عَنه إلى غَيرِهِ".^٤ وقالَ ضِياءُ الدِّينِ بَنُ الأَثِيرِ (ت ٦٣٧هـ) في
 مَعْرِضِ كَلامِهِ عَلى الكِنايَةِ: "والكِنايَةُ ضِدُّ التَّصريحِ؛ لِأَنَّها عُدُولٌ عَنِ ظاهِرِ اللفظِ".^٥

^١ الخصائص ١/ ٥٢.

^٢ انظر الكتاب ٣/ ٥٠٣، وأمالى ابن الشجري ١/ ٤، والخزانة ٧/ ١٧٣.

^٣ الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٠٠.

^٤ الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤١.

^٥ المثل السائر ٣/ ٥٥.

ومنها (مُعْتَادُ الْحَالِ)؛ أي المألوف في أصل استعماله، ذكره أبو الفتح (ت ٣٩٣هـ) وهو يتكلم على أن إرادة المبالغة في الصفات تُخرجها عن أصل استعمالها، نحو (كُرَامٍ) يُرَادُ منه المبالغة من كريم، و(وُضَاءٍ) من وَضِيٍّ، و(حُسَّانٍ) من حَسَنٍ، وذكر قولاً في ذلك للأصمعي (ت ٢١٦هـ)، يريد به أن الشيء إذا علا وفاق في جنسه وبلغ الغاية العظمى في معناه سُمِّيَ خارجياً، قال أبو الفتح: "وتفسير ذلك ما نحن بسبيله، وذلك أنه لما خرج عن معهود حاله أُخْرِجَ أيضاً عن معهود لفظه. ولذلك أيضاً إذا أُريدَ بالفعل المبالغة في معناه أُخْرِجَ عن مُعْتَادِ حاله من التَّصَرُّفِ فَمَنْعَهُ"^١. فأبو الفتح عبّر عن إرادة الأصل بمُعْتَادِ الْحَالِ أو معهود الحال، وجعل ذلك قاعدة يُقَاسُ عليها، وهي أنك إذا أردت تكثير المعنى فإنه يلزمك تكثير اللفظ ليستوعب كثرة المعاني، وهذا يلزم اللفظ أن يخرج عن أصله في الاستعمال، أو معتاد حاله كما ذكر أبو الفتح^٢.

ومنها (الْوَجْهَةُ أَوْ الْوَجْهُ)، أي الجهة المعروفة لاستعمال اللفظ، ذكره المبرّد (ت ٢٨٥هـ) وهو يتكلم على بناء العَدَدِ: أَحَدَ عَشَرَ، وأنه لم يُعَرَّبْ لآثِهِ غَيْرَ عن أصله وهو أَحَدٌ وَعَشْرٌ، لأنَّ العَدَدَ أصله أن يكون شيئاً واحداً، فحُذِفَ حرفُ العطف لذلك.

قال: "والعَدَدُ الذي ذَكَرْتُ كَانَ لَهُ حَدٌّ صُرِفَ عَنْهُ كَمَا ذَكَرْتُ لَكَ، فَلَمَّا عُدِلَ عَنْ وَجْهِهِ عُدِلَ عَنِ الْإِعْرَابِ"^٣.

ومنها (أَصْلُ الْوَضْعِ)، وهو مُسْتَعْمَلٌ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ وَالْبَلَاغِيِّينَ، يُرِيدُ مِنْهُ النَّحْوِيُّونَ الْأَصْلَ الْأَوَّلَ لِلْفِظِ وَالتَّرْكِيبِ اللَّغَوِيِّينَ، وَيُرِيدُ مِنْهُ الْبَلَاغِيُّونَ التَّعْبِيرَ عَنِ الْحَقِيقَةِ اللَّغَوِيَّةِ وَتَمْيِيزَهَا مِنَ الْمَجَازِ، فَكُلُّ مَا خَرَجَ عَنِ أَصْلِ وَضْعِهِ عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ جَعَلُوهُ مَجَازاً، وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ أَبُو الْفَتْحِ (ت ٣٩٢هـ) فِي خِصَائِصِهِ لِكِلَا الْمَعْنَيْنِ: الْأَصْلِ وَالْحَقِيقَةِ، قَالَ فِي الْمَعْنَى

^١ الخصائص ٤٦/٣.

^٢ وانظر أيضاً الخصائص ٢٦٧/٣.

^٣ المقتضب ١٦٠/٢.

الأوّل، وهو يتكلّم على خروج معنى حرفِ العطفِ (أو) عن أصلهِ الأوّل؛ وهو أن يكون لأحدِ الشّيئين إلى معنى حرفِ العطفِ (الواو) = "وذهبَ قُطْرُبٌ إلى أنَّ (أو) قد تكونُ بمعنى الواو، وأنشدَ بيتَ النَّبَغَةِ الذُّبْيَانِيّ:"

قالتُ ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أو نصفهُ فقد

فقال: معناه: (ونصفهُ). ولعمري إنّ كذا معناه، وكيف لا يكونُ كذلك، ولا بدّ منه وقد كثرتُ فيه الروايةُ أيضاً بالواو: (ونصفه)، لكن هناك مذهبٌ يمكنُ معه أن يبقى الحرفُ على أصلِ وضعه من كونِ الشكِّ فيه، وهو أن يكونَ تقديرُهُ: ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أو هو ونصفهُ، فحذفَ المعطوفَ عليها وحرفَ العطفِ ...^١

وقال أيضاً في المعنى الثاني لأصلِ الوضع وهو إرادةُ الحقيقة: "الحقيقةُ ما أقرّ في الاستعمالِ على أصلِ وضعه في اللغة، والمجازُ ما كانَ بضدِّ ذلك، وإنّما يقعُ المجازُ ويُعدّلُ إليه عن الحقيقةِ لمعانٍ ثلاثية، وهي الاتّساعُ والتّوكيدُ والتّشبيهُ"^٢.

وكذلك استعملَ الجرجانيُّ (ت ٤٧١هـ) أصلَ الوضعِ للتعبيرِ عن الحقيقةِ التي هي خلافُ المجازِ، وهو يتكلّمُ على إثباتِ أن إطلاقَ لفظِ الأسدِ واستعارته للإنسانِ في إرادةِ أن الإنسانَ قويٌّ بأسلِّ مثله = طريقه اللغةُ وليسَ العقلُ، قال: "فإن قلت: لا أسلّمُ أنّه جرى على شيءٍ لم يوضعَ له في اللغة ...، قيلَ لك: قصارى حديثك هذا أنّا أجرينا اسمَ الأسدِ على الرّجلِ المُشَبَّهِ بالأسدِ على طريقِ التّأويلِ والتّخييلِ، أفليسَ على كلّ حالٍ قد أجريناه على ما

^١ في ديوانه 25، والكتاب ١٣٧/٢، والأصول ٢٣٣/١، وأملّي ابن الشجري ٣٩٧/٢، ٥٦١، والإنصاف ٣٨٣، والمفصل ٣٤٨، وشرحه لابن يعيش ٥٤/٨، ٥٨، ومغني اللبيب ٤١١/١، ٥١٤/٣، والخزانة ٢٥١/١٠.

^٢ الخصائص ٤٦٠/٢، وانظر كذلك فيه ٢٧٠/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ٥٧١، وشرح الكافية الشافية ١٣٦٤/٣، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨/٢، ٦٠، وأوضح المسالك ٦٦/٤، ٣٠٢، ٧٠.

^٣ الخصائص ٤٤٢/٢.

ليس بأسدٍ على الحقيقة؟ وألسنا قد جعلنا له مذهباً لم يكن له في أصلِ الوضع؟^١ ، وقال أيضاً: "لأنَّ قولنا: (المجاز) يُفيدُ أن تجوزَ بالكلمة موضعها في أصلِ الوضع، وتنقلها عن دلالةٍ إلى دلالةٍ، أو ما قاربَ ذلك"^٢.

ومنها (الاستعمال)، وهذا هو المَعْوَلُ عليه في معرفةِ العُدُولِ عن أصلِ الأبنيةِ والتراكيبِ، والحكمِ عليها بأنَّ الأصلَ فيها ما اعتادَ العربُ أن يستعملوه في لغتهم. وكلُّ لفظٍ وتركيبٍ وقعَ فيه خروجٌ أو خلافٌ لما اعتادَ العربُ أن يستعملوه لبيانِ معنى ما جعله النحويُّون عُدُولاً عن الأصلِ، ويُلاحظُ ذلك من إشاراتِ النحويين وتعليقهم على ما عدلَ عن أصله لأنه خالف استعمال العرب له.

قال الورَّاقُ (ت ٣٨١هـ): "كما أنَّ (سَحَرَ) لما عدلَ عن استعمالِ الألفِ واللامِ بقيَ معرفةً، فدلَّ تنكيرُ (آخرَ وأخرى) أنَّهما لم يُعدلا عما استُعِملا فيه، وإنَّما عدلا عن نظائرها"^٣. إذا نظرنا إلى أوَّلِ قولِ الورَّاقِ هذا وآخره نتعرَّفُ أنَّه استعملَ لفظَ الاستعمالِ وقصدَ به الأصلَ. لكنَّ الغالبَ في إطلاقِ لفظِ الاستعمالِ من قِبَلِ النحويين هو إرادتهم السَّماعَ منه، أي ما سُمِعَ عن العربِ، واطَّردَ عندهم استعماله، وهو عند النحويين عدلٌ للقياسِ وعدلٌ له؛ فإنَّه ما ذكَّرَ السَّماعُ ذكَّرَ القياسُ قريناً له^٤.

ولا بدَّ من الإشارةِ إلى أنَّ أصلَ أبنيةِ العربيةِ وتراكيبها طريقُ معرفته أن يُنظرَ إلى ما تعاَهده أهلُ اللغةِ من العربِ الذين يُحتجُّ بكلامهم، وما تعاَهده العلماءُ الذين أصَّلوا قواعدَ

^١ أسرار البلاغة ٤١٣، ٤١٤.

^٢ أسرار البلاغة ٤١٨، وانظر المثل السائر ١/ ٨٤، ٨٥، ٨٦.

^٣ علل النحو ٤٦٣، وكذلك ابن سيده في مخصَّصه ٩/ ٣.

^٤ انظر الخصائص ١/ ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٢٦، ٢/ ٢١٣، ٣/ ٢١٢، والمنصف ١/ ٢٧٧، ٣٤٦، ٩/ ٢، والمبهم في تفسير أسماء شعراء الحماسة ١٤٥، وأسرار العربية ٢١٨، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٦٢، ٢٧١، ٣٣٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٤/ ٥١، ١٠١، ٣٤٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢١٩، ٣٧٠، ٣٧٧، وإيجاز التعريف في علم التصريف ١٥٨.

هذه اللغة من النحويين واللغويين والبلاغيين؛ فنحن لا ننظر إلى الأصل التاريخي للبنية والتركيب بل نهتم ونحفل بما جاءنا عنهم مستعملاً على نحو ارتضوه وكثر كثرة جعلت علماء العربية يحكمون عليه بأنه الأصل، فقولنا في الفعل (قال): إنه معدول عن أصله لأن الألف فيه محوثة عن الواو في مضارعه ومصدره = ليس بشيء ذي بال؛ لأن العلماء قالوا: إن الأصل في مثل هذه الألفاظ أن تقلب الواو فيها ألفاً، والداعي إلى ذلك ما أرادته العرب من الحفّة وسهولة النطق، ويجري على ذلك كل أنحاء الأبنية التي أصابها القلب أو الإدغام أو الحذف أو الإبدال جرياً على ما صاغه علماء العربية وتعاهدوه، فإن خرج أي تركيب أو بناء عن الأصول التي وضعوها جعلوه عدولاً وخروجاً، له أسبابه وعِلَّله.

وقد أفرّد أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ) في خصائصه باباً للدلالة على أن الأبنية الأصل فيها التقدير والحكم لا الزمان والوقت، قال فيه: "هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه، ولا حقيقة تحته، وذلك كقولنا: الأصل في قام قوم، وفي باع بيع...، فهذا يؤهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها مما يدعى أن له أصلاً يُخالف ظاهر لفظه قد كان مرة يُقال، حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد: قوم زيد، وكذلك نوم جعفر...، وليس الأمر كذلك بل بضده، وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه".^١

فأبو الفتح يرى أن الأصل في أبنية اللغة يظهر من الاستعمال المعتاد لها الذي جرى عليه أهل اللغة الفصحاء، وإن جاء بناءً وجهته غير وجهة استعمال نظرائه فإن ذلك للتنبه على أصله الأول غير المستعمل، وهو يُعدُّ عدولاً وخروجاً عن أصل استعماله، وإن كان موافقاً لأصله الأول غير المستعمل.

^١ الخصائص ١/ ٢٥٦-٢٥٧.

فالمُعَوَّل عليه في بابِ العُدُولِ أصلُ الاستعمالِ، يُبيِّنُ ذلك أبو الفتح وهو يفسِّرُ
الضَّرورةَ التي ذهبت بالشَّاعِرِ إلى أن أخرجَ الفعلَ (أطالَ) عن أصلِ استعمالِه إلى (أطوَلَ)
منبهةً على أصلِه غيرِ المستعملِ في قولِه¹:

صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتْ الصُّدُودَ وَقَلَمًا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

قال: "هذا يدلُّك على أنَّ أصلَ أَقامَ أَقوَمَ، وهو الذي نُومِيْ نَحْنُ إليه وَنَتَخَيَّلُه، فَرُبَّ حَرْفٍ
يُخْرِجُ هَكَذَا مَنبَهَةً على أصلِ بابِه، ولعلَّه إِنَّمَا أُخْرِجَ على أصلِه فَتُجَسِّمُ ذلك فيه لما يُعَقِّبُ من
الدَّلالةِ على أوَّلِيَّةِ أحوالِ أمثاله"².

¹ يُنسَبُ هذا البيت إلى عُمَر بن ربيعة، في ديوانه ٣٥٨. وهو في الكتاب ١/ ٣١، ٣/ ١١٥، والمقتضب ١/ ٨٤، والأصول
٢/ ٢٣٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٣٦، والحجة للفارسي ٥/ ٤٠، وكتاب الشعر ٩١، والخصائص ١/ ١٤٤، ٢٥٨،
والمنصف ١/ ١٩١، والصحاح (طول) ٥/ ١٧٥٥، وما يجوزُ للشاعر في الضرورة ٣٠٩، والمحكم والمحيط الأعظم
٦/ ١٣٠، والمتع في التصريف ٣١١، والخزانة ١/ ١٤٥، ١٠/ ٢٣١.
² الخصائص ١/ ٢٥٨.

المبحث الثاني:

الْعُدُولُ فِي الاسْتِعْمَالِ.

الْعُدُولُ مجالُه واسعٌ مبسوطٌ في العربيَّة حروفِها وأبنيَّتِها وتراكيبِها ومَعانيها، وهو كذلك متَّسعٌ في آراءِ علماء العربيَّة وأقوالهم، نشروها في مصنِّفاتهم، وإن لم يكن استعمالُ مصطلحِ العُدولِ عندهم على نحوٍ واسعٍ ظاهرٍ بهذا اللفظِ، ولا سيَّما المتقدِّمين منهم، لكنَّ إرادتهم له فيما يظهرُ من كلامهم واضحةٌ جليَّةٌ، من خلالِ ظواهرِ العُدولِ التي تُصيبُ أبنيةَ العربيَّة وتراكيبِها نحو الحذفِ والزيادةِ والتقديمِ والتأخيرِ والحملِ والنيابةِ وغيرها، ويظهرُ أيضاً مرامُهم من إرادةِ العُدولِ من خلالِ أغراضه، فكثيراً ما فسَّروا خروجَ الأبنيةِ والتراكيبِ عن أصلِها بغرضِ الخفَّةِ، ونَبذِ الثَّقَلِ، والتَّوسُّعِ، والمبالغةِ، والعنايةِ والاهتمامِ، والإيجازِ.

ونستطيعُ أن نُعرِّفَ العُدولَ من خلالِ استعمالِه في تفسيرِ الظَّواهرِ النِّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ التي تُصيبُ الكلمةَ وتُصيبُ النِّظامَ النِّحويَّ. فنقول:

الْعُدُولُ عندهم كُلُّ ما خَرَجَ عن أصلِ الاستِعمالِ المُعتادِ، محكوماً بدليلٍ.

لأنَّ كُلَّ ما خالفَ الظَّاهِرَ الشَّاعِ والمطرَدَ يحتاجُ إلى دليلٍ يدلُّ عليه^١.

^١ انظر سر صناعة الإعراب ٢٨٧، وعلل النحو ٣٦٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ٦١٣، والمثل السائر ١/ ٦٢، والجنى الداني ٥٣٩.

وهذا الدليل إما أن يكون علة تدعو إلى مخالفة الأصل، وإما قرينة لفظية أو معنوية أو حالية يدنو بها السامع من فهم الكلام المعدول.

وقيدت تعريف العدول بالخروج عن أصل الاستعمال؛ لأن ثمة في العربية أصولاً مهجورة غير مستعملة لا يصح أن تكون ميزاناً يُقاس به كل ما خرج وند عنها، ولا يصح كذلك أن يكون ما خالف هذه الأصول المهجورة داخلاً في باب العدول؛ بل إن هذه الأصول المهجورة إن عاودها المتكلم الفصيح فإنه يكون قد عدل عما هو مستعمل معتاداً، ودخل كلامه في باب العدول، فلو أن قائلاً يعتقد بهذه الأصول المهجورة مقياساً وميزاناً لكل أصل أو خروج عنه لكان عليه أن يعد أكثر من ثلثي أبنية العربية وتراكيبها عدولاً وخروجاً عن أصولها، فأبواب الاعتلال بالقلب والإبدال والحذف المقيسة هي أولاً تغيير ومخالفة لأصولها؛ لأن الأصل في البناء ألا يجري فيه الاعتلال، لكن الأبنية المعتلة لما جرى استعمال العرب لها على صورها في الاعتلال صارت أصولاً يُقاس عليها، ولا يجوز اعتدادها من مظاهر العدول أو الخروج عن الأصل؛ لأنها مقيسة، وجارية على أصل استعمال العرب.

وكذلك إظهار (أن) الناصبة بعد حروف العطف إذا سبقها طلب أو نفى = ممّا لا يجوز في الاستعمال، على أن الإظهار هو الأصل، والإضمار خلافه، لكن العرب جرت على النصب بها مضمرة بعد الطلب والنفي.

قال الأخفش (ت ٢١٥ هـ) وهو يرمي إلى هذا المعنى: "واعلم أن إظهار ضمير (أن) في كل موضع أضمر فيه من الفاء لا يجوز؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (لا تأتني فيضربك) لم يجوز أن تقول: (لا تأتني فأن يضربك)، وإنما نصبته على (أن)، فلا يحسن إظهاره، كما لا يجوز في قولك: (عسى أن تفعل) (عسى الفعل)، ولا في قولك: (ما كان ليفعل) (ما كان لأن

يفعل)،...؛ لأنَّ الكلامَ إِنَّمَا وُضِعَ على أَن يُضَمَّرَ، فاذا ظَهَرَ كان ذلك على غير ما وُضِعَ في اللفظ، فدخله اللبس^١.

ثمَّ إِنَّ ما يُلْحَظُ من كلامِ النَّحْوِيِّينَ على الأصلِ أَنَّهُم كانوا يريدونَ منه أحياناً طريقةَ استعمالِ العربِ للأبنيةِ والتَّراكيبِ في كلامِها، وهذا ما أرادَه سيبويه (ت ١٨٠هـ) من الأصلِ، وكلُّ ما ندَّ عنه يجعلُه عُدولاً عن أصلِه الذي عليه كلامُ العربِ، قال: "واعلم أنَّ بني تميم يقولونَ في موضعِ الرَّفْعِ: ذَهَبَ أَمْسُ بما فيه، وما رأيتُه مُذْ أَمْسُ، فلا يصرفونَ في الرَّفْعِ؛ لأنَّهم عدلوه عن الأصلِ الذي هو عليه في الكلامِ، لا عمّا ينبغي له أن يكونَ عليه في القياسِ"^٢.

والتَّعبيرُ عن العُدولِ بـ(الخروجِ عن الأصلِ) هو الغالبُ في كلامِ النَّحْوِيِّينَ على ما خالفَ أصلَ استعمالِه من أبنيةِ اللغةِ وتراكيبِها. فسيبويه وهو يتكلَّمُ على جرِّي الإعلالِ على الياءِ كما يجري على الواوِ في صيغةِ الجموعِ (فواعِلِ) من الفعلِ (بِعْتُ تَبِيعُ)، وقلبِ الياءِ فيها همزةً = ذكرَ أنَّ هذا الإعلالَ الذي أصابها؛ وهو قلبُها همزةً خُرُوجَ عن الأصلِ، وهو يعني بذلك الأصلَ المتروكَ في إبقاءِ الياءِ على حالِها دونما قلبٍ، قال: "فوافقتُ [أي الياءِ] هذه الواوَ وصارتُ يجري عليها ما يجري على الواوِ في الهمزِ وتركِها، كما اتَّفَقَتَا في حالِ الاعتلالِ وتركِ الأصلِ، فلمَّا كثُرَتْ مُوافقتُها لها في الاعتلالِ والخُرُوجِ عن الأصلِ، وكانت الياءُ إنْ تُسْتَقْلانَ وتُسْتَقْلَلُ الياءُ مع الواوِ أُجْرِيتْ مُجْراها في الهمزِ"^٣. ومثُلُ سيبويه المبرَّدُ (٢٨٥هـ)، فإنَّه استعملَ لفظَ (الخروجِ) في تبينِ مخالفةِ الأصلِ، والعُدولِ عن بابِه، ذكرَ ذلك وهو يتكلَّمُ على أنَّ البابَ والأصلَ في جمعِ (فَعْلٍ) في أدنى العدَدِ هو أَفْعُلُ، وأنَّ ما جاءَ بخلافِه

^١ في معاني القرآن له ٥٣/١.

^٢ الكتاب ٢٨٣/٣.

^٣ الكتاب ٣٧١/٤.

مُشَبَّهٌ بغيره، خارجٌ عن بابِه. قال: "فأمَّا ما جاءَ على أفعالٍ فنحو فَرَدَ وأفَرادٍ، وفَرَخَ وأفراخٍ، كما قال الشاعر^١:

ماذا تقول لأفراخٍ بذي طَلَحٍ حُمِرَ الحواصِلُ لا ماءٌ ولا شَجَرٌ
وزنَدٍ وأزنادٍ، كما قال الشاعر^٢:

وَجِدْتَ إِذَا اضْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ وَزَنْدُكَ أَثَقَبُ أَزْنَادِهَا

=فمُشَبَّهٌ بغيره، خارجٌ عن بابِه، ... وسنذكرُ لمَ جازَ أن يجيءَ على هذه الأبنية الخارجة عن الأصل^٣.

وكذلك يُعَبَّرُ البلاغيُّون عن مُخالفةِ أصلِ الاستعمالِ والعُدولِ عنه بـ(الخروج عن الأصل)، فإذا خرجَ الاسمُ أو صفتُه على غيرِ معناهما المعتادِ إلى معنى جديدٍ بطريقةِ التَّشْبِيهِ أو الاستعارة أو غيرهما من طرائق البيان = يُعَدُّ خروجاً عن الأصل. قال الجرجاني (ت ٤٧١هـ) وهو يُبيِّنُ بلاغةَ الاستعارة، وإثباتَ الصِّفَةِ الغريبةِ للممدوح في قولِ البحرِيِّ:

وبَدُرُ أضواءِ الأرضِ شَرْقاً ومَغْرَباً ومَوْضِعُ رِجْلي مِنْهُ أَسْوَدُ مُظْلِمٌ :

^١ الخطيئة في ديوانه ١٩١، والخصائص ٣/ ٦١، والمحكم والمحيط الأعظم ٣/ ٢٤٠، والخزانة ٣/ ٢٩٤.

^٢ الأعشى في ديوانه (الصباح المنير) ٥٤، والكتاب ٣/ ٥٦٨، والمقتضب ٢/ ١٩٦، والأصول ٢/ ٤٣٦، وأملِي ابن السجري ٢/ ٧٦. وبلا نسبة في معاني القرآن للنحاس ٦/ ١٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٦، وأوضح المسالك ٤/ ٣١١.

^٣ المقتضب ١٩٣- ١٩٤، وانظر في هذا المعنى الأصول ٢/ ٩٠، وعلل النحو ٤٦٣، والخصائص ٣/ ٢٦٨، والمنصف ٢/ ١٦٣، وسر الصناعة ١٢٨، ودلائل الإعجاز ٢١٨، والمخصص ٩/ ٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٥٨، وشرح الشافية ٣/ ٣٢٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٩٧، ٣/ ١٤٥٣.

^٤ في ديوانه ١٩٨٠.

"فإذا خرج الاسم الذي يتعلّق به التشبيه من أن يكون مقصوداً بالإثبات تبين أنّه خارج عن الأصل الذي تقدّم من كون الاسم لإثبات الشّبه. فالبحتريّ في قوله: (وبدّر أضاء الأرض) قد بنى كلامه على أن كون الممدوح بدراً أمر قد استقرّ وثبت، وإنّما يعمل في إثبات الصّفة الغريبة والحالة التي هي موضع التعجّب".^١

ويُعبرُ النّحويّون كذلك عن الخروج عن الأصل والعدول عنه بالانّساع؛ وهو في استعمالهم واصطلاحهم أوسع وأشمل من العدول؛ من قبل أن الانّساع يدخل فيه كلّ مخالفة للأصل سواء أكانت خارجة عن طريقة استعمال الفصحاء أم خارجة عن الأصول الأولى للألفاظ والتراكيب، ويدخل ضمنه كذلك كلّ ما خالف أقيسة النّحويين، أمّا العدول فهو خروج عن أصل الاستعمال الكثير المشهور.

ويذهب هذا الخروج عن أصل الاستعمال عند النّحويين أيضاً إلى تسميات أخرى، تنتهي كلّها إلى مورد واحد هو الخروج أو العدول عن المُستعمل المُعتاد، نحو: (النقل عن الأصل)^٢، و(الرّد عن الأصل)^٣، و(التّغيير عن الأصل)^٤، و(التّحول عن الأصل)^٥. وقد استعمل سيّويه (ت ١٨٠هـ) لتبيين العدول عن الأصل لفظ (محدود)^٦؛ يُريد أنّه أصابه مانع منعه وحجزه عن اكتساب صفات أصله.

^١ أسرار البلاغة ٣٣١.

^٢ ثمة رسالة دكتوراه، أعدتها سناء الرئيس، عنوانها: ظواهر الانّساع، نوقشت في جامعة دمشق، عام ٢٠١١م، واستحققت بها الباحثة مرتبة الشرف الأولى.

^٣ انظر الخصائص ٤٥٧/٢، ٨١/٣، وأسرار البلاغة ٢٣٨، وأسرار العربية ٢٧٧، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٧٠/٢، ٥٠٠.

^٤ انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٠٥.

^٥ انظر الكتاب ٢/٢١٣، وإيجاز التعريف في علم التصريف ١٥٣،

^٦ انظر الكتاب ٣/٥٣١.

^٧ الكتاب ٤/٤٠٩.

وَتَبَيَّنَ ظَوَاهِرُ الْعُدُولِ وَتَضَحُّ إِذَا تَأَمَّلْنَا الْأَمْثَلَةَ وَالشَّوَاهِدَ الْجَمَّةَ الَّتِي أَوْرَدَهَا سِيبَوِيهٌ فِي كِتَابِهِ، وَالنَّحْوِيُّونَ بَعْدَهُ، وَكَلَامُهُمْ يَدُورُ فِيهَا عَلَى مَا خَرَجَ عَنْ أَصْلِ اسْتِعْمَالِهِ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَتَفْسِيرُهُمْ لِهَذِهِ الظَّوَاهِرِ أَنَّ الْعَرَبَ يَتَوَسَّعُونَ فِي كَلَامِهِمْ، وَأَنَّهُمْ يُخْرِجُونَ كَلَامَهُمْ عَنْ نَمَطِهِ الَّذِي تَعَاهَدُوهُ وَاعْتَادُوهُ، إِذْ إِنَّ كَلَامَهُمْ كَادَ يَنْعَدِمُ إِجْرَاؤُهُ عَلَى نَمَطٍ مَطَّرٍ، لَكِنَّهُ غَيْرُ بَعِيدٍ عَنِ أَنْ يُضَبَّطَ بِضَوَابِطٍ تَحَدُّدُهُ وَتَحْكُمُهُ. وَسَتَخَيَّرُ أَمْثَلَةً لِهَذِهِ الظَّوَاهِرِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْعُدُولِ عَنْ أَصْلِ الْاسْتِعْمَالِ الَّذِي عَلَيْهِ يَجْرِي كَلَامُهُمْ، وَنَتْرُكُ التَّفْصِيلَ فِيهَا إِلَى الدِّرَاسَةِ التَّطْبِيقِيَّةِ عَلَى شَعْرِ ذِي الرُّمَّةِ.

وَلِتَعْرِفَ هَذِهِ الظَّوَاهِرِ نَتَّجُهُ إِلَى تَعَقُّبِ بَعْضِ أَمْثَلَتِهَا فِي كِتَابِ سِيبَوِيهٍ، وَالْكُتُبِ الَّتِي عَوَّلَ أَصْحَابُهَا عَلَيْهِ، فَالْقِرَاءَةُ فِي الْكِتَابِ، وَأَمْثَلَتِهِ، وَأَسْمَاءُ أَبْوَابِهِ تَمْنَحُ الْقَارِئَ فِيهِ التَّعَالِيلَ وَالتَّفَاسِيرَ لِكُلِّ مَا يَضُمُّهُ صَاحِبُهُ مِنْ أَمْثَلَةٍ وَشَوَاهِدٍ ضَمَّنَ تِلْكَ الْأَبْوَابِ.

وَأَكْثَرُ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ يَنْدَرِجُ فِي أَوْسَعِ ظَوَاهِرِ الْعُدُولِ؛ وَهُوَ الْحَذْفُ.

وَلِلْحَذْفِ أَيْضاً ظَوَاهِرُ عَدَّةٍ فِي التَّرْكِيبِ وَالْبَنِيَّةِ، وَنَحْنُ نَتَعَرَّضُ هَهُنَا لِلْحَذْفِ فِي التَّرْكِيبِ، نَحْوَ حَذْفِ الْفِعْلِ، وَهُوَ أَحَدُ مَا تَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ الْجُمْلَةُ، وَهَذَا الْحَذْفُ بَابُهُ الْعُدُولُ عَنِ أَصْلِ اسْتِعْمَالِهِ، عَلَى مَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ سِيبَوِيهٍ فِي تَسْمِيَّتِهِ لِلْأَبْوَابِ الَّتِي يُدْرِجُ فِيهَا الْأَمْثَلَةَ الَّتِي أَصَابَهَا الْحَذْفُ، فَإِذَا قَرَأْتَ فِي كِتَابِهِ: "هَذَا بَابُ مَا جَرَى مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمُسْتَعْمَلِ إِظْهَارُهُ إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ الرَّجُلَ مُسْتَغْنٍ عَنْ لَفْظِكَ بِالْفِعْلِ"^١، تَعْلَمُ أَنَّهُ أَجْمَلَ فِي اسْمِ هَذَا الْبَابِ مَعَانِي عَدَّةً، وَتَعْلِيلًا وَتَفْسِيرًا لِمَا سَيَقَعُ فِيهِ مِنْ أَمْثَلَةٍ وَشَوَاهِدٍ تُبَيِّنُ كَيْفَ حَذَفَتِ الْعَرَبُ أَهَمَّ أَرْكَانِ كَلَامِهَا، وَهُوَ الْفِعْلُ، وَأَنْتَ لَا يُلْبِسُ عَلَيْكَ هَذَا الْحَذْفُ فِي شَيْءٍ؛ لِأَنَّ فِي كَلَامِهِمُ الْمُخْتَصِرَ هَذَا مِنَ الْقُرَائِنِ الْمَعْنَوِيَّةِ وَالْحَالِيَّةِ مَا يَقْرُبُ لَكَ مَرَامَهُمْ، وَفَهَمَكَ كَلَامَهُمْ، دُونِهَا عَنَاءٍ أَوْ مَشَقَّةٍ.

^١ الكتاب ١/ ٢٥٣.

وَمِمَّا أَجْمَلَهُ سِيبويه في اسمِ هذا البابِ وَأَرَادَهُ أَنَّهُ ذَكَرَ الْإِضْمَارَ وَأَرَادَ بِهِ الْحَذْفَ فِي قَوْلِهِ: (إِضْمَارُ الْفِعْلِ)، وَعَبَّرَ بِالْإِضْمَارِ عَنِ الْحَذْفِ لِيَعْلَمَ الْقَارِئُ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضْمَرَ بَاقٍ عَمَلُهُ وَإِنْ حُذِفَ مِنَ الْكَلَامِ، وَأَنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: (الْمُسْتَعْمَلُ إِظْهَارُهُ) أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ مِنْ بَابِ الْعُدُولِ عَنِ الْأَصْلِ أَصْلِ الاستعمالِ، لِأَنَّ إِظْهَارَ الْفِعْلِ فِي مِثْلِ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي سَتَأْتِي هُوَ الْأَصْلُ عِنْدَهُمْ، وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي كَلَامِهِمْ، وَالْإِضْمَارَ عُدُولٌ عَنْهُ، يَرْمُونَ إِلَيْهِ إِنْ أُمِنَ اللَّبْسُ عَلَى السَّامِعِ بِحُضُورِ الدَّلِيلِ، وَمَا يُقَرَّنُ بِهَذَا الْحَذْفِ مِنْ إشاراتٍ لثَلَاثٍ يُخْطِئُ السَّامِعُ أَنَّ فِي الْكَلَامِ فِعْلاً مُضْمَراً، وَهَذَا مَا أَرَادَهُ سِيبويه بِقَوْلِهِ: (إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ الرَّجُلَ مُسْتَعْنٍ عَنْ لَفْظِكَ بِالْفِعْلِ).

وَيَسْتَدُلُّ سِيبويه عَلَى الْعُدُولِ بِالْحَذْفِ يَصِيبُ الْأَمْثَلَةَ الَّتِي يَسُوقُهَا، بِكَلَامِ الْعَرَبِ أَنْفُسِهِمْ، وَذَلِكَ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

الْأَوَّلُ أَنَّ الْعَرَبَ يَجْرِي عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ نَفْسُ الْكَلَامِ، مَعْدُولاً عَنْ أَصْلِ اسْتِعْمَالِهِ وَغَيْرَ مَعْدُولٍ، وَبِنَفْسِ الْكَلَامِ الْجَارِي عَلَى الْأَصْلِ يَسْتَدُلُّ عَلَى عُدُولِ الْخَارِجِ عَنِ الْأَصْلِ، فَإِنْ قَالَتْ الْعَرَبُ: الطَّرِيقُ الطَّرِيقُ، فَقَدْ قَالَتْ: خَلَّ الطَّرِيقَ. وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُم: الْأَسَدَ الْأَسَدَ؛ أَيِ لَا تَقْرَبِ الْأَسَدَ. قَالَ سِيبويه: "وإن شاء أظهرَ في هذه الأشياءِ ما أضمَرَ من الفعلِ، فَقَالَ: اضْرِبْ زَيْدًا، وَاشْتَمَ عَمْرًا، ... وَمِنْهُ أَيْضاً قَوْلُهُ: الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ، إِنْ شَاءَ قَالَ: خَلَّ الطَّرِيقَ، أَوْ تَنَحَّ عَنِ الطَّرِيقِ". قَالَ جَرِيرٌ^١:

خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ وَابْرُزْ بِبَرَزَةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ^٢

^١ نَبْهٌ سِيبويه بَعْدَ إِنْشَائِهِ بَيْتَ جَرِيرٍ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ أَنْ تُضْمَرَ الْفِعْلَ (تَنَحَّ عَنِ الطَّرِيقِ)؛ "لِأَنَّ الْجَارَ لَا يُضْمَرُ لِأَنَّ الْمَجْرُورَ دَاخِلٌ فِي الْجَارِ، حَتَّى كَأَنَّ الْجَارَ جِزْءٌ مِنَ الْأِسْمِ، فَالْصَّحِيحُ أَنْ يُضْمَرَ فِعْلٌ يَصِلُ إِلَى الْأِسْمِ بِغَيْرِ حَرْفٍ جَرٍّ، نَحْوَ (خَلَّ، أَوْ مَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ). الْكِتَابُ ١/ ٢٥٤.

^٢ فِي دِيَوَانِهِ ٢١١، وَالصَّحَاحُ (بَرْز) ٣/ ٨٦٤، وَالْخَزَانَةُ ٢/ ٢٩٩.

^٣ الْكِتَابُ ٢٥٣-٢٥٤.

فقول جرير: (خَلَّ الطَّرِيقَ) جارٍ عندهم على أصل الكلام، وهو إظهار الفعل، والأمر على الجواز، فمن شاء فليُظهِرْ ومن شاء فليُضْمِرْ.

والثاني أن العرب تقول أحياناً الكلام تُضْمِرُ فيه الفعل، وهو في نيتها ونفسها، حتى إذا حُرِّضوا على إظهاره، واستُفسروا عنه أظهروه، وقالوا: إننا أردنا كذا وكذا، إظهاره.

يتبين هذا من بعض الأمثلة في كتاب سيبويه، نحو قول العرب، وصار مثلاً من أمثالهم: (اللَّهُمَّ ضَبْعاً وَذُبّاً) في دعائهم على غنم بعضهم، وإنما يريدون: اجمع أو اجعل فيها ضَبْعاً وَذُبّاً. قال سيبويه: "وإذا سألتهم ما يعنون قالوا: اللهم اجمع أو اجعل فيها ضَبْعاً وَذُبّاً. وكلُّهم يُفسِّرُ ما ينوي، وإنما سهل تفسيره عندهم لأن المضمَر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهاره"^١.

ومنه ما رواه سيبويه أيضاً أن بعض العرب قيل له: أما بمكان كذا وكذا وَجُذٌّ؟ فقال: بلى، وَجاذاً. قال سيبويه مفسراً: "أي فأعرف بها وَجاذاً"^٢.

ومنه قوله تعالى: ﴿بَلْ مَلَّةٌ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة ١٣٥].

والنصب في قوله تعالى: (مَلَّةٌ) بفعلٍ مُضْمَرٍ، قدَّره سيبويه بـ (نَتَّبَعُ)؛ لأنه تقدَّم قبل هذه الآية ما يدلُّ على معنى (نَتَّبَعُ)، وهو قوله تعالى: ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة ١٣٥].

قال سيبويه: "كأنه قيل لهم: اتَّبِعُوا، حين قيل لهم: كونوا هُودًا أَوْ نَصَارَى".

ومنه قولهم: الهلال ورب الكعبة. أي أبصروا الهلال، إذا وقع النَّظَرُ إلى أناسٍ يَتَشَوَّفُونَ إلى الهلال، ويترقبون طلوعه، فإن بدا لهم، وظهر منهم من الصَّوت والحركة ما

^١ الكتاب ١/ ٢٥٥.

^٢ وهو مكان يُمَسِكُ الماء. كذا فسَّره سيبويه: ١/ ٢٥٦.

^٣ الكتاب ١/ ٢٥٦.

^٤ الكتاب ١/ ٢٥٧.

يُنْبِئُ أَنَّهُمْ أَبْصَرُوهُ، قِيلَ: الْهَلَالُ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ^١. وهذه قرينةُ المشاهدةِ مُشاهدةِ الحالِ، وهي أثبتُّ في النفسِ، إذ ليس المُخْبِرُ كالمُعَايِنِ^٢.

يُلْحَظُ فِي أَمْثَلَةِ الْكِتَابِ السَّالِفَةِ أُمُورٌ:

الأوَّل: أَنَّ الْأَفْعَالَ الَّتِي حُذِفَتْ فِيهَا بَقِيَ عَمَلُهَا ظَاهِرًا فِي الْأَسْمَاءِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ سَمِّيَ سَبِيوِيهِ هَذَا الْحَذْفَ إِضْمَارًا، لِيَدُلَّ عَلَى بَقَاءِ عَمَلِ الْفِعْلِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ الْمُضْمَرَّةَ وَصَلَتْ إِلَى الْأَسْمَاءِ دُونَهَا حَرْفِ جَرٍّ؛ أَيِ إِنَّ تَقْدِيرَ الْفِعْلِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا مُتَعَدِّيًّا لَا لَازِمًا، لِأَنَّكَ لَوْ قَدَّرْتَ الْمَحذُوفَ فِعْلًا لَازِمًا لَلَزِمَكَ أَنْ تُقَدَّرَ مَعَهُ حَرْفًا جَارًّا، وَالْجَارُّ جُزْءٌ مِنَ الْأِسْمِ الْمَجْرُورِ، فَلَا يُضْمَرُ وَيَبْقَى عَمَلُهُ الْجَرُّ، وَقَدْ نَبَّهَ سَبِيوِيهِ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ أَنْ تُضْمَرَ حَرْفُ الْجَرِّ مَعَ الْفِعْلِ الْإِلَازِمِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ؛ لِأَنَّ الْجَارَّ لَا يُضْمَرُ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْأِسْمِ^٣.

وَمِثَالُ ذَلِكَ - وَقَدْ سَلَفَ عَمَّا قَرِيبٍ - قَوْلُهُمْ: الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ. فَلَا يَصِحُّ أَنْ تُقَدَّرَ الْمُضْمَرُ فِعْلًا لَازِمًا نَحْوَ (تَنَحَّ) أَوْ مِثْلِهِ فِي الْإِلْزَامِ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يُقَدَّرَ مَعَهُ حَرْفٌ جَرٍّ يَصِلُ بِهِ إِلَى الْأِسْمِ، وَحَرْفُ الْجَرِّ كَمَا مَرَّ مِنْ كَلَامِ سَبِيوِيهِ لَا يُضْمَرُ وَيَبْقَى عَمَلُهُ، وَلَا سِيَّيَا إِذَا كَانَ الْأِسْمُ مَنْصُوبًا، بَلِ الصَّحِيحُ أَنْ يُقَدَّرَ الْمُضْمَرُ فِعْلًا مُتَعَدِّيًّا يَصِلُ إِلَى الْأِسْمِ بِلا حَرْفِ جَرٍّ، نَحْوَ خَلٍّ أَوْ الزَّمِّ أَوْ مِثْلِهِمَا فِي التَّعَدِّيِّ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ إِضْمَارَ الْأَفْعَالِ هَهُنَا مُحْكَمٌ بِحُضُورِ قَرِينَةٍ إِمَّا مَعْهُودَةٍ فِي كَلَامِ سَالِفٍ، يَسْبِقُ الْفِعْلَ الْمُضْمَرَ، أَوْ كَلَامٍ يَقْتَرِبُ مَعْنَاهُ مِنَ مَعْنَى الْمُضْمَرِ. نَحْوُ مَا رَوَاهُ سَبِيوِيهِ أَنَّ أَبَا الْخَطَّابِ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ الْعَرَبِ، وَقِيلَ لَهُ: لِمَ أَفْسَدْتُمْ مَكَانَكُمْ هَذَا؟ فَقَالَ: الصَّبِيَّانِ بِأَبِي.

^١ المصدر نفسه.

^٢ انظر الخصائص ١/ ٢٤٦.

^٣ انظر الكتاب ١/ ٢٥٤.

قال سيوييه: "كأنه حذر أن يُلام فقال: لَمْ الصَّيَّانَ"^١. كان المُسوِّغ لإضمارِ الفعلِ ههنا أنَّه تقدَّمه من قرينةٍ سياقِ الاستفهامِ ما يدلُّ على لَوْمٍ وتقريعٍ، فترك ذكرَ الفعلِ لعلمِ السَّامِعِ به، وانصرفَ إلى تنبيهه على من أفسدَ المكانَ، وبراءته من هذا الفعلِ.

وإمَّا مُشاهدةً، أو قرينةً في حكمِ المُشاهدةِ نحو نقلِ المتكلمِ الحالَ التي شاهدها، لأنَّ السَّامِعَ للكلامِ المُضمرِ فيه الفعلُ قد يُلبسُ عليه أنَّ في الكلامِ مُضمرًا، إذا لم تُسَعِفْهُ قرينةُ مُشاهدةِ الحالِ.

وهذه القرينةُ من أقوى القرائنِ التي تمنحُ المتكلمَ تسمُّحاً في كلامه، وتؤمِّنه اللبسَ قد يدخلُ على السَّامِعِ من تسمُّحِ المتكلمِ بحذفٍ أو غيره، وقد جعلها أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ) في الكلامِ قويَّةً قويَّةً ما يمنحُ القسمُ الكلامَ تأكيداً وتمكيناً في نفسِ السَّامِعِ، فهي عنده الحالِفَةُ على ما في النفوسِ، واستشهدَ بقولِ الهذلولِ بنِ كَعْبٍ العنبريِّ^٢:

تقولُ - وصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا -
أُبْعَلِي هذا بالرَّحَى المُتْقاعِشُ

قال: "فلو قال حاكياً عنها: أُبْعَلِي هذا بالرَّحَى المُتْقاعِشُ - من غير أن يذكرَ صكَّ الوجه - لأَعْلَمْنَا بذلك أنَّها كانت مُتَعَجِّبَةً مُنْكَرَةً، لكنَّه لَمَّا حكى الحالَ فقال: وصَكَّتْ وَجْهَهَا عُلِمَ بذلك قوَّةُ إنكارِها، وتعاظُمُ الصُّورةِ لها. هذا مع أنَّك سامِعٌ لحكايةِ الحالِ غيرُ مُشاهدٍ لها، ولو شاهدتها لَكُنْتَ بها أَعْرَفَ، وَلِعَظَمَ الحالِ في نفسِ تلكِ المرأةِ أَيْبَنَ، وقد قيلَ: (ليسَ المُخْبِرُ كالمُعَايِنِ)"^٣.

^١ الكتاب ٢٥٥/١.

^٢ في اللامات ٥٨، وكتاب الشعر ١٠١، والبغداديات ٥٥٩، والخصائص ٢٤٦/١، والمنصف ١٣٠/١، والبحر المحيط ١٦١/٢. وسيجيءُ ذكرُه، ص ١٧١. وفيه اختلافٌ في نسبته. انظر كلامَ مُحَقِّقِ كتابِ الشَّعرِ في تخريجه.

^٣ الخصائص ٢٤٥-٢٤٦.

والأمثلة التي صَدَرَتْ عن سيبويه في كتابه، والتي تمثِّل بها على إضمارِ الفعلِ كانَ
يقدِّمُ لها بشرحٍ وتنبيةً على قرينةٍ مشاهدةٍ الحالِ التي سوَّغَتْ مثلَ هذا الإضمارِ للفعلِ^١.

والرابع: أنَّ هذا الإضمارَ إنَّما يدخلُ في بابِ الجوازِ لا الوجوبِ، فأمرُ الإضمارِ أو الإظهارِ
خاضعٌ لأمرِ المتكلمِ، ومُنْقَادٌ بمشيئته، ومُتَوَقِّفٌ على الحالِ التي هو فيها، وقد قالَ بذلك
سيبويه وهو يعرضُ هذه الأمثلةَ، نحو قوله: "وإن شاء أظهرَ في هذه الأشياءِ ما أضمرَ من
الفعلِ"^٢، وقوله: "وإنَّما سَهِّلَ تفسيرهَ عندهم لأنَّ المضمَرَ قد استعملَ في هذا الموضعِ
عندهم بإظهارٍ"^٣.

وإن كانَ الإضمارُ فيما تقدَّم جائزاً فالمتَّعِ فيه ما خلا من علَّةٍ تُبيِّنُ سببَ الإضمارِ، أو
قرينةً تدلُّ على حالِ المتكلمِ، وتقرَّبُ معنى كلامه من السامعِ، كأنْ نقولَ: (فلاناً) دون أنْ
نقدِّمَ أو نتبعه بكلامٍ يبيِّنُ الحالَ التي يجري فيها الكلامُ.

والواجبُ فيه مثلُ قولنا: إِيَّاكَ والأسد؛ إذ لا يجوزُ إظهارُ ما نصبَ (إِيَّاكَ) قبلها.

هذا وقد أوردَ سيبويه أمثلةً ترقى فيها حروفٌ بعينها أن تكونَ قرائنَ صناعيةً تسمَحُ
للمتكلمِ أن يضمَرَ بعدها الفعلَ أو يُظهره.

وأوَّلُ هذه الحروفِ هي (إن) الشرطيَّة، وأطلقَ عليها سيبويه اسمَ (إن المجازاةِ أو
إن الجزاءِ)، ويُعدُّ هذا الحرفُ قرينةً صناعيةً من قِبَلِ أنَّه حرفُ جزاءٍ، والجزاءُ لا يستقيمُ من
غيرِ الفعلِ، فإن لم يظهرِ الفعلُ بعدَ حروفِ الجزاءِ وجبَ تقديره، سواءً فسِّرَ بفعلٍ بعده أم لم
يُفسَّرْ، وهذا يدفعُ الإلباسَ أن يلبسَ فهمَ الكلامِ وإفهامه، إن وقعَ فيه إضمارُ الفعلِ،

^١ انظر مثلاً ١/٢٥٣، ٢٥٧، ٢٥٨.

^٢ الكتاب ١/٢٥٣-٢٥٤.

^٣ الكتاب ١/٢٥٥.

^٤ الكتاب ١/٢٩٦-٢٩٧.

ويَقَرَّبُ تَقْدِيرَ الْفِعْلِ الْمُضْمَرِ، وَقَدْ قَالَ سَيَبَوِيه: "اعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَنْتَصِبُ شَيْءٌ بَعْدَ إِنْ وَلَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِفِعْلٍ، لِأَنَّ إِنْ مِنْ الْحُرُوفِ الَّتِي يُبْنَى عَلَيْهَا الْفِعْلُ، وَهِيَ إِنْ الْمُجَازَاةُ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي يُبْتَدَأُ بَعْدَهَا الْأَسْمَاءُ لِيُبْنَى عَلَيْهَا الْأَسْمَاءُ"^١.

وَأَكْثَرُ مَا يُحْذَفُ بَعْدَ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةُ (كَانَ وَاسْمُهَا)، وَيَبْقَى خَبَرُهَا مَنْصُوبًا دَالًّا عَلَى إِضْمَارِهَا. وَذَلِكَ نَحْوُ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي سَتَأْتِي، وَكُلُّهَا أوردَهَا سَيَبَوِيه، نَحْوَ قَوْلِكَ: "النَّاسُ مُجْزِئُونَ بِأَعْمَالِهِمْ، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ"^٢.

أَيِ إِنْ كَانَ مَا عَمِلُوا خَيْرًا فَجَزَاؤُهُمْ خَيْرٌ، وَإِنْ كَانَ شَرًّا فَجَزَاؤُهُمْ شَرٌّ.

وَقَوْلِ النُّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذِرِ^٣:

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتَدَارُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلَا

أَيِ إِنْ كَانَ الْقَوْلُ حَقًّا، وَإِنْ كَانَ كَذِبًا.

وَقَوْلِ النَّابِغَةِ الذُّبْيَانِيَّةِ^٤:

حَدِبْتُ عَلَيَّ بُطُونُ ضِنَّةٍ كُلِّهَا إِنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا

أَيِ إِنْ كُنْتُ ظَالِمًا فِيهِمْ، وَإِنْ كُنْتُ مَظْلُومًا.

^١ الكتاب ١ / ٢٦٣.

^٢ الكتاب ١ / ٢٥٨.

^٣ في الكتاب ١ / ٢٦٠، وشرح أبياته ١ / ٢٣١، والزاهر في معاني كلمات الناس ٢ / ١٧٩، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤١٧، والخزانة ٤ / ١٠، ٩ / ٥٥٢.

^٤ في ديوانه ١٠٣، والكتاب ١ / ٢٦٢، وشرح أبياته ١ / ٢٨، وعلل النحو ٣٥٥، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤١٥. قوله: حَدِبْتُ: أَيِ عَطَفْتُ. وَضِنَّةٌ: مِنْ قُضَاعَةٍ، ثُمَّ مِنْ عُدْرَةٍ. عَنْ شَرْحِ دِيْوَانِهِ.

ويجوزُ في الاسمِ الذي وَلِيَ (إن) في هذه الأمثلةِ الرَّفْعُ أيضاً على ما ذكر سيبويه،
والتَّقديرُ على حذفِ (كان) وخبرِها ، والمرفوعُ بعدَ (إن) اسمٌ لها. وقد قال سيبويه: " وإذا
أضمرتَ فأنَّ تُضمَرِ الرَّافِعَ كما أضمرتَ النَّاصِبَ فهو عربيٌّ حسنٌ"^١.

وعلى ذلك يجوزُ أن نقولَ: النَّاسُ مجزئون بأعمالهم، إن خيرٌ فخيرٌ، وإن شرٌّ فشرٌّ.

والتقديرُ في الإظهارِ: إن كانَ في أعمالهم خيرٌ فجزأؤهم خيرٌ. وعلى مثلِ هذا التَّقديرِ بقيَّةُ ما
وردَ من الأمثلةِ.

وعلةُ هذا الإضمارِ أنَّ مثلَ هذا الكلامِ قد جرى على ألسنتهم جزياً كثيراً، وكثُرَ
استعمالهم له، فتصرَّفوا فيه إيجازاً واختصاراً^٢.

وثاني الحروفِ التي يُضمَرُ بعدها الفعلُ هو (لو)، وهي حرفٌ للشرطِ غيرِ الجازمِ،
وهي ممَّا يُضمَرُ بعدها الفعلُ (كان) أو غيره إن كثر استعماله على الألسنة، وكانت (لو) دليلاً
يُقرِّنُ بها تقديرُ الفعلِ؛ لأنَّ حُكمَهَا حُكْمُ (إن)؛ يلزِمُ مجيءُ الفعلِ بعدها من قِبَلِ أنَّها
موضوعةٌ للجزاء، والجزاءُ بُنِيَ عليه الأفعالُ لزوماً^٣.

وذلك نحو ما أورده سيبويه: (أَلَا طَعَامَ وَلَوْ تَمَرًّا)، قال سيبويه: "كأنَّكَ قلتَ: وَلَوْ كَانَ تَمَرًّا،
وإن شئتَ قلتَ: أَلَا طَعَامَ وَلَوْ تَمَرٌّ، كأنَّكَ قلتَ: وَلَوْ يَكُونُ عِنْدَنَا تَمَرٌّ، وَلَوْ سَقَطَ إِلَيْنَا تَمَرٌّ".
ونحو قولِ العربِ: (اذْفَعِ الشَّرَّ وَلَوْ إصْبَعًا)، قال سيبويه: " وَلَوْ دَفَعْتَهُ إصْبَعًا، وَلَوْ كَانَ
إِصْبَعًا"^٤.

^١ الكتاب ٢٥٩.

^٢ انظر الكتاب ٢٩٢/١.

^٣ انظر الكتاب ٢٦٩/١.

^٤ الكتاب ٢٦٩/١.

^٥ الكتاب ٢٧٠/١.

وثالثها: حرف مُرَكَّبٌ يَجِبُ إِضْمَارُ الْفِعْلِ بَعْدَهُ، هُوَ: (أَمَّا)، مَرَكَّبٌ مِنْ (أَنْ) مضمومةٌ إليها (ما) الزائدة، وهذا يَجِبُ معه إِضْمَارُ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ عَوَّضَ عَنْ إظهارِهِ بـ(ما)، فَإِنْ ضُمَّتْ إِلَى (أَنْ) كَانَتْ عَوَضاً عَنْ إظهارِ الْفِعْلِ، فَوَجَبَ إِضْمَارُهُ؛ لِثَلَا يَجْتَمِعُ الْعَوَّضُ وَالْمَعْوِضُ عَنْهُ. وذلك نحو ما ذكر سيويهِ من قولِ الْعَرَبِ: (أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ مَعَكَ، وَأَمَّا زَيْدٌ ذَاهِباً ذَهَبْتُ مَعَهُ)، وَالْمُضْمَرُ ههنا (كَانَ)، وَعَمَلُهَا ظَاهِرٌ فِي اسْمِهَا وَخَبَرُهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا، تَقْدِيرُهُ: أَنْ كُنْتُ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ مَعَكَ.

ونحو قولِ عَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ^١:

أَبَا خِرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

أَيَّ أَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ^٢.

ورابعها: (إمّا)، مَرَكَّبَةٌ مِنْ (إِنْ الْجَزَاءِ) وَ(مَا) الزائدة، نحو قولِ الْعَرَبِ: (افْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا)؛ أَيَّ افْعَلْ هَذَا إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ^٣. وَإِضْمَارُ الْفِعْلِ ههنا وَاجِبٌ بِأَمَارَةِ حُضُورِ الْعَوَّضِ عَنْهُ، وَهُوَ (مَا) الزائدة، عَلَى نَحْوِ (مَا) الْمَضْمُومَةِ إِلَى (أَنْ) فِي (أَمَّا). وَفِي هَذَا الْمَثَالِ حُذِفَتْ (كَانَ) وَاسْمُهَا وَخَبَرُهَا، وَذَلَّتْ (لَا) عَلَى تَقْدِيرِ الْمَحْذُوفِ.

^١ فِي دِيَوَانِهِ ١٠٦، وَالْكِتَابُ ٢٩٣/١، وَالْحِجَّةُ لِلْفَارِسِيِّ ٣٨٦/٤، وَالْخَصَائِصُ ٣٨٣/٢، وَالصَّحَاحُ (خَرَش) ١٠٠٤/٣، وَالْمَحْكَمُ وَالْمَحِيطُ الْأَعْظَمُ ٤١٧/١، وَإِيضَاحُ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ٧٠٥/٢، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٤١٨/١، وَالْجَنَى الدَّانِي ٥٢٨، وَالْخَزَانَةُ ١٣/٤.

^٢ انْظُرِ الْكِتَابَ ٢٩٣/١.

^٣ انْظُرِ الْكِتَابَ ٢٩٤-٢٩٥/١.

^٤ الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ.

وخامسها: (هَلَّا)، وهو حرفُ الحُضِّ والطلبِ، وهي ممَّا يُبنى عليها الفعلُ، فإنَّ أعقبها اسمٌ وجبَ تقديرُ فعلٍ مُضمرٍ عاملٍ فيه، سواءً كانَ الاسمُ مرفوعاً أم منصوباً، قال سيبويه: "فجازَ إضمارُ ما يرفعُ كما جازَ إضمارُ ما ينصبُ"^١.

وذلك نحو: (هَلَّا خيراً من ذلك)، وتقديرُ المضمرِ: هَلَّا تفعلُ، أو هَلَّا أفعلُ. لأنَّه كثرَ في كلامهم حتَّى جرى مثلاً.

أمَّا داعي كثرة هذا الإضمارِ والحذفِ للأفعالِ فإنَّ هذه الأمثلةَ وما يُشبهُها قد دارَتْ على ألسنة العربِ كثيراً، وانتشرَ استعمالُهم لها انتشاراً واسعاً، حتَّى جرتْ على ألسنتهم مجرى المثلِّ، فسهلَ عندهم الإضمارُ والحذفُ، طلباً للخِفَّةِ ونَبْذاً للثَقَلِ^٢.

وقد ساقَ سيبويه أمثلةً جمَّةً حُذِفَ فيها الفعلُ من الكلامِ لكثرةِ استعمالِ العربِ له، وجَرَّيه على ألسنتهم مجرى المثلِّ^٣.

وهذه إحدى عللِ العُدُولِ يَعْتَوِرُ كلامَ العربِ؛ وهي جَرِّيُ الكلامِ على ألسنتهم مجرى المثلِّ، لأنَّهم لا يُخْرِجُونَ كلامَهم عن أصلِ استعمالِهِ من دونِما سببٍ، وعِلَّةٌ تحكمُهم وتضبطُ التَّجَوُّزَ فيه، تكونُ دليلاً على خروجه عن أصلِهِ، إذ لا يجوزُ العُدُولُ عن الظَّاهِرِ بلا دليلٍ، أو داعٍ يدعو إليه، قال أبو الفتح (ت ٣٩٣هـ): "فلسنا ننزُلُ عن الظَّاهِرِ ونُخالفُ الشَّائِعَ المُطَرَّدَ إلى ضَرورةٍ واستقباحٍ إلَّا بأمرٍ يدعو إلى ذلك". وقال أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ): "والعُدُولُ عن الأصلِ والقياسِ والنَّقْلِ من غيرِ دليلٍ لا وَجَهَ له"^٤.

^١ الكتاب ١/ ٢٦٨.

^٢ انظر الأصول النحوية والصرفية في الحجة ١/ ٤٦٨ - ٤٦٩.

^٣ انظر الكتاب ١/ ٢٨٠ - ٢٩٠.

^٤ انظر سر صناعة الإعراب ٢٨٧، وكذلك علل النحو ٣٦٠.

^٥ انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٦١٣، والجنى الداني ٥٣٩.

المبحث الثالث: العُدُولُ في دلالة الألفاظِ على المعاني، أو (المجاز).

العدولُ يَعْتَوِرُ الكلامَ في صِنَاعَتِهِ ولفظه، وفي دلالة الألفاظِ على المعاني. أمّا دخوله على دلالة الألفاظِ على المعاني فمن بابِ المجازِ.

وهو ما كانت فيه الكلمةُ أو كان تركيبُ الكلامِ خارجاً عن حقيقة أصلٍ وضعه أوّل مرّةٍ استعملَ فيها في اللغة . ومن دلائلِ المجازِ في الكلامِ أنّه يُجَوِّجُ السّامِعَ إلى تصوّرٍ جديدٍ لما خرج إليه الكلامُ الذي تُجَوِّزُ فيه حتّى يُدركَ مُرادَ المتكلّمِ.

على أنّ هذا التّصوّرَ لا يحتاجُ إليه السّامِعُ إذا كان الكلامُ جارياً على حقيقته اللغويّة، وظاهره الشّائع المطرّد، أمّا إذا حُمِلَ الكلامُ على خلافِ ظاهرِ اللفظِ، وتزوّل فيه فإنّه يكون عندئذٍ عدولاً عن الظّاهر، فيلزمُ هذا العُدولُ دليلٌ يدلُّ على المعنى الذي خرج إليه اللفظُ. قال ضياءُ الدين بن الأثير (ت ٦٣٧هـ): "واعلم أنّ الأصلَ في المعنى أن يُحمَلَ على ظاهرِ لفظه، ومن يذهب إلى التّأويلِ يفتقر إلى دليلٍ كقوله تعالى: ﴿وَيْثَابَكَ فَطَهَّرْ﴾ [المذثر ٤]، فالظّاهرُ من لفظِ (الثّياب) هو ما يلبَسُ، ومن تأوّل ذهبَ إلى أنّ المرادَ هو القلبُ، لا الملبوسُ، وهذا لا بُدَّ له من دليلٍ؛ لأنّه عدولٌ عن ظاهرِ اللفظِ".^١

إنّ الشّائعَ في استعمالِ لفظِ (الثّياب) إنّما هو للدّلالة على ما يلبسه الإنسانُ ليسرُّ به جسمه، أمّا إطلاقها على قلبِ الإنسانِ أو نفسه فإنّه خلافُ الشّائعِ المعهود، وهو عدولٌ عن

^١ أو النفس، وكنى عنها بالثّياب؛ لأنّ الثّياب تُلبَسُ الإنسانَ وتشتملُ عليه، وهي ممّا يكتني بها العربُ عن النفس. قال الزمخشريُّ في الكشاف ٤/ ٦٤٥: "وقيل: هو أمرٌ بتطهيرِ النفسِ ممّا يُستَقْدَرُ من الأفعالِ ويُستَهْجَنُ من العاداتِ، يُقال: فلانٌ طاهرُ الثّيابِ وطاهرُ الجيبِ والذّيلِ والأردانِ إذا وصّفوه بالنّقاء من الماعيبِ ومدانيسِ الأخلاقِ، وفلانٌ ديسُ الثّيابِ للغادرِ؛ وذلك لأنّ الثّوبَ يلبَسُ الإنسانَ ويشتملُ عليه، فكنى به عنه؛ ألا ترى إلى قولهم: أعجَبَنِي زَيْدٌ ثَوْبَهُ، كما يقولون: أعجَبَنِي زَيْدٌ عَقْلَهُ وخُلُقَهُ، ويقولون: المجدُّ في ثَوْبِهِ، والكرمُ تحتَ حُلَّتِهِ، ولأنّ الغالبَ أنّ من طَهَّرَ باطنه ونَقَّاه عُنِي بتطهيرِ الظّاهرِ وتَنَقَّيْتَهُ".

^٢ انظر المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ١/ ٦٢ .

ظاهر دلالة هذا اللفظ، وجازَ العُدُولُ عنه وإطلاقه على نفس الإنسان للملابسة التي تَعْتَوِرُ الثيابَ وجسمَ الإنسان.

وأصحابُ العربية يُجِزُونَ إطلاقَ حُكْمِ شيءٍ على شيءٍ آخرَ لأدنى مُلابسةٍ تقعُ بينهما. وذلك حاصلٌ في كلامِ العربِ، ومُتَشَرِّ فيه انتشاراً واسعاً، وذلك نحو قوله تعالى في قصّة موسى والعبدِ الصّالح: ﴿قَالَ إِنْ سَأَلْتِكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف ٧٦]، أطلقَ موسى على العبدِ الصّالحِ لفظَ الصّاحبِ بقوله: (فلا تُصاحِبني)، وهو يعلمُ أنّ الذي يُخاطبُه ليسَ له بصاحبٍ، لأنّه لقيَه عَرَضاً واتّفاقاً، قال تعالى قبل الآية السّالفة: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف ٦٥]، وإنّما أُطلقَ لفظُ المُصاحبةِ عليهما لما جَرى بينهما من انطلاقٍ في ثلاثة أمورٍ، فتحاوَر من جَرّاهَا. ونحو ذلك أيضاً قوله تعالى في صاحِبَي الجَنَّتَيْنِ المؤمنِ والكافرِ: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف ٣٤]. وهو صاحِبُه؛ لأنّه جرى بينهما تحاوُرٌ، وهو ما سَوَّغَ أن يكونَ له صاحِباً. وربّما أُطلقَ لفظُ الصّاحبِ على عَدُوِّ الإنسانِ، كأنَّ يَسْأَلُ رجلٌ رجلاً: ما فعلَ صاحِبُكَ؟ تهكُّماً وسخريةً، وهو يعلمُ أنّه يكرهه؛ وذلك لاشتراكهما في العداءِ.

ومِمَّا يَتَّصِلُ بهذا المِثَالِ في إطلاقِ حُكْمِ شيءٍ على شيءٍ آخرَ لأدنى مُلابسةٍ بينهما، ويكونُ عُدولاً عن ظاهرِ اللفظِ قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود ٧]. ذَكَرَ ربُّنا سبحانه الماءَ وأَرَادَ السَّحَابَ، والجامعُ بينهما أنّ الماءَ يتشكّلُ من تراكمِ السَّحَابِ، وهذا تفسِيرُ ابنِ عَبَّاسٍ لمُرَادِ الماءِ ههنا، وهو الصَّبِيرُ بمعنى السَّحَابِ الكثيفِ المُتراكِبِ، قالَ الزَّخَشَرِيُّ (ت ٥٣٨هـ): "الصَّبِيرُ: السَّحَابُ الكَثِيفُ المُتراكِبُ، وهو

^١ وهي: خرقُ السَّفِينَةِ وقتلُ الغلامِ وإقامةُ الجدارِ المائلِ .

^٢ تمام الآية: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَلَئِنْ قُلْتُمْ إِنَّكُمْ مَبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ .

من الصَّبْرِ بِمَعْنَى الْحَبْسِ، كَأَنَّ بَعْضَهُ صَبْرٌ عَلَى بَعْضٍ^١. ومنه صُبْرُ الشَّيْءِ وهو غِلْظُهُ وَكَثَافَتُهُ. وقد اسْتَصْبَرَ السَّحَابُ كَاسْتَحَجَرَ الطَّيْنُ، ومنه حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾: كَانَ يَصْعَدُ إِلَى السَّمَاءِ مِنَ الْمَاءِ بُخَارٌ فَاسْتَصْبَرَ فَعَادَ صَبِيرًا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فُصِّلَتْ ١١]؛ أَيَّ تَرَكَمَ وَكَثَّفَ^٢. وَيُصَدِّقُ تَفْسِيرَ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي رَوَاهُ الزُّمَخْشَرِيُّ، وَهُوَ يُفَسِّرُ مَعْنَى (الْعَمَاءِ)، قَالَ: "سَأَلَهُ أَبُو رَزِينٍ الْعُقَيْلِيُّ: أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ فَقَالَ: كَانَ فِي عَمَاءٍ، تَحْتَهُ هَوَاءٌ، وَفَوْقَهُ هَوَاءٌ". هُوَ السَّحَابُ الرَّقِيقُ، وَقِيلَ: السَّحَابُ الْكَثِيفُ الْمُطْبِقُ، وَقِيلَ: شَبَهُ الدُّخَانَ يَرْكَبُ رُؤُوسَ الْجِبَالِ، وَعَنِ الْجَرْمِيِّ: الصَّبَابُ^٣.

ثُمَّ إِنَّ الْمَجَازَ تَمْتَدُّ أَسْبَابُهُ فِي الْكَلَامِ فَيَدْخُلُ فِيهِ مِنْ أَبْوَابِ الْعُدُولِ، نَحْوَ الْحَذْفِ، وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَالْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُعَدَّلُ بِهِ عَنْ وَجْهِ اسْتِعْمَالِهِ الْمُطَرِّدِ، وَيُتَسَّعُّ بِهِ مِنَ الْكَلَامِ، سِوَاءٍ كَانَ ذَلِكَ عُدُولًا فِي دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى أَمْ فِي حُكْمٍ جَارٍ عَلَى اللَّفْظِ عِنْدَ إِسْنَادِهِ إِلَى غَيْرِ مَا يُسْنَدُ إِلَيْهِ فِي الْحَقِيقَةِ.

^١ انظر الصحاح (صبر) ٧٠٦/٢.

^٢ تمام الآية: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾.

^٣ في الفائق في غريب الحديث ٢٧٨/١، وانظر الكشف ٣٧٠/٥ - ٣٧١. وعلق الزمخشري في الكشف ١٨٢/٣ على هذه الآية بقوله: "أَيُّ مَا كَانَ تَحْتَهُ خَلَقَ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَارْتِفَاعِهِ فَوْقَهَا إِلَّا الْمَاءَ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَرْشَ وَالْمَاءَ كَانَا مَخْلُوقَيْنِ قَبْلَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ".

^٤ جُلَّ رَوَاةِ هَذَا الْحَدِيثِ رَوَوْهُ فِي مُتُونِهِمْ عَلَى هَذَا النَّحْوِ: (كَانَ فِي عَمَاءٍ مَا تَحْتَهُ هَوَاءٌ وَمَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ). وَالْعَمَاءُ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ هُوَ الْخُلُوفُ [الصحاح عمى ٢٤٣٩/٦]. وَقَدْ نَقَلَ تَفْسِيرَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، قَالَ: الْعَمَاءُ: أَيُّ لَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ. وَهَذَا الْحَدِيثُ قَالَ فِيهِ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ. انظر سنن الترمذي ٦٩٨، ورقم الحديث فيه ٣١٠٩.

^٥ هذا تفسير أبي زيد للعماء. انظر الصحاح (عمى) ٢٤٣٩/٦.

^٦ الفائق ٢٦/٢.

قال أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ): "ومن المجاز كثير من باب الشجاعة في اللغة: من الحذوف، والزيادات، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف".^١

إن طرائق العدول تُصيب الكلام فتحدث فيه تغييراً في دلالة ألفاظه، أو جزي أحكام على ألفاظه ما كانت تجري عليها في حقيقة الكلام وظاهره، وهذا يُسمى المجاز الحكمي. وقد اعتبره الجرجاني (ت ٤٧١هـ) كنزاً من كنوز البلاغة، فقال: "وهذا الضرب من المجاز على حدته كنز من كنوز البلاغة، ومادة الشاعر المُفلق والكاتب البليغ في الإبداع والإحسان والاتساع في طرق البيان".^٢

وهو يختص بأحكام العلاقة الإسنادية في الكلام بين اللفظة وما يُسند إليها وتُسند إليه، إن كان معدولاً به عن حقيقة استعماله في اللغة. قال الجرجاني: "فاعلم أن في الكلام مجازاً على غير هذا السبيل، وهو أن يكون التجوز في حكم يجري على الكلمة فقط، وتكون الكلمة متروكة على ظاهرها، ويكون معناها مقصوداً في نفسه ومُراداً من غير تورية ولا تعريض".^٣ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة ١٦]. فالمجاز وقع في إسناد لفظة (ربحت) إلى التجارة، وليس في دلالة اللفظة نفسها، فهي من حيث الدلالة بقيت على حقيقتها، ولكن لما عدل بها إلى أن أُسندت إلى (التجارة)، على سبيل الاتساع في الكلام تغير حكمها عما هو عليه في الحقيقة. فالتجارة لا تربح، بل الربح من يعمل فيها.

ومثل ذلك يُقال في قولهم: (نهارك صائم، وليلك قائم)، وقولهم: (نام ليلى، وتجلى همي). قال الجرجاني مُعقِّباً على هذه الأمثلة: "أنت ترى مجازاً في هذا كله، ولكن لا في ذوات الكلم وأنفس الألفاظ، ولكن في أحكام أُجريت عليها، أفلا ترى أنك لم تتجاوز في قولك:

^١ الخصائص ٢/ ٤٤٦.

^٢ دلائل الإعجاز ٢٩٥.

^٣ دلائل الإعجاز ٢٩٣.

(نَهَارُكَ صَائِمٌ، وَلَيْلُكَ قَائِمٌ) فِي نَفْسِ (صَائِمٍ وَقَائِمٍ)، وَلَكِنْ فِي أَنْ أَجْرِيَتْهُمَا خَبَرَيْنِ عَلَى النَّهَارِ وَاللَّيْلِ. وَكَذَلِكَ لَيْسَ الْمَجَازُ فِي الْآيَةِ فِي لَفْظَةِ (رَبِحَتْ) نَفْسِهَا، وَلَكِنْ فِي إِسْنَادِهَا إِلَى التَّجَارَةِ^١.

وَيَدْخُلُ الْمَجَازُ فِي الْكَلَامِ لِيُحَقِّقَ أَرْبَعَةَ أَغْرَاضٍ فِي الْكَلَامِ الْمَعْدُولِ بِهِ عَنْ حَقِيقَتِهِ إِلَى مَعَانٍ جَدِيدَةٍ. وَهَذِهِ الْأَغْرَاضُ الْأَرْبَعَةُ هِيَ الْإِتْسَاعُ، وَالتَّشْبِيهُ، وَالتَّوَكُّيدُ، وَالِاخْتِصَارُ. الْأَغْرَاضُ الثَّلَاثَةُ (الْإِتْسَاعُ - التَّشْبِيهُ - التَّوَكُّيدُ) ذَكَرَهَا أَبُو الْفَتْحِ (ت ٣٩٢هـ). وَالْغَرَضُ الرَّابِعُ - وَهُوَ الْإِخْتِصَارُ - ذَكَرَهُ سَيَبَوِيه (ت ١٨٠هـ) مَعَ الْإِتْسَاعِ عَلَى أَنَّهَا غَرَضَانِ لِلْمَجَازِ، وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِلَفْظِ (الْمَجَازِ)، لَكِنَّهُ أَلْمَحَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: "هَذَا بَابُ اسْتِعْمَالِ الْفِعْلِ فِي اللَّفْظِ لَا فِي الْمَعْنَى لِاتِّسَاعِهِمْ فِي الْكَلَامِ وَالْإِيْجَازِ وَالِاخْتِصَارِ"^٢.

وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ: "وَإِنَّمَا يَقَعُ الْمَجَازُ وَيُعَدَّلُ إِلَيْهِ عَنِ الْحَقِيقَةِ لِمَعَانٍ ثَلَاثَةٍ، وَهِيَ: الْإِتْسَاعُ وَالتَّوَكُّيدُ وَالتَّشْبِيهُ، فَإِنْ عَدِمَ هَذِهِ الْأَوْصَافَ كَانَتْ الْحَقِيقَةُ الْبَتَّةَ"^٣.

أَمَّا الْإِتْسَاعُ فَلَأَنَّ الْمَجَازَ يَدْخُلُ فِي الْكَلَامِ فَيَجْعَلُ مَا لَا يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ مِنْهُ فِي الْحَقِيقَةِ جَائِزًا عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ.

وَأَمَّا التَّشْبِيهُ فَلَأَنَّ الْمَذْكُورَ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، وَالْمُرَادُ الْمُقَدَّرُ يُشَبَّهُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ.

وَأَمَّا التَّوَكُّيدُ فَلَأَنَّ اللَّفْظَ الْمَذْكُورَ الَّذِي لَا يَصِحُّ اعْتِبَارُهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ لَوْ اعْتُبِرَ كَمَا هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ كَانَ ذَلِكَ تَوَكُّيدًا لِلْمَعْنَى الْمُرَادِ.

وَأَمَّا الْإِخْتِصَارُ فَلَأَنَّ الْكَلَامَ الْمَذْكُورَ عَلَى الْمَجَازِ تَضَمَّنَ مَعَانِي تَحَقُّقُ بِالْفَافِ أَكْثَرَ مِنْهَا فِي حَالِ الْحَقِيقَةِ.

^١ دلائل الإعجاز ٢٩٤.

^٢ الكتاب ١/ ٢١١.

^٣ الخصائص ٢/ ٤٤٢.

وتفصيلُ هذا الكلامِ وتبيينُهُ في أمثلةٍ ساقها أبو الفتح في خصائصه^١، قال: "فمن ذلك قولُ النبي ﷺ في الفرسِ: (هو بحرٌ). فالمعاني الثلاثةُ موجودةٌ فيه. أمّا الاتّساعُ فلائنه زَادَ في أسماءِ الفرسِ التي هي فرسٌ وطَرْفٌ وجَوَادٌ ونَحْوُهَا الْبَحْرُ...، وأمّا التّشبيهُ فلائِنَّ جَرْيَهُ يَجْرِي في الكثرةِ مَجْرَى مَائِهِ، وأمّا التّوكيدُ فلائِنَّ شَبَّهُ العَرَضَ بِالْجَوْهَرِ، وهو أثبتُ في النفوسِ منه"^٢.

ومن المجازِ الذي يدخلُ في الكلامِ من بابِ الحذفِ، ويكونُ عدولاً عن حقيقةٍ دلالةً اللفظِ إلى معنى جديدٍ مُتأوّلٍ، قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [يوسف ٨٢]. إنَّ اتّصالَ الفعلِ (اسأَلِ) بـ(القرية) و(العيرِ) يُوجبُ تقديرَ اسمٍ محذوفٍ قبلهما يصحُّ وقوعُ السُّؤالِ عليه، ويكونُ يَمِّنُ يعقلُ، نحو (أهلٍ أو أصحابٍ)؛ لأنَّ بقاءَ الكلامِ على ظاهره غيرُ مستقيمٍ في حقيقةِ استعمالِ السُّؤالِ مع القريةِ والعيرِ، لأنّها لا تعقلُ. فيكونُ الكلامُ بعدَ التّقديرِ: واسأَلِ أَهْلَ القريةِ، وأهْلَ العيرِ، فقد حُذِفَ المُضَافُ وحلَّ المُضَافُ إليه محلّه في صِنْعَةِ الكلامِ، أمّا معناه فإنّه لا يصحُّ إلّا باجتلابِ المحذوفِ - وهو المُضَافُ - تقديرًا.

وإن قيل: لِمَ وَقَعَ التّقديرُ في المفعولِ به (أهل)، ولم يقع في الفعلِ (اسأَلِ)، ولم لا يكونُ المجازُ في الفعلِ (اسأَلِ) - إن كان لا يصحُّ اتّصالُهُ بـ(القريةِ والعيرِ) - فيستحقُّ التّأويلَ؟ قيل: يَمْنَعُ هذا الاحتمالَ جِهَةُ الكلامِ، ودلالةُ الحالِ؛ لأنَّ الكلامَ مُتَّجِهٌ إلى إثباتِ حُجَّةِ أبناءِ نبيِّ الله يعقوبَ عليه السّلامُ، وحالهم تدلُّ على أنّهم في مَوْضِعِ الشّكِّ، والمساءلةِ، فطلَبُوا مِنْ أَبِيهِمْ سُؤَالَ أَهْلِ الْقَرْيَةِ وَالْعِيرِ لَعَلَّ أَبَاهُمْ يَزُولُ عَنْهُ الشّكُّ، فيصدّقهم. وأمارةٌ ذلك أمران: الأوّلُ أنّهم قالوا له بعدُ: (وَإِنَّا لَصَادِقُونَ)، أكّدوا كلامهم بمؤكّدين لإزالةِ الشّكِّ.

^١ ساق أمثلةً جمّةً على المجاز في سياق التّوكيد والتّشبيه والاتّساع. انظر ٢/ ٤٤٢ - ٤٤٧.

^٢ الخصائص ٢/ ٤٤٢ - ٤٤٣.

وَالثَّانِي جَوَابُ أَبِيهِمْ لَهُمْ: ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا﴾ [يوسف ٨٣]. من أجل ذلك كان بقاء الفعل (اسأل) في الكلام على ظاهره، وتقدير المضاف المحذوف.

وعلق أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ) على هذه الآية، وإرادة التوكيد من المجاز الذي وقع في (القرية والعير)، فقال: "فَكَأَنَّهُمْ تَضَمَّنُوا لِأَيُّهُمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ إِنْ سَأَلَ الْجَمَادَاتِ وَالْجِبَالَ أَنْبَأَتْهُ بِصَحَّةِ قَوْلِهِمْ، وَهَذَا تَنَاهٍ فِي تَصْحِيحِ الْحَبْرِ؛ أَيُّ لَوْ سَأَلْتَهَا لَأَنْطَقَهَا اللَّهُ بِصَدَقِنَا، فَكَيْفَ لَوْ سَأَلْتَ مَنْ مِنْ عَادَتِهِ الْجَوَابُ"^١.

أما معنى التشبيه الحاصل فيها كما ذكر أبو الفتح فكون القرية والعير شَبَّهَتْ بِمَنْ يَصِحُّ سُؤَالُهُ، وَأَمَّا الْاِتِّسَاعُ فَاسْتِعْمَالُ لَفْظِ السُّؤَالِ مَعَ مَا لَا يَصِحُّ فِي الْحَقِيقَةِ سُؤَالُهُ^٢.
وَأَمَّا الْاِخْتِصَارُ فَلَأَنَّهُ حَذَفَ الْمُضَافَ (أهل). قَالَ سيبويه: "وَمِمَّا جَاءَ عَلَى اتِّسَاعِ الْكَلَامِ وَالْاِخْتِصَارِ [الآية] إِنَّمَا يُرِيدُ: أَهْلَ الْقَرْيَةِ فَاخْتَصَرَ، وَعَمَلَ الْفِعْلُ فِي الْقَرْيَةِ كَمَا كَانَ عَامِلًا فِي الْأَهْلِ لَوْ كَانَ ههنا"^٣.

وَمِنْ أَبْوَابِ الْعُدُولِ الَّتِي يَدْخُلُ الْمَجَازُ ضَمْنَهَا (الْتَّمِيزُ) الْمُحَوَّلُ عَنْ أَصْلِهِ فِي صَنْعَةِ الْكَلَامِ، وَإِنْ حُوِّلَ عَنْ أَصْلِ مَكَانِهِ فِي التَّرْكِيبِ فَقَدْ عُدِلَ بِهِ عَنْ أَصْلِهِ، وَعُدُولُهُ عَنْ أَصْلِهِ فِي التَّرْكِيبِ جَرَّ إِلَيْهِ دُخُولَ الْمَجَازِ عَلَيْهِ، لِأَنَّ التَّحْوِيلَ فِي تَرْتِيبِ اللَّفْظِ يُؤَلِّدُ مَعَانِي جَدِيدَةً، قَدْ تَكُونُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَقَدْ لَا تَكُونُ، إِلَّا إِذَا أُخْرِجَتِ الْكَلَامَ عَلَى أَصْلِهِ فِي تَرْتِيبِ لَفْظِهِ. قَالَ الزَّخَّشِيُّ (ت ٥٣٨هـ): "وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْمُمَيَّزَاتِ عَنْ آخِرِهَا أَشْيَاءُ مُزَالَةٌ عَنْ أَصْلِهَا"^٤.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم ٤]. وقوله: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر ١٢]. هذا كلام خارج عن حقيقة لفظه، داخل في باب العدول عن أصل ترتيب لفظه، فترتيب الكلام على أصله هو (واشتغل شيب الرأس، وفجّرنا عيون الأرض)، التمييز في

^١ الخصائص ٢/ ٤٤٧.

^٢ المصدر نفسه.

^٣ الكتاب ١/ ٢١٢.

^٤ المفصل ٩٥.

الأوّل في الأصل مُزَالٌ عن فاعلٍ، وفي الثّاني مُزَالٌ عن مفعولٍ به، لأنّ المقصود ليس اشتعال الرأس، ولا تفجير الأرض، إلّا أنّ الكلام جرى على المجاز، وباب فيه هو (الاستعارة)، فقد شُبّه الرأس بشيء يشتعل، والأرض بشيء يتفجّر. قال الجرجاني (ت ٤٧١هـ): "وهي كثيرة [أي الاستعارة] في التّنزيل على ما لا يخفى، كقوله عزّ وجلّ: (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا)، ثم لا شُبّهة في أن ليس المعنى على إثبات الاشتعال ظاهراً، وإنما المراد إثبات شُبّهة". يريد الجرجاني أن قوله تعالى في الآية خرج إلى تأكيد تشبيه شيب الإنسان باشتعال النّار، ولم يخرج الكلام إلى إثبات أن الاشتعال وقع في شعر الرأس حقاً.

إذاً لا يصحّ أن يُحمّل الكلام في الآيتين على ظاهره. ويجب تقدير الكلام بأن يتّصل عمل الفعلين (اشتعل، وفجّر) بالشَّيب والعيون، لأنّ بقاءهما على تلك الحال متّصلين بالرأس والأرض خلاف استعمال. قال ابن إياز البغدادي (ت ٦٨١هـ) في ذلك: "وبدلّ على أن ذلك هو الأصل شيئان: المعنى والاستعمال؛ فالمعنى قول الزّمخشري: إنّ الفعل وصِف في الفاعل، فإنّ أخبرت عنه بفعل لا يصحّ منه كان محالاً، كقولهم: تكلم الحجر، وطار الفرس، ومعروف أنّ الحجر لا يوصف بالكلام، والفرس لا يوصف بالطيران، إلّا أن تتجوّز، وتعدّل عن استعمال الحقيقة...، فعلم أنّه معدول به عن الأصل، وهذا بين. والاستعمال ما أنشده أبو العباس من قوله^١:

^١ أسرار البلاغة ٢٧٤.

^٢ قول الزّمخشري في الفصل ٩٥. قال: "وكذلك الأصل وصِف النفس بالطيب (في قولهم: طاب نفساً)، والعرق بالتصّب (في قولهم: تصبّب زيد عرقاً)، والشَّيب بالاشتعال، وأن يقال: طابت نفسه، وتصبّب عرقه، واشتعل شيب رأسي؛ لأنّ الفعل في الحقيقة وصِف في الفاعل. السبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد".

^٣ أنشد أبو العباس المبرّد هذا البيت مع بيتين آخرين في الكامل ٤٣٦، قال: قال رجل من بني أسد بن خزيمة، يمدح يحيى ابن حيّان أخا النّخع بن عمرو بن علة بن جلد بن مذحج، وهو مالك:

أَلَا جَعَلَ اللَّهُ الْيَمَانِينَ كُلَّهُم فِدَى لِفَتَى الْفَتِيَانِ يَحْيَى بْنَ حَيَّانٍ
وَلَوْلَا عَرِيقٌ فِيَّ مِنْ عَصَبِيَّةٍ لَقُلْتُ وَأَلْفًا مِنْ مَعَدٍّ بَنِ عَدَّانٍ
وَلَكِنْ نَفْسِي لَمْ تَطِبْ بِعَشِيرَتِي وَطَابَتْ لَهُ نَفْسِي بِأَبْنَاءِ قَحْطَانٍ

والأبيات في البيان والتبيين ٣/ ٣٠٩.

ولكنَّ نَفْسِي لَمْ تَطِبْ عَنْ عَشِيرَتِي وَطَابَتْ لَهُ نَفْسِي بِأَبْنَاءِ قَحْطَانٍ^١

يتكلَّم ابنُ إِيَّازٍ على أصلِ الاستعمالِ في قولهم: طابَ زيدٌ نفساً، وتَصَبَّبَ عَرَقاً، فقد عدلوا عن هذا الأصلِ واستعملوه في بابِ التَّمييزِ المُحوَّلِ عن الفاعلِ لَصَرْبٍ من المجازِ، واستدلَّ على ذلك بأنَّ مثلَ هذا التَّركيبِ استُعْمِلَ على أصلِهِ في قولِ الشَّاعر الذي أنشده أبو العباسِ المبردُ في الكامل^٢، فأولى أن يُقاسَ عليه، ويُعرَفَ خلافُه أنَّه عدولٌ عن الأصلِ.

ويذكر ابنُ إِيَّازٍ أيضاً أنَّ هذا العدولَ في مثلِ هذه الأمثلةِ خرجَ ليُحقِّقَ غرضينِ يزيدانِ الكلامَ مُبالغةً وتأكيداً، قال: "فإنَّ قِيلَ: فإذا كان هو الأصلُ فلمَ نُقَلِّ الفعلُ عنه وأُسْنِدَ إلى غيره؟ قِيلَ: إنَّما فُعِلَ ذلك مُبالغةً وتأكيداً. ومعنى المُبالغةِ أنَّ الفعلَ كان مُسْنَداً إلى جزءٍ منه فصارَ مُسْنَداً إلى الجميعِ، ولا شكَّ أنَّه في المعنى أَبْلَغُ. ومعنى التَّأكيدِ أنَّه لما كان يُفْهَمُ منه الإسنادُ إلى ما هو مُتَصَبِّبٌ، ثمَّ أُسْنِدَ في اللفظِ إلى زيدٍ تَمَكَّنَ المعنى، ثمَّ لما احتَمَلَ قوله: (طابَ زيدٌ) أنَّ تطيَّبَ نفسه بأن تَنَبَّسَ ولا تَنَقَّبَصَ، وأن يَطِيبَ لِسَانَهُ بأن يَعْدَبَ كلامَهُ، وأن يَطِيبَ قلبَهُ بأن يَصْفُوَ لِحْلَانَهُ بيَّنَ المُرادَ من ذلك بالنِّكرةِ التي هي فاعلٌ في المعنى، فقِيلَ: طابَ زيدٌ نفساً، وكذلك الباقي"^٣.

إنَّ خُرُوجَ الإسنادِ في المعنى عن أصلِهِ ههنا أدخَلَ السَّامِعَ في الإيهامِ، ولا سيَّما أنَّ المُرادَ مُتَأَخَّرٌ عن المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إليه، والمُرادُ هنا هو التَّمييزُ (نفساً)؛ إذ هو المُعوَّلُ عليه في بيانِ المعنى المُرادِ، وتخصيصِ العمومِ الذي وقعَ من جَرَاءِ إسنادِ الفعلِ (طابَ) إلى زيدٍ.

ثمَّ إنَّ هذا العدولَ في إسنادِ الفعلِ إلى فاعلٍ لا يجري عليه في الحقيقةِ أكسَبَ الكلامَ شرفاً وعُلُوّاً ومَزِيَّةً جليَّةً، ما كانت تكونُ له لو جرى الإسنادُ على حقيقته، لأنَّ من شَرَفِ الكلامِ وعُلُوِّهِ المُبالغةُ والتَّأكيدُ، والمُبالغةُ والتَّأكيدُ حصلاً من الشُّمولِ في إسنادِ الطَّيِّبِ إلى جميعِ ما اشتمَلَ عليه زيدٌ من قلبٍ ولسانٍ وروحٍ وعقلٍ...، وكذلك الأمرُ في قوله تعالى:

^١ المحصول في شرح الفصول ١/ ٤٦٦ .

^٢ انظر الكامل للمبرد ٤٣٦ . والبيت فيه مرويٌّ بجرِّ (عشيرتي) بالباء لا بـ عَنْ .

^٣ انظر المحصول في شرح الفصول ١/ ٤٦٧ .

﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا﴾ [مريم ٤]، فَإِنَّ الْمُبَالَغَةَ وَالتَّأْكِدَ حَصَلَا مِنَ الشُّمُولِ فِي إِسْنَادِ الاشتغالِ إِلَى كُلِّ الرَّأْسِ؛ وَهَذَا الشُّمُولُ يُبَيِّنُ فَخَامَةً أَمْرٍ اشْتَغَالَ الشَّيْبُ فِي الرَّأْسِ، وَأَنَّ الشَّيْبَ قَدْ عَمَّ جَمِيعَ الرَّأْسِ حَتَّى لَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا أَصَابَهُ الشَّيْبُ. وَهَذَا الْمَعْنَى تَوَسَّعَ فِيهِ الْجُرْجَانِيُّ، وَأَكْثَرَ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ، قَالَ: "وَنَظِيرُ هَذَا فِي التَّنْزِيلِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر ١٢]، التَّفْجِيرُ لِلْعُيُونِ فِي الْمَعْنَى، وَأُوقِعَ عَلَى الْأَرْضِ فِي اللَّفْظِ كَمَا أُسْنِدَ هُنَاكَ الْاِشْتِغَالَ إِلَى الرَّأْسِ. وَقَدْ حَصَلَ بِذَلِكَ مِنْ مَعْنَى الشُّمُولِ هُنَا مِثْلُ الَّذِي حَصَلَ هُنَاكَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ أَفَادَ أَنَّ الْأَرْضَ قَدْ كَانَتْ صَارَتْ عُيُونًا كُلُّهَا، وَأَنَّ الْمَاءَ قَدْ كَانَ يَفُورُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ مِنْهَا. وَلَوْ أُجْرِيَ اللَّفْظُ عَلَى ظَاهِرِهِ فَقِيلَ: (وَفَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ، أَوِ الْعُيُونَ فِي الْأَرْضِ) لَمْ يُفْذَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ، وَلَكَانَ الْمَفْهُومُ مِنْهُ أَنَّ الْمَاءَ قَدْ كَانَ فَارَ مِنْ عُيُونٍ مُتَفَرِّقَةٍ فِي الْأَرْضِ، وَتَبَجَّسَ مِنْ أَمَاكِنَ مِنْهَا".

وَالْمَلْحُوظُ مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ أَنَّ الْعُدُولَ أَصَابَهَا مِنْ جِهَةِ الْإِسْنَادِ فِي النَّظْمِ، أَمَّا حَقِيقَةُ الْمَعْنَى فَهِيَ مُرَادَّةٌ، بَلِ الْمَعْنَى هُوَ الْقَرِينَةُ الْمُعَوَّلُ عَلَيْهَا فِي تَقْدِيرِ حَقِيقَةِ الْكَلَامِ، لَكِنَّ الْعُدُولَ فِي جِهَةِ النَّظْمِ أَفَادَ التَّشْبِيهَ لِأَجْلِ الْمُبَالَغَةِ وَالتَّأْكِدِ.

وَيُنْبَنَى عَلَى مَا تَقَدَّمَ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ ثَمَّةَ شَرَكَةٍ بَيْنَ الْعُدُولِ وَالْمَجَازِ، وَعِلَاقَةٌ عُمُومٍ وَخُصُوصٍ، فَالْعُمُومُ يَتَّصِلُ بِالْعُدُولِ، وَالْخُصُوصُ يَتَّصِلُ بِالْمَجَازِ، وَعَلَى ذَلِكَ يَكُونُ كُلُّ مَجَازٍ عُدُولًا، وَلَيْسَ كُلُّ عُدُولٍ مَجَازًا. هَذَا لِأَنَّ الْعُدُولَ يَتَّصِلُ بِالنَّظْمِ وَالتَّرْكِيبِ، وَيَتَّصِلُ كَذَلِكَ بِاللَّفْظِ مُفْرَدًا، وَبِالْحُرُوفِ فِي الْكَلِمَةِ، وَبِالْمَعْنَى. أَمَّا الْمَجَازُ فَإِنَّهُ يَتَّصِلُ بِدَلَالَةِ الْكَلَامِ فِي جَرِّهِ عَلَى خِلَافِ الْحَقِيقَةِ.

المبحث الرابع: العُدُولُ في اعتقاد المعاصرين.

يَلْحَظُ الْمُطَّلِعُ على أعمالِ الدَّارِسِينَ لِلغَةِ في العَصْرِ الحديثِ أَنَّهُمْ تَنَاولُوا قَضِيَّةَ العُدُولِ في العَرَبِيَّةِ من جانبِ الأسلوبِ والسِّيَاقِ والمعنى، وَأَنَّهُمْ قَلَّمَا تَعَرَّضُوا لبيانِ ظواهرِ العُدُولِ في صناعةِ التَّركيبِ بالألفاظِ، وصناعةِ الكلمةِ بالحروفِ. وفي معرضِ تحليلِهِم لظواهرِ العُدُولِ تَكَلَّمُوا كَثِيرًا على النِّظامِ النَّحْوِيِّ في العَرَبِيَّةِ، ما يجري منه على الأصلِ، وخلافِهِ. وسنعرِّضُ لآرائِهِم في النِّظامِ النَّحْوِيِّ، ونقدِهِم لنظرةِ النُّحَوِيِّينِ المُتَقَدِّمِينَ لَهُ، وظواهرِ العُدُولِ عن هذا النِّظامِ.

أَوَّلًا: النِّظامُ النَّحْوِيُّ:

النِّظامُ في اللِّغَةِ هو الحَيْطُ الذي يُنظَّمُ به اللَّوْلُو^١، ودلالَتُهُ في اختصاصِهِ بالنَّحْوِ قَرِيبَةٌ من معناه اللُّغَوِيِّ؛ إذ إِنَّ تَضَامَّ الألفاظِ (الأفعالِ، والأسماءِ، والحروفِ)، وتعلُّقَ بعضها ببعضٍ في تركيبِ الكلامِ يشبهُ تعلُّقَ قِطْعِ اللَّوْلُو بعضها ببعضٍ في الحَيْطِ الذي تُنظَّمُ به. وكذلك كُلُّ شَيْءٍ يُضَافُ إِلَيْهِ (النِّظامُ) في الكلامِ أو يُوصَفُ بِهِ، فَإِنَّهُ يُشَبَّهُ بِنِظامٍ يَجْمَعُ أَجْزَاءَهُ ومُفْرَدَاتِهِ، ويجعلُ بعضها يعلِّقُ ببعضٍ، نحو نظامِ الأسرةِ، ونظامِ الدَّولةِ، ونظامِ المدرسةِ ... فالنِّظامُ النَّحْوِيُّ يُعَبِّرُ عن تَعَانُقِ الألفاظِ بعضها ببعضٍ في جُمْلَةِ التَّركيبِ النَّحْوِيِّ، وأَخَذَ بعضها بأسبابِ بعضٍ. هذا من جهةِ النَّحْوِ والشَّكْلِ والصُّورَةِ الظَّاهِرَةِ في التَّركيبِ، أمَّا من جهةِ المعنى والدَّلَالَةِ التي يَرْمِي إليها المُتَكَلِّمُ فَيُعَدُّ هذا النِّظامُ بَرَبَطَهُ بين ألفاظِ التَّركيبِ صورةً جَلِيَّةً تُظْهِرُ المعنى المُرادَ المرجوَّ، وتَرْجِمُهُ لِلْمَعْنَى المَنْوِيَّةِ في عَقْلِ المُتَكَلِّمِ، والتي أَرَادَ التَّعْبِيرَ عنها بتَخْيِيرِهِ من الألفاظِ والتَّراكيبِ ما يُوضِّحُ مُرادَهُ من المعاني.

^١ انظر الصحاح (نظم) ٥ / ٢٠٤١ .

قال الجرجاني (ت ٤٧١هـ): "إذا فَكَّرْتَ في الْفِعْلَيْنِ أوِ الاسْمَيْنِ، تريدُ أنْ تُخْبِرَ بِأَحَدِهِمَا عن الشَّيْءِ أَيُّهُمَا أَوْلَى أَنْ تُخْبِرَ به عنه وَأَشْبَهُ بِغَرَضِكَ، مثلُ أَنْ تَنْظُرَ أَيُّهُمَا أَمْدَحُ وَأَذَمُّ، أوِ فَكَّرْتَ في الشَّيْئَيْنِ، تريدُ أَنْ تُشَبِّهَ الشَّيْءَ بِأَحَدِهِمَا أَيُّهُمَا أَشْبَهُ به = كُنْتَ قد فَكَّرْتَ في مَعَانِي أَنْفُسِ الْكَلِمِ إِلَّا أَنْ فَكَّرَكَ ذَلِكَ لم يكنْ إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ تَوَخَّيْتَ فِيهَا مَعْنًى مِنْ مَعَانِي النَّحْوِ، وهو أَنْ أَرَدْتَ جَعَلَ الاسْمِ الذي فَكَّرْتَ فِيهِ خَبَرًا عن شَيْءٍ أَرَدْتَ فِيهِ مَدْحًا أوِ ذَمًّا أوِ تَشْبِيهًا، أوِ غيرَ ذَلِكَ من الْأَغْرَاضِ".^١

وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ يُعَدُّ اللَّفْظُ تَابِعًا لِلْمَعْنَى، وَرُبْنَةً ثَانِيَةً بَعْدَهُ فِي الزَّمَنِ، وَالْعَمَلِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى تَبْنِي فِي النَّفْسِ أَوَّلًا، وَتَتَرْتَّبُ حَتَّى إِذَا اسْتَقَرَّتْ فِي نِيَّةِ الْإِنْسَانِ تَخَيَّرَ لَهَا مَا تَظْهَرُ بِهِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَنْسُوجَةِ فِي نِظَامٍ يُحْدِثُ بَيْنَهَا شِرْكَةً فِي آدَاءِ الْمَعْنَى وَإِخْرَاجِهِ، وَعَلَى ذَلِكَ "لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ تَعْرِفَ لِلْفَظِّ مَوْضِعًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَعْرِفَ مَعْنَاهُ، وَلَا أَنْ تَتَوَخَّى فِي الْأَلْفَاظِ مِنْ حَيْثُ هِيَ الْأَفَظُّ تَرْتِيبًا وَنَظْمًا، وَأَنْتَ تَتَوَخَّى التَّرْتِيبَ فِي الْمَعْنَى وَتُعْمَلُ الْفِكْرُ هُنَاكَ، فَإِذَا تَمَّ لَكَ ذَلِكَ أَتْبَعْتَهَا الْأَلْفَاظَ، وَقَفَوْتَ بِهَا آثَارَهَا، وَأَنْتَ إِذَا فَرَعْتَ مِنْ تَرْتِيبِ الْمَعْنَى فِي نَفْسِكَ لَمْ تَحْتَجْ إِلَى أَنْ تَسْتَأْنِفَ فِكْرًا فِي تَرْتِيبِ الْأَلْفَاظِ بَلْ تَجِدُهَا تَتَرْتَّبُ لَكَ بِحُكْمِ أَنَّهَا خَدَمٌ لِلْمَعْنَى وَتَابِعَةٌ لَهَا وَلَا حِقَّةٌ بِهَا، وَأَنَّ الْعِلْمَ بِمَوَاقِعِ الْمَعْنَى فِي النَّفْسِ عِلْمٌ بِمَوَاقِعِ الْأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ عَلَيْهَا فِي النُّطْقِ".^٢

وللتعبير عن المعنى المراد في نظام من الكلام مفهوم يُقدِّمُ الْعَرَبِيَّةُ وسائلَ تُبْنِي بها الْأَلْفَاظَ وَتُنْظَمُ عَلَى نَحْوٍ صَحِيحٍ يَظْهَرُ مِنْ خِلَالِهِ الْمَعْنَى، وَمُرْتَكِزُ هَذِهِ الْوَسَائِلِ هُوَ: الْإِسْنَادُ؛ وَهُوَ ضَمُّ كَلِمَةٍ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا، أَوْ أَكْثَرَ إِلَى أُخْرَى مِثْلَهَا أَوْ أَكْثَرَ بِحَيْثُ يُفِيدُ السَّامِعَ فَائِدَةً تَامَّةً.^٣

^١ دلائل الإعجاز ٤١١.

^٢ دلائل الإعجاز ٥٤.

^٣ هذا تعريف الكفوي للإسناد في كتابه الكليات ص ١٠٠. ونقل أيضاً أنه قسمان: عام، وخاص. فالعام: هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى. والخاص: هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث يصحُّ السُّكُوتُ عليها.

فالكلام الدالُّ على معنى يَتَشَكَّلُ أَوَّلًا بطريقة الإسناد؛ إمَّا إسنادٍ خبرٍ إلى مبتدأ، وإمَّا إسنادٍ فعلٍ إلى فاعلٍ، ثمَّ يأتي ما يتَّصَلُ بالمسندِ والمسندِ إليه من مفعولاتٍ، وتوابعٍ، وأحوالٍ، وإضافاتٍ.

والمعنى يتكوَّنُ في رابطٍ يجعلُ كلَّ لفظةٍ وما تدلُّ عليه مُتَّصِلَةً بلفظةٍ أخرى بينهما علاقةٌ في الدلالة - وإن جاءت اللفظتان في النظام على غير ترتيبهما المعهود -؛ لأنَّ العلاقة بينهما في الدلالة هي التي تُقَرِّبُ إحداها من الأخرى. ولو أراد مُريدٌ أن يدلَّ على معنى ما من دونِ نَظْمِ ألفاظه في نظامٍ تتركَّبُ فيه الألفاظُ، وتكونُ بينها علاقةٌ في الدلالة = لأعجزه مُرادُه، وأحاله إلى إنشاءٍ كلامٍ خلَّوٍ من الفائدة؛ لأنَّ الألفاظَ لا تدلُّ على الفائدة وهي مُفردةٌ غيرُ مُنظَّومةٍ بنظامٍ يجمعُ بينها وبين ما تدلُّ عليه في علاقةٍ إسناديةٍ. وهذا الرِّبْطُ بين ألفاظِ التَّركيبِ النِّحويِّ، وجعلُ بعضها يُفْضِي إلى بعضٍ، حتَّى تَحَقِّقَ الفائدةُ المرجَّوةُ = عمادُ نظريَّةِ النِّظْمِ عندَ عبدِ القاهرِ الجرجانيِّ. فإنَّه لا يرى فائدةً تُرجى من قولٍ كَلِمَاتُه تأتي مُفردةً، لا يجمعُها نظامٌ تَتعلَّقُ به فيما بينها.

قال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ): "ومَّا يَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَهُ الْإِنْسَانُ وَيَجْعَلَهُ عَلَى ذِكْرِ أَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَتَعَلَّقَ الْفِكْرُ بِمَعَانِي الْكَلِمِ أَفْرَادًا وَمُجَرَّدَةً مِنْ مَعَانِي النَّحْوِ، فَلَا يَقُومُ فِي وَهْمٍ وَلَا يَصِحُّ فِي عَقْلِ أَنْ يَتَفَكَّرَ مُتَفَكِّرٌ فِي مَعْنَى فِعْلٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرِيدَ إِعْمَالَهُ فِي اسْمٍ، وَلَا أَنْ يَتَفَكَّرَ فِي مَعْنَى اسْمٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرِيدَ إِعْمَالَ فِعْلٍ فِيهِ، وَجَعَلَهُ فَاعِلًا لَهُ أَوْ مَفْعُولًا، أَوْ يَرِيدَ مِنْهُ حُكْمًا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ، مَثَلُ أَنْ يَرِيدَ جَعْلَهُ مُبْتَدَأً، أَوْ خَبَرًا، أَوْ صِفَةً، أَوْ حَالًا، أَوْ مَا شَاكَ ذَلِكَ".^١

لا يُريدُ الجرجانيُّ من كلامه هذا أن ينفي الدلالة المعنويَّة للفظه تأتي مُفردةً غيرَ مُتعلِّقةٍ بغيرها في رابطٍ أو سياقٍ أو نظامٍ، بل إنَّه يُقرُّ بدلالاتها المعنويَّة، لكنَّ مُرادَه أن ينفي الفائدةَ المرجَّوةَ من الكلام إذا لم يكن في نظامٍ نحويٍّ يُؤدِّي الفائدةَ من خلالِ تعلُّقِ الألفاظِ

^١ دلائل الإعجاز ٤١٠.

بعضها ببعض، وهو ما يُسمّيه (معاني النحو). قال مُوضّحاً ذلك: "واعلم أنّي لست أقول: إنَّ الفكر لا يتعلّق بمعاني الكلم المفردة أصلاً، ولكنّي أقول: إنّه لا يتعلّق بها مجرّدة من معاني النحو، ومنطوقاً بها على وجه لا يتأتّى معه تقدير معاني النحو وتوحيها فيها".^١ ولكي يتّضح مراده يضربُ لذلك مثلاً قول امرئ القيس في أوّل معلقته:

(فما بئك من ذكرى حبيب ومنزل)

فإنّ هذا الكلام لو أفردت ألفاظه، وفككت تعلّق إحداها بالآخرى، ثمّ تلفّظت به على غير هذا النحو، كأن تقول: (من بئك فما من ذكرى حبيب ومنزل) = لما كان كلاماً ذا بالٍ، ولما تعلّق به فكر ولا فائدة.

وقد أشار المبرّد (ت ٢٨٥هـ) إلى خلوّ الألفاظ من الفائدة إن جاءت مفردة غير مُسنّدة بعضها إلى بعض. قال: "لأنّ اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تُفيد شيئاً، وإذا قرنتها بما يصلح حدّث معنى، واستغنى الكلام".^٢

أمّا أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ) فإنّه أخذ هذا المعنى؛ وهو فائدة المعنى التي تُجنى من ترابط ألفاظ الكلام بعضها ببعض ليستدلّ على أنّ وصل الكلام أعلى رتبة من الوقف على كلمة أو غيرها، ومن أجل ذلك جرت الكلمات على حقائقها في ظهور الحركات والسكنات على حروف الكلمة. قال: "فإن قلت: ولم جرت الأشياء في الوصل على حقائقها دون الوقف؟ قيل: لأنّ حال الوصل أعلى رتبة من حال الوقف. وذلك أنّ الكلام إنّما وُضع للفائدة، والفائدة لا تُجنى من الكلمة الواحدة، وإنّما تُجنى من الجمل ومدارج القول؛ فلذلك كانت حال الوصل عندهم أشرف وأقوم وأعدل من حال الوقف".^٣

وقد بنى المهتمّون بشأن اللغة في هذا العصر أعمالهم وأقوالهم على آراء المتقدّمين من علماء العربيّة، ولا سيّما سيّويه وأبي الفتح وعبد القاهر الجرجاني، إذ كانت آراء هؤلاء في

^١ المصدر نفسه.

^٢ المقتضب ٤/ ١٢٦.

^٣ الخصائص ٢/ ٣٣١.

نظام العربية النحويّ العِمَاد الذي اعتمدوا عليه في توضيح خصائص الجملة العربيّة، والأساس الذي انطلقوا منه في بناء آرائهم في رُكني اللّغة: اللفظ والمعنى، اللذين يجمعهما النّظام النّحويّ.

فقد رأى محمّد حماسة عبد اللطيف من خلال كلام الجرجانيّ في دلائل الإعجاز أنّ النّظام النّحويّ يدور في قضيتين اثنتين، هما قضيّة التعلّيق، وقضيّة الحقيقة الوضعية للجملة، أو درجة القبول.

أمّا التعلّيق فإنّ المقصود فيه العلاقة التي تنشأ بين الألفاظ في التّركيب وبين المعاني النّحويّة، والتي تُشكّل النّظام النّحويّ، وقد عبّر عنها محمد حماسة بـ(التّفاعّل) الذي ينشأ بين ألفاظ التّركيب والمعنى النّحويّ الذي تُشكّله من فاعليّة ومفعوليّة وحاليّة، وغير ذلك، قال محمد حماسة: "إذا أضفنا إلى كلام عبد القاهر أنّ اللفظ يتفاعل مع المعنى النّحويّ من فاعليّة أو مفعوليّة أو حاليّة... إلخ، بحيث يكتسب هذا اللفظ بعينه إذا كان فاعلاً مثلاً معنىً جديداً لا يكتسبه لفظاً آخر في الوظيفة نفسها، وبحيث يختلف هذا المعنى نفسه باختلاف الفعل الذي يكون فاعلاً له، وباختلاف السّياق النّصيّ الذي يكون فيه، أقول: إذا أضفنا هذا الجانب إلى كلام عبد القاهر اكتملت نظريّته في التّفسير الدّلاليّ القائم على نظريّة النّظم".^١

وهو يستند في كلامه هذا إلى كلام عبد القاهر، وينسب إليه أنّه أشار إلى مثل هذا الكلام في سياق حديثه عن المفعول، وقد أورد مثلاً ذكره الجرجانيّ ليوضح أنّ الاسم إذا ذُكر فاعلاً أو مفعولاً في سياق جملة فإنّ نفس الاسم تختلف دلالته إذا ذُكر في سياق آخر، وأنّ الفعل نفسه يختلف في دلالته إذا ذُكر مرّةً معه مفعول، ومرّةً ما معه مفعول، أو كان متعدّياً إلى شيءٍ آخر وغير متعدّد. ومن أجل ذلك يصحّ أن يكون الفعل نفسه فعلاً للشّروط وفعلاً لجوابه إذا كان في أحدهما متصلاً به مفعول أو ظرف أو جارٌّ ومجرور، أو حال، وفي

^١ النحو والدلالة ١٥.

الآخر خلوًا منها^١. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ [الإسراء ٧٤].
 إنَّ الفاعلين في الشرط وجوابه مُتَمَثِّلَانِ في الصيغة، وإسنادهما إلى ضمير الفاعل، لكنهما في
 الدلالة مُتَخَلِّفَانِ، الأوَّل فيه عُمومٌ، والثاني فيه خُصوصٌ؛ لأنَّ الثاني تَعَلَّقَ به من الجارِّ
 والمجرور ما لم يَتَعَلَّقْ به الأوَّل، وهذا مُسَوِّغٌ مَجِيءُ الأوَّلِ سَبَبًا والثاني مُسَبَّبًا في منظومة
 أسلوب الشرط، و"مُحَالٌ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ سَبَبًا لِنَفْسِهِ، فَلَوْلَا أَنَّ الْمَعْنَى فِي (أَحْسَنْتُمْ) الثَّانِيَةِ
 غَيْرُ الْمَعْنَى فِي الْأَوَّلَى، وَأَنَّهَا فِي حُكْمِ فِعْلٍ ثَانٍ لَمَّا سَاغَ ذَلِكَ، كَمَا لَا يَسُوغُ أَنْ تَقُولَ: إِنْ قُمْتَ
 قُمْتَ، وَإِنْ خَرَجْتَ خَرَجْتَ، وَمِثْلُهُ مِنَ الْكَلَامِ قَوْلُهُ: الْمَرْءُ بِأَصْغَرِيهِ، إِنْ قَالَ قَالَ بَيَانٍ، وَإِنْ
 صَالَ صَالَ بِجَنَانٍ". فهذه هي معاني النَّحو التي يُجَدِّثُهَا (التَّعْلِيْقُ) بين ألفاظها، في نظامِ
 النَّحو، والتي عَبَّرَ عنها محمد حماسة بالتَّعَاوُلِ.

وَأَمَّا قَضِيَّةُ الْحَقِيقَةِ الْوَضْعِيَّةِ لِلْجُمْلَةِ، أَوْ (دَرَجَةِ الْقَبُولِ) فَهِيَ الْمَدَى الَّذِي تُوَافِقُ فِيهِ
 دَلَالَةُ الْكَلَامِ فِي النَّظَامِ الْحَقِيقَةِ أَوْ تَخَالِفُهَا.

إِنَّ تَطَبِيقَ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ عَلَى الْكَلَامِ، وَالْحُكْمِ عَلَيْهِ بِهَا مَنُوطٌ بِاعْتِبَارِ أُمُورٍ عِدَّةٍ:
 الأوَّل: أَنْ تَكُونَ الْأَلْفَاظُ فِي التَّرَكِيبِ جَارِيَةً عَلَى نَحْوٍ صَحِيحٍ مِنْ جِهَةِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ،
 وَقَوْلُنَا: (نَحْوٌ صَحِيحٌ) يَشْمَلُ مَا جَرَى مِنْهَا عَلَى الْأَصْلِ، وَمَا عُدِلَ عَنْهُ إِنْ أَمِنَ اللَّبْسُ،
 وَحَضَرَتِ الْقَرِينَةُ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ الَّذِي لَيْسَ لَهُ وَجْهٌ مِنَ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ يُفْضِي إِلَى الْخَطَأِ فِي
 الْمَعْنَى، بَلْ يَذْهَبُ بِهِ إِلَى الْمَحَالِ. وَعِنْدَئِذٍ لَا يَحْصُلُ مَعْنَى لِقَوْلِنَا: هَلِ الْكَلَامُ مُوَافِقٌ أَوْ مُخَالِفٌ
 لِلْحَقِيقَةِ.

^١ انظر دلائل الإعجاز ٥٣٣ - ٥٣٤، والنحو والدلالة ١٥.

^٢ تمام الآية: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبَرَّوْا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا﴾.

^٣ هذا كلامٌ لَصْمَرَةَ بْنِ صَمْرَةَ، جرى مثلاً، وقد قاله للنعمان بن المنذر بعد أن عابه لِدِمَامَتِهِ وَقَصْرِهِ. انظر البيان والتبيين ١/ ١٧١.

^٤ انظر دلائل الإعجاز ٥٣٤.

^٥ انظر النحو والدلالة ١٦.

والثاني: أن من الكلام ما يجري على ظاهره في لفظه ومعناه، وهذا أقرب ما يكون إلى الحقيقة الوضعية للفظ والتركيب، كقولنا: زيدٌ يدرسُ. هذا كلامٌ ظاهرٌ في معناه، أصيلٌ في لفظه، فهو جارٍ على الحقيقة موافقٌ لها.

والثالث: أن من الكلام ما يجري على الظاهر من جهة النحو، ويجري على خلاف الظاهر من جهة المعنى، وتكون العلاقة الإسنادية بين ألفاظه خلاف الحقيقة، وهذا يبعد من الحقيقة إن أبقيناه على ظاهره، إلا أن نجد له ضرباً من التأويل أو التقدير على سبيل المجاز. قال محمد حماسة: "وأما القضية الأخرى التي يتوقف عليها إكساب الجملة معناها، وهي (درجة القبول) النحوي، ومدى موافقتها للحقيقة الوضعية أو الابتعاد عنها، وهي ما يكون المجاز في العمل الأدبي".^١

وذلك نحو قولنا: زيدٌ بحرٌ. فهذا القول جارٍ على ظاهره من جهة النحو، أما من جهة العلاقة الإسنادية بين المسند والمسند إليه فلا يجري على الحقيقة؛ لأنه غير معهود في الحقيقة الوضعية أن يكون الإنسان بحراً. لكن التأويل والتقدير يُجْتَلَبَانِ ليقربا المعنى المستكن وراء هذا اللفظ، وهو إرادة الكرم الذي دلَّ عليه البحر. وهذا مجازٌ في الكلام.

أما تمام حسان فقد تناول قضية النظام النحوي تناولاً أكثر تحليلاً وتجزئاً. نظر إلى كلام الجرجاني (ت ٤٧١هـ) في دلائل الإعجاز، واستقرى المصطلحات التي استعملها في كلامه على النظام النحوي أو معاني النحو، فعرض منه أربعة مصطلحات تكرر استعمال الجرجاني لها، وقد رتبها تمام حسان بحسب الزمن الذي ينشأ فيه الكلام في النظام النحوي، على أنه لم يصرح بذلك. وهي (النظم، والبناء، والترتيب، والتعليق)^٢، وأعطى كل مصطلح ما يختص به في إنشاء النظام النحوي.

أما النظم فهو بناء لمعاني النحو في علاقة تجمع بينها، وهذه العلاقة تتأتى من طبيعة النحو في جمعه بين المسند والمسند إليه، والتعدية بين الفعل وما يعمل به.

^١ النحو والدلالة ١٦.

^٢ انظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٦.

قال تمام حسان: "إنَّ النَّظْمَ كما فهمه عبد القاهر هو نَظْمُ المعاني النَّحْوِيَّةِ في نفسِ المتكلم، لا بناءً الكلماتِ في صورة جملة"^١.

استنتج ذلك من قول الجرجاني: "وإذ قد عرفت أنَّ مدارَ النَّظْمِ على معاني النَّحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه فاعلم أنَّ الفروق والوجوه كثيرةٌ ليس لها غايةٌ تقفُ عندها، ونهايةٌ لا تجدُ لها ازدياداً بعدها"^٢.

واستنتاج تمام حسان مدفوعٌ بقول الجرجاني أيضاً: "واعلم أنَّ ليسَ النَّظْمُ إلاَّ أنَّ تَصَعَّ كلامك الوَضْعَ الذي يقتضيه عِلْمُ النَّحو، وتَعَمَّلَ على قوانينه وأصوله، وتعرفَ مناهجه التي نُهِجَتْ، فلا تزيغَ عنها، وتحفظَ الرُّسُومَ التي رُسِمَتْ لك، فلا تُحِلَّ بِشَيْءٍ مِنْهَا"^٣.

وأما البناءُ فاختيارُ الصِّيغِ الصَّرْفِيَّةِ للتعبيرِ عن المعاني النَّحْوِيَّةِ، نحو اختيارِ الاسمِ الظَّاهرِ المرفوعِ للتعبيرِ عن معنى الفاعليَّةِ، أو الصَّميْرِ المتَّصِلِ، أو الصَّميْرِ المُسْتَرِ. قال تمام حسان: "فالبناءُ كما أفهمه عنه [أي الجرجاني] اختيارُ المباني التي يُقدِّمها الصَّرفُ للتعبيرِ عن المعاني النَّحْوِيَّةِ، وبوضْعِ فكرةِ النَّظْمِ بإزاءِ فكرةِ البناءِ يكونُ عبدُ القاهرِ قد عبَّرَ عن الارتباطِ بين المعنى والمبنى"^٤.

وأما التَّرتيبُ فوضْعُ المباني والألفاظِ في التَّركيبِ بحسَبِ ترتيبِ المعاني في النَّفسِ، فيُتَوَخَّى في ترتيبها معاني النَّحو، فالترتيبُ الذي عناه الجرجانيُّ هو ترتيبُ للمعاني والألفاظِ، وليسَ ترتيباً للعلاماتِ المنطوقةِ أو المكتوبةِ في سياقها الاستعماليِّ حسبَ رُتَبٍ خاصَّةٍ كما رأى تمام حسان.

^١ اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٧.

^٢ دلائل الإعجاز ٨٧.

^٣ دلائل الإعجاز ٨١.

^٤ اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٧.

إِنَّ الْمَعَانِي تَتَرْتَّبُ فِي نَفْسِ الْإِنْسَانِ أَوَّلًا ثُمَّ يَأْتِي تَرْتِيبُ الْأَلْفَاظِ دَالًّا عَلَيْهَا، "مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَلْفَاظَ إِذْ كَانَتْ أَوْعِيَةً لِلْمَعَانِي، فَإِنَّهَا لَا مُحَالَةَ تَتَّبِعُ الْمَعَانِي فِي مَوَاقِعِهَا، فَإِذَا وَجَبَ لِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ أَوَّلًا فِي النَّفْسِ وَجَبَ لِلْفِظِ الدَّالُّ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ أَوَّلًا فِي النُّطْقِ"^١. وترتيبُ الألفاظِ في التَّركيبِ بحسبِ السِّيَاقِ، واهتمامِ المتكلمِ، فلذلك قد يعتورُ المباني في رُتَبِهَا اختلافٌ بتقديمِ بعضها أو تأخيرِها^٢.

وَأَمَّا التَّعْلِيقُ^٣ فاعتبره تَمَامَ حَسَّانٍ أخطرَ شيءٍ تكلمَ عليه عبد القاهر على الإطلاق، وزعمَ أَنَّ عبدَ القاهرِ قصَدَ به إلى إنشاءِ العلاقاتِ بين المعاني النَّحْوِيَّةِ بوساطةِ ما يُسمَّى بالقرائنِ اللفظيَّةِ والمعنويَّةِ والحاليَّةِ^٤.

إِنَّ أَهَمِّيَّةَ التَّعْلِيقِ فِي نَظَرِ تَمَامَ حَسَّانٍ تَأْتِي مِنْ أَنَّهُ هُوَ الْفِكْرَةُ الْمَرْكَزِيَّةُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، فَقَدْ جَعَلَ عِمَادَ التَّعْلِيقِ فِي النِّظَامِ النَّحْوِيِّ الْقَرَائِنَ الَّتِي بِهَا تُعْرَفُ جِهَةُ الْكَلَامِ، وَيُعْرَفُ مَعْنَاهُ. وَهَذَا يُفْضِي فِي رَأْيِهِ إِلَى التَّخَلِّيِّ عَنِ الْعَوَامِلِ النَّحْوِيَّةِ. قَالَ: "وَفِي رَأْيِي كَمَا كَانَ فِي رَأْيِ عَبْدِ الْقَاهِرِ عَلَى أَقْوَى احْتِمَالٍ أَنَّ التَّعْلِيقَ هُوَ الْفِكْرَةُ الْمَرْكَزِيَّةُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَأَنَّ فَهْمَ التَّعْلِيقِ وَعِلَّةُ وَجْهِهِ كَافٍ وَحْدَهُ لِلْقَضَاءِ عَلَى خُرَافَةِ الْعَمَلِ النَّحْوِيِّ وَالْعَوَامِلِ النَّحْوِيَّةِ، لِأَنَّ التَّعْلِيقَ يُحَدِّدُ بَوَاسِطَةِ الْقَرَائِنِ مَعَانِيَ الْأَبْوَابِ فِي السِّيَاقِ، وَيُفَسِّرُ الْعِلَاقَاتِ بَيْنَهَا عَلَى صُورَةٍ أَوْفَى وَأَفْضَلَ وَأَكْثَرَ نَفْعًا فِي التَّحْلِيلِ اللَّغَوِيِّ لِهَذِهِ الْمَعَانِي الْوُضُفِيَّةِ النَّحْوِيَّةِ"^٥.

إِنَّ فِكْرَةَ التَّعْلِيقِ ثُمَّ بِنَاءَهَا عَلَى فِكْرَةِ الْقَرَائِنِ تُحَدِّدَانِ مِنْ وَجْهِهِ نَظَرَ تَمَامَ حَسَّانِ الْوُضُفِيَّةَ النَّحْوِيَّةَ لِكُلِّ لَفْظَةٍ فِي التَّركيبِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ جَعَلَ فِي كُلِّ لَفْظَةٍ فِي التَّركيبِ

^١ انظر دلائل الإعجاز ٥٢.

^٢ اللغة العربية معناه ومبناها ١٨٨.

^٣ سلفَ الكلامِ عليه من وجهة نظر عبد القاهر ص ٤٨ - ٤٩.

^٤ انظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٨.

^٥ اللغة العربية معناه ومبناها ١٨٩.

قرائنَ عدَّةٌ تُبيِّنُ وظيفَتَها النَّحْوِيَّةَ، ويكونُ الإعرابُ للكشفِ عن العلاقاتِ السِّيَاقِيَّةِ، وأنَّ الدَّلِيلَ على المعاني النَّحْوِيَّةِ ليسَ العَمَلُ النَّحْوِيُّ كعَمَلِ النَّصْبِ والرفعِ والجرِّ والحزمِ، بل هو القرائنُ: قرينةُ التَّعليقِ، والقرائنُ التي تحصلُ في كلِّ لفظةٍ من خلالِ موضعِها في التَّركيبِ.

وليوضِّحَ تمامَ حسانِ رؤيتهِ هذه يحلِّلُ مثلاً ساقه في كتابه، وهو (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، فهو لا يُعَرِّبُ هذه الجملةَ من خلالِ العواملِ النَّحْوِيَّةِ، وعلاماتها، بل يُعَرِّبُها من خلالِ ما تَضَمَّنَتْهُ كلُّ لفظةٍ من قرينةٍ أو قرائنَ عدَّةٍ. فهو يعرِّبُ (ضَرَبَ) فعلاً ماضياً بناءً على قرينةِ (الصَّيْغَةِ) التي دلَّ عليها وزنُ (فَعَلَ). ولا يُعَرِّبُ (زَيْدٌ) فاعلاً إلاَّ بعدَ التَّأكُّدِ من القرائنِ التي اشتمَلَتْ عليها هذه اللفظةُ، فينظرُ أَنَّهُ مُنْتَمٍ إلى مبنى الاسمِ، وهذه قرينةُ الصَّيْغَةِ، وَأَنَّهُ مرفوعٌ، وهذه قرينةُ العلامةِ الإعرابيَّةِ، وَأَنَّهُ مُسْنَدٌ إلى الفعلِ، وهذه قرينةُ التَّعليقِ، وَأَنَّهُ مُنْتَمٍ إلى رتبةِ التَّأخُّرِ، وهذه قرينةُ الرُّتبةِ ...، بعد ذلك كلُّه يستقرُّ عندنا أن نقولَ: (زيد) هو الفاعلُ^١.

لا شكَّ في أنَّ هذا الكلامَ على طريقةِ الإعرابِ بالقرينةِ فيه تعقيدٌ وتكلفٌ لا ميسيسَ حاجةٍ إليهما، وإطالةٌ للنَّظَرِ في اللفظةِ الواحدةٍ تأخذُ وقتاً وجهداً لا زيادةَ معرفةٍ تُجْنِي منها؛ إذ إنَّنا في كلتا الطريقتينِ غايَتنا أن نتعرَّفَ الفاعلَ. وما يُجْنِي، ويُتوصَّلُ إليه يُيسِّرُ وزمنٍ وجهدٍ يَيسِّرُينِ أحقُّ أن يُتَّبَعَ، ولا سيما أَنَّهُ لم يثبتْ أنَّ إسقاطَ العملِ بالعواملِ النَّحْوِيَّةِ وعلاماتها أمرٌ صحيحٌ.

ثمَّ إنَّ كلامَ تمامَ حسانَ على أمرِ التَّعليقِ، وَأَنَّهُ أخطرُ شيءٍ تكَلَّمَ عليه الجرجانيُّ يصحُّ من وجهةِ نظره فقط؛ لأنَّه أفردَه بالكلامِ والتَّحليلِ ليلصِّقَ به القرينةَ التي أرادَ منها أن تكونَ الرابطَ الوحيدَ الذي يربطُ الكلامَ، وتُعرِّبُ ألفاظه من خلالها. أمَّا النَّاظِرُ المُطلِّعُ على كلامِ الجرجانيِّ في دلائلِ الإعجازِ فيعلمُ أنَّ الرجلَ لم يُفِرِّدِ (التَّعليقَ) عن كونه طريقةً من الطَّرائقِ

^١ انظر اللغة العربية معناه ومبناها ١٨١.

التي يتشكّل بها النّظام النّحويّ؛ أي (النّظم) بالتّساوي مع البناء والترتيب. وهذه الطّرائق الثلاث تتفاعل جميعها لتكوّن ما أراده الجرجانيّ من (النّظم). فالنّظم مُصطلحٌ يشمل هذه الثلاث، وليسَ قسمًا رابعاً منها كما قسّمه تَمّام حسان.

ويُشهدُ لتَمّام حسان أنّ تحليله للنّظام النّحويّ كان عميقاً؛ أشرك في تشكيله "ما يُقدّمه علما الصّوتيات والصّرف لِعِلْم النّحو من قرائن صوتيّة أو صرفيّة كالحركات والحروف ومباني التّقسيم ومباني التّصريف".^١

وهو يُعدُّ "من أبرز المعاصرين الذين حاولوا الكشف عن أنظمة اللغة العربيّة وربطها بالمعنى، إلّا أنّه تناوّلها في ضوء المنهج الوصفيّ الحديث".^٢

ومن الباحثين المعاصرين الذي توجّهوا إلى نقد دراسة النّظام النّحويّ في العربيّة الباحثُ حسن منديل العكيلى، فقد لفت الانتباه إلى أهميّة دراسة الجوانب التي تتداخل وتتشابّه ويأخذ بعضها محلّ بعضٍ داخل التّركيب في النّظام النّحويّ، وما يكون منها أصلاً أو فرعاً؛ لأنّ هذه من مزايا نظام العربيّة، نحو حمل النّصب على الجرّ في جمع المؤنث السّالم، وحمل (ما) على (ليس). وتوجّه بالنّقد والرّد على المعاصرين الذين أخذوا على النّحويين المتقدّمين دراستهم لهذه المزايا في نظام العربيّة، وقال: "لكنّه هو الذي ينبغي دراسة العربيّة في ضوءه؛ لأنّه يكشف لنا عن نظامها الدّقيق، ويفسّر لنا ظواهر لغويّة كثيرة اختلف فيها النّحاة".^٣ ومن وجهة نظره اعتبر أنّ النّحويين المتأخّرين قد أسرفوا في دراسة النّظام النّحويّ وزادوه تعقيداً؛ لأنّهم تناولوه تناوُلًا فلسفيّاً عقليّاً، بُعد من رُوح اللغة، وجانبها الفنّي

^١ انظر اللغة العربيّة معناها ومبناها ١٧٨ .

^٢ انظر الإعجاز القرآنيّ في أسلوب العدول عن النّظام التركيبي النّحوي والبلاغي ٢٩ .

^٣ انظر الإعجاز القرآنيّ في أسلوب العدول عن النّظام التركيبي النّحوي والبلاغي ٣٧ .

والأسلوب، ومزجوا دراستهم للنحو بالمنطق الأرسطي، فانحرفوا عما كان النحويون المتقدمون عليه، حتى صارت دراسة النحو عندهم جزءاً من علم الجدال^١.

وزعم أن ابن جني كان مسؤولاً عن هذا المنهج في تناول نظام العربية تناولاً عقلياً منطقياً أفقدها جملها وأسرارها، وأنه أسرف في استعمال اللهجات الشواذ، والضروقات^٢.

ولا بد من الإشارة إلى أن أبا الفتح بن جني (ت ٣٩٢هـ) لم يغفل جانب المعنى في تناوله لنظام العربية، وأنه طالما تكلم على جمال المعنى في التركيب، وشرفه، ومدحه، نحو قوله: "باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني، هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة"^٣. وقوله: "وهذا أحد ما يدل على شرف المعاني عندهم ورؤسوخها في أنفسهم"^٤.

وكذلك أخذ حسن منديل على الباحثين المعاصرين دراستهم لنظام النحو في العربية من جهة تأثيرهم بالمناهج الغربية، وانتقد نقد المعاصرين للموروث النحوي كالعوامل النحوية والتعاليل، ورأى أن آراءهم في ذلك تهدم النحو وتنحرف به عن أصله ونظام العربية^٥.

^١ المرجع نفسه ٣٩.

^٢ المرجع نفسه ٤٣.

^٣ الخصائص ١١٣/٢.

^٤ المصدر نفسه ٤٧٨/٢.

^٥ انظر الإعجاز القرآني في أسلوب العدول عن النظام التركيبي النحوي والبلاغي ٤٥-٤٦.

ثانياً: العُدُولُ وتَدْخُلُ المصطلح.

يَتَدْخُلُ مُصْطَلَحُ العُدُولِ بِمِصْطَلَحَاتٍ عِدَّةٍ عِنْدَ الْبَاحِثِينَ فِي الْعَصْرِ الْحَدِيثِ، وَهَذَا التَّدْخُلُ مَرْدُّهُ إِلَى دَوَاعٍ مِنْهَا:

الأوّل: الاشتراك في قرب الدلالة اللغوية لمصطلح العُدُولِ وما يتداخل معه. وداعي ذلك ما تَنَصَّفُ بِهِ الْعَرَبِيَّةُ مِنْ خِصَائِصٍ لُغَوِيَّةٍ، وَأَهْمُهَا فِي هَذَا الْجَانِبِ (التَّرَادُفُ) الَّذِي قَدْ يَجْعَلُ الدَّلَالَةَ الْوَاحِدَةَ فِي الْفَاطِ مَخْتَلِفَاتٍ، أَوْ دَلَالَاتٍ مُتَقَارِبَاتٍ فِي الْفَاطِ مَخْتَلِفَاتٍ.

والثاني: جَدَّةُ الْمِصْطَلَحَاتِ الَّتِي يَتَدْخُلُ مَعَهَا الْعُدُولُ، فَجَلُّهَا مَأْخُودٌ مِنْ مِصَادِرٍ أَعْجَنِيَّةٍ، وَلَا سِيَّامِ الْمِصَادِرِ الْفَرَنْسِيَّةِ، وَغَيْرُ وَارِدٍ فِي كُتُبِ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْهُمْ وَالْمُتَأَخِّرِينَ.

والثالث: الاختلاف في ترجمة المصطلحات المأخوذة من أصول أَعْجَنِيَّةٍ، لِأَنَّ الْمُتَرْجِمِينَ تَتَبَّأَيْنَ آرَائِهِمْ فِي تَرْجِمَةِ الْمِصْطَلَحِ الْأَعْجَنِيِّ، وَوَضَعَ مَا يُقَابِلُهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ. وَهَذَا مَرْدُّهُ "إِلَى تَعَدُّدِ وَاضِعِي الْمِصْطَلَحِ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ، وَاختِلَافِ ثِقَافَتِهِمْ".^١

وَكَانَ أَحْمَدُ مُحَمَّدٌ وَيَسُّ مِنَ الْبَاحِثِينَ فِي الْعَصْرِ الْحَدِيثِ الَّذِينَ أَوْلَوْا اهْتِمَاماً لِقَضِيَّةِ الْمِصْطَلَحِ، وَلَا سِيَّامِ مِصْطَلَحِ الْإِنْزِيَاكِ وَتَدْخُلِهِ مَعَ الْعُدُولِ وَالْإِنْحِرَافِ وَغَيْرِهِمَا.

وَفِي كَلَامِهِ عَلَى مَفْهُومِ الْإِنْزِيَاكِ عَدَّةٌ مَا يَزِيدُ عَلَى أَرْبَعِينَ مِصْطَلَحاً لَهَا دَلَالَاتٌ مُتَقَارِبَاتٌ مِنْهُ، لَكِنَّهُ رَأَى أَنَّ هَذِهِ الْمِصْطَلَحَاتِ تَتَفَاوَتُ فِيهَا بَيْنَهَا.

قَالَ: "وَمَفْهُومُ الْإِنْزِيَاكِ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ الْآنَ مَفْهُومٌ تَجَاذَبَتْهُ وَتَعَلَّقَتْ بِدَائِرَتِهِ مِصْطَلَحَاتٌ وَأَوْصَافٌ كَثِيرَةٌ، وَمِنَ الْبَدِيهِ أَنْ تَتَفَاوَتَ فِيهَا بَيْنَهَا تَفَاوُتاً كَبِيراً، وَلَكِنْ كَثَرَتْهَا

^١ أحمد محمد ويس، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثالث، شباط ١٩٩٧م، ص ٥٨.

تلفتُ النَّظَرَ حقًّا، فهي ليست بطارئةً في الكتبِ العربيَّةِ فحسب، بل إنَّها غربيَّةُ المنشأ أصلاً^١.

ومَّا يُلحَظُ في استعمالِ هذه المصطلحاتِ في اللغةِ أنَّها تدورُ في حيزِها الأسلوبِيِّ، والبلاغيِّ، وقلَّما استُعْمِلَتْ في حيزِ اللغةِ الصَّنَاعِيِّ، والصَّرْفِيِّ. ربَّما كانَ ذلكَ لأنَّ هذه المصطلحاتِ لم تأتِ من المصادرِ الغربيَّةِ من جهةِ التَّرجمةِ فحسب، بل استُعْمِلَتْ في الدِّراساتِ العربيَّةِ استعملَها في الدِّراساتِ الغربيَّةِ، على أنَّ لها مستوى كبيراً في العربيَّةِ في جانبِها الصَّنَاعِيِّ والصَّرْفِيِّ بحكمِ اشتراكِها أو قُربِها في الدَّلالةِ من دلالةِ العُدولِ الدَّاخِلِ في دراسةِ اللغةِ من جانبِها الفنِّيِّ الأسلوبِيِّ البلاغيِّ، وجانبِها الصَّنَاعِيِّ النُّحويِّ والصَّرْفِيِّ.

وقد أشارَ أحمدُ محمدُ ويس إلى أنَّ دلالةَ الكثرةِ لهذه المصطلحاتِ في الدِّراساتِ الغربيَّةِ والعربيَّةِ = "تشيرُ إلى مدى أهمِّيَّةِ ما تحمُّله من مفهومٍ، وإلى تأصُّلهِ في الدِّراساتِ الغربيَّةِ قبلَ العربيَّةِ"^٢. أمَّا الإشارةُ الأخرى التي تُشيرُ إليها كثرةُ هذه المصطلحاتِ في رأيِ الويسِ فعَدَمُ استوائِها في الدَّلالةِ على المفهومِ، وأنَّ بعضَها يُسيءُ إلى لغةِ النِّقْدِ^٣.

وهذا ما جعله يرفضُ بعضَها أن تُدرَسَ الأساليبُ اللُّغويَّةُ من خلاله، نحو (الإخلالِ والخطأ، والعصيانِ والسَّناعةِ...)؛ لأنَّها في رأيه "بعيدةٌ جدًّا عن اللياقةِ التي يحملُ بالآدواتِ النِّقْدِيَّةِ أن تتَّسَمَ بها، وثمةُ كثيرٌ ممَّا يُعني عنها"^٤.

^١ المرجع نفسه ص ٥٨ . وقد عرَّضَ مصطلحات كثيرة في مقالهِ في مجلة عالم الفكر هذه ص ٥٨ - ٥٩، لها قُربُ دلالةٍ واشتراكٍ مع مصطلح الانزياحِ والعدولِ، وكلُّها مُترجمٌ. نذكر منها: (التَّجاوزُ - الانحرافُ - الاختلالُ - الإطاحة - المخالفة - السَّناعة - الانتهاك - خرقُ السَّنَنِ - اللَّحْن - العصيان - التَّحريف - الكسر - الشُّذوذ - الجنون - الجسارة اللُّغويَّة - الغرابة - الابتكار - الخلق - الخطأ - الإزاحة - الانزلاق - الاختراق - التَّنَاقُض - المُفارقة - التَّنَافُر - مزج الأضداد - الإخلال - الحَلَل - الانحناء - التَّغريب - الاستطراد - الأصالة - الاختلاف - فجوة التَّوتُّر).

^٢ المرجع نفسه ص ٥٩.

^٣ المرجع نفسه ص ٥٩.

^٤ المرجع نفسه ص ٥٩ - ٦٩.

وقد تَخَيَّرَ من جميع هذه المصطلحاتِ ثلاثةً، بدا له أنَّها أشدُّ شُيوعاً وارتباطاً بمفهوم الانزياح، وهي (الْعُدُول، والانْحِرَاف، والانْزِيَا ح)، وأدارَ الكلامَ على الانحرافِ والانزياحِ من جهةِ التَّرْجِمَةِ والاستعمالِ؛ لأنَّهما وليدا ترجمةٍ من المصادرِ الغريبةِ. أمَّا الْعُدُولُ فإنَّ الكلامَ عليه كانَ من جهةِ الاستعمالِ فحسب، ولم يذكرْ أنَّه مُترَجِّمٌ؛ لأنَّ هذا المصطلحَ "ليس بجديدٍ، إذ إنَّه أو بعضُ مشتقَّاته واردةٌ في بعضِ كُتُبِ اللُّغَةِ والنَّحْوِ والبلاغةِ"^١.

والذي يبدو أنَّ وجهَ اختِلَاطِ الْعُدُولِ بمصطلحِ الانزياحِ والانحرافِ هو أخذُ أحدِ وَجْهَيِ اسْتِعْمَالِهِ في اللُّغَةِ، وهو اسْتِعْمَالُهُ في بابِ الأسلوبيةِ والنَّقدِ والبلاغةِ، فهو من هذه الجهةِ يشتركُ مع الانحرافِ والانزياحِ، ولا سيَّما أنَّ أحمدَ محمدَ الويسَ ذكرَ أنَّ الْعُدُولَ في العصرِ الحديثِ أُدْخِلَ إلى كُتُبِ النَّقْدِ والأسلوبيةِ إحياءً له، ومُقابَلَةً للمفهومِ الأجنبيِّ؛ لأنَّه في رأيِ عبدِ السَّلامِ المسدِّي مُصْطَلَحٌ بلاغيٌّ ثرائيٌّ^٢. وربَّما كانَ هذا السَّبَبَ لاختيارِ بعضِ الدَّارسينَ لمصطلحِ الْعُدُولِ في دراسَتِهِم ظواهرَ مخالِفةَ الشَّعْرِ لِلُّغَةِ النَّمَطيَّةِ، وغيرها من الظَّواهرِ التي يُخالَفُ فيها أصلُ استعمالِ اللُّغَةِ. وكانَ اختيارُ مصطلحِ الانزياحِ تأثُّراً برجمتهِ من الفرنسيَّةِ، وهو فيها (Ecart)، واختيارُ مصطلحِ الانحرافِ اعتماداً على ترجمتهِ من الإنكليزية، وهو فيها (Deviation)^٣.

وتجدُرُ الإشارةُ ههنا إلى أنَّ الويسَ قد تكلمَ على التَّدَاخُلِ بينِ الْعُدُولِ والانزياحِ في كتابهِ (الانزياح في التراثِ النِّقدي والبلاغي)^٤، عرضَ فيه الظَّواهرَ التي تَدْخُلُ في بابِ الانزياحِ، ومعظمُها يدورُ في أسلوبِ لُغَةِ الشَّعْرِ، وضروريَّتهِ، والوزنِ والقافيةِ، والمجازِ.

^١ المرجع نفسه ٦٣.

^٢ المرجع نفسه ٦٤.

^٣ انظر عبد الله عبد الرحمن بانقيب، مجلة جُذور، ج ٣١، مج ١٢، إبريل ٢٠١١ م. ص ١٢٦.

^٤ انظر الانزياح في التراث النقيدي والبلاغي ٣٨.

وهو يُشيرُ من خلالِ الآراءِ التي عَرَضَها إلى أَنَّ العُدُولَ يُستَعْمَلُ في جانبي اللغة: الصَّنَاعِيّ، والأسلوبِيّ الفنِّي .

ثالثاً: العُدُولُ في آثارِ الباحثينِ المعاصرينِ .

تَنَاولَ الباحثونَ المعاصرونَ العُدُولَ أكثرَ ما تَنَاولوه من جانبِ اللغةِ الفنِّيِ البلاغيِّ، على أَنَّهُ مُصْطَلَحٌ نقديٌّ في الغالبِ، فَدَارَتْ أَعْمَالُهُم من كُتُبٍ ومَقَالَاتٍ في جزئهِ هذا، فَتَرَى لَهُم كَلاماً عَلَيْهِ في كُتُبٍ مَفْرَدَةٍ^١ ، أو في فَصْلِ مَفْرَدٍ لِلكَلامِ عَلَيْهِ^٢ ، أو في مَقَالَاتٍ تُنَشَرُ في المَجَلَّاتِ الأدبيَّةِ واللُّغويَّةِ^٣.

وَمِمَّا يُلْحَظُ كَذَلِكَ أَنَّ غَيْرَ قَلِيلٍ منَ الباحثينَ تَنَاولَ العُدُولَ من خِلالِ لغةِ القرآنِ الكريمِ، في جانبِها التَّركيبيِّ، والبلاغيِّ، والصَّرفيِّ. فَنَجِدُ كُتُباً فِيهِ تَتَكَلَّمُ على الإعجازِ القرآنيِّ في أسلوبِ العدولِ ، والعُدُولِ في السِّيَاقِ القرآنيِّ ، والعدولِ الصَّرفيِّ في القرآنِ الكريمِ^٤. وَأَخَذَ بَعْضُهُم الحَدِيثَ عن العدولِ في معرضِ حَدِيثِهِ عن الانزياحِ في الشَّعْرِ، وفي التُّرَاثِ البلاغيِّ على أَنَّ العُدُولَ يَشْتَرِكُ مع الانزياحِ في الدَّلَالَةِ الاصْطِلَاحِيَّةِ، وَأَنَّهَا يَكَادَانِ يَكُونَانِ

^١ نحو كتاب (العدول أسلوبٌ تراثيٌّ في نقد الشعر) لمصطفى السعدني.

^٢ نحو فصل عقده تمام حسان في كتابه (البيان في روائع القرآن)، وهو (الأسلوب العدولي، أو المؤشرات الأسلوبية) ص ٣٤٥.

^٣ نحو (العدول والأداء الشعري) لعبد الله بن عبد الرحمن بانقيب، بحث نُشِرَ في مجلَّةِ جُذُورِ الفِصْلِيَّةِ التَّرائِيَّةِ، ج٣١، مج١٢، ٢٠١١. و(الانزياح وتعدد المصطلح) لأحمد محمد ويس، بحث نُشِرَ في مجلَّةِ عَالَمِ الفِكرِ، مج٢٥، ع٣، ١٩٩٧. و(العدول في البنية التركيبية، قراءة في التراث البلاغي) لإبراهيم بن منصور التركي، بحث نُشِرَ في مجلَّةِ جامِعَةِ أم القُرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج١٩، ع٤٠، ربيع الأول ١٤٢٨هـ.

^٤ نحو كتاب (الإعجاز القرآني في أسلوب العدول عن النظام التَّركيبي النحوي والبلاغي)، لحسن منديل العكيلي . وفصل (العدول الأسلوبية) في القرآن الكريم، لتمام حسان في كتابه (البيان في روائع القرآن).

مصطلحاً واحداً، وأشهر من جمع بينهما في كتاب أحمد محمد ويس في كتابه (الانزياح في التراث النقدي والبلاغي)، ومقالته (الانزياح وتعدد المصطلح).

وفي الكلام على العدول ينطلق الباحثون في أغلب أمرهم من كونه الوسيلة التي تنماز فيها اللغة الفنية الأدبية من اللغة النمطية المعيارية؛ لأن اللغة في اعتقادهم نمطان: نمطٌ معياري، يتمثل في اللغة في أول مستوياتها المحكيّة المنطوقة والمكتوبة، أي اللغة في درجة الصّفر كما يطلق عليها اللغويون الغربيون، وقد تأثر بهذه الفكرة الباحثون العرب، فأكثروا من الكلام على اللغة النمطية والمعيارية والعلمية، واللغة في درجة الصّفر، وتعني أنّ استعمال اللغة للإفادة المباشرة فحسب، من دون أي غاية أخرى يظهر فيها إبراز المقدرة اللغوية الفنية البلاغية.

أمّا النمط الثاني للغة فهو النمط الذي يظهر فيه البعد من النمط المعياري للغة، وهو النمط الفني الأدبي الذي تظهر فيه المقدرة اللغوية البلاغية الأسلوبية.

ثم إنَّ النمط الثاني كلما ازداد بُعداً من النمط المعياري كان أعمق في الأدبية والفنية وعلا الأسلوب اللغوي فيه. وعلى هذا الميزان بين مستويي اللغة قاس العلماء أنماط اللغة، وميزوا أعلاها من أدناها، فكان القرآن الكريم أعلى مستوى ونمط للغة؛ لأن من أجل خصائصه الإعجاز اللغوي البياني، ثم لغة الشعر، فهي تنماز من اللغة المعيارية بخصائص كثيرة، ثم يأتي الكلام الشري الأدبي الفني.

وفي رأي أكثر المعاصرين أنّ ابتعاد لغة الفن والأدب من اللغة المعيارية يتمّ بعدول أسلوب الأديب أو الشاعر عن الأسلوب النمطي بارتكابه مسالك غير موجودة في اللغة في مستواها الأدنى، وهذا يكون بأساليب تُقدّمها اللغة لغايات بلاغية فنية.

من هنا دخل العدول في كلامهم وسيلة لغوية أسلوبية يروّق الكلام بها على النمط المعياري للغة. ولأن القرآن الكريم يُمثّل أعلى مستوى للغة خصّه كثير من المهتمين بشأن

اللغة بالكلام على علو شأنه البياني، وعلى دخول أسلوب العدول فيه ليزيد من علوه وبعده من اللغة المعيارية، فقد خصّه تمام حسان بالذكر في كتابه (البيان في روائع القرآن)، ولا سيما الفصل الذي سمّاه (الأسلوب العدولي) في القرآن الكريم، عرض في هذا الفصل جلّ الظواهر البارزة لعدول لغة القرآن عن أصل الاستعمال اللغوي. وفي كل ظاهرة يعرضها يُشير إلى وجه الإعجاز الذي حقّقته ظاهرة العدول هذه.

وقد ميّز في أوّل هذا الفصل الأسلوب العدولي من الرخصة، وفرّق بينهما، واعتبر أنّ الرخصة في تركيب الكلام تجري على غير مقتضى القاعدة إذا أُمنّ اللبس، وإن لم يؤمن اللبس نُسب الكلام إلى الخطأ لا إلى الرخصة، ويؤمن اللبس بتفاعل القرائن فيما بينها في التركيب. أمّا الأسلوب العدولي فإنّه يرقى إلى أن يكون مُعتمداً على قاعدة، ثمّ إنّ الأسلوب العدولي لا يحتاج إلى اعتذار؛ أي احتجاج وإثبات، أمّا الرخصة فتحتاج إلى اعتذار، لأنّها في رأيه تقترب من الشذوذ الذي تكلم عليه النحويون المتقدّمون، فلا تصلح أن يُقاس عليها.

وبنى تمام حسان (الأسلوب العدولي) على ستّ ظواهر للعدول، واستنجز لكل ظاهرة وأقسامها شواهد جمّة من القرآن الكريم للاستدلال عليها. ورَتَّبَ هذه الظواهر على النحو الآتي:

الأولى: البنية، ويُعدّل عنها بوساطة (النقل، والنيابة، وتسخير اللفظ لتوليد المعنى، والتّضمين).

الثانية: الإعراب، ويُعدّل عنه بوساطة (إعراب الجوار).

الثالثة: الرّبط، ويُعدّل عنه بوساطة (الالتفات، والتّغليب، وحذف الرّابط).

الرابعة: الرّتبة، ويُعدّل عنها بوساطة (التّقديم والتّأخير).

^١ انظر البيان في روائع القرآن ٩ - ١٠ .

الخامسة: التّضام، ويُعدّل عنه بوساطة (الحذف، والزيادة، والفصل، والاعتراض، وتجاهل الاختصاص).

السادسة: المعنى الأصلي، ويُعدّل عنه بوساطة (المجاز)، وهذه السادسة لم يُمثّل لها بشواهد من القرآن؛ لأنّ العدول عن المعنى الأصلي بوساطة المجاز واسع جداً في القرآن، وهو لكثرتّه أشدّ وضوحاً^١.

ومن المعاصرين الذي تكلموا على العدول الأسلوبّي والتركيبّي في لغة القرآن الكريم حسن منديل العكيلي، في كتابه (الإعجاز القرآني في أسلوب العدول عن النظام التركيبّي النحويّ والبلاغيّ)^٢، وهو في كلامه على العدول يعتمد على أسس النظام النحويّ، ثمّ النظام البلاغيّ الذي يُبنى على النظام النحويّ، من خلال نظريّة النظم لعبد القاهر الجرجانيّ، وجعلها أصلاً يقيس عليها ظواهر العدول في القرآن الكريم، لذلك قدّم الكلام عليهما في فصلين مستقلّين.

وقد عرض رأي تمام حسان في النظام النحويّ، وطريقة دراسته للعدول، ولا سيّما العدول الأسلوبّي، وانتقد طريقة تناوله للعدول من جهة تأثره بالمنهج الوصفيّ الغربيّ الحديث، لأنّه لم يعتمد على نظام العربيّة.

وهذا في رأيي نقد في غير محله؛ لأنّ تمام حسان - وإن اعتمد على المنهج الوصفيّ في تفسير ظواهر اللغة الأصليّة والمعدول عنها - كان اعتماده عليه من الجانب النظريّ والتّقيديّ، أمّا نظام العربيّة فقد اعتمد عليه في الجانب التّطبيقيّ لتفسير ظواهر العدول،

^١ انظر البيان في روائع القرآن ٣٩٤ .

^٢ وكتابه هذا أطروحة دكتوراه ثانية، في جامعة بغداد، في كليّة التربية للبنات، طبعها له دار الكتب العلمية في بيروت، عام ٢٠٠٩م.

وهو ينطلق ممّا هو مُتأصِّلٌ عند المتقدِّمين في معرفة الأصل والفرع قياساً على نظام العربيّة المعهود، وتُصدّق ذلك طريقة عرضه لظواهر العدول في كتابه (البيان في روائع القرآن)^١.

أمّا رأي تَمّام حسان في القرينة فانتقده العكيليّ من جهة، وامتدّحه من جهة أخرى، أمّا نقده له فكان من جهة أنّ تَمّام حسان أراد "أن يجعل القرائن بديلاً من نظريّة العامل للتخلُّص من المعيارية والشكليّة وعدم الاهتمام بالمضمون والمعنى كما يرى في الموروث البلاغيّ والنحويّ، لكنّها طريقة أعسر على المتعلِّمين عندما طبّقها في كتابه (الخلاصة النحويّة)". وأمّا مدّحه له فكان من جهة أنّه توسّع بالقرائن، فوضّحها خير توضيح^٢.

وقد تناول العكيليّ العدول في القرآن من قسمين: بلاغيّ ونحويّ.

فالبلاغيّ أطلق عليه (العدول النّظامي)، يُدرّس من جهة البلاغة، أو الأسلوب، وينطلق من نظام العربيّة في مستوييه النحويّ والصّرفيّ، وما يُقدِّمونه من ظواهر يدخل منها العدول على لغة القرآن، نحو (المجاز، والحمل، والتّناب، والتّضمن، والمطابقة، والنّقل)^٣.

والنحويّ أطلق عليه (العدول الصّناعيّ)، ويُدرّس من خلال كلّ ما يدخل تحت (التّقدير النحويّ) لدى النّحويين. وهو ما يبدو خروجا على قواعد النّحو بحسب المنهج العقليّ التّعليميّ كالحذف والتّقديم والتّأخير والزيادة^٤.

أمّا العدول في لغة الشّعْرِ فجرى الكلام عليه من جهة أنّ الشّعْر محلّ انزياح وضرورات في بنية ألفاظه، وتركيبه، ووزنه، وقافيته. وهذه جميعها تذهب به إلى الانحراف عن اللغة المعيارية في مستواها الأدنى.

^١ انظر الصفحة السالفة.

^٢ انظر الإعجاز القرآني في أسلوب العدول ٥٣.

^٣ المرجع نفسه ٦٣.

^٤ المرجع نفسه.

من أجل ذلك صاحبُ العدول في لغة الشعر الكلام على الانزياح فيها، وما يجري عليها من انزياح ما يجري عليها من عدول؛ لأنهما كما سلفَ يشتركان في الدلالة الاصطلاحية. يستبينُ هذا الزعمُ إذا نظرنا كتابَ (الانزياح في التراث النقدي والبلاغي) لأحمد محمد ويس، فإنه يرى أنَّ العدول هو المصطلح القديم الذي يُعبّر عن مفهوم الانزياح، لكنَّ الويسَ اختارَ الانزياحَ عنواناً لكتابه؛ لأنَّه أليقُ بطبيعة لغة الشعر، وأقربُ ترجمةً إلى المصطلح الفرنسي (Ecart).^١

^١ انظر مقالة الويس (الانزياح وتعدد المصطلح) في مجلة عالم الفكر ص ٦٦ - ٦٧، وكتابه: الانزياح في التراث النقدي والبلاغي ٣٧.

الفصل الثاني:

دَوَاعِي الْعُدُولِ وَأَسْبَابِهِ

المبحث الأول:

بعض الاختلاف في لهجات العرب الفصحاء.

تشعّبت قبائل العرب في شبه جزيرتهم، وتعدّدت بطونها وأفخاذها، وكان لهذا التشعب أثره الظاهر في حياتهم وإقامتهم وسبل عيشهم، ونتج عن هذا الأثر اختصاص كل قبيلة أو أكثر ببعض صفات ومزايا في لهجتها تماز بها من قبيلة أخرى، فمن أقام في البادية لهجته فيها بعض اختلاف في أصوات الحروف، وفي دلالة بعض الكلمات، وفي ظواهر الإعراب لا تكاد تكون في كلام أهل الحواضر، لأنّ " هذه القبائل كانت تختلف فيما بينها من حيث التنقل والاستقرار والانعزال والاختلاط، وقد أدّى ذلك إلى أن يكون لكل قبيل من العرب لهجة تميّزه عن غيره، فكان أن اختلفت هذه اللهجات في بعض المظاهر الصوتية وفي بنية بعض ألفاظها، وفي دلالة بعض كلماتها... إلى غير ذلك من خصائص وسمات".^١

وكانت هذه السمات اللغوية التي التصقت بكلام كل قبيلة سبباً في ظهور اللهجات، كما كانت سبباً ودليلاً بيناً على تأثر لغة القوم بطبيعة حياتهم، ولا سيما صفات الحروف ومخارج النطق بها، إذ تختلف تبعاً لاختلاف طبيعة كل قبيلة من رقّة طبع أو جفوتة، ومن كون الناطق بالكلام أعرابياً أو حضرياً. وهذا الاختلاف بين كل فصيل من الناس جارٍ في لغة الكلام إلى عصرنا هذا. وهذه السمات اللغوية في كل لهجة قوم من العرب أغنت لغتهم أيّما إغناء، حتى صارت في القرن الثاني من الهجرة مدار كلام علماء العربية، بحثاً وتوصيفاً وتقعيداً، ثم زاد الاهتمام بها في القرنين الثالث والرابع الهجريين حتى ظهر فيها التصنيف

^١ من لغات العرب - لغة هذيل، لعبد الجواد الطيّب ٢٥.

والتدقيق والخلاف بين العلماء في إنشاء قواعد اللغة نحوها وصرفها، إذ تُعدُّ أصلاً قوياً ومُعتمداً يتركز عليه الاحتجاج للغة، من خلال ما دَوَّنه العلماء الأوائل سماعاً من أفواه الناطقين بها في مختلف قبائل العرب.

وقد كان تعرُّض العلماء لبعض الاختلاف الظاهر في لهجات العرب، واعتمادهم له في تقعيد اللغة يُلحَظ فيه منهجان:

المنهج الأول: ينظر إلى كلام العرب نظرةً شاملةً لكلِّ لهجته، ثمَّ يعتمدُ الأكثرَ دوراناً على ألسنتهم في التقعيد والقياس، أما ما خالفه من كلامٍ آخرَ فإنه ثابتٌ في كلامٍ بعضِ قبائل العرب، لكنَّه قليلٌ يُنبه عليه، ولا يقاسُ غيره عليه، ويُقال في الجميع: عربيٌّ فصيحٌ، ويُعَلَّ هذا القليل دليلاً على لهجة القبيلة التي تنطقُ به. قال الشاطبي (٧٩٠هـ): "وهو واضحٌ في أنَّه ليس كلُّ ما تكلم به العرب يُقاس عليه، وربَّما يظنُّ من لم يطلع على مقاصد النحويين أنَّ قولهم: شاذُّ، أو لا يُقاسُ عليه، أو بعيد في النظر القياسيُّ، أو ما شابه ذلك ضعيفٌ في نفسه، وغير فصيحٍ، وقد يقعُ مثلُ ذلك في القرآن فيقومون في ذلك بالتشنيع على قائل ذلك، وهم أولى - لعمركم الله - أن يُشنعَ عليهم، ويُمالَ نحوهم بالتجهيل والتقيح".^١

وهذا المنهج أكثرُ من اتَّصف به علماء البصرة الأوائل كأبي عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه.

فقد سئل أبو عمرو بن العلاء عن اختلاف لغات العرب، وعلى أيها يعتمد في وضع علم العربية، فأجاب بأنَّه يأخذ الكلامَ الأكثرَ دوراً على ألسنة العرب، ويُسمِّي المخالف للأكثرِ لغاتٍ تختصُّ بها قبائل معلومة. ونقل الزبيدي (٣٧٩هـ) في كتابه (طبقات النحويين واللغويين) هذا الخبر، فقال: "قال: قال ابنُ نوفل: سمعتُ أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عمًّا وضعتَ ممَّا سمَّيته عربيَّة، أيدخلُ فيها كلامَ العربِ كلُّه؟ فقال: لا. فقلت: كيف

^١ انظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٥٦/٣.

تصنعُ فيما خالفْتُكَ فيه العربُ وهم حَجَّةٌ؟ قال: أعملُ على الأكثر، وأسمِّي ما خالفني لغاتٍ^١. وعلى هذا المنهج سار سيبويه في وضعِ قواعده، فهو يعتمدُ على المسموعِ المشهور عند أكثر العرب، فيبني عليه دون أن يهملَ سواه من كلام العرب، فتراه في كتابه كثيراً ما يقول: ومنهم من يقولُ كذا وكذا، وكلُّ عربيٍّ فصيحٌ، يُشيرُ إلى الكلامِ القليلِ الخاصِّ ببعض قبائل العرب. ويظهر هذا المنهج واضحاً جلياً في كلام أبي الفتح (ت ٣٩٢هـ): "فأما أن تقلَّ إحداهما جدّاً، وتكثر الأخرى جدّاً فإنَّك تأخذ بأوسعهما روايةً، وأقواهما قياساً؛ ألا تراك لا تقول: مرزْتُ بك، ولا المألُ لك، قياساً على قولِ قُضاعة: المألُ له، ومرزْتُ به، ولا تقول: أكرمتُكِش، ولا أكرمتُكِش، قياساً على لغةٍ من قال: مرزْتُ بِكِش، وعجبتُ منكِش"^٢.

وربما تتساوى في الكثرة لغتان متباينتان في طريقة الاستعمال، فعندئذٍ يُؤخذُ الاحتجاجُ بالاثنتين معاً، لأنَّهما متساويتان متدانيتان في الاستعمال والقياس، نحو (ما) النافية، فأهل تميم يتركون إعمالها، وأهل الحجاز يُعملونها، وكلا استعمالهما حجةٌ ثابتة. قال أبو الفتح (٣٩٢ هـ) في (باب اختلاف اللغات، وكلُّها حجة): "اعلم أنَّ سعة القياس تبيحُ لهم ذلك، ولا تحظره عليهم، ألا ترى أنَّ لغة التَّميميين في تركِ إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأنَّ لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يُؤخذ به، ويُجلَّدُ إلى مثله. وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبيتها؛ لأنَّها ليست أحقَّ بذلك من رَسيلتها... هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدائيتين متراسلتين، أو كالتراسلتين"^٣.

وهذا التقسيم لظواهر كلام العرب في ظواهر كثيرة الدوران على ألسنتهم، يُؤخذُ بها الإثبات والقياس، وظواهر قليلة تُعارضُها = كان النحويون مضطرين إليه اضطراراً ليقننوا

^١ انظر طبقات النحويين واللغويين ٣٩ .

^٢ انظر الخصائص ١٠/٢ .

^٣ المصدر نفسه.

ظواهر اللغة، فتكون في نظامٍ واضحٍ يُجرى عليه، وبهذا المعنى فسّر الشاطبي (٧٩٠هـ) قول النحويين في كلام العرب: كثيرٌ يُقاسُ عليه، وشاذٌ قليلٌ لا يُقاسُ عليه؛ "لأنهم لما استقروا كلام العرب ... وجدوه على قسمين: قسم سهلٌ عليهم فيه وجه القياس، ولم يُعارضه معارضٌ لشياعه في الاستعمال. ...، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس أو عارضه معارضٌ لقلته وكثرة ما خالفه، فهنا قالوا: إنه شاذٌ، أو موقوفٌ على السماع، أو نحو ذلك".^١

ومن خلال هذا التقسيم لكلام العرب يُفسّر بعض ظواهر اللغة المخالفة للاستعمال المشهور في كلامهم بأنّها عدولٌ عن المستعمل الكثير إلى غيره قليل، ولا سيّما أنّا عرفنا العدول فيما مضى^٢ بأنّه خروج عن أصل الاستعمال المعتاد المشهور في كلام العرب. فظواهر كلام العرب المعتاد استعمالها عندهم تُؤخذ أصلاً يُقاسُ عليها، ويُعرف ما عارضها من كلامهم القليل بأنّه عدولٌ عنه.

والمنهج الثاني: يأخذ جميع كلام العرب الفصحاء أصلاً للاحتجاج، والقياس، والتقييد، تدخل ضمنه جميع لهجات العرب الفصيحة، وما كان من كلامها كثيراً دائراً أو قليلاً غائراً، وإن كان شاهداً فرداً لا أخا له، يصحّ عند أصحاب هذا المنهج الاستشهاد، وإثبات حُجّة ما به.

وأكثر من اتّصف بهذا المنهج علماء الكوفة، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) من المتأخرين. كان هؤلاء أكثر النحويين تعلقاً بالشاهد الفذ الذي هو عند غيرهم من النحويين لا يجوز القياس عليه، لندرتّه في كلام العرب، حتّى أثبتوا بمنهجهم هذا كثيراً من مسائل العربية التي قد تُعدّ سماتٍ خاصّة في لهجاتٍ محدودة من كلام العرب. وقد وضّح ذلك الشاطبي بقوله: "ولكن للكوفيين هنا قاعدةٌ يبنون عليها القياس، مُحالفةٌ لما تقدّم، وهي أنّهم قد يعتبرون اللفظ الشاذّ فيقيسون عليه، ويبنون على الشعر الكلام من غير نظرٍ إلى مقاصد

^١ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٥٧/٣.

^٢ انظر ص ١٩.

العرب، ولا اعتبار لما كثر أو قل، فمن هنا وقع الخلاف بينهم في مسائل كثيرة^١. إن هذا المنهج الذي اتبعوه جرّ عليهم كثيراً من النقد والردّ، وكلام الشاطبي السالف وغيره أوضح دليل على ذلك، لكن لما اتبعوه وأثبتوه من كلام العرب الغائر الشارد موضعاً من الفائدة لا يُنكر، وهو توسّعهم بالسماع من أقوام شتى من العرب، وفي ذلك أتوا بظواهر لغوية فصيحة كثيرة غفل عنها باقي النحويين، وفتحوا باب الاحتجاج واسعاً للقرآن الكريم وقراءاته، ففي ذلك فضل لا يُكفر. أمّا ابن مالك فإنه لاقى من النقد والردّ لبعض شواهد التي احتج بها ما لاقاه منذ عصره إلى عصرنا هذا^٢. قال الشاطبي: "والناظم قد ينحو نحوهم [أي الكوفيين] في مسائل كثيرة، ... وكذلك مسألة تقديم التمييز على عامله، ومسألة العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض..."^٣.

ثم إن توسّع الكوفيين في القياس على الشواهد التي لم تكثر كثرة ترقى بها إلى درجة القياس عليها من أوضح الأسباب التي أوقعت الخلاف بينهم وبين البصريين.

هذا وثبت عند أكثر علماء العربية أن اللغة التي ينطبق عليها القياس والاعتماد في الاحتجاج هي اللغة الحجازية، ولا سيما قريش؛ لأن سماتها ظاهرة السلامة مما سرى إلى اللهجات الأخرى، وأنها كثرت كثرة مجمعاً عليها في كلام العرب، وشعرائهم، وأن القرآن الكريم نزل جلّ كلامه في لغتهم مما دعا علماء العربية إلى اعتمادها في أقيستهم، وتمييز الظواهر اللغوية والسمات التي التصقت باللهجات الأخرى بالاعتماد على لهجة قريش خصوصاً، والحجاز عموماً؛ لأن للهجة قريش من العلو والإجماع عليها في القول بين الناس، ولا سيما الشعراء منهم ما لم يكن للهجة غيرها.

^١ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٥٨/٣ .

^٢ انظر كتاب (صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك)، لنعيم سلمان البدري .

^٣ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٥٨/٣ .

قال أبو العباس ثعلب (٢٩١هـ): "ارتفعت قريش في الفصاحة عن عننة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجّع قيس، وعجرفيّة ضبّة، وتلتله بهراء...".^١

وروى قول أبي العباس أبو الفتح (٣٩٢هـ)، وعقّب عليه بقوله: "فإذا كان الأمر في اللغة المعوّل عليها هكذا وعلى هذا فيجب أن يقلّ استعمالها، وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها".^٢ أي إنّ هذه الظواهر اللغوية سماتٌ خاصّة بلهجة كلّ قبيلة، ولا يجوز إطلاق استعمالها أو القياس عليها، لأنّها لم تشع وتكثر وتنفش في ألسنة العرب، فوجب الوقوف عندها، واختيار اللغة الفاشية في الاستعمال، وهي لغة قريش.

وقد ثبت عند العلماء أنّ لغة قريش هي العليا في لغات العرب ولهجاتهم، وأنّها هي لغة الكتابة التي نزل بها القرآن الكريم، وأنّها خلاصة لهجات العرب. ذكر الأزهري (٣٧٠هـ) أنّ أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال: "قريش هم أوسط العرب في العرب داراً، وأحسنه جواراً، وأعربه ألسنة".^٣ وذكر أيضاً أنّ قتادة (١١٧هـ) قال: "كانت قريش تجتبي [أي تختار] أفضل لغات العرب، حتى صار أفضل لغاتها لغة لها، فنزل القرآن بها".^٤

ولعلّ الجاحظ (٢٥٥هـ) كان يعني قريشاً في وصفه للغة العرب بالفصاحة والبيان، وخلوها من اللحن إذ قال: "لأن تلك اللغة إنّما انقادت واستوت، واطردت وتكاملت بالخصال التي اجتمعت لها في تلك الجزيرة".^٥

^١ في مجالس ثعلب ٨٠ - ٨١، والخصائص ١٢/٢، وسر الصناعة ٢٢٩ - ٢٣٠، والخزانة ٢٣٦/١١ - ٢٣٧. وفيها تفسير لهذه اللهجات.

^٢ في الخصائص ١١/٢ - ١٢.

^٣ في تهذيب اللغة (عرب) ٣٦٧/٢، وعنه في اللسان (عرب).

^٤ المصدر نفسه.

^٥ في البيان والتبيين ١/١٦٣.

وذكر ابن فارس (٣٩٥هـ) خبراً مُسنداً؛ أنّه "أجمعَ علماؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم أنّ قريشاً أفصحَ العرب ألسنةً، وأصفاهم لغةً"^١.

وعقب ابن فارس بعد هذا الخبر بقوله: "وكانت قريش - مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقّة ألسنتها - إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طُبِعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب. ألا ترى أنّك لا تجد في كلامهم عننة تميم، ولا عجرية قيس، ولا كشكشة أسد، ولا كسكسة ربيعة، ولا الكسر الذي تسمعه من أسد وقيس، مثل: (تَعلَمون، ونَعلَم)، ومثل (شَعر، وبَعر)"^٢.

• بعض الظواهر اللهجية في لغات قبائل العرب الفصحاء.

نتخيّر ضمن هذا العنوان أمثلة للظواهر التي تُعدّ سماتٍ لهجية تُخالف اللغة العليا المعتمدة في الاستعمال والقياس، وهي لغة أهل الحجاز، وقريش خاصة؛ لتعرّف مدى الاختلاف في لغات هذه القبائل عن اللغة العليا، ولا سيما أنّ هذا الاختلاف هو أثرٌ ظاهرٌ يستبين فيه عدولُ هذه الظواهر اللغوية عن أصلها في اللغة الرفيعة العالية التي أجمع عليها جمهور الفصحاء في الاستعمال، وجمهور العلماء في القياس.

^١ في الصاحبي ٣٣.

^٢ الصاحبي ٣٣-٣٤، وانظر مكانة لغة قريش في كتاب (اللهجات العربي في التراث، لأحمد علم الدين الجندي) ١/ ٣٨٣.

أولاً: الاختلاف في ظواهر الإعراب والبناء:

أ- في الأسماء:

تظهر في الأسماء ظواهر الإعراب: الرفع والنصب والجرّ. والإعراب فيها أصلٌ، والبناء فيها خلافه، كما أنّ البناء أصلٌ في الأفعال والإعراب فيها خلافه، وقد ثبت في كلام بعض العرب ما جاء على خلاف هذا الأصل في ظواهر إعراب الأسماء، وحركات إعرابها، فما كان منها أصله الجرّ قد يأتي منصوباً على خلاف الأصل، وما كان منها أصله الرفع قد يأتي منصوباً، وما يُعرب من الأسماء الستة بالألف والواو والياء قد يأتي مُعرباً بحركات الإعراب، أو مقصوراً بالألف ملازماً لها في النصب والجر والرفع. كلّ ذلك يُعدُّ قليلاً إذا ما قسناه على اللغة المتفشية الاستعمال، كما يُعدُّ أيضاً عدولاً ظاهراً عن أصل الاستعمال.

١- الأسماء الستة:

الأصل في استعمال الأسماء الستة أنّ الألف فيها علامة النصب، والواو علامة الرفع، والياء علامة الجرّ إذا كانت مفردة مضافة إلى غير ياء المتكلم. تقول: رأيتُ أخاك، وجاء أخوك، ومررتُ بأخيك.

وقد نلاحظ في هذه الأسماء أنها تبيّ على خلاف استعمالها المعتاد وهو إعرابها بالألف والواو والياء، وهذا حاصل في لهجة قبيل أو اثنين من العرب دون غيرهم. وجاء العدول عن هذا الاستعمال في أربعة أسماء، هي: (أب، وأخ، وحمّ، وهنّ).

أمّا (هنّ) فاستعماله قليلٌ، قال ابنُ مالك (ت ٦٧٢هـ): "فمن لم يُنبّه على قلّته فليس بمُصيبٍ، وإن حظي من الفضائل بأوفر نصيب"^١. واستعماله منقوصاً منه لأمّه أكثر، وإعرابه بالحركات وهو منقوصٌ أشهرٌ وأكثر من إعرابه بالحروف (الألف والواو والياء)،

^١ شرح التسهيل ٤٤/١.

وبذا تخالفُ أخواتها. تقول: هذا هُنْكَ؛ أي شَيْئُكَ، وأصله: هَنْوًا^١. أنشد سيبويه للأقيشر الأسدي^٢:

رُحْتُ وفي رجلك ما فيها وقد بدا هُنْكَ من المتزَّر

(هَنْكَ) ههنا فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمَّةُ خلافاً لأصل استعمالِ بقية الأسماء الخمسة، وأُسْكَنَ للضرورة، والبيت شاهدٌ على لغة إسكان حرف الإعراب عند بعض العرب^٣. واللغة الثانية فيه تشديد نونه، تقول: (هَنْكَ). أنشد الجوهري (٣٩٣هـ) لسُحيم عبد بني الحسحاس^٤:

ألا ليت شعري هل أبيتَنَ ليلة وهَنِّيَ جاذِبِينَ لِهَزِمَتِي هَن

وأَمَّا (حَمْ) فاستعماله مقصوراً بالألف قليلٌ. قال ابنُ مالك: "واستعمال الحم مقصوراً مشهوراً على قَلَّتْه، قالوا للمرأة: حَمَاءٌ"^٥.

^١ كذا قال الجوهريُّ في الصحاح (هنو) ٢٥٣٦/٦، وثمَّة له معانٍ أخرى.

^٢ ونسبة البيت لأبي محمد السيرافي في شرحه لأبيات الكتاب ٣٩١/٢. وأنشده سيبويه ٢٠٣/٤ ليدلَّ على جواز إسكان النون في (هَنْكَ) في الشعر ضرورة. والبيت للأقيشر في ديوانه ٧٨، والوساطة ٧، والحامسة البصرية ٣٦٨/٢، والخزانة ٤٨٤/٤ - ٤٨٥، ٣٥١/٨. ولابن قيس الرقيات في ضرائر الشعر ٩٥. وهو من غير نسبة في الصحاح (هنو) ٦/٢٥٣٦، والخصائص ١/٧٤، ٢/٣١٧، ٣٤٠/٣، ٩٥/١، والمحاسب ١/١١٠، والمحکم والمحيط الأعظم ٤/٣٨٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٥٦، وشرح التسهيل ١/٤٤. وقد نُسب في الشعر والشعراء ١٠٠، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ٢/٢٧٤ إلى الفرزدق.

^٣ انظر الكتاب ٢٠٣/٤، والحجة للفارسي ٢/٧٩ - ٨٠، ومصادر البيت السالف.

^٤ في الصحاح (هنو) ٢٥٣٦/٦، ونسبة البيت لابن مالك في شرح التسهيل ١/٤٥، وهو في اللسان (هنو). و(اللهزمتان: عظمَان ناتان في اللحين تحت الأذنين. والجاذي: الجاثي، والثابت على شيء). الصحاح (لهزم) ٥/٢٠٣٨، و(جذى) ٢٣٠٠/٦.

^٥ انظر شرح التسهيل ١/٤٦، وهو يُشير إلى قصره في قولهم (حماء). و"حماء المرأة: أمُّ زوجها، لا لغة فيه غير هذه" هذا قول الأصمعي نقله ابن السكيت في إصلاح المنطق ٣٤٠.

وأشار ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) إلى استعماله مقصوراً، قال: "ويُقال: حَماها، بمنزلة قَفاها، ورأيتُ حَماها ومررتُ بحَماها، وهذا حَمًا"^١.

وأنشد حميد بن ثور^٢:

وبجارةٍ شَوْهَاءَ تَرْقُبُنِي وَحَمًّا يَحْرُ كَمَنْبِدِ الْحِلْسِ

وذكر فيه لغتين آخرين: (حَمَّوْها، بالهمز، وحَمَّها، من غير همزٍ منقوصاً منه أَلْفُه)^٣.

وأنشد كذلك لمنظور بن مرثد الأسدي^٤:

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدِيهِ دَارُهَا

تَتَذَنُّ فَإِنِّي حَمَّوْها وَجَارُهَا

^١ انظر إصلاح المنطق ٣٤٠.

^٢ في إصلاح المنطق ٣٤٠، والبيت في ديوان حميد ٣٠١، وله في اللسان (جلس) وفيه: جارة شَوْهَاءَ؛ أي حديدة البصر، وحَمًّا كالحِلْسِ؛ أي لا يرح من البيت يرقبني، كالحلس الذي يكون للبعير تحت البرذعة يلازمها.

^٣ عن الفراء في إصلاح المنطق ٣٤٠. وانظر الصحاح (حمى) ٢٣١٩/٦، وذكر فيه اللغات الأربع، وشرح التسهيل ٤٤/١، واللسان (حما).

^٤ انظر إصلاح المنطق ٣٤٠، والصحاح (لوم، أذن، حمى)، وعبث الوليد ٣٦٦، وضرائر الشعر ١٥٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٧٠، والجنى الداني ١١٤، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٦٩، ومغني اللبيب ٣/٢٣١، واللسان (حمأ، حمو)، وخزانة الأدب ٩/١٣. و(تَذَنُّ) يُروى أيضاً بتخفيف الهمز، وهو فعلٌ مضارع مجزوم بلام الأمر المحذوفة، وأصله: لِيَتَذَنُّ. وحذف لام الأمر في الشعر يقع ضرورةً. نحو قول الشاعر:

مَحَمَّدٌ تَقْدُ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خَفَتْ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا
أَرَادَ: لِيَتَقَدَّ. وقول الآخر:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ فَإِنَّ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

أَرَادَ: وَلِأَدْعُ، فحذف لام الأمر للضرورة. وقيل: حذف لام الأمر في هذا الرجز ليس بضرورة؛ لأنَّ في وسع الشاعر أن يقول: (أَتَذَنُّ). انظر مغني اللبيب.

أمَّا كسر حرف المضارع فلغةٌ مشهورة كما قال أبو العلاء، وهي في جميع حروف المضارعة ما عدا الياء، تقول: إِخَالُ، وَنِخَالُ، وَتِخَالُ. انظر عبث الوليد ٣٦٧. وَيُطْلَقُ عليها: التَّلْتَلَةُ تَلْتَلَةُ بَهْرَاء. انظر الخصائص ١١/٢، وسر الصناعة ٢٣٠.

و(حَمْوْها) في هذا الرجز يُروى أيضاً بالنقص دون الهمز: (حُمها) ^١، وإلى ذلك أشار ابن السكيت. قال: "وإن شئت: حُمها" ^٢.

وأما (أَخْ) فثبت استعماله في حال الإضافة إلى غير ياء المتكلم مقصوراً بالألف وإعرابه بالحركات المقدرة عليها وهو مشهور، ومنقوصاً منه الألف فيُعرب عندئذ بالحركات الظاهرة، وهو نادرٌ، وكلُّ ذلك خلافٌ لأصل استعماله وهو إعرابه بالحروف في حال الإضافة.

فمما وردَ في قصرِ (أخ) من كلام العربِ قولهم ، وهو من أمثالهم: (مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْل) ^٣، وأشار ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) إلى روايته الأخرى (أخوك) على الأصل ^٤.

وأنشد، ولم يُسمِّ القائل:

أَخَاكَ الَّذِي إِنْ تَدَّعَى لِمِلْمَةٍ يُجِبُّكَ لِمَا تَبْغِي وَيَكْفِيكَ مَنْ يَبْغِي

وذكر المرادي (ت ٧٤٩هـ) أنَّ أبا زيدٍ (ت ٢١٥هـ) حكى نقصَ (أخ) ^٥، وهو نادر كما سلف، تقول: جاءني أَخْكَ ^٦.

وفي (أخ) لغتان غير القصر والنقص، وهما تشديد الخاء، وإسكانها.

^١ انظر مصادر تخريج الرجز السالف.

^٢ انظر إصلاح المنطق ٣٤٠.

^٣ انظر جهرة الأمثال ٢/٢١٣، ٢٢٥. ويُروى (أخوك) على الأصل، في مجمع الأمثال ١/٣١٨، والمستقصى ٢/٣٤٧. وانظر البيان والتبيين ١/١٤٨، وإعراب القرآن للنحاس ١/١٧٣، وشرح التسهيل ١/٤٥، ومغني اللبيب ٣/١٨٩، وخزانة الأدب ٧/٢٩٩ وقصته ثمة.

^٤ في شرح التسهيل ١/٤٥.

^٥ انظر شرح التسهيل ١/٤٥.

^٦ انظر توضيح المقاصد ١/٣١٨. وانظر شرح التسهيل ١/٤٦، وشرح الكافية الشافية ١/١٨٤، واللمحة في شرح الملحّة ١/١٦٩.

^٧ انظر همع الموامع ١/١٤١.

أَمَّا تشديدها فذكر ابن مالك أَنَّ الأزهريَّ ذَكَرَ أَنَّ تشديد الخاء في (أخ) لغة^١.

وأَمَّا إسكان الخاء فلغة رابعة في (أخ)، حكاه ابن الأعرابي^٢، على وزن (دَلُو)،
ويبقى إسكانُ خائه وإعرابه بالحروف في الإضافة، إلَّا إذا كان الاسم منصوباً، فإنَّ علامة
النصب وهي الألف تجذب الخاء التي قبلها إلى الفتح.

أنشد ابن الأعرابيَّ لخليج الأعيوي^٣:

قد قلتُ يوماً والركابُ كأنَّها قواربُ طَيْرٍ حانَ مِنْهَا وُروُدُها
لِأَخَوَيْنِ كانا خَيْرَ أَخَوَيْنِ شِيمَةً وأسْرَعَه في حاجةٍ لي أريدها

وأنشد ابن مالك، قال: قال رجلٌ من طيِّئ^٤:

مَا الْمَرْءُ أَخَوَكَ إِنْ لَمْ تُلْفِهِ وَزَرًا عِنْدَ الْكُريهةِ مِعْوَانًا عَلَى النَّوْبِ

وجُمِّلَ القول في (أخ) أَنَّ فيه أربع لغات عدلت عن أصل استعماله المشهور في
الإضافة إلى غير ياء المتكلم؛ وهو استعماله مُعَرَّباً بالحروف، وهذه اللغات الأربع هي
القصر، والنقص، وتشديد الخاء، وإسكانها.

^١ شرح التسهيل ٤٥ / ١.

^٢ انظر المحكم والمحيط الأعظم ٣١٢ / ٥، واللسان (أخا).

^٣ ونسبة البيت لابن الأعرابي في المحكم والمحيط الأعظم ٣١٢ / ٥، وضرائر الشعر ٢٥٠، واللسان (أخا). وهو في شرح
التسهيل من إنشاد الفراء بلا نسبة ٤٥ / ١. "وخليج الأعيوي: شاعرٌ يُنسبُ إلى بني أعيى: حيٌّ من جرِّم". عن اللسان
(خلج).

^٤ قال: (وأسرعه)، والأصل أن يقول: وأسرعهما، لأنَّ الضمير عائد إلى مثني، وعَوْدُ صَمِيرِ الْمُفْرَدِ عَلَى الْمُثْنِ والجمع
مُسْتَعْمَلٌ في الشعر، نحو قول الفرزدق:

أغثنى بكنهي في نزار ومقبلي فإني خطيب المشرقين وشاعره

انظر ضرائر الشعر ٢٤٩ - ٢٥٠.

^٥ انظر شرح التسهيل ٤٥ / ١، وجمع الهوامع ١٤١ / ١. وهذا الشاهد لم يظهر لي في مؤلَّف أنجز قبل ابن مالك فيما وقفتُ
عليه.

وَأَمَّا (أَب) ففيه ثلاث لغاتٍ معدولاتٍ عن أصل استعماله مضافاً إلى غير ياء المتكلم.

الأولى، وهي أشهرها: القصر بالألف، وعلامة إعراب الاسم تجري بالحركات المقدرة على الألف في النصب والرفع والجر، وهي أفصح اللغات الثلاث المسموعة.

أنشد أبو زيد في نواتره عن المفضل عن أبي الغول لبعض أهل اليمن:

أَيَّ قُلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا

طَارُوا عَلَيْهِنَّ فُشْلٌ عَلاهَا^١

وَاشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقَّوَاهَا^٢

نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا

قوله: (أباها) لم يجر على أصل استعماله وهو إعرابه بالحروف النابتة عن الحركات، لكنه جاء معدولاً عن أصل استعماله إلى القصر بالألف، فِعْرَبُ فاعلاً لاسم الفاعل (ناجياً) مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

^١ والراجح أنه من بني الحارث بن كعب، وهي قبيلة يمنية، فهذه لغتها؛ قلب الياء ألفاً إذا انفتح ما قبلها، في المثني وغيره، نحو ما في هذا الرجز كقوله: (علاها، وحقواها)، وكان أصل استعمالها: (عليها، وحقويها). أما قوله: (أباها) فأصل استعماله: أبوها، لكنه أجراه على لغة القصر بالألف في جميع أحوال إعرابه. وهذا الرجز فيه اضطراب في نسبته، فقد نُسِبَ إلى رؤبة، وإلى أبي النجم العجلي. انظر نوادر أبي زيد ٢٥٩، والخزانة ١١٣/٧ - ١١٥، ٤٤٥ - ٤٤٦. وانظر سر صناعة الإعراب ٧٠٥، والصحاح (علا) ٦/٢٤٣٨، واللسان (علا).

^٢ (عليهن) في الرجز: يُروى: (علاهن) أيضاً.

^٣ والحقَب: حبل يُشدُّ به الرَّحْلُ إِلَى بطن البعير مِمَّا يَلِي ثِيْلَهُ؛ أَي ذَكَرَهُ كَي لَا يَجْتَذِبَهُ التَّصْدِير. الصحاح (حقب) ١/١١٤. والمثني: مصدر ميميٌّ من ثَنَيْتُ الشَّيْءَ ثَنِيًّا وَمَثْنَى إِذَا عَطَفْتَهُ، أُريد به اسم المفعول؛ أَي المَعْطُوف ثَانِيًّا. الصحاح (ثني) ٦/٢٢٩٤. وحقواها: مَثْنَى حَقْوٍ، وهو الخصر ومشدُّ الإزار. الصحاح (حقا) ٦/٢٣١٧. وعن الصحاح أورد الجميع البغدادِي في الخزانة ١١٥/٧.

وهذه لغة بني الحارث بن كعب، وهي قبيلة عظيمة من قبائل العرب من قحطان^١. قال أبو زيد: "ولغة بني الحارث بن كعب قلبُ الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً، يقولون: أَخَذْتُ الدَّرْهَمَانِ، واشترَيْتُ الثَّوبَانِ، والسلامَ علاكم، فهذه الأبيات على لغتهم"^٢. ومن القصر قوله أيضاً^٣:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قد بلغا في المجد غايتها

ومنه قول الإمام أبي حنيفة، وقد سُئِلَ عن إنسانٍ رَمَى إنساناً بِحَجَرٍ فقتله: هل يجب عليه القَوْدُ؟ فقال: "لا، ولو رماه بِأَبَا قُبَيْسٍ"^٤.

والثانية، وهي نادرة: النقص؛ يُنْقَصُ منها حرف الإعراب من آخرها، فيبقى منها الألف والباء، وهي مُضافة إلى غير ياء المتكلم، تقول: (جاء أَبُكَ، ورأيتُ أَبُكَ، ومَرَرْتُ بِأَبُكَ)، وإعرابها بالحركات الظاهرة على الباء. وعلى هذا يُقال في تشيته: (أَبَانِ، وَأَبَيْنِ)° في الرفع، والنصب والجر.

ومن لغة النَّقْصِ رَجَزٌ لِرُؤْبَةٍ^٥:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ

^١ عن البغدادي في الخزانة ٧/ ٤٥٤.

^٢ في النوادر ٢٥٩، وقوله: (هذه الأبيات) يعني الرجز الذي سلف.

^٣ وهو للشاعر نفسه، ومن الأرجوزة السالفة، وهو منسوب إلى رؤبة في ديوانه (مجموعة أشعار العرب) ١٦٨، انظر الإنصاف ١٤، والحاشية (١) في الصفحة السالفة.

^٤ انظر الإنصاف ١٥. والقود: القصاص، وأبو قُبَيْسٍ: جبلٌ بمكة.

^٥ عن ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٤٦.

^٦ في ديوانه ١٨٢. وهو في شرح التسهيل ١/ ٤٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٨٤، واللمحة في شرح الملحة ١/ ١٦٩.

وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

والثالثة: تشديد الباء، وهي لغة ذكرها ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) عن الأزهري (ت ٣٧٠هـ).^١

٢- المثنى

المعهود في إعراب المثنى أَنَّ الألفَ علامةُ رفعه، والياءَ علامةُ نصبه وجره، لكنَّ قومًا من العربِ يعدُّون عن معهود الاستعمال؛ وهو إعرابه بالألف والياء في الأحوال الثلاث إلى استعماله بالألف وحدها في ثلاث أحواله، وهم بنو الحارث بن كعب . وممَّا اعتادوه في كلامهم أَنَّهُمْ يَقلِّبون كُلَّ ياءٍ ساكنةٍ مفتوحٍ ما قبلها ألفاً، ومن ذلك ياء المثنى يقولون في (رَأَيْتُ جَارِيَتِكَ، ومررتُ بغلامِكَ): رَأَيْتُ جَارِيَتَاكَ، ومررتُ بغلامَاكَ، وفي (اعتمدتُ عليك): اعتمدتُ عَلاك^٢.

قال ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ): "وهذه اللفظةُ (أي قلبُ الياء ألفاً) بلغة بلحارث بن كعب خاصَّة؛ لأنَّهم يجعلون التثنية بالألفِ في كُلِّ وجهٍ، لا يَقلِّبونها لنصبٍ ولا لخفضٍ"^٣.

وهذه اللغة ليس فيها مراعاة للبس الذي يحصل من استعمال الألف في المثنى في ثلاث أحواله، وهو احتمال تضمُّن الألفِ لحركة الإعراب المقدَّرة فيها، كما تضمَّنت الألف للفتحة في قولنا: رَأَيْتُ سلمى، وللضمَّة في قولنا: قدمتُ ليلي، وللکسرة في قولنا: مررتُ بامرأةٍ حُبلى.

^١ انظر شرح التسهيل ١/ ٤٥.

^٢ انظر نوادر أبي زيد ٢٥٩.

^٣ في الحجة له ٢٤٢. وانظر تأويل مشكل القرآن ٣٦، وسر الصناعة ٧٠٤-٧٠٥، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٦٦، والخزانة ٧/ ٤٥٣.

قال أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ): "على أن من العرب من لا يخاف اللبس، ويُجري الباب على أصل قياسه، فيدعُ الألف ثابتة في الأحوال الثلاث، فيقول: قام الزيدان، وضربتُ الزيدان، ومررتُ بالزيدان، وهم بنو الحارث بن كعب، وبطن من ربيعة".^١

ومنه ما أنشد أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ) لهو بر الحارثي^٢:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَعْنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمٌ

ومما أنشد أيضاً للمتلمس^٣:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى مَسَاغَاً لِنَابَاهِ الشُّجَاعُ لَصَمَّاهَا

ومنه ما أنشد أبو زيد في نوادره عن المفضل لرجلٍ من ضَبَّةٍ هلكَ قبله منذ أكثر من مئة سنة^٤:

إِنَّ لِسُعْدَى عِنْدَنَا دِيَوَانَا

يُخْزِي فَلَاناً وَابْنَهُ فَلَانَا

أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا^٥

وَمَنْ خِرَانٍ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا^٦

وعلى لغة بني الحارث هذه خُرِجَتْ قراءة الآية الكريمة: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه ٦٣].

قال ابن خالويه: "أجمع القراء على تشديد نون «إِنَّ» إلا ابن كثير وحفصاً عن عاصم، فإنهما خفَّفاها، وأجمعوا على لفظ الألف في قوله: (هذان) إلا أبا عمرو، فإنه قرأها بالياء، وأجمعوا

^١ سر صناعة الإعراب ٧٠٤.

^٢ في سر الصناعة ٧٠٤، وهو في تأويل مشكل القرآن ٣٦، ومشكل إعراب القرآن ٤٦٦/٢، والخزانة ٤٥٣/٧. قوله: هابي التراب: ما غلظ وعلا منه، وعقيم: كلُّ ما لا فائدة منه.

^٣ في سر الصناعة ٧٠٤.

^٤ في النوادر ١٦٨.

^٥ قال أبو زيد: ولا يجوز فتح النون خاصة (أي في المثني العينان)، ولو قال: العينان، لكان على لغة بني الحارث بن كعب.

النوادر ١٦٩.

^٦ ظبيان: اسم رجل. انظر النوادر ١٦٨.

على تخفيف النون في التثنية إلا ابن كثير، فإنه شددّها. وهذه اللفظة بلغة «بلحارث بن كعب» خاصّة، لأنهم يجعلون التثنية بالألف في كل وجه، لا يقلّبونها لنصبٍ ولا خفضٍ^١. وهذه الآية فيها قراءاتٌ عدّة أوردّها الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)^٢.

٣- الاسم الموصول:

تجيء الأسماء الموصولة مبنية غير معربة، فهي أسماء مبهمات، لا تنكشف دلالاتها إلا بصلاحتها، ولها صيغٌ عدّة، منها للمفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث، وكلّ صيغها تجري على أصل استعمالها وهو البناء، إلا صيغة واحدة عدل بها قومٌ من كنانة عن أصل الاستعمال^٣، وهي صيغة الجمع (الذين)، جاءت عندهم معربة، يضيفون فيها واو الجمع في الرفع، فيقولون: جاء اللذون نعرفهم. يعاملونه معاملة جمع المذكر السالم. وحكى أبو زيد أنّه سمع رجلاً من بني عُقيل يقول: هم اللذون قالوا ذلك^٤. وقد نسب هذه اللغة القرطبيّ في تفسيره إلى هذيل، وكذلك المرادي في توضيح المقاصد^٥. ويُقال في تصغيره: (اللذّيون).

^١ في الحجة له ٢٤٢.

^٢ قال: اختلفوا في قوله: (إنّ هذين) في تشديد النون وتخفيفها (أي نون "إنّ"، ونون "هذين")، فقرأ ابن عامر ونافع وحزرة والكسائي: (إنّ) مشددة النون، (هذان) بألف خفيفة النون من هذان، وقرأ ابن كثير (إنّ هذان) بتشديد نون (هذان) وتخفيف نون (إنّ). واختلّف عن عاصم، فروى أبو بكر (إنّ هذان) نون إنّ مشددة، وروى حفص عن عاصم (إنّ) ساكنة النون، وهي مثل قراءة ابن كثير، و(هذان) خفيفة. وقرأ أبو عمرو وحده (إنّ) مشددة النون، (هذين) بالياء. وذكر الفارسيّ ثم أنّ أبا إسحق الزجاج قدّر (إنّ) في الآية أنّها بمعنى (أجل) جاءت للتأكيد. وردّ هذا التوجيه أبو الفتح من أجل دخول لام الابتداء على الخبر. انظر الحجة للفارسي ٢٣٠/٥، وسر الصناعة ٣٨٠.

^٣ نقل ذلك عنهم الفراء، في معاني القرآن ١٨٤/٢.

^٤ انظر نوادر أبي زيد ٣١٧.

^٥ انظر تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ١/١٤٨، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/٤٢٥. وانظر الكتاب ٣/٤١١، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٥، وللغراء ٢/١٨٤، والمقتضب ٢/٢٩٠، والأصول ٢/٢٦٢، ٤٢٤، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٢٤، والصحاح (لوز) ٢/٥٧٠، (لذى) ٦/٢٤٨٢، والدرّ المصون ١/٦٧، واللسان (لذذ)، والخزانة ٦٢٣.

وقد جاء (اللذون) معرباً مرفوعاً بالواو في الشعر أيضاً، نحو قول رؤبة المنسوب إليه^١:

نَحْنُ اللَّذُونُ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا

يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

وأنشد الرّخشي^٢ (ت ٥٣٨هـ):

فَقُلْتُ سَلامٌ قُلْنَ إِنَّ وَمِثْلَهُ عَلَيْكَ فَقَدْ غَابَ اللَّذُونُ تُرَاقِبُ

وأنشد ابن فارس^٣ (ت ٣٩٥هـ):

وَبَنُو نُؤَيْجِيَةَ اللَّذُونِ كَأَنَّهُمْ مُعْطُ مُحَمَّدَةً مِنَ الْخِزَّانِ

ب - في الأفعال:

الأصل في الأفعال البناء كما أنَّ الأصل في الأسماء الإعراب، وكما يجيء من الأسماء ما هو مبني يجيء من الأفعال ما هو مُعَرَّبٌ، نحو الفعل المضارع، يُخَالِفُ أصله وهو البناء فيأتي معرباً في ثلاث أحواله الرفع والنصب والجزم، ويبقى الماضي والأمر على أصلهما في البناء، فيكون الأصل في استعمال المضارع هو الإعراب، وإن جاء غير مُعَرَّبٍ يكن قد أصابه العدول عن أصل استعماله.

والفعل المضارع: وَرَدَ في استعمال بعض العرب في كلامهم معدولاً عن أصل استعماله، وهذا العدول أصابه في (خذف علامة إعرابه في الرفع).

^١ في ديوانه (مجموع أشعار العرب) ١٧٢. وذكر هذا الشاهد أبو زيد في نوادره ٢٣٩، ونسبه إلى أبي حرب بن الأعمى من بني عُقْبَل، وهو جاهليٌّ كما قال. لكن روايته للشاهد جاءت على الأصل: (نحن الذين)، فلا حجة فيه ههنا. وأورده البغدادي في الخزانة (نحن اللذون) ٢٣/٦، ونقل عن أبي زيد نسبته إلى أبي حرب بن الأعمى، وذكر بعد ذلك نسبة له إلى ليلي الأخيلية عن الصاغانى برواية لا شاهد فيها. وهو في الدرّ المصون ٦٧/١.

^٢ بلا نسبة في أساس البلاغة ٣٧/١.

^٣ في مقاييس اللغة ١٥١/٢، ومجمل اللغة ٢٧٤/١. قوله: (مُعْطُ) أي متجرّدون من شعرهم، والخِزَّان: جمع (خُزَز). وهو الذَّكَر من الأرناب.

إنَّ المعهود في إعراب المضارع في حال الرفع أن تكون علامة رفعه الضمّة، وهي علامة رفعه الأصلية، أمّا علامة رفعه الفرعية فالنون إذا كان من الأمثلة الخمسة. وهي: (تفعّلين، وتفعّلان ويفعلان، وتفعّلون ويفعلون).

وقد ثبت في كلام العرب حذف هذه النون في حال الرفع دونما جازم أو ناصب، وقد فسّر حذفها بالتخفيف، فلعلّ طول الفعل، وزيادة الضمير فيه، ثمّ النون في آخره ممّا يطول بها اللفظ، فيثقل على اللسان، فتخفّفوا فيه، فحذفوا النون منه. وحذف نون الرفع في المضارع واردٌ في الشعر، قليلٌ جدًّا في النثر^١.

من ذلك ما أورده أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) من قراءة عُبيد بن عُمير: (لَمْ تُلبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ) في قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران ٧١]. بحذف نون (تلبسون، وتكتمون) للتخفيف، هذا منحى التوجيه في هذا الحذف، ومنطق التفسير فيه.

وقد وجّه حذف النون ههنا توجيهاً شاذّاً محمّد بن طيفور السّجاوندي^٢، وهو اعتبار (لَمْ) في الآية السالفة جازمة، عملت في الفعل (تلبسون) فحذفت نون الرفع للجزم. قال أبو حيان في هذا التوجيه: إنّه شاذٌّ، ولم يقل به نحوي^٣. وقال السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) في هذه القراءة: إنّها قراءة مُشكّلة^٤.

ومن ذلك قراءة يَحْيَى بْنِ الْحَارِثِ الدَّمَارِيِّ، وَأَبِي حَيَّوَةَ، وَأَبِي خَلَادٍ عَنِ الْبَزِيدِيِّ: (سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا) بِتَشْدِيدِ الظَّاءِ، =

^١ عن أبي حيان في البحر ٣/ ٢٠٩.

^٢ محمّد بن طيفور الغزنوي السّجاوندي المقرئ المُفسّر النَّحْوِيّ، لَهُ تَفْسِيرٌ حَسَنٌ لِلْقُرْآنِ، وَكِتَابٌ عِلَلُ الْقُرْآنِ، وَالْوَقْفُ والابتداء، توفّي سنة (٥٦٠ هـ). انظر تاريخ الإسلام ١٢/ ٢٠٦، والوافي بالوفيات ٣/ ١٤٧، وطبقات المفسرين للسيوطي ١٠١.

^٣ في البحر المحيط ٣/ ٢٠٩، وعنه في الدرّ المصون ٣/ ٢٤٧.

^٤ في الدرّ المصون ٣/ ٢٤٧.

في قوله تعالى: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلِّ كَافِرُونَ﴾ [القصص ٤٨]. على أنه فعلٌ مضارعٌ (تَظَاهَرَا)، وحُذِفَتِ النون منه للتخفيف كما حُذِفَتِ من الفعل (تلبسون) في الآية التي سلفت قبل^١.

وقد تُحذفُ النون في المضارع المرفوع إذا جاءت قبل نون الوقاية، وقد تُدغمُ فيها. قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)^٢:

وحذفها في الرفع قبل (ني) أتى
والفك والإدغام أيضاً ثبتا

ومنه قراءة نافع: (تَأْمُرُونِي أَعْبُدْ)، في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدْ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [الزمر ٦٤]، بنونٍ خفيفةٍ. ومنهم من قرأ: (تَأْمُرُونِي) بالإدغام، ومنهم من قرأ: (تَأْمُرُونِي) بنونين^٣.

والمحذوف منهما النون الأولى، وهي نون الرفع على رأي سيبويه (ت ١٨٠هـ)، قال: "وقد حذفوها [أي نون الرفع] فيما هو أشدُّ من ذا، بلغنا أن بعضَ القراء قرأ: (أَتَحَاجُّونِي)، وكان يقرأ: (فَبِمَ تُبْشِرُونَ)، وهي قراءة أهل المدينة؛ وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف"^٤. وعلى رأي الأخفش (ت ٢١٥هـ) تُحذفُ النون الثانية، وهي نون الوقاية، وتعليقه لذلك أن نون الوقاية زِيدَتِ في الاسم ليُترك ما قبلها على حاله، وهي ليست باسمٍ، ونون الرفع بمثابة الاسم المضمر، فلا يجوز طرحها^٥.

^١ انظر البحر المحيط ٣١٢/٨، والدرر المصون ٢٤٧/٣، ٦٨٣/٨.

^٢ في شرح الكافية الشافية ٢٠٨/١.

^٣ انظر الكتاب ٥١٩/٣ - ٥٢٠، والسبعة في القراءات ٥٦٣، وإعراب القرآن للنحاس ١٦/٤، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٣١١، والحجة للقراء السبعة للفارسي ٩٧/٦، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٢٠، وشرح الكافية الشافية ٢٠٨/١، وتفسير الرازي: مفاتيح الغيب ٤٧١/٢٧، والبحر المحيط ٢١٨/٩، والدرر المصون ١٦/٥، ٤٤١/٩، والنشر في القراءات العشر ٣٦٤/٢.

^٤ في الكتاب ٥١٩/٣ - ٥٢٠.

^٥ انظر معاني القرآن للأخفش ٢٥٤ - ٢٥٥.

والمختار ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنَّ نون الرفع قد عُمِدَ حذفُها في الشعر والنثر من غير مجيء نونٍ بعدها نحو نون الوقاية أو نوني التوكيد.

ثمَّ إنَّ نون الرفع نائبةٌ عن الضمَّة، والضمَّة قد عُمِدَ حذفُها في فصيح الكلام نحو قراءة أبي عمرو: (يَنْصُرُكُمْ) في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران ١٦٠]. و(يُشْعِرُكُمْ) في قولِ تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام ١٠٩]، وغير ذلك من إغفال الضمَّة من المضارع.

فإذا حُذِفَت الضمَّة من المضارع وهي خفيفة اللفظ، وأصلُّ لعلامة الرفع = كان حذف نون الرفع - وهي فرع لعلامة الرفع - أيسر.

وجاء إغفال الضمَّة من المضارع المرفوع في بيت امرئ القيس المشهور:

اليومَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ ذَنْباً مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

وأوردَ السَّمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) حُجَجاً أوردتُ بعضُها فيما سلف، تُرَجِّحُ ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ نون الرفع هي التي يُجْتَرَأُ بها على الحذف إذا التقت بنون الوقاية^١.

ومن مجيء ذلك في الشعر قول أبي حَيَّة النَّميري^٢:

أَبَالُمُتِ الَّذِي لَا بُدَّ أُنِّي مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفُنِي

وكان الأصل أن يقول: تُخَوِّفُنِي، بنونين: نون الرفع، ونون الوقاية، لكنَّه حَذَفَ نون الرفع للتخفيف.

^١ في ديوانه ١٢٢. وفيه: اليوم أُسْقَى

^٢ في الدرِّ المصون ١٦/٥ - ١٩.

^٣ انظر مجاز القرآن ٣٥٢، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٥/١، والمقتضب ٣٧٥/٤، والأصول ٣٩٠/١، واللامات ١٠٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤١/٢، والحجة للفارسي ٣٣٤/٣، ٤٦/٥، ١٠٠/٦، والخصائص ٣٤٥/١، ومشكل إعراب القرآن ٤١٤/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٣١٩، وأما ابن الشجري ٣٦٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٢٨/١، والبحر المحيط ٤٨٥/٦، والخزانة ١٠٠/٤، ١٠٥.

وقول الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب^١ ، وقد حُذِفَت نون الرفع قبل (نا) ضمير المفعولين:

كُلُّ لَهُ نِيَّةٌ فِي بُغْضِ صَاحِبِهِ بِنِعْمَةِ اللَّهِ نَقْلِيكُمْ وَتَقْلُونَا

أي وتقلوننا، حُذِفَت نون الرفع قبل نا المفعولين للتخفيف.

وَمِنْ حَذَفِ نُونِ النِّسْوَةِ قَبْلَ نُونِ الْوَقَايَةِ مَا أَنْشَدَهُ سَيِّوِيهِ مِنْ قَوْلِ عَمْرِو بْنِ مَعْدِيكَرِبَ^٢:

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْتَنِي

أراد: فَلَيْتَنِي: بنونين، الأولى المحذوفة هي نون النسوة، والثانية الثابتة هي نون الوقاية.

ومن حذف نون الرفع في المضارع من دونها أن تُلاقيها نون الوقاية أو نا الفاعلين أو

المفعولين أو نون النسوة = قول أبي طالب^٣:

فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ مَا صَنَعْتُمْ سَتَحْتَلِبُوهَا لَا قِحاً غَيْرَ بَاهِلٍ

قوله: ستحتلبوها، الأصل فيه ثبوت النون للرفع، ولكنها حُذِفَت في هذا الاستعمال

للتخفيف، كما أنَّ فيه ضرورة حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط، وهي واجبة الاتصال؛

بسبب سين الاستقبال.

وقول أبي خراش الهذلي^٤:

فَكَلَّا وَرَبِّي لَا تَعُودِي لِمِثْلِهَا عَشِيَّةَ لَاقَتَهُ الْمَنِيَّةُ بِالرَّدَمِ

^١ انظر إيضاح شواهد الإيضاح ٢٨٣/١، والدرّ المصون ١٨/٥.

^٢ انظر الكتاب ٥٢٠/٣، وشرح أبياته ٢٦٥/٢، ومجاز القرآن ٣٥٢، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٤/١، وللفراء ٩٠/٢، والحجة لابن خالويه ١٤٣، ولفارسي ٣٣٤/٣، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٣١٩، والبحر المحيط ٦٥٧/١، والدرّ المصون ١٤٥/٢، والخزانة ٣٧١/٥، ٣٧٢. والشاعر يصف شعره بعد الكبر. الثَّغَام: نبتٌ له نور أبيض، ويُعَلُّ مسكاً: يطيب به.

^٣ في قريش والبطون التي تحالفت على بني هاشم أيام الحصار في الشَّعْب. انظر ديوانه ٧١، والبحر المحيط ٢٠٩/٣، والدرّ المصون ٢٤٨/٣، ١٦/٥. اللاقح من النُّوق: الحامل، والباهل: التي تُرِكَ صَرْعُهَا بلا شَمْلٍ؛ وهو غطاء الضرع يمنع ابن الناقة من رضاعتها.

^٤ انظر هذه الرواية في المحكم والمحيط الأعظم ٣٢٨/٩، واللسان (ردم)، والخزانة ٨١/٥. وهو في شرح أشعار الهذليين

١٢٢٧ برواية لا شاهد فيها، وهي: كُلِّيهِ وَرَبِّي لَا تَجِيئَنِي مِثْلَهُ غَدَاةً أَصَابَتْهُ الْمَنِيَّةُ بِالرَّدَمِ

وقول الراجز^١ :

أَبَيْتُ أَشْرِي وَتَبَيْتِي تَذْلُكِي
وَجَهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي

أَرَادَ: وتبيتين تذلكين، لكنَّه حذف نون الرفع في الفعلين، للتخفيف والضرورة. وفي توجيه حذف النون من الفعلين دارَ كلامٌ عالي الفائدة دقيق التوجيه بين أبي الفتح (ت ٣٩٢هـ) وشيخه الفارسي (ت ٣٧٧هـ). قال أبو الفتح: " وسألت أبا عليٍّ - رحمه الله - عن قوله [الرجز السالف]، فحُضْنَا فيه، واستقرَّ الأمر فيه على أنَّه حذف النون في (تبيتين) كما حذف الحركة للضرورة في قوله:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ ذَنْبًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

كذا وجَّهته معه، فقال لي: فكيف تصنع بقوله: (تدلكي)؟ فقلتُ: نجعلُه بدلًا من (تيتي) أو حالًا فنحذف النون كما حذفها من الأوَّل في الموضعين، فاطمأنَّ الأمرُ على هذا. ويجوزُ أن يكون (تيتي) في موضع النصب بإضمار (أن) في غير الجواب كما جاء بيتُ الأعشى^٢:
لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعَصِّمُهَا "

انتهى كلامُ أبي الفتح^٣. وقوله: (بإضمار أن في غير الجواب) يعني أنَّ نصب المضارع ربَّما يجيء من دونها إضمار أن الناصبة قبل الفعل المضارع إذا جاء جواباً لنفي أو استفهام أو أمر أو نهي، نحو قول الشاعر في النهي^٤:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

^١ انظر الخصائص ٣٨٨/١، والمحكم والمحيط الأعظم ٦/٧٥٤، وشرح الكافية الشافية ١/٢١٠، وضرائر الشعر ١١٠، والبحر المحيط ٣/٢٠٩، ٧/٨٧، والدرر المصون ٣/٢٤٨، ٥/١٧، ٧/٣٩٠، واللسان (ذلك)، والخزانة ٨/٣٣٩، ٤٢٥.

^٢ في ديوانه (الصباح المنير) ٢٥٧.

^٣ في الخصائص ٣٨٨-٣٨٩، وعنه في الخزانة ٨/٣٣٩.

^٤ وهو المتوكل بن عبد الله بن نهشل بن مسافع، من شعراء الإسلام. وهو من أهل الكوفة، كان في عصر معاوية، وابنه يزيد، ومدحهما. ذلك عن القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٤٨. وهو في المقتضب ٢/٢٦، والأصول ٢/١٥٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٤٧.

وذلك كما جاء في بيت الأعشى السالف الذي استدلّ به.

ثانياً: الاختلاف في إعمال بعض حروف المعاني.

قد نَجَّيْ حُرُوفُ الْمَعَانِي مُخْتَلَفَةَ الْإِسْتِعْمَالِ فِي مَعَانِيهَا وَعَمَلِهَا، وَمَعْدُولَةٌ عَنْ أَصْلِ اسْتِعْمَالِهَا، وَمَرَدُّ هَذَا الْإِخْتِلَافِ، وَالْعُدُولُ إِلَى أَسْبَابٍ عِدَّةٍ كَتَضْمِينِ بَعْضِهَا مَعْنَى بَعْضٍ. وَمِنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ أَيْضاً اسْتِعْمَالُهَا فِي لُغَةِ قَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ عَلَى غَيْرِ الْمَشْهُورِ الْمُعْتَادِ، وَذَلِكَ حَاصِلٌ فِي حُرُوفٍ بَعْضُهَا، كَالْحُرُوفِ الْمَشْبَهَةِ بِالْفِعْلِ: (إِنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ)، وَهِيَ مِنَ الْأَحْرَفِ النَّاسِخَةِ، الَّتِي تَنْصَبُ الْأَسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ لَهَا، وَالْمَعْدُولُ فِي قِيَاسِ النُّحَوِيِّينَ.

وَقَدْ وَرَدَتْ هَذِهِ الْأَحْرُفُ فِي بَعْضِ لُغَاتِ الْعَرَبِ مُخَالَفَةً لِأَصْلِ اسْتِعْمَالِهَا، وَمَعْدُولَةً عَمَّا اعْتَادُوهُ، فَقَدْ حَكَى أَبُو زَيْدٍ (ت ٢١٥ هـ) أَنَّ عَقِيلاً تَجَرَّبَ (لَعَلَّ) الْمُبْتَدَأَ فِي الْفَلِظِ، فَتَقُولُ: لَعَلَّ زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ. بِكَسْرِ اللَّامِ الْآخِرَةِ مِنْ (لَعَلَّ)، وَجَرَّ (زَيْدٌ) فِي الْفَلِظِ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ فِي الْمَحَلِّ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، خَبَرُهُ مُنْطَلَقٌ.

و(لَعَلَّ) ههنا حرف جر زائد، مثل الباء في قولنا: (بِحَسْبِكَ دَرَهْمٌ).

والمشهور فيه إذا جاء حرف جر زائداً أن تُكسَرَ لامه الآخرة، فنقول: (لَعَلَّ).

أنشد أبو زيد لكعب بن سعد بن مالك الغنوي^١:

وَدَاعٍ دَعَا هَلْ مِنْ مُجِيبٍ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبٌ

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتَ دَعْوَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغَوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

قال أبو زيد: "اللام الثانية من (لَعَلَّ) مكسورة، و(أبي المغوار) مجرور"^٢.

^١ انظر سر الصناعة ٤٠٧ .

^٢ يرثي أخاه أبا المغوار. في النوادر ٢١٨، واللامات ٢٣٦، والحجة للفارسي ١٧٦/٢، وسر الصناعة ٤٠٧، وأمالى ابن السجري ١/٣٦١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١٤٧، واللمحة في شرح الملحة ٢/٥٣٩، والجنى الداني ٥٨٤، والخزانة ٤٢٦/١٠.

^٣ في النوادر ٢١٨.

وقد سُمِعَ فيه الفتح أيضاً. أوردَ ذلك الفارسيُّ (ت ٣٧٧هـ) عن الأخفش (ت ٢١٥هـ) أنَّه سَمِعَ فتح اللام - وهي جَارَةٌ - في الاسم المظهر من العرب، وأنَّ يونس وأبا عبيدة وخلفاً الأحمر سمعوا ذلك^١. وفي معاني الأخفش أنَّ أبا عبيدة هو مَنْ زعمَ الفتح في لام (لعلَّ) في الجرِّ^٢.

وللعلماء في (لعلَّ) الجارَّة في البيت السالف تفسيرٌ آخرٌ وتأويلٌ فيه فوائدٌ تُفيدُ الدُّرْبَةَ على توجيه المسائل النحوية واجتلاب المضمير والمحذوف من الكلام، فقد وُجِّهَ (لعلَّ) في الجرِّ على أنَّ اللام المشدَّدة في (لعلَّ) هي لامان: الأولى من أصل الحرف، والثانية حرفُ جرٍّ، إذ حُفِّفَتْ (لعلَّ) من التشديد، فصارت: (لعلَّ)، وعليه أُلْغِيَ عَمَلُهَا كما لا تعمل (إنَّ)، وكأنَّ، ولكنَّ) إذا حُفِّفَتْ. ثمَّ لاقتها لامُ الجرِّ المكسورة فأدْغِمَتْ فيها، فصارت (لعلَّ)، وكان الأصل في كتابة لام الجرِّ أن تُكْتَبَ منفصلة عن (لعلَّ)^٣. فيكونُ الجارُّ والمجرور في محلِّ خبر مقدَّم، والمبتدأ المؤخَّر محذوفٌ تقديره: (جواب) وصفته (قريب)، وتأويلُ ذلك: لعلَّ لأبي المغوار منك جوابٌ قريبٌ.

أمَّا الفارسيُّ (ت ٣٧٧هـ) فرأى (لعلَّ) في هذا البيت أنَّها تعملُ عملَ أخواتها المشبَّهة في الفعل، وهي مُحْفَفَةٌ على نحوِ إعمالِ (كأنَّ) في القليل النادر. فاسمُها ضميرُ الشَّأنِ وهو محذوفٌ، وخبرُها جملةُ المبتدأ والخبر، وهي: (لأبي المغوار جوابٌ)^٤.

^١ في الحجة ١٧٦/٢.

^٢ في معاني القرآن للأخفش ١/ ١٣٠ - ١٣١: أنَّه ويونس وخلفاً سمعوا فتحَ لام الجرِّ التي هي لام التعليل، عند اتصالها بالفعل المضارع، وأنَّ أبا عبيدة هو مَنْ زعمَ الفتح في لام (لعلَّ) في الجرِّ. انظر الحجة للفارسي ١٧٦/٢، وسر الصناعة ٤٠٧، والخزانة ١٠/ ٤٢٦.

^٣ انظر أمالي ابن الشجري ١/ ٣٦١، والخزانة ١٠/ ٤٣١ - ٤٣٢.

^٤ انظر الحجة للفارسي ١٧٦/٢.

وأما (لعل) بفتح اللام في حال الجرّ، فلاُمها لامٌ جرّ، ولامُ الجرّ قد تردُّ في بعض اللغات مفتوحة عند اتصالها بالاسم، وذلك يجري على لام التعليل أيضاً^١.

وشاهد (لعل) الجارّة، بفتح لامها قول جعفر بن خالد^٢:

لَعَلَّ اللهُ يُمَكِّنُنِي عَلَيْهَا جَهَاراً مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أَسِيدٍ
بجرّ لفظ الجلالة.

ومن ذلك قول الشاعر^٣:

لَعَلَّ اللهُ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَكُّكُمْ شَرِيحاً
وَتَمَّ لُغَةً ثَانِيَةً فِي (لعل) معدولة عن أصل استعمالها من جهة إعمالها، وهي مجيئها ناصبةً للاسم والخبر معاً، على أَنَّ ذلك لُغَةٌ لبعض العرب كما زعم يونس، نحو قولنا: لعلَّ زيداً منطلقاً.

وقد تأوَّل نصب الخبر بها النحويون؛ فالجمهور على أَنَّ الخبر نُصِبَ على الحال، بأن قدَّروا العامل فيه فعلاً مُضْمِراً نحو (يوجد)؛ أي لعلَّ زيداً يُوجد منطلقاً، و(يوجد) جملة في محل رفع خبر (لعل).

^١ انظر النوادر ٢١٨، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٣٠ - ١٣١، واللامات ٢٣٦، والحجة للفرسي ١٧٦/٢، وسر الصناعة ٤٠٨، وأمالى ابن الشجري ١/٣٦١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١٤٧، واللمحة في شرح الملحة ٥٣٩/٢، والجنى الداني ٥٨٤، والخزانة ١٠/٤٣١.

^٢ وخالد شاعر فارس جاهلي، وهو ابن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان بن مضر. هذا عن البغدادي في الخزانة ١٠/٤٤٤. والشاهد في معاني القرآن للأخفش ١/١٣١، وكتاب الشعر ٧٥، وسر الصناعة ٤٠٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١٤٧، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٨٣، وشرح التسهيل ٢/٤٧، ٣/١٨٦، والجنى الداني ٥٨٣، والخزانة ١٠/٤٣٨، ٤٤١.

^٣ البيت بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/٧٨٣، والجنى الداني ٥٨٤، والدرّ المصون ١/١٩١، والخزانة ١٠/٤٢٣، ٤٣٠.

وأما الكسائي (ت ١٨٩هـ) فرأى نصب الخبر بتأويل (يكون) مضمرًا؛ أي لعل زيدًا يكون منطلقًا. فيكون خبراً لـ (يكون)، واسمها ضميرٌ مستترٌ عائِدٌ إلى زيد^١.

ونصبُ الاسم والخبر بـ (لعل) لا يقتصرُ عليها عند الكوفيين، بل أجازوه في جميع أخواتها^٢. نحو ما أنشد سيويه من قول الراجز^٣:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

فـ (ليت) جاء اسمُها وخبرها منصوبين، وقد أوَّل سيويه نصب (رواجعا) ههنا بأنَّه حالٌ لـ (أيَّام)، وخبر (ليت) محذوفٌ تقديره: (لنا)؛ أي يا ليت لنا أيَّام الصبا رواجع، وذلك كما جاء (بارداً) صفةً للنكرة في قولهم: (ألا ماءً بارداً)؛ كأنهم قالوا: ألا ماءً لنا بارداً، أو أنَّه جاء حالاً لِعامِلٍ مُضْمَرٍ، تقديره: (أقبلت رواجع)^٤.

وقد تُحمَل (لعل) على (عسى)، فيقترنُ خبرُها بـ (أن)، أجاز ذلك أبو العباس المبرِّد (ت ٢٨٥هـ)؛ لأنَّ المصدرَ يدلُّ على الفعل. فتقول: لعل زيداً أن يقوم. قال أبو العباس: "فمجازُ المصدر ههنا كمجاز الفعل في باب (عسى)"^٥.

وأنشد بيت مُتَمِّم بن نُويرَة^٦:

^١ انظر الجنى الداني ٤٩٢، ومغني اللبيب ٥١٦/٣ - ٥١٧، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ٤٣٢/٤، والخزانة ٢٤٣/١٠.

^٢ انظر المصادر في الحاشية السالفة.

^٣ الرجز نُسِبَ إلى رؤبة عند ابن يعيش ١٠٤/١، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في الكتاب ١٤٢/٢، والأصول ٢٤٨/١، والمسائل البصريات ٣٦٩، ٧٢١، والتهام ١٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/١، ورصف المباني ٣٦٦، والدرر المصون ٥٤١/٥، والمغني ٥١٢/٣، والخزانة ٢٣٤/١٠، ٢٣٥ وقال: والبيت من الأبيات الخمسين التي ما عُرِفَ قائلوها. وسيجيء ذكره، ص ٤٠٧.

^٤ انظر الكتاب ١٤٢/٢.

^٥ في المقتضب ٧٤/٣.

^٦ انظر المقتضب ٧٤/٣، والمفصل ٤٠٠، وشرح الكافية الشافية ٤٦٤/١، واللمحة في شرح الملحة ٥٣٩/٢، والدرر المصون ١٩١/١، ومغني اللبيب ٥٢٨/٣، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ٤٣٣/٤، والخزانة ٣٤٥/٥.

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَ مُلِمَةً عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُنَكَ أَجْدَعًا

ثالثاً: الاختلاف في التصحيح والإعلال.

إنَّ الأصلَ في اللفظ أن يجيء صحيحاً خالياً من أيِّ إعلالٍ في حروفه، هذا من جهة التقدير والحكم، أمَّا الأصلُ فيه من جهة الاستعمالِ فأمرٌ آخرُ. فقد يكون اللفظُ مُعارضاً لحكمه في القياس، لكنه موافقٌ لاستعمالِ العرب، وعندئذٍ نحكمُ عليه بالقبول؛ لأنَّه - وإن خالفَ القياسَ - موافقٌ للاستعمالِ، والمعوَّلُ عليه ههنا الاستعمالُ؛ لأنَّهما إذا تعارضا فالاختيارُ يقعُ على الاستعمالِ^١، وأمَّا القياسُ فللتقدير والتأويل.

قال أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ): "إذا تعارضاً [أي السماع والقياس] نطقُك بالمسموعِ على ما جاء عليه، ولم تقسُ في غيره، وذلك نحو قول الله تعالى: ﴿اسْتَخَوِذْ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانَ﴾ [المجادلة ١٩]، فهذا ليس بقياس، لكنه لا بدَّ من قبوله، لأنَّك إنَّما تنطقُ بلُغَتِهِمْ، وتحتدي في جميع ذلك أمثلتهم. ثم إنك من بعدُ لا تقيسُ عليه غيره، ألا تراك لا تقول في استقام: استَقُومَ، ولا في استَباع: استَبِيعَ"^٢.

إنَّ القياسَ يستوجبُ في (استَخَوِذَ) أن تُعَلَّ بقلبِ واوها ألفاً، فتصير: (استَحَاذَ)، لأنَّ الواو جاءتْ مفتوحة بعد ساكنٍ، لكنَّ العربَ لم ينطقوا بها، ولم يستعملوها في كلامها على هذا النحو، بل استعملوها على خلافِ قياسها من دونها إعلالٍ، وهذا عُدُولٌ من جهة القياس، وأصلٌ من جهة الاستعمالِ.

ولو صادفَ أن وجدنا هذا المثالَ قد تجشَّمه الإعلالُ فقلِّبتْ واؤه ألفاً لقلنا: إنَّ في إعلالِ هذا المثالِ عُدولاً؛ لأنَّ العربَ تعاهدوا في استعماله أن يكون صحيحاً بلا إعلال، فنلزمُ ما نطقوا به. وقديماً ما قال أبو الفتح: دُعُ ما كُنْتَ عليه إلى ما هم عليه^٣. أي اترك

^١ و"الاستعمالُ" ههنا يعبرون عنه بالسماع أيضاً.

^٢ في الخصائص ١/ ١١٧.

^٣ في الخصائص ١/ ١٢٥.

الأخذ بقياسٍ ما إن وجدت ما يخالفه من نطق العرب واستعمالها. وقال: " فإن صحَّ عندك أنَّ العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتَّة، وأعددت ما كان قياسك أذاك إليه لشاعرٍ مولَّد، أو لساجع، أو لضرورة؛ لأنَّه على قياسٍ كلامهم. بذلك وصَّى أبو الحسن".^١

أمَّا إذا اشتهر الشيء في الاستعمال، والقياس معاً فتلكم غاية الكلام، ومنتهى ما يُرام، وهذا عليه غالبُ كلام العرب. وإذا شذَّ الشيء فيهما فإنَّه مُطَّرَح، كما قال أبو الفتح.^٢ وممَّا جاء في استعمالهم مُصَحَّحاً، وهو في القياس واجبُ الإعلالِ قولهم: الحَوَكَة، والحَوَنَة. وكان الأصل في القياس أن يُقال: حاكَة، وخانَة، بإعلال الواو وقلبها ألفاً؛ لتحرُّكِها وانفتاح ما قبلها. وأما ردة عدولهما عن أصلهما أنَّهم نطقوا بهما معتلَّتين فقالوا: حاكَة، وخانَة.^٣

ومثُل هذا التَّصحيح في استعمال العرب يُحْفَظ ولا يُقاس عليه شيءٌ من أمثلة العربية الأخرى، فلا يجيء الجمع من قائمٍ وصائمٍ على قوَمَة وصوَمَة، " ولو جاء على فعلة ما كان إلَّا مُعَلَّاً".^٤

وجديرٌ بالذكر في هذا السِّياق أن نذكر ما أشار إليه أبو الفتح من عدم مجيء تصحيح العين في (فعلة) إلَّا إذا كانت واواً، أمَّا الياء فلم تنطق بها العرب إلَّا مُعَلََّةً. فلم يجمعوا الأمثلة من ذوات الياء مصحَّحة العين، ك(بائع، وسائر) على (بيعة، وسيرة)، مثلما فعلوا بالأمثلة من ذوات الواو في العين، فقالوا: في جمع (حائك، وخائن): (حَوَكَة، وخَوَنَة) من (حاك: يَحْك، وخان: يَخُون).

^١ في الخصائص ١/١٢٦.

^٢ المصدر نفسه.

^٣ انظر الصحاح (حوك) ٤/١٥٨٢.

^٤ انظر الخصائص ١/١٢٣.

^٥ المصدر نفسه.

ورُبَّما جاء عنهم تصحيح العين وهي واوٌ في غير (فَعَلَّة)، نحو (الْحَوْل)؛ وهم العبيدُ والإماءُ وغيرهم من الحاشية، الواحد والجمع والمذكر والمؤنث في ذلك سواء^١.

فَهُمْ في مثلِ هذه الأمثلةِ يتركونُ إعلالَ ما عِنه واوٌ، ويقلبون ما عِنه ياءً أَلِفًا، وهذا عدولٌ عن أصلِ القياسِ.

وهو مُفسَّرٌ عند أبي الفتحِ بقربِ الألفِ من الياءِ من حيثُ إنها أخفُّ من الواوِ إلى الألفِ، فلَمَّا قُرِبَت الياءُ من الألفِ خَفَّتْ، وبُعِدَت الواوُ منها ثَقُلًا قلبوا ما كانَ أقربَ إليها، وتركوا الواوَ على حالِها لأنَّ بينها وبين الألفِ اختلافًا بَيِّنًا، فلا يَلْتَقِيانِ في شَيْءٍ.

قال أبو الفتح: "وعَلَّتْهُ عندي قُرْبُ الألفِ من الياءِ وبُعْدُها عن الواوِ، فإذا صَحَّحْتَ نحوَ الحَوَكَةِ كانَ أسهلَ من تصحيحِ نحوِ البَيْعَةِ؛ وذلك أنَّ الألفَ لَمَّا قُرِبَت من الياءِ أَسْرَعَ انْقِلَابُ الياءِ إليها، فكانَ ذلكَ أَسْوَعَ من انْقِلَابِ الواوِ إليها لُبُعْدِ الواوِ عنها؛ أَلَّا تَرَى إلى كَثْرَةِ قَلْبِ الياءِ أَلَفًا استحسانًا لا وجوبًا، نحو قولهم في طَيِّئٍ: طَائِيٌّ، وفي الحَيْرَةِ: حَارِيٌّ، وقولهم في حَيْحَيْتُ، وَعَيْعَيْتُ، وَهَيْهَيْتُ: حَاحَيْتُ، وَعَاعَيْتُ، وَهَاهَيْتُ. وقلَّما ترى في الواوِ مثلَ هذا.

فإذا كانَ بين الألفِ والياءِ هذه الوُصْلُ والقُرْبُ كانَ تَصْحِيحُ نحوِ بَيْعَةٍ، وَسَيْرَةٍ أَشَقَّ عليهم من تَصْحِيحِ نحوِ الحَوَكَةِ والحَوَنَةِ لُبُعْدِ الواوِ من الألفِ، وبَقْدَرِ بُعْدِها عنها ما يَقِلُّ انْقِلَابُها إليها"^٢.

ورُبَّما كان اللفظُ له أصلٌ مرفوضٌ مهجورٌ، غير مستعملٍ؛ بداعي ثقله في اللفظِ، لكنَّكَ ترى هذا الأصلَ المهجورَ مستعملًا عند قومٍ من العربِ دون غيرهم؛ وهم بذلك قد عَدَلُوا عن أصلِ استعمالِ العربِ في استجلابِ الأصلِ المهجورِ والنُّطْقِ به على خلافِ المستعملِ في الغالبِ المشهورِ.

^١ عن ابن سيده في المحكم والمحيط الأعظم ٣٠٠/٥.

^٢ في الخصائص ١٢٣/١ - ١٢٤. وتفسير أبي الفتح هذا مسطورٌ في المحكم والمحيط الأعظم ٣٠٠/٥، واللسان (خول)، ولم أرَ ثَمَّةً له نسبةً إلى مُبدِعه.

من ذلك تصحيحهم واو (مفعول) في الأمثلة التي فيها العين معتلة، وكان القياس الذي عليه استعمال العرب أن تُحذف الواو في صيغة (مفعول) على رأي الخليل وسيبويه، وعلى رأي الأخفش تُحذف العين المعتلة في اللفظ، نحو صان: مَصُون، وقال: مَقُول، وباع: مَبِيع، وكال: مَكِيل.

وقد ثبت أن بني تميم يجتلبون الأصل المهجور في ذلك ويُيقون واو (مفعول) على حالها، فلا يحذفونها^٢، إذا اجتمعت مع العين المعتلة، واواً كانت أو ياءً، لكن بقاءهم على الياء أكثر من الواو؛ لأن الواو أثقل عليهم.

قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): "ولا نعلمهم أتموا في الواوات؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفرون إلى الياء، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة"^٣.

وقد أجاز المبرّد (ت ٢٨٥هـ) إثبات واو (مفعول) ضرورة في مثل (مصون، ومقول).^٤ ولم ينكره الفارسي (ت ٣٧٧هـ) أيضاً، قال: "وقد صحّحوا عين مفعول فيما كان من الياء نحو مزيوت ومبيوع، ولو جاء التصحيح فيما كان من الواو لم يُنكر؛ ألا تراهم قالوا: الغوور، فهو مثل مفعول من الواو لو صحّ..."^٥.

^١ انظر مصادر الحاشية (٣) الآتية.

^٢ انظر في هذه اللغة: الكتاب ٤/٣٤٨، والمقتضب ١/١٠١، والأصول ٣/٢٨٣ - ٢٨٤، ودقائق التصريف ٢٧٥، والمنصف ١/٢٨١ - ٢٨٢، والخصائص ١/٢٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٧٩، والمتع في التصريف ٣٠٠، وشرح الشافية ٣/١٤٩.

^٣ إبقاء الواو في (مفعول) مع الواو في المثال المعتل العين جائز عند الكوفيين، ممتنع عند البصريين إلا في الضرورة. انظر الكتاب ٤/٣٤٨ - ٣٤٩، وإصلاح المنطق ١٦٤، والمقتضب ١/١٠٢، والأصول ٣/٢٨٤، وإعراب القرآن للنحاس ٥/٤٠، والتكملة ٥٩٠، والمنصف ١/٢٨٧ - ٢٩١، والصحاح (بيع) ٣/١١٨٩، وشرح لابن يعيش ١٠/٦٦، ولابن الحاجب ٢/٤٤٨ - ٤٤٩، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/٣٥٩، وشرح الشافية ١/٨٣، ٣/١٤٩، والدرر المصون ١٠/٥٢٥.

^٤ انظر المقتضب ١/١٠٢.

^٥ في التكملة ٥٩٠.

يقولون في (باع، وكال، وعان؛ أي أُصيب بالعين): مَبُوع، ومَكُول، ومَعِين.
ويقولون في (قال، وصان، وصاغ): مَقُول، ومَصُون، ومَضُوع). كل ذلك بلا إعلال
واو (مفعول) ولا حذفها.

وهم إنَّما فعلوا ذلك فَأَبَقُوا الواوَ على أصلِها بلا إعلالٍ وحذفٍ، وعدلوا عن أصلِ البابِ في
هذا التَّصحيح = لأنَّهم أرادوا التَّنبيهَ على أصلِ بابِه، والدَّلالةَ على أوليَّةِ أحوالِ أمثاله. بذلك
وصَّى أبو الفتح^١.

وقد جاء هذا التصحيح في الشعرِ المحتجِّ به، من ذلك ما أنشدوه من قولِ العباس بن
مِرْداس السُّلَمي^٢:

قد كان قومك يحسبونك سيِّداً وإِخالُ أنَّكَ سيِّدٌ مَعِينُ
أي أصابته العين من الحسد.

وكان القياس فيه أن يقول: سيِّدٌ مَعِينٌ، ويروى: مَعِينٌ؛ أي مُعْطًى قلبه.
وما أنشده المفضل لعَلَمة بن عبدة^٣:

حَتَّى تَذْكُرَ بَيضَاتٍ وَهَيَّجَهُ يَوْمَ رَذَاذٍ عَلَيْهِ الرِّيحُ مَغِيُومُ

ويروى: (عليه الدَّجن مغيوم). وقياسه: مَغِيمٌ، لكنَّه صَحَّح الواوَ على ما عليه بنو تميم.
وما أنشده أبو عمرو، ولم أقف على قائله^٤:

^١ في الخصائص ١/٢٥٧.

^٢ في ديوانه ١٥٦، وهو في المقتضب ١/١٠٢، وجمهرة اللغة ٢/٩٥٦، والخصائص ١/٢٦١، والصاح (عين) ٦/٢١٧١، ومقاييس اللغة ٤/١٩٩، ودرة الغواص ٧٢، وشرح الشافية ٣/١٤٩، وشرح شواهدا للبغدادى ٤/٣٨٧، والبحر المحيط ١٠/٢٥٠.

^٣ في الفضلّيات ٣٩٩. وانظر ديوانه ٥٩، والحيوان ٤/٣٦٧، والمنصف ١/٢٨٦، والمقتضب ١/١٠١، وإعراب القرآن للنحاس ٥/٤٠، والخصائص ١/٢٦١، وشرحه لابن يعيش ١٠/٨٠، وأمالى ابن الشجري ١/٣٢١، وشرح الملوكي ٣٥٤، والمتع في التصريف ٣٠٠، والخزانة ١١/٢٩٥.

^٤ شطر بيت لم أقف على عجزه. وهو بلا نسبة في المقتضب ١/١٠١، والمنصف ١/٢٨٦، والخصائص ١/٢٦١، والمحكم والمحيط الأعظم ٩/٢٢٦، وأمالى ابن الشجري ١/٣٢١، وشرح الفصل لابن يعيش ١٠/٨٠، والمتع في التصريف ٣٠٠، وأوضح المسالك ٤/٤٠٣، واللسان (طيب).

وَكَاثِبَهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ

هذا ما جاء في الشعر مُصَحَّحاً مِمَّا عَيْنُهُ يَاءٌ. أَمَّا مَا عَيْنُهُ وَآوٌ فَنَحْوُ قَوْلِهِ^١:

وَالْمِسْكُ فِي عَنَبِهِ الْمَدْوُوفِ

أَيُّ الْمَبْلُولِ. وَالْأَصْلُ فِيهِ: مَدُوفٌ.



^١ انظر المنصف ١/ ٢٨٥، والخصائص ١/ ٢٦١، وشرح الملوكي ٣٥٥، والممتع ٣٠٠، واللسان (دوف).

المبحث الثاني:

كثرة الاستعمال.

معنى كثرة الاستعمال ههنا أن يكثر دوران الشيء على ألسنة العرب، فيتخففوا منه بتغيير شيء من أحواله.

والعرب يتجهون في كلامهم إلى الخفة، ويميلون بطبعهم إلى الإيجاز، وإذا صحّ طلابهم الشيء ليستعملوه في الكلام صحّت حاجتهم إلى الخفة في التلّفظ به، والعدول به إلى السهولة في النطق بحذف بعض حروفه إن كان ثقيلاً، واختصاره إن كان طويلاً تركيبه.

وقد صحّ عند العلماء أن أيّ كلام إذا كان كثير الدوران على ألسنة العرب فإنهم يحكمون عليه بالفصاحة والبيان، ومعنى الفصاحة فيه ههنا أنه الغاية في علو درجته وصحّته، وأن مقامه في الاحتجاج راقٍ عالٍ، ولا سيما ما كان منه يجري على ألسنتهم مجرى الأمثال.

قال القزويني (ت ٧٣٩هـ): "ثمّ علامة كون الكلمة فصيحاً أن يكون استعمال العرب الموثوق بعريبتهم لها كثيراً".^١ لأنّ ما كثر استعماله أعرف عندهم وأنس لطول العادة له.^٢

وقد بلغت حفاوة النحويين بالشيء يكثر العرب استعماله في كلامهم إلى أن قدّموه على أقيستهم إن عارضها أو جاء شيء من كلامهم على خلاف ما قاسوه. فالمقدّم عندهم الاستعمال على القياس.

^١ الإيضاح في علوم البلاغة ١/ ٢٧. وانظر المظهر ١/ ١٤٩.

^٢ كذا قال السيوطي في المظهر ١/ ١٦٤.

قال أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ): "وإن شذَّ الشَّيْءُ في الاستعمالِ وقَوِيَ في القياسِ كان استعمالُ ما كَثُرَ استعمالُهُ أَوْلَى، وإن لم يَنْتَه قِياسُهُ إلى ما انْتَهَى إليه اسْتِعْمَالُهُ، من ذلك اللغة التَّمِيمِيَّةُ في (ما) هي أَقْوَى قِياساً، وإن كانت الحِجَازِيَّةُ أَسِيرَ اسْتِعْمَالاً. وإنَّما كانت التَّمِيمِيَّةُ أَقْوَى قِياساً من حيثُ كانتْ عِنْدَهُمْ كـ(هل) في دُخُولِها على الكلامِ مُباشرةً كُلِّ واحدٍ من صَدْرِي الْجُمْلَتَيْنِ: الفعلِ والمبتدأ، كما أنَّ (هل) كذلك. إِلَّا أَنَّكَ إِذَا اسْتَعْمَلْتَ أَنَّتَ شَيْئاً من ذلك فالوَجْهُ أَنَّ تَحْمِلَهُ على ما كَثُرَ استعمالُهُ، وهو اللغة الحِجَازِيَّةُ؛ أَلَا تَرى أَنَّ القرآنَ بها نَزَلَ".^١

يَسْتَدُلُّ أبو الفتح على أَنَّ ما كَثُرَ استعمالُهُ عندهم هو المَعْوَلُ عليه، وإن كانَ القِياسُ بخلافِهِ =بأنَّ (ما) قد كَثُرَ استعمالُها عاملةً عملَ (ليس) عند الحِجَازِيِّين، وقد وردتْ عاملةً في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف ٣١]، وقوله: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة ٢]، على أَنَّ القِياسَ فيها يقتضي عَدَمَ إعمالِها، وأنَّ تَجْيِءَ اللَّفْظِ من دونِها إعمالٌ؛ لِأَنَّها تُبَاشِرُ الفِعْلَ والاسمَ، فتدخل على الجملة الاسميَّة والفعلية، نقول: ما جاء زيدٌ، وما زيدٌ بخيلٌ. وهي في هذه الحال تُشَبِّهُ (هل) بدخولِها على الفعل والاسم، نحو قولنا: هل جاء زيدٌ؟ وهل زيدٌ قادمٌ؟ فكما لم تعملْ (هل) بما دخلتْ عليه من الاسمين ينبغي لـ(ما) أَلَّا تعملَ فيما دخلتْ عليه. ولأنَّ الحرفَ إِذَا كانَ غَيْرَ مُحْتَصٍّ بأحدهما لا يعملُ، كما عليه حروفُ العطفِ، أمَّا إِذَا كانَ مُحْتَصًّا بأحدهما فَإِنَّه يعملُ نحو حروفِ الجرِّ، لما اخْتَصَّتْ بمباشرةِ الأسماءِ خَفَضَتْها.

أمَّا (ما) وقد كَثُرَ استعمالُها عند الحِجَازِيِّين عاملةً عملَ (ليس) حتى وردت كذلك في الكتاب العزيز فينبغي لها أن تكون كذلك، ولنا أن نسلِّمَ بها وهي عاملةٌ، ونقفَ عند ما وصَّى به أبو الفتح في قوله: "واعلم أَنَّكَ إِذَا أَذَّاكَ القِياسُ إلى شَيْءٍ ما ثُمَّ سَمِعْتَ العربَ قد نَطَقَتْ فيه بشَيْءٍ آخَرَ على قِياسٍ غَيْرِهِ فَدَعْ ما كنتَ عليه إلى ما هُمْ عَلَيْهِ".^٢

^١ في الخصائص ١/ ١٢٤-١٢٥.

^٢ المصدر نفسه ١/ ١٢٥.

ثمَّ إنَّ كثرة الاستعمالِ تُعدُّ ضابطاً قوياً يُحتَكَمُ إليه في الظواهرِ النحويَّةِ والصرفيَّةِ التي خَرَجَتْ عن أصولها، وعدلت عن أصلِ استعمالها، فهي مُسوَّغٌ قويٌّ لعدول اللفظ عن أصله، وعلَّةٌ يُعْتَدَرُ بها عمَّا خالف القياسَ.

قال أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ): "وأقوى هذه العللِ كثرةُ الاستعمال؛ ألا ترى أنَّهم يَحذفون من (سليمان) الألفَ، وليس بأعجميٍّ، ولا يَحذفون من (قارون وجارود وطألوت وجالوت)؛ لأنَّه لم يكثر استعمالهم هذه الأسماء".^١

فكثرة الاستعمالِ يجوزُ معها ما لا يجوزُ مع غيرها من حذفٍ أو اختصارٍ. وما كثر استعماله أكثرُ ما يُجترأ عليه بالتَّغيير والعُدول، وهو يختصُّ بأحكامٍ ليست فيما قلَّ؛ لأنَّه لا يلتبسُ عندهم بشيٍّ فهو معتادٌ عندهم مشهورٌ، من أجل ذلك سهَّلَ عندهم تغيُّرَ بعضِ أحواله.

قال سيوييه (١٨٠هـ) في حذفِ حرفِ الجرِّ: "ولكنَّهم قد يُضمِّرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم؛ لأنَّهم إلى تخفيفٍ ما أكثرُوا استعماله أحوَجُ".^٢
وقال أبو عثمان المازني (ت ٢٤٨هـ): "وهم ممَّا ما يكثر في كلامهم، ويُغيِّرونه عن حالِ نظائره".^٣

وقال الفارسي (ت ٣٧٧هـ): "والتَّغييرُ إلى ما كثر استعماله أسرعُ".
وقال أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ): "وهم لما كثر في استعمالهم أشدُّ تغيُّراً".
وقال العُكْبَرِيُّ (ت ٦١٦هـ)، وهو يفسِّرُ اختصاصَ المعارفِ المحكيَّةِ بالأعلام: "فالمعارفُ المحكيَّةُ مختصَّةٌ بالأعلامِ والكنى عند أكثر العرب، كزيد، وأبي محمَّد، وعلَّةُ ذلك من

^١ في عمدة الكتاب ١٧٦.

^٢ الكتاب ١٦٣/٢.

^٣ انظر النصف ٢٢٧/٢.

^٤ في الحجة ١٣٨/٣.

^٥ في المحتسب ٣٧/١، وكذا في الخصائص ٣/٣٤، وانظر الممتع في التصريف ٤١٦، وشرح الشافية ١/٧٠، ٢٤٩.

وَجَهَيْنَ: أحدهما أَنَّهَا أَكْثَرُ دَوْرًا فِي الْكَلَامِ إِذْ كَانَتْ التَّعْرِيفَاتُ عَلَى الْإِخْتِصَارِ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِهَا، وَمَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ يُخَصُّ بِأَحْكَامٍ لَا تَوْجَدُ فِيهَا قَلٌّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَبَسُ، والثاني: "...".^١
وقال أبو العباس الفيومي (ت ٧٧٠هـ): "وَالشَّيْءُ إِذَا قَلَّ قَلَّ التَّصَرُّفُ فِيهِ وَإِذَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ ثَقُلَ فَيُنَاسِبُهُ التَّخْفِيفُ".^٢

وما يُرَدُّ إلى كثرة الاستعمال من عدول عن أصل الاستعمال = أشياء كثيرة، منها:

أولاً: الحذف:

الغاية من الحذف في اللفظ يكثر استعماله على ألسنة العرب هي التَّخْفِيفُ، فكثرة دور اللفظ في كلامهم تستوجب عندهم التَّخْفِيفَ منه ليسهل تداوله في النطق. وكثيراً ما علل الخليل وسيبويه الحذف بالتَّخْفِيفِ، قال سيبويه في حذف صلة (أفعل) في التفضيل، وهي (من كذا): "وسألت الخليل عن قولهم: (مُذْ عَامٌ أَوَّلٌ، ومُذْ عَامٌ أَوَّلٌ) فقال: أَوَّلُ ههنا صفةٌ، وهو أَفْعَلٌ من عامك، ولكنهم ألزموه هنا الحذف استخفافاً".^٣ أي حذفوا (من عامك) تخفيفاً لأنهم أكثروا من استعماله. وقال التبريزي (ت ٥٠٢هـ): "وهم يحذفون ممَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ لَهُ".^٤

وممَّا حذفوا من الفعل استخفافاً:

١- نون (يكون) في المضارع المجزوم، تقول في (لَمْ أَكُنْ مَذْنِبًا): لَمْ أَكْ مَذْنِبًا.

قال تعالى: ﴿وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾

[لنحل ١٢٧]، الأصل: (تَكُنْ) بالثنون المجزومة، لكنه عدل عن ذلك لأسباب، منها:

أَنَّ (كان) كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا عندهم، وهم يحذفون استخفافاً ما كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ في كلامهم.

^١ في اللباب ٢/ ١٣٥.

^٢ في المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٢/ ٦٩٨.

^٣ في الكتاب ٣/ ٢٨٨.

^٤ في شرح القصائد العشر ٢١.

ومنها أَنَّ (كان) تُعَبَّرُ عندهم عن جميع الأفعال، تقول: كان زيدٌ يذهبُ، وكان يصنع كذا، ونحو ذلك، "فلَمَّا كَثُرَ استعمالُهم لـ (كان، ويكون) حُذِفَتِ النونُ من (يكنُ) " ١ . فمن أجل ذلك تَخَفَّفُوا منها فحذفوا نونها.

ومنها أَنَّ نون (يكنُ) شَبَّهَها بحروف المدِّ واللين، وَوَجَّهَ شَبَّهَها بحروف اللين أَنَّ فيها غَنَّةٌ يمتدُّ فيها الصوتُ كما يمتدُّ في حروف المدِّ واللين، فحُذِفَتْ في الجزمِ كما يُحذفُ فيه عندما تقول: لم أَهْجُ أحداً، ولا تَنَّهُ عن خَلْقٍ وتأتَّى مثله ٢ ، فكَذلك قالوا: (لم يَكُ مُسيئاً). وقال أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ): "ويدلُّك على أَنَّ النُّونَ أَشَبَّهَتْ حُرُوفَ اللينِ لسكونها حتَّى حُذِفَتْ كما حُذِفَتْ: أَنَّها إذا تَحَرَّكَتْ لا تُحذفُ؛ لأنَّ الحُرْكَةَ قد أخرجَتْها من شَبِّه حروف اللين، وذلك قولُهم: (لم يَكُنِ الرجلُ منطلقاً)، ولا يجوزُ: (لم يَكُ الرجلُ)؛ لِتَحَرُّكِ النُّونِ " ٣ . إلَّا في ضرورة الشعر.

وَيُشَرِّطُ في حذفِ النُّونِ من (يكون) شُرُوطٌ، وهي:

أَن تكونَ علامةُ جزمِه السكون، فلا تُحذفُ إن كان علامةَ جزمِه حذفُ نون الأفعال الخمسة.

وَأَلَّا يَتَّصِلَ بها ضميرٌ، نحو قولنا: لم يكنْه، فلا حذفَ ههنا.

وَأَلَّا يليها ساكنٌ، ولا سيباً (ال) التعريف. لأنَّ الحرف الساكن بعدها يضطرُّها إلى أَن تَحَرَّكَ لئَلَّا يلتقي ساكنان. نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة ١]. وهذا الشرطُ موضعُ خلافٍ؛ أطلق حذفَ النونِ من (يكون) المجزومة يُؤنَّسُ، ولم يَسْتثنِ مجيء الساكن بعدها.

١ هذا كلام التبريزي في شرح القصائد العشر ٢٢، وكلامه ذا في أصله لأبي الفتح في المنصف ٢/ ٢٢٧.

٢ انظر المنصف ٢/ ٢٢٨، وسر الصناعة ٤٤٠.

٣ انظر المنصف ٢/ ٢٢٨، وقد لَخَّصَ كلامَ أبي الفتح هذا التبريزي في شرح القصائد العشر ٢٢.

ولم يُجِزه سيبويه إذا وليها الساكن، وإن ورد في الشعر فهو من باب الضرورات، لا غير^١.

وذلك نحو ما أنشد أبو زيد الحُسَيْل بن عُرْفُطَةَ، وهو جاهلي^٢:

لَمْ يَكُ الْحَقُّ عَلَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمٌ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرِ

غَيْرَ الْجِدَّةِ مِنْ عِرْفَانِهِ خِرْقُ الرِّيحِ وَطُوفَانُ الْمَطَرِ

ونحو قول الحَنْجَر بن صَخْر الأَسَدِي^٣:

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبَدَتْ الْمَرْأَةُ جَبْهَةً ضَيْغَمَ

وقول الشاعر:

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هَمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمُعْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرِّتَائِمِ

هذا الحذف فيما سلف يُعْزَى إلى ضرورة الشعر؛ لأنَّ الأصل إبقاء نونه المجزومة، وتحريكها بالكسر لالتقاء الساكنين.

أَمَّا أَبُو الْفَتْحِ فَالْتَمَسَ لِهَذَا الْحَذْفِ تَخْرِيجاً مِنْ وَجْهَيْنِ:

الوجه الأوَّل:

أَنَّ حَذْفَ النُّونِ مِنْ (يَكُونُ) الْمَجْزُومَةِ إِذَا وَلِيَهَا سَاكِنٌ إِنَّمَا وَقَعَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَهُمْ قَدْ يَحْذِفُونَ النُّونَ السَّاكِنَةَ مِنَ الْحَرْفِ إِذَا جَاءَ بَعْدَهَا حَرْفٌ سَاكِنٌ، نَحْوَ حَذْفِهِمْ نُونِ (مِنْ) الْجَارَةِ عِنْدَ مَبَاشَرَتِهَا لـ (ال) التَّعْرِيفِ فِي الْاسْمِ، فَقَدْ يَقُولُونَ فِي (مِنْ الْأَشْيَاءِ، وَمِنْ الْآنَ): مِلْأَشْيَاءٍ، وَمِلْآنَ، حَذَفُوا نُونِ (مِنْ) الْجَارَةِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ.

^١ انظر المنصف ٢/٢٢٨، وسر الصناعة ٥٤٠، والخصائص ٩٠/١، والصحاح (كون) ٦/٢١٩٠، والوساطة ٤٤١، والمحكم والمحيط الأعظم ٧/١٤٥، وضرائر الشعر ١١٥، والدرر المصون ٣/٦٨١، وشرح الكافية الشافية ١/٤٢٣، واللسان (كون)، والخزانة ٩/٣٠٤.

^٢ في النوادر ٢٩٦. وهو في المنصف ٢/٢٢٨، وسر الصناعة ٤٤٠، ٥٤٠، والمحكم والمحيط الأعظم ٧/١٤٥، واللسان (كون). والسَّرَر، بكسر السين وفتح الراء: موضعٌ قريبٌ من مكة. انظر معجم البلدان (السَّرَر) ٣/٢١٠.

^٣ انظر سر الصناعة ٥٤٢، والمحكم والمحيط الأعظم ٧/١٤٥، والدرر المصون ٣/٦٨١، وشرح الكافية الشافية ١/٤٢٣، واللسان (كون)، والخزانة ٩/٣٠٤.

^٤ لم أقف عند قائله، وهو في الصحاح (كون) ٦/١٢٩٠، واللسان (كون)، وجمع الهوامع ١/٤٤٦.

قال أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ): "وقد حَذَفُوا في نحوِ هذا النونِ التي هي لامُ الفعلِ لِالتقاء الساكنينِ. وأنشدَ قُطْرُبٌ، وَقَرَأَنَاهُ على بَعْضِ أصحابِنَا يَرْفَعُهُ إليه:
لم يكُ الحقُّ سوى أنْ هاجَهَ رسمُ دارٍ قد تعفَى بالسَّرَرِ
أي: لم يكنِ الحقُّ، وكان حكمه إذا وَقَعَتِ النونُ موقِعاً تَحَرَّكُ فيه، فتقوى بالحركة، أن لا يحذفها؛ لأنَّها بحركتها قد فارقتُ شبهَ حُرُوفِ اللين^١.
يُشَبِّهُ أبو الفتحِ حذفَ النُّونِ من (يكون) المجزومة إذا وليها ساكنٌ بحذفِ النُّونِ من (من) الجارَّةِ في دخولها على الاسمِ المُحَلَّى بـ(ال)، نحو قولِ جميلٍ:
وما أنْسَ مِلْأُشْيَاءٍ لا أنْسَ قولها وقد قَرِبتُ نِضْوي أَمِصَّرَ تُريدُ
أي (من الأشياءِ)، لكنَّه حذَفَ تخفيفاً لِالتقاء الساكنينِ .
وقولِ أبي صخر الهذلي^٢:
كأنَّهما مِلْآنَ لم يَتَغَيَّرَا وقد مرَّ لِلدَّارَيْنِ من بعدنا عَصْرُ
أراد: من الآن، فحذف نون (من) لِالتقاء الساكنينِ .
وقول الآخر^٣:
أَبْلَغُ أبا دَخْتُنُوسَ مَأْلَكَةً غيرَ الذي قد يُقالُ مِلْكَذِبِ
أي: من الكذبِ.

^١ في سر الصناعة ٥٤٠.

^٢ انظر ديوانه ٣٨. وهو في الحجة للفارسي ١٢٦/١.

^٣ انظر سر الصناعة ٥٣٩، والخصائص ٣١٠/١، وأمالي ابن الشجري ١٦٨/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٠١/١، وضرائر الشعر ١١٥، والدرر المصون ٤٣٣/١، والخزانة ٢٥٨/٣. وليس في ديوان الهذليين.

^٤ انظر الحجة للفارسي ٢٩٨/٤، وسر الصناعة ٥٣٩، والخصائص ٣١١/١، ٢٧٥/٣، والصحاح (ألك) ١٥٧٣/٤، والمحكم والمحيط الأعظم ٣٤/٧، وأمالي ابن الشجري ١٤٥/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٠/١، وضرائر الشعر ١١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٨، والدرر المصون ٢٥٠/١، والخزانة ٣٠٥/٩.

وكذلك حُذِفَت النون الساكنة من (لكن) المخففة بسبب التقائها بساكنٍ بعدها، نحو قول النجاشي الحارثي، وهو من شواهد سيبويه^١:

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

وهذا البيت مما استدلل به أبو الفتح على حذف النون من (يكون) في الجزم إن وليها ساكن، فهي تُشَبِّه في الحذف نون (لكن).

وحذف النون ههنا في (يكون) المجزومة، وفي (من) الجارة، و(لكن) إنما عدّه النحويون من باب الضرورة في الشعر، لكنَّ أبا الفتح قوَّى التعليل، دقيق القياس، واسع الرواية، ومن أجل ذلك يتلمَّس تخريجاً لما عدلَّ عن أصله من كلام العرب، أو أشكل في نحو ما، ولو نظرت فيما نظرت كتابه المُحتَسَب، لَبَرَدَ عندك علمٌ بما سمعت، وأصابك حيثما نظرت العَجَب.

على أنه إذ شَبَّه حذف نون (يكون) ههنا بحذف النون في (من، ولكن) رأى حذف النون من (يكون) المجزومة إجحافاً؛ لأنَّ الحذف وقع فيها مرَّتين: مرَّة في الواوٍ لالتقاء الساكنين بسبب الجزم، ومرَّة في النون أيضاً.

قال: "فكما حُذِفَت النون من هذا لالتقاء الساكنين، كذلك حُذِفَت من (لم يك الحق)، إلَّا أنَّ (ملأن) [أي حذف النون من (من الآن)] أحسنُّ وأكثرُ في اللغة؛ لأنَّه لم يُحذف من (من) شيءٌ قبل حذف النون كما حُذِفَ من (لم يكن) عينُ الفعل، فحذف النون من (لم يك الحق) إجحاف؛ لأنَّك تحذف العين واللام جميعاً"^٢.

^١ انظر الكتاب ١/ ٢٧، وشرح أبياته ١/ ١٣٥، والأصول ٣/ ٤٥٥، واللامات ١٥٩، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١٢٥، وعمدة الكتاب ١٨٢، والحجة للفارسي ٦/ ٤٥٧، والمنصف ٢/ ٢٢٩، وسر الصناعة ٥٤١، والخصائص ١/ ٣١٠، والصحاح (لكن) ٦/ ٢١٩٦، والمحكم والمحيط الأعظم ٧/ ٣٤، والإنصاف ٢/ ٦٨٤، واللباب ٢/ ١١٢، وشرح المفصل ٩/ ١٤٢، وضرائر الشعر ١١٥، والجنى الداني ٥٩٢، وأوضح المسالك ١/ ٦٧١، ومغني اللبيب ٣/ ٥٤٤، ورصف المباني ٢٧٧، ولسان العرب (لكن)، وجمع الهوامع ٢/ ١٥٦، والخزانة ٥/ ٢٦٥، ١٠/ ٤١٨.

^٢ في المنصف ٢/ ٢٢٩. وانظر سر الصناعة ٥٤٠.

والوجه الثاني:

أَنَّ التَّوْنَ حُذِفَتْ مِنْ (يكون) المجزومة قبل مُباشرتها الساكنَ بعدها، ثُمَّ وَلِيَهَا الساكنُ بعدما كانت النون منها محذوفةً، لأنَّ العادةَ فيها أن يُقالَ: لم يَكُ زيدٌ كذا، فلمَّا جاء بعدها ساكنٌ تركوها على ما كانت عليه في الحذف.

قال أبو الفتح: "وأحسنُ ما يُقالُ عندي أَنَّهُ قَدَّرَهُ: (لم يَكُ) على حَدِّ قولِكَ: (لم يَكُ زيدٌ) ثُمَّ جاءَ بالألفِ واللامِ بعد أن حصلَ فيه الحذفُ، فتركه على حاله؛ لأنَّ من عادته أن يقولَ في غيرِ هذا الموضعِ: (لم يَكُ زيدٌ)".^١

وشبَّهَ هذا الحذفَ في النون مع الساكن بعدها بحذفِ الياءِ من آخرِ الاسمِ المنقوصِ المُضافِ في قولِ خُفاف بن نُذبة السُّلَمِيِّ^٢:

كَنَواحِ رِيشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ

حذفَ الياءِ في (نَواحِي)، وكانَ حقَّها أن تُثَبَّتَ؛ لأنَّ الاسمَ مُضافٌ، لكنَّه حذفها لأنَّه حذفَ لما كانَ الاسمُ مفرداً قبلَ الإضافةِ، فلمَّا أضافه كانتِ الياءُ محذوفةً في الإفرادِ، فبقي الاسمُ على حاله بعدَ الإضافةِ، فقال: (كَنَواحِ رِيشٍ).

وكذلك يُشبَّهُ حذفُ النون من (يكون) في الجزم بذاك الحذفِ، فهما نظيران .

قال أبو الفتح: "لأنَّهم يحتجُّون في حذفِ الياءِ بأنَّه قَدَّرَ الكلمةَ: (نَواحِ) قبلَ الإضافةِ، ثُمَّ أضافَ بعدَ أن استقرَّ الحذفُ في الكلمةِ، وإذا جازَ هذا التَّأوُّلُ في المضافِ مع شدَّةِ اتِّصاله بالمضافِ إليه كانَ في الفعلِ أَحْسَنَ؛ لأنَّ اتِّصاله بالفاعلِ دونَ اتِّصالِ المُضافِ بالمُضافِ إليه"^٣.

^١ في المنصف ٢/ ٢٨٨. وانظر سر الصناعة ٥٤٠.

^٢ انظر الكتاب ١/ ٢٧، وشرح أبياته ١/ ٢٧٧، والأصول ٣/ ٤٥٦، والحجة للفارسي ١/ ١٣٧، والمنصف ٢/ ٢٢٩، وسر الصناعة ٧٧٢، والصحاح (يدى) ٦/ ٢٥٣٩، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٣٢، والعمدة في محاسن الشعر ٢/ ٢٧٠، وضرائر الشعر ١٢٠، والدرر المصون ٥/ ٥٢٠.

^٣ في المنصف ٢/ ٢٢٩.

٢- حذف التاء من (اِسْطَاعَ).

يقولون في (اِسْطَاعَ): اِسْطَاعَ بهمزة وصلٍ، وأَسْطَاعَ بهمزة قطعٍ، لما كثر استعمالهم لـ(استطاع) في كلامهم، وهو لفظٌ فيه ثقلٌ بنطقه لطول حروفه واجتماع حرفين متقاربين فيه (التاء والطاء) = تخففوا منه فحذفوا التاء. وقد وردَ هذا الفعلُ في أربع لغاتٍ: (اِسْطَاعَ، واسْطَاعَ، وأَسْطَاعَ، واستَاعَ)^١.

أما قولهم (أَسْطَاعَ) بهمزة القطع فخرّجها سيبويه (١٨٠هـ) على أن الهمزة فيه همزة تعدية، وأن أصل الفعل (أَطَوَعَ، يُطِيعُ)، ثم نُقِلَتْ فَتْحَةُ الواوِ إلى ما قبلها، فبقيت الواو ساكنةً، وما قبلها مفتوحاً، فُقِلِبَتْ أَلِفاً فَصَارَ: (أَطَاعَ، يُطِيعُ)، وجاءت السينُ فيه عَوْضاً من سُكُونِ الواوِ وقْلِبِهَا أَلِفاً فَصَارَ: (أَسْطَاعَ، يُسْطِيعُ). وتفسيرُ ذلك عند أبي الفتح (ت ٣٩٢هـ) أَنَّ الواوَ لما سكنتْ وقْلِبَتْ أَلِفاً تَوَهَّتْ؛ أي اعتَلَّتْ وقَلَّ تَمَكُّنُهَا بِسَلْبِ الحَرَكَةِ مِنْهَا، فضعفتُ، من أجل ذلك جِيءَ بِالسِّينِ لِيَقْوَى الفعلُ بها.

قال سيبويه: "وقولهم: أَسْطَاعَ يُسْطِيعُ، وإنما هي أَطَاعَ يُطِيعُ، زادوا السينَ عَوْضاً من ذهابِ حركةِ العين من (أَفْعَلَ)"^٢.

وقال أيضاً: "ونظيرُ هذا قولهم: أَسْطَاعَ يُسْطِيعُ، جَعَلُوا الْعَوْضَ السِّينَ؛ لَأَنَّهُ فِعْلٌ، فَلَمَّا كَانَتِ السِّينُ تُزَادُ فِي الْفِعْلِ زِيدَتْ فِي الْعَوْضِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ حُرُوفِ الزَّوَائِدِ الَّتِي تُزَادُ فِي الْفِعْلِ، وجعلوا الهاءَ بمنزلتها؛ لأنها تَلَحُّقُ الْفِعْلَ فِي قَوْلِهِمْ: اِرْزِمَهُ وَعِهِ، ونحوهما"^٣.

وقد اعترض أبو العباس المبرّد (ت ٢٨٥هـ) على تخريج سيبويه هذا، ووجهُ اعتراضه أَنَّ الْعَوْضَ يَقَعُ فِي اللَّفْظِ إِذَا أَصَابَهُ حَذْفٌ فِي بَعْضِ حُرُوفِهِ، كما عَوَّضُوا التَّاءَ فِي (زَنَادِقَةٍ)

^١ انظر إعراب القرآن للنحاس ٣٠٨/٢، والحجة للفارسي ١٧٩/٥، والتفسير الوسيط للواحدي ١٦٨/٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٧٧/٢، والبحر المحيط ٢١٦/٧، والدرر المصون ٥٤٠/٧.

^٢ في الكتاب ٢٥/١.

^٣ المصدر نفسه ٢٨٥/٤.

لأنَّ أصلَ جمعه على زناديق، لأنَّ مفردَه زنديق مثل قناديل من قنديل؛ فلمَّا حذفوا الياءَ عَوَّضُوا منها التَّاءَ. وكما عَوَّضُوا التَّاءَ في (عِدَّة، وثِقَّة، وزِنَة) لمَّا حذفوا من أوائلها الواوَ. أمَّا أَسطاع فلم يُحذفْ منه شيءٌ قطُّ، وإنَّما أَصابَه الإِعلالُ، فَقُلِبَتْ واوُه أَلفاً، وهذا عند أبي العباسِ لا يَسْتَوْجِبُ أن يعوَّضوا به السَّينَ^١.

واعترضَ أبو الفتح على اعتراضِ أبي العباسِ، واستدلَّ لصحَّة قولِ سيبويه، قال: "وتعقَّبَ أبو العباسِ رَحِمَهُ اللهُ هذا القولَ [أي قول سيبويه] فقال: إِنَّمَا يُعوَّضُ من الشَّيءِ إذا فَقِدَ وَذَهَبَ، فأَمَّا إذا كَانَ موجوداً في اللفظِ فلا وَجَهَ للتَّعويضِ منه، وفتحُ العينِ التي كانت في الواوِ قد نُقِلَتْ إلى الطَّاءِ التي هي الفاءُ، ولم تَعُدْ، وإنَّما نُقِلَتْ، فلا وَجَهَ للعِوضِ من شيءٍ موجودٍ غيرِ مفقودٍ. وقد ذهبَ عن أبي العباسِ ما في قولِ سيبويه هذا من الصحَّةِ، فإمَّا غَالِطٌ، وهي من عادَتِه مَعَه، وإمَّا وَهْمٌ في رأيِه هذا"^٢.

ودليلُ أبي الفتح على صحَّة قولِ سيبويه أنَّ عينَ الفعلِ (أطوعَ) التي هي الواوُ تَوَهَّنتْ وضعفتْ لمَّا سكنتْ، وأنها تُحذفُ أيضاً إذا جُزِمَ الفعلُ في مضارعِه، وبُنِيَ آخرُه على السُّكونِ في أمرِه لالتقاء الساكنين، وذلك في قولنا: لم يُطعْ، وأطعَ، فكانَ هذا الحذفُ، وسَلَبُ الحركَةِ من الواوِ ممَّا سَبَبَ التَّوهينَ والضعفَ فيها، فلذا جعلوا السَّينَ عِوضاً عن سكونِ الواوِ المُوهنة الضَّعيفة.

قال أبو الفتح: "والذي يدلُّ على صحَّة قولِ سيبويه في هذا، وأنَّ السَّينَ عِوضٌ من حركةِ عينِ الفعلِ، أنَّ الحركةَ التي هي الفتحةُ، وإنَّ كانتْ كما قال أبو العباسِ موجودةً منقولةً إلى الفاءِ لمَّا فقدتها العينُ، فسكنتْ بعدما كانت متحرِّكةً، = تَوَهَّنتْ لسكونها، ولما دخلها من التَّهْيُؤِ للحذفِ عند سكونِ اللامِ، وذلك قولك لم يُطعْ، وأطعَ، ولا تُطعْ، ففي كلِّ هذا قد حُذِفَت العينُ لالتقاء الساكنين، ولو كانت العينُ بحالها متحرِّكةً لمَّا حُذِفَتْ؛ لأنَّه لم يكنْ هناك التَّقاءُ ساكنين؛ ألا ترى أنَّك لو قلتَ: أطوعَ يُطوعُ، ولم يُطوعْ وأطوعَ زيدا،

^١ انظر سر الصناعة ١٩٩ - ٢٠٠.

^٢ المصدر نفسه.

لَصَحَّتِ الْعَيْنُ وَلَمْ تُحَذَفْ، فَلَمَّا نُقِلَتْ عَنْهَا الْحَرَكَةُ وَسُكِّنَتْ سَقَطَتْ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ، فَكَانَ هَذَا تَوْهِينًا وَضَعْفًا لِحَقِّ الْعَيْنِ، فَجُعِلَتْ السَّيْنُ عَوَضًا عَنْ سَكُونِ الْعَيْنِ الْمُوَهَّنِ لَهَا، الْمُسَبَّبِ لِقَلْبِهَا وَحَذْفِهَا. وَحَرَكَةُ الْفَاءِ بَعْدَ سَكُونِهَا لَا تَدْفَعُ عَنِ الْعَيْنِ مَا لِحَقِّهَا مِنَ الضَّعْفِ بِالسَّكُونِ وَالتَّهْيِئِ لِلْحَذْفِ عِنْدَ سَكُونِ اللَّامِ "ا هـ^١. هَذَا تَفْسِيرُ أَبِي الْفَتْحِ، وَاسْتِدْلَالُهُ لِكَلَامِ سَيَبَوِيهِ، وَفِيهِ شَيْءٌ غَيْرُ قَلِيلٍ مِنْ كَلَامِ أَسْتَاذِهِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ^٢، يَسْتَظْهَرُ الْحُجَّةَ بِدَقَّةِ الْقِيَاسِ، وَاجْتِلَابِ دَقَائِقِ الشَّبْهِ بَيْنَ الظَّوَاهِرِ اللَّغَوِيَةِ الَّتِي عَدَلَتْ عَنْ أَصُولِهَا.

وَقَدْ ذَكَرَ الطَّبْرِيُّ (ت ٣١٠هـ) أَنَّ بَعْضَ نَحْوِيِّي الْكُوفَةِ، وَالْفَرَّاءَ يَعْنِي قَالَ: إِنَّ هَذَا حَرْفٌ اسْتُعْمِلَ، فَكَثُرَ حَتَّى حُذِفَ^٣. وَهُوَ يُشِيرُ إِلَى الْفَرَّاءِ؛ لِأَنَّ أَبَا الْفَتْحِ نَقَلَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي (أَسْطَاعَ): شَبَّهُوا أَسْطَعْتُ بِأَفْعَلْتُ. فَهَذَا يَدُلُّ مِنْ كَلَامِهِ عَلَى أَنَّ أَصْلَهَا (اسْتَطَعْتُ)، فَلَمَّا حُذِفَ التَّاءُ بَقِيَ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلْتُ) فَفُتِحَتْ هَمْزُهُ، وَقُطِعَتْ. وَلَمْ يُرْضَ كَلَامُ الْفَرَّاءِ هَذَا أَبَا الْفَتْحِ، وَرَدَّهُ وَتَرْكَهُ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيَبَوِيهِ^٤.

وَأَمَّا (إِسْطَاعَ) بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ فَحُذِفَ التَّاءُ مِنْهُ لِأَنَّ التَّاءَ جَاوَرَتْ الطَّاءَ، وَهُمَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ، فَلَمَّا تَقَارَبَتَا فِي مَخْرَجِ النُّطْقِ ثَقُلَتْ عَلَيْهِمَا، وَهَمَّ كَثِيرُ الاسْتِعْمَالِ لِهَذَا الْفِعْلِ =حَذَفُوا التَّاءَ لِيَخِفَّ التَّلْفُظُ بِهِ.

^١ فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ ٢٠٠. وَانْظُرِ الْمُحْكَمَ وَالْمَحِيطَ الْأَعْظَمَ ٢/ ٣١٢-٣١٣، فَإِنَّ فِيهِ حُجَّةَ أَبِي الْفَتْحِ لِسَيَبَوِيهِ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ. وَإِذَا طُلِبَتْ زِيَادَةٌ فَانْظُرِ جَامِعَ الْبَيَانِ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ ١٨/ ١١٨، وَالْأَصُولَ ٣/ ٢٢٩، وَإِعْرَابَ الْقُرْآنِ لِلْنَّحَاسِ ٢/ ٢٣٠٧، وَالْحُجَّةَ لِلْفَارَسِيِّ ٥/ ١٧٩، وَاللِّبَابَ فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ ٢/ ٢٧٨، وَالْمَمْتَعَ ١٥٠، وَالْبَحْرَ الْمَحِيطَ ٧/ ٢١٦، ٩/ ١٩١، وَالدَّرَّ الْمَصُونِ ٩/ ٤١٧، وَبَصَائِرُ ذَوِي التَّمْيِيزِ فِي لَطَائِفِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ ٣/ ٥٢٠.

^٢ فِي الْحُجَّةِ ٥/ ١٧٩.

^٣ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ ١٨/ ١١٨. وَذَكَرَ الْحَذْفَ لِكثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ هَهُنَا رُكْنَ الدِّينِ فِي شَرْحِهِ لَشَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ ٢/ ٩٦٧.

^٤ انْظُرِ سِرِّ الصَّنَاعَةِ ٢٠١.

قال الأخفش (ت ٢١٥هـ): "حذفوا التاء إذا جامعَت الطاء؛ لأنَّ مخرجَهما واحدٌ"^١.
وقال ابنُ الأنباريِّ (ت ٣٢٨هـ): "إنَّما تقول العربُ: اسْتَطَاعَ تخفيفاً، كما قالوا: سوف يقومُ،
أو سَو يقومُ، فأسقطوا الواو"^٢.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف ٨٢]، وقوله:
﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ [الكهف ٩٧]. وقد جمعَ في الآية بين الحذفِ
وعدمه، وربَّما كان هذا من بابِ أنَّ كلَّ زيادةٍ أو نقصٍ في اللفظِ تتبعُ المعنى. وتفسيرُ ذلك أنَّه
سبحانه أعطى اللفظَ المخفَّفَ السهلَ، وهو (استطاعوا) للمعنى السَّهل، وهو الظُّهور؛ أي
أنَّ يعلوا فوقَ الجبلِ الذي صنَّعه لهم ذو القرنين. وأعطى اللفظَ الثَّقيلَ، وهو (استطاعوا)
للمعنى الصَّعبِ الذي فيه مشقَّةٌ أكبرُ، وهو النَّقْبُ؛ أي حفرُ الجبلِ، وبلوغُ طرفه الآخر،
وهذا المعنى فيه مشقَّةٌ وتعبٌ أكبرُ من الأولِ؛ لذلك قال في العملِ السَّهلِ: (استطاعوا)
بحذفِ التاءِ تخفيفاً، وقال في العملِ الصَّعبِ: (استطاعوا) بثبوتِ التاءِ ليناسبَ ثقلَ اللفظِ
ثقلَ المعنى.

وكذلك الأمرُ يجري على الآية الأولى، فقد جاء قبلها، من قولِ الحُضر لموسى عليه
السلام: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف ٧٨]، قاله بثبوتِ التاءِ فيه؛ وهو
لفظٌ ثَقيلٌ؛ ليناسبَ الثقلَ الذي تسبَّبَ به موسى عليه السلام للحُضر بأنَّه لم يأخذْ بالنَّهي عن
عدمِ سؤالِ الحُضرِ عمَّا يصنعُ، فلمَّا أكثرَ الأسئلةَ عليه قالَ له: (سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْطِعْ
عليه صبراً).

وأما في المرَّةِ الثانية فارتاحتْ نفسُه بعدما فسَّرَ لموسى عليه السلام ما كان يصنعُ،
فقال له: ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾، بتخفيفِ الفعلِ.

^١ في معاني القرآن له ٤٣٣/٢. وانظر جامع البيان في تأويل القرآن ١٨/١١٨، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٣٠٨، والحجة
للفارسي ١/٢٠٩، ٤/٦، ٥/١٧٩، والصَّحاح (طوع) ٣/١٢٥٥، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/٢٧٧، والمتمع
٢٩٨، والبحر المحيط ٧/٢١٦، واللسان (طوع).

^٢ انظر زاد المسير في علم التفسير ٣/١١٠.

قال ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) في تفسير هذه الآيات: "وَقَوْلُهُ: (ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا)؛ أَي: هَذَا تَفْسِيرُ مَا ضِيقَتْ بِهِ ذُرْعًا، وَلَمْ تَصْبِرْ حَتَّى أُخْبِرَكَ بِهِ ابْتِدَاءً، وَلَمَّا أَنْ فَسَّرَهُ لَهُ وَبَيَّنَّهُ وَوَضَّحَهُ وَأَزَالَ الْمَشْكَلَ قَالَ: (مَا لَمْ تَسْطِعْ)، وَقَبْلَ ذَلِكَ كَانَ الْإِشْكَالُ قَوِيًّا ثَقِيلًا، فَقَالَ: (سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا). فَقَابَلَ الْأَثْقَلَ بِالْأَثْقَلِ، وَالْأَخْفَ بِالْأَخْفِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: (فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ)؛ وَهُوَ الصُّعُودُ إِلَى أَعْلَاهُ، (وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا)، وَهُوَ أَشَقُّ مِنْ ذَلِكَ، فَقَابَلَ كُلًّا بِمَا يُنَاسِبُهُ لَفْظًا وَمَعْنَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ".^١

ولتاج القراء أبي القاسم الكرمانى (ت ٥٠٥هـ) ههنا قول حسن مفيد، وهو أنه فسّر اجتماع حذف التاء وعدمه في (استطاع) من الآية: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ [الكهف ٩٧]، بأنه اختار التخفيف في الأول لأن مفعوله (حرف، وفعل، وفاعل، ومفعول)، فاختار فيه الحذف، والثاني مفعوله اسم واحد، وهو قوله: (نقبا).^٢

ومعنى كلامه هذا أنه حذف التاء من الفعل الأول تخفيفاً؛ لأن معموله تركيب طويل، فخفف من الفعل بحذف التاء ليسهل لفظه مع ثقل ما عمل به. ثم أثبت التاء في الثاني لأن معموله كلمة واحدة، فهي خفيفة في اللفظ لا يُشكّل معها إثبات التاء في (استطاعوا) وهو الفعل الذي عمل بها.

ومن حذفهم من الاسم:

٣- حذف ضمير الياء في قولهم: (يا ابن أمّ).

الأصل في (يا ابن أمّ): يا ابن أمّي، بياء الإضافة، لكنّ الياء حُذِفَتْ من المضاف تخفيفاً لكثرة استعمالهم إياه في كلامهم. والعرب تحذف تخفيفاً إذا كثّر استعمالهم للشيء في كلامهم. قال سيبويه: "وإن شئت قلت: حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم".^٣

^١ في تفسير القرآن العظيم له ١٨٨ / ٥.

^٢ في البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان ١ / ١٧١.

^٣ في الكتاب ٢ / ٢١٤.

أي إن استعمال (يا ابن أمي) تعاهد العرب استعماله كثيراً في النداء والتذبة، ومن أجل ذلك تحذفوا منه فحذفوا الضمير من آخره. وهذا الحذف عندهم مختص بنداء (ابن الأم، وابن العم)؛ لأنه كثير الدور على ألسنتهم، وليس لنا أن نحذف ضمير الياء في نداء (ابن الأخت أو ابن الأخ أو ابن الخال) مثلاً قياساً على نداء (ابن الأم، وابن العم)؛ لأن ذلك لم يكثر عندهم كثرة هذا.

قال الفراء (ت ٢٠٧هـ) في ذلك: "ولا يكادون يحذفون الياء إلا من الاسم المنادي يضيفه المنادي إلى نفسه، إلا قولهم: يا ابن عمّ ويا ابن أمّ؛ وذلك أنه يكثر استعمالها في كلامهم، فإذا جاء ما لا يستعمل أثبتوا الياء فقالوا: يا ابن أبي، ويا ابن أخي، ويا ابن خالتي، فأثبتوا الياء. ولذلك قالوا: يا ابن أمّ، ويا ابن عمّ، فنصبوا كما تنصب المفرد في بعض الحالات^١. ونقل ذلك عن الفراء الطبري، وقال عنه كعادته معه: بعض نحويي الكوفة^٢.

واستعمال هذا اللفظ في النداء محذوف ياء الإضافة منه إننا كان لأنه كثر استعماله فتغير عن أحوال نظائره، كما قال الفارسي (ت ٣٧٧هـ): "وحذف الياء من المضاف إليه، وإن كانت لا تحذف في المضاف إليه إذا قال: يا غلام غلامي، كما تحذف من المضاف إذا قال: يا غلام؛ لأن هذا الاسم قد كثر استعماله، فتغير عن أحوال النظائر^٣.

وقول العرب (يا ابن أم) ورد استعماله عندهم بفتح الميم من (أم)، وكسرها. وكذا ورد في الكتاب العزيز بقراءة الفتح والكسر للميم.

وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ ابْنُ أُمِّ إِنْ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف ١٥٠]، وقوله: ﴿قَالَ يَا ابْنَ أُمِّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي إِنْ خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي﴾ [طه ٩٤].

قرأ (يا ابن أم) بفتح الميم ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم.

^١ في معاني القرآن له ٣٩٤/١. وانظر المقتضب ٢٥١/٤.

^٢ انظر جامع البيان في تأويل القرآن ١٢٩/١٣.

^٣ في الحجة ٢٤٨/٥. وانظر الحجة لابن خالويه ١٦٥.

وقرأ (يا ابن أم) بكسر الميم حمزة والكسائي من الكوفيين، وابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر. ولكلتا القراءتين توجيهًا وتقديرًا في القياس.

أما قراءة الفتح ففي توجيهها قولان:

القول الأول للبصريين، يقولون فيه: إن المضاف (ابن) والمضاف إليه (أم) اسمان رُكبا تركيب الاسم الواحد، وهما بمنزلة الاسم المبني على فتح الجزأين، نحو أحد عشر، وبيت بيت. وهذا قول سيبويه وغيره من البصريين. قال سيبويه: "وقالوا: يا ابن أم يا ابن عم، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد ... ، كقولك: يا أحد عشر أقبلوا".^١

وقال أبو عبيدة (ت ٢٠٩ هـ): "فتح بعضهم الميم؛ لأنهم جعلوه اسمين بمنزلة (خمسة عشر)؛ لأنهما اسمان، فأجروهما مجرى اسم واحد، كقولهم: هو جاري بيت بيت، ولقيته كفة كفة".^٢

وعلى هذا التوجيه تنتفي إضافة (ابن) لـ (أم)، وكذلك إضافة (أم) لـ (ضمير الياء)؛ لأنه صار بمنزلة اسم واحد^٣، وكذلك الفتحة في الاسمين لم تعد الفتحة التي هي للنصب في (ابن) في النداء، ولكنها استحالت فتحة بناء. وهذا معنى كلام الفارسي، وقوله: "ومن قال: يا ابن أم، فبنى الاسمين على الفتح، والفتحة في: (ابن) ليست النصب التي كانت تكون في الاسم المضاف المنادى، ولكن بُني على الحركة التي كانت تكون للإعراب، كما أن قولهم: لا رجل كذلك، وكما أن (مكانك) إذا أردت به الأمر لا تكون الفتحة فيه الفتحة التي كانت فيه وهو ظرف، ولكنه على حد الفتحة التي كانت في (رؤيدك)". أي إن الحركة تكون في

^١ في الكتاب ٢/ ٢١٤ .

^٢ في مجاز القرآن ٢/ ٢٥ .

^٣ انظر الكتاب ٢/ ٢١٤، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٩٤، ومجاز القرآن ٢/ ٢٢٥، والمقتضب ٣/ ١٨٢، ٤/ ٢٥٤، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٧٣، وجامع البيان في تأويل القرآن ١٣/ ١٢٨ - ١٢٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٧٣، والحجة للفارسي ٥/ ١٤٨، والتفسير الوسيط للواحدي ٢/ ٤١٣، وعلل النحو ٣٤٩، واللباب ١/ ٣٤١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٥، واللباب في علوم الكتاب ٩/ ٣٢٥.

^٤ في الحجة ٤/ ٩٠ .

الاسم للإعراب، فإذا أصاب الاسم عدولٌ عن أصله قد تتغيَّر دلالةُ الحركةِ نفسها التي كانت عليه في أصله قبل العدول، نحو قولنا: وضعتُ يدي مكانَ يدك، الفتحةُ في (مكان) دليل نصبٍ ظرف المكان.

أمَّا إذا عدلنا الاسم عن أصله هذا، فاستعملناه للأمر، فقلنا: (مكانك لا تتحرك) فإنَّ الفتحةَ في (مكانك) إنّما تتحوَّل فتحةَ بناءٍ، وكذلك الأمر في فتحة (يا ابنَ أمّ). والقول الثاني للكوفيّين، يقولون فيه: إنّ فتحةَ (أمّ) في (يا ابنَ أمّ) إنّما هي دليل الألفِ المضمرّة، لكثرة الاستعمال.

وأصله: (يا ابنَ أمّ)، كما قالوا في نداء: (يا غلامِي): يا غلامًا. وهذه الألفُ إنّما هي مُنقلبةٌ عن ضميرِ ياءِ الإضافة. فلما أُضْمِرَت الألفُ تُرِكَت الفتحةُ أمانةً على إضمارِها، كما فعلوا في إضمارِ ضميرِ الياءِ في المنادى المضاف إليه، فقالوا: يا غلامِ أقبل؛ يريدون: يا غلامي، فأبقوا الكسرةَ أمانةً على إضمارِ ضميرِ الياءِ، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر ١٦].

وقلبُ ضميرِ الياءِ ألفاً إنّما يكونُ في المنادى المضافِ إلى ياءِ المتكلم، و(أمّ) في (يا ابنَ أمّ) ليست هي المنادى بل هي مضافةٌ إلى المنادى (ابن)، وهم يُسوِّغون قلبَ الياءِ فيها ألفاً بأنَّ المضافَ والمضافَ إليه بمنزلةِ الاسمِ الواحد، لذلك جاز عندهم هذا القلبُ. وذلك نحو قول أبي النّجم:

يا بُنَّةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي

وقول الآخر:

كُنْ لِي لَا عَلَيَّ يَا ابْنَ عَمَّا

^١ انظر الكتاب ٢/ ٢١٤، وشرح أبياته ١/ ٢٩٤، والمقتضب ٤/ ٢٥٢، والأصول ١/ ٣٤٢، والحجة لابن خالويه ١٦٥، والحجة للفراسي ٤/ ٩١، ٩٣، ٣٣٩، والصحاح (عمم) ٥/ ١٩٩٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٣٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٦، والدرّ المصون ٥/ ٤٦٨، واللباب في علوم الكتاب ٩/ ٣٢٦، وخزانة الأدب ١/ ٣٦٤.

^٢ بلا نسبة في توضيح المقاصد ٢/ ١٠٩٠، واللباب في علوم الكتاب ٩/ ٣٢٦.

نَدُمُ عَزِيزَيْنِ وَنُكِفَ الذَّمَّاءُ

وعلى هذا التوجيه تَبْقَى الفَتْحَةُ في (ابن) حركة نصبِ المُنَادَى المُضَافِ، والْفَتْحَةُ في (أُمّ) مُجْتَزَأَةٌ عَنِ الألفِ المُنْقَلِبَةِ عن ضميرِ الياءِ، وهو مضافٌ إليه^١.

فهذان قولاً البصريين والكوفيين في فتحِ (أُمّ) من قولهم: (يا ابنَ أُمّ).
وأما قراءةُ الكسرِ ففيها قولان أيضاً.

الأوّلُ للبصريين، يقولون فيه: إِنَّ الكَسْرَ في (أُمّ) من قوله تعالى: (يا ابنَ أُمّ) إِنَّمَا هو كسرُ بناءٍ؛ لأنَّ المُضَافَ (ابن)، والمُضَافَ إليه (أُمّ) اسمانِ رُكَّبَا تركيبَ الاسمِ الواحدِ، ثم أُضِيفَ هذا التركيبُ إلى ضميرِ الياءِ فصار: (يا ابنَ أُمّي)، ثم حُذِفَت الياءُ، واجْتَزِئَتْ عنها بالكسرةِ في آخرِ الاسمِ المُركَّبِ، فقال: (يا ابنَ أُمّ)، كما قالوا في يا غُلامِي: يا غُلامِ أَقْبَلُ، فحذفوا الياءَ، وأبقوا الكسرةَ أمانةً عليها.

قال الفارسيُّ (ت ٣٧٧هـ): "والآخِرُ: أن يكونَ جَعَلَ الاسمَ الأوّلَ مع الثاني اسماً واحداً، وأضافَهُ إلى نفسه، كما تقولُ: يا حَمْسَةَ عَشَرَ أَقْبِلُوا، فحذفَ الياءَ كما تحذفُ من أواخرِ المفردةِ نحو: يا غلام^٢".

وقال ابنُ عادِلٍ سراجُ الدين النعمانيُّ (٧٧٥ هـ): "وأما قراءةُ الكسرِ فعلى رأيِ البصريّين هو كسرُ بناءٍ لأجلِ ياءِ المتكلمِ؛ بمعنى أَنّا أَضَفْنَا هذا الاسمَ المُركَّبَ كُلَّهُ لياءِ المتكلمِ، فَكُسِرَ، فَكُسِرَ آخرُهُ، ثم اجْتَزِئَ عن الياءِ بالكسرةِ، فهو نظيرُ: يا أَحَدَ عَشْرِي، ثم: يا أَحَدَ عَشَرَ بالحذفِ، ولا جائزُ أن يكونَا باقِيَيْنِ على الإضافةِ إذ لم يَجْزُ حذفُ الياءِ؛ لأنَّ الاسمَ ليس منادى، ولكنّه مضافٌ إليه المُنَادَى، فلم يَجْزُ حذفُ الياءِ منه^٣".

^١ انظر المقتضب ٢٥٢/٤، وجامع البيان في تأويل القرآن ١٣/١٢٩، وإعراب القرآن للنحاس ٧٣/٢، والحجة للفارسي ١/١٦٥، ٢٤٧، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٤١، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٥، واللباب في علوم الكتاب ٩/٣٢٥.

^٢ في الحجة ٥/٢٤٨.

^٣ في اللباب في علوم الكتاب ٩/٣٢٥.

أي إنَّ (ابنَ) في (يا ابنَ أمِّ) لم يَعدْ مُضافاً إلى (أمِّ)، وإنَّما صارَ معه اسماً واحداً.
والثَّاني للكوفيَّين، يقولون فيه: إنَّ (ابنَ) في (يا ابنَ أمِّ) أُضيفَ إلى (أمِّ)، و(أمِّ)
أُضيفَ إلى ضمير الياء، فصارَ: (يا ابنَ أمِّي)، ثمَّ حُذِفَت الياءُ من (أمِّ)، وتُركت الكسرةُ على
الميمِ دليلاً على حذفها، على نحوِ ما قالوا: يا غُلامَ غُلامي، فحذفوا الياءَ من الثاني، وبقي
الكسرُ في آخره.

وعلى ذا يُنصَبُ (ابنَ) على الفتحة، و(أمِّ) مضافٌ إليه، والكسرةُ جزءٌ من ضمير الياءِ
المحذوفة، وهي كسرةُ إعرابٍ^١.

ولغةُ الكسرِ في (يا ابنَ أمِّ) هي أفصحُ اللغاتِ، ثمَّ تليها قلبُ الياءِ ألفاً. قال ابنُ عادل
النعمانيُّ: "فُصِّحَتْ: حذفُ الياءِ مُجْتَرِئاً عنها بالكسرة، ثمَّ قلبُ الياءِ [أي ألفاً]، ساكنةٌ أو
مفتوحةٌ...، وإنَّما جَرَتْ هذه الأمثلةُ خاصَّةً هذا المَجْرَى؛ تنزيلاً للكلمتين منزلةَ كلمةٍ
واحدةٍ، ولكثرة الاستعمالِ"^٢.

هذا وذكرُوا أنَّ بعضَهم قرأ (يا ابنَ أمِّي) على الأصلِ^٣، لكنَّ الزَّجاجَ (ت ٣١١هـ)
قال: لا يُقرأ بها، وليست ثابتةً في المصحف، وقال الطبريُّ (ت ٣١٠هـ) فيها: إنَّها اللغةُ
الجيدةُ، والقياسُ الصحيحُ.
كما قال أبو زيد الطائيُّ^٤:

^١ انظر الحجة للفراسي ٢٤٨/٥.

^٢ في اللباب في علوم الكتاب ٢٢٥/٩.

^٣ انظر الدرّ المصون ٤٦٨/٥، واللباب في علوم الكتاب ٢٢٥/٩.

^٤ انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٧٣/٣.

^٥ انظر جامع البيان في تأويل القرآن ١٢٩/١٣.

^٦ انظر الكتاب ٢١٣/٢، ومجاز القرآن ٢٥/٢، والمقتضب ٢٥٠/٤، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٧٣/٣، وجامع
البيان في تأويل القرآن ١٢٩/١٣، وإعراب القرآن للنحاس ٧٢/٢، والحجة للفراسي ٩٠/٤، والصحاح (شقق)
١٥٠٢/٤، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٥/٣، والبحر المحيط ١٨٢/٥، والدرّ المصون ٤٦٨/٥، واللباب في علوم
الكتاب ٣٢٥/٩.

يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَفْتَنِي لِدهِرٍ شَدِيدٍ

وكما قال غلفاء بن الحارث^١ :

يَا ابْنَ أُمِّي وَلَوْ شَهِدْتُكَ إِذْ تَدَّ عُوْتَمِيًّا وَأَنْتَ غَيْرُ مُجَابٍ

وقالوا في استعمال (يا ابن أمم): إنها تُستعمل استعطافاً واسترقاقاً، ومن أجل ذلك قال هارون لأخيه موسى: (يا ابن أم لا تأخذ بلحيتي)^٢ ، والتذكير بِرَحِمِ الأم يستجلبُ العطفَ والرقة.

ويظهر ممَّا سَلَفَ أَنَّ الحذفَ من أَكثَرِ ظواهرِ العدولِ التي تتسبَّبُ بها كثرةُ الاستعمالِ، فهي أقوى الدواعي وأكثرها اجترأً على تغيير اللفظ والخروج به عن أصل استعماله .
والأمثلةُ تكثُرُ كثرةً يطولُ بها أمرُ البحثِ إن تتبَّعناها، وقيدناها، نحو الحذف في (وَيْلُكُمْ، وعِمَّ صباحاً)، وأصلُهما: (وَيْلُ أُمِّه، وإنعم صباحاً)، وقد حذفوا ما حذفوا لكثرة الاستعمال.
لكنَّ القليلَ يدلُّ على الكثير.

ثانياً: اختصار كلمتين في كلمة واحدة.

وذلك أن يكثر استعمال كلمتين متلازمين في كلامهم، فيجتزئوا منهما بعض حروفٍ من كل واحدة، فيضمُّوا الأولى إلى الثانية لفظاً وخطاً.

وهذا الاختصارُ للكلمتين، والاجتزأ من حروفهما ليس بغريب في لغة العرب، ولا منكر عند النحويين كذلك. قال الفراء (ت ٢٠٧هـ): "ولا تُنكَرَنَّ أَنْ تُجْعَلَ الكلمتان كالواحدة إذا كثر بهما الكلام"^٣.

^١ انظر معاني القرآن للأخفش ٣٣٨/١، والمقتضب ٢٥٠/٤، وجامع البيان في تأويل القرآن ١٣/١٣٠، والخزانة ٣٤/١١.

^٢ انظر معاني القرآن للفراء ٣٩٤/١، وجامع البيان في تأويل القرآن ١٣/١٢٩، والنكت والعيون (تفسير الماوردي) ٤٢٠/٣، ولطائف الإشارات ٥٧٣/١، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤٧٧/٣.

^٣ في معاني القرآن للفراء ٤/١.

وذلك نحو قولهم: أَيْشٍ هذا؟ يُريدون: أَيْ شَيْءٍ هذا؟

الكلمة الأولى (أَيْ)، وهي اسمٌ استفهام، حذفوا منها إحدى الياءين، فصارت: (أَيْ).
والكلمة الثانية (شَيْء)، وهي مضاف إليه مجرور، حذفوا همزةً من آخرها، ونقلوا حركتها
إلى الياء قبلها وكسروا لها الشَّين، فصارت: (شَيْ)، فلما اجتمع سكونُ الياء مع التَّنوين فيها
حذفوا الياءَ لالتقاء الساكنين، وأبقوا تنوين الجرِّ، كما فعلوا في (رام، وجوار)، فصارت:
(ش)، وضمُّوها إلى الكلمة الأولى (أَيْ)، فصارتا بعد الحذف والتَّضام: (أَيْش)، وذلك
للتخفيف والاختصار.

قال الفراء: "ومِمَّا كَثُرَ في كلامِ العربِ فَحَذَفُوا منه أَكْثَرُ من ذَا، قولهم: أَيْشٍ عندك؟
فَحَذَفُوا إعرابَ «أَيْ» وإحدى ياءَيْه، وحُذِفَتِ همزة من «شَيْء»، وكُسِرَتِ الشَّينُ، وكانت
مفتوحة، في كثيرٍ من الكلام، لا أُحْصِيه".
وقول الفراء: فحذفوا إعرابَ (أَيْ)؛ يريدُ به أنَّهم حذفوا منها الضمَّة، وهي علامةُ الرفعِ
فيه.

ومثل ذلك اختصارهم لـ (لا أبا لك)، فقالوا فيه لما كثر استعماله عندهم: (لا بَاك).

وقالوا في (لا أبا لِشَانِيكَ): (لا بِشَانِيكَ).

ذكر ذلك الفراء، وقال: "والحرفُ إذا كَثُرَ رَبَّيَا فَعِلَ به ذلك"^١؛ أي من الحذف والاختصار.
وإذا كان هذا الاختصارُ بالحذف مُتداوِلًا في لغة العربِ فإنَّ العلماءَ نَصُّوا على عدمِ
جوازِ القياسِ عليه؛ لأنَّ ما قَلَّ استعمالُه عندهم لا يُقاسُ على ما كَثُرَ، فلا نحذفُ مثلاً ألفَ
الوصلِ من (اسم) في قولنا: (لا سمِ الله حلاوةً في القلوب، وليس اسمُ كاسمِ الله)^٢ قياساً
على حذفها إذا اتصلتْ به بَاءُ الجرِّ في قولنا: (بسمِ الله الرحمن الرحيم)؛ لأنَّ استعمالها مع الباءِ
كثيرُ الدَّورِ على ألسنتهم، وهذا ما ليسَ عليه مجيءُ (اسمِ الله) مع الأحرفِ الأخر. قال

^١ المصدر نفسه ٢/١، وانظر كذلك إعراب القرآن للنحاس ٥/١٥٥، والحجة للفارسي ٤/٢٤٧.

^٢ في معاني القرآن ٣/٢٧٤.

^٣ عن الفراء في معاني القرآن ١/٢.

الفراء: "فلا يُقاسُ الذي لم يُستعمل على ما قد استعمل [كثيراً]؛ ألا ترى أنهم قالوا: أَيْشٍ عندك؟ ولا يجوز القياسُ على هذه في شيءٍ من الكلام".^١

ثالثاً: الخروج عن أصلِ قواعد الخطِّ.

إنَّ اللفظَ إذا كثرَ عندهم استعماله يُجْتَرَأُ عليه بالتغيير فيه والعُدول عن أصلِ استعماله في طريقة كتابته كما يُجْتَرَأُ فيه العُدولُ في اللفظِ والنُّطقِ به، وهذا يكونُ على النحو الآتي:

أ: الحذف، ومن ذلك :

١ - حذف همزة الوصلِ من الخطِّ .

تُحذفُ همزةُ الوصلِ من الخطِّ في كلمة (اسم)، إن باسرها حرفُ الجرِّ (الباء)، وأُضيفت إلى لفظِ الجلالة. ولا تُحذفُ منها إلا في تَيْنِكَ الحالتينِ مجتمعتين.

وحذفُ ألفِ الوصلِ من (بسم الله) إنَّما وقعَ لأنَّ موضعها مشهورٌ مألوفٌ عند قارئها، وذلك لكثرة استعمالهم لـ (بسم الله الرحمن الرحيم) في فواتح السُّور، ومقدِّمات الكتب، والرسائل والدواوين، وفي ابتداء الأكلِ والشربِ والذبح، وابتداء أغلب الأعمال، فلمَّا اعتادوا استعمالها، واشتهرت عندهم، وكثرت تخفُّفوا من همزة الوصلِ في الخطِّ، وبذلك قلَّلوا عددَ حروفها إيجازاً واختصاراً؛ لأنَّ من شأنِ العربِ الإيجازَ وتقليلَ الكثيرِ إذا عُرِفَ معناه، كما قال الفراء (ت ٢٠٧هـ).^٢ وقال أيضاً : "وإنَّما حَذَفُوهَا [أي ألفِ الوصلِ] من «بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» أَوَّلَ السُّورِ والكتبِ؛ لأنَّهَا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعٍ مَعْرُوفٍ لَا يَجْهَلُ القارئُ معناه، ولا يَحْتَاجُ إلى قراءته، فَاسْتُخِفَّ طَرَحُهَا؛ لأنَّ من شأنِ العربِ الإيجازَ وتقليلَ الكثيرِ إذا عُرِفَ معناه".^٣ وقال: "أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: «بسم الله» عند ابتداء كلِّ فعلٍ تأخذُ

^١ المصدر نفسه ١ / ٢٨١.

^٢ في معاني القرآن له ١ / ٢.

^٣ المصدر نفسه.

فيه: من مأكَلٍ أو مشَرَبٍ أو ذَبِيحَةٍ. فحذف عليهم الحذف لمعرفةً به^١. ولأنَّه مُفَسَّحٌ كُلُّ قولٍ وعَمَلٍ. وقال ابن قُتَيْبَةَ (ت ٢٧٦هـ): "تَكْتَبُ (بسم الله) إذا افْتَتَحَتْ بها كتاباً أو ابتدأت بها كلاماً = بغير ألف؛ لأنها كثرت في هذه الحال على الألسنة، في كل كتاب يُكْتَبُ، وعند الفَزَعِ والجَزَعِ، وعند الخبر يَرُدُّ، والطعام يُؤْكَلُ، فحُذِفَتِ الألف استِخْفافاً"^٢.

وربَّما بالغَ بعضُ الكتَّابِ في الحذفِ من (بسم الله) في الخطِّ لاشتِهَارِها وعدم اللبسِ بها، وكثرة دَوَرِها في ابتداء كُلِّ كتابةٍ، فاجترؤوا على حذفِ الألفِ والسَّيْنِ معاً، وهذا ثابتٌ بقولِ الفَرَّاءِ. قال: "وقد رَأَيْتُ بعضَ الكتَّابِ تدعُوهُ معرفته بهذا المَوْضِعِ إلى أن يحذفَ الألفَ والسَّيْنِ من «اسم» لمعرفةً بذلك، ولعلَّه بأنَّ القارئ لا يحتاجُ إلى علم ذلك"^٣.

ولا يجوزُ حذفُ ألفِ الوصلِ مع غيرِ الإضافةِ إلى لفظِ الجلالة (الله). وبذلك تثبتُ الألفُ في قولنا: (باسمِ الرحمن، وباسمِ العزيز). وقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة ٧٤]. وقوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق ١].

وأُثْبِتَتِ الألفُ ههنا "لأنَّها لا تلزُمُ هذا الاسمَ، ولا تكثُرُ معه ككثرتها مع الله تبارك وتعالى".

وكذلك لا يجوزُ حذفُ الألفِ منها مع غيرِ حرفِ الجرِّ (الباء)؛ لأنَّها لم تكثر مع حروفِ الجرِّ ككثرتها مع الباء. تقول: لاسمِ الله بركةٌ، فثُبَّتِ الألفُ. قال الفَرَّاءُ: "فلا تَحْذِفَنَّ أَلْفَ «اسم» إذا أَصَفْتَهُ إلى غيرِ الله تبارك وتعالى، ولا تَحْذِفْنَهَا مع غيرِ الباءِ من الصفاتِ، وإن كانت تلك الصفةُ حرفاً واحداً، مثل اللام والكاف. فتقول: (لاسمِ الله حَلَاوَةٌ في القُلُوبِ،

^١ المصدر نفسه.

^٢ في أدب الكاتب ٢١٥-٢١٦.

^٣ في معاني القرآن له ٢/١.

^٤ المصدر نفسه.

^٥ يعني بالصفات: حروف الجرِّ، وهذا خاصٌّ بالكوفيين.

وليس اسمٌ كاسمِ الله)، فتثبت الألف في اللام وفي الكاف؛ لأنَّهما لم يُستعمَلا كما استُعملتِ الباء في (اسم الله)^١.

وكذلك تثبتُ أَلِفُ الوصلِ في (اسم الله) إذا تَوَسَّطَ الكلام، فلم يُبتدأ به؛ لأنَّها إنَّما حُذِفَتْ لكثرة استعمالها في ابتداء الكلام، فإذا تَوَسَّطت جملة الكلام ثبتت أَلِفُ الوصلِ في (اسم الله). كأن تقول: (أدعو باسمِ الله). ولأنَّها أيضاً تكثرُ في ابتداء الكلام في قولنا: (بسم الله الرحمن الرحيم)، ومن العلماء مَنْ حصرَ حذف أَلِفِ الوصلِ في هذه العبارة فحسب. ومنهم من أجازَ حذفها إذا كانَ (اسم) مضافاً إلى غير لفظ الجلالة (الله) من صفاته، كقولنا: باسمِ الجبَّار، وباسمِ ربِّكَ. وهذا رأيٌ منسوب إلى الكسائي^٢. لكنَّه غير مشهور ولا معمول به.

٢- حذف الألف من الخطِّ في بعض الكلمات:

من ذلك كتابةُ (الرحمان، وسبحان) بلا أَلِفٍ، وذلك لكثرة استعمالهما في الكلام والكتابة. أمَّا (الرحمن) فإنَّه لطوله بالألف واللام حذفوا الألف من وسطه، وكذلك لشهرته وكثرة استعماله مع (الله) تعالى في الوصف والدعاء. وأمَّا (سبحان) فإنَّ أَلِفَهُ تُحذفُ في الخطِّ لأنَّه كثر استعماله مُضافاً إلى (الله) تعالى تنزيهاً له في كلِّ أمرٍ وحادثة^٣.

ب: وصل ما حقه الفصل.

ومَّا وُصِلَ لكثرة الاستعمال، وحقُّه الفصلُ في الخطِّ قولهم: (وَي) التي للتعجب، فإنَّها تُوصَلُ بـ(كَأَنَّ) الثقيلة، و(كَأَنَّ) الخفيفة. فنقول فيهما بالوصلِ في الخطِّ: (وَيَكَاَنَّ)، و(وَيَكَاَنَّ).

^١ المصدر نفسه.

^٢ انظر أدب الكاتب ٢١٦، وباب الهجاء ١٠، والكافي في شرح الهادي ٦٩٧، والبحر المحيط ١/ ١٢٨.

^٣ انظر الكافي في شرح الهادي ٦٩٧.

أَمَّا وَصَلُهَا بِ(كَأَنَّ) الثَّقِيلَةَ، فنحو قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَتَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَآَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْ لَا أَنَّ مِنَ اللَّهِ عَلَيْنَا لَحَسَفَ بِنَا وَيَكَآَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [الفصل ٨٢].

وَأَمَّا وَصَلُهَا بِ(كَأَنَّ) الخفيفة، فنحو قول زيد بن عمرو بن نفيل، أبي سعيد الصحابي^١:

سَأَلَتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَتَانِي..... قَلَّ مَالِي، قَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرٍ
وَيَكَآَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحِبُّ..... بَبْ، وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرٍّ
وَتَمَّ مَذَاهِبُ فِي تَوْجِيهِ (وَيَكَآَنَّ).

أَمَّا الْخَلِيلُ وَسَيُويهِ فَرَأَى أَنَّهَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ: الْأُولَى: (وَيَ)؛ بِمَعْنَى: أَعْجَبُ، فَتَكُونُ اسْمَ فِعْلٍ مُضَارِعٍ. وَالثَّانِيَةُ: (كَأَنَّ) لِلتَّشْبِيهِ، وَمَعْنَاهُ هَهُنَا: الْإِخْبَارُ.

قَالَ سَيُويهِ: "وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ قَوْلِهِ: (وَيَكَآَنَّهُ لَا يُفْلِحُ)، وَعَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى جَدُّهُ: (وَيَكَآَنَّ اللَّهَ)، فَرَعَمَ أَنَّهُ (وَيَ)، مَفْصُولَةٌ مِنْ (كَآَنَّ)، وَالْمَعْنَى وَقَعَ عَلَى أَنَّ الْقَوْمَ انْتَبَهُوا فَتَكَلَّمُوا عَلَى قَدْرِ عِلْمِهِمْ، أَوْ نُبَّهُوا، فَقِيلَ لَهُمْ: أَمَّا يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا عِنْدَكُمْ هَكَذَا. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. وَأَمَّا الْمَفْسُرُونَ فَقَالُوا: أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ^٢."

وَأَمَّا الْكَسَائِيُّ وَالْكَوْفِيُّونَ فَرَأَوْا أَنَّ أَصْلَ (وَيَكَآَنَّ): (وَيْكَ) بِكَافِ الْخَطَابِ، ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ (أَنَّ). وَمَعْنَاهُ: أَلَمْ تَرَ؟ وَقَدَّرَهُ الْفَرَّاءُ بِ (أَمَا تَرَى إِلَى صَنِيعِ اللَّهِ؟). وَقَالَ: وَقَدْ

^١ في الكتاب ١٥٥/٢، والأصول ٢٥٢/١، والبحر المحيط ٣٢٩/٨، والخزانة ٤٠٤/٦، ٤٠٨، ٤١٠. وهو لابن سعيد الصحابي في البيان والتبيين ٢٣٥/١. ولنبيه بن الحجاج في شرح أبيات سيويه ٢٩/٢، واللسان (وا، ويا). وبلا نسبة في مجاز القرآن ١١٢/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٢/٢، وللغراء ٣١٢/٢، وللزجاج ١٥٧/٤، وللنحاس ٢٠٥/٥، وجامع البيان في تأويل القرآن ٦٣٤/١٩، والمحاسب ١٥٥/٢، والخصائص ٤١/٣، ١٦٩، والصحاح (ها) وإيضاح شواهد الإيضاح ١٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٤، وشرح الكافية الشافية ١٣٨٦/٣، وشرح التسهيل ٤٦/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ١٢٥/٣، والدرر المصون ٦٩٧/٨، والجنى الداني ٣٥٣، ومغني اللبيب ٤٢٤/٤، واللباب في علوم الكتاب ٢٩٧/١٥. وإذا علمت أن مصادر هذا الشاهد مصادر مسألة (ويكأن) فستعذر الإطالة والكثرة فيها.

^٢ في الكتاب ١٥٤/٢.

يذهبُ بعض النحويين إلى أنَّهما كلمتان؛ يريدُ (وَيْكَ أَنَّهُ)؛ أَرَادَ: وَيْلَكَ، فحذفَ اللامَ وجعلَ (أَنَّ) مفتوحةً بفعلٍ مُضمرٍ، تقديرُه: (ويلك اعلم أَنَّهُ). ولم يُجْزِ الفراءُ إضمارَ الفعلِ (اعلم) ههنا. لكنَّه ارتضى أن يكونَ تقديرُ (ويكأنَّ): وَيْلَكَ، فحذفَ اللامَ وأبقى: وَيْكَ. لأنَّ (وَيْكَ) تقولُه العربُ محذوفَ اللامِ لكثرة في كلامهم. ثمَّ أنشدَ دليلاً على (وَيْكَ) محذوف اللام قولَ عنترَةَ^١:

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قَوْلُ الْفَوَارِسِ وَيْكَ عَنترَ أَقْدِمِ

وقد أشارَ الفراءُ إلى قولِ الخليل، وقال إنَّ أصلَه (وَي، وكأنَّ) موصولتين، و(وَيْ) للتَّعَجُّبِ، و(كأنَّ) جاءت للظَّنِّ والعلم. وتفسيرهما لها: (أما ترى؟)^٢.

وعلى الرَّائِينَ لا يُعَدُّ وصلُّها في الخطِّ قياسياً، ولكنَّهم وصلوا لكثرة استعماله.

قال الفراءُ: "ولم تكتبها العربُ منفصلةً، ولو كانت على هَذَا لَكَتَبُوهَا مُنْفَصِلَةً، وقد يجوز أن تكونَ كَثُرَ بِهَا الكلامُ فوَصِلَتْ بِمَا لَيْسَتْ مِنْهُ، كما اجْتَمَعَتِ العربُ على كِتَابِ (يا بَنَ أُمِّ) (يا بَنُوْمَ)، قال: وكذا رَأَيْتُهَا فِي مُصْحَفِ عَبْدِ اللَّهِ، وَهِيَ فِي مَصَاحِفِنَا أَيْضاً"^٣.

ومثل (وَيْكَأَنَّ) في الوصلِ (وَيْلُمَّه)، كذلك وصلُّوها لكثرة الاستعمال.

أصلُّها: (وَيْلُ)، وَصِلَتْ بِ (أُمَّه). حذفوا همزةَ (أُمِّ)، ووصلوها فصارت: (وَيْلُمَّه). وقد يكونُ أصلُّها (وَيْلُ لَأُمَّه). فحذفوا الهمزةَ واللامَ.

وقد تأتي مكسورة اللام، فيقولون: (وَيْلُمَّه)، فيكون المحذوف لام (وَيْلُ)، وهمزة (أُمِّ)، واللام في (وَيْلُمَّه) لام الجرِّ.

^١ في ديوانه ١٨٤.

^٢ انظر معاني القرآن للفراء ٣١١/٢ - ٣١٢. وانظر في تقدير (وَيْكَأَنَّ) مصادر تخريج بيت زيد بن عمرو بن نُفيل، في الصفحة السالفة.

^٣ في معاني القرآن للفراء ٣١٣/٢.

^٤ انظر الأصول ٣/٣٥٠، والخصائص ٣/١٥٠، والمحكم والمحيط الأعظم ١٠/٥٦٤، والدرّ المصون ٨/٦٦٤، واللباب في علوم الكتاب ٨/١٣٥.

^٥ انظر الخصائص ٣/١٥٠، واللسان (أمم).

رابعاً: إعلال ما لا يجب إعلاله.

وَرَدَتْ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَلْفَاظٌ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا عِنْدَ الْعَرَبِ فَاسْتَجَازُوا فِيهَا الْإِعْلَالَ، وَذَلِكَ لِلتَّخْفِيفِ وَسَهُولَةِ اللَّفْظِ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِ أَهْلِ الْحِجَازِ: (صَيَّاعٌ) فِي صَوَّاعٍ، مِنْ صَاغَ يَصُوعُ. وَأَصْلُ اسْتِعْمَالِهَا بِالْوَاوِ الْمُضَاعَفَةِ، عَلَى وَزْنِ (فَعَّالٍ)، مِثْلَ (قَوَّالٍ، وَجَوَّالٍ)، لَكِنَّهُمْ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُ (صَوَّاعٍ) عِنْدَهُمْ كَرِهُوا التَّقَاءَ الْوَاوَيْنِ فِيهَا، فَقَلَّبُوا الْوَاوَ الْأُولَى يَاءً، فَصَارَ تَقْدِيرُهُ: (صَيَّوَّاعٌ) عَلَى وَزْنِ (فَيَّعَالٍ) مِثْلَ (غَيَّدَاقٍ، وَخَيَّتَامٍ)، فَلَمَّا التَّقَّتْ الْوَاوُ وَالْيَاءُ، قَلَّبُوا الْوَاوَ إِلَى الْيَاءِ فَأَدْغَمُوا الْيَاءَيْنِ، وَقَالُوا: (صَيَّاعٌ)^١.

أَمَّا عَلَّةُ إِبْدَالِ الْوَاوِ يَاءً فِي (صَيَّاعٍ)، فَكَثْرَةُ الْاسْتِعْمَالِ، وَطَلَبُ الاسْتِخْفَافِ، كَمَا قَالَ أَبُو الْفَتْحِ (ت ٣٩٢هـ): "وَلَيْسَ هُنَاكَ عَلَّةٌ تَضْطَرُّ إِلَى إِبْدَالِهَا أَكْثَرَ مِنَ الْاسْتِخْفَافِ"^٢. وَقِيلَ: إِنَّ عَادَةَ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالْغَالِبَ عَلَى مَنْطِقِهِمْ إِبْدَالُ الْوَاوِ يَاءً مِنَ الْعَيْنِ فِي مِثْلِ وَزْنِ (فَعَّالٍ)، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ صَيَّاعٌ فِي صَوَّاعٍ، وَقَدْ سَلَفَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ. وَقَوْلُهُمْ: (دَيَّارٌ) فِي دَوَّارٍ، لِلرَّجُلِ الْكَثِيرِ الدَّوَّارِ، مِنْ دَارَ يَدُورُ.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ (ت ٣١٠هـ): "وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ قَوْلَ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿لَا تَذَرُ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح ٢٦] إِنَّهَا هِيَ مِنْ (دَوَّارٍ) فَعَّالًا، مِنْ (دَارَ يَدُورُ)، وَلَكِنَّهَا نَزَلَتْ بِلُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَأُقِرَّتْ كَذَلِكَ فِي الْمَصْحَفِ"^٣. وَقَوْلُهُ: فَعَّالٌ: وَزْنُ (دَوَّارٍ). أَمَّا (دَيَّارٌ) فَوَزْنُهُ: فَيَّعَالٌ^٤.

^١ هذا وجه استدلال أبي الفتح في الخصائص ٦٥/٢.

^٢ المصدر نفسه ٦٥/٢، ٦٦.

^٣ في جامع البيان في تأويل القرآن ٦/١٦٠.

^٤ انظر معاني القرآن للفراء ٣/١٩٠.

ومن ذلك أيضاً قراءة منسوبة إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [آل عمران ٢]. قرأ عمر رضي الله عنه (القيّام)^١، بإبدال الواو ياءً، كما فعلوا في (الصَّوَّاعِ، والدَّوَّارِ). قال أبو جعفر الطبري: "وإنما كان عُمر رضي الله عنه يختار قراءته، إن شاء الله (القيّام)؛ لأنّ ذلك الغالب على منطق أهل الحجاز"^٢.

هذا وإن أمثلة الاستدلال على أنّ كثرة الاستعمال في كلام العرب تؤثر في عدول اللفظ ومنهج استعماله عن أصله المعهود = كثرة واضحة لا لبس فيها. ومن الملحوظ أنّ في كثرة الاستعمال داعياً آخر يلازمها في عدول اللفظ والتركيب عن أصل استعماله، وهو طلب الخفة، ونبد الثقل؛ إذ إنّ كثرة الاستعمال مفردة قد لا ترقى في بعض الأحوال إلى أن تكون داعياً كافياً للخروج عن الأصل إلّا إذا كان دُعِي التّخفيف معها، وفيما مرّ من أمثلة وشواهد بيان ذلك. ومن المشروط في تسببها العدول عن الأصل إلّا يؤدّي العدول معها إلى لبس وإشكال في اللفظ، كما لا يجوز أن يؤدّي إلى فساد أو محال في المعنى.

^١ انظر معاني القرآن للفراء ٣/ ١٩٠، واللباب في علوم الكتاب ٤/ ٣١٥ / ١٤/ ٥.

^٢ في جامع البيان في تأويل القرآن ٦/ ١٥٩. وانظر إصلاح المنطق ١٠٦، وديوان الأدب ٣/ ٣٨٨، والخصائص ٢/ ٦٥، والمحكم والمحيط الأعظم ٥/ ٢٤٥، ٦/ ٣٦.

المبحث الثالث:

الضرورة.

الشعر محلُّ الضرورات، ولا تكون الضرورة في كلامٍ غير الشعر، وذلك أنَّ الشعرَ مُقيَّدٌ بقيود الوزن والقافية، ونظام الشطرين، فلاجل التزام الشاعر هذه القيودَ وعدم الخروج عنها قد يضطرُّ إلى زيادةٍ فيزيد حركةً أو تنويناً أو حرفاً في بنية الكلمة، كما يضطرُّ إلى حذفٍ فيحذف حركةً أو حرفاً منها، أو يخفف مدغماً أو يدغم مخففاً، أو وصل ما حقه القطع، أو قطع ما حقه الوصل، أو تذكير مؤنثٍ أو تأنيث مذكّر، أو تغيير في الإعراب، إلى غير ذلك من أنواع الضرورات التي تُصيب الشعر.

وهذه الخروق للقواعد والتجاوزات لقياس النحو لا تُعدُّ أبداً أخطاءً يرتكبها الشعراء، بل ما هي إلا دلائل على سعة اللغة، وأنها إذا قيّدت بقيود الوزن والقافية فقد أعطته بدائل في اللغة تُعينه على إخراج شعره في صورةٍ شعريةٍ خاليةٍ من أيِّ ركابةٍ في الوزن أو القافية. قال أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ): "اعلم أنَّ الشعرَ لما كان كلاماً موزوناً تكون الزيادة فيه والنقص منه يُخرجه عن صحّة الوزن ويُحيله عن طريق الشعر المقصود مع صحّة معناه استجيز فيه لتقويم وزنه من زيادةٍ ونقصانٍ وغير ذلك ممّا لا يُستجاز في الكلام مثله، وليس في شيءٍ من ذلك رفعٌ منصوبٌ ولا نصبٌ مخفوضٌ ولا لفظٌ يكون المتكلم به لاحقاً، ومتى وُجد هذا في شعرٍ كان ساقطاً ولم يدخل في ضرورة الشعر".^١

بل شيءٌ أكثر من ذلك؛ أعطت الشاعر هذه الاحتمالات في الشعرِ شعراً أكثر جمالاً ووقعاً لطيفاً في أذن السامع، وليس ذلك لأحدٍ إلا للشاعر، وما على علماء العربية إلا أن

^١ ما يحتمل الشعر من الضرورة ٣٤.

يلتمسوا لهذه التجاوزات وجهاً من التأويل والتفسير يُخرجون به قائله من الخطأ، وهذا ما دعا إليه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) في قول له أوردَه حازم القرطاجني (ت ٦٨٤هـ)، قال عن الخليل: "الشعراء أمراء الكلام، يُصَرِّفُونَهُ أَنَّى شَاءُوا، ويجوزُ لهم ما لا يجوزُ لغيرهم من إطلاقِ المعنى وتقييده، ومن تصريفِ اللفظِ وتعقيده، ومدِّ المقصورِ وقصرِ الممدودِ، والجمعِ بين لغاتِهِ، والتفريقِ بين صفاتِهِ، واستخراجِ ما كَلَّتِ الألسُنُ عن وصفِهِ ونعتِهِ، والأذهانُ عن فهمِهِ وإيضاحِهِ، فيقربون البعيدَ، ويُبعدون القريبَ، ويُحتجُّ بهم ولا يُحتجُّ عليهم".^١

فالشعراءُ ما قالوا شيئاً إلا وهم يحاولون به وجهاً من الوجوه، ولا يجوزُ نسبُ ما قالوه ممَّا خالفَ أقيسةَ النحويينَ إلى الخطأ وإن بُعدَ عنا وجهُ مرامِهِم، قال حازمُ القرطاجني في هذا المعنى، وقد عقبَ على كلامِ الخليل السالف: "فلأجلِ ما أشارَ إليه الخليلُ رحمه الله من بُعدِ غاياتِ الشعراءِ وامتدادِ آمادِهِم في معرفةِ الكلامِ واتساعِ مجالِهِم في جميعِ ذلك، يحتاجُ أن يُحتالَ في تخريجِ كلامِهِم على وجوهٍ من الصحةِ، فإنهم قلَّ ما يخفى عليهم ما يظهرُ لغيرِهِم، فليُسَوِّقُوا قَوْلُونُ شَيْئاً إِلَّا وَلَهُ وَجْهٌ، فلذلكَ يَجِبُ تَأَوُّلُ كلامِهِم على الصحةِ والتوقفُ عن تخطئَتِهِم فيما ليسَ يُلَوِّحُ له وَجْهٌ".^٢

فالشاعرُ المتمرسُ بظواهرِ اللغةِ والعارفُ بخباياها هو القادرُ على ارتكابِ الضروراتِ التي تُكسبُ شعره قوةً وجمالاً، وارتكابه مثلَ هذهِ الضروراتِ في شعره ما هو إلاَّ شاهدٌ على شجاعةِ عربيتهِ التي يستعملُ مفرداتها في شعره، هذا ما رآه أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ)، قال: "فمتى رأيتَ الشاعرَ قد ارتكبَ مثلَ هذهِ الضروراتِ على قُبْحِها وانحرافِ الأصولِ بها، فاعلم أن ذلكَ على ما جشَّمَه منه، وإن دَلَّ من وجهٍ على جورِهِ وتعسُّفه، فإنه من وجهٍ آخرٍ مؤذِنٌ بصياله وتحمُّطِهِ، وليس بقاطعٍ دليلٌ على ضعفِ لغتِهِ، ولا

^١ في منهاج البلغاء ١٤٣-١٤٤.

^٢ المصدر نفسه.

قصوره عن اختيار الوجه الناطق بفصاحته، بل مثله في ذلك عندي مثل مجري الجموح بلا لجام، ووارد الحرب الضروس من غير احتشام، فهو وإن كان ملوماً في عنفه وتهالكه فإنه مشهود له بشجاعته وفيض منته^١.

ثم إن انقياد الشاعر لطبيعة وزن الشعر وموسيقاه يغلب انقياده لسليقته اللغوية، ومن أجل ذلك ترى الشعر يكثر فيه عدول التراكيب والألفاظ عن أصولها حتى يتسنى للشاعر البقاء على انسجام ألفاظه ونظمها في خيط الوزن ليتفق اللفظ والوزن في إجلاء المعنى الذي رامه الشاعر من دون حيدة عن الوزن، ولكن قد يجيد عن قوانين النحو. قال أبو الفتح: "فإن أمنت كسر البيت اجتنبت ضعف الإعراب، وإن أشفقت من كسره البتة دخلت تحت كسر الإعراب"^٢.

وبذلك يتبين لنا أن الوزن في الشعر حصن لا يظهر ولا يُنقب، أما أصول استعمال الألفاظ والتراكيب في الشعر فقد يُجترأ عليها بالعدول والتغيير عن منهاجها المعتاد؛ لأنها لا تنفك خادمة لوزن الشعر، فيها ينشأ، وعليها يعتمد. لذلك قد نجد الإعراب في الشعر يزيغ عن منهاجه، وتُحتمل الضرورة فيه. وهذا أمانة قوة في الشاعر، وتمرس في طبعه على نسج الشعر في أساليب مختلفة؛ لأن الوزن والقافية - وإن كانا سبباً في تجاوز الشاعر قوانين النحو - شديداً التناغم مع النحو والصرف، ومن تناغمهما تظهر جماليات استعمال التراكيب والمفردات.

تعريف الضرورة: وهي أن يضطر شاعرٌ إلى خروج عن أصل استعمال لفظٍ أو تركيبٍ لإقامة وزن الشعر.

^١ في الخصائص ٢ / ٣٩٢.

^٢ في الخصائص ١ / ٣٣٥.

مذاهب العلماء في الضرورة:

إن الشاعر إذا اضطرَّ إلى ارتكاب شيء في اللغة مُحالِف الاستعمال المعهود فإن ذلك منه لا يعني ارتكابه خطأ في اللغة أو شيئاً خلاف الصواب، بل إنه إمّا استجاز شيئاً جائزاً مسموحاً به، وإن كان خلاف القياس، أو عادَ إلى أصلٍ قد اندثرَ حتى صار الفرعُ منه أصلاً بالاستعمال الكثير، فأحياء مدفوعاً إلى ذلك دفعاً بضرورة الوزن أو القافية، يُصدّق ذلك قولُ سيبويه (ت ١٨٠هـ): "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يُحاولون به وجهاً"^١.

ولم يقف علماء العربية في تفسير ظاهرة الضرورة عند هذا الموقف، بل قد ميّزوا بين الضرورات الحسنة والسائغة والسائغة والقبيحة^٢.

ويُلاحظُ أنّ لهم مذهبين في تمييز ما هو ضرورةٌ ممّا هو غير ضرورة:

الأول: يرى أنّ الضرورة هي ما وقع في الشعر ممّا لا مثيل له في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا. وهذا هو المذهب المشهور في تمييز الضرورة الشعرية من غيرها، وهو المذهب الذي عليه سيبويه، وأغلبُ النحويين^٣. قال ابنُ عصفور (ت ٦٦٩هـ): "اعلم أنّ الشعرَ لمّا كان كلاماً موزوناً يخرج الزيادة فيه والنقص منه عن صحّة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه؛ لأنّه موضعُ ألفت فيه الضرائر"^٤.

الثاني: يرى أنّ الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وأتمّها لا تكون إلّا لحاجة، أو اضطرار، فلا يجد الشاعر مفرّاً من حذف أو زيادة أو تغيير، فإن وجدَ وكان بوسعِهِ ألا

^١ في الكتاب ٣٢/١. وانظر الخصائص ٥٣/١، ٢١٤، ٢٥٧/٢.

^٢ انظر الكتاب ٣١/١، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٣٥.

^٣ انظر الخزانة ٣١-٣٤.

^٤ في ضرائر الشعر ١٣.

يحذف أو يزيد أو يُغيّر فلا ضرورة ثمة. وإنَّ مَرَدَّ هذا التَّغْيِيرِ إلى اختيار الشاعر لا إلى الضرورة.

وهذا رأيُّ أخذ به ابنُ مالك (ت ٦٧٢هـ)^١، وردَّه البغداديُّ (ت ١٠٩٣هـ)^٢.

وثمَّة رأيُّ لأبي الفتح (ت ٣٩٢هـ) يجعل الضرورة حالاً اعتيادية من الشاعر تدلُّ على سعة لغته، قال: "العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السَّعة أنساباً واعتياداً لها وإعداداً لذلك وقت الحاجة إليها"^٣.

ووافقه بمثل قوله القاضي الجرجاني صاحب الوساطة (ت ٣٩٢هـ)، قال: "قد يجوزُ للشاعر من الكلام ما لا يجوز لغيره، لا للاضطرار إليه، ولكن للاتساع فيه واتفاق أهله عليه، فيحذفون ويزيدون"^٤.

وهي؛ أي الضرورة، جائزة للشُعراء المُحدِّثين كما جازت للأوَّلين، قال أبو الفتح، وهو ينقل عن شيخه الفارسيِّ (ت ٣٧٧هـ): "سألْتُ أبا عليٍّ رحمه الله عن هذا، فقال: كما جاز أن نقيسَ مَثُورَنَا على مَثُورِهِمْ فكذلك يجوز لنا أن نقيسَ شِعْرَنَا على شِعْرِهِمْ. فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حَظَرْتَهُ عليهم حَظَرْتَهُ علينا. وإذا كان كذلك فما كان من أحسنِ ضروراتهم فليكن من أحسنِ ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا، وما بين ذلك بين ذلك"^٥.

^١ انظر شرح التسهيل ١/ ٢٠٢، ٣٦٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٠، والخزانة ١/ ٣١ - ٣٤.

^٢ انظر الخزانة ١/ ٣١.

^٣ الخصائص ٣/ ٣٠٣.

^٤ الوساطة بين المتنبي وخصومه ٤٥٠.

^٥ في الخصائص ١/ ٣٢٣ - ٣٢٤.

وقد عَدَّ أبو الفتح الصَّرورة وجهاً من أَوْجِه السَّعة في الاستعمال، وإن كانت وجهاً ضعيفاً في اختيار الشاعر لها، ولا سيما الضرورة القبيحة، التي ليس فيها مُعاودة أصل مهجور، أو ردُّ فرع إلى أصل، لكنَّه رأى أنَّها وجهٌ آخرٌ وطريقٌ ثانيةٌ جائزةٌ يسلكها الشاعر، وفيها فُسحةٌ من الاختيار، وربَّما اختارها دون أن يضطرَّ إليها.

قال: "ولا يَمْنَعُكَ قُوَّةُ الْقَوِيِّ من إجازة الضَّعيفِ أيضاً؛ فإنَّ العربَ تَفْعَلُ ذلك تأنيساً لك بإجازة الوجه الأضعف لتصحَّ به طريقك ويرحَّبَ به خناقك إذا لم تجد وجهاً غيره، فتقول: إذا أجازوا نحو هذا، ومنه بُدِّ وعنه مَنْدُوحةٌ = فما ظنُّك بهم إذا لم يجدوا منه بدلاً، ولا عنه معدلاً؛ ألا تراهم كيف يدخلون تحت قُبْحِ الصَّرورة مع قُدْرَتهم على تركها، ليعدُّوها لوقت الحاجة إليها".^١ وأورد ليوضح ما ذهب إليه ما أنشدَه سيبويه من قول أبي النجم:

قَدْ أَصْبَحْتَ أُمَّ الْحَيَارِ تَدَّعِي
عَلَيَّ ذَنْباً كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ

يُشيرُ أبو الفتح ههنا إلى رفع الشاعر (كلُّه) في الرَّجَزِ، وكان حقُّه النَّصبُ؛ لأنَّه مفعولٌ به مقدَّمٌ على فعله، وجانبُ الضَّعْفِ في الإعرابِ ههنا أنَّ الشَّاعِرَ إذ رفع (كلُّه) اضطرَّ إلى اجتلابِ المضمرِ في الفعلِ (أصنع)، وهو ضميرُ الهاءِ العائدِ إلى (كلُّه)، فيكون: (كلُّه لم أصنعه)، فيصيرُ (كلُّه) مبتدأ، خبرُه جملة (لم أصنعه) في التقدير. ولو نصبَ الشاعرُ (كلُّه) لما قَدَّرنا ما قَدَّرنا. وإن الكلامَ إذا استقام بلا تقديرٍ كان أقوى.

قال أبو الفتح: "أفلا تراه كيف دَخَلَ تَحْتَ ضَرْوَرَةِ الرَّفْعِ، ولو نَصَبَ لَحَفِظَ الْوِزْنَ وَحَمَى جَانِبَ الْإِعْرَابِ مِنَ الضَّعْفِ".^٢

^١ في الخصائص ٦٢/٣.

^٢ انظر الكتاب ٨٥/١، ١٢٧، ومجاز القرآن ٨٤/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٢٧٥/١، وللفراء ١٤٠/١، ٢٤٢، والأصول ٣٤٢/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٨/١، والحجة للفارسي ٢٦٧/٦، وكتاب الشعر ٥٠٤، والخصائص ٦٣/٣، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٥، والنكت والعيون للماوردي ١٦٦/٤، ودلائل الإعجاز ٢٧٨، ونتائج الفكر ٣٣٧، وضرائر الشعر ١٧٦، والدرر المصون ٢٩٥/٤، ومغني اللبيب ٥٧٩/٥، والخزانة ٣٥٩/١.

^٣ في الخصائص ٦١/٣.

وعقّب ابن هشام (ت ٧٦١هـ) على قول أبي النّجم ذاك، وقال: "ولو نُصِبَ (كلّ) على التّوكيد لم يَصِحَّ؛ لأنَّ (ذنباً) نكرةٌ. أو على المفعوليّة كان فاسداً معنًى لما بيّناه في فصل (كلّ)، وضعيفاً صناعةً؛ لأنَّ حقَّ (كلّ) المتّصلة بالضمير ألاّ تُستعمل إلاّ توكيداً أو مُبتدأً، نحو ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران ١٥٤]، قُرئ بالنّصب والرفع^١. ومُراد ابن هشام من أنَّ (كلّه) في كلام أبي النّجم تُفسدُ المعنى إن قدّرناها مفعولاً به لـ (لم أصنع) = التّنبية على أنَّ (كلّ) تُفيدُ العموم، وعلى ذلك يُقدّرُ المعنى بـ (لم أصنع كلّ الذنب) مع احتمال أن يكون صنع بعضه، وهذا إفسادٌ لما أرادَ الشّاعر؛ لأنّه أرادَ أنَّهُ لم يفعل أيّ خطأٍ يجزُّ عليه ذنباً، سواءً أكان صغيراً أم كبيراً. لذلك رجّح أن تكون (كلّه) مُبتدأً، خبره جملة (لم أصنع).

وقد اختلفت تقسيماً الصّرائر عند العلماء؛ فمنهم من أجملها في ثلاثة أقسام: ضرورة الزيادة، وضرورة النقص، وضرورة التّغيير. وكلُّ قسمٍ منها يشتمل على أنواعٍ للضرورة، فضرورة الزيادة تشتمل على زيادة التّنوين في الممنوع من الصّرف، وزيادة حرف العلة إذا كان عين الكلمة، إذا كان واجب الحذف بسبب الجازم، وغير ذلك.

أمّا ضرورة النقص فإنّها تشتمل على كلّ ما حُذف من الكلام لضرورة الوزن في الشعر، نحو حذف الحركة من المضارع المرفوع، وحذف الهمزة من الكلمة، وغيرها. وأمّا ضرورة التّغيير فإنّها تشتمل على كلّ تغيير يقع في بنية الكلمة أو تركيب الجملة وترتيبها، بداعي ضرورة وزن الشعر.

إنّ هذا تقسيمٌ فيه ثلاثة أنواعٍ للضرورة، مجمّلة فيها أنواعٌ كثيرة، ولا سيّما ضرورة التّغيير، فإنّها تشتمل على أنواعٍ كثيرة من الصّورات نحو استعمال المذكر في مكان المؤنث، ومدّ ما كان في الأصل مقصوراً، وفكّ المدغم، إلى غير ذلك.

لذلك تجد أكثر المؤلّفين في الضرورة قسّموا الصّورات في أربعة أضربٍ أو ستّة أو عشرة، دونما إجمالها في ثلاثة أنواع، فهي عند أبي سعيد السّيرافي (ت ٣٦٨هـ) ستّة أضربٍ:

^١ في مغني اللبيب ٥/ ٥٧٩ - ٥٨٠.

الزيادة، والحذف، والتقديم والتأخير، والإبدال، وتغيير الإعراب، وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث. على أنه ذكر في مقدمة شرحه لباب (ما يحتمل الشعر من الضرورة) في الكتاب = أنها سبعة أوجه. وعدّ النقصان والحذف ضربين من الضرورات، ولكن ما يثبت عنده أنهما ضرب واحد أنه لما فصل أنواع الضرورات لم يذكر النقصان، ولم يلمح إليه بشيء، واقتصر في الشرح والتفصيل على الحذف. وأنه في مقدمة شرحه لهذا الباب لا يجمع بالذكر بين النقصان والحذف. وربما كانت كلمة النقصان مزيده في نسخة الأصل، بدليل خلو إحدى النسخ منها؛ وهي مخطوطة شرح كتاب سيويه للسيرافي في المكتبة السليمانية رقم (٣٠١ ترخان)، وصورة منها في معهد المخطوطات بمصر^١.

وهي عند ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) وأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) أربعة أضرب: الزيادة، والنقص، والتأخير، والبدل^٢.

وعشرة عند عز الدين الزنجاني (٦٥٥ هـ): زيادة أحد حروف المعاني أو حروف المباني، ونقصان حركة أو حرف من حروف المعاني أو حروف المباني، وإبدال حرف من حرف أو اسم من اسم، وتقديم ما حقه التأخير، وتنكير ما حقه التعريف، وفصل ما حقه الوصل، ووصل ما حقه الفصل، وتغيير إعراب، وتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر^٣.

أما الضرورات عند القزاز القيرواني (ت ٤١٢ هـ) فإنه أتى عليها جميعاً، لكنه ساقها في كتابه دون إجمال وحصر لعددها، ولكن ينتقل من ضرورة إلى أخرى، دون تقديم منه لاسم نوعها، وجاءت عنده على أنواع كثيرة جداً.

وتعدّ الضرورات كلها عدولاً وخروجاً عن أصول استعمال الكلام، لكن الشعر محل ضرورات، واضطرار، فمن أجل استقامة وزنه وقافيته يضطر الشاعر أحياناً إلى مخالفة أصل أو العدول عنه إلى غيره. وسأعرض لأنواع الضرورات، وهي عشرة، كما رتبها

^١ انظر كتاب (ضرورة الشعر للسيرافي) تحقيق رمضان عبد التواب ص ٣٤، ح ٨. وانظر وصف المخطوطة ص ٣١.

^٢ انظر ضرائر الشعر ١٧، وارتشاف الضرب ٢٣٧٨.

^٣ انظر الكافي في شرح الهادي للزنجاني، القسم الثالث ٦٣٠.

الزنجاني. وذلك باعتبارها داعياً ظاهراً وعاملاً مؤثراً في عدول الشاعر عن منهاج الاستعمال المعتاد المشهور، وأناقشها دون الإطالة فيها؛ لأنّ مرامي منها مرأى المستدل بها لكونها سبباً في عدول لغة الشاعر عن أصل استعمالها.

النوع الأول: الزيادة:

يُضطرُّ الشاعرُ أحياناً إلى العدول في لغته بزيادة أشياء ما كان ليزيدها لولا اضطرارُ استقامة الوزن والقافية.

ومن الأشياء التي تُراد في لغة الشعر للاضطرار: زيادة حركة.

وذلك بتحريك ساكن في الأصل، نحو زيادة كسرة في المضارع المجزوم في قافية البيت، وهو كثير لا يُحصى في الشعر. قال امرؤ القيس^١:

أَلَمْ تَرَيَانِي كُلَّمَا جِئْتُ طَارِقًا وَجَدْتُ بِهَا طَيْبًا وَإِنْ لَمْ تَطْيَبْ

فزاد الكسرة في آخر (طَيَّب)، وهو في الأصل مجزوم بالسكون، وفعل ذلك لتسبق القوافي بالكسرة.

وتُزاد الكسرة في فعل الأمر المبني على السكون إذا كان قافية كذلك، نحو قول دريد بن الصَّمَّة^٢:

صَبَا مَا صَبَا حَتَّى عَلَا الشَّيْبُ رَأْسَهُ فَلَمَّا عَلَاهُ قَالَ لِلْبَاطِلِ: اْبْعِدْ

^١ في ديوانه ٤١، ومعاني القرآن للقرّاء ٧٩/٣، والشعر والشعراء ٥٠٨، والكامل ١٠١٩، والخصائص ٢٨١/٣، والكافي في شرح الهادي ٦٢٨، والبحر ٥٦٠/٢، والدرّ المصون ٥٠٥/٢.

^٢ في ديوانه ٥٠، والشعر والشعراء ٧٥١، وجمهرة أشعار العرب للقرشي ٤٧٤، وشرح الحماسة للمرزوقي ٨٢١، والكافي في شرح الهادي ٦٢٨.

وزيادة الكسرة في آخر الفعل إذا كان قافية لا تجوز إلا وهو مجزوم، أو مبني على السكون، فلا تَزَادُ في غيرهما.

ونحو تحريك العين الساكنة فيما جاء على وزن (فَعْلٍ، وفُعْلٍ، وفِعْلٍ).

أمَّا تحريكها في (فَعْلٍ) بفتح الفاء، فنحو قول زهير بن أبي سلمى^١:

ثُمَّ اسْتَمَرُّوا فَقَالُوا: إِنَّ مَشْرَبَكُمْ مَاءٌ بِشَرْقِيٍّ سَلْمَى فَيْدُ أَوْ رَكَكُ

واسم الموضع رَكَكُ^٢. لكنه زاد الفتحة على الكاف الأولى الساكنة اضطراراً لاستقامة وزن البيت، ففَكَ إدغام الكافين^٣.

وأمَّا تحريك العين الساكنة في (فُعْلٍ) التي للجمع، وهي بضم الفاء، فنحو قول الأعشى^٤:

نَحْنُ الْفَوَارِسُ يَوْمَ الْحِنُوِّ ضَاحِيَةً جَنَبِي فُطَيْمَةً لَا مِيلَ وَلَا عُزْلُ

زاد الضمة على الزاي الساكنة في الأصل لا اضطرار الوزن؛ لأنه عُزْلٌ، على وزن (فُعْلٍ)، وهو جمع (أَعَزَلَ).

^١ في ديوانه ١٣٩، والمقتضب ٢٠٠/١، والكامل ٦٩٢، والأصول ٤٠٧/٣، ٤٤٩، وضرورة السيرافي ٥٤، والمحتسب ٨٧/١، ٢٧/٢، ومعجم البلدان (ركك) ٦٤/٣، وضرائر الشعر ١٨، والممتع في التصريف ٤١٠، والكافي في شرح الهادي ٦٢٩، واللسان (فيد، ركة). وهو بلا نسبة في المنصف ٣٠٩/٢، والخصائص ٣٣٤/٢. ويُروى: (معدكم) في موضع (مشربكم).

^٢ انظر معجم البلدان (ركك) ٦٤/٣.

^٣ انظر مصادر تخريج بيت زهير السالف.

^٤ في ديوانه ١٨، والكتاب ٤٠٦/١، والاشتقاق ٣٤، والخزانة ٣٩٨/٨، واللسان (ميل، حنا)، والكافي في شرح الهادي ٦٢٩. وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٢٥/٢، والارتشاف ١٤٣٢. والجَنُو: مُنْعَطَفُ الوادي.

وَأَمَّا تَحْرِيكُهَا فِي (فِعْلٍ) بِكسْرِ الْفَاءِ فَنَحْوُ قَوْلِ عَبْدِ مَنْفَى بْنِ رُبَيْعٍ الْجُرْبِيِّ الْهَذَلِيِّ^١ :

إِذَا تَجَرَّدَ نَوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ ضَرْبًا أَلِيماً بِسَبَبِ يَلْعَجُ الْجِلْدُ

حَرَكَ عَيْنَ الْاسْمِ وَهِيَ لَامٌ (الْجِلْدُ)؛ وَحَرَكَهَا بِالْكَسْرِ دُونَ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ أَتْبَعَ الْعَيْنَ حَرَكَةَ الْفَاءِ، وَهِيَ الْجِيمُ الْمَكْسُورَةُ، فَكَسَرَ لَهَا اللَّامَ^٢.

وَمِنْهَا زِيَادَةُ التَّنْوِينِ فِي الْمَنَادَى الْمَفْرَدِ الْعَلَمِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ الْبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ دُونَ التَّنْوِينِ، وَلَكِنْ لِلضَّرُورَةِ يَنْوُنُ الشُّعْرَاءُ الْاسْمَ الْمَنَادَى الْمَبْنِيَّ عَلَى الضَّمِّ . نَحْوُ قَوْلِ الْأَحْوَصِ^٣ :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

نَوْنُ الْمَنَادَى فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ لَا ضَرَارَ الْوِزْنَ، وَلَمْ يَفْعَلْ فِي الشَّطْرِ الثَّانِي لِأَنَّهُ لَمْ يَضْطَرَّ إِلَيْهِ.

وَزِيَادَةُ التَّنْوِينِ فِي الْمَنَادَى الْعَلَمِ هَهُنَا مُشَبَّهَةٌ بِزِيَادَتِهِ فِي أَسْمَاءِ الْمَعَارِفِ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ كَمَا قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ^٤.

وَمِنْ زِيَادَةِ التَّنْوِينِ زِيَادَتُهُ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ.

^١ فِي دِيَوَانِ الْهَذَلِيِّينَ ٣٩ / ٢، وَالنُّوَادِرَ ٢٠٤، وَالْكَامِلَ ٦٩٢، ١٤١٩، وَالصَّحَاحَ (لَعَج) ٣٣٨، وَكِتَابَ الْأَفْعَالِ لِلْسَّرْقَسْتِي ٤٤٦ / ٢، وَاللَّالِئِ ٢٢١، وَضُرَائِرُ الشُّعْرِ ١٩، وَالْخَزَانَةُ مَعَ الْقَصِيدَةِ ٤٥ / ٧، وَاللِّسَانَ (جِلْد، لَعَج). وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي الْأَصُولِ ٤٤٩ / ٣، وَالْحِجَّةُ لِلْفَارِسِيِّ ٢١٠ / ٤، وَالْمَنْصَفُ ٣٠٨ / ٢، وَالْخَصَائِصُ ٣٣٣ / ٢، وَشَرْحُ الْفَصِيحِ لِلزُّخْمَشَرِيِّ ٤٨٣، وَالْإِرْتِشَافُ ٢٣٧٨. وَقَوْلُهُ: يَلْعَجُ: أَيُ يُولُؤُ وَيَحْرِقُ، وَسَبَبُ: بِكسْرِ السِّينِ وَسُكُونِ الْبَاءِ: قِطْعَةٌ مِنْ جِلْدٍ.

^٢ انْظُرِ الْمَصَادِرَ فِي الْحَاشِيَةِ السَّالِفَةِ.

^٣ فِي دِيَوَانِهِ ٢٣٧، وَالْكِتَابُ ٢ / ٢٠٢، وَالْمَقْتَضِبُ ٤ / ٢١٤، وَالْأَصُولُ ١ / ٣٤٤، وَضُرُورَةُ الشُّعْرِ لِلْسِّيْرَانِيِّ ٤٢، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٣ / ١٣٠٤، وَضُرَائِرُ الشُّعْرِ ٢٦، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي ٦٢٩، وَالْجَنَى الدَّانِي ١٤٩، وَالْدَّرُّ الْمَصُونُ ٤ / ٥٠٧، وَالْخَزَانَةُ ٢ / ١٥٠.

^٤ فِي الْكِتَابِ ٢ / ٢٠٢.

كقول ابن الدُمَيْنَةِ^١:

عَهَدْتُ بِهَا وَحْشًا عَلَيْهَا بَرَّاقِعٌ وَهَذِي وَحُوشٌ أَصْبَحَتْ لَمْ تَبَرِّقِ

براقِعٌ من منتهى الجموع التي لا تنصِرِفُ، ولكنَّ صرفها ههنا خلافُ أصلِ استعمالها،
لِضَرُورةِ الوزنِ .

ومن الزيادة للضرورة كذلك زيادةُ حرفٍ من حروفِ المباني.

وذلك كزيادة حروفِ اللَّيْنِ؛ بأن تُشَبَّعَ الحركةُ فتتَوَلَّدُ من هذا الإشباع ثلاثة أحرفٍ:
(الألف، والواو، والياء)، كُلُّ حرفٍ يتولَّدُ من الحركة التي تناسبه، فالألف تنشأ من إشباعِ
الفتحة، والواو من إشباعِ الضمَّة، والياء من إشباعِ الكسرة. وكلُّ هذا الإشباعِ من داعي
اضطرار الوزنِ.

فالألفُ: كقول ابنِ هَرَمَةَ^٢:

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنتَزَحٍ

أَرَادَ بِمُنتَزَحٍ، فَأَشَبَّعَ فَتَحَةَ الزَّاي، فتولَّدَتْ أَلِفٌ بعدها، ليستقيم وزن البيت.

^١ في ديوانه ٢٠٠، والكافي في شرح الهادي ٦٢٩ . وليحيى بن منصور في الزهرة ٢٩٦، وبلا نسبة في شرح الحماسة
للمرزوقي ١٢٢٣، وسفر السعادة ١٠٠٨.

^٢ في مدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك، في ديوانه ٨٧. وفي الصحاح (نزع) ٤١٠: أن ابنَ هَرَمَةَ قاله في رثاء ابنه.
ويدفعه أن الشاعرَ صرَّحَ باسمِ الممدوح في القصيدة التي منها هذا البيت، قال:

أَعْبَدَ الْوَاحِدِ الْمَحْمُودِ إِنِّي أَغْصُ حِذَارَ سُخْطِكَ بِالْقَرَّاحِ

والشاهد في الحجة للفارسي ٨١/١، ٢٤٠/٥، والحليبات ١١٢، والخصائص ٣١٦/٢، ١٢١/٣، وسر الصناعة ٢٥،
٧١٩، والمحتسب ١٦٦/١، ٣٤٠/٢، وأمالى ابن الشجري ١٨٤/١، ٣٣٨، ٤٢٠/٢، والإنصاف ٢٠، وسفر السعادة
١٥١، وضرائر الشعر ٣٢، والبحر ٣٣/٣، والدرر المصون ٣٨٥/٣، واللسان (حتن، علم، نجد، نزع)، وشرح شواهد
شرح الشافيه ٢٥. ومعنى الغوائل: الدواهي، ومُنْتَزَحٌ: بَعِيدٌ. قال الزمخشريُّ: ومن المجاز: أنت من الذَّمِّ بِمُنْتَزَحٍ. أساس
البلاغة ٢٦١/٢ .

والواو: كقول الرّاجز^١:

كَأَنَّ فِي أَنْبَاهِا الْقَرَنُفُولُ

أَرَادَ الْقَرَنُفُولَ، فَأَشْبَعَ ضَمَّةَ الْفَاءِ، فَتَوَلَّدَتْ وَاوٌ بَعْدَهَا.

وقول الشاعر^٢:

اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّنِي تَلَفُّتُنَا يَوْمَ الْفِرَاقِ إِلَى أَحْبَابِنَا صُورُ
وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَذْنُو فَأَنْظُرُ

أَرَادَ: فَأَنْظُرُ، لَكِنَّهُ اضْطَرَّ فَأَشْبَعَ ضَمَّةَ الظَّاءِ فَتَوَلَّدَتْ بَعْدَهَا وَاوٌ، فَصَارَتْ: أَنْظُرُ.

والياء: كقول أبي زُبَيْدٍ الطَّائِي، يَصِفُ وَقَعَ مَسَاحِي الَّذِينَ حَفَرُوا قَبْرَ عُثْمَانَ عَلَى الصُّخُورِ،
وهي (السَّلامُ)^٣:

لَهَا صَوَاهِلُ فِي صُمِّ السَّلامِ كَمَا صَاحَ الْقَسِيَّاتُ فِي أَيْدِي الصَّيَارِفِ

أَرَادَ: الصَّيَارِفَ: فَأَشْبَعَ كسرة الراء، فَتَوَلَّدَتْ بَعْدَهَا ياء للضرورة.

^١ بلا نسبة في المحتسب ٢٥٩/١، والخصائص ١٢٤/٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٨٣، وأمالي ابن الشجري ٤٢٠/٢،
والإنصاف ١٩، ٦٠٧، وضرائر الشعر ٣٥، والممتع ١٠٩.

^٢ نسبته الزُّوزَنِي في شرح المعلقات السبع ٢٥٤ إلى ابن هرمة، والبيت بلا نسبة في الزاهر ٢٩٨/٢، والحجة للفارسي ٨٠/١،
٤٤٧/٦، والحليبات ١١٣، وسر الصناعة ٢٦، ٣٣٨، ٦٣٠، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٢، والمحكم والمحيط
الأعظم ١٠١/٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٨٣/١، وضرائر الشعر ٣٥، والممتع ١٠٩، والدرّ المصون ٤٥٦/٥،
والخزانة ١٢١/١، ١٢٢، ٧/٧، ٨/٨، ٢٢٠، ٣٧٣. و(صُور) في البيت الأول: جَمْعُ (أَصُور)، وهو المائل من الشَّقِّ. انظر
الخزانة ١٢١/١.

^٣ هذا التّعقيب عن أبي جعفر الطبري في جامع البيان في تأويل القرآن ١٠/١٢٨، والبيت ثَمَّة. وفي الزاهر ٣٣٩/١، وأمالي
القالبي ٢٨/١، والصحاح (قسا) ٢٤٦٢/٦، والمفردات في غريب القرآن ٦٧١، البحر المحيط ٢٠٥/٤، والدرّ المصون
٢٢٢/٤، واللباب في علوم الكتاب ١٣/٢٥٣. وكان الأصل أن يقول: صَاحَتِ الْقَسِيَّاتُ، بَتَاءِ التَّأْنِيثِ، لَكِنَّهُ عَدَلَ عَنْ
الأصل للضرورة.

ومن هذه الزيادة مدُّ المقصور.

وذلك نحو قول الشاعر^١:

سَيُغْنِيَنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

أراد: غِنَى، لكنَّ الشاعرَ مدَّه فزاد الهمزة في آخره لاستقامة وزن البيت.

ونحو قوله^٢:

لَمْ نُرْحَبْ بِمَا سَخِطْتَ وَلَكِنْ مَرَحَبًا بِالرِّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلًا

أي بالرَّضَى.

وقد قيل: إِنَّ مَدَّ (غِنَاء، وَرِضَاء) لَيْسَ بضرورية؛ لأنَّهما مصدران لـ (غَانَيْتُ، وَرَاضَيْتُ)^٣.

ويدفعُ هذا الاحتمال معنى الغنى والرَّضى في البيتين.

أمَّا قولُ الشاعر: (فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاء) فالمرادُ منه أَنَّ من المُحالِ دَوَامُ الحالِ بالفقر أو الغنى. والغنى الذي هو ضدُّ الفقرِ يَجِيءُ مقصوراً غيرَ ممدودٍ، وليسَ هو من الفعلِ (غَانَيْتُكَ) إِذَا فَضَّلْتُكَ بِالْغِنَى، وفاخرْتُكَ به. وعليه مَدَّ (غِنَاء) للضرورة^٤.

وأمَّا (الرِّضَاء) فَإِنَّهُ أيضاً مقرونٌ في البيت بنقيضه (السُّخْطُ)، والرَّضى بهذا المعنى مقصورٌ غير ممدود. فيجري عليه ما جرى على (غِنَاء)^٥.

^١ لم يُنسَبَ فيها وقفت عليه، وهو في المقصور والممدود للقالى ١٧٧، ١٧٨، وضرورة الشعر للسيرا في ٩٧، والمحكم والمحيط الأعظم ١٧/٦، والإنصاف ٦٠٦، واللباب ٩٩/٢، وضرائر الشعر ٤٠، واللسان (غنا).

^٢ أنشدَه ابن سيده في المخصص ٣٢/١٦، وأبو البركات الأنباري في الإنصاف ٦٠٧.

^٣ انظر الإنصاف ٦٠١٩-٦١٠.

^٤ هذا رأي ابن عصفور في ضرائر الشعر ٤٠.

^٥ المصدر نفسه.

وقد أجاز الكوفيون مدَّ المقصور لغير الضَّرورة؛ لأنَّهم قاسوه على جوازِ قصرِ الممدود، وعلى جوازِ إشباعِ الحركات في ضرورة الشعر ونُشوءِ حروف اللين عنها، فكَذلك يجوزُ عندهم إشباعُ الفتحَةِ قبلَ الألفِ في الاسمِ المقصور، وبذلك تنشأُ أَلِفٌ قبلَ أَلِفِ المقصور، فتجتمعُ ثَمَّ أَلِفَانِ، فتُقلَبُ الألفُ الثانيةُ همزةً، فيصيرُ الاسمُ المقصورُ في الأصلِ ممدوداً.

ولم يُجزَّه البصريُّون؛ "لأنَّه إخراجُ الشَّيءِ عن أصلِهِ؛ لأنَّه يكونُ بزيادةِ حرفٍ ليس من نفسِ الكلمةِ بخلافِ قصرِ الممدودِ فإنَّه ردُّ الشَّيءِ إلى أصلِهِ؛ إذ الأصلُ عدمُ الزَّيادةِ".^١

ومن ضرورة الزَّيادة أيضاً: إثباتُ ما حذفه واجبٌ.

وهذه الضَّرورة تتَّبِعُ حالَ الكلمةِ في الإعرابِ.

منها إثباتُ حرفٍ واجبٍ الحذفِ بسببِ الإعرابِ، ومنها إثباتُ حركةٍ واجبةٍ الحذفِ بسببِ الإعرابِ أيضاً.

أمَّا إثباتُ الحرفِ فنحو إثباتِ لامِ المُعتلِّ في الفعلِ المجزومِ، إذا كانت لامُه أَلِفاً أو واواً أو ياءً.

فالألفُ نحو قولِ رؤبة^٢:

إذا العَجُوزُ غَضِبْتُ فَطَلَّقْ
ولا تَرْضَاهَا ولا تَمَلِّقْ

^١ هذا كلام الزَّنجاني في الكافي في شرح الهادي، القسم الثالث ٦٣١ . وانظر الإنصاف ٦٠٧ .

^٢ في ملحقات ديوانه ١٧٩، والخزانة ٨/٣٥٩، ٣٦٠. وهو بلا نسبة في كتاب الشعر ٢٠٥، والعضديات ٣٨، والمنصف ٢/١١٥، والخصائص ١/٣٠٧، وسر الصناعة ٧٨، وأمالى ابن الشجري ١/١٢٩، والإنصاف ٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٤، ١٠٦، وضرائر الشعر ٤٦، والممتع ٣٤٣، وشرح التسهيل ١/٥٥-٥٦، والارتشاف ٢٣٨٨، وتوضيح المقاصد ٣٥٢، وشرح شواهد شرح الشافية ٤/٤٠٩، واللسان (رضى).

أُثْبِتَ أَلْفَ (تَرْضَاهَا) للضرورة، وهي واجبة الحذف بسبب الجزم بـ (لا) الناهية.

والواو كقول أبي عمرو بن العلاء للفرزدق^١:

هَجَوْتَ زَبَانَ ثَمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ

أُثْبِتَ لَامَ الْفَعْلِ المجزوم وهي واو، بداعي ضرورة الوزن .

والياء كالبيت المشهور^٢:

أَلَمْ يَأْتِيَنَّكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ

أُثْبِتَ يَاءَ (يَأْتِيَنَّكَ) للضرورة، وهي واجبة الحذف للجزم.

وَأَمَّا إثباتُ الحركة فنحو ضمِّ المنقوص وهو في حالِ الرَّفْعِ:

^١ يُنسَبُ هذا البيت إلى أبي عمرو بن العلاء، قاله وهو يخاطب الفرزدق، وزَبَانُ اسم أبي عمرو بن العلاء. ذلك في معجم الأدباء ١٣١٧/٣. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/١٦٢، وكتاب الشعر ٢٠٤، والعضديات ٣٤، والمنصف ١١٥/٢، وسر الصناعة ٦٣٠، وأمالي ابن الشجري ١/١٢٨، والإنصاف ١٩، واللباب ١٠٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٤، ١٠٥، وضرائر الشعر ٤٥، والمتع ٣٤٣، وشرح التسهيل ١/٥٦، والارتشاف ٢٣٨٧، والبحر ٦/٣٢، والدَّرِّ المصون ٥/٥٣٧، ٦/٥٥٢، ٧/٣٥٢، وشرح الشافية للرضي ٣/١٨٤، وشرح شواهد شرح الشافية ٤٠٦، ٤٠٧، والخزانة ٨/٣٥٩، واللسان (يا).

^٢ مطلعُ قصيدة لقيس بن زهير العبسي. انظر شرح شواهد شرح الشافية ٤٠٨. وهو في الكتاب ٣/٣١٦، والأصول ٤٤٣/٣، والمنصف ٨١/٢، ١١٤، ١١٥، والمحتسب ١/٦٧، ٢١٥، والخصائص ١/٣٣٣، ٣٣٦، وسر الصناعة ٧٨، ٦٣١، وأمالي ابن الشجري ١/١٢٦، ٣٢٨، والإنصاف ٢٢، واللباب ١٠٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٢٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ٤٥، ٦٣، والمتع في التصريف ٣٤٢، وشرح الكافية الشافية ٥٧٨، وشرح التسهيل ١/٤٠، ٥٦، ٣/١٥٣، ووصف المباني ٢٢٧، وشرح الشافية ٣/١٨٤، والارتشاف ١٧٠٢، ٢٣٨٧، والدَّرِّ المصون ٦/٢٩٧، ٤٥٠، ٥٥٢، وتوضيح المقاصد ٣٥١، والجنى الداني ٥٠، ومغني اللبيب ٢/١٥٧، ٥٧/٥، وأوضح المسالك ١/٧٦، وشرح مختصر التصريف للتفتازاني ١٤٢، والخزانة ٨/٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢، ٩/٥٢٤، واللسان (قدر، أي، رضي، شطي، يا).

وذلك نحو قول أبي خراش الهذلي^١:

تراه وقد فات الرّماة كأنه أَمَامَ الْكِلَابِ مُضْغِي الحَدِّ أَصْلَمُ

أثبت الضمة على الياء للضرورة، وكانت واجبة الحذف لثقلها مع الياء.

هذه رواية أبي الفتح (ت ٣٩٢هـ)^٢. أمّا روايته في ديوان الهذليين فلا ضرورة فيها؛ وهي بنصب (مُضْغِي) على الحال من الضمير المستكن في خبر (كأن) المحذوف^٣.

وكسره وهو في حال الجرّ:

وذلك نحو بيت الكتاب:

لا بَارَكَ اللهُ فِي الْغَوَائِي هَلْ يُضْبِحْنَ إِلَّا لَهْنٌ مُطَلَّبُ

أثبت الكسرة على ياء (الغواني) للضرورة، وكانت واجبة الحذف.

وفتحه أيضاً في حال الجرّ:

وذلك نحو قول الفرزدق:

^١ في ديوان الهذليين ١٤٦/٢، وبلا نسبة في الخصائص ٢٥٨/١، والمنصف ٨١/٢، والمتع في التصريف ٣٥٣. وهو يصف ظيئاً، وقوله: أَصْلَمُ، يعني: كأنه مقطوع الأذنين.

^٢ في الخصائص ٢٥٨/١، والمنصف ٨١/٢. وكذلك الزنجاني في الكافي في شرح الهادي ٦٣١.

^٣ انظر ديوان الهذليين ١٤٦/٢.

^٤ البيت لعبيد الله بن قيس الرقيّات في ديوانه ٧١، وفيه: "الغواني فما"، والكتاب ٣١٤/٣، وضرورة الشعر للسيرافي ٥٩، والأصول ٤٤٢/٣، والكمال ١٤٠٩، والمقتضب ١٤٢/١، ٣٥٤/٣، والمنصف ٦٧/٢، والخصائص ٢٦٢/١، ٣٤٧/٢، والمحاسب ١١١/١، وأملّي ابن الشجري ٥٣٤/٢، وتوجيه اللمع ٨١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/١٠، ومغني اللبيب ٣٠٨/٣ واللسان (غنا).

^٥ في الكتاب ٣١٣/٣، وضرورة الشعر للسيرافي ٦٥، والشعر والشعراء ٨٩، والفاضل ٥، والمقتضب ١٤٣/١، والأصول ٤٤٥/٣، والصحاح (ولى) ٢٥٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/١، والدّرّ المصون ٧٥/٥، وأوضح المسالك ١٤٠/٤، وجمع الهوامع ١١٧/١، والخزانة ٢٣٥/١، ١٤٥/٥. والبيت ليس في ديوان الفرزدق.

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

الأصل فيه أن يقول: مَوْلَى مَوَالٍ، لكنه عدل عن ذلك إلى إظهار الياء في (مَوَالٍ) ثم فتحها للضرورة^١.

ومن ضرورة الزيادة كذلك فكُ الإدغام:

كبيت الكتاب، وهو لقَعْنَبِ بنِ أُمِّ صَاحِبٍ^٢:

مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنُّوا

أَرَادَ: ضَنُّوا، ففكُ إدغام النونين للضرورة.

وقولِ الراجز^٣:

إِنَّ بَنِيَّ لَلِئَامِ زَهْدَهُ

مَا لِي فِي صُدُورِهِمْ مِنْ مَوَدَّةٍ

أَرَادَ: مَوَدَّةً، ففكُ التضعيف للضرورة.

^١ في الكتاب ٣/٣١٢-٣١٣، وضرورة الشعر للسيرافي ٦٥، والمقتضب ١/١٤٣، والخصائص ٣/٧٢، والصاح (ولى) ٢٥٣٠، واللباب ١/٥١٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٦٤، والجنى الداني ١٤٥، وجمع الهوامع ١/١١٧، والخزانة ١/١١٤.

^٢ في الكتاب ١/٢٩، ٣/٥٣٥، وضرورة الشعر للسيرافي ٥٨، والنوادر ٢٣٠، والمقتضب ١/١٤٢، ٢٥٣، ٣/٣٥٤، والأصول ٣/٤٤١، والعصديات ٣٥، ٧٩، والمنصف ١/٣٣٨-٣٣٩، ٢/٦٩، ٣٠٣، والخصائص ١/١٦٠، ٢٥٧، والصاح (ضمن) ٢١٥٩، واللائق ٥٧٦، والفاثق ٢/٤١٤، واللباب ٢/١٠٠، وضرائر الشعر ٢٠، وشرح الشافية ٣/٢٤١، وشرح شواهد شرح الشافية ٤٩٠، والبحر ٨/٥١٠، والدّر المصون ١١/١٠٦، والخزانة ١/٢٤٥، واللسان (ظلل، هم، ضمن).

^٣ للعجاج في الزاهر ١/٨٩، ورسالة الصاهل والشاحج ٤٣٦، ولم أجده في ديوانه. وبلا نسبة في درة الغواص ٣٤٩، والمثلث لابن السيد ٢/٤٧١، وضرائر الشعر ٢١، وارتشاف الضرب ٢٣٧٩، والبحر المحيط ١/٢٩٨، واللسان (ودد).

ومنها أيضاً: تشديد المخفف:

وذلك نحو قول رؤبة^١:

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمَّا

أراد: الأَضْحَم. فشدد الميم للضرورة.

النوع الثاني: الحذف.

وهو إمّا حذف حركة أو حرف من حروف المعاني أو حروف المباني^٢.

أمّا حذف الحركة ههنا فالمقصود به حذف حركة الإعراب أو حركة حرف من حروف الكلمة.

فحذف حركة الإعراب كقول الشاعر^٣:

وناعٍ يُخَبِّرُنَا بِمَقْتَلِ سَيِّدٍ تَقَطَّعُ مِنْ وَجْدٍ عَلَيْهِ الأَنَامِلُ

حذف ضمة رفع المضارع (يُخَبِّرُنَا) للضرورة.

وحذف حركة حرف في بنية الكلمة نحو إسكان عين (فَعَلَ) المضمومة و(فَعِلَ) المكسورة لثقلهما في اللفظ، أمّا المفتوحة ففيها خلاف.

^١ في ملحقات ديوانه ١٨٣، وضرورة الشعر للسيرا في ٢١٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٦٦، وضرائر الشعر ٥١، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٤٧، واللسان (ضخم). وبلا نسبة في الأصول ٤٥٣/٣، والمحتسب ١٠٢/١، وسر الصناعة ١٦٢، ٤١٦، ٥١٥، والمنصف ١٠/١، والصحاح (ضخم) ١٩٧١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٨٢، واللباب ١٠٦/٢. وفيه قال أبو الفتح في سر الصناعة ١٦٢: ويروى: "الإضْحَمَّا" بكسر الهمزة، و"الضَّخْمًا"، ولا حجة فيهما.

^٢ كما قال الزنجاني في الكافي في شرح الهادي، القسم الثالث ٦٣٦.

^٣ في معاني القرآن للفراء ١٢/٢، وضرائر الشعر ٩٤، بلا نسبة.

فالمضمومة، كقول مالك بن زُغَبَة الباهلي^١:

أَنُوراً سَرَعَ مَاذَا يَا فَرُوقُ وَحَبْلُ الْوَصْلِ مُتَكِّثٌ حَدِيقُ
أَرَادَ سَرَعَ.

والمكسورة، كقول الشاعر^٢:

فَإِنْ أَهْجُهُ يَضْجَرُ كَمَا ضَجَرَ بَازِلُ مِنْ الْأَدَمِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ
أَرَادَ ضَجَرَ وَدَبَّرَتْ.

والمفتوحة نحو قول رؤبة^٣:

أَوْطَنْتُ وَطَنًا لَمْ يَكُنْ مِنْ وَطَنِي
أَرَادَ وَطَنًا.

ومن ذلك إسكان الفعل المضارع المنصوب إذا كان ينتهي بواو أو ياء.

فالمنتهي بواو ساكنة وهو منصوب كقول عامر بن الطفيل^٤:

^١ في إصلاح المنطق ٣٥، ١٢٦، والمثلث لابن السيد ٢/ ٢٠٥، واللسان (نور، سرع، حذق). وبلا نسبة المحتسب ١/ ١٨٢،
والصاح (سرع) ١٢٢٨، والكافي في شرح الهادي، القسم الثالث ٦٣٧، وشرح التسهيل ١/ ١٩٧، والمغني ٤/ ٣٥، ٩٩.
^٢ نسب هذا البيت إلى الأخطل المبرد في الكامل ١٠٩٤ برواية: "وكاهله"، وصاحب اللسان (ضجر، آدم). وهو بلا نسبة
في إصلاح المنطق ٣٦، والمنصف ١/ ٢١، والإنصاف ١٠٣، وابن يعيش ٧/ ١٢٩، ١٥٢، والكافي في شرح الهادي، القسم
الثالث ٦٣٧، والبحر ٣/ ٣٢٠، والدّر المصون ٤/ ٥٢. ولم أعثر عليه في ديوان الأخطل بكلتا الروايتين.
^٣ كذا في الصحاح (وطن) ٢٢١٤ - ٢٢١٥، والكافي في شرح الهادي ٦٣٧. وهو في ديوان رؤبة ١٦٣: "أوطنت أرضاً".
وكذا في اللسان (وطن)، ولا حجة فيه عندئذ.
^٤ في ديوانه ١٣، والحيوان ٢/ ٩٥، والشعر والشعراء ٣٣٦، والكامل ٢١٢، وأمالي القالي ١١٨، والخصائص ٢/ ٣٤٢،
والمحتسب ١/ ١٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ١٠١، وضرائر الشعر ٩٠، وشرح الشافية ٣/ ١٨٣، والدّر المصون
٤٩٤/ ٢، والخزانة ٨/ ٣٤٣، واللسان (كلل).

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُوَ بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ
أَسْكَنَ وَאוَ (أَسْمُو) لِلضَّرُورَةِ.

والمتنهي بياءٍ ساكنةٍ وهو منصوبٌ كقول الأعشى^١:

فَالْكَيْتُ لَا آوِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَفَى حَتَّى تُتْلَقِي مُحَمَّدًا
أَسْكَنَ الْيَاءِ فِي (تُلَاقِي) لِلضَّرُورَةِ.

وَأَمَّا حَذْفُ الْحَرْفِ فَحَذْفُ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي، كَحَذْفِ الْجَارِّ لِمُضَرَّةِ الْوِزْنِ مَعَ بَقَاءِ
عَمَلِهِ، وَهَذَا قَلِيلٌ نَادِرٌ.

وذلك نحو قول الفرزدق^٢:

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلِّيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ
أَرَادَ: إِلَى كُلِّيبٍ، فَحَذْفُ الْجَارِّ لِلضَّرُورَةِ.

وحذف حروفِ المباني أكثر ما يجيء في حروفِ العلة، وذلك كقول رؤبة^٣:

وَصَانِي الْعَجَاجِ فِيْمَا وَصَنِي

^١ في ديوانه ١٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٠، وسفر السعادة ٨١٧، والدرّ المصون ٣/٦٠٧، والخزانة ١٧٧/٣، ٣٨/٣. وبلا نسبة في سفر السعادة ٩٦، وشرح مختصر التصريف للفتازاني ١٤٣. ورواية الشاهد في الديوان ليس فيها حجة، وقد أشار إليها ابن يعيش ١٠/١٠٢؛ وهي:

فَالْكَيْتُ لَا أُرِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَفَى حَتَّى تَزُورَ مُحَمَّدًا

^٢ في ديوانه ٧٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٣٥، والبحر المحيط ٢/٣٨٦، والدرّ المصون ١/٢١٢، ومغني اللبيب ٦٠/١، والخزانة ٩/١١٣، ٤١/١٠.

^٣ في ملحقات ديوانه ١٨٧، والحجة للفراسي ٤/٤٢٣ - ٤٢٤، والخصائص ٢/٩٣، ٣١٧، والإنصاف ٤٣٠. وبلا نسبة في الإنصاف ٣٦٠، والدرّ المصون ٦/٤٨٥، ٥٨/١١، والخزانة ١/١٣١.

أراد: وصّاني، في نهاية البيت.

وجاء الحذف في باب مفاعيل كثيراً في الشعر، نحو قول المُرَدِّد بن ضَرار الذُّبْياني^١:

كَأَنَّ شُعَاعَ الشَّمْسِ فِي حَجَرَاتِهَا مَصَابِيحُ رُهْبَانٍ زَهَتْهَا الْقَنَادِلُ

أراد: القناديل.

وجاء الحذف بأكثر من حرف، نحو قول لبيد^٢:

دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِحٍ فَأَبَانَ فَتَقَادَمَتْ بِالْحُبْسِ وَالسُّوبَانِ

أراد: المنازل.

ومن هذا الحذف التَّرخيمُ في غير النداء^٣.

كقول المغيرة بن حنبل التميمي^٤:

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤُوسِهِ أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

^١ أخِي الشَّخَّاحِ فِي وَصْفِ خَيْلٍ لَهُ، فِي الْمَفْضَلِيَّاتِ ص ٩٩، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي ٦٢٤.

^٢ فِي دِيْوَانِهِ ١٣٨، وَضُرُورَةُ الشَّعْرِ لِلْسِّيْرَافِي ٨٨، وَالْعُضْدِيَّاتِ ٢١٧، وَالْخُصَائِصُ ٨١ / ١، ٤٣٧ / ٢، وَالْمَحْتَسِبُ ٨٠ / ١، ٧٧ / ٢، وَالصَّحَّاحُ (مَنَا) ٢٤٩٧، وَاللَّبَابُ ٤٠٠ / ١، ٩٦ / ٢، ١١١، وَضُرَائِرُ الشَّعْرِ ١٤٢، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ ٣٩٨، وَاللِّسَانُ (تَلْع، نَزْل، ابْن).

^٣ وَقَدْ عَقَدَ سَيَّبُوهُ ١٦٩ / ٢ بَاباً لَمَّا رَحِمَتْ الشَّعْرَاءُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ اضْطِرَّاراً. وَانْظُرْ ضُرُورَةَ الشَّعْرِ لِلْسِّيْرَافِي ٨٤، وَمَا بَعْدَهَا، وَالْأَصُولُ ٣٦٦ / ١، ٤٥٧ - ٤٥٩، وَالْإِنْصَافُ ٢٩٨ - ٢٩٩، وَضُرَائِرُ ابْنِ عَصْفُورٍ ١٣٦، وَالْإِرْتِشَافُ ٢٤١٧. وَقَالَ السِّيْرَافِي: "وَكَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ يُنَكِّرُ هَذَا وَلَا يُجَوِّزُهُ فِي الشَّعْرِ، وَيَعْلَلُ الْأَبْيَاتَ... وَالْقَوْلُ عِنْدِي مَا قَالَهُ سَيَّبُوهُ وَسَائِرُ الْمُتَقَدِّمِينَ...". ضُرُورَةُ الشَّعْرِ ٨٦.

^٤ فِي الْكِتَابِ ٢ / ٢٧٢، وَالْكَامِلُ ١٣٥٩، وَالْأَصُولُ ٤٥٨ / ٣، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ ٣٧٣، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١ / ١٩١، ٢ / ٣٢٠، وَالْإِنْصَافُ ٢٩٨، وَضُرَائِرُ الشَّعْرِ ١٣٩، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ١٣٧١. وَيُرْوَى: (إِنَّ الْمُهَلَّبَ إِنْ أَشْتَقَّ ...)، وَلَا شَاهِدَ فِيهِ.

أراد: ابن حارثة.

ومنه تخفيف المُشَدَّد، كقول عبد الله بن رَواحة^١:

سَرَيْنَا إِلَيْهِمْ كَافَّةً فِي رِحَالِنَا جميعاً علينا البيضُ لا نَتَخَشَّعُ

أراد: كَافَّةً.

النَّوعُ الثَّالِثُ: الإِبْدَالُ.

وهو إبدال حرفٍ من حرفٍ أو اسمٍ من اسمٍ. أمَّا إبدال حرفٍ من حرفٍ فكإبدالِ الهمزة من ياءٍ المنقوصِ: كقوله^٢:

قَدْ كَادَ يَذْهَبُ بِالدُّنْيَا وَلَذَّتْهَا مَوَالِيٌّ كَكِبَاشِ الْعُوسِ سُحَّاحُ

أبدل الهمزة بياء (موالي) ليستقيم وزن البيت، وفيه ضرورة ثانية، وهي صرفُه (موالي)، وهو مفاعل .

وأمَّا إبدال اسمٍ من اسمٍ فذلك يحصل إن كان الشعرُ لا يستقيمُ مع الاسمِ الذي حقه الذكرُ والإثباتُ، فيضطرُّ الشاعرُ إلى أن يُغَيِّرَهُ عن هيئته، وذلك بإحدى طريقتين:

الأولى تُسمَّى التَّسْلِيمُ؛ وهو أن ينقصَ الشاعرُ من الاسمِ بعضَ حروفه ويُبْقِيَ الباقيَ على هيئته^٣.

^١ في ديوانه ١٣٤، والصَّحاح (كفف) ١٤٢٢، والكافي في شرح الهادي ٦٤٥، واللسان (كفف).

^٢ عزاه البغداديّ في شرح شواهد شرح الشافعية ٤٠٢ إلى جرير، عن ابن المستوفي عن ابن السراج. وليس في ديوانه. وهو في ضرورة الشعر للسيرافي ١٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٠، ١٠٣، وضرائر الشعر ٢٢٤، وشرح الشافعية ١٨٢/٣، والجنى الداني ٦١٤. قال السيرافي: همز الياء من "موالي" لاستقامة البيت. وقوله: "العوس"؛ أي قبيلة أو مكان، و"سُحَّاح"؛ أي سمان. انظر شرح شواهد شرح الشافعية ٤٠٣، والصَّحاح (سحح) ٣٧٣.

^٣ انظر البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ ١٧٨، والكافي في شرح الهادي، القسم الثالث ٦٤٥.

كقولِ أُمَيَّةَ بنِ أَبِي الصَّلْتِ^١:

لَا أَرَى مَنْ يُعِينُنِي فِي حَيَاتِي غَيْرَ نَفْسِي إِلَّا بَنِي إِسْرَإِيلَ

أَرَادَ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

الثانية تُسَمَّى التَّذْنِيبُ؛ وهو عكسُ التَّثْلِيمِ، أن يزيدَ الشاعرُ في الاسم ما يصحُّ معه الوزنُ^٢.

كقولِ شَقِيقِ بنِ سُلَيْكِ الأَسَدِيِّ^٣:

وَحَافَتْ مِنْ جِبَالِ الصُّغْدِ نَفْسِي وَحَافَتْ مِنْ جِبَالِ خَوَارِزْمَ

أَرَادَ خَوَارِزْمَ.

وقولِ الكُمَيْتِ^٤:

لَا كَعْبِدِ الْمَلِكِ أَوْ كَوَلِيدٍ أَوْ سُلَيْمَانَ بَعْدُ أَوْ كَهَشَامٍ

أَرَادَ: كَعْبِدِ الْمَلِكِ.

النَّوعُ الرَّابِعُ: تقديم ما حقه التَّأخيرُ.

وذلك كتقديم المعطوفِ على المعطوفِ عليه:

كقولِ صَنَّانِ بنِ عَبَّادِ اليَشْكُرِيِّ^٥:

^١ في ديوانه ٤٤٥، وسفر السعادة ٢١، والكافي في شرح الهادي، القسم الثالث ٦٤٦، والدَّرِّ المصون ١/ ٣١٠.

^٢ انظر الكافي في شرح الهادي، القسم الثالث ٦٤٦.

^٣ وهو في شرح الحماسة للتبريزي ٢/ ٢٧٦، وفي سر الصناعة ١٩٢ (الأسدي). وبلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي

٧٧٩، والمحكم والمحيط الأعظم ٩/ ٤٢، واللسان (رزم).

^٤ في ديوانه ١٧٥/ ٣.

^٥ في شرح الحماسة للمرزوقي ٨٠٤، وضرائر الشعر ٢١١، والارتشاف ٢٤٣٢. وسيأتي ذكر هذين البيتين، ص ٣٥٠.

لَوْ كَانَ يُشْكِي إِلَى الْأَمْوَاتِ مَا لَقِيَ الْأَحْيَاءُ بَعْدَهُمْ مِنْ شِدَّةِ الْكَمَدِ

ثُمَّ اسْتَكَيْتُ لِأَشْكَانِي وَسَاكِنُهُ قَبْرٌ بِسَنْجَارٍ أَوْ قَبْرٌ عَلَى قَهْدٍ

يُرِيدُ: لِأَشْكَانِي قَبْرٌ بِسَنْجَارٍ وَسَاكِنُهُ. قَالَ أَبُو الْفَتْحِ (ت ٣٩٢هـ): "فَقَدَّمَ الْمَعْطُوفَ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَحَسَّنَ ذَلِكَ لَهُ شَيْئاً أَنَّ الْفِعْلَ مَعَ الْفَاعِلِ يَجْرِيَانِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ مَجْرَى الْجُزْءِ الْوَاحِدِ، فَإِذَا تَقَدَّمَ الْفِعْلُ فَلِقْوَةُ اتِّصَالِ الْفَاعِلِ بِهِ مَا يَجْرِي مَجْرَى تَقَدُّمِ الْفَاعِلِ".^١

وَأَنشَدَ أَبُو الْفَتْحِ كَذَلِكَ لِحَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ^٢:

لَعَنَ الْإِلَهَ وَزَوْجَهَا مَعَهَا هِنْدَ الْهِنُودِ طَوِيلَةَ الْفَعْلِ

أَرَادَ: لَعَنَ الْإِلَهَ هِنْدًا وَزَوْجَهَا مَعَهَا.

النَّوْعُ الْخَامِسُ: تَنْكِيرُ مَا حَقَّقَهُ التَّعْرِيفُ.

وَذَلِكَ يَحْصُلُ فِيهِمَا أَصْلُهُ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ، فَالْأَصْلُ أَنْ يَأْتِيَ الْمَبْتَدَأُ مَعْرِفَةً وَالْخَبْرُ نَكْرَةً، لَكِنْ قَدْ يَضْطَرُّ شَاعِرٌ إِلَى أَنْ يَفْعَلَ الْعَكْسَ مِنْ ذَلِكَ؛ بِأَنْ يَجْعَلَ اسْمَ (كَانَ) نَكْرَةً، وَخَبْرَهَا مَعْرِفَةً.

وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ^٣:

كَأَنَّ سَيِّئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

جَعَلَ (مِزَاجُهَا) خَبْرَ (كَانَ)، وَ(عَسَلٌ وَمَاءٌ) اسْمُهَا، وَذَلِكَ مِنْهُ لَا ضِطْرَّارَ الشُّعْرِ.

^١ فِي التَّنْبِيهِ عَلَى شَرْحِ مَشْكَلَاتِ أَبْيَاتِ الْحِمَاسَةِ ٢٦٢.

^٢ فِي التَّنْبِيهِ عَلَى شَرْحِ مَشْكَلَاتِ أَبْيَاتِ الْحِمَاسَةِ ٢٦٢. وَانْظُرْ دِيْوَانَهُ ٣٨٤.

^٣ فِي دِيْوَانِهِ ١٧، وَالْكِتَابُ ٤٩/١، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٣/٢١٥، وَالْكَامِلُ ١٦٤، وَالْمُقْتَضَبُ ٤/٩٢، وَالْأَصُولُ ١/٨٣، وَالْمَحْتَسَبُ ١/٢٧٩، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٧/٩١، ٩٣، وَضُرَائِرُ الشُّعْرِ ٢٩٥-٢٩٦، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ١/٣٥٦، وَاللِّسَانُ (سَبَأً، رَأْسَ)، وَالْخَزَانَةُ ٩/٢٢٤-٢٣١، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٣. وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي الْأَصُولِ ١/٦٧، وَعِلَلُ النَّحْوِ ٢٥٢، وَالْإِرْتِشَافُ ١١٧٨، ٢٣٧٣، ٢٤٥٢، وَالْبَحْرُ ٤/٤٨٦، ٥/١٢٦، ٨/٣٨٤، وَمَغْنِي اللَّيِّيبِ ٥/٣٧١، ٧٠٩/٦.

النوع السادس: فصلٌ ما حقه الوصلُ.

وذلك بأن يفصلَ بين العددِ ومُميّزه، وهما شديداً الاتصال. والفصلُ بينهما حاصلٌ بالظرف وحرفِ الجرِّ.

وذلك نحو قول جرير^١:

لِي خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً لَا أُسْتَطِيعُ عَلَى الْفِرَاشِ رُقَادِي

أراد: في خمسَ عشرةَ ليلةً من جُمَادَى، ففصلَ بين العدد ومُميّزه بالجار والمجرور.

وقول العباس بن مرداس^٢:

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا

أراد: ثلاثون حولًا كميلًا للهجر، ففصلَ بين العدد ومُميّزه بالجار والمجرور.

ومن الفصل أن يفصلَ بين المضافِ والمُضافِ إليه بالجار.

قالت الدُرّنا بنتُ عُبَيْبَةَ^٣:

^١ في ديوانه ٥٠٧، وتوجيه اللمع ٤٣٨، والبيت بلا نسبة في المقتضب ٥٦/٣، وجمع الهوامع ٢٧٣/٢.

^٢ في ديوانه ١٢٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٦٠، وأساس البلاغة (كامل) ١٤٦/٢. وهو بلا نسبة في الكتاب ١٥٨/٢، والمقتضب ٥٥/٣، والأصول ٣٠٦/١، والتبصرة والتذكرة ٣٢٢، والإنصاف ٢٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٠/٤، وضرائر الشعر ٢٠٣، وشرح التسهيل ٤٠٩/٢، وشرح الكافية الشافية ١٧٠٦، وشرح الكافية ٧٠/٢، ١٥٤/٣، والدّرّ المصون ٦٦٤/٢، ١٦٣/٥، ومغني اللبيب ١٨٤/٦، والخزانة ٢٩٩/٣، ٤٦٧/٦، ٤٧٠، ٢٥٥/٨، واللسان (كامل).

^٣ من بني قيس بن ثعلبة. في الكتاب ١٨٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢١/٣، وضرائر الشعر ١٩٢. ونُسب البيت إلى عَمْرَةَ الْحُتَيْمِيَّةِ في شرح الحماسة للمرزوقي ١٠٨٣، وإليهما في الإنصاف ٣٥٠، واللسان (أبي). وإلى امرأة من العرب في ضرورة الشعر للسيرافي ١٨٠. وهو بلا نسبة في الخصائص ٤٠٥/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٣٢، وشرح الكافية الشافية ٤٠٦، والدّرّ المصون ٤٢/٢، ١٦٩/٥.

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبَوَّةً فَدَعَاهُمَا

أرادت: هما أخوا مَنْ لَا أَخَا لَهُ فِي الْحَرْبِ، ففصلت بين المضاف والمضاف إليه بالجار.

النَّوعُ السَّابِعُ: وَصَلَ مَا حَقَّهُ الْفَصْلُ.

وذلك كأن تُوصَلَ همزة القطع، لضرورة الشعر.

كقول جثامة بن قيس الليثي الكِنَانِي:

هَلْ اعْفُو عَنْ أَصُولِ الْحَقِّ فِيهِمْ إِذَا عَسَرْتُ وَأَقْتَطَعُ الصُّدُورَا

خَفَفَ همزة (أعفو)، ووصلها وهي بالأصل همزة قطع.

النَّوعُ الثَّامِنُ: تَغْيِيرُ الْإِعْرَابِ.

وذلك بأن يرفع الشاعر الفعل بعد الجازم لضرورة الوزن، كالرفع بعد (لم) في قول الشاعر^٢:

فَأَضَحُوا بِهَالِيلٍ لَوْ أَقْسَمُوا عَلَى الشَّمْسِ حَوْلَيْنِ لَمْ تَطْلُعْ

رفع (تطلع) للضرورة؛ لأنَّ قوافي القصيدة مرفوعة، وكان الواجب جزمه بالسكون.

وقد وردَ الجزمُ بعد (أن) من قول امرئ القيس^٣:

^١ أخى بلعاء بن قيس، في المؤتلف والمختلف ١٣٤، وجمهرة الأمثال ١٤٧/٢، واللسان (كفي). وبلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي ١٦٣١.

^٢ بلا نسبة في ضرائر الشعر ٣١٠، والخزانة ٣/٩. وبهاليل: جمع بهلول؛ وهو الرجل الكريم والحيي.

^٣ في ديوانه ٣٨٩، والمحاسب ٢/٢٩٥، والجنى الداني ٢٢٧، والمغني ١/١٨٠، والخزانة ٤/٢٩٢.

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلَدَانُ حَيَّنَا تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبُ

جزم الفعل بعد (أن) لضرورة الوزن، وكان الواجب إظهار الياء في (يأتينا).

وهذا البيت له رواية أخرى تخرجه من الضرورة، وهي^١:

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلَدَانُ أَهْلِنَا هَلُمَّ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ الصَّيْدُ نَحْطِبُ

النوع التاسع: تذكير المؤنث.

وذلك نحو قول جرير^٢:

لَقَدْ وَلَدَ الْأُخَيْطَلُ أُمُّ سَوْءٍ عَلَى بَابِ اسْتِهَا ضُلْبٌ وَشَامٌ

النوع العاشر: تأنيث المذكر.

وذلك نحو قول رُوَيْشِد بن كثير الطائي^٣:

يَا أَيُّهَا الرَّكِيبُ الْمَرْجِي مَطِيَّتُهُ سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ

أَنَّ الصَّوْتُ؛ لَأَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى الْاسْتِغَاثَةِ، وَالصَّرْخَةِ. قَالَ أَبُو الْفَتْحِ (ت ٣٩٢هـ): "أَنَّ الصَّوْتُ؛ لَأَنَّهُ ذَهَبَ بِهِ إِلَى الْاسْتِغَاثَةِ، وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ، وَإِنْ كَانَ تَذْكِيرُ الْمُؤَنَّثِ أَحْسَنَ مِنْهُ، وَمِنْ طَرِيفِ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ الْأَصْمَعِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الْيَمَنِ

^١ وكذا رواه ابن فارس في مقاييس اللغة (حطب) ٧٩/٢، والبكري في اللآلئ ٦٧: "إلى أن يأتي الصيد"، والزنجاني في الكافي في شرح الهادي، القسم الثالث ٦٥٧.

^٢ في ديوانه ٢٨٣، وشرح شواهد الإيضاح ٣٣٨، واللسان (أمم)، وبلا نسبة في سر الصناعة ٥٦٥، والكافي في شرح الهادي، القسم الثالث ٦٥٨.

^٣ في التنبيه على شرح مشكلات أبيات الحماسة ٨٤، وسر الصناعة ١١، والصحاح (صوت) ٢٥٧، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٦٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٥، واللسان (صوت). وبلا نسبة في الخصائص ٤١٦/٢، والإنصاف ٦٢٠، وضرائر الشعر ٢٧٢، والارتشاف ٧٣٧، ٢٤٤٩، والدّرّ المصون ٣٦٩/٢، ٦١٠/٤، ٦٤٧/٩، ٧٠/١١، والخزانة ٢٢١/٤.

يقول: فلانٌ لَغُوبٌ، جاءته كتابي فاحتقرها. قال: قلتُ له: أتعولُ: جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليست بصحيفةً^١."

هذه هي أنواع الضرورات التي يضطرُّ الشاعرُ إلى ارتكابها، وكلُّ أنواعها عُذُولٌ وخروجٌ عن أصل الاستعمال.



^١ في التنبيه على شرح مشكلات أبيات الحماسة ٨٤ - ٨٥. وانظر الخصائص ٤١٦/٢، وسر الصناعة ١١ - ١٢، والصحاح (صوت) ٢٥٧.

المبحث الرابع:

التَّوَهُّمُ.

التَّوَهُّمُ في اللغة بمعنى الظَّنُّ. تقولُ توهُمْتُ الشَّيْءَ كذا؛ أي ظننته كذا وكذا^١. وكذلك يجيءُ التَّوَهُّمُ بمعنى التَّصَوُّرِ والتَّخِيلِ. أي تتصوّر الأمر على نحوٍ من الأنحاء، سواءً أكان في الوجود أم لم يكن^٢.

أمّا التَّوَهُّمُ في الاصطلاح فإنه إدراك المعنى الجزئي المتعلّق بالمحسوس^٣. وهو أقربُ إلى الظنِّ، لأنَّ إدراكَ المعنى الجزئيّ للشيء لا يعني العلمَ بالشيء، أو التَّيَقُّنَ منه، وإنّما هو محاولةٌ للعلم به، أو الاقتراب من حقيقة. لذلك قال أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ): "وقال بعضهم: التَّوَهُّمُ يجري مجرى الظُّنون، يتناولُ المُدْرَكَ وغير المُدْرَكَ"^٤.

ومعنى التَّوَهُّمُ هذا يجري على بعضِ الظواهرِ النحويّةِ والصّرفيّةِ التي عدلتُ عن أصولها، وخالفَت منهاجَ استعمالها؛ فقد اتَّخَذَ النّحويُّونَ التَّوَهُّمَ علّةً ينسبونَ إليها بعضَ ما عدلَ عن أصلِ استعماله من كلامِ العربِ.

فكأنَّ الفصيحَ لما عدلَ عن الأصلِ في كلامه ظنَّ أنَّ شيئاً ممّا تكلمَ به له وجهٌ أصيلٌ في القولِ، وأنَّه قاسه في خيَلِهِ على الصحيحِ الأصيلِ، فنطقَ بما نطقَ ظناً وتوهُماً أنَّه قاربَ الصّوابِ. ويصدّقُ معنى هذا الكلام قولُ الكفويّ (ت ١٠٩٤هـ)، وهو يتكلّمُ على العطفِ

^١ انظر الصحاح (وهم) ٢٠٥٤.

^٢ انظر اللسان (وهم).

^٣ هذا تعريف الكفوي في الكليات ٣١٤.

^٤ في الفروق اللغوية ٩٨.

على التَّوَهُّم: "جَوَزَ الْعَرَبِيُّ فِي ذِهْنِهِ مُلَاحَظَةَ ذَلِكَ الْمَعْنَى فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فَعَطَفَ مَلَا حِظًا لَهُ وَهُوَ مَقْصَدُ صَوَابٍ"^١.

إِذَا التَّوَهُّمُ أَمْرٌ وَقَعَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِيِّ، وَعَلَّةً ظَنِّيَّةً يُوجَّهُ بِهَا بَعْضُ كَلَامِ الْفَصِيحِ مِمَّا خَالَفَ فِيهِ الْأَصُولُ؛ لِأَنَّهُ تَوَهُّمٌ أَنَّهُ كَذَا.

وَالظَّوَاهِرُ الَّتِي جَاءَ فِيهَا التَّوَهُّمُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ كَثِيرَةٌ، وَتَعَالِيلُ النَّحْوِيِّينَ لَهَا بِالتَّوَهُّمِ كَثِيرَةٌ أَيْضًا، مِنْهَا:

الْعَطْفُ عَلَى التَّوَهُّمِ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَيُسَمَّى فِيهِ الْعَطْفُ عَلَى الْمَعْنَى^٢. وَهُوَ أَنْ يَعْطَفَ اسْمَيْنِ أَوْ فَعْلَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ بِحَرَكَةِ إِعْرَابِهِمَا ظَنًّا أَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ دَخَلَ عَلَيْهِ عَامِلٌ مَا، فَعَطَفَ عَلَيْهِ عَلَى تَوَهُّمِ وَجُودِ هَذَا الْعَامِلِ، وَالْحَقُّ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَمَا يُسَوِّغُ الْعَطْفَ عَلَى التَّوَهُّمِ هَهُنَا أَنَّ الْعَامِلَ الْمُتَوَهُّمَ دَخُولُهُ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ يَصَحُّ دَخُولُهُ فِي الْأَصْلِ، بَلْ يَكْثُرُ اسْتِعْمَالُهُ، وَكَثْرَتُهُ تَحَسِّنُ التَّوَهُّمَ فِيهِ^٣؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَثُرَ دَوْرُهُ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَرَبِ، وَاعْتَادُوا اسْتِعْمَالَهُ اتَّصَقَتْ صَوْرَتُهُ فِي خَيَالِهِمْ، فَيَسْتَحْضِرُونَهُ عِنْدَ أَدْنَى مَلَابَسَةٍ لَهُ.

وَمِثَالُ ذَلِكَ خَبَرُ (لَيْسَ)، فَإِنَّهُمْ يُكْثِرُونَ اسْتِعْمَالَهُ مَعَ الْبَاءِ الزَّائِدَةِ، وَقَدْ كَثَرَ عِنْدَهُمْ اسْتِعْمَالُهُ هَكَذَا حَتَّى ظَنُّوا أَنَّهُ لَا يَأْتِي خَبَرًا لـ (لَيْسَ) إِلَّا مَعَ الْبَاءِ الزَّائِدَةِ. حَتَّى إِذَا اسْتَعْمَلُوهُ خَلَوْا مِنَ الْبَاءِ ظَلَّ مُسْتَقَرًّا فِي أَنْفُسِهِمْ أَنَّ الْبَاءَ مُرَادَةٌ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ، فَإِذَا عَطَفُوا عَلَيْهِ فَإِنَّهُمْ قَدْ يَتَوَهُّمُونَ دَخُولَ الْبَاءِ عَلَى الْخَبَرِ فَيَعْطِفُونَ عَلَيْهِ بِالْجُرِّ.

^١ انظر الكليات ١٠١٠.

^٢ انظر الخزانة ٤/ ١٥٨.

^٣ هذا معنى كلام أبي الفتح في الخصائص ٢/ ٤٢٤. وتابعه ابن هشام في المغني ٥/ ٤٧٩. والسيوطي في الإتيان ٢/ ٣٨٠.

وقد ذكرَ العطفَ على التَّوَهُّمِ سيبويه، وعلَّلَ به العطفَ بالجرِّ من قولِ زهير بن أبي سلمى^١:
 بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا
 عَطَفَ (سابق) بالجرِّ على خبر (ليس) المنصوب؛ لَأَنَّهُ تَوَهُّمٌ أَنَّ خبرَهَا (مُدْرِك) دخلتْ عليه
 الباءُ الزائدة التي يكثرُ اتِّصَالُهَا بخبر (ليس)، فعطفَ عليه بالجرِّ لموضعِ الباءِ المتصوِّرةِ في
 المعطوفِ عليه^٢.

ومنه أيضاً قول الأخوص اليربوعي^٣:

مَشَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيِّنٌ غُرَابُهَا
 عطفَ (ناعب) بالجرِّ على (مصلحين)؛ لَأَنَّهُ تَوَهُّمٌ دخولُ بَاءِ الجرِّ الزائدة على خبر ليس
 (مصلحين)، وهي ممَّا يكثرُ دخولُهَا على خبرٍ ليسَ، من أجلِ ذلك تَوَهُّمُ الشاعرُ، فعطفَ
 بالجرِّ ظناً منه أَنَّهُ استعملَ الباءَ في (مصلحين).^٤

ومنه أيضاً قول الفرزدق^٥:

وَمَا زُرْتُ سَلَمَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

^١ ويُنسبُ أيضاً إلى صرمة الأنصاري. انظر الكتاب ٣٠٦/١، ١٥٥/٢، ٢٩/٣، ٥١، ١٠٠، والأصول ٢٥٢/١،
 وإعراب القرآن للنحاس ٦٤/٤، والخصائص ٣٥٣/٢، ٤٢٤، والمحكم والمحيط الأعظم ٨٢/٨، ودرة الغواص ٥٨،
 والإنصاف ١٦٢، ٣٣٥، ٤٥٢، والتبيان في إعراب القرآن ٤٢٤/١، وضرائر الشعر ٢٨٠، وشرح الكافية الشافية
 ٤٢٧/١، واللسان (نمش)، والدرّ المصون ٢١٥/٤، ومغني اللبيب ٥٢٩/٢، ٤٠٧/٥، ٤٧٩، ٤٨٦، ٩١/٦، ٦٤١،
 واللباب في علوم الكتاب ٢٢٨/٧، والإتقان في علوم القرآن ٣٨٠/٢، والخزانة ١٢٠/١، ١٣٥/٤، ١٠٠/٩.

^٢ انظر المصادر في الحاشية السالفة.

^٣ ويُنسبُ إلى الفرزدق أيضاً. انظر الكتاب ٣٠٦/١، ٢٩/٣، وإصلاح المنطق ١٥١، والخصائص ٣٥٤/٢، والصاح
 (شأم) ١٩٥٧/٥، والمحكم والمحيط الأعظم ٨/٩٥، ودرة الغواص ٥٨، والإنصاف ١٦٢، ٤٥٢، وإيضاح شواهد
 الإيضاح ٨٦٥/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٤٢٤/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٢١٤/١، وضرائر الشعر ٢٨٠،
 واللسان (شأم)، والبحر المحيط ١٨٣/٦، ٢٧٢/٩، والدرّ المصون ٣٠٢/٣، ٢١٥/٤، والخزانة ١٥٨/٤، ٥٥٤/٨.

^٤ انظر المصادر في الحاشية السالفة.

^٥ في ديوانه ١٤٣/١. والكتاب ٢٩/٣، والإنصاف ٣٣٦، وضرائر الشعر ٢٨١، وشرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢، ومغني
 اللبيب ٧٠٠/٥، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى ١٣٦/٧.

عطفَ (دين) بالجرّ على المصدرِ المؤوّل من (أن تكون)، لتَوْهّمِهِ دخولَ اللامِ في الظاهرِ على المصدرِ (أن تكون)، وإن كانت مُقدّرةً تقديرًا.

ومنها مُعاملةُ الكلمتين على أنّهما كلمةٌ واحدةٌ. وهذه المعاملةُ محكومةٌ بكثرةِ الاستعمالِ؛ لأنّ استعمالَ الكلمتين ملتصقتين بكثرةٍ ممّا يُتَوَهَّمُ فيهما أنّهما كلمةٌ واحدةٌ، فيتصرّفون فيهما تصرّفَ الكلمة الواحدة.

وذلك نحو قولهم في (بأبي أنت): بأبا . قلبوا ضمير الياء في (أبي) ألفاً في غير باب النداء؛ لأنّ استعمالها كثر مضافةً إلى (الأب)، فتوهّموا أنّها من نفس حروف الكلمة، فتصرّفوا فيها كما يتصرّفون بالكلمة الواحدة. قال الفراء (ت ٢٠٧هـ): "من ذلك قول العرب: «بأبا»، إنّما هو «بأبي»؛ الياء من المتكلم، ليست من (الأب)، فلمّا كثر بهما الكلام توهّموا أنّهما حرفٌ واحدٌ، فصيّروها ألفاً ليكون على مثال (حُبلى وسَكْرَى) وما أشبهه من كلام العرب".^١

وربّما خفّفوا الهمزة في (بأبا) فصارت ألفاً، ثمّ قلبوا الألف ياءً لتُناسبَ كسرة الباءِ الجارةَ قبلها، فقالوا: (بيبا). أنشد الفراء:^٢

فَقُلْتُ لا بل ذاكما يا بِيَّبا

أَجْدُرُ أَلَّا تَفْضَحَا وَتَحْرَبَا

ومنها معاملةُ الحرفِ الزائدِ في الكلمةِ معاملةُ الأصيل، لأنّه لما كثر استعماله في الكلمةِ مزيداً توهّموا فيه الأصالةَ فعاملوه معاملةً الأصيلِ في الكلمةِ، من ذلك جمعهم (مَسِيلًا) من السَّيل، على أُمسِلَةٍ، ومُسْلانٍ، والأصلُ فيه أن يُجمعَ على مَسَايِلَ . لأنّ الميمَ فيه زائدةٌ، فوزنه مَفْعَلٌ . لكنّهم جمعوه على أُمسِلَةٍ كَرغيفٍ وأرغفةٍ؛ لأنّهم توهّموا أنّ ميمه أصلٌ . ونحو ذلك جمعهم (مَكَانًا) على أَمَكِنَةٍ، على نحو زَمَانٍ وأزمنةٍ. الميم في (مكان) زائدةٌ؛ لأنّه من (كون)، ووزنه: مَفْعَلٌ.

^١ في معاني القرآن للفراء ٤ / ١ . وانظر أيضاً الزاهر في معاني كلمات الناس ١ / ١٦٢ .

^٢ في معاني القرآن ٤ / ١ . وهو في الزاهر ١ / ١٦٢ . و(يا) في (يا بِيَّبا) للتّنبية.

ومع ذلك جمعوه على تَوْهَمُ أَنَّ المِيمَ فيه من أصلِ الكلمة^١.

وليس (مكان) من مَكَنَّ، بل هو من (كون)، ودليله ما جاء في اللسان^٢: "وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمَكَانَ مَفْعَلٌ أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَقُولُ فِي مَعْنَى (هُوَ مِنِّي مَكَانَ كَذَا وَكَذَا): إِلَّا مَفْعَلٌ كَذَا وَكَذَا، بِالنَّصْبِ". وجاء فيه أيضاً عن ابن سِيده (ت ٤٥٨هـ): "والمكان: الموضع، والجمعُ أَمَكِنَةُ كَقَذَالٍ وَأَقْدَلَةٍ، وَأَمَاكِنُ: جَمْعُ الْجُمُعِ"^٣. وفيه عن ثَعْلَبٍ (ت ٢٩١هـ): "يَبْطُلُ أَنْ يَكُونَ مَكَانٌ فَعَالًا؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: كُنْ مَكَانَكَ، وَقُمْ مَكَانَكَ، وَاقْعُدْ مَقْعَدَكَ؛ فَقَدْ دَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ مِنْ كَانَ أَوْ مَوْضِعٌ مِنْهُ، وَإِنَّمَا جُمِعَ أَمَكِنَةُ فَعَامَلُوا المِيمَ الزَّائِدَةَ مُعَامَلَةَ الْأَصْلِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَشَبَّهَ الْحَرْفَ بِالْحَرْفِ، كَمَا قَالُوا مَنَارَةً وَمَنَائِرَ، فَشَبَّهُوهَا بِفَعَالَةٍ وَهِيَ مَفْعَلَةٌ مِنَ النُّورِ، وَكَانَ حُكْمُهُ مَنَاورٍ، وَكَمَا قِيلَ مَسِيلٌ وَأَمْسِلَ وَمُسِلٌ وَمُسْلَانٌ، وَإِنَّمَا مَسِيلٌ: مَفْعَلٌ مِنَ السَّيْلِ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُتَجَاوَزَ فِيهِ مَسَائِلٌ، لَكِنَّهُمْ جَعَلُوا المِيمَ الزَّائِدَةَ فِي حُكْمِ الْأَصْلِيَّةِ، فَصَارَ مَفْعَلٌ فِي حُكْمِ فَعِيلٍ، فَكُسِّرَ تَكْسِيرَهُ"^٤.

ومنها إعمال الحرفِ المُهْمَلِ لِتَوْهَمِ أَصَالَتِهِ. وهذا نحو إعمالِ (أَنَّ) المُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ في ضميرِ النَّصْبِ المُتَّصِلِ؛ لِأَنَّهُمْ تَوَهَّمُوا فِيهَا (أَنَّ) الثَّقِيلَةَ. قال الأزهري (ت ٣٧٠هـ): "فَأَمَّا مَنْ خَفَّفَ فَإِنَّهُ يَرْفَعُ بِهَا، إِلَّا نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ يُخَفِّفُونَ وَيَنْصِبُونَ عَلَى تَوْهَمِ الثَّقِيلَةِ"^٥. قوله: خَفَّفَ، يعني تخفيف (أَنَّ) الثَّقِيلَةَ، فَإِنَّهَا إِذَا خَفَّفَتْ لَا تَعْمَلُ، وَيَجِيءُ مَا بَعْدَهَا مَرْفُوعًا، إِلَّا أَنْ يُتَوَهَّمَ فِيهَا (أَنَّ) الثَّقِيلَةَ فَعِنْدَئِذٍ يَعْمَلُونَهَا فِي الْأَسْمِ الظَّاهِرِ.

^١ انظر شمس العلوم ٩/ ٥٩٢٦.

^٢ انظر اللسان (مكن).

^٣ في المحكم والمحيط الأعظم ٧/ ٧١.

^٤ المصدر نفسه.

^٥ في تهذيب اللغة ١٥/ ٤٠٥. وعنه في اللسان (أَنَّ).

وذلك نحو قول الشاعر^١:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ
أَعْمَلْ (أَنْ) الْمُخَفَّفَةَ فِي الضَّمِيرِ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّهُ تَوَهَّمَ فِيهَا (أَنْ) الثَّقِيلَةَ، كَمَا قَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِيمَا
سَلَفَ.

ومنها إعطاء شيءٍ حكمَ شيءٍ آخرٍ لمُشابهته له في لفظه دون معناه. وذلك أَنَّهُمْ تَوَهَّمُوا
في المُشَابَهَةِ اللَّفْظِيَّةِ المُشَابَهَةَ الْمَعْنَوِيَّةَ. وهذا نحو إعطائهم (ما) النَّافِيَةِ التي تُبَايِسُ الْأَفْعَالَ
بَعْضَ صِفَاتِ (ما) الْمُوصُولَةِ. فقد جَاءَ في كَلَامِهِمْ أَنَّهُمْ أَدْخَلُوا لَامَ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى (ما) النَّافِيَةِ
لِتَوَهُّمِهِمْ أَنَّهَا (ما) الْمُوصُولَةُ، وَلَأَنَّهَا مُتَشَابِهَتَانِ فِي اللَّفْظِ. كَقَوْلِ النَّابِغَةِ الذِّبْيَانِي:^٢

لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاصْطَنِعَنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي
أَدْخَلَ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى (ما) النَّافِيَةِ لِتَوَهُّمِهِمْ أَنَّهَا (ما) الْمُوصُولَةُ، مِنْ قِبَلِ أَنَّهَا مُتَشَابِهَتَانِ فِي
الْلَفْظِ، عَلَى أَنَّ مَعْنَى اللَّامِ هَهُنَا تَأْكِيدٌ، وَمَعْنَى (ما) النَّفْيِ، فَكَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟
قال ابن السَّراج (ت ٣١٦هـ): "ولا تدخل اللام على (ما)؛ لِأَنَّ اللَّامَ تَحْقِيقٌ، وَ(ما) نَفْيٌ، فَلَا
يَجْتَمِعَانِ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ فَإِنَّهُ تَوَهَّمَ (الذي والصلة)"^٣.

^١ انظر معاني القرآن للفراء ٩٠/٢، والزاهر ٢١٥/١، والحجة للفارسي ١٧٣/٢، والإنصاف ١٦٩، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٢٠/١، واللسان (صدق، أنن)، والبحر المحيط ١٠٢/٤، والدرر المصون ١٢١/٤، ٣٩٩/٦، والجنى الداني ٢١٨، والخزانة ٤٢٦/٥، ٣٨١/١٠.

^٢ في ديوانه ١٥١، وانظر الأصول ٤٣٥/١، وسر الصناعة ٣٧٧، و٣٩٥، وأساس البلاغة ٢٧٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٨٥٠/٢، ومغني اللبيب ٦٤٦/٦، والخزانة ٣٣٠/١٠.

^٣ في الأصول ٤٣٥/١. وانظر سر الصناعة ٣٧٧.

الفصل الثالث:

ضوابط العُدُول

المبحث الأول:

القرينة.

القرينة: هي ما يُوضَّح عن المراد من الكلام^١، وتدُلُّ على تعيين المراد باللفظ^٢، وهي أمرٌ يُشيرُ إلى المطلوب^٣.

فهي الدليل الذي يُعتمدُ عليه في تحديد معنى الكلام، سواءً أكانَ الكلامُ جارياً على أصلٍ استعماله أم خارجاً عن أصله، وسواءً أكانَ الكلامُ حقيقةً أم مجازاً. وبها يزول اللبس من الكلام إذا كان معدولاً عن أصله.

ويتعيَّن طلبُ القرينة وحضورها إذا عدلَ بالكلام عن أصلٍ استعماله، لأنَّها تكونُ حيثنَّ الدليل على الأصل المعدول عنه. وكذلك إذا صار الكلامُ مجازاً، لأنَّها الدليل على أنَّ الكلامَ مجازٌ، وغيرُ جارٍ على حقيقته، وأنَّها الإشارةُ على أنَّ الكلامَ المذكورَ لم يُستعمل فيما وُضِعَ له.

والكلامُ في أصله يجري دونَ الحاجةِ إلى دليلٍ على فهمه وإفهامه؛ لأنَّ المعنى يحضُرُ فيه مباشرةً بلا توقُّفٍ على حضورِ قرينةٍ ما، ولا يدعو القرينةَ لازمةَ الحضورِ إلَّا عدولٌ عن أصلٍ أو كلامٍ ذو مجازٍ أو تخصيصٍ من عمومٍ. قال العكبريُّ (ت ٦١٦هـ): "والأصلُ عدمُ القرائن، ثمَّ إنَّ البَحْثَ عَنِ الْكَلَامِ الدَّالِّ عَلَى الْجُمْلَةِ الْمُفِيدَةِ لَا يُوجَدُ لَهُ قَرِينَةٌ، بَلْ يُسَارِعُ إِلَى

^١ عن كتاب الكليات ٧٣٤.

^٢ المصدر نفسه ٨٠٥.

^٣ عن كتاب التعريفات ١٧٤.

هذا المعنى من غير توقّفٍ على وجود قرينة، وهذا مثل لفظ العموم إذا أُطلق محلاً على العموم من غير أن يحتاج إلى قرينة تُصرف إليه، بل إن وجد تخصيص احتاج إلى قرينة^١.

فبحضور القرينة يجوز العدول بالكلام عن أصل استعماله بالحذف والتقديم والتأخير وتغيير الإعراب، وغير ذلك. ولا يجوز الخروج عن الأصل أو العدول بالكلام عن أصل استعماله إذا انتفت قرينة ما تدل على المراد، وتشير إلى أن في الكلام عدولاً عن أصل استعماله. فلا ينبغي لأي حذف أو تقديم وتأخير أو إضمار لفعل أو اسم أو حرف إلا أن يُحكم ويُضبط بحضور قرينة ما. قال أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ): "والعدول عن الأصل والقياس والتقل من غير دليل لا وجه له"^٢.

فلا يجوز مثلاً حذف المضاف في الكلام وإقامة المضاف إليه مقامه (ولا حذف أي شيء) من غير دليل أو قرينة تُشير إليه، وتستحضره لفهم المراد، وأنه باعتبار المذكور، وإلا التبس الكلام، واختلقت وجهته التي وُضعت له. فلا يجوز أن تقول: (جاء زيد)، وأنت تريد غلام زيد؛ لأن هذا الكلام خالٍ من أي إشارة عقلية أو معنوية أو لفظية تدل على أن المراد هو غلام زيد، وأن في الكلام حذفاً. أمّا قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف ٨٢]. فإنه حذف المضاف (أهل) للقرينة العقلية التي تستوجب إسناد السؤال لأهل القرية لا للقرية نفسها، فيتنفى الإلباس الذي قد يتوقع دخوله من حذف المضاف ههنا؛ إذ القرية في معهود العقل لا تُسأل ولا تُجيب. قال أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ): "اكتفى بذكر القرية من ذكر أهلها لمعرفة المخاطبين بذلك بمعناه"^٣.

^١ في مسائل خلافية في النحو ٤١.

^٢ في الإنصاف في مسائل الخلاف ٦١٣.

^٣ في جامع البيان في تأويل القرآن ٥٧٨/١١.

وعند بعض علماء التفسير أنه يُكره أن يُقال: (جاء رمضان) إذا أُريدَ به الشهر وليس معه قرينة تدل عليه، وتبين أن مراد المتكلم منه الشهر وليس اسم امرئ^١.

والقرائن على أنواع ثلاثة:

١ - القرينة اللفظية:

وهي أن يكون في الكلام دلالة لفظية ظاهرة تدل على المراد إن احتُمِل دخول اللبس فيه، فلو لا القرينة لحُمِل الكلام على ظاهره، فهي الصَّارفة لاحتِمَال أخذ الكلام على ظاهره. وذلك يحصل في ظواهر العدول عن الأصل كالتقديم والتأخير والحذف وغيرهما. وإن لم تكن ثمة قرينة فلا يجوزُ العدول، ويجب أن يجري الكلام على أصله.

ومن ذلك جواز تقديم المفعول به على فاعله إن وُجدت قرينة لفظية تُميزه من الفاعل، نحو قولنا: عشقت موسى ليلي . إن الإعراب خفي في (موسى ويلي)، وهو قرينة لفظية، وعليه لا يمكنُ تحديدُ الفاعل والمفعول بالإعراب؛ لأنَّ الحركات غير ظاهرة على الاسمين. لكنَّ ثمة قرينة لفظية أخرى يَسَّرَتْ جواز تقديم المفعول (موسى) على الفاعل (ليلى)، وهي تاء التانيث التي اتَّصلت بالفعل، وهي تُوجبُ كونَ الفاعل مؤنَّثاً، وبذلك دفعتُ اللبس الذي قد يُتَوَقَّعُ دخوله من التقديم والتأخير.

أمَّا إذا انتفتت القرينة في مثل ذلك فتقديمُ الفاعل وتأخيرُ المفعول واجبٌ؛ كي لا يدخل اللبسُ فيهما.

فلو خفي الإعرابُ في الفاعل والمفعول، وبَعَدَ تحديدُ معنى الفاعلية والمفعولية فيهما وجبَ بقاؤهما على أصل رتبتهما، وهو تقديم الفاعل وتأخير المفعول، وذلك نحو قولهم:

^١ انظر المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ١/ ٢٣٨.

(ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى)، فموسى وعيسى كلاهما يصلح أن يكونَ فاعلاً ومفعولاً؛ لأنَّ القرينةَ اللفظيةَ معدومةٌ ههنا، فوجبَ بقاؤهما على أصلِ الرتبة. الأولُ فاعلٌ والثاني مفعولٌ^١.

وكذلك الأمرُ في تقديمِ الخبرِ على المبتدأ، إن خلا من قرينةٍ تميِّزُ الخبرَ من المبتدأ فغيرُ جائزٍ اعتبارُ المتقدمِ منهما خبراً لانعدامِ القرينةِ المبيِّنة. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ [الأنبياء ٢١]. فإنَّه يتعيَّنُ كونُ الأوَّلِ منهما اسماً والثاني خبراً على أصلِ الرتبة، لانعدامِ قرينةٍ لفظيةٍ.

وكذلك يجوزُ الحذفُ إذا وُجِدَ في الكلامِ قرينةٌ لفظيةٌ، نحو حذفِ لامِ الابتداءِ الفارقةِ بين (إن) النافية و(إن) المُخَفِّفَةِ من الثَّيْلَةِ = في خبرِ المبتدأ بعدَ (إن) المُخَفِّفَةِ من الثَّيْلَةِ. كقولنا: (إن زيدٌ كُن يقومَ). حُذِفَتِ اللامُ الفارقةُ لحضورِ القرينةِ اللفظية، وهي (لن) النافية؛ إذ لا حاجةَ للامِ ههنا^٢. وذلك أنَّه ثبتَ لدينا أنَّ (إن) ههنا هي المُخَفِّفَةُ من الثَّيْلَةِ؛ فحرفُ النفي لا يدخل على حرفِ نفي.

ونحو حذفِ الفعلِ النَّاصِبِ لمفعوله في جوابِ سؤالنا: مَنْ رَأَيْتَ اليومَ؟ فتجيبُ: مُحَمَّدًا. بالنَّصِبِ على أنَّه مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ دلَّ عليه الكلامُ السالف. فحذفُ الفعلِ جَوَزَهُ ودفعَ الإلباسَ عنه حضورُ القرينةِ اللفظية، وهي الاستفهام الذي سبق^٣.

وللقرينةِ اللفظيةِ فائدةٌ في تخصيصِ العامِّ من الكلامِ، إذا أُطْلِقَ على عُمومِهِ، وأريدَ به التَّخْصِيصُ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة ٢٧٥].

^١ انظر في ذلك علل النحو ٢٧١، وشرح الكافية الشافية ٥٨٩/٢، والبحر المحيط ١٣/٥، والدرّ المصون ٦٦٥/٢، ومغني

اللبيب ٢٩٤/٦، واللباب في علوم الكتاب ٤/٤٩٤.

^٢ انظر أوضح المسالك ١/٣٥٢.

^٣ انظر همع الموامع ١٧/٢.

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ) يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ مَا فِي الْبَيْعِ حَالٌ، وَلَكِي لَا يَسْرِي إِلَى الْفَهْمِ هَذَا الْمَعْنَى الْعَامُّ خُصَّصَ الْعَامُّ الَّذِي هُوَ تَحْلِيلُ كُلِّ بَيْعٍ بِقَرِينَةٍ ظَاهِرَةٍ بَعْدَهُ بِاللَّفْظِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَحَرَّمَ الرِّبَا). وَهَذِهِ الْقَرِينَةُ اللَّفْظِيَّةُ تُسَمَّى قَرِينَةَ التَّخْصِيصِ.

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ (ت ٧٩٤هـ): "قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَحَرَّمَ الرِّبَا) دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ) الْبَعْضُ دُونَ الْكُلِّ الَّذِي هُوَ ظَاهِرٌ بِأَصْلِ الْوَضْعِ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْإِحْتِمَالِ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْقَرِينَةُ فِي سِيَاقِ الْكَلَامِ".

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة ١٨٧]. قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: "قَوْلُهُ تَعَالَى: (مِنَ الْفَجْرِ) فَسَّرَ مُجْمَلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: (حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ)؛ إِذْ لَوْ لَا (مِنَ الْفَجْرِ) لَبَقِيَ الْكَلَامُ الْأَوَّلُ عَلَى تَرَدُّدِهِ وَإِجْمَالِهِ. وَقَدْ وَرَدَ أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ كَانَ يَرْبِطُ فِي رِجْلِهِ الْخَيْطَ الْأَبْيَضَ وَالْأَسْوَدَ، وَلَا يَزَالُ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ لَوْنُهُمَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ ذَلِكَ: (مِنَ الْفَجْرِ)، فَعَلِمُوا أَنَّهُ أَرَادَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ".^١ وَتُسَمَّى هَذِهِ الْقَرِينَةُ اللَّفْظِيَّةُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَرِينَةَ الْبَيَانِ.^٢

٢- القَرِينَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ.

وَهِيَ أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ دَلَالَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ تَدُلُّ عَلَى الْمُرَادِ إِنْ احْتُمِلَ دُخُولُ اللَّبْسِ فِيهِ.

^١ فِي الْبَرَهَانِ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ ٢/ ٢١٥.

^٢ الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ.

^٣ الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ.

من ذلك جواز تقديم المفعول على فاعله إن كان ثمة قرينة معنوية تبينُّ الفاعل من المفعول إن خفي الإعرابُ فيهما، وذلك نحو قولنا: أَكَلَتِ الْكُمَثْرَى سَلْمَى. إنَّ حركات الإعرابِ غير ظاهرة على الفاعل والمفعول، وبخفائها لا يتحصَّل تحديدُ الفاعل والمفعول.

لكنَّ القرينة المعنوية حدَّدت الفاعل والمفعول، وهي لزومُ إسنادِ الأكلِ إلى الفاعل (سَلْمَى)؛ إذ لا يجوزُ في المعنى إسنادُ الأكلِ إلى الكُمَثْرَى. والقرينة المعنوية ههنا أمِنَ بها اللبسُ الذي قد يُحتَمَلُ دخوله من تقديم المفعول على الفاعل^١.

ومن ذلك أيضاً جواز تقديم الخبرِ على المبتدأ إذا ثبتت قرينة معنوية يؤمِّنُ بها احتمالُ اللبسِ، ولا سيما إذا كانا مشتركين بالتعريف، فإنَّه يصعبُ تمييزُ المبتدأ من خبره من غير قرينة معنوية تدلُّ على كلِّ واحدٍ منهما إن حصل تقديمٌ وتأخيرٌ بينهما. وذلك نحو قول الشاعر^٢:

بُنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا وَبَنَاتُنَا
بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْآبَاعِدِ

قوله: (بنونا بنو أبنائنا) خبرٌ مقدَّمٌ ومبتدأٌ مؤخَّرٌ، وهذان لا يتحصَّلُ تحديدهما إلا بقرينة المعنى التي تُثبتُ أنَّ الأوَّلَ خبرٌ مقدَّمٌ والثاني مبتدأٌ مؤخَّرٌ اعتماداً على الفائدة التي تتحصَّلُ من تشبيهِ أبناءِ الأبناءِ في العطفِ وقوَّةِ الصِّلَةِ وقربِ الرحمِ بالأبناءِ أنفسهم. والمشبَّه هو المبتدأ (بنو أبنائنا)، والمشبَّه به هو الخبر (بنونا)، وكلُّ ذلك يحدِّدُه المعنى.

قال الفارسي (ت ٣٧٧هـ) مُعلِّقاً على هذا الشاهد في التذكرة: "فقدَّم خبرَ المبتدأ وهو معرفة، وإنَّما دلَّ على أنَّه يَنوِي التَّأخِيرَ المعنى، ولولا ذلك لكانت المعرفة، إذا قُدِّمَتْ، هي المبتدأ لتقدُّمها، فافهم ذلك"^٣.

^١ انظر الملحة في شرح الملحة ٣٢٣/١، وتوضيح المقاصد ٥٩٥/٢، وجمع الهوامع ٥٨١/١.

^٢ انظر دلائل الإعجاز ٣٧٤، والإنصاف ٦٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٩/١، وشرح الكافية الشافية ٣٦٧/١، والدرر

المصون ٣٨٨/٤، ومغني اللبيب ٣٦٤/٥، واللباب في علوم الكتاب ٤٧٤/٧، والكيليات ١٠١٣، والخزانة ٤٤٤/١.

^٣ هذا كلامُ الفارسي في التذكرة كما نقل عنه الجرجاني في دلائل الإعجاز ٣٧٤.

وقال البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) أيضاً: "فإنه قدّم الخبر هنا على المبتدأ لوجود القرينة من حيث المعنى، فإنك عرفت أن الخبر هو محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تذكّر الجملة لأجله فهو الخبر، وهو قوله: (بنونا)؛ إذ المعنى: أن بني أبنائنا مثل بنينا، لا أن بنينا مثل بني أبنائنا".^١

ومن ذلك أيضاً جواز إضمار الفعل إذا كانت في حذفه قرينة معنوية تدل عليه، وتدفع اللبس عن فهم المراد. وهذه القرينة المعنوية قد تكون معهودة في كلام سالف، يسبق الفعل المضمر. وذلك نحو ما رواه سيويه أن أبا الخطاب حدثه أنه سمع بعض العرب، وقيل له: لم أفسدتكم مكانكم هذا؟ فقال: الصبيان بأبي. قال سيويه: "كأنه حذر أن يلام فقال: لم الصبيان".^٢

كان المسوّغ لإضمار الفعل ههنا أنه تقدمه ما يدل على لوم وتقريع من قرينة سياق الاستفهام، فترك ذكر الفعل لعلم السامع اعتماداً على القرينة المعنوية.

ومنه أيضاً حذف جملة الصلة من اسم الموصول اعتماداً على قرينة المعنى في استحضرها وهي محذوفة، وتقديرها من خلال معنى السياق. كقول عبيد بن الأبرص:^٣

نحن الألى، فاجمع جمو عك ثم وجههم إلينا

حذف جملة الصلة من اسم الموصول (الألى)، لدلالة قرينة المعنى عليها، ولأن المقام مقام فخر، يعلم السامع أن الشاعر أراد أن يقول: نحن الألى عرفت منهم الكثرة والشجاعة والإقدام.^٤

^١ في الخزانة ١/ ٤٤٤.

^٢ الكتاب ١/ ٢٥٥.

^٣ انظر كتاب الشعر ١/ ٤٢٢، وأمالى ابن السجري ١/ ٤٢، ٢/ ٤٥٧، ٣/ ٥٨، توضيح المقاصد ١/ ٤٤٢، ومغني اللبيب

٢/ ٤١، ٦/ ٤٢١، واللسان (ألا)، والخزانة ٢/ ٢٨٩، ٦/ ٥٤٢.

^٤ انظر المصادر في الحاشية السالفة.

ومن جوازِ الحذفِ لحضورِ قرينةِ المعنى حذفهم اللامَ الفارقةَ التي تحيُّ بعد (إن) المُخَفَّفَةِ من الثَّقِيلَةِ، فتتَّصِلُ بالخبرِ لِتُفَرِّقَ بين (إن) المُخَفَّفَةِ من (إن) وبين (إن) النافية.

وذلك نحو قولِ الطَّرِمَّاحِ^١:

وَنَحْنُ أُبَاةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

قالوا^٢: إنَّ الشاعرَ حذفَ اللامَ الفارقةَ بعد (إن) المُخَفَّفَةِ من الثَّقِيلَةِ لأنَّ المعنى دلَّ على أنَّ (إن) ههنا هي المُخَفَّفَةُ، وهي للإثباتِ، وليستْ للنَّفي؛ لأنَّ الكلامَ في سياقِ المدحِ والفخرِ بالقبيلةِ، فلا يلتبسُ على السامعِ مُرادُ الشاعرِ من أنَّه يريدُ إثباتَ صفاتِ الأصالةِ والنسبِ الرفيعِ للقبيلةِ، ولا يريدُ نفيها عن قبيلتهِ، وهذا ما أفادتهِ قرينةُ المعنى في البيتِ.

٣- قرينة الحال.

وهي أن يكونَ في الكلامِ دلالةٌ على حالٍ مُشاهدةٍ أو حالٍ في حُكْمِ المُشاهدةِ بأن تُنْقَلَ نقلاً في الكلامِ = تُزِيلَ احتمالُ اللبسِ الذي قد يقعُ من عُدُولِ اللفظِ عن أصلِ استعماله.

وهذه القرينةُ تمنحُ المتكلِّمَ تسمُّحاً في كلامه، وتؤمِّنُه اللبسَ الذي قد يدخلُ على الكلامِ لولا حضورها، وقد اعتبرها أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ) في الكلامِ قوِيَّةً قوَّةً ما يمنحُ القَسَمُ الكلامَ تأكيداً وتمكيناً في نفسِ السامعِ، فهي عنده الحالِفَةُ على ما في النفوسِ، واستشهد بقول الحارث بن بدر^٣:

^١ انظر شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٩، والبحر المحيط ٨/ ١٥٦، ٩/ ٣٧٢، والجنى الداني ١٣٤، والدرّ المصون ٨/ ٥٢١،

واللباب في علوم الكتاب ١٥/ ٢٨.

^٢ انظر المصادر في الحاشية السالفة.

^٣ في الأشباه والنظائر للخالدين ١٠١، وفي شرح الحماسة للمرزوقي ٢٣٩: أنَّه هُذُلُولُ بن كَعْبِ العَنَبَرِيِّ. وانظر اللامات

٥٨، وكتاب الشعر ١/ ١٠١، والخصائص ١/ ٢٤٦، والمنصف ١/ ١٣٠، والبحر المحيط ٢/ ١٦١، والخزانة ٨/ ٤٣٠.

وقد سلف ذكرُ هذا الشاهد، ص ٢٨.

تقول، وصَكَتَ وَجْهَهَا بَيِّينَهَا: أَبْغَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ

قال: "فلو قَالَ حاكياً عنها: أَبْغَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ - من غير أن يذكرَ صَكَتَ الوجه - لأَعْلَمْنَا بِذَلِكَ أَنَّهَا كَانَتْ مُتَعَجِّبَةً مُنْكَرَةً، لَكِنَّهُ لَمَّا حَكَى الْحَالَ فَقَالَ: وَصَكَتَ وَجْهَهَا عَلِمَ بِذَلِكَ قُوَّةُ إِنْكَارِهَا، وَتَعَاظُمُ الصُّورَةِ لَهَا. هَذَا مَعَ أَنَّكَ سَامِعٌ لِحِكَايَةِ الْحَالَ غَيْرُ مُشَاهِدٍ لَهَا، وَلَوْ شَاهَدْتَهَا لَكُنْتَ بِهَا أَعْرَفَ، وَلِعِظَمِ الْحَالَ فِي نَفْسِ تِلْكَ الْمَرْأَةِ أَبْيَنَ، وَقَدْ قِيلَ: (لَيْسَ الْمُخْبِرُ كَالْمُعَايِنِ)"^١.

وأمثلة جواز الحذف لوجود قرينة الحال كثيرة، ولا سيما إضمار الفعل وبقاء عمله في الظاهر. من ذلك ما أورده سيبويه من أَنَّكَ "لو رأيتَ ناساً ينظرونَ الهلالَ، وأنتَ منهم بعيدٌ، فكبروا، لَقُلْتَ: إلهلالَ وربَّ الكعبة؛ أي أبصروا الهلالَ"^٢.

فانظر كيف نصبَ الهلالَ بفعلٍ مُضْمَرٍ، تقديره أبصر. وما يسرَّ هذا التقدير للفعل، ودفع اللبس عنه قرينة مشاهدة الحال.

ومنه أيضاً: "أن ترى رجلاً يريد أن يوقع فعلاً، رأيته في حالٍ رجلٍ قد أوقع فعلاً، أو أُخْبِرْتَ عنه بفعلٍ، فتقول: زيداً؛ تُريدُ: اضربُ زيداً، أو أَتَضَرَّبُ زيداً"^٣.

هذا ممَّا يجوزُ فيه الإضمار مع وجود قرينة الحال. وإذا خلا الإضمارُ في مثل تلك الأمثلة من قرينة تدلُّ على حال المتكلم، وتقرَّب معنى كلامه من السامع، فإنَّه يمتنع الإضمار؛ كأن نقول: فلاناً، دون أن نقدِّم أو نُتبِّعه بكلام يُبيِّن الحال التي يجري فيها الكلام.

^١ الخصائص ١/ ٢٤٥-٢٤٦. وقد تقدَّم قول أبي الفتح هذا، ص ٢٨.

^٢ في الكتاب ١/ ٢٥٧.

^٣ المصدر نفسه.

وقد أشارَ إلى ذلك سيبويه مُنبِّهاً على قرينةِ الحالِ التي تُجَوِّزُ الإِضْمَارَ. قال: "فأمَّا الفعل الذي لا يحسنُ إِضْمَارُهُ فَإِنَّهُ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى رَجُلٍ لَمْ يَكُنْ فِي ذِكْرِ ضَرْبٍ، وَلَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ، فَتَقُولَ: زَيْدًا. فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَنْ تَقُولَ لَهُ: اضْرِبْ زَيْدًا"^١. أي وجبَ ذِكْرُ الفعلِ، وانتفى جوازُ إِضْمَارِهِ، لانتفاءِ قرينةِ الحالِ التي يُؤْمَنُ اللبسُ بها.



^١ في الكتاب ١/٢٩٦-٢٩٧.

المبحث الثاني:

أَمْنُ اللَّبْسِ .

اللَّبْسُ: هو الاختلاط^١. وهو في الكلام: عدم وضوح المراد من القول.

وَأَمْنُ اللَّبْسِ في الكلام زوال الاختلاط على السامع، وسلامة الكلام من الاشتباه، وذلك بثبوت القرينة التي تُحدّد المراد. واللبس يدخل في الكلام إذا خلا من قرينة توضّحه، ولا سيما إذا كان الكلام خارجاً عن أصل استعماله، ومعدولاً به إلى غير وجهته المعتادة؛ فإنه عندئذٍ يشتدّ طلابُ القرينة الموضّحة مخافة الالتباس. وقد بيّنتُ القرائن الموضّحة لمراد الكلام، والمُحدّدة للمعاني في المبحث السالف. على أن أَمْنَ اللَّبْسِ أعمُّ من القرينة؛ لأنَّ القرينة جزئية في الكلام، ووسيلة تُقَرِّبُ المعنى، وتوضّح الإعراب، وتزيل الإلباس، وليست في الكلام غايةً. أمّا أَمْنُ اللَّبْسِ فهو غاية في الكلام؛ لأنَّ الكلام إذا كان واضحاً خالياً من اللبس، ومفهوماً فإنَّ ذلك غاية فيه، ومطلّب القائل والسامع معاً، إلّا إذا قصد القائل من كلامه الإيهام والإلغاز، فإنه يعمدُ إلى الإلباس عمداً.

والإعراب في الكلام في غالب الأمر هو المعوّل عليه في إزالة اللبس، وتحديد معاني النَّحو، وعلاماته الظاهرة في أواخر الكلمات يؤمّن بها اللبس الذي قد يدخل على الكلام إذا لم تكن هذه العلامات ظاهرة على الألفاظ في النظام النحوي.

وقد أشار العكبري (ت ٦١٦ هـ) إلى هذا المعنى، وذكر أن الإعراب يُزيل اللبس من

الكلام، وأنه من حكمة واضع هذه اللغة الشريفة.

^١ انظر الصحاح (لبس) ٩٧٣/٣.

قال: "واضِعُ اللُّغَةِ حَكِيمٌ، يَعْلَمُ أَنَّ الْكَلَامَ عِنْدَ التَّرْكِيبِ لَا بَدَّ أَنْ يَعْضُ فِيهِ لَبْسٌ، فَحَكَمْتُهُ تَقْتَضِي أَنْ يَضَعَ الْإِعْرَابَ مُقَارِنًا لِلْكَلامِ".^١

وقال أيضاً: "وَقَالَ الْآخَرُونَ تَكَلَّمْتُ الْعَرَبُ بِالْكَلامِ عَارِيًّا مِنَ الْإِعْرَابِ، فَلَمَّا عَرَضَ لَهُمُ اللَّبْسُ أَرَأَوْهُ بِالْإِعْرَابِ، وَهَذَا لَا يَلِيقُ بِحَكَمَتِهِمْ".^٢

ومن خلال تتبع ظواهر العُذُولِ عن أصل الاستعمال مع اشتراط تَوْفُرِ أَمْنِ اللَّبْسِ فيها تَبَيَّنَ أَنَّ ثَمَّةَ قَوَاعِدَ يَفْرَضُهَا أَمْنُ اللَّبْسِ فِي الْكَلَامِ إِذَا أُريدَ الْعُذُولُ بِهِ عَنْ أَصْلِهِ، وَهَذِهِ الْقَوَاعِدُ عَلَى النَّحْوِ الْمَفْصَّلِ فِيمَا يَتَّبَعُ:

١ - لَا يَجُوزُ الْعُذُولُ عَنِ الْأَصْلِ إِذَا احْتَمَلَ دُخُولَ اللَّبْسِ.

لأنَّ الْكَلَامَ غَايَتُهُ الْإِفْهَامُ، وَالْإِفْهَامُ لَا يَتَحَصَّلُ مِنَ الْكَلَامِ إِنْ التَّبَسَّ شَيْءٌ مِنْهُ عَلَى السَّامِعِ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ إِذَا غَابَتْ قَرِينَةٌ مَا يُسْتَحْضَرُ بِهَا أَصْلُ الْكَلَامِ، وَمَرَادُهُ. فَعَلَى ذَلِكَ يَمْتَنَعُ خُرُوجُ الْكَلَامِ عَنْ أَصْلِ اسْتِعْمَالِهِ مَعَ احْتِمَالِ دُخُولِ اللَّبْسِ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ الْجَارِيَ عَلَى أَصُولِهِ لَا يَسْرِي فِيهِ الْإِلْتِبَاسُ، لَكثْرَةِ دَوْرِهِ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ، حَتَّى صَارَ مَعْتَادًا مَعْهُودًا.

فخَلَوْا الْكَلَامَ مِنَ اللَّبْسِ إِذَا عُدِلَ بِهِ عَنْ أَصْلِهِ شَرْطُ لَازِمٍ تَحْقِيقُهُ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ الْكَلَامُ عَنْ أَصْلِ بَابِهِ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ فِيهِ. قَالَ الْمَبْرِّدُ (ت ٢٨٥ هـ): "وَإِنَّمَا يُخْرَجُ الشَّيْءُ إِلَى غَيْرِ بَابِهِ إِذَا أَمِنَتْ اللَّبْسَ".^٣

^١ فِي الْبَابِ فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ ١/ ٥٧.

^٢ الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ.

^٣ فِي الْمَقْتَضَبِ ١/ ٢٣٠.

وقال أيضاً: "فالوجه في هذا وفي كل مسألة يدخلها اللبس أن يقرَّ الشيء في موضعه،
ليزول اللبس"^١. وقوله: أن يقرَّ الشيء في موضعه، يعني فيه وجوب إجراء الكلام على أصل
استعماله، وامتناع العدول فيه إلى غير بابه المستعمل؛ لأنَّ احتمال دخول اللبس عليه قائم،
فإن جيءَ بقرينة موضحة جاز العدول فيه.

وذلك نحو قولنا: ضرب هذا هذا.

ففي هذا المثال غاب الإعراب في اسمي الإشارة، فلا يجوز أن نعدل عن أصل الباب في
الفاعل والمفعول، ولا يجوز لنا أن نعتبر الأول مفعولاً به، والثاني فاعلاً مؤخراً؛ لأنَّ القرينة
الموضحة غائبة فيه، فليس شيء في هذا المثال يدلُّ على أنَّ المتقدم هو المفعول، وعلى ذلك
يتعيَّن اعتبار الأول فاعلاً، واعتبار الثاني مفعولاً، على أصل الباب.

ومثل ذلك امتناع الابتداء بالنكرة المفردة التي لم تُخصَّصْ؛ لأنَّ الابتداء بها يدخل إليه
اللبس من قبل أن النكرة تُفيد العموم، والإخبار عنها لا يُستفاد منه معنى محدّد؛ لأنَّه "لا
يستقيم أن تُخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في
المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لبس"^٢.

وقال سيبويه (ت ١٨٠هـ): "ولا يُبدأُ بها يكون في اللبس، وهو النكرة؛ ألا ترى أنك
لو قلت: كان إنسان حليماً، أو كان رجلاً منطلقاً، كنت تلبس؛ لأنَّه لا يُستنكر أن يكون في

^١ المصدر نفسه ١١٨/٣.

^٢ هذا كلام سيبويه في الكتاب ٤٨/١.

الدُّنْيَا إِنْسَانٌ هَكَذَا، فَكَرِهُوا أَنْ يَبْدَوْا بِهَا فِيهِ اللَّبْسُ، وَيَجْعَلُوا الْمَعْرِفَةَ خَبَرًا لِمَا يَكُونُ فِيهِ هَذَا اللَّبْسُ^١.

وكذلك لا يجوزُ الجرُّ على الجوارِ إذا لم يُؤْمَنَ اللَّبْسُ في هذا المجرورِ، بأن تُثَبَّتَ فيه قرينةٌ معنويَّةٌ تستجلبُ أصلَ العودِ فيه إن كان المجرورُ على الجوارِ صفةً أو معطوفاً؛ لأنَّ المجرورَ بلا قرينةٍ معنويَّةٍ يلتبسُ فيه العودُ، فيُحْتَمَلُ أن يكونَ تابِعاً لجارِهِ لفظاً ومعنى. وعلى ذلك لا يجوزُ في قولنا: (هذا غلامٌ زيدٍ العاقلِ) أن نَجَرَّ (العاقلِ) لِجَاوَرَتِهِ (زيدِ) المجرورِ، واعتبارُهُ صفةً لِغلامٍ؛ لأنَّ فيه لَبْساً، وهو احتمالُ كونه صفةً لجارِهِ (زيدِ) لفظاً ومعنى؛ إذ لا دليلَ في المعنى يُحَدِّدُ تَبَعِيَّتَهُ لـ(غلامِ).

أمَّا جَوَاؤُهُ فعندَ زوالِ اللَّبْسِ فيه بحضورِ قرينةٍ المعنى التي يَتَمَيَّزُ فيها الجرُّ على الجوارِ لفظاً من الجرِّ معنى. وذلك نحو قولهم: (هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ).

فَاللَّبْسُ ههنا مُتَنَفٍّ؛ لأنَّ قرينةَ المعنى حاضرةٌ، وهي لزومُ تبعيَّةِ الصِّفَةِ (خَرِبِ) لـ(جُحْرِ)، فهو الخَرِبُ. ولا يُمكنُ عودُ الصِّفَةِ من حيثُ المعنى إلى جارِها (ضَبٌّ). فيكونُ (خَرِبِ) مجروراً على الجوارِ لفظاً لا معنى. قال السَّمينُ الحلبيُّ (ت ٧٥٦هـ): "وهذه المسألة (أي الجرُّ على الجوارِ) عند النحويِّين لها شَرَطٌ، وهو أن يُؤْمَنَ اللَّبْسُ كما تقدَّم تمثيلُهُ، بخلاف: «قامَ غلامٌ زيدٍ العاقلِ» إذا جعلتَ «العاقلِ» نَعْتاً لِلْغلامِ امْتَنَعَ جَرُّهُ على الجوارِ لِأَجْلِ اللَّبْسِ^٢.

ومن ذلك امتناعُ إضمارِ الجارِّ في المصدرِ المؤوَّلِ من (أن)، إذا احتُمِلَ اللَّبْسُ في حذفِهِ، وإن كان حذفُ الجارِ منها مُطَرِّداً في كلامِهِم، نحو قولنا: جزاك اللهُ خيراً أنْ بَدَلْتُ

^١ المصدر نفسه.

^٢ في الدرِّ المصون ٤/ ٢١٠. ونقل عنه بالحرفِ صاحب اللباب في علوم الكتاب ٧/ ٢٢٤.

المعروف. والتقدير: لِبَذَلِكَ المعروف. فَأُضْمِرَت اللامُ ههنا قبلَ (أن) لمعرفةِ المعنى، وهو أن المجازاةَ بالخيرِ تحصلُ لأجلِ اضطرارِ الخيرِ. فلا يلتبسُ على السامعِ أنَّ المحذوفَ قبلَ (أن) لامُ الجرِّ. أمَّا امتناعُ هذا الحذفِ المُطَرِّدِ للجارِّ فعندَ احتمالِ التباسِ التقديرِ، فقد يشتبهُ تقديرُ الجارِّ المحذوفِ بحرفينِ جارَّينِ، وذلك إذا كان الفعلُ قبلَ المصدرِ يحتملُ تقديرَ هذين الحرفينِ، وعليه يختلفُ المعنى بالحالتينِ. من أجلِ ذلك امتنعَ إضمارُ الجارِّ ههنا، وإن كان مُطَرِّداً في بابهِ. وذلك نحو قولنا: (رَغِبَ زيدٌ أن يقرأ). إضمارُ الجارِّ ههنا قبلَ (أن) يمتنعُ لالتباسِ تقديرِهِ، فالتقديرُ يحتملُ حرفَ الجرِّ (في)، و(عن). واحتمالُ الاختيارِ في تقديرِهما لا يجوزُ؛ لأنَّ المعنى معَ (في) نقيضُ المعنى معَ (عن). من أجلِ ذلك يتعيَّنُ ذكرُ حرفِ الجرِّ قبلَ (أن)، كي لا يُشكِلَ المرادُ والمعنى على السامعِ^١.

٢- التَّزَامُ العُدُولِ عَنِ الْأَصْلِ، إِذَا كَانَ فِي مُعَاوَدَةِ الْأَصْلِ لَبْسٌ.

وذلك أَنَّ العربَ اسْتَعْمَلُوا بَعْضَ الحُرُوفِ والأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ معدولةً عَنِ أَصْلِ اسْتِعْمَالِهَا، لِأَنَّهُمْ أَمِنُوا دُخُولَ اللبسِ عَلَيْهَا، وَكَثُرَ دَوْرُهَا عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ، حَتَّى غَدَا هَذَا الِاسْتِعْمَالُ مَشْهُورًا عِنْدَهُمْ، وَالْأَصْلُ الْأَوَّلُ مَهْجُورًا، فَكَرِهُوا مُعَاوَدَةَ الْأَصْلِ الْأَوَّلِ دَفْعًا لِلْإِتْيَاسِ.

من ذلك التَّزَامُ عِنْدَهُمْ إِضْمَارَ (أَنْ) النَّاصِبَةِ بَعْدَ حُرُوفِ العَطْفِ إِذَا سَبَقَهَا طَلَبٌ أَوْ نَفْيٌ، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ (أَنْ)؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَهَا ههنا مُضْمَرَةً أَطْرَدَ عِنْدَهُمْ، وَ"لِأَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا وُضِعَ عَلَى أَنْ يُضْمَرَ، فَإِذَا ظَهَرَ كَانَ ذَلِكَ عَلَى غَيْرِ مَا وُضِعَ فِي اللَّفْظِ، فَيَدْخُلُهُ اللَّبْسُ"^٢. فلا يجوزُ أَنْ يُظْهِرَ

^١ انظر البرهان في علوم القرآن ٣/ ١١٣.

^٢ هذا كلام الأخفش في معاني القرآن ١/ ٧٣.

(أن) بعد فاء العطف في قولنا: (لا تَغْضَبْ فَتَضْطَرَّ إِلَى ذُلِّ الاعتذار). وقال الأخفش (ت ٢١٥هـ): "واعلم أن إظهارَ ضَمِيرِ (أن) في كُلِّ مَوْضِعٍ أُضْمِرَ فِيهِ مِنَ الْفَاءِ لَا يَجُوزُ؛ إِلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (لا تَأْتِهِ فَيَضْرِبُكَ) لَمْ يَجْزْ أَنْ تَقُولَ: (لا تَأْتِهِ فَأَنْ يَضْرِبُكَ)، وَإِنَّمَا نَصَبْتَهُ عَلَى (أن)، فَلَا يَحْسُنُ إِظْهَارُهُ"^١.

ومن ذلك التَّزَامُ كَسْرِ اللامِ الجارَّةِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِالاسْمِ، وَكَانَ حَقُّهَا وَحَقَّ كُلِّ حَرْفٍ مُفْرَدٍ مِنْ حُرُوفِ الْمَعْنَى وَقَعَ فِي أَوَّلِ الْاسْمِ أَنْ يُحَرَّكَ بِالْفَتْحِ، نَحْوُ وَائِ الْعُطْفِ، وَفَائِهِ، وَهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ، وَلامِ الْابْتِدَاءِ^٢. وَلَكِنَّهُمْ التَّزَمُوا كَسَرَ اللامِ الجارَّةِ فِي أَوَّلِ الْاسْمِ لِيُمَيِّزُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ لامِ الْابْتِدَاءِ؛ فَإِنَّ الِاتِّبَاسَ وَالِاشْتِبَاهَ يَدْخُلَانِ عَلَيْهِمَا إِنْ لَمْ تَخْتَلِفْ حَرَكَتُهُمَا؛ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ التَّزَمُوا الْكَسَرَ فِي لامِ الْجَرِّ. قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ (ت ٢٨٥هـ): "فَأَمَّا قَوْلُنَا: فُتِحَتْ عَلَى الْأَصْلِ فَلَأَنَّ أَصْلَ هَذِهِ اللَّامِ الْفَتْحُ، تَقُولُ: هَذَا لَهُ، وَهَذَا لَكَ. وَإِنَّمَا كُسِرَتْ مَعَ الظَّاهِرِ فِرَاراً مِنَ اللَّبْسِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: إِنَّكَ لِهَذَا، وَأَنْتَ تُرِيدُ: لِهَذَا، لَمْ يَدْرِ السَّامِعُ: أَتُرِيدُ لَامَ الْمُلْكِ أَمْ اللَّامَ الَّتِي لِلتَّوَكِيدِ"^٣.

وعلى ذلك ما قال أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ): "فَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي لِلَامِ الْجَرِّ أَنْ تَكُونَ مَفْتُوحَةً مَعَ الْمُظْهَرِ، كَمَا أَنَّهَا مَفْتُوحَةٌ مَعَ الْمُضْمَرِ، إِلَّا أَنَّهَا كُسِرَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لامِ الْابْتِدَاءِ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ فِي الْمُلْكِ: إِنَّ زَيْدًا لِهَذَا؛ أَيُّهُ فِي مُلْكِهِ، وَإِنْ زَيْدًا لِهَذَا؛ أَيُّهُ هَذَا، فَلَوْ فُتِحَتْ فِي الْمَوْضِعَيْنِ لَالْتَبَسَ مَعْنَى الْمُلْكِ بِمَعْنَى الْابْتِدَاءِ"^٤.

^١ المصدر نفسه.

^٢ انظر سر الصناعة ٣٢٥.

^٣ في المقتضب ٤ / ٢٥٤.

^٤ في سر الصناعة ٣٢٥ - ٣٢٦.

وربما قال قائل: إن الإعراب في الاسم المتصل بلام الجر هو المحدد لكونها لام الجر أو لام الابتداء. وهذا الاعتراض وإن كان صحيحاً في الظاهر، لكنه لا يعم جميع الأسماء؛ فثمة أسماء لا تظهر على أواخرها حركات الإعراب، وكذلك الوقف على آخر الكلمة المتصلة باللام يلبس على السامع أن يميزهما. قال أبو العباس المبرد: "وكذلك يلزمك في الوقف في جميع الأسماء إذا قلت في موضع (إن هذا لزيد): إن هذا لزيد، لم يدر السامع: أريد: أن هذا زيد أم هذا له؟ فلذلك كسرت اللام".^١

وقال أبو الفتح مبيناً عدم الاعتماد على الإعراب في تمييز إحدى اللامين، وأن الفتح في الجارة واجب الالتزام: "فإن قلت: فإني أقول أيضاً: إن زيدا لأمر، وإن زيدا لأمر؛ فهلا فتحت في الموضعين، واعتمد في البيان على الإعراب. ففي هذا شيان: أحدهما أن الوقف يزيل الإعراب، فيعود اللبس. والآخر أنه لما كان كثير من الأسماء لا يبين فيه إعراب، نحو هذا وهذه، والذي والتي، والمقصود كله، وما أشبه ذلك = كرهوا أن يقع اللبس في ما لا يظهر إعرابه، فاحتاطوا، وأخذوا بالحزم، فكسروا اللام في ما يظهر إعرابه، وفي ما لا يظهر إعرابه، ليكون ذلك أنفى للشك وأحسم للشبهة. فهذا وجه كسرها مع المظهر".^٢

أما العكبري فإنه أضاف في كسر لام الجر مع الاسم تفسيراً آخر غير تفسير عدم التباسها بلام الابتداء، وهو جعل حركتها من جنس عملها الذي هو الجر، قال: "وتكسر هذه اللام مع المظهر غير المنادى، وتفتح مع المضمَر غير الياء، وإنما حُرِّكَتْ وأصلها السكون لأنها مبتدأ بها. وفي كسرها وجهان: أحدهما الفرق بينها وبين لام الابتداء؛ فإنها في بعض المواضع تلبس بها، فجعل في نفسها ما يمنع من وقوع اللبس، وأمن اللبس في المضمَر،

^١ في المقتضب ٤/ ٢٥٤.

^٢ في سر الصناعة ٣٢٦.

فَرَدَّتْ إِلَى الْأَصْلِ، وَكُسِرَتْ مَعَ الْيَاءِ إِتْبَاعًا، وَإِنَّمَا أَمِنَ اللَّبْسُ مَعَ الْمُضْمَرِ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْوَاقِعَ بَعْدَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ مُنْفَصِلٌ وَبَعْدَ لَامِ الْجَرِّ مُتَّصِلٌ وَاللَّفْظَانِ مُخْتَلِفَانِ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ اللَّامَ تَعْمَلُ الْجَرَّ، فَجُعِلَتْ حَرَكَتُهَا مِنْ نَفْسِ عَمَلِهَا، وَمَعَ الْمُضْمَرِ لَا عَمَلَ لَهَا فِي اللَّفْظِ، فَخَرَجَتْ عَلَى الْأَصْلِ، وَلِأَنَّ الضَّمَائِرَ تَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا^١.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا التَّزَامُ النَّسْبَةِ إِلَى الْجَمْعِ إِذَا كَانَ فِي النَّسْبَةِ إِلَى الْمَفْرَدِ مِنْهُ التَّبَاسُّ. وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِهِمْ فِي النَّسْبَةِ: (أَعْرَابِيٌّ). فَإِنَّهُمْ التَّزَمُوا النَّسْبَةَ فِيهِ عَلَى صُورَتِهِ فِي الْجَمْعِ؛ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَأْمَنُوا فِيهِ اللَّبْسَ الَّذِي يُحْتَمَلُ فِيهِ إِنْ نَسَبُوا إِلَيْهِ فِي صِيغَةِ الْمَفْرَدِ، وَهُوَ التَّبَاسُّ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْعَرَبِ لَا إِلَى الْأَعْرَابِ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا فِي النَّسْبَةِ إِلَى الْأَعْرَابِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُ الْبَادِيَةِ: عَرَبِيٌّ لَظَنَّ السَّامِعُ أَنَّ الْمُرَادَ النَّسْبَةَ إِلَى الْعَرَبِ جَمِيعًا لَا إِلَى الْأَعْرَابِ خُصُوصًا.

قَالَ الْحَرِيرِيُّ (ت ٥١٦ هـ): "وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي النَّسَبِ إِلَى الْأَعْرَابِ: أَعْرَابِيٌّ فَإِنَّهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ لِإِزَالَةِ اللَّبْسِ وَنَفْيِ الشُّبْهِةِ؛ إِذْ لَوْ قَالُوا فِيهِ: عَرَبِيٌّ لَاشْتَبَهَ بِالْمُنْسُوبِ إِلَى الْعَرَبِ، وَبَيْنَ الْمُنْسُوبِينَ فَرْقٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْعَرَبِيَّ هُوَ الْمُنْسُوبُ إِلَى الْعَرَبِ، وَإِنْ تَكَلَّمَ بِلُغَةِ الْعَجَمِ، وَالْأَعْرَابِيُّ هُوَ النَّازِلُ بِالْبَادِيَةِ، وَإِنْ كَانَ عَجَمِيًّا النَّسَبِ"^٢. وَقَدْ تَكُونُ النَّسْبَةُ إِلَيْهِ هَكَذَا لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مُفْرَدٌ فِي مَعْنَى أَهْلِ الْبَادِيَةِ وَسَاكِنِيهَا، قَالَ سَيَبَوِيهِ: "وَتَقُولُ فِي الْأَعْرَابِ: أَعْرَابِيٌّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ وَاحِدٌ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: الْعَرَبُ، فَلَا تَكُونُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى. فَهَذَا يَقْوِيهِ"^٣.

^١ فِي اللَّبَابِ فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ ١ / ٣٦٠.

^٢ فِي دَرَةِ الْغَوَاصِ ١٨٣.

^٣ فِي الْكِتَابِ ٣ / ٣٧٩.

ومنه التزامهم النسبة إلى عبد مناف: بأن قالوا فيه: منافي، وكان الأصل أن يقولوا: عبدي؛ لأن النسبة إلى الاسم المركب النسبة فيه إلى الاسم الأول، نحو قولهم في عبد القيس، وامرئ القيس: عبدي، وامرئي أو مرئي. لكنهم خالفوا ذلك في (عبد مناف) فنسبوا إلى الاسم الثاني منه مخافة التباسه بغيره مما يشبهه، كعبد القيس، وعبد الدار.

قال سيويه: "وسألت الخليل عن قولهم في عبد مناف: منافي، فقال: أمّا القياس فكما ذكرت لك، إلا أنهم قالوا: منافي مخافة الالتباس، ولو فعل ذلك بما جعل اسماً من شيئين جاز لكراهية الالتباس".^١

ومنه أن الاسم إذا أعيد في الكلام بعد أن تقدّم ذكره فإنّ إعادته تحصل بذكر ضميره العائد إليه، فلا يُذكر ظاهراً مرةً أخرى، هذا في أصل الاستعمال، لكنّه قد يُعدّل عن هذا الأصل لأغراض كثيرة، ومن هذه الأغراض إزالة الالتباس من الكلام؛ "حيث يكون الضمير يُوهم أنّه غير المراد".^٢ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [الفتح ٦].

قال الزركشي (ت ٧٩٤هـ): "كرّر السَّوْءَ؛ لأنّه لو قال: (عليهم دائرته) لالتبس بأن يكون الضمير عائداً إلى الله تعالى".^٣

^١ في الكتاب ٣/٣٧٦. وانظر المقتضب ٣/١٤١ - ١٤٢، والأصول ٣/٦٩، والتكملة ٢٦٨، وعلل النحو ٥٤٩، والتبصرة والتذكرة ٦٠٣، والصحاح (نيف) ٤/١٤٣٦، ودرة الغواص ١٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٦، والارتشاف ٦٠٢، واللسان (نوف).

^٢ عن الزركشي في البرهان في علوم القرآن ٢/٤٨٩.

^٣ المصدر نفسه ٢/٤٨٩.

وقوله أيضاً: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء ٧٨]. كرّر (الفجر)، ولم يذكر ضميره؛ لأنه "لو قال: (إنّه) لأَوْهَمَ عَوْدَ الضَّمِيرِ إِلَى الْفَجْرِ"^١.

٣- جوازُ العدولِ عن الأصلِ، إذا كان اللبسُ مأموناً.

وذلك إذا كان ثَمَّ دليلٌ أو قرينةٌ تدلُّ على الأصلِ والمُرَادِ من الكلامِ المعدولِ عن أصلِ استعماله، وهذا العدولُ واسعُ الانتشارِ في العربيّة، وكثيرةٌ ظواهره، منها: جوازُ التّقديم والتّأخيرِ إذا كان اللبسُ مأموناً، وجوازُ الحذفِ مع أَمْنِ اللبسِ. ومنها جوازُ تنكيرِ ما كان في موضعِ المُعرِّفِ، وجازَ تنكيره لأنَّ اللبسَ مأمونٌ فيه. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَالطُّورِ * وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ * فِي رَقٍّ مَنْشُورٍ * وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ * وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ * وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ [الطور ١ - ٦]. إنَّ الأصلَ في قوله تعالى: (وكتابٍ مسطور) أن يُعرَّفَ بـ(ال) التّعريفِ؛ لأنّه معهودٌ في العلمِ أنّه القرآن الكريم، والاسمُ إذا كان معهوداً فإنّه يُعرَّفُ بـ(ال) التعريف. لكن عُدلَ عن هذا الأصلِ إلى التّنكيرِ؛ لأنَّ اللبسَ أَمِنَ من أن يَشْتَبَهَ هذا الكتابُ بكتابٍ آخر. ولفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) كلامٌ دقيقٌ في تنكيرِ الكتابِ المسطور، من قوله تعالى (وكتابٍ مسطور). قال: "ما الحكمةُ في تنكيرِ الكتابِ وتّعريفِ باقي الأشياءِ؟^٢ نقولُ ما يحتملُ الخفاءَ من الأمورِ المُلتبسةِ بأمثالها من الأجناسِ يُعرَّفُ باللام، فيُقالُ: رأيتُ الأميرَ، ودخلتُ على الوزيرِ، فإذا بَلَغَ الأميرُ الشهرةَ بحيثُ يُؤْمَنُ الالْتِباسُ مَعَ شُهْرَتِهِ، ويُريدُ الواصفُ وصفَهُ بالعظَمَةِ، يقولُ: اليومَ رَأَيْتُ أميراً ما له نظيرٌ، جالِساً وعليه سِيما المُلوكِ، وأنت تُريدُ ذلكَ الأميرَ المعلومَ، والسَّبَبُ فيه أنّك بالتّنكيرِ تُشيرُ إلى أنّه خرجَ عن أن يُعْلَمَ ويُعرَّفَ بكنهٍ عَظَمَتِهِ، فيكونُ كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة ١ - ٣]، فاللّامُ وإنْ كانتَ مُعرّفةً، لكنْ أخرجَها عن المعرفةِ كَوْنُ شِدَّةِ هَوْلِهَا غيرَ

^١ المصدر نفسه.

^٢ يعني بباقي الأشياء: الطور، والبيت، والسقف، والبحر.

معروفة، فكَذَلِكَ ههنا: الطُّورُ لَيْسَ فِي الشُّهْرَةِ بِحَيْثُ يُؤْمَنُ اللَّبْسُ عِنْدَ التَّنْكِيرِ، وَكَذَلِكَ الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ، وَأَمَّا الْكِتَابُ الْكَرِيمُ فَقَدْ تَمَيَّزَ عَنْ سَائِرِ الْكُتُبِ، بِحَيْثُ لَا يَسْبِقُ إِلَى أَفْهَامِ السَّامِعِينَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لَفْظُ الْكِتَابِ إِلَّا ذَلِكَ، فَلَمَّا أُمِنَ اللَّبْسُ وَحَصَلَتْ فَائِدَةُ التَّعْرِيفِ، سِوَاءِ ذِكْرِ بِاللَّامِ أَوْ لَمْ يُذَكَّرْ قَصْدًا لِلْفَائِدَةِ الْأُخْرَى وَهِيَ فِي الذِّكْرِ بِالتَّنْكِيرِ، وَفِي تِلْكَ الْأَشْيَاءِ لَمَّا لَمْ تَحْصُلْ فَائِدَةُ التَّعْرِيفِ إِلَّا بِآلَةِ التَّعْرِيفِ اسْتَعْمَلَهَا، وَهَذَا يُؤَيِّدُ كَوْنَ الْمُرَادِ مِنْهُ الْقُرْآنَ، وَكَذَلِكَ اللَّوْحُ الْمَحْفُوظُ مَشْهُورٌ^١.

أَيُّ الْمُرَادِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى (وَكِتَابٍ مُسْطُورٍ) هُوَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، وَلَيْسَ كِتَابًا آخَرَ. وَمِنْ تَنْكِيرِ الْمُعَرَّفِ مَا أوردَهُ سيبويه من جَوَازِ قَوْلِكَ: (مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ مِثْلُكَ أَنْ يَفْعَلَ ذَاكَ، وَمَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ ذَاكَ). الرَّجُلُ مَعْرَفٌ بـ(ال)، وَصِفَتُهُ (مِثْلُكَ)، وَهِيَ نَكْرَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ مُضَافَةً إِلَى مَعْرِفَةٍ، وَإِضَافَتُهَا لَفْظِيَّةٌ لَا تَحَقِّقُ تَعْرِيفًا مُحْضًا، وَجَاءَتْ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ مَعْرَفٍ تَعْرِيفًا مُحْضًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّبْسَ مَأْمُونٌ ههنا. وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ: (بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ)، فَإِنَّ الصِّفَةَ جَاءَتْ نَكْرَةً مُحْضَةً لِمَوْصُوفٍ مَعْرَفٍ تَعْرِيفًا مُحْضًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ السَّامِعَ يَعْرِفُ أَنَّ أَدَاةَ التَّعْرِيفِ (ال) فِي الصِّفَةِ (خَيْرٌ مِنْ) مُرَادَةٌ فِي التَّقْدِيرِ، وَمَنْوِيَّةٌ فِي الصِّفَةِ وَإِنْ لَمْ تُذَكَّرْ. هَذَا تَفْسِيرُ الْخَلِيلِ رَحِمَهُ اللَّهُ، كَمَا نَقَلَ عَنْهُ سيبويه^٢. قَالَ سيبويه: "وَزَعَمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ إِنَّمَا جَرَّ هَذَا عَلَى نِيَّةِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَلَكِنَّهُ مَوْضِعٌ لَا تَدْخُلُهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، كَمَا كَانَ (الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ) مَنْصُوبًا عَلَى نِيَّةِ إِلْقَاءِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ"^٣. أَمَّا الْأَخْفَشُ (ت ٢١٥ هـ) فَإِنَّهُ اعْتَبَرَ (ال) فِي الرَّجُلِ زَائِدَةً، وَالْإِسْمَ نَكْرَةً، وَالصِّفَةَ جَارِيَةً عَلَى الْأَصْلِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ (ال) فِيهَا^٤.

^١ فِي مِفْتَاحِ الْغَيْبِ ١٩٩/٢٨.

^٢ فِي الْكِتَابِ ١٣/٢، ٢٤. وَانْظُرْ تَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ ٩٤٩/٢، وَالْبَحْرَ الْمَحِيطَ ٢٣٤/٩، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ٥٠٩/٦ - ٥١٠.

^٣ فِي الْكِتَابِ ١٣/٢.

^٤ انْظُرْ تَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ ٩٤٩/٢، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ٥١٠/٦.

ومن جوازِ العُدُولِ إذا أُمنَ اللبسُ: وَضَعُهُمُ الْمَفْرَدَ مَوْضِعَ الْجَمْعِ . وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا﴾ [الفرقان ٧٥]، ذكر الغُرْفَةَ، وأراد الغُرَفَاتِ؛ فوضع المفردَ مَوْضِعَ الجمعِ؛ لأنَّ اللبسَ مأمونٌ، فكلُّ يعلمُ أنَّ لكلِّ مؤمنٍ في الجنةِ غُرْفَةً ، ودليلُ ذلك قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الصُّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ ٣٧]¹.

واعتبر السَّيْمِيُّ الحلبيُّ (ت ٧٥٦هـ) وضعَ (الغُرْفَةَ) موضعَ (الغُرَفَاتِ): "لإرادة الجنس ولعدم اللبسِ؛ لأنه معلومٌ أنَّ لكلِّ أحدٍ غرفةً تَخُصُّه، ولأنَّ لفظَ الواحدِ أخفُّ، فَوْضِعَ مَوْضِعَ الْجَمْعِ مع أَمْنِ اللَّبْسِ"². ومن ذلك قولُ أبي ذؤيب الهذلي³:

أَلْكِنِي إِلَيْهَا وَخَيْرُ الرُّسُو.....لِأَعْلَمُهُمْ بِنَوَاحِي الْخَبَرِ

ذكر الرسولُ، وأرادَ (الرُّسُلَ)، ودليلُ ذلك ضميرُ الجمعِ في (أَعْلَمُهُمْ).

وكذلك وضعُ المفردِ مَوْضِعَ الْمُثْنَى إذا أُمنَ اللبسُ، نحو قولِ توبة بن الحُمَيْرِ⁴:

حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْتَمِي سَقَاكِ مِنَ الْغُرِّ الْغَوَادِي مَطِيرُهَا

ذكرَ (بطنَ الواديين)، وأرادَ (بَطْنِي الواديين). وجازَ ذلك إذ كانَ المعنى واضحاً معروفاً، أَزِيلَ اللَّبْسُ عَنْ فَهْمِهِ.

¹ انظر مفاتيح الغيب ٤٨٧/٢٤.

² في الدرِّ المصون ١٩٥/٩.

³ في ديوان الهذليين ١٤٦/١، والزاهر في معاني كلمات الناس ٣٥/١، والمحكم والمحيط الأعظم ٤٧٣/٨.

⁴ في ديوانه ٣٧، والفاضل ٢٤، وأمالي القالي ٨٨/١، والجلس الصالح ٧٧/١، واللمحة في شرح الملمحة ٧٠٧/٢، والحجاسة البصرية ٢٠١/٢.

ومن ذلك أيضاً وضع الجمع موضع المثنى إذا أمن اللبس، وقيل: إن أفصح الكلام ما وضع فيه الجمع موضع المثنى، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم ٤]. قال: قلوبكما جمعاً، والمراد: قلبكما مثنى. قال السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ): "وقلوبكما من أفصح الكلام؛ حيث أوقع الجمع موقع المثنى، استثقالاً لمجيء ثنيتين لو قيل: قلبكما".

وسمى ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) هذا النوع من وضع الجمع موضع المثنى: (ثنية معنوية) وردت بلفظ الجمع، وهي أكثر ما تختص بثنية آحاد ما في الجسد كالأنف والوجه والبطن والظهر. قال: "تقول ضربت رؤوس الرجلين، وشققت بطون الحملين، ورأيت ظهوركما، وحيّا الله وجوهكما، فتجمع وأنت تريد: رأسين وبطنين وظهريين ووجهين، ... وجروا على هذا السنن في المنفصل عن الجسد، فقالوا: مدّ الله في أعماركما، ونسأ الله في آجالكما، ومثله في المنفصل ما حكاه سيويه: ضِع رحالهما".

وقد فسّر الخليل الجمع في موضع المثنى بأن المثنى جمع، من حيث هو ضم مفرد إلى مفرد. قال سيويه: "وسألت الخليل رحمه الله عن: (ما أحسن وجوههما)، فقال: لأن الاثنين جميع، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذاك".

٤ - ثمة أمثلة نادرة جاءت عن العرب لا يبالون فيها الالتباس، تُحفظ ولا يُقاس عليها.

وذلك في أمثلة نادرة، تُعد شاذة في استعمالها؛ لأنهم مجشّموا فيها العدول عن أصل استعمالها والالتباس فيها ظاهراً، وهذه يتوقف عندها بحدودها.

^١ في الدرّ المصون ١٠/٣٦٦. وانظر الباب في علل البناء والإعراب ١/٩٩.

^٢ في أمالي ابن الشجري ١/١٥.

^٣ في الكتاب ٢/٤٨.

من ذلك ما أورده سيبويه عن أبي الخطّاب: "أنّ ناساً من العرب يقولون: كَيْدَ زَيْدٌ يَفْعَلُ، وما زَيْلَ زَيْدٌ يَفْعَلُ ذاك؛ يُرِيدُونَ: زَالَ وَكَادَ".^١

وروى المازني (ت ٢٤٨هـ) بيت أبي خراش الهذلي عن الأصمعي (ت ٢١٦هـ) على هذه اللغة في (كَيْدَ)، وهو^٢:

وكَيْدَ ضِبَاعُ الْقَفِّ يَأْكُلْنَ جُتَّتِي وكَيْدَ خِرَاشٍ يَوْمَ ذَلِكَ يَيْتَمُ

أصل استعمال (كَيْدَ، وما زَيْلَ): كَادَ وَيَكَادُ، وما زال وما يزال، والأصل فيهما بالماضي: (فَعَلَ)، إلّا أنّ قوماً من العرب نقلوا حركة العينِ منهما، وهي الكسرة إلى الفاء، واطّرحوا حركة الفاء الأصلية، فصارا: (كَيْدَ وَزَيْلَ)، ولم يُبالوا التّباسهما بصيغة البناء للمجهول منهما؛ وهي كذلك: كَيْدَ، وَزَيْلَ.

قال أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ) في تفسير ذلك: "اعلم أنّ أصلَ (كَيْدَ، وَزَيْلَ): كَيْدَ، وَزَيْلَ، عَلَى (فَعَلَ)؛ لأنّ المضارع على (يَفْعَلُ)، وذلك قولهم: (يَكَادُ، وَيَزَالُ)، وقولهم: (كَادَ يَكَادُ، وَزَالَ يَزَالُ) بِمَنْزِلَةِ (هَابَ يَهَابُ)، وكُلُّهُ (فَعَلَ يَفْعَلُ)، إلّا أنّ الذين قالوا: (كَيْدَ وَزَيْلَ)؛ نقلوا الكسرة من العينِ إلى الفاء، وألقوا حركة الفاء، فصار: (كَيْدَ وَزَيْلَ)، ولم يخافوا التّباسه بـ(فَعَلَ)؛ لأنّك لا تقول: (كِدْتُ زَيْدًا يَقُومُ، وما زِلْتُ زَيْدًا يَقُومُ)، فيُخَافُ أن يَلْتَبَسَ

^١ في الكتاب ٣٤٢/٤. وانظر الأصول ٢٨٠/٣، والمنصف ٢٥٢/١، والصّحاح (كود) ٥٣٢/٢، والمحكم والمحيط الأعظم ١٠٥/٧، واللسان (كود).

^٢ انظر المنصف ٢٥٣/١، وديوان الهذليين ١٤٨/٢، والمحكم والمحيط الأعظم ١٠٥/٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٩٥/٢، والممتع ١٨٨، واللسان ٣٨٣/٣. وهو في ديوان الهذليين على غير هذه الرواية، فهو فيه:

ولولا دراك الشّدّ قاطت حليّتي تخيّر من خطّابها وهي أَيْمُ

فتقعّد أو ترضى مكاني خليفَةً وكادَ خِرَاشٌ يومَ ذلك يَيْتَمُ

وذكر أبو سعيد السّكري في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٢٠ رواية الشاهد كما رواه المازني، بقوله: وسمعت من يُشَدُّ.

(كَيْدَ زَيْدٍ يَقُومُ، وما زَيْلَ زَيْدٍ يَقُومُ) بـ(فُعِلَ) منه كَمَا يَلْتَبِسُ (بِيعَ زَيْدُ الطَّعَامِ) إِذَا كَانَ هُوَ
الفاعل بـ(بِيعَ زَيْدُ الطَّعَامِ) إِذَا كَانَ هُوَ الْمَفْعُولُ، فَمِنْ ههنا اجْتَرَأُوا عَلَى (كَيْدَ زَيْدٍ يَفْعَلُ، وما
زَيْلَ زَيْدٍ يَفْعَلُ) "١".



١ في المنصف ١/٢٥٢-٢٥٣.

الباب الثاني:

الدراسة التطبيقية للعدول على شعر ذي الرُّمّة.

وفيه تقديم، وفُصول:

الفصل الأوّل: العدول في الإعراب.

الفصل الثّاني: العدول في التركيب.

الفصل الثّالث: العدول في حروف المعاني.

الفصل الرّابع: العدول في المستوى الصّرفيّ للكلمة، ومبحثُ الضّرورة في

شعر ذي الرُّمّة.

تقديم

يتضمنُ هذا التَّقديمُ التعريفَ بالشَّاعرِ وقبيلته، ومنزلته، وخصائصَ شعره، ومآخذَ العلماءِ عليه.

أ- الشَّاعر:

ذو الرُّمَّة هو أبو الحارث، غِيلَانُ بْنُ عُقْبَةَ بْنِ بُهَيْشِ بْنِ مَسْعُودِ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ سَاعِدَةَ بْنِ كَعْبِ بْنِ عَوْفِ ثَعْلَبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ عَدِيِّ بْنِ عَبْدِ مَنَاةَ بْنِ أَدِّ بْنِ طابخةَ بْنِ إِيَّاسَ بْنِ مُضَرَ بْنِ أَدِّ بْنِ مَعَدِّ بْنِ عَدْنَانَ^١.

وهو شاعرٌ إسلاميٌّ أمويٌّ، وُلِدَ في خلافةِ عبد الملكِ بن مروانَ عامَ (٧٧هـ)، وتُوفِّيَ في خلافةِ هشامِ بن عبد الملك عام (١١٧هـ)^٢.

وإخوته هم: هشامٌ، ومَسْعُودٌ وجِرْفاسٌ^٣، وهم شُعراءٌ أيضاً. وذكر ابنُ سَلَامٍ (ت ٢٣١هـ): أنَّهم ثلاثةٌ إخوةٌ، ولم يذكرْ هشاماً ولا جِرْفاساً. وهم عنده ذو الرُّمَّة، وأَوْفَى، ومَسْعُودٌ. قال: "وكانوا إخوةً ثلاثةً: غِيلَانُ؛ وهو ذو الرُّمَّة، وأَوْفَى، ومَسْعُودٌ، بنو عُقْبَةَ، فهَلَكَ أَوْفَى، ثُمَّ هَلَكَ ذو الرُّمَّة".^٤

^١ انظر ترجمة أبي نصر الباهلي له في ديوانه ٨/١ - ٩. وكذلك طبقات فحول الشعراء ٥٣٤، والشعر والشعراء ٥٢٤، والاشتقاق ١١٦، واللائح ٨١ - ٨٢، والأغاني ١٨/٥، والخزانة ١/٥٠.

^٢ انظر الأغاني ٣١/١٨.

^٣ عن ابن الأعرابي، كما نقل أبو الفرج في الأغاني ٦/١٨.

^٤ في طبقات فحول الشعراء ٥٦٥ - ٥٦٦.

وكذلك هم عند ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)^١. وأمه: ظبية بنت مسعدة، من بني أسد^٢.

والرَّمة في لقبه معناها: قطعة حبل يُعلَّق بها وتد بيت الشعر. وسُمِّي بـ(ذي الرَّمة) لِرَجَزٍ قاله ذكر فيه الرَّمة، وهو^٣:

أشعث باقي رمة التقليد

هذا هو المشهور في سبب لقبه، وقد قال أبو عمرو الشَّيباني (٢٠٦هـ): "إنَّها سُمِّي ذا الرَّمة لأنَّه أصابه شرٌّ، فقلَّ له: لو علَّقت على نفسك قطع الحبل والعظام ذهب عنك هذا الداء، ففعل فسُمِّي به"^٤. وثمة أقوال أخرى في لقبه أوردها أبو الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ)^٥ والبغدادی (ت ١٠٩٣هـ)^٦.

وكان ذو الرَّمة أحد عشاق العرب المشهورين بذلك^٧، وقد أكثر من التشبيب بحبيته بحبيته ميَّة، وكان يُرَخِّم اسمها في النداء وغيره، فيقول: مَيِّ؛ وهي بنت طلبة بن قيس بن عاصم المنقري^٨.

ولم يظفر بالزواج منها، وتزوَّجها ابن عمها عاصم، وفيه قال غيلان^٩:

ألا ليت شعري هل يموتنَّ عاصمٌ ولم تشعِبنِي للمنايا شعوبها

^١ في الشعر والشعراء ٥٢٨.

^٢ انظر الأغاني ٦/١٨.

^٣ انظر سبب لقبه، والرَّجَز في ديوانه ١/ ٣٣٠. وطبقات فحول الشعراء ٥٦٧، والشعر والشعراء ٥٢٥-٥٢٦.

^٤ عن الباهلي في ديوان ذي الرمة ١/ ٣٣٠.

^٥ في الأغاني ٥/ ١٨.

^٦ في الخزانة ١/ ١٠٦-١٠٧.

^٧ كما قال ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٥٢٦.

^٨ انظر طبقات فحول الشعراء ٥٥٩، والشعر والشعراء ٥٢٦، والأغاني ١٨/ ٢٠.

^٩ انظر ديوانه ٢/ ٦٩٥-٦٩٦، وطبقات فحول الشعراء ٥٦٣-٥٦٤.

رَمَى اللَّهُ مِنْ حَتَفِ الْمَيَّةِ عَاصِمًا بِقَاضِيَةٍ يُدْعَى لَهَا فَيُجِيبُهَا

وكانَ الشَّاعِرُ يَتَغَزَّلُ بِامْرَأَةٍ أُخْرَى غَيْرِ مَيَّةَ، هِيَ "خَرْقَاءُ، مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ،
وكانتْ تَحُلُّ فَلَجَةً وَيَمُرُّ بِهَا الْحَاجُّ، فَتَقْعُدُ لَهُمْ وَتُحَدِّثُهُمْ وَتَهَادِيهِمْ، وَتَقُولُ: أَنَا مَنْسُكَ مِنْ
مَنَاسِكَ الْحَجِّ... وَإِنَّمَا قَالَتْ: (أَنَا مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ)؛ لِقَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ:

تَمَامُ الْحَجِّ أَنْ تَقِفَ الْمَطَايَا عَلَى خَرْقَاءَ وَاضِعَةَ اللَّثَامِ^١.

وَقَالَ فِيهَا^٢:

أَنَّ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءَ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ

تَثْنِي النَّقَابَ عَنْ عَرْنَيْنِ أَرْبَبَةٍ شَمَاءَ مَارِئُهَا بِالْمِسْكِ مَرُثُومٌ

وكانَ مُجِيداً مُحْسِناً فِي شَكْوَى الْحُبِّ، حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يَسْبِقْهُ بِذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الشُّعْرَاءِ، قَالَ
الْأَصْمَعِيُّ (ت ٢١٦ هـ): "مَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْعُشَّاقِ الْحَضَرِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ شَكَا حُبًّا أَحْسَنَ مِنْ
شَكْوَى ذِي الرُّمَّةِ مَعَ عِفَّةٍ وَعَقْلٍ رَصِينٍ"^٣.

وعاشَ مَا يُقَارَبُ الْأَرْبَعِينَ عَامًا. قَالَ ابْنُ سَلَامٍ (ت ٢٣١ هـ): "حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي
عَدِيٍّ الْفَقِيه، قَالَ: قَالَ ذُو الرُّمَّةِ بَلَغْتُ نِصْفَ عُمُرِ الْهَرَمِ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِينَ سَنَةً. قَالَ: وَلَمْ يَبْقَ

^١ هذا الخبر عن ابن سلام في طبقات فحول الشعراء ٥٦٢-٥٦٣. وانظر الشعر والشعراء ٥٢٧. والبيت في ملحقات ديوان

الشاعر ١٩١٣/٣.

^٢ في ديوانه: البيت الأول في ٣٧١/١، والثاني في ٣٩٥. قوله: مسجون: سائل مُهْرَاقٌ. / وَثْنِي: تعطفُ. والعَرْنَيْنِ: الأنفُ كُلُّهَا. والأَرْبَبَةُ: مُقَدَّمُ الأنفِ. وَشَمَاءَ: طَوِيلَةً. وَالْمَارِنَ: مَا لَانَ مِنَ الأنفِ. وَمَرُثُومٌ: رَاعِفٌ، مُلَطَّخٌ بِالْدَّمِ. عن شرح الديوان.

^٣ انظر الأغاني ٩/١٨.

ذو الرِّمَّةَ بعدَ ذلكَ إلَّا قليلاً؛ لأنَّه ماتَ شابًّا^١. وقولُه: بلغْتُ نِصْفَ عُمُرِ الهَرَمِ؛ أرادَ به أنَّ الإنسانَ إذا بلغَ الثَّمانينَ صارَ هَرِمًا، وفي ذلكَ قالَ عَوْفُ بنُ المُحَلِّمِ الخُزَاعِيُّ^٢:

إِنَّ الثَّمانينَ - وبلَّغَتْها -
قد أَحوجَتْ سَمْعِي إلى تُرْجَمَانِ

وقيلَ: إِنَّه ماتَ وهو يَنشدُ^٣:

يَا رَبِّ قد أَشْرَفْتَ نَفْسِي وقد عَلِمْتَ
عِلْمًا يَقِينًا لَقَدْ أَحْصَيْتَ أَثَارِي

يا قابِضَ الرُّوحِ مِنْ نَفْسِي إذا احْتُضِرْتُ
وِغافِرَ الذَّنْبِ زَحْزَحْنِي عن النَّارِ

قالَ ابنُ سَلَّامٍ: "وحدَّثني أبو الغرَّافِ أَنَّهُ ماتَ وهو يُريدُ هِشامًا، وقالَ في طريقه:"

بِلادَها أَهلُونَ لَسْتُ ابنَ أَهلِها
وأُخَرَى بها أَهلُونَ لَيْسَ لها أَهلٌ"^٤

أي: ماتَ في طريقه إلى هِشامِ بنِ عبدِ المَلِكِ.

ب - قبيلته.

قومُ الشاعِرِ: عَدِيُّ الرِّبابِ، وهم فرَعٌ من القبائلِ الحَمَسِ التي اجتمعتُ في حِلْفٍ واحدٍ،
وسُمِّيتْ جميعاً الرِّبابَ، وهي: تَيْمٌ، وعَدِيُّ، وعَوْفٌ، وثَوْرٌ، وأَشْيَبٌ، و"هم أولادُ عبدِ مَناةَ
ابنِ أَد بنِ طابخَةَ بنِ إلیاسَ، وسُمِّوا بالرِّبابِ؛ لأنَّهم تحالَفُوا مع بني عَمِّهم ضَبَّةَ بنِ أَدٍّ، على
بني عَمِّهم تَيْمِ بنِ مُرٍّ، فَعَمَسُوا أيديهم في رُبٍّ، ثم خَرَجَتْ عنها ضَبَّةٌ، واكْتَفَتْ بعدِها،
وبَقِيَ سائِرُهُم.

^١ في طبقات فحول الشعراء ٥٦٤ - ٥٦٥. وكذلك في الشعر والشعراء ٥٢٥، والأغاني ٣١ / ١٨.

^٢ في أمالي القاضي ٥٠ / ١، ومغني اللبيب ٦٣ / ٥، ٩٣، وشرح أبياته للبغدادی ١٩٩ / ٦، والخزانة ٥٥ / ٩.

^٣ في ملحق ديوانه ١٨٧٤ - ١٨٧٥، والشعر والشعراء ٥٢٥، والأغاني ٣٢ / ١٨ - ٣٣.

^٤ رواية الديوان ٣ / ١٦١٨: بلادها أهلون ليسوا بأهلنا وأخرى من البلدان ليس لها أهل

^٥ في طبقات فحول الشعراء ٥٦٥، وكذلك في الأغاني ٣١ / ١٨.

وتقع ديارُ الرِّباب بالدهناء في جوارِ بني تميم. ومن ذريةِ الرِّباب: عُكْل، وهذا اسم حاضنةٍ لهم فغلبَ على اسمِهِم، ومنهم الشَّاعر النَّمِر بن تَوَلَب. ومن بني تميمِ بن عبدِ مناة بنو ذهلٍ الذين منهم عُمَرُ بنُ لجأ الشاعر^١.

وقربُ بني تميم نسباً ومكاناً من قومِ الشاعرِ عديِّ الرِّباب جعله يتأثرُ بلغتهم، والسَّماتِ اللهجيَّة الخاصَّة بهم، وظهرَ ذلك في شعرِهِ، ولغته. فعديُّ الرِّباب أولادُ عمِّ تميم، يجتمعون معهم بجدهم أَدُّ بن طابخة بن إلياس بن مُضَر بن أَدُّ بن معدِّ بن عدنان^٢.

ج - خصائصُ شعرِهِ:

شاعرُ الحبِّ والصحراءِ، وشاعرُ الطبيعة^٣، وشعرُهُ ذو طبائعٍ بدويَّة، ومضامينَ صحراويَّة، فقد أَكثَرَ فيه من وَصفِ الإبلِ والأرَّامِ والبَقَرِ الوَحْشيِّ وأَبْعَارِها، والأَنَاءِ والأَثافيِّ والمَوَاقِدِ وآثارِها، حتَّى أخذَ عليه هذا الإكثارُ، وانتقدَهُ شعراءُ عصرِهِ ونُقَّادُهُ ورُؤاةُ شعرِهِ. قال ابنُ سَلَّام (ت ٢٣١هـ): مرَّ الفرزدقُ بذِي الرُّمَّة وهو ينشدُ:

أَمَنَزَلَتِي مَيِّ سَلَامٌ عَلَيَكُمَا هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

^١ انظر الباب في تهذيب الأنساب ٣٢٩/٢، وما بين حاصرتين مأخوذ من كتاب: في تاريخ الأدب الجاهلي للجندي ٤١.

^٢ انظر الباب في تهذيب الأنساب ٣٢٩/٢.

^٣ دارتْ حَوْلَ الشَّاعرِ دراساتٌ وكُتِبَ مُعاصرة أدبية، ونقدية، ولغوية، منها: (ذو الرُّمَّة شاعرُ الحبِّ والصَّحراءِ) ليوسف خليف، دار غريب للطباعة، القاهرة. و(ذو الرُّمَّة شاعرُ الطَّبيعة والحبِّ) لكيلا ني حسن سند، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٣ م. و(ذو الرُّمَّة حياته وشعره)، لمحمد محمد الكومي، الهيئة المصرية للكتاب، فرع الإسكندرية، ١٩٨٠ م. و(اللغة الكونيَّة في جماليَّات الفكر الشعري في بائية ذي الرُّمَّة) لصالح بن سعيد الزَّهراني، جامعة أمِّ القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٢ م. و(بائية ذي الرُّمَّة بين القدماء والمحدثين) لمحمد دوابشة، بحثٌ في مجلة جامعة النجاح للأبحاث، فلسطين، جنين، المجلد ١٨، ١/٢٠٠٤ م. و(مجازات ذي الرُّمَّة في كتاب أساس البلاغة للزمخشري) دراسة بلاغية، رسالة ماجستير، أعدَّها: عثمان ابن عطية الله المزمومي، في جامعة أمِّ القرى، مكة المكرمة. و(ذو الرُّمَّة في معايير النقد القديم والحديث)، من متطلبات رسالة الماجستير، أعدَّها: ثاير فالح علي كيطان الخولاني، في كلية التربية بجامعة بغداد، ٢٠٠٤ م. و(الظاهرة النَّحوية والصرفية في شعر ذي الرمة)، رسالة دكتوراه، أعدَّها: علي جمعة عثمان، في جامعة أمِّ القرى، مكة المكرمة، ١٩٩٣ م.

^٤ في ديوانه ١٢٧٣/٢، وطبقات فحول الشعراء ٥٥٢.

فوقفَ حتَّى فرغَ منها. فقال: كيفَ تَرى يا أبا فِرَاسٍ؟ قال: أرى خيراً. قال: فَمَا لي لا أُعَدُّ في الفُحُولِ؟ قال: يَمْنَعُكَ عن ذلك صِفَةُ الصَّحَارَى وأَبْعَارُ الإِبِلِ^١.

وقال ابنُ قُتَيْبَةَ (ت ٢٧٦هـ): "وسئل جَرِيرٌ عن شعره، فقال: أَبْعَارُ غِزْلَانٍ ونَقْطُ عَرُوسٍ"^٢. ويوضِّحُ أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) معنى (نَقْطُ العَرُوسِ) في شعرِ ذي الرُّمَّةِ بقوله: "إنَّما شعرُهُ نَقْطُ عَرُوسٍ؛ يَضْمَحِلُّ عَنْ قَلِيلٍ، وأَبْعَارُ ظِبَاءٍ لها مَشَمٌّ في أوَّلِ شَمِّها ثُمَّ تَعُودُ إلى أرواحِ البَعَرِ"^٣. وكذلك تُلَحَّظُ في شعره كثرةُ ذِكره لأسماءِ المواضعِ في دياره وديارِ بني تميم، نحو حُزُوى، والدَّهْناء، ومَطَارٍ، وخَفَّانَ، وهو كذلك متأثرٌ بِلُغَةِ القومِ من بني تميم، وتأثره بلغتهم كثيرٌ ظاهرٌ في شعره.

والنَّاظِرُ في شعره يرى أنَّ بَيئته البدويَّةَ أثَّرتْ في شعره أيَّما تأثيرٍ، فطبعته بالقوَّةِ والجزالةِ، وإنَّ وَرَدَتْ بعضُ الأخبارِ التي تذكرُ أنَّه كان يتردَّدُ إلى حَوَانِيتِ أَهْلِ المَدَنِ في البصرةِ والكوفةِ، وهو كانَ كثيرَ الزَّيَارَةِ لَتَيْنِكَ المَدِينَتَيْنِ، لكنَّ تَرَدُّدهُ على أَهْلِ المَدَنِ لم يُنْقِصْ من فصاحتهِ وسلامةِ طبعه وسليقتهِ.

ومن الخصائصِ التي تَمَيَّزَ بها غَيْلَانُ في شعره غَزَارَةُ تشبيهاته، وبراعتهُ بها، وقد شَهِدَ له بذلك كثيرٌ من الشعراءِ والنُّقَّادِ، قال ابنُ سَلَّامٍ (ت ٢٣١هـ): "كانَ عُلَماؤُنا يقولونَ: أَحَسَنُ الجاهليَّةِ تشبيهاً امرؤُ القَيْسِ، وأَحَسَنُ أَهْلِ الإِسْلامِ تشبيهاً ذُو الرُّمَّةِ"^٤. وكانَ الشَّاعِرُ قاصِداً إلى الإِجادَةِ في التَّشْبِيهِ، يُثاقِفُ نَفْسَهُ وَيَتَعَاهِدُها، ويُدَرِّبُها على الإِحْسانِ في تشبيهاته، وربَّما دَعَا على نَفْسِهِ بالسُّوءِ إنَّ لم يُحَسِّنِ التَّشْبِيهِ في شعره.

^١ في طبقات فحول الشعراء ٥٥٢-٥٥٣، وعنه في الشعر والشعراء ٥٢٤، والأغاني ١٨/١٣.

^٢ في الشعر والشعراء ٥٢٤.

^٣ هذا الخبرُ في طبقات فحول الشعراء ٥٥١، والأغاني ١٨/١٣. وانظر شرحه في الخزانة ١/١٠٨.

^٤ انظر الأغاني ١٨/٨.

^٥ في طبقات فحول الشعراء ٥٤٩.

قال أبو نصر الباهلي (ت ٢٣١هـ): "قال عمار بن عقيل بن بلال بن جرير (ت ٢٣٩هـ): قال ذو الرمة: إذا قلت: (كأن)، فلم أجد وأحسن فقطع الله لساني".^١ أي إذا قلت شعراً لم أحسن فيه التشبيه، فإني أمتنى وقتئذ أن يقطع الله لساني فيخرسني. يدل قوله هذا على أنه كان شديد الحرص على أن يجيد بالوصف والتشبيه في شعره.

وقد استحسنوا كثيراً من شعره، الذي علا تشبيهُه ودق معناه، واستحسن ابن سلام التشبيه في قوله^٢:

بها العين والارام فوضي كأنها ذبال تذكي أو نجوم طوالع

من دقته بالتشبيه في هذا البيت أنه شبه لمعان بياض الطباء والبقر في أطلال مية وهو يراها من مكان بعيد = بالفيل الذي يتوقد ناراً، وبالنجوم المضيئة في كبد السماء. وقوله، يصف فلاة^٣:

كان يدي حربائها مشمساً يدا مجرم يستغفر الله تائب

ليصف شدة حر الشمس في الفلاة شبه انتصاب الحزباء فيها وهو يستقبل برأسه الشمس = بيدي مذنب أجرم فتاب إلى الله فرفعها يدعوه ليغفر له. وقوله^٤:

ونلنا سقاطاً من حديث كأنه جنى النحل ممزوجاً بماء الوقائع

^١ انظر ديوان ذي الرمة ٩ / ١.

^٢ في ديوانه ١٢٨٤ / ٢. وطبقات فحول الشعراء ٥٤٩. العين: جمع عينا؛ وهي الواسعة العين، وهي من صفة بقر الوحش. والارام: جمع رثم؛ وهي الظبية البيضاء، وأصل جمعها: أرام، كثير وأبار. وذبال: الفتائل من قطن وغيره تشتعل بها النار فتضيء. وتذكي: تتذكي: تتوقد وتتلأ.

^٣ انظر ديوانه ٢٠٣ / ١، وطبقات فحول الشعراء ٥٤٩. والحزباء: دويبة نحو العظاءة، أو أكبر، يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت، يقال: إنه إنما يفعل ذلك ليقى جسده برأسه؛ ويكلون ألواناً بحر الشمس، وهو يتصب على الحجارة، وعلى أجدال الشجر، يستقبل الشمس، فإذا زالت زال معها. عن اللسان (حرب).

^٤ في ديوانه ٧٨٦ / ٢، وطبقات فحول الشعراء ٥٥٠.

أي تحدّثنا بحديثٍ بعدَ حديثٍ، كأنّه العسلُ ممزوجاً بهاءٍ صافٍ باردٍ سائغٍ، وهو الماءُ الذي استقرَّ في قاعِ الحفرةِ، فصفاً، وضربته الرِّيحُ فبردَ. فحدّثها كالعسلِ الممزوجِ بهذا الماءِ.

د- رَوَايَتُهُ لَشَعْرِ غَيْرِهِ:

كَانَ مَشْهُوراً بِرَوَايَةِ شَعْرِ الرَّاعِي النُّمَيْرِيِّ، قَالَ ابْنُ سَلَامٍ (ت ٢٣١هـ): "وَيُقَالُ: إِنَّ ذَا الرُّمَّةِ رَاوِيَهُ رَاعِي الْإِبِلِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ حَظٌّ فِي الْهَجَاءِ".^١

هـ - عِلْمُهُ وَثِقَافَتُهُ:

كَانَ فَصِيحاً، يَعْرِفُ غَرِيبَ اللُّغَةِ، قَالَ أَبُو الْفَرَجِ الْأَصْفَهَانِيُّ (٣٥٦هـ): "قَالَ حَمَّادُ الرَّائِيَّةِ [١٥٥هـ]: قَدِمَ عَلَيْنَا ذُو الرُّمَّةِ الْكُوفَةَ فَلَمْ نَرِ أَحْسَنَ وَلَا أَفْصَحَ وَلَا أَعْلَمَ بِغَرِيبٍ مِنْهُ".^٢

وَكَانَ يَعْرِفُ الْكِتَابَةَ، قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ (٢٧٦هـ): "وَقَالَ عِيْسَى بْنُ عُمَرَ (ت ١٨٢هـ): قَالَ لِي ذُو الرُّمَّةِ: ارْفَعْ هَذَا الْحَرْفَ، فَقُلْتُ لَهُ: أَتَكْتُبُ؟ فَقَالَ بِيَدِهِ عَلَى فَيْهِ؛ أَي: اكْتُمْ عَلَيَّ؛ فَإِنَّهُ عِنْدَنَا عَيْبٌ".^٣

و- مَنَزَلَتُهُ:

أُورِدَ أَبُو الْفَرَجِ الْأَصْفَهَانِيُّ خَبَراً مُوصُولاً إِلَى عُمَارَةَ بْنِ عَقِيلٍ، قَالَ فِيهِ: "كَانَ جَرِيرٌ عِنْدَ بَعْضِ الْخُلَفَاءِ، فَسَأَلَهُ عَنْ ذِي الرُّمَّةِ، فَقَالَ: أَخَذَ مِنْ طَرِيفِ الشُّعْرِ وَحَسَنِهِ مَا لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ أَحَدٌ غَيْرُهُ".^٤

^١ في طبقات فحول الشعراء ٥٥١.

^٢ في الأغاني ٢٥/١٨.

^٣ في الشعر والشعراء ٥٢٥، والأغاني ٢٣/١٨. وروى أبو الفتح هذا الخبرَ محكيّاً عن أبي عمرو بن العلاء. الخصائص

٢٩٩/٣.

^٤ في الأغاني ٩/١٨.

وجعله ابنُ سَلامٍ (ت ٢٣١هـ) في الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ من فُحولِ الشُّعراءِ الإِسْلامِيِّينَ، بعدَ طبَقَةِ (الفرزدقِ وجَريرِ)، وهو لا يَقِلُّ مَنْزِلَةً في شعرِه عنهما، قالَ الجُمَحِيُّ: "كَانَ ذُو الرُّمَّةِ من جَريرِ والفرزدقِ بِمَنْزِلَةِ قَتَادَةَ مِنَ الحَسَنِ وابنِ سِيرِينَ، وَكَانَ يَرْوِي عَنْهُمَا وَعَنِ الصَّحَابَةِ، وَكَذَلِكَ ذُو الرُّمَّةِ، هُوَ دُونَهُمَا وَيُسَاوِيهِمَا فِي بَعْضِ شِعْرِهِ"^١.

وَبَدَأَ ذُو الرُّمَّةِ ذَا مَنْزِلَةٍ عَالِيَةٍ بَيْنَ شُعراءِ عَصْرِه، فَأَهْلُ الْبَادِيَةِ يُقَدِّمُونَهُ وَيُعْجِبُهُمْ شِعْرُهُ، وَلِهَذَا السَّبَبُ كَانَ الشَّاعِرَانِ الْفَرَزْدَقُ وَجَرِيرٌ يَحْسُدَانِهِ. قَالَ أَبُو الْفَرَجِ الْأَصْفَهَانِيُّ (ت ٣٥٦هـ) فِي خَبَرٍ: "إِنَّ الْفَرَزْدَقَ وَجَرِيرًا كَانَا يُحْسِدَانِ ذَا الرُّمَّةِ، وَأَهْلُ الْبَادِيَةِ يُعْجِبُهُمْ شِعْرُهُ"^٢. وَذَكَرَ أَيْضًا أَنَّ حَمَّادًا الرَّائِيَةَ (ت ١٥٥هـ) قَالَ: "مَا آخَرَ الْقَوْمُ ذَكَرَهُ إِلَّا لِحَدَاثَةِ سِنِّهِ، وَأَتَمُّهُمْ حَسَدُوه"^٣.

وَلَأَنَّهُ فَحَلٌ يُعَدُّ فِي طَبَقَةٍ عَالِيَةٍ بَيْنَ الشُّعراءِ الْمُحْتَجِّ بِشِعْرِهِمْ، كَانَ آخَرَ مَنْ خُتِمَ بِهِ الشُّعْرُ الْفَصِيحُ الْمُحْتَجُّ بِهِ، هَذَا مَا ذَكَرَهُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ (ت ١٥٤هـ)، قَالَ: "خُتِمَ الشُّعْرُ بِذِي الرُّمَّةِ، وَالرَّجَزُ بِرُؤْبَةَ بْنِ الْعَجَّاجِ"^٤.

ز- مَا خَذَ الْعُلَمَاءُ عَلَيْهِ فِي شِعْرِهِ:

وهي مَا خَذَ فِي الْمَعَانِي وَاللُّغَةِ:

١- الْمَعَانِي.

أَخَذَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَلَى ذِي الرُّمَّةِ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً فِي الْمَعَانِي الَّتِي ضَمَّنَهَا شِعْرَهُ، وَهِيَ مَا جَعَلَتْ شِعْرَهُ عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ وَغَيْرِهِ ضَعِيفًا غَيْرَ ثَابِتٍ، وَمُضْمَحَلًّا فِي بَعْضِ

^١ في طبقات فحول الشعراء ٥٥٠-٥٥١. والخبر في الأغاني ٢٥/١٨.

^٢ انظر الأغاني ٨/١٨.

^٣ في الأغاني ٩/١٨.

^٤ انظر العمدة في محاسن الشعر وآدابه ٨٩/١، والخزانة ١٠٨/١.

مَوَاضِعَ مِنْهُ، وَكَانَ أَبُو عَمْرِو يَرَى شَعْرَهُ قَوِيَّ الْجَاذِبِيَّةِ فِي أَوَّلِ سَمَاعِهِ، ثُمَّ لَا يَلْبَثُ أَنْ يَضْعُفَ شَيْئًا فَنَشِئًا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ قَلِيلٍ: "إِنَّمَا شَعْرُهُ نَقْطُ عَرُوسٍ؛ يَضْمَحِلُّ عَنْ قَلِيلٍ، وَأَبْعَارُ ظُبَاءٍ لَهَا مَشَمُّ فِي أَوَّلِ شَمِّهَا ثُمَّ تَعُودُ إِلَى أَرْوَاحِ الْبَعْرِ".

فَهُوَ كَشْيءٍ تَضَعُهُ الْعَرُوسُ عَلَى وَجْهِهَا تَتَجَمَّلُ بِهِ، يَكُونُ جَاذِبًا لِلنَّظَرِ، فَإِذَا غَسَلَتْهُ زَالَ وَانْقَشَعَ عَنْ وَجْهِهَا^١.

وَبِهَذَا الْمَعْنَى وَصَفَ الْأَضْمَعِيُّ (ت ٢١٦ هـ) شَعْرَ غَيْلَانَ، قَالَ: "إِنَّ شَعْرَ ذِي الرُّمَّةِ حُلُوٌّ أَوَّلَ مَا تَسْمَعُهُ، فَإِذَا كَثُرَ إِنْشَادُهُ ضَعُفَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ حُسْنٌ؛ لِأَنَّ أَبْعَارَ الظُّبَاءِ أَوَّلَ مَا تُشَمُّ تُوجَدُ لَهَا رَائِحَةٌ مَا أَكَلَتْ مِنَ الشَّيْخِ وَالْقَيْصُومِ وَالْجُثْجَاثِ وَالنَّبْتِ الطَّيِّبِ الرِّيحِ، فَإِذَا أَدْمَتَ شَمَّهُ ذَهَبَتْ تِلْكَ الرَّائِحَةُ"^٢.

وَرَبَّمَا يُصَدِّقُ هَذَا الْوَصْفَ لَشَعْرِ غَيْلَانَ مَا نَقَلَهُ أَبُو الْفَرَجِ الْأَصْفَهَانِيُّ (ت ٣٥٦ هـ) "أَنَّ صَالِحَ بْنَ سُلَيْمَانَ كَانَ رَاوِيَةً لَشَعْرِ ذِي الرُّمَّةِ، فَأَنشَدَ يَوْمًا قَصِيدَةً لَهُ، وَأَعْرَابِيُّ مِنْ بَنِي عَدِيٍّ يَسْمَعُ، فَقَالَ: أَشْهَدُ عَنَّكَ - أَي: أَنَّكَ - لَفَقِيهَ تُحْسِنُ مَا تَتْلُوهُ، وَكَانَ يَحْسِبُهُ قُرْآنًا"^٣.

وَمِمَّا أَخَذَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَضْعُ الْمَعْنَى فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَالشَّيْءَ عَلَى خِلَافِ أَصْلِهِ، مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ نَسَبَ مَعْنَى (الظَّلْع)؛ وَهُوَ أَنْ تَعْرِجَ الدَّابَّةُ فِي مَشْيِهَا لِدَاءٍ فِي رِجْلِهَا = إِلَى الرُّؤُوسِ، وَهُوَ مَعْنَى مُخْتَصِّصٌ بِالْأَرْجُلِ، قَالَ، يَصِفُ الرَّكْبَ عَلَى الْإِبِلِ:

إِذَا انْجَابَتِ الظَّلْمَاءُ أَضَحَّتْ رُؤُوسُهُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَهْدِ الْكَرَى وَهِيَ ظُلْعٌ

^١ انظر الخزانة ١/ ١٠٨.

^٢ انظر الموشح ١٧١، والخزانة ١/ ١٠٨.

^٣ في الأغاني ٩/ ١٨.

^٤ انظر اللسان (ظلع).

^٥ في ديوانه ٢/ ٧٣٤، والشعر والشعراء ٥٣١.

قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ (ت ٢٧٦هـ): "قال ابنُ أبي فَرْوَةَ: قُلْتُ لِذِي الرُّمَّةِ فِي قَوْلِهِ [البيت]: مَا عَلِمْتُ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ أَظْلَعَ الرُّؤُوسَ غَيْرَكَ. قال: أَجَلٌ". واعتبر أبو هلال العسْكَرِيُّ (ت ٣٩٥هـ) قوله هذا من عَجِيبِ الغَلَطِ، قال: "وَمِنْ عَجَائِبِ الغَلَطِ قولُ ذِي الرُّمَّةِ [البيت]"^١.

وَأَخَذَ الْأَصْمَعِيُّ (ت ٢١٦هـ) عليه قوله، يصفُ ثوراً أَفْزَعَتْهُ كِلَابُ الصَّيْدِ^٢:

حَتَّى إِذَا دَوَّمَتْ فِي الْأَرْضِ أَدْرَكَهُ كِبَرٌ وَلَوْ شَاءَ نَجَّى نَفْسَهُ الْهَرَبُ

قوله: (دَوَّمَتْ الكِلَابُ فِي الْأَرْضِ)، بمعنى: دارت. والتَّدْوِيمُ لا يكونُ إِلَّا فِي السَّمَاءِ عِنْدَ الْأَصْمَعِيِّ. قال أبو نصر الباهليُّ (ت ٢٣١هـ): "وقال الأصمعيُّ: (ولم يَضَعْ ذُو الرُّمَّةِ هَذَا الْحَرْفَ فِي مَوْضِعِهِ)، وقال: إِنَّمَا التَّدْوِيمُ فِي السَّمَاءِ. يُقَالُ لِلطَّائِرِ إِذَا دَارَ وَارْتَفَعَ: قَدْ دَوَّمَ".

واحتجَّ أبو بكر بنُ السَّرَّاجِ (ت ٣١٦هـ) للأصمعيِّ فيما ذهبَ إليه، وقال: "إِنَّمَا يُقَالُ: دَوَّى فِي الْأَرْضِ وَدَوَّمَ فِي السَّمَاءِ"^٣.

وَرَدَّ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى الْأَصْمَعِيِّ فِي رَأْيِهِ هَذَا، وَقَالُوا: إِنَّ التَّدْوِيمَ يَكُونُ فِي السَّمَاءِ وَفِي الْأَرْضِ جَمِيعًا، قَالَ أَبُو الطَّيِّبِ اللُّغَوِيُّ (ت ٣٥١هـ): "وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يُخْطِئُ ذَا الرُّمَّةَ فِي قَوْلِهِ [البيت]، وَقَالَ: لَا يَكُونُ التَّدْوِيمُ إِلَّا فِي الْجَوِّ، فَأَمَّا فِي الْأَرْضِ فَلَا يُقَالُ. وَأَنْكَرَ ذَلِكَ غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَقَالُوا: يَكُونُ التَّدْوِيمُ فِي الْأَرْضِ وَفِي السَّمَاءِ جَمِيعًا، وَاحْتَجُّوا بِتَسْمِيَةِ الدَّوَامَةِ. قَالُوا: وَمِنْ هَذَا اسْتِثْقَاؤُ (دُومَةُ الْجُنْدَلِ)، وَمَعْنَاهُ: مُجْتَمَعُهُ وَمُسْتَدَارُهُ"^٤.

^١ في الشعر والشعراء ٥٣١.

^٢ في الصناعتين ٨٩.

^٣ في ديوانه ١/ ١٠٢، والشعر والشعراء ٥٣٤. وقوله: أَدْرَكَهُ كِبَرٌ: أي رَجَعَ إِلَى الْكِلَابِ لِيُغْلِبَهَا.

^٤ في شرحه لديوان ذِي الرُّمَّة ١/ ١٠٢.

^٥ في الأصول ٣/ ٤٤٠.

^٦ في الأضداد له ١٨٢.

وَمِمَّا أَخَذُوهُ عَلَيْهِ سَرِقَاتُهُ، وَأَخَذَهُ بَعْضُ مَعَانِي شَعْرِهِ مِنْ شُعْرَاءَ سَبَقُوهُ، أَوْ عَاصِرُوهُ،
مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ، يَصِفُ حِرْبَاءً قُرْبَ مَاءٍ فِي فَلَاحٍ^١:

يَظُلُّ بِهَا الْحِرْبَاءُ لِلشَّمْسِ مِثْلًا عَلَى الْجِذْلِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُكَبِّرُ
إِذَا حَوَّلَ الظِّلَّ الْعِشِيَّ رَأَيْتَهُ حَنِيفًا وَفِي قَرْنِ الضُّحَى يَتَنَصَّرُ

ذَهَبَ ابْنُ قُتَيْبَةَ (ت ٢٧٦هـ) إِلَى أَنَّ ذَا الرُّمَّةَ أَخَذَ هَذَا الْمَعْنَى مِنَ الشَّاعِرِ؛ ظَالِمِ بْنِ الْبَرَاءِ
الْفُقَيْمِيِّ^٢، وَهُوَ قَوْلُهُ^٣:

وَيَوْمٍ مِنَ الْجَوَزَاءِ أَمَّا سُكُونُهُ فَضِحَّ، وَأَمَّا رِيحُهُ فَسَمُومٌ
إِذَا جَعَلَ الْحِرْبَاءُ وَالشَّمْسُ تَلْتَطِي عَلَى الْجِذْلِ مِنْ حَرِّ النَّهَارِ يَقُومُ
يَكُونُ حَنِيفًا بِالْعِشِيِّ وَبِالضُّحَى يُصَلِّي لِنَصْرَانِيَّةٍ وَيَصُومُ
وَمِنْ سَرِقَاتِهِ قَوْلُهُ، يَصِفُ ثَوْرًا وَحَشِيًّا^٤:

ذُو سُفْعَةٍ كَشَهَابِ الْقَذْفِ مُنْصَلَّتْ يَطْفُو إِذَا مَا تَلَقَّتْهُ الْجَرَائِمُ

قَالَ الْأَصْمَعِيُّ (ت ٢١٦هـ): إِنَّ ذَا الرُّمَّةَ أَخَذَ مَعْنَى بَيْتِهِ هَذَا مِنَ الْعَجَّاجِ فِي قَوْلِهِ^٥:

^١ فِي دِيَوَانِهِ ٢/ ٦٣١ - ٦٣٢، وَالشَّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ ٥٣١. وَالْحِرْبَاءُ: دُوبِيَّةٌ فِي الصَّحْرَاءِ تَسْتَقْبِلُ الشَّمْسَ، وَتَدُورُ مَعَهَا كَيْفَمَا
دَارَتْ، وَتَتَلَوَّنُ أَلْوَانًا بِحَرِّ الشَّمْسِ. قَالَ الْبَاهِلِيُّ: "أَرَادَ أَنَّهُ يَتَحَرَّفُ لِلشَّمْسِ كَأَنَّهُ يُصَلِّي إِلَّا أَنَّهُ لَا يُكَبِّرُ". وَالْجِذْلُ: أَصْلُ
الشَّجَرَةِ. وَمِثْلُ: مُتَنَصِّبٌ. وَقَرْنَ الضُّحَى: حَاجِبُهَا وَنَاحِيَتُهَا. وَمَعْنَى الْبَيْتِ الثَّانِي: أَنَّ الْحِرْبَاءَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ اسْتَقْبَلَتْ
قِبْلَةَ الْمَشْرِقِ؛ وَهِيَ قِبْلَةُ النَّصَارَى، وَهُوَ يَدُورُ مَعَ الشَّمْسِ. عَنْ شَرْحِ الدِّيَوَانِ.

^٢ انْظُرِ الْمُؤْتَلَفَ وَالْمَخْتَلَفَ ١٩٥.

^٣ انْظُرِ الشَّعْرَ وَالشُّعْرَاءَ ٥٣١، وَالْمَجْمُوعُ اللَّفِيفُ ٤٧٠. وَالضُّحُ: ضَوْءُ الشَّمْسِ الْمُسْتَمَكِّنِ مِنَ الْأَرْضِ.

^٤ فِي دِيَوَانِهِ ١/ ٤٣١، وَالشَّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ ٥٣٢. قَوْلُهُ: ذُو سُفْعَةٍ: ذُو سَوَادٍ فِيهِ حُمْرَةٌ. وَشَهَابُ الْقَذْفِ: هُوَ الْكَوْكَبُ الْمُنْقَضُ
عَلَى الشَّيْطَانِ، أَيْ فِي سُرْعَةٍ. وَمُنْصَلَّتْ: مَاضٍ فِي عَدْوِهِ. وَيَطْفُو: يَعْلُو. وَالْجَرَائِمُ: جَمْعُ جُرْثُومَةٍ؛ وَهِيَ أَصُولُ الشَّجَرِ،
تَجْمَعُ الرِّيحُ إِلَيْهَا التُّرَابَ. عَنْ شَرْحِ الدِّيَوَانِ.

^٥ انْظُرِ الشَّعْرَ وَالشُّعْرَاءَ ٥٣٢.

إِذَا تَلَقَّتْهُ الْجَرَائِمُ طَفَا

وكذلك ذكر أبو نصر الباهلي (ت ٢٣١هـ) أنه أخذ معنى بيته من قول العجاج ذاك^١. وذو الرمة كثير الأخذ من رؤية والعجاج، وغيرهما من الشعراء^٢.

٢- اللغة.

للأصمعي (ت ٢١٦هـ) في ردّ بعض لغة ذي الرمة مزية واضحة، وهو أكثر العلماء تحاملاً عليه، وتخطئة له. على أن ثمة أخباراً للأصمعي يشهد فيها للشاعر بأنه حجة؛ وأنه بدوي. ومن هذه الأخبار ما نقله المرزباني (ت ٣٨٤هـ) في خبر موصول إلى الأصمعي أنه قال: "ذو الرمة حجة لأنه بدوي"^٣. وقال المرزباني أيضاً: "كان ذو الرمة أحسن حالاً عند الأصمعي من الكميت"^٤.

لكن ثمة أخباراً عن الأصمعي يتضح منها أنه كان يرى ذا الرمة مؤلداً في بعض شعره؛ وذلك لأن الشاعر كان يتردد إلى مدينتي البصرة والكوفة، ويخالط أهل تينك المدينتين، ويأكل الطعام في حوانيتهما، قال أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٠هـ): "قال الأصمعي: ذو الرمة طالما أكل المالح والبقل في حوانيت البقالين"^٥.

ويظهر أن هذه الآراء السلبية من الأصمعي في لغة ذي الرمة خاصة بمواقف محدودة مخصوصة بأبيات من شعره، وليست أحكاماً عامة شاملة لجميع شعره، ومن هذه الأحكام

^١ انظر ديوان ذي الرمة ١/ ٤٣٢.

^٢ انظر الشعر والشعراء ٥٣١.

^٣ في الموشح ١٧٠.

^٤ في الموشح ١٧٢.

^٥ انظر الخصائص ٣/ ٢٩٨، والموشح ١٨٠.

الخاصّة حُكْمُ الْأَصْمَعِيِّ عَلَى غِيلَانَ أَنَّهُ مُوَلَّدٌ فِي اسْتِعْمَالِ لَفْظِ (زَوْجَةٍ)، بِإِضَافَةِ هَاءِ التَّأْنِيثِ،
وذلك في قوله^١:

أَذُو زَوْجَةٍ بِالْمِصْرِ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ أَرَأَيْكَ لَهَا بِالْبَصَرَةِ الْعَامِ ثَاوِيَا

فقد أنكر الأصمعيُّ استعمالَ ذي الرُّمَّةِ لـ (زَوْجَةٍ) في بيته هذا. ذكر رأيه في إنكارها أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ)، فقال: "وقال أبو حاتم: كَانَ الْأَصْمَعِيُّ يُنْكِرُ (زَوْجَةً)، ويقول: إِنَّمَا هِيَ (زَوْجٌ)، وَيَحْتَجُّ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب ٣٧]. قال: فَأَنْشَدْتُهُ قَوْلَ ذِي الرُّمَّةِ: [البيت]، فقال: ذُو الرُّمَّةِ طَالَمَا أَكَلَ الْمَالِحَ وَالْبَقْلَ فِي حَوَانِيَتِ الْبَقَالَيْنِ. قَالَ: وَقَدْ قَرَأْنَا عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ لِأَفْصَحِ النَّاسِ فَلَمْ يُنْكِرْهُ"^٢. أي إِنَّ ذَا الرُّمَّةِ مُوَلَّدٌ فِي اسْتِعْمَالِهِ (زَوْجَةٍ) بَهَاءِ التَّأْنِيثِ، لِأَنَّهُ خَالَطَ أَهْلَ الْمُدُنِ. وَقَوْلُ أَبِي حَاتِمٍ: (وقد قرأنا عليه لأفصح الناس فلم يُنْكِرْهُ) معناه أَنَّ الْأَصْمَعِيَّ لَمْ يُنْكِرْ (زَوْجَةً) فِي شَعْرِ غَيْرِ ذِي الرُّمَّةِ مِنَ الشُّعْرَاءِ الْفُصَحَاءِ.

ومن العلماء من ردَّ إنكار الأصمعيِّ هذا الاستعمالَ، ونسبه إلى العُسرِ في الرَّأيِ والمبالغةِ في التَّقْيِيدِ عَلَى الشَّاعِرِ. قال ابنُ سيده (٤٥٨هـ): "وَبَنُو تَمِيمٍ يَقُولُونَ: هِيَ زَوْجَتُهُ، وَأَبَاها الْأَصْمَعِيُّ، فقال: هِيَ زَوْجٌ لَا غَيْرُ، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة ٣٥]، فَقِيلَ لَهُ: نَعَمْ، كَذَلِكَ قَالَ اللَّهُ، فَهَلْ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: لَا يُقَالُ: زَوْجَةٌ. وَكَانَتْ مِنَ الْأَصْمَعِيِّ فِي هَذَا الْوَجْهِ شِدَّةٌ وَعُسْرٌ. وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ لِأَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ [٢٠٩هـ] سَبَقَهُ بِ(الْمَجَازِ) إِلَيْهِ، وَتَظَاهَرَ أَيْضاً بِتَرْكِ تَفْسِيرِ الْحَدِيثِ وَذِكْرِ الْأَنْوَاءِ"^٣.

^١ في ديوانه ١٣١١/٢.

^٢ الخصائص ٢٩٨/٣، وانظر الموشح ١٨٠.

^٣ انظر المحكم والمحيط الأعظم ٥٢٦/٧.

ومأ أخذَه الأصمعيُّ على ذي الرِّمَّةِ استعملَه (أَفْعَلَ) في موضعِ (فَعَلَ)، كقولِه:
(أَبْرَقَ) في موضعِ (بَرَقَ)، وذلك في قولِه:

إِذَا خَشِيتُ مِنْهُ الصَّرِيْمَةَ أَتْرَقْتُ لَهُ بَرَقَةً مِنْ خُلْبٍ غَيْرِ مَاطِرٍ

قال صاحبُ اللسان (٧١١هـ): "وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يُنَكِّرُ (أَبْرَقَ، وَأَرَعَدَ)، وَلَمْ يَكْ يَرَى ذَا الرِّمَّةِ حُجَّةً"^١. وهو إنكارٌ في غير محلِّه؛ لأنَّ (أَفْعَلَ) تحيُّ في معنى (فَعَلَ) كثيراً، واستعمالُها مشهورٌ بينُ، قال ابنُ سيده (٤٥٨هـ) في: (أَبْرَقَ) من قولِ ذي الرِّمَّةِ: "جَاءَ بِالْمَصْدَرِ عَلَى (بَرَقَ)؛ لِأَنَّ: أَبْرَقَ، وَبَرَقَ سَوَاءٌ"^٢.

ومنه أيضاً أَنَّهُ أَخَذَ عَلَيْهِ اسْتِثْقَاةً مِنَ (الْأُذْمِ) صِفَةً عَلَى وَزْنِ (فُعْلَانَةٌ)، وَقَالَ: إِنَّ (فُعْلَانًا) لَا يَجِيءُ إِلَّا جَمْعًا كـ (أَحْمَرٍ وَحُمْرَانٍ)، وَلَا يَأْتِي صِفَةً. وذلك في قولِه:
وَالْكَشْحُ مِنْ أَدْمَانَةٍ عَنُودٍ

وقولِه:

لِأَدْمَانَةٍ مِنْ وَحْشٍ بَيْنَ سُؤْيَقَةٍ وَبَيْنَ الْحِبَالِ الْعُفْرِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ

وقولِه:

أَقُولُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَعْرَضْتَ أَصْلًا أَدْمَانَةٌ لَمْ تُرَبِّبْهَا الْأَجَالِيدُ

^١ انظر ديوانه ١٦٧٠/٣، واللسان (برق). وقولُه: الصَّرِيْمَةُ: أي الهجران. وخُلْبٌ: سحابٌ فيه رعدٌ وبرقٌ وليس فيه مطر. وسيأتي ذكرُ هذا البيت في ص ٤٣١.

^٢ في اللسان (برق). وانظر الخصائص ٢٩٦/٣.

^٣ انظر المحكم والمحيط الأعظم ٣٩٨/٦. وانظر المزيد من تفاصيل مجيء الفعل: (أَفْعَلَ) في معنى (فَعَلَ) في ص ٤٣١.

^٤ انظر في اعتراض الأصمعي على ذي الرِّمَّةِ في (أَدْمَانَةٍ): اللسان (أدم)، والخزانة ٩٨/١.

^٥ في ديوانه ٣٣٢/١. قولُه: أَدْمَانَةٌ: أي ظبيَّةٌ بيضاءُ تعلوها غُبْرَةٌ. وعَنُودٌ: التي تنفردُ عن صَواحِبِها. انظر شرح الديوان.

^٦ في ديوانه ١٣٤٠/٢. قولُه: الْحِبَالِ الْعُفْرِ: أي الْحِبَالِ التي تميلُ إلى لونِ الحُمْرَةِ. وذاتِ السَّلَاسِلِ: يُريدُ: الرَّمْلَ قد انْعَقَدَ بعضُه ببعضٍ. عن شرح الديوان.

^٧ في ديوانه ١٣٥٨/٢. قولُه: أَصْلًا: جمعُ أَصِيلٍ؛ وهو وقتُ العَشِيِّ. وتُرَبِّبُها الأَجَالِيدُ: أي لم تكن في موضعِ جَلَدٍ. والأَجَالِيدُ: جمعُ الجَمْعِ: أَجْلَادٌ، وهي جمعُ: جَلَدٌ؛ وهو ما صَلَبَ من الأرضِ. انظر شرح الديوان.

قال أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ): "وعُيِبَ أيضاً في قوله: [أي في قول ذي الرُّمَّة: (أُدْمَانَة) في البيت الأوَّل]، فِقِيلٌ: إِنَّمَا يُقَالُ: (أُدْمَاءُ، وَأَدْمٌ). والأُدْمَانُ: جَمْعٌ، كَأَحْمَرٍ وَحُمْرَانٍ. وَأَنْتَ لَا تَقُولُ: (حُمْرَانَةٌ) وَلَا (صُفْرَانَةٌ). وكان أبو عليّ [ت ٣٧٧هـ] يقول: بَنَى مِنْ هَذَا الْأَصْلِ (فُعْلَانَةً) كـ (حُصَانَةٍ). وهذا ونحوه مِمَّا يُعْتَدُّ فِي أَغْلَاطِ الْعَرَبِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مِنْ أَغْلَاطِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ الْقَرِيبَةِ الْعَهْدِ، جَازَ أَنْ نَذْكُرَهُ فِي سَقَطَاتِ الْعُلَمَاءِ".^١

وَمِنْ مَا أَخَذَهُ عَلَى الشَّاعِرِ أَيْضاً إِسْقَاطُ التَّنْوِينِ مِنْ اسْمِ فَعْلٍ الْأَمْرِ (إِيَّهِ) فِي قَوْلِهِ:

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيَّهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَاغِ

حَذَفَ الشَّاعِرُ التَّنْوِينَ مِنْ (إِيَّهِ) - وَهُوَ اسْمُ فَعْلٍ أَمْرٍ؛ بِمَعْنَى (زِدْنِي حَدِيثاً)، وَهُوَ مُخْطِئٌ فِي ذَلِكَ بِحَسَبِ زَعْمِ الْأَصْمَعِيِّ (ت ٢١٦هـ)، فَقَدْ خَطَّأَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يُنَوِّنْ (إِيَّهِ)، وَوَافَقَهُ فِي زَعْمِهِ هَذَا أَبُو بَكْرُ بْنُ السَّرَّاجِ (ت ٣١٦هـ)؛ وَذَلِكَ أَنَّ (إِيَّهِ) فِي رَأْيِهِمَا لَا يَجِيءُ إِلَّا مُنَوَّناً.

وَرَدَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَصْمَعِيُّ فِي ذَلِكَ عُلَمَاءُ كَثُرَ كَالْمُبَرِّدِ (ت ٢٨٥هـ) وَالْفَارَسِيِّ (ت ٣٧٧هـ) وَأَبِي الْفَتْحِ (ت ٣٩٢هـ) وَغَيْرِهِمْ، وَقَالُوا: إِنَّ ذَا الرُّمَّةَ مُصِيبٌ، وَالْمُخْطِئُ هُوَ الْأَصْمَعِيُّ؛ لِأَنَّ الشَّاعِرَ حَذَفَ التَّنْوِينَ مِنْ (إِيَّهِ) لِأَنَّهُ أَرَادَ حَدِيثاً بَعِينَهُ، وَ(إِيَّهِ) يَجِيءُ مُنَوَّناً إِذَا أُريدَ بِهِ اسْتِزَادَةُ حَدِيثٍ بَلَا تَعْيِينَ، وَيَجِيءُ غَيْرَ مُنَوَّنٍ إِذَا أُريدَ بِهِ حَدِيثٌ مَعَهُودٌ مَعْرُوفٌ.^٢

^١ في الخصائص ٣/ ٢٩٩.

^٢ في ديوانه ٢/ ٧٧٨. ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٢١، وإصلاح المنطق ٢٩١، ٣٠١، والمقتضب ٣/ ١٧٩، ومجالس ثعلب ٢٢٨، والأصول ٢/ ١٣١، ٣/ ٤٤٠، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٧٠، وعمدة الكتاب ٢٦٩، والحجة للفارسي ٤/ ٢٥١، وسر صناعة الإعراب ٤٩٤، والصحاح (أيه) ٦/ ٢٢٢٦، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٩٣، والمحكم والمحيط الأعظم ٤/ ٤٤٨، والخزانة ٦/ ٢٠٨.

^٣ انظر في الآراء جميعها المصادر في الحاشية السالفة.

وذهب يعقوب بن السكيت (ت ٢٤٤هـ) إلى أن الشاعر حذف التنوين لأنه نوى الوقف،
وذهب مذهبه أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)^٢، والجوهري (ت ٣٩٣هـ)^٣.

ومن مآخذ الأصمعي على الشاعر إنكاره إدخال (إلا) بين (ما تنفك) وبين خبرها، في قوله:
فيا مئ ما أدراك أين مناخنا مَعْرَقَةَ الْأَلْحِي يَمَانِيَةً سَجَرَا
حَرَاجِيحَ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْحَسَفِ، أَوْ تَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا

قال المرزباني (ت ٣٨٤هـ): "أخبرني الصولي، قال: حَدَّثَنَا الطَّيِّبُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ:
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْأَصْمَعِيَّ يَقُولُ: أَخْطَأَ ذُو الرُّمَّةِ فِي قَوْلِهِ: [البيت]،
وقوله: (ما): جَحَدٌ، و (إلا) تحقيقٌ، فكيف يجتمعان؟".
وسياتي التفصيل في نسبة الخطأ إلى ذي الرُّمَّةِ في قوله هذا، والكلام عليها، وردّها في
نهاية الفصل الآتي أولاً^٤.

ويُلحَظ من مآخذ الأصمعي على ذي الرُّمَّةِ أَنَّ جُلَّ اعتراضاته ومآخذه قد ردّها
النحويون واللغويون، ولم يُثبتوا منها شيئاً ذا بال، بل جعل أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ) جُلَّ هذه
المآخذ والاعتراضات على ذي الرُّمَّةِ وغيره من سقطات العلماء^٥.

ومِمَّا يُفسَّرُ شِدَّةَ تحامل الأصمعي على غيلان وكثرة اعتراضاته على لغته تعصُّبه
للمشهور في اللغة، وأنّه كان يكره الاستعمال اللغوي القليل أو النادر. ولم يكن رحمه الله
يميل إلى الاحتجاج للنادر القليل في لغة الشعراء، كما لم يكن يحرص على تأويل لغات

^١ في إصلاح المنطق ٢٩١، ٣٠١.

^٢ في مجالسه ٢٢٨.

^٣ في الصحاح (أيه) ٢٢٢٦/٦.

^٤ ديوانه ٣/ ١٤١٧، ١٤١٩. وسياتي ذكر هذين البيتين، وشرحهما، وتخريجهما، في ص ٢٨٠، و ٣٩٢.

^٥ الموشح ١٨٢.

^٦ في الصفحة ٢٠٨.

^٧ انظر باب (سقطات العلماء) في الخصائص ٣/ ٢٨٥ - ٣١٢.

الشُّعراءِ الشَّاذَّةِ، وتُخْرِجُهَا بأنْ يَلْتَمِسَ لها وَجْهاً صَحيحاً في لغةِ العربِ كما يفعلُ النَّحْوِيُّونَ،
بل كانَ سَريعَ الرَّدِّ لها، ونَسَبَتِها إلى الغَلَطِ.
ويُصَدِّقُ هذه الصِّفَاتِ فيه قولُ أبي جَعْفَرٍ النَّحَّاسِ (ت ٣٣٨هـ): "كانَ الْأَصَمَعِيُّ مُولِعاً بِرَدِّ
اللُّغَاتِ الشَّاذَّةِ التي لا تَكْثُرُ في كلامِ الفُصَحَاءِ".^١



^١ انظر عمدة الكتاب ٢٦٩.

^٢ في إعراب القرآن ٢ / ٢٧٠.

الفصل الأول:

العدول في الإعراب.

المبحث الأول:

العدول بالحمل.

الحَمْلُ: مُصْطَلَحٌ مُسْتَخْلَصٌ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ لِكَلَامِهَا، وَيُرَادُ بِهِ: أَنْ يَجْرِيَ بَعْضُ الْكَلَامِ عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِ لَفْظِهِ، إِمَّا عَلَى مَعْنَاهُ أَوْ مَحَلِّهِ أَوْ شَبَهِهِ أَوْ نَظِيرِهِ أَوْ نَقِيضِهِ أَوْ جَوَارِهِ. وَهُوَ عُدُولُ بَعْضِ الْكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِ لَفْظِهِ؛ وَمُرَاعَاةُ أَشْيَاءَ لَهَا بِهِ صِلَةٌ، قَوِيَّةٌ كَانَتْ أَمْ ضَعِيفَةً، يُؤْخَذُ بِهَا وَيُحْمَلُ الْكَلَامُ الْمَعْدُولُ عَنْ ظَاهِرِ لَفْظِهِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهَا، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ هِيَ: الْمَعْنَى، وَهُوَ أَقْوَى صِلَةٍ بِظَاهِرِ اللَّفْظِ، وَأَكْثَرُ مَا يُحْمَلُ الْكَلَامُ الْمَعْدُولُ عَلَيْهِ. وَالْمَحَلُّ، وَهُوَ مَوْضِعُ اللَّفْظِ فِي الْإِعْرَابِ، فَقَدْ يُحْمَلُ الْكَلَامُ عَلَيْهِ بِالْعَطْفِ وَالنَّعْتِ وَغَيْرِهِمَا. وَالشَّبَهُ اللَّفْظِيُّ، فَقَدْ يُحْمَلُ بَعْضُ الْكَلَامِ عَلَى بَعْضٍ فِي الْإِعْرَابِ لِحُصُولِ الْمِشَابَهَةِ بَيْنَهُمَا فِي اللَّفْظِ.

وَالنَّظِيرُ، قَدْ يُعَدَّلُ بِالْكَلَامِ عَنْ أَصْلِ لَفْظِهِ الظَّاهِرِ لِمُرَاعَاةِ النَّظِيرِ. وَالنَّقِيضُ، يُحْمَلُ بَعْضُ الْكَلَامِ عَلَى نَقِيضِهِ أَيْضًا، نَحْوَ حَمْلِ (لَا) النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ عَلَى (إِنَّ)، عَلَى أَنَّ مَعْنِيَهُمَا نَقِيضَانِ؛ ف(لَا) لِلنَّفْيِ، وَ(إِنَّ) لِلتَّوَكِيدِ. وَالجَوَارُ، قَدْ يُعَدَّلُ بِالْكَلَامِ عَنْ أَصْلِ إِعْرَابِهِ مِرَاعَاةً لِلْفِظِ الْمُجَاوِرِ قَبْلَهُ.

وَبِالتَّقْدِيرِ الصَّحِيحِ يُعْرَفُ مَا حُمِلَ عَلَيْهِ الْكَلَامُ الْمَعْدُولُ عَنْ أَصْلِ لَفْظِهِ، وَتُحَدَّدُ هَذَا التَّقْدِيرَ صِحَّةُ الْمَعْنَى، وَسَلَامَةُ الصَّنَاعَةِ. وَهُمَا شَرْطَانِ لَصِحَّةِ الْقِيَاسِ أَيْضًا، وَالْحَمْلُ ضَرْبٌ مِنَ الْقِيَاسِ.

وللحملِ في شعرِ ذي الرِّمَّةِ أَصْرُبٌ، منها:

أَوَّلًا: الحمل على المعنى.

الحملُ على المعنى واردٌ في استعمالِ العربِ في نثرهم وشعرهم، وجاء منه في القرآن ما لا ينكره عاقلٌ، ولا يجهله ذو بصرٍ. وهو من العربية بمكانٍ ذي بالٍ، وظهوره فيها بينٌ واسعٌ، إنَّه كما قال أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ): "وبابُ الحملِ على المعنى بحرٌ لا يُنكَّشُ، ولا يُفْشَجُ، ولا يُؤبَى، ولا يُعَرَّضُ، ولا يُغَضَّضُ"^١. وقال أيضاً: "اعلم أن هذا الشرحَ غورٌ من العربية بعيدٌ ومذهبٌ نازحٌ فسيحٌ، قد وردَ به القرآنُ وفصيحُ الكلامِ منشوراً ومنظوماً؛ كتأنيثِ المذكرِ وتذكيرِ المؤنثِ وتصوُّرِ معنى الواحدِ في الجماعةِ والجماعةِ في الواحدِ، وفي حملِ الثاني على لفظٍ قد يكونُ عليه الأوَّلُ أصلاً كانَ ذلك اللفظُ أو فرعاً"^٢. وهو بمنزلةِ تنزيلِ الشيءِ منزلةً غيره في الكلامِ، وذلك كثيرٌ في كلامهم ليس بعزيزٍ^٣.

ومن أغراضه تكثيرُ معاني الكلامِ، وتكثيفُها، بالتَّنْقُلِ من معنى إلى معنى، وهذا أيضاً كثيرٌ غيرُ مُنكَرٍ. وذلك نحو قولِ الرَّاجِزِ الْمُخَيَّسِ الْأَعْرَجِيِّ:

إِنَّ تَمِيمًا خُلِقَتْ مَلَمُومًا

قوماً تَرَى واحِدَهُمْ صَهِيمًا

فَأَنَّثَ الْفِعْلَ (خُلِقَتْ) لِأَنَّهُ أَرَادَ بِ(تَمِيمِ) الْقَبِيلَةَ، ثُمَّ قَالَ فِي صِفَتِهَا: (مَلَمُومًا) بِالتَّذْكِيرِ، لِأَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْحَيَّ، وَالْحَيُّ مُذَكَّرٌ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَرَكَ لَفْظَ الْمَفْرَدِ فِي (مَلَمُومًا) وَذَكَرَ

^١ الخصائص ٢/ ٤٣٥. وقوله: لا يُنكَّشُ: أي لا ينتهي مأوه. ولا يُفْشَجُ: لا يُبْلَغُ غوره. ولا يُؤبَى: لا ينقطع من كثرتِه. ولا يُعَرَّضُ: لا يُنَزَّح. ولا يُغَضَّضُ: لا يُنَزَّحُ كذلك. انظر تفسير هذه الألفاظ في حواشي الخصائص من الصفحة نفسها.

^٢ الخصائص ٢/ ٤١١.

^٣ انظر دلائل الإعجاز ٢١٩.

^٤ انظر الرجز في مجاز القرآن ٢/ ٧١، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٣٧، والحجة للفارسي ٤/ ٣٩١، والصحاح (صهم) ٥/ ١٩٦٩، والإنصاف ٤٠٣، واللسان (صهم). والصَّهِيم: مثل الصَّميم: الخالص في الخير والشر.

الجمع في قوله: (قوماً ترى واحدهم). فانظر كيف تنقل بين اللفظ والمعنى: بين التأنيث والتذكير، وبين الأفراد والجمع، فكثّر معاني كلامه وكثّفها^١. ومنه في شعر ذي الرّمة قوله^٢:

أَوْ حُرّةً عَيْطَلٌ ثَبَجَاءٌ مُجْفَرَةٌ دَعَائِمَ الزَّوْرِ، نِعَمْتُ زَوْرُقِ الْبَلَدِ

قال: نِعَمْتُ زَوْرُقِ الْبَلَدِ. فَأَنْتَ الْفَعْلُ مَعَ الْفَاعِلِ: زَوْرُقٍ؛ وَهُوَ مَذَكَّرُ الْفِعْلِ. لَكِنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى مَعْنَاهُ الَّذِي قَصَدَهُ الشَّاعِرُ، وَهُوَ السَّفِينَةُ الَّتِي أَرَادَ أَنْ يُشَبِّهَ نَاقَتَهُ بِهَا. فَمِنْ أَجْلِ مَعْنَاهَا الْمُؤَنَّثِ أَنْتَ الْفَعْلَ لَهُ. وَهُمْ يُؤَنَّثُونَ فَعْلَ الْمَدْحِ مَعَ فَاعِلِهِ الْمَذَكَّرِ إِذَا كَانَ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ مُؤَنَّثًا، أَوْ فِي تَقْدِيرِ الْمُؤَنَّثِ، وَتَقْدِيرُهُ فِي بَيْتِ ذِي الرِّمَّةِ هَذَا: نِعَمْتُ زَوْرُقِ الْبَلَدِ نَاقَتِي. أَضْمَرَهَا لِدَلَالَةِ مَعْنَى الْبَيْتِ عَلَيْهَا. قَالَ الْبَغْدَادِيُّ (ت ١٠٩٣هـ) فِي إِعْرَابِ الْبَيْتِ: "وَالْمُجْفَرَةُ بِضَمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْجِيمِ وَكَسْرِ الْفَاءِ. وَانْتَصَبَ (دَعَائِمُ الزَّوْرِ) عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ (الْحَسَنِ الْوَجْهِ). وَقِيلَ: انْتَصَبَ عَلَى التَّمْيِيزِ وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ"^٣.

وَإِذَا كَانَ الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى كَثِيرًا مَتَشَرًّا فِي كَلَامِهِمْ فَإِنَّ الْحَمْلَ عَلَى الْفِعْلِ هُوَ الْأَكْثَرُ وَهُوَ الْأَصْلُ فِي كَلَامِهِمْ، قَالَ الْفَارِسِيُّ (ت ٣٧٧هـ): "لَأَنَّ الْحَمْلَ عَلَى الْمَعْنَى لَيْسَ بِكَثْرَةِ الْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ".

وَلِلْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى أَحْكَامٌ تَفَرَّقَتْ فِي كِتَابِ النُّحَوِيِّينَ وَكَلَامِهِمْ، قَدْ جَمَعْتُهَا عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

^١ انظر مصادر الحاشية السالفة.

^٢ ديوانه ١/ ١٧٤. وقوله: حُرّة؛ أي ناقة كريمة. وعيطل: طويلة العنق. وثبجاء، ومُجْفَرَة: ضخمة الوَسَط. ودعائم: الصُّلُوع. والزَّور: عظم الصدر. عن الباهلي؛ شارح ديوان ذي الرّمة. وزورق البلد: أي سفينة الصحراء؛ وأراد بها ناقته.

^٣ في الخزانة ٩/ ٤٢١. وانظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢٦٨.

^٤ في الحجة له ٤/ ٣٤.

- يجوز الحمل على اللفظ والحمل على المعنى في كلام واحد متصل ببعضه ببعض، فمنه ما هو جارٍ على لفظه محمول عليه، ومنه ما هو جارٍ على معناه محمول عليه. نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا﴾ [الأنعام ١٣٩]. فأنث خبر المبتدأ (ما) وهو (خالصة) حملاً على المعنى الذي دلّت عليه، وهو الأجنة التي في بطون الأنعام واللبن جميعاً. ثم عاد إلى لفظ (ما) المفرد المذكّر فعطف على خبرها بقوله: (ومحرّم) بالتذكير والإفراد. على أنّ من العلماء ثلّة لا ترى الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى حسناً، ويتأولون هذه الآية بأنّ تأنيث الخبر (خالصة) لفظي للمبالغة فحسب، كقولهم: رجل راوية وعلامة ونسابة، فأضافوا حرف التأنيث للمبالغة.^١

- أمّا معاودة الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى فمن العلماء من أجازها، كالسيرافي (ت ٣٦٨هـ).^٢ ومنهم من رآها غير حسنة، كالفارسي (ت ٣٧٧هـ)، وأبي الفتح (ت ٣٩٢هـ)، والباقولي (ت ٥٤٢هـ) في بعض أقواله في كتابه الفريد في باب: (جواهر القرآن ونتائج الصنعة).^٣ والآية السالفة دليل على ذلك.

- وثمة ألفاظ حملها على لفظها أكثر من حملها على معناها، وألفاظ حملها على معناها أكثر من حملها على لفظها. فمن الأوّل (كلا، وكلتا)، حملها على لفظ الأفراد أكثر في الاستعمال من حملها على معنى التثنية. يصدّق ذلك ورؤدهما في القرآن الكريم والشعر

^١ انظر كشف المشكلات وإيضاح المضلات ٤٣٤، وجواهر القرآن ونتائج الصنعة ٦٣٢.

^٢ انظر معاني القرآن للفراء ١/٣٥٨-٣٥٩، وجامع البيان في تأويل القرآن ١٢/١٥٠-١٥١.

^٣ انظر رأي السيرافي هذا في تعليق المحقق محمد الدالي على كلام الباقي في جواهر القرآن ونتائج الصنعة ٦٢٧-٦٢٨، ح ٦، فإن ثمة فائدة تُطلب.

^٤ قال أبو الفتح في المحتسب ٢/١٨٠: وكان أبو علي يتعسف هذا. وانظر ص ١٤٥/٢. والبرهان في علوم القرآن ٣/٣٨٥.
^٥ قال أبو الفتح في الخصائص ٢/٤٢٠: "واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكدر تراجع اللفظ؛ كقولك: شكرت من أحسنوا إليّ على فعله. ولو قلت: شكرت من أحسن إليّ على فعلهم جاز".

^٦ أجاز ذلك في ص ٦٣٢. ثم قال: إنه لا يحسن في ص ٦٢٧. وفي الثانية يوافق أبا الفتح في رأيه، ويتلفظ بلفظه، لكنه لا يصح بذلك.

الفصيح. نحو قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف ٣٣]. أعادَ على (كِلْتَا) ضميرَ المفردِ الغائبِ المستترِ في (آتَتْ)، حملاً على اللفظِ دونِ المعنى. وكان الحملُ على لفظِها أقوى، وإن حُمِلَ على معناهما فذلك ضعيفٌ مرجوحٌ. نحو قولِ الفرزدق^١:

كِلاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْيُ بَيْنَهُمَا قد أَقْلَعَا وَكِلا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

حَمَلَ (كِلَا) الأولى على معنى التثنية فأخبرَ عنها بلفظِ المثني، وهو قوله: (أَقْلَعَا)، وذلك ضعيفٌ مرجوحٌ. وحَمَلَ (كِلَا) الثانيةَ على لفظِها فأخبرَ عنها بلفظِ المفردِ، وهو قوله: (رَابِي)، وذلك قويٌّ راجحٌ. قال أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ) في هذا البيت: "فقوله: كِلَاهُمَا قد أَقْلَعَا ضعيفٌ؛ لَأَنَّهُ حَمَلَ على المعنى، وقوله: (وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي) قويٌّ؛ لَأَنَّهُ حَمَلَ على اللَّفْظِ".

هذا فيما حُمِلَ على لفظِهِ أَكْثَرَ من حمْلِهِ على معناه. أمَّا ما حُمِلَ على معناه أَكْثَرَ من لفظِهِ فـ(كُلُّ). حمْلُهُ على معناه أَكْثَرَ من حمْلِهِ على لفظِهِ عندَ النَّحْوِيِّينَ، قال البغداديُّ (ت ١٠٩٣ هـ) وهو يتكلَّمُ على (كِلَا وَكِلْتَا، وَكُلُّ): "ونظيرُهُما": (كُلُّ)، فَإِنَّهُ يَجُوزُ عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَيْهَا مُفْرَداً بِالنِّسْبَةِ إِلَى لَفْظِهَا، نحو: كُلُّ الْقَوْمِ ضَرَبْتُهُ. وَعَوْدُهُ جَمْعاً بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَعْنَاهَا، نحو: كُلُّ الْقَوْمِ ضَرَبْتُهُمْ. لَكِنَّ الْحَمْلَ عَلَى الْمَعْنَى فِيهِ أَكْثَرُ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى اللَّفْظِ. عَكْسُ كِلَا وَكِلْتَا".

ولـ(كُلُّ) في الحَمْلِ على اللفظِ والمعنى أحكامٌ، منها:

أَنَّهُ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَعْرِفَةٍ وَلَا سِيَّما الضَّمائرِ فَإِنَّ الْأَكْثَرَ فِيهَا أَنْ تُحْمَلَ عَلَى لَفْظِهَا الْمَفْرَدِ، فَيُخْبَرُ عَنْهَا بِالْإِفْرَادِ، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم ٩٥].

^١ انظر الخصائص ٢/٤٢٣، ٣/٣١٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٤٠٦، والدر المصون ٧/٣٤٠، واللباب في علوم الكتاب ١٢/٢٥٥، والخزانة ١/١٣١، ٣/٩٦، ٤/٢٩٩.

^٢ في الخصائص ٣/٣١٧. وللمزيد انظر مصادر البيت في الحاشية السالفة.

^٣ أي نظير (كِلَا وَكِلْتَا) في حمليهما على اللفظِ والمعنى.

^٤ الخزانة ١/١٣١.

وَأَنَّهَا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى نَكْرَةٍ فَإِنَّهَا تَكْتَسِبُ مِمَّا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ مَعْنَاهُ جَمْعًا أَوْ إِفْرَادًا أَوْ تَذْكِيرًا أَوْ تَأْنِيثًا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص ٨٨]. أَخْبَرَ عَنْهَا بِالْمُفْرَدِ لِأَنَّهَا أُضِيفَتْ إِلَى مُفْرَدٍ وَهُوَ (شَيْءٌ)، وَاکْتَسَبَتْ مِنْهُ الْإِفْرَادَ. وَنَحْوُ مَرَاعَاةِ الْجَمْعِ فِيهَا لِإِضَافَتِهَا إِلَى مَا فِيهِ مَعْنَى الْجَمْعِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون ٥٣]. أَخْبَرَ عَنْهَا بِلَفْظِ الْجَمْعِ لِأَنَّهَا أُضِيفَتْ إِلَى (حِزْبٍ)، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْجَمْعِ.

وَأَنَّهَا إِذَا أُفْرِدَتْ فَلَمْ تُضَفْ إِلَى شَيْءٍ فَقَدْ جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ حَمْلُهَا عَلَى لَفْظِهَا بِالْإِفْرَادِ، وَحَمْلُهَا عَلَى مَعْنَاهَا بِالْجَمْعِ. نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ﴾ [البقرة ٢٨٥] بِالْإِفْرَادِ وَالْحَمْلِ عَلَى اللَّفْظِ. وَقَوْلُهُ: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس ٤٠] بِالْجَمْعِ وَالْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى^١.

أَمَّا الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى فِي الْإِعْرَابِ فَكَثِيرٌ أَيْضًا، وَأَخَذَهُ النَّحْوِيُّونَ وَسِيلَةً يَتَوَصَّلُونَ بِهَا إِلَى التَّقْدِيرِ الصَّحِيحِ لِلإِعْرَابِ الْمَعْدُولِ عَنْ أَصْلِ اسْتِعْمَالِهِ بِأَنْ يَحْمِلُوهُ عَلَى إِرَادَةِ الْمَعْنَى. وَقَدْ جَاءَ فِي شَعْرِ ذِي الرُّمَّةِ شَيْءٌ مِنْهُ غَيْرُ قَلِيلٍ. مِنْهُ مَا أَثْبَتَهُ النَّحْوِيُّونَ الْمُتَقَدِّمُونَ فَفَسَّرُوا عُذُولَ الْإِعْرَابِ فِيهِ بِالْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى، وَمِنْهُ مَا التَّقَطُّعُ بِنَفْسِي وَقِسْتُهُ عَلَى قِيَاسِ النَّحْوِيِّينَ فِي هَذَا الْبَابِ. وَمِنْ ذَلِكَ رَفْعُ الْمُسْتَشْنَى بِ(إِلَّا) فِي الْإِيجَابِ حَمْلًا لَهُ عَلَى مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُنْفِيِّ. قَالَ ذُو الرُّمَّةِ^٢:

أَنِيعَتْ فَأَلَقْتُ بِلَدَّةٍ فَوْقَ بِلَدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا

رَفَعَ (بُغَامُهَا)، وَكَانَ الْأَصْلُ فِي إِعْرَابِهِ أَنْ يُنْصَبَ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ لَفْظِهِ عَلَى الْإِيجَابِ، لَكِنَّ الشَّاعِرَ عَدَلَ عَنِ النَّصْبِ إِلَى رَفْعِهِ بِالضَّمَّةِ؛ لِأَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُنْفِيِّ؛ كَأَنَّ

^١ انظر في حمل (كل) على اللفظ والمعنى جواهر القرآن ونتائج الصنعة ٦٣٩.

^٢ في ديوانه ١٠٠٤/٢. وانظر البيت في الكتاب ٣٣٢/٢، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٢٣، والمقتضب ٤/٤٠٩، والأصول ١/٢٨٦، والصحاح (بلد) ٤٤٩/٢، والمحكم والمحيط الأعظم ٥/٥٤٧، ٩/٣٤٣، والبحر المحيط ١/٤٦٣، ٥٩٨، والدرر المصون ١/٤٧٠، ٢/١٠٩، واللباب في علوم الكتاب ٢/٢٤٢، ٤٧٠، والخزانة ٣/٤١٨. وقوله: فَأَلَقْتُ بِلَدَةً: أَي بَرَكْتُ فَأَلَقْتُ صَدْرَهَا. وَفَوْقَ بِلَدَةٍ: أَي عَلَى الْأَرْضِ. وَبُغَامُهَا: صَوْتُهَا.

تقدير معناه: ما بها أصواتٌ إلَّا بُغامُها، برفع (بُغامُها) على البدل من (الأصوات)، والألف واللام في الأصوات للجنس. والحمل على معنى النَّفي ههنا مُتَحَصِّلٌ من المعنى الذي دلَّ عليه قولُ الشَّاعر: (قليل بها الأصوات)؛ فإنَّ (قليل) في البيت صفةٌ تدلُّ على خلو المكان من جميع الأصوات، فمعناه النَّفي وإن كان في ظاهر لفظه إيجاباً. وذلك أنَّ لفظ (قل، وقلما، وقليل، وأقل، على وزنِ أَفْعَل) يُسْتَعْمَلُ في معنى العدم، والنفي، تقول: قلما أقتدي بأحدٍ إلَّا بأبي. أي ما أقتدي بأحدٍ إلَّا بأبي.

نصَّ على ذلك أبو عليِّ الفارسيُّ (٣٧٧هـ). قال: "فإنَّ قَوْلَهُمْ: (قَلَّ) يُسْتَعْمَلُ على صَرِيحَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أن يكونَ بمعنى النَّفي، لا يثبتُ به شيءٌ، والآخر: أن يكونَ خلافَ (كَثُرَ)، يثبتُ به شيءٌ قَلِيلٌ. فمن الأوَّل، قَوْلُهُمْ: (قَلَّ مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا)، تنصبُ الفعلَ معه بعد (حَتَّى)، كما تنصبُ في قولك: (ما سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا)، ومنه: (قَلَّما سِرْتُ فَأَدْخُلَهَا)، فتنصبُ معها بالفعلِ بعدَ الفاءِ كما تفعلُ ذلك بالفاءِ بعدَ النَّفي، ومنه: (قَلَّ رَجُلٌ جَاءَنِي إلَّا زَيْدٌ)، كما تقول: (ما جاءني إلَّا زَيْدٌ). فهذا في هذه المواضع بمنزلة النَّفي. ولو أَرَدْتَ نَفْيَ (كَثُرَ)، لجازَ الرَّفْعُ في الفعلِ بعدَ (حَتَّى)، كما تقول: سِرْتُ قَلِيلاً حَتَّى أَدْخُلَهَا".^١

هذا إلماحٌ دقيقٌ من الفارسيِّ، وقياسٌ فريدٌ، استخلصَ معنى النَّفي من (قَلَّ، وقلما، وأقل، وقليل)، وقد أفاده من أستاذه أبي بكرٍ السَّراج (٣١٦هـ).^٢ وما يجري على (قلما) يجري على (قليل) في بيتِ ذي الرُّمَّة السالف.

وفي رفع (بُغامُها) بعد (إلَّا) قولٌ لسبيويه (ت ١٨٠هـ) وغيره آخر؛ وهو أنَّ (إلَّا بُغامُها) في موضعِ صفةٍ مرفوعةٍ للأصوات؛ لأنَّها بمنزلة (غير)؛ كأنَّه قال: قليل بها الأصواتُ غيرُ بُغامِها. فغيرُ: صفةٌ، وحلَّت في موضعِها (إلَّا) مع ما بعدها، فيُعربان جميعاً صفةً لما قبلهما.^٣

^١ في كتاب الشعر ٩٥ / ١. ووقع شيءٌ منه في الحجة ١ / ١٦٢. وانظر الخزانة ٤١٩ / ٣.

^٢ في الأصول ١٧٠ / ٢.

^٣ انظر مصادر بيت عمرو بن معديكرب الآتي.

ونقل أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) عن ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) أَنَّ النَّحْوِيِّينَ يَعْنُونَ
بِالصِّفَةِ ههنا عطف البيان^١. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ
لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. أي آلهة غير الله، فيُعَرَّبُ (إلا الله) صفةً لِآلهَةٍ، أو بدلاً على مذهب ابن
عصفور.

وقول عمرو بن معديكرب^٢:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَيْبِكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ

أي وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه. كذا قدره سيبويه^٣.

ومن شروط الوصف بـ(إلا) وما بعدها أن توصف بهما النكرة أو ما يشبه النكرة، أمّا النكرة
فكقول الله تعالى في الآية السالفة: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

وأما ما يشبه النكرة فكقول ذي الرمة:

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلَدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا

لأن (ال) في (الأصوات) جنسيّة، لا تفيد تعريفاً محضاً.

^١ انظر البحر المحيط ١/ ٤٦٤.

^٢ ويُنسب إلى حضرمي بن عامر الأسدي. انظر الكتاب ٢/ ٣٣٤، ومجاز القرآن ١/ ١٣١، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٢٤، والمقتضب ٤/ ٤٠٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٨٨، ٤/ ١٥٨، وجامع البيان في تأويل القرآن ٨/ ٥٢٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٥٨، والحجة للفارسي ١/ ٢٢، ٣/ ٢٧٣، والصحاح (ألا) ٦/ ٢٥٤٥، والبحر المحيط ١/ ٤٦٤، ٢/ ٤٣، ٤/ ٥٩٠، ٢٠/ ٤، والدرر المصون ١/ ٤٧٠، ٢/ ١٧٨، ٥٢٩، ٤/ ٧٠، واللباب في علوم الكتاب ٢/ ٢٤٢، ٣/ ٦٨، والخزانة ٣/ ٤٢١.

^٣ انظر الكتاب ٢/ ٣٣٥.

^٤ انظر مغني اللبيب ١/ ٤٥٨، وما بعدها.

وَيُقَاسُ عَلَى بَيْتِ ذِي الرِّمَّةِ السَّالِفِ فِي الْحَمَلِ عَلَى مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُنْفِيِّ قَوْلُهُ أَيْضاً:
أَجِدْكَ قَدْ وَدَّعْتَ مَيَّةً إِذْ نَأَتْ وَوَلَّى بَقَايَا الْحُبِّ إِلَّا أَمِينُهَا

رَفَعَ (أَمِينُهَا) بَعْدَ إِلَّا فِي الْإِيجَابِ؛ لِأَنَّهُ حَمَلَ كَلَامَهُ عَلَى مَعْنَى النَّفْيِ الْمُسْتَخْلَصِ مِنْ قَوْلِهِ:
(وَلَّى بَقَايَا الْحُبِّ)؛ كَأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: لَمْ يَبْقَ مِنْ آثَارِ الْحُبِّ شَيْءٌ إِلَّا أَمِينُهَا. فَرَفَعَ (أَمِينُهَا)
عَلَى الْبَدَلِ مِنْ (شَيْءٍ) الْمَقْدَّرِ فِي الْكَلَامِ.

وَأَمَّا حَمْلُ (إِلَّا أَمِينُهَا) فِي الْبَيْتِ عَلَى النَّعْتِ لـ (بَقَايَا الْحُبِّ) كَمَا حَمَلَ (إِلَّا بُغَايُهَا) عَلَى
الْصِفَةِ (لِلْأَصْوَاتِ) = فَلَا يَصِحُّ مِنْ قَبْلِ أَنْ شَرْطاً مِنْ شُرُوطِ الْوَصْفِ بـ (إِلَّا مَعَ مَا بَعْدَهَا) لَمْ
يَسْتَقِمَّ فِي هَذَا الْبَيْتِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفُهَا نَكْرَةً أَوْ مَا يُشَبِّهُ النُّكْرَةَ كَمَا سَلَفَ، وَقَدْ جَاءَ
مَوْصُوفُهَا: (بَقَايَا الْحُبِّ) ههنا مَعْرِفَةً، فَمِنْ أَجْلِ ذَا لَا يَصِحُّ حَمْلُ (إِلَّا أَمِينُهَا) عَلَى الصِّفَةِ.
وَيَقْتَضِرُ حَمْلُهَا مَعَ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُنْفِيِّ.

وَالشَّاعِرُ أَسْنَدَ الْفِعْلَ (وَلَّى) بِلَفْظِ الْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ إِلَى (بَقَايَا الْحُبِّ) وَهِيَ جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ؛
لَأَنَّهُ رَاعَى إِضَافَتَهَا إِلَى الْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ (الْحُبُّ)، وَالْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ
وَاحِدٍ.

وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ أَيْضاً^١:

لَمْ تَبْقَ أَلْوَاءُ الثَّانِي بَقِيَّةً مِنْ الرُّطْبِ إِلَّا بَطْنُ وَادٍ وَحَاجِرُ

^١ انظر ديوانه ١٧٨٨ / ٣. وقوله: أَمِينُهَا: أي ما يُؤَمِّنُ مِنْ بَقَايَا الْحُبِّ.

^٢ انظر الصفحة السالفة.

^٣ ديوانه ١٠٢١ / ٢. وقوله: أَلْوَاءُ؛ جمع لَوَى؛ وهو منقطع الرمل. والثَّانِي: هضباتُ جبالٍ. وحاجر: موضع مطمئن، وما
حوله مرتفع، فيه ماء.

رفع (بطنٌ وادٍ)، والأصل أن ينصبها؛ لأنَّ ظاهرَ لفظها في البيت أنَّها بدلٌ من (بقيةً)، وهي منصوبةٌ، لكنَّه رفعها حملاً لها على معنى النَّفي في فعلٍ مُقدَّرٍ قبلَ (إلا)، كأنَّه قال: ولم يبقَ إلا بطنٌ وادٍ وحاجر.

وشرحُ الباهليّ (ت ٢٣١هـ) للبيتِ يدلُّ على أنَّه يُريدُ هذا المعنى في رفع (بطنٌ وادٍ)، قال: "وقوله: إلا بطنٌ وادٍ وحاجرٌ، يقول: بقي في البطن من الرُّطبِ شيءٌ".^١

وقريبٌ من هذا الحملِ على المعنى في الاستثناءِ قوله أيضاً:

بَادَتْ وَغَيْرَ آيَهِنَّ مَعَ الْبَلَى إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءٌ
وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سِوَاهُ قَدَالِهِ فَبَدَا وَغَيَّبَ سَارَهُ الْمَعْزَاءُ

الأصلُ في إعرابِ (مُشَجَّج) أن يُعْطَفَ على (رَوَاكِد) بالنَّصبِ؛ لأنَّها منصوبةٌ بالاستثناءِ، والعطفُ عليها بالنَّصبِ أيضاً. لكنَّ الشاعرَ عدَلَ عن العطفِ بالنَّصبِ إلى العطفِ بالرفعِ؛ لأنَّ (رَوَاكِد) مرفوعةٌ في المعنى، فعطفَ (مُشَجَّج) عليها بالرفعِ حملاً للعطفِ على المعنى الذي به رُفِعَ المعطوفُ عليه: (رَوَاكِد)، وتقديرُ المعنى: بها رَوَاكِدُ، أو لم يبقَ منها إلا رَوَاكِدُ ومُشَجَّجٌ، وذلك لأنَّه قال: بادَتْ وتغيَّرتُ إلا رَوَاكِدُ؛ أي بقيتُ في الدِّيارِ رَوَاكِدُ، ومُشَجَّجٌ، فعطفَ عليها بالرفعِ لأنَّه حَمَلَ على معنى البقاء الذي استقرَّ في (رَوَاكِد)، وهي مرفوعةٌ على هذا المعنى.

^١ المصدر نفسه.

^٢ في ملحَق ديوان ذي الرُّمَّة ٣/ ١٨٤٠ - ١٨٤١. ويُنسَبُ هذان البيتان إلى الشَّيْخ في بعضِ المصادر. وهما في الكتاب ١٧٣/ ١ - ١٧٤، وشرح أبياته ١/ ٢٦٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٢٥٤، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٩٧، ٤/ ٢١٩، وكتاب الشعر ٥٣٩، والحجة للفراسي ٣/ ٢٢٥، ٥/ ٣١٤، ٦/ ١٨٧، والكشاف ٤/ ٤٦٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٥٩، واللباب في علوم الكتاب ١٨/ ٣٩١، واللسان (شجج). وقوله: بادَتْ؛ أي تغيَّرتُ وبليت. وغيرَ آيَهِنَّ: أي غيرَ المطرِ وتعاقب الرياحِ معالمها. ورواكِد: أثافي الموقِد الثَّابِتة. والهباء: الغبار. والمُشَجَّج: وَتَدُ الحَبَاء. وسِوَاهُ قَدَالِهِ: أعلاه. وسارُهُ: سائرُهُ، وحذَفَ عَيْنَ الاسمِ لاعتلالِهِ. والمَعْزَاءُ: الأرضُ الصُّلْبَةُ ذات الحصى.

قال سيويه (ت ١٨٠هـ): "لأنَّ قوله: إِلَّا رَوَاكِدَ، هي في معنى الحديث: بها رواكِدُ، فَحَمَلَهُ على شَيْءٍ لو كَانَ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ لَنْ يَنْقُضَ الْحَدِيثَ"^١. وهو المعنى المقدَّرُ في (إِلَّا رَوَاكِدَ)؛ أي بَقِيَتْ بها رواكِدُ، بالرفع؛ لأنَّ (إِلَّا) في النفي معناها تجعله إثباتاً. ومن العطفِ على المعنى المقدَّرِ قولُ ذي الرِّمَّةِ المنسوبِ إليه^٢:

لَمَّا حَطَّطُ الرِّحْلَ عَنْهَا وَارْدَا

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

عَطَفَ (ماءٌ بارداً) على (تَبْنًا)، و(تَبْنًا) معمولٌ لـ(علَفْتُها)، والماءُ لا يُعَلَفُ بل يُسْقَى سقياً، لكنَّ النَّحْوِيْنَ قَدَّرُوا عاملاً له غيرَ (علَفْتُها)، وهو (وسَقَيْتُها)؛ أي علَفْتُها تَبْنًا وسَقَيْتُها ماءً بارداً^٣. فالواوُ في تقديرِ المعنى الصَّحِيحِ عطفُ جملةٍ على جملةٍ، ولم تعطف اسماً على اسمٍ. فيكونُ عطفُ (ماءٍ) في البيتِ على (تَبْنًا) من جهةِ اللفظِ لا من جهةِ المعنى؛ لأنَّ العطفَ ههنا معمولٌ على المعنى، ذكرَ ذلك أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ). أمَّا ابنُ هشامٍ (ت ٧٦١هـ) فذكرَ وجهاً آخرَ في توجيهِ عطفِ (ماءٍ) على (تَبْنًا)، يزوُلُ به تقديرُ المعنى، والحملُ عليه، وإضمارُ الفعلِ (سَقَيْتُها) العاملِ في (ماءٍ)^٤؛ وهو أنَّ الشاعرَ ضَمَّنَ (علَفْتُها) معنى (أَنَلْتُها، وأعطيتها). وذكرَ أنَّ أصحابَ هذا الرأيِ يحتجُّونَ بقولِ طَرْفَةَ بنِ العبدِ:

^١ في الكتاب ١/ ١٧٤. وانظر كذلك مصادر بيتِ ذي الرمة السالف.

^٢ في ملحق ديوانه ٣/ ١٨٦٢، وهو في معاني القرآن للفراء ١/ ١٤، ليعضِ بني أسدٍ يصفُ فرسه، وجامع البيان في تأويل القرآن ١١/ ٢٠٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٥٤، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢١٩، والحجة للفرسي ١/ ٣١٢، ٤/ ٢٨٨، وكتاب الشعر ٥٣٣، والخصائص ٢/ ٤٣٣، والصحاح (زجاج) ١/ ٣١٩، (قلد) ٢/ ٥٢٧، (علف) ٤/ ١٤٠٦، والكشاف ٢/ ١٠٨، والإنصاف ٤٨٨، واللسان (زجاج، قلد، علف) والبحر المحيط ١/ ٨٢، والدَّر المصون ١/ ١١٢، ومغني اللبيب ٦/ ٤٥٦، والخزانة ٢/ ٢٣١، ٣/ ١٣٩.

^٣ انظر مصادر تخريج الرجز نفسه.

^٤ في الخصائص ٢/ ٤٣٣.

^٥ في مغني اللبيب ٦/ ٤٥٦. وعنه في الخزانة ٣/ ١٣٩.

^٦ في ديوانه بشرح الأعلام الشنتمري ١٦١، والمغني ٦/ ٤٥٦، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٣١. وقد وقعَ في مطبوعة الديوان: (سَنَبَ) مكانَ (سَبَبَ)، بخلافِ بَقِيَّةِ المصادرِ التي روَّته كما أثبت. وقوله: صِرْمَةٌ: أي قطعٌ من الإبل.

أَعْمَرُوا بَنَ هِنْدٍ مَا تَرَى رَأْيَ صِرْمَةٍ لَهَا سَبَبٌ تَرَعَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرَ
فَجَعَلَ الْمَاءَ مَعْمُولًا لِ(تَرَعَى) دَلِيلٌ عَلَى تَضْمِينِهِ مَعْنَى (تَتَنَاوَلُ)؛ لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يُرَعَى وَلَكِنْ
يُسْقَى، فَحُمِلَ كَلَامُ الشَّاعِرِ عَلَى تَضْمِينِ (تَرَعَى) مَعْنَى (تَتَنَاوَلُ) لِيَجْمَعَ مَعْنِي (السَّقْيِ)،
وَالرَّعْيِ) لِلْمَاءِ وَالشَّجَرِ.

وكلام ابن هشام هذا مُلَخَّصٌ مِنْ كَلَامِ أَبِي حَيَّانِ الْأَنْدَلُسِيِّ (ت ٧٤٥هـ)^١، وَعَنْ أَبِي
حَيَّانٍ أَخَذَهُ الْمُرَادِيُّ (ت ٧٤٩هـ) أَيْضًا^٢، وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو حَيَّانٍ أَنَّ أَصْحَابَ الرَّأْيِ الْقَائِلِ
بِالتَّضْمِينِ فِي مِثْلِ عَطْفِ (مَاءٍ) عَلَى (تَبْنًا) فِي بَيْتِ ذِي الرُّمَّةِ، جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ: أَبُو عُبَيْدَةَ
(ت ٢٠٩هـ)، وَأَبُو عُمَرَ الْجَرْمِيُّ (ت ٢٢٥هـ)، وَالْمَازِنِيُّ (ت ٢٤٨هـ)، وَالْمُبَرِّدُ (ت ٢٨٥هـ).
وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ الْقَائِلِ بِحُمُلِ الْعَطْفِ عَلَى الْعَامِلِ الْمُقَدَّرِ هُمْ جَمَاعَةٌ مِنَ الْكُوفِيِّينَ، مِنْهُمْ
الْفَرَّاءُ (ت ٢٠٧هـ)، وَالْبَصْرِيُّينَ، مِنْهُمْ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ (ت ٣٧٧هـ)^٣.

وَاخْتَارَ أَبُو حَيَّانٍ الْجَمْعَ بَيْنَ الرَّأْيَيْنِ، وَالتَّفْصِيلَ فِيهِمَا؛ وَرَأْيُهُ يُلَخِّصُهُ الْمُرَادِيُّ
(ت ٧٤٩هـ) بِقَوْلِهِ: " قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَيَّانَ: وَالَّذِي أَخْتَارَهُ التَّفْصِيلُ؛ فَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ الْأَوَّلُ
تَصِحُّ نِسْبَتُهُ إِلَى الْأَسْمِ الَّذِي يَلِيهِ حَقِيقَةٌ كَانَ الثَّانِي مَحْمُولًا عَلَى الْإِضْهَارِ؛ لِأَنَّ الْإِضْهَارَ أَكْثَرُ
مِنَ التَّضْمِينِ، نَحْوُ (جَدَعَ اللَّهُ أَنْفَهُ وَعَيْنَهُ)؛ أَيْ (وَيَفْقَأَ عَيْنَهُ)، فَنِسْبَةُ الْجَدْعِ إِلَى الْأَنْفِ حَقِيقَةٌ.
وَإِنْ كَانَ لَا يَصِحُّ كَانَ الْعَامِلُ مُضْمَّنًا مَعْنَى مَا يَصِحُّ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْإِضْهَارُ، نَحْوُ
قَوْلِ الْعَرَبِ: (عَلَفْتُ الدَّابَّةَ مَاءً وَتَبْنًا)؛ أَيْ أَطْعَمْتُهَا أَوْ غَذَّيْتُهَا".

^١ في ارتشاف الضرب ١٤٩٠.

^٢ في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٠٣٠ / ٢.

^٣ في ارتشاف الضرب ١٤٩٠ - ١٤٩١.

^٤ المصدر نفسه.

^٥ في توضيح المقاصد ١٠٣١ / ٢.

وعطفُ الاسمِ على الاسمِ - ومعنى العاملِ فيها مُخْتَلِفٌ - كثيرٌ في العربيَّة، وهو محمولٌ على المعنى المقدَّر كذلك، ومنه قولُ الرَّاجِزِ^١:

شَرَّابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَأَقِطُ

عطفَ (تَمْرٍ، وَأَقِطٍ) بالجرِّ على (أَلْبَانٍ)، وليسَ هما ممَّا يُشْرَبُ، لكنَّ عطفَهما محمولٌ على تقديرِ مُضَافٍ مُضَمَّرٍ؛ أي وآكِلِ تَمْرٍ وَأَقِطٍ.
وقولُ الرَّاعي النَّميريِّ^٢:

وَهَزَّةٌ نِسْوَةٌ مِنْ حَيٍّ صِدْقٍ يُزَجِّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

عطفَ العيونَ على الحَوَاجِبِ، والعاملُ في الحَوَاجِبِ (يُزَجِّجْنَ)، وهو فعلٌ لا يجري عاملاً في (الْعُيُونِ)، لكنَّ العطفَ محمولٌ على تقديرِ: (وَيُكْحَلْنَ الْعُيُونُ).
وقولُ الشاعرِ^٣:

تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنِيهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ وَفَرُّ

^١ انظر المقتضب ٥١/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٠٩/٤، والحجة للفارسي ٣١٢/١، ٢٨٨/٤، والمحكم والمحيط الأعظم ١٨٣/٧، ١٧٣/٩، والإنصاف ٤٨٩، واللسان (زجج، طفل).

^٢ في ديوانه ٢٦٩، ومعاني القرآن للفراء ١٢٣/٣، ١٩١، وجامع البيان في تأويل القرآن ١٠٥/٢٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢١٩/٤، والزاهر في معاني كلمات الناس ٥٢/١، والخصائص ٤٣٤/٢، والصحاح (زجج) ٣١٩/١، والمحكم والمحيط الأعظم ١٨٢/٧، والإنصاف ٤٨٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٤٦/١، والنهية في غريب الحديث والأثر ٢٣٧/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٥/٣، وارتشاف الضرب ١٤٩٠، والبحر المحيط ٣٢٧/١، والدَّرْ المصون ٧٧/٥، ومغني اللبيب ٣٦٤/٤، واللسان (زجج). ورواية الشطر الأول منه في المصادر بخلاف ما هي عليه في الديوان، وهي:

إذا ما الغاياتُ برزْنَ يوماً

^٣ اختلفت نسبة البيت في المصادر؛ فنسبه الجاحظ في الحيوان ٣٣٧/٦ إلى خالد بن الطيفان، ونسبه القيسبي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٤٥/١ إلى علقمة بن عبدة. والبيت بلا نسبة في الزاهر في معاني كلمات الناس ٢٦/١، والخصائص ٤٣٣/٢، وكتاب الصناعتين ١٨١، والمحكم والمحيط الأعظم ٣٠٦/١، والإنصاف ٤٨٨، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٥/٣، واللسان (جدع).

عَطَفَ عَيْنِيهِ عَلَى أَنْفِهِ، وَالْعَامِلُ فِي أَنْفِهِ (يَجْدَعُ)، وَهُوَ فَعْلٌ لَا يَعْمَلُ فِي الْعَيْنَيْنِ فِي الْمَعْنَى. وَالْعَطْفُ ههنا محمولٌ على تقديرِ فعلٍ مُضْمَرٍ يجري عاملاً فيهما، وهو (يفقأ)؛ أي يجدعُ أنفه ويفقأ عَيْنِيهِ.

وقول الشاعر^١:

يَا لَيْتَ بَعْلَكَ فِي الْوَعَى مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا

عَطَفَ (رُمَحًا) عَلَى (سَيْفًا)، وَالرُّمَحُ لَا يُتَقَلَّدُ كَالسَّيْفِ، لَكِنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى مَعْنَى: وَمُتَقَلِّدًا رُمَحًا، أَوْ وَحَامِلًا رُمَحًا.

وَيُسَمَّى هَذَا الْعَطْفُ عَلَى الْمَعْنَى الْمُقَدَّرِ قَبْلَ الْمَعْطُوفِ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ (ت ٨١٦ هـ) = الْاِحْتِيَاكُ؛ وَهُوَ أَنْ يَجْتَمَعَ فِي الْكَلَامِ مُتَقَابِلَانِ، وَيُحْذَفُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُقَابِلُهُ؛ لِدَلَالَةِ الْآخَرِ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِ: عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا؛ أَي: عَلَفْتُهَا تَبْنًا، وَسَقَيْتُهَا مَاءً بَارِدًا^٢.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَرَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَعْنَى عَامٌّ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ عَطْفُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ فِيهِمَا لَا يَجْرِي مُبَاشَرَةً إِلَّا عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا. قَالَ الْكَفَوِيُّ (ت ١٠٩٤ هـ): "وَقَدْ يُعْطَفُ عَامِلٌ حُذِفَ وَبَقِيَ مَعْمُولُهُ مَعْطُوفًا عَلَى مَعْمُولِ عَامِلٍ آخَرَ يَجْمَعُهُمَا مَعْنَى وَاحِدٌ، مَثَلُ: (عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا)؛ أَي: وَسَقَيْتُهَا مَاءً بَارِدًا. وَالْمَعْنَى الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا الْإِطْعَامُ. وَمِثْلُ قَوْلِهِ^٣:

وَزَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

^١ انظر مجاز القرآن ٢/٦٨، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٧٧، ٢٨٣، ومعاني القرآن للفراء ١/١٢١، ٤٧٣، ١٢٣/٣، والمقتضب ٢/٥١، وجامع البيان في تأويل القرآن ١/١٤٠، ٢٦٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٨٤، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٧٢، ١٥٣/٢، والزاهر في معاني كلمات الناس ١/٥٢، والحجة للفارسي ١/٣١١، ٢٨٩/٤، وكتاب الشعر ٥٣٢، والخصائص ٢/٤٣٣، والصحاح (قلد) ٢/٥٢٧، (جمع) ٣/١١٩٩، والمحكم والمحيط الأعظم ١/٣٠٦، ودرة الغواص ٨٠، والإنصاف ٤٨٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٤٥، والبحر المحيط ٣/١٦١، ٨٨٧، والدرر المصون ٥/٣٣٥، واللسان (زجج، قلد)، والخزانة ٢/٢٣١، ١٤٢/٣، ١٤٢/٩.

^٢ في التعريفات ١٢.

^٣ انظر الصفحة السالفة.

أي: وَكَحَلَنَ الْعُيُونَا، وَالْجَامِعُ التَّحْسِينُ^١.

ومن العطفِ على المعنى كذلك عطفُ الفعلِ على الاسمِ؛ لأنَّ فيه معنى الفعلِ، فجازَ العطفُ لأنَّ الاسمَ المعطوفَ عليه الفعلُ محمولٌ على معنى الفعلِ، وذلك نحو قول ذي الرِّمَّةِ^٢:

أَفِي مِرْيَةٍ عَيْنَاكَ إِذْ أَنْتَ وَاقِفٌ بِحُزْوَى مِنَ الْأَظْعَانِ أَمْ تَسْتَبِينُهَا
فَقَالَ أَرَاهَا يَحْسُرُ الْأَلَّ مَرَّةً فَتَبْدُو، وَأُخْرَى يَكْتَسِبِي الْأَلَّ دُونَهَا

قال: أفي مِرْيَةٍ عَيْنَاكَ أَمْ تَسْتَبِينُهَا. أعادَ الفعلَ (تستبينها) بالعطفِ على قوله: (أفي مِرْيَةٍ)؛ والمعطوفُ فعلٌ، والمعطوفُ عليه اسمٌ. وهذا من جهة اللفظِ فحسب، أمَّا من جهة المعنى فشيءٌ آخر، وهو أنَّه جازَ هذا العطفُ لأنَّ الاسمَ المعطوفَ عليه فيه معنى الفعلِ. ويكونُ تقديرُ المعنى: أُمَارِي عَيْنَاكَ أَمْ تَسْتَبِينُهَا؟. وممَّا سَوَّغَ عطفَ الفعلِ على الاسمِ كذلك أنَّ الاسمَ المجرورَ (مِرْيَةٍ) مع حرفِ الجرِّ (في) في موضعِ الفعلِ أيضاً. وذلك أنَّهما رَفَعَا (عَيْنَاكَ) فاعِلًا لهما؛ إِذِ التَّقْدِيرُ: أُمَارِي عَيْنَاكَ. وهذا نحو قولهم: أفي الحقِّ كلامُك؟ أي أَحَقًّا كلامُك؟ فحقًّا: مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ مُضْمَرٍ، وكلامُك فاعلٌ مرفوعٌ.

ونحو قول الشاعرِ عبدِ يغوثَ بنِ وقَّاصٍ الحارثي^٣:

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ سَامِعًا نَشِيدَ الرُّعَاءِ الْمُعْزِينَ الْمَتَالِيَا

المصدرُ المؤوَّلُ من أن المخففة من الثَّقیلة واسمها وخبرها فاعلٌ مرفوعٌ للفعلِ المضمَرِ الذي نصبَ (حقًّا) مفعولاً مطلقاً. أي أَحَقَّ حقًّا عَدَمُ سماعي نشيدَ الرُّعَاءِ. ويجوزُ كذلك أن تُقدَّرَ في (حقًّا) ظرفَ زمانٍ، والمصدرُ المؤوَّلُ يُعَرَّبُ فاعلاً لما تعلَّقَ به.

^١ انظر الكليات ٦٠٦.

^٢ في ديوانه ١٧٨٦/٣، وكذلك شرح أبيات سيويه ١٠٧/١.

^٣ انظر المفصلیات ١٥٧.

ويجوزُ كذلك أن نقدّر في (حقاً) حرف جرّ محذوفاً، ونُصبَ (حقاً) بنزع الخافض،
والمصدرُ المؤوّل فاعلٌ لما تعلّق به الجارّ والمجرور. ويكونُ التقديرُ: أفي حقّ عدم سماعي.
وهذا التقديرُ يجري على ما جرى عليه بيتُ ذي الرّمّة السالف^١.

ومن مجيءِ الفاعلِ صريحاً بعدَ (أحقاً) ما أنشدَه الفراءُ (ت ٢٠٧هـ):
أَحَقّاً عِبَادَ اللَّهِ جُرْأَةً مَحْلَقٍ عَلَيَّ وَقَدْ أَعْيَيْتُ عَاداً وَتُبْعَا
رَفَعَ (جُرْأَةً مَحْلَقٍ) فاعلاً لـ (أحقاً).

وفي البيتِ الثاني من قولِ ذي الرّمّة السالفِ حَمْلٌ للعطفِ على معنى الجزاء، وذلك
في قوله:

فَقَالَ أَرَاهَا يَحْسُرُ الْآلَ مَرَّةً فَتَبْدُو، وَأُخْرَى يَكْتَسِي الْآلَ دُونَهَا
قوله: أَرَاهَا يَحْسُرُ الْآلَ مَرَّةً فتبدو، فيه حَمْلٌ للعطفِ على معنى الجزاء؛ وتقديرُه: أَرَاهَا إِنْ
يَحْسُرُ الْآلَ فَهِيَ تَبْدُو. أي إِنْ حُجِزَ الْآلُ؛ وَهُوَ السَّرَابُ عَنِ الْأَطْعَانِ فَإِنِّي أَرَاهَا ظَاهِرَةً.
وتقديرُ المبتدأ (هي) بعدَ الفاءِ لِأَجْلِ أَنَّ الْفَاءَ الرَّابِطَةَ لَا تَتَّصِلُ بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يُسَبِّقْ
بـ (قد أو السين أو سوف). وجملةُ الشرطِ وجوابه في محلِّ نصبٍ على الحالِ لِلْضَّمِيرِ (ها) في
(أَرَاهَا)، والعائدُ فِيهَا الضَّمِيرُ الْمُضْمَرُ الْمُقَدَّرُ بعدَ الْفَاءِ الرَّابِطَةِ في (فَتَبْدُو)؛ أي فهي تبدو.
ومعنى الشرطِ مُقَدَّرٌ فِي الْفَاءِ الْعَاطِفَةِ (تبدو) على (يحسُر)؛ لِأَنَّ الشَّاعِرَ لَمْ يَذْكُرِ الْعَائِدَ عَلَى
مَفْعُولِ (أَرَى) فِي الْفِعْلِ (يحسُر)، لَكِنَّهُ أَعَادَهُ عَلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفَةِ عَلَى (يحسُر) وَهِيَ
(تبدو)، وبذلك تُعَدُّ الْجُمْلَتَانِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ لـ (ها) في (أَرَاهَا)؛ لِأَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ فِعْلِ
الشرطِ وَجَوَابِهِ، وَلَا فَرْقَ فِي الْإِعْرَابِ إِنْ كَانَ الْعَائِدُ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ أَوْ جَوَابِهِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا مُتَّصِلٌ بِالْآخِرِ.

ومثل قولِ ذي الرّمّة هذا قوله في موضعٍ آخر من شعره^٢:

^١ انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٤٥٨.

^٢ في معاني القرآن للفراء ١/ ٤٥٧، ٢/ ٩، ١٩، والخزانة ١٠/ ٢٨٥.

^٣ في ديوانه ١/ ٤٦٠.

وإنسان عيني يحسر الماء تارةً فيبدو، وتارات يحجم فيغرق

تقدير الفاء في هذا البيت للجزء، أي إنسان عيني إن يحسر الأُل فهو يبدو مرةً. وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبراً للمبتدأ (إنسان)؛ وهو ناظر العين، والحدقة فيها. والعائد في جملة الشرط والجواب على المبتدأ الضمير المضمّر المقدّر بعد الفاء الرابطة؛ أي فهو يبدو. وحمل العطف ههنا على معنى الجزاء رأي ذهب إليه الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، وأخذ من أخذ عنه في رأيهِ هذا، وقد تكلم على هذا البيت، واعتبره شاهداً لمعنى الجزاء الذي قد تُحمّل عليه الفاء في قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ عُرِ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّ إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشِهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة ١٠٧]. فالفاء في قوله: (فيُقْسِمَانِ) لها وجه آخر غير العطف عند الفارسي، وهو اعتبارها رابطة للجزاء. واستدل لهذا الوجه بقول ذي الرمة السالف. قال: "وإن شئت لم تُقدّر الفاء في قوله: (فيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ) لعطف جملة على جملة، ولكن تجعله جزاءً، كقول ذي الرمة:

وإنسان عيني يحسر الماء مرةً فيبدو وتارات يحجم فيغرق

تقديره عندهم: إذا حسر بدا، فكذلك إذا حبستموهما أفسما^١. قدّر الفارسي فعل الجزاء وجوابه في البيت بقوله: إذا حسر بدا، وهو يريد الفاء متصلةً، والضمير مقدّر كذلك بعد الفاء؛ إن حسر فهو بدا. وقدّر أداة الشرط (إذا)، وهي ليست بأمّ الباب، وقال البغدادي (١٠٩٣هـ): إن الصواب أن تُقدّر (إن) ههنا؛ لأنها أمّ باب أدوات الجزاء^٢.

وللفاء في قول ذي الرمة هذا والذي قبله توجيه آخر، وهو بقاؤها على أصلها عاطفة جملة على جملة، وتكون الجملة الأولى المعطوف عليها في محل نصب على الحال في قوله الأول: (أراها يحسر الآل...)، وفي محل رفع خبراً في قوله الثاني: (وإنسان عيني...)، وخُرجَ خلوةً الجملتين من العائد بأن ذلك جائز؛ لأنّ ثمة جملة أخرى مُشتملة على العائد معطوفة على الجملة التي خلت منه؛ أي (فتبدو، و فيبدو)، وليس ثمة ما يدفع كونها حالاً وخبراً؛ إذ

^١ في الحجة ٣/ ٢٦٥.

^٢ انظر الخزانة ٢/ ١٩٢.

اشتملت الجملة المعطوفة الثانية على العائد، وإن كانت الجملة المعطوفة فضلةً ومُلحقةً بالأولى إلحاقاً؛ فإنَّ أكثرَ الفوائدِ إنَّما تُجتنى من الأَلْحاقِ والفضَلاتِ، كما قال أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ)١، وقال أيضاً: "وإذا حَصَلَت فائدةُ البيانِ لم تُبَل: أَمِنْ نَفْسِ المُبَدِّلِ كَانَتْ، أَمْ مِمَّا اتَّصَلَ بِهِ فَضْلَةٌ عَلَيْهِ، أَمْ مِنْ مَعْطُوفٍ مَضْمُونٍ إِلَيْهِ؟...، وما أَكْثَرَ ما تُصْلِحُ [أي الفضلات] الجملَ وتُتَمِّمُها، ولولا مكانُها لَوَهَتْ فلم تَسْتَمِسِكْ".

ومن الحملِ على المعنى في بابِ الاستثناءِ من شعرِ ذي الرُّمَّةِ أيضاً حَمْلُ الاستثناءِ مع (هل) على معنى الاستثناءِ المفرِّغِ المنفيِّ، يكونُ في ظاهرِ لفظهِ إيجاباً، وهو محمولٌ على معنى النَّفيِّ.

وهذا كثيرٌ مشهورٌ في القرآن الكريم وكلامِ العربِ، ، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف ٣٥]. أي لا يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ. و(هل) ههنا محمولةٌ على معنى النَّفيِّ، وحملُها على معنى النَّفيِّ أَحَدُ خصائصِها٢. وهذا كثيرٌ في شعرِ ذي الرُّمَّةِ كذلك، منه قوله، يهجو هِشاماً المَرثِيَّ، ويُعَيِّرُهُ بقومِهِ امرئ القيسِ:

هَلِ النَّاسُ إِلَّا - يا امرأَ القيسِ - غَادِرٌ ووَافٍ، وما فِيكُمْ وَفَاءٌ وَلَا غَدْرٌ

جعلَ قوله: (هل الناسُ إِلَّا غادرٌ ووافٍ) استثناءً مفرَّغاً مع حرفِ الاستفهامِ (هل)، وقد جَوَّزَ له هذا الحملَ وهذا العدولُ عن أصلِ الاستعمالِ حَمْلُ (هل) في الاستفهامِ على معنى النَّفيِّ في (لا أو ما) النافيتين.

١ انظر المحتسب ١/ ١٥٠.

٢ المصدر نفسه. وانظر كذلك البحر المحيط ٤/ ٣٩٥، والدَّرِّ المَصُون ٤/ ٤٦٥، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٧٦، ومغني اللبيب ٥/ ٥٩٤، والخزانة ٢/ ١٩٢.

٣ انظر خصائص (هل) العشر في مغني اللبيب ٤/ ٣٢٥ - ٣٣٥.

٤ في ديوانه ١/ ٥٩٥. وسيأتي ذكرُهُ أيضاً، ص ٣٥٩.

ومنه قوله أيضاً:

هَلِ النَّاسُ إِلَّا نَحْنُ أَمْ هَلِ لغيرِنا
بَنِي خِنْدِفٍ إِلَّا العَوَارِيَّ مِنْبَرُ
جعلَ قوله: "هَلِ النَّاسُ إِلَّا نَحْنُ" استثناءً مفرغاً؛ لأنَّه حَمَلَ (هل) على معنى النَّفي؛ كأنَّه
قال: ما النَّاسُ إِلَّا نَحْنُ. أمَّا قوله: "هل لغيرِنا إِلَّا العَوَارِيَّ مِنْبَرُ" فإنَّه استثناءٌ تامٌّ منفيٌّ، وقد
قدَّمَ المُستثنى (العَوَارِيَّ) على المُستثنى منه (منبر)، وأصلُّ قوله: هل لغيرِنا مِنْبَرٌ إِلَّا العَوَارِيَّ.
وفيه حَمَلَ (هل) على معنى النَّفي، فجاء الاستثناءُ معها تامًّا منفيًّا.

ومن الحَمَلِ على المعنى في الإعرابِ حَمْلُ (كأنَّ) في العملِ على معنى التَّشبيهِ فيها،
وإعمالُها في الحالِ والجارِّ والمجرورِ والظَّرفِ، وإن كانَ أصلُ عملِها أن تعملَ ناسخةً للمبتدأِ
والخبرِ. فحملُها على معنى التَّشبيهِ سوَّغَ عملَها في غيرِ المبتدأِ والخبرِ.
وقد وقعَ ذلك في شعرِ ذي الرُّمَّةِ كثيراً، حَصَرْتُ مواضعَه كُلَّها في شعرِه، لكنِّي
سأقيِّدُ ههنا منها ما أراه وافياً بها كُلَّها، إذ لا كبيرَ فائدةٍ من تقييدِ كُلِّ مواضعِها، لئلا يطولَ
الكلامُ وقد أغنى بعضُه عن كلِّه.

من ذلك عملُ (كأنَّ) بعدَ حملِها على مَعْنَى التَّشبيهِ في الحالِ مُفْرَداً، نحو قوله، يصفُ فلاةً:
كَأَنَّ يَدَيَّ حِرْبائِها مُتَشَمِّسًا يَدَا مُجْرِمٍ يَسْتَغْفِرُ اللهُ تَائِبٍ
نصبَ مُتَشَمِّسًا حالاً من حِرْبائِها، والعاملُ فيها ما في كأنَّ من معنى التَّشبيهِ، وذلك حَمْلٌ على
المعنى.

وَمِنْ نَصَبِ معنى التَّشبيهِ في (كأنَّ) الحالِ مُفْرَداً قوله أيضاً:

نَظَرْنَ إِلَى أَظْعانِ مَيِّ كَأَنَّها مُوَلِّيَّةٌ مَيِّسٌ تَمِيلُ ذَوائِبُه

^١ في ديوانه ٦٥٥ / ٢. وقوله: بني خِنْدِفٍ؛ هم بنو إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، يُنسَبون إلى أمِّهم خِنْدِف بنت
حلوان بن عمران بن الحافي بن قضاعة. [ذلك عن محقق ديوان ذي الرمة ٦٥٥ / ٢]. والعَوَارِيَّ؛ أي ما يُعيَرُه قومُ الشاعرِ
لغيرِهم، من المنايرِ وغيرِها.

^٢ في ديوانه ٢٠٣ / ١. وقد سلفَ ذكرُه، ص ١٩٥.

^٣ في ديوانه ٨٢٥ / ٢. قوله: مَيِّسٌ: شَجَرٌ تُعْمَلُ منه الرَّحالُ. ذوائِبُه: أغصانه وأعالِيه. عن الباهليّ شارح ديوان ذي الرمة.

نصبَ مُؤَلِّيَةً حالاً من الضمير المتصل بـ كَأَنَّ، والعامل فيها ما في كَأَنَّ من معنى التشبيه.
ومعنى التشبيه فيها هو الغالبُ عليها، والمتفقُ عليه عند النحويين، وأكثرُ ما يلتصقُ
معنى التشبيه بها إذا كان خبرُها اسماً جامداً، كما هو عليه بيتُ ذي الرُّمَّة السالفُ^١. وذكر
المُرادي (ت ٧٤٩هـ) أن أكثرَ البصريين لم يُثبتوا لها معنى غير معنى التشبيه^٢.
وَمِنْ عَمَلٍ معناها بالحالِ جُمْلَةٌ قَوْلُهُ^٣:

وَحَفٌّ كَأَنَّ النَّدى وَالشَّمْسُ مَاتِعَةٌ إِذَا تَوَقَّدَ فِي أَفْنَانِهِ التُّومُ

جُمْلَةٌ: (والشَّمْسُ مَاتِعَةٌ) حالٌ من النَّدى، والعاملُ فيها ما في كَأَنَّ من معنى التشبيه، وذلك
كثيرٌ في شعرِ ذي الرُّمَّة، منه قوله أيضاً:

تَخَيَّرَنَ مِنْهَا قَيْسَرِيًّا كَأَنَّهُ وَقَدْ أَنَهَجَتْ عَنْهُ عَقِيقَتُهُ قَصْرُ

جُمْلَةٌ: وقد أَنَهَجَتْ عنه عَقِيقَتُهُ حالٌ من الضمير المتصل بـ كَأَنَّ، والعاملُ فيها معنى التشبيه في
كَأَنَّ.

وقوله:

كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ لَانَتْ عَرِيكَتُهَا عَلَى أَحَمَّ أَجَمِ الرَّوقِ مَذْعُورٍ

قوله: وقد لانت عريكتها، جُمْلَةٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من رحلي، والعاملُ فيها ما في كَأَنَّ
من معنى التشبيه.

^١ انظر مغني اللبيب ٧٦/٣.

^٢ انظر الجني الداني ٥٧٠.

^٣ في ديوانه ٤٣٥/١. وقوله: وَحَفٌّ؛ أي نَبْتُ أَصُولِهِ ملتفّة كثيرة. وماتعة: مرتفعة. والتُّوم: اللؤلؤ، واحدة: تومة، وهو
خبرُ كَأَنَّ. ومعنى البيت: أَنَّ النَّدى يَقَعُ عَلَى النَّبْتِ ثم يتعلّق كَأَنَّهُ الْقُرْطُ إِذَا لَمَعَ فِي الشَّمْسِ. كلُّ هذا التفسير عن الباهلي؛
شارح ديوان ذي الرُّمّة. وسيأتي ذكرُ هذا البيت، ص ٣٧٧.

^٤ في ديوانه ٥٧٠/١. قوله: تَخَيَّرَنَ: يعني النساء، تَخَيَّرَنَ مِنَ الْإِبِلِ قَيْسَرِيًّا؛ وهو جملٌ صَخْمٌ الهامة. وَأَنَهَجَتْ: بَلَيْتْ فَذَهَبَتْ
عَقِيقَتُهُ؛ وهي وَبَرُهُ. كَأَنَّهُ قَصْرٌ فِي عِظْمِهِ. عن الباهلي شارح ديوان ذي الرُّمّة.

^٥ في ديوانه ١٨٢١/٣. قال الباهلي في شرح البيت: عريكتها: سنامها. ولانت: ذَلَّتْ وَأَنقادت. أَحَمَّ: أسود، يعني ثوراً
وحشياً. وأرادَ بقوله: أَحَمَّ: السَّوَادَ الذي في قوائمه ووجهه. والرَّوق: القَرْن. ومذعور؛ أي فَرَعَ. وفي اللسان (جهم):
وَكَبَّشَ أَجَمٌ: لَا قَرْنَ لَهُ.

وقد يعمل معنى التشبيه كذلك في الجار والمجرور، سواء دلت على معناه كأن أم ما شابهها من الألفاظ، ك (مثل، وأمثال، والكاف، وما في معناها). من ذلك قوله^١:

إِذَا الْخَيْلُ مِنْ وَقَعِ الرِّمَاحِ كَأَنَّهَا وَغُولُ أُشَارَى وَالْوَغَى غَيْرُ مُنْجَلٍ

الجار والمجرور في قوله: من وقع الرماح، متعلقان بما في كأن من معنى التشبيه؛ أي الخيل في نشاطها ووثبها أشبهت وغولاً أشارى بسبب وقع الرماح في المعركة، وأن الصوت والجلبة فيها حاضران لا يزولان، وهذان؛ أي وقع الرماح وحضور الصوت في المعركة مما يلقي في الخيل النشاط وسرعة الوثب.

ويجوز فيما يظهر لي أن يكون محل الجار والمجرور (من وقع) حالاً، العامل فيها معنى التشبيه في (كأن)؛ أي كأن الخيل - ووقع الرماح شديد - وغول أشارى. وعلى ذلك تكون جملة الحال (والوغى غير منجل) بدلاً من محل الجار والمجرور (من وقع الرماح)؛ إذ العامل فيهما واحد، وأثرهما واحد، وزمنهما كذلك واحد، ومعنى الثاني يغني عن الأول، فمعنى البديل في جملة الحال ظاهر لمن يتدبر. ووقع الحال بدلاً من الجار والمجرور والظرف، كثير في كلام العرب، وكذلك وقوع الظرف والجار والمجرور بدلاً من الحال. ومن هذا قول ذي الرمة، وقد مضى ذكره وشرحه في الصفحة السالفة:

وَحَفُّ كَأَنَّ النَّدى وَالشَّمْسُ مَا تَعَهُ إِذَا تَوَقَّدَ فِي أَفْنَانِهِ الثُّومُ

قوله: إذا تَوَقَّدَ، (إذا) ظرف خالص للزمان، وهي ههنا بدل من محل جملة الحال؛ لأن زمن حدوثها واحد، والثاني يغني عن الأول؛ إذ التوقد واللمعان يقعان وقت ارتفاع الشمس وسطوع ضوئها. ومما يستدل به على أن الحال والظرف والجار والمجرور شيء واحد في المعنى وموضع الإعراب أن الحال قد يعطف بالنصب على محل الجار والمجرور إن تعلقا بحال محذوفة، وذلك نحو قول ذي الرمة^٢:

^١ ديوانه ١٤٩٦/٣. وقوله: وغول أشارى؛ من الأشر؛ وهو النشاط. والوغى: الصوت والضجة في الحرب. غير منجل:

غير منكشف. عن الباهلي في شرح الديوان. وسيجيء ذكر هذا البيت مرة أخرى، ص ٣٧٧.

^٢ ديوانه ١١٧٧/٢.

جَشَمْتُ إِلَيْكَ الْبُعْدَ لَا فِي خُصُومَةٍ وَلَا مُسْتَجِيرًا مِنْ جَرِيرَةِ مُجْرِمٍ
عَطَفَ (مُسْتَجِيرًا) بِالنَّصَبِ حَالًا عَلَى مَحَلِّ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ (فِي خُصُومَةٍ) وَهُمَا مُتَعَلِّقَانِ بِحَالٍ
مَحذُوفَةٍ، وَالتَّقْدِيرُ: تَكَلَّفْتُ تَعَبَ السَّفَرِ إِلَيْكَ وَبُعْدَ الْمَكَانِ لَا شَاكِيًا إِلَيْكَ خُصُومَةً مُحَاصِمٍ
وَلَا طَالِبًا مِنْكَ أَنْ تُجِيرَنِي، وَإِنَّمَا جِئْتُكَ لَأَمْدَحَكَ.

وَمِنْ عَمَلٍ مَعْنَى التَّشْبِيهِ فِي الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ بِالْفَافِ غَيْرِ كَأَنَّ، قَوْلُهُ:
وَأَنْ رَبَّ أَمْثَالِ الْبَلَايَا مِنَ الشَّرِّ مُضَرَّبٌ بِهَا الْإِذْلَاجُ لَوْلَا نِعَالُهَا
إِنَّ (أَمْثَالِ) هَهُنَا دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى التَّشْبِيهِ، كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ (كَأَنَّ) لَوْ كَانَتْ، وَمَعْنَاهَا هَذَا قَدْ
عَمِلَ بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ: (مِنَ الشَّرِّ)، فَعُلِّقَا بِهِ. قَالَ الْبَاهِلِيُّ (ت ٢٣١هـ) فِي شَرْحِ دِيْوَانِ ذِي
الرُّمَّةِ: "مِنَ الشَّرِّ، يُرِيدُ: صَارَتْ كَالْبَلَايَا مِنَ الشَّرِّ"^١. فِي تَفْسِيرِهِ هَذَا إِشْعَارٌ وَإِشَارَةٌ إِلَى
أَنَّ مَعْنَى التَّشْبِيهِ فِي (أَمْثَالِ) قَدْ عَمِلَ بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ (مِنَ الشَّرِّ)، وَهُمَا مُتَعَلِّقَانِ بِهِ لَا
مَحَالَةً.

وَمِنْهُ حَمَلُ (كَادَ) عَلَى (عَسَى)؛ لِأَنَّ مَعْنِيَهُمَا وَاحِدٌ، وَهُوَ الْمُقَارَبَةُ، فَمِنْ أَجْلِ
اشْتِرَاكِهِمَا فِي الْمَعْنَى نَفْسِهِ جَازَ حَمْلُ (كَادَ) عَلَيْهَا، وَإِذَا جَازَ حَمْلُهَا عَلَى (عَسَى) جَازَ حَمْلُ (أَنْ)
الْنَّاصِبَةِ قَبْلَ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْخَبَرِ مِنْهَا. مِنْ ذَلِكَ إِحْدَى رَوَايَاتِ بَيْتِ ذِي الرُّمَّةِ
الْآتِي فِي غَيْرِ مَا نَسَخَةٍ مِنْ دِيْوَانِهِ:^٢

وَجَدْتُ فُؤَادِي كَادًا أَنْ يَسْتَخْفَهُ رَجِيعُ الْهُوَى مِنْ بَعْضِ مَا يَتَذَكَّرُ
حَمَلُ الشَّاعِرِ (كَادَ) فِي قَوْلِهِ هَذَا عَلَى (عَسَى)، وَذَلِكَ مَا جَوَّزَ لَهُ اسْتِعْمَالُ (أَنْ) النَّاصِبَةِ قَبْلَ
(يَسْتَخْفَهُ)، وَالْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ لـ (كَادَ).

^١ دِيْوَانُهُ ٥٤٩/١. قَالَ الْبَاهِلِيُّ فِي شَرْحِهِ: الْبَلَايَا، مِنَ الْإِبِلِ، وَاحِدُهَا بَلِيَّةٌ؛ وَهِيَ النَّاقَةُ تُعْقَلُ عَلَى قَبْرِ صَاحِبِهَا إِذَا مَاتَ، فَلَا
تُعْلَفُ وَلَا تُسْقَى حَتَّى تَمُوتَ. مِنَ الشَّرِّ: يُرِيدُ: صَارَتْ كَالْبَلَايَا مِنَ الشَّرِّ؛ وَهُوَ سَيْرُ اللَّيْلِ. وَقَوْلُهُ: لَوْلَا نِعَالُهَا؛ أَيُّ لَوْلَا
أَنَا أَنْعَلْنَاهَا مِنَ الْحَفَى أَقَامَتْ فَلَمْ تَبِيرَ.

^٢ الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ.

^٣ وَقَعَ هَذِهِ الرِّوَايَةُ فِي نَسَخَتَيْنِ مِنْ دِيْوَانِهِ ٦١٦/٢، وَالْخَزَانَةُ ٣٥٠/٩. وَفِي نَسَخَةِ الْأَصْلِ مِنْ دِيْوَانِهِ: (هَمْ أَنْ يَسْتَخْفَهُ) فِي
مَوْضِعِ (كَادَ أَنْ يَسْتَخْفَهُ).

على أن جمهور النحويين يُنكرون استعمال (أن) قبل الفعل المضارع الواقع موقع الخبر لـ (كاد) في غير الشعر. ويخرجون الشواهد التي وقع فيها مثل ذلك إمّا على الضرورة وإمّا على أن (كاد) محمولة على (عسى)، كما أن (عسى) قد تُحمّل على (كاد) فتسقط (أن) من فعلها المضارع الواقع موقع الخبر منها. فتقول: عسى زيد يهلك، كما تقول: كاد زيد يهلك. وتقول أيضاً: كاد زيد أن ينجح، كما تقول عسى زيد أن ينجح. يحملون إحداهما على معنى الأخرى، فتتصف بصفاتها، وتجري أحكام كل واحدة منهما على الأخرى. قال سيبويه: "وقد جاء في الشعر (كاد أن يفعل) شَبَّهُوهُ بـ(عسى)"^١. وأنشد لرؤبة^٢:

قد كاد من طول البلى أن يَمْصَحَا

أثبت (أن) قبل الفعل المضارع (يَمْصَح)، وهو في موضع خبر (كاد)، وذلك لأنّه حمّلها على (عسى)، كأنّه قال: عسى أن يَمْصَحَ.

وهذا دليل على ثبوت المُشابهة بين (كاد وعسى) في معنى المقاربة^٣.

ومن ذلك قول الراجز في صفة كلب^٤:

أَرْسَلَهُ كَالسَّهْمِ إِذْ غَالَى بِهِ

يَكَادُ أَنْ يَنْسَلَ مِنْ إِهَابِهِ

وقول الوليد أبي عبادة البُحْثَرِيِّ^٥:

^١ انظر جواهر القرآن وتناج الصنعة ٦٥٩.

^٢ في الكتاب ١٦٠/٣.

^٣ في ملحقات ديوانه ١٧٢. والكتاب ١٦٠/٣، وأدب الكاتب ٤١٩، وشرحه للجواليقي ٢٢٠، والمقتضب ٧٥/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣٤/١، وديوان الأدب ١٩٨/٢، والصحاح (مصح) ٤٠٥/١، (كود) ٥٣٢/٢، وما يجوز للشاعر من الضرورة ٣٠٨، ودُرّة الغوّاص ٢١، وأسرار العربية ١٢٩، والإنصاف ٤٥٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١١٨/١، وضرائر الشعر ٦١، واللباب في علوم الكتاب ١٧٤/٢، والخزانة ٣٤٧/٩. وقوله: كاد أن يَمْصَحَا: أي يذهب من البلى.

^٤ انظر الحجة للفارسي ٢٣٦/٤، والمصادر المُثَبِّتة في الحاشية السالفة.

^٥ انظر الحيوان ٢٨٧/٢، والخزانة ٣٤٩/٩.

^٦ في ديوانه ٢٠٩٠.

أَتَاكَ الرَّبِيعُ الطَّلُقُ يَحْتَالُ ضَاكِحًا مِنْ الْحُسْنِ حَتَّى كَادَ أَنْ يَتَكَلَّمَ
كُلُّ الْمَوَاضِعِ السَّالِفَةِ الَّتِي مَرَّتْ بِهَا (كَادَ) مَحْمُولَةٌ عَلَى (عَسَى) لِاشْتِرَاكِهَا مَعَهَا فِي مَعْنَى
الْمُقَارَبَةِ.

وَمِنْهُ حَمْلُ الظَّرْفِ الَّذِي لَا يَكُونُ فِي الِاسْتِعْمَالِ إِلَّا ظَرْفًا غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ تَصَرَّفَ
الْأَسْمَاءُ، وَلَا مُتَمَكِّنٍ تَمَكَّنَهَا = عَلَى مَعْنَى الْاسْمِ الْمُتَمَكِّنِ الْمُتَصَرِّفِ.
وَذَلِكَ نَحْوُ حَمْلِ الظَّرْفِ (سِوَى) فِي غَيْرِ الِاسْتِثْنَاءِ عَلَى مَعْنَى الْاسْمِ (غَيْرِ)؛ وَمُسَوِّغُ
هَذَا الْحَمْلِ اشْتِرَاكُهُمَا فِي نَفْسِ الْمَعْنَى.

و(سِوَى، وَسِوَاءُ)^١ عِنْدَ سَيِّبُوهِ (١٨٠هـ) وَالْبَصْرِيِّينَ ظَرْفَانِ لِلْمَكَانِ، لَا يَتَصَرَّفَانِ
فِي لَفْظِهِمَا تَصَرَّفَ الْأَسْمَاءُ الْأُخْرَى، وَهُمَا مَنْصُوبَانِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ فِي غَيْرِ الِاسْتِثْنَاءِ. وَقَدْ
جَعَلَهَا ابْنُ الشَّجَرِيِّ (ت ٥٤٢هـ) ظَرْفًا فِي الِاسْتِثْنَاءِ أَيْضًا؛ أَيْ يُلَمَّحُ فِي إِعْرَابِهَا اسْمًا
مَنْصُوبًا عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ مَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ الْمَكَانِيَّةِ، قَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ: "وَأَمَّا (سِوَى) فَإِنَّ الْعَرَبَ
اسْتَعْمَلَتْهَا اسْتِثْنَاءً، وَهِيَ فِي ذَلِكَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِ؛ بِدَلَالَةِ أَنَّ النَّصْبَ يَظْهَرُ فِيهَا إِذَا
مُدَّتْ، فَإِذَا قُلْتَ: أَتَانِي الْقَوْمُ سِوَاكَ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: أَتَانِي الْقَوْمُ مَكَانَكَ، وَكَذَلِكَ: قَدْ أَخَذْتُ
سِوَاكَ رَجُلًا؛ أَيْ مَكَانَكَ"^٢.

هَذَا مَا عَلَيْهِ أَصْلُ اسْتِعْمَالِهِمَا، وَقَدْ جَاءَ (سِوَاءُ) الَّذِي هُوَ لُغَةٌ أُخْرَى فِي (سِوَى)
مُتَصَرِّفًا تَصَرَّفَ الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَيْسَتْ ظَرْفًا، فَأُعْرِبَ إِعْرَابَ الْأَسْمَاءِ رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا.
وَجَاءَ عَلَى هَذَا التَّصَرُّفِ فِي (سِوَاءُ) بَيْتٌ لَدَى الرُّمَّةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ^٣:

وَكُلُّ كَرِيمٍ مِنْ أَنْاسٍ سِوَانَا إِذَا مَا التَّقِينَا خَلَفْنَا يَتَأَخَّرُ

^١ (سِوَاءُ) ههنا لغة أخرى في سِوَى، وهي هي. وليست هي (سِوَاءُ) التي للتسوية بين أمرين، وإنَّها هي لغة ثانية في (سِوَى)،
وهي بموضع (غير)، وَلَفْظُهَا بَفَتْحِ السِّينِ. أَمَّا لَفْظُهَا بِكَسْرِ السِّينِ فَالْقَصْرِ قَطْعًا. قَالَ الْبَاهِلِيُّ [ديوان ذي الرمة ٢/ ٦٥٤]:
"إِذَا فُتِحَ (سِوَاءُ) مُدَّ، وَإِذَا كُسِرَ قُصِرَ، وَسِوَى بِمَعْنَى غَيْرٍ".

^٢ أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٧٢.

^٣ انظر ديوانه ٢/ ٦٥٤.

قال الباهلي (٢٣١هـ): "قال الشاعر في سَوَاءٍ بالفتح، وهو يريد: غير".^١

أي إنَّ (سَوَاءٍ) في قولِ ذي الرُّمَّةِ محمولٌ على معنى (غير)، فأُعْرِبَ نعتاً مجروراً لـ (أناس)؛ لأنَّه في معنى الاسم المتصرّف، ولولا ذلك لَبَقِيَ منصوباً على الظرفيّة المكانية.

وهذا التّوجيهُ توجيهٌ سيبويه أيضاً، فهو عنده محمولٌ على معنى (غير)، وهذا الحملُ ما سَوَّغَ إعرابه كإعرابِ (غير). وقد قصرَ حملَ الظرفِ على الاسمِ المتصرّفِ = على الشعرِ، فلم يُجْزَهِ في غيره، وقد أوردَه في بابِ (ما يحتملُ الشعرُ)؛ من الضّروراتِ. قال: "وجعلُوا ما لا يَجْرى في الكلامِ إلّا ظَرْفاً بمنزلةِ غيره من الأسماءِ، وذلك قولُ المَرَّارِ بنِ سَلَامَةَ العَجَلِيّ:^٢

ولا يَنْطِقُ الفَحْشاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إذا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا
وقال الأَعشى:^٣

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي وما قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لَسَوَائِكَا

فعلوا ذلك لأنَّ معنى سَوَاءٍ معنى غير".^٤

وقال أيضاً في سَوَاءٍ: "من ذلك أيضاً: هذا سَوَاءُكَ، وهذا رجلٌ سَوَاءُكَ، فهذا بمنزلة: مكانكَ إذا جعلته في معنى (بَدَلُكَ). ولا يكونُ اسماً إلّا في الشعرِ. قال بعضُ العربِ، لما اضطُرَّ في الشعرِ جعله منزلةً غير".^٥

أمّا الكوفيونَ فعدُّوا (سَوَاءٍ) اسمينَ بمعنى غيرِ، وظَرْفَينَ معاً، واستعملهما اسمينَ في الشعرِ والنثرِ على سَوَاءٍ، ليسَ ضرورةً. واستدلُّوا على ذلك بأنَّ حروفَ الجرِّ

^١ المصدر نفسه.

^٢ البيت في المقتضب ٤/ ٣٥٠، والحجة للفارسي ١/ ١٧٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥٢، والبحر المحيط ٢/ ٦٨٢، والخزانة ٣/ ٤٣٨.

^٣ انظر ديوانه (الصبح المنير) ٦٦.

^٤ الكتاب ١/ ٣١-٣٢، ٤٠٧-٤٠٨. وانظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٧٢.

^٥ الكتاب ١/ ٤٠٧.

تدخلُ عليهما كما تدخلُ على الأسماء، وذلك كما في البيتين السالفين، وأنَّ (سواءً) جاء في كلام العربِ المنشورِ مُعرباً بالحركاتِ إعرابَ الأسماءِ، نحو قولهم: أَتاني سَواؤُك. فرفعوا آخره بالضمِّ كما يُرفعُ الاسمُ المتصرفُ^١.

ونحو (سواء) في الحَمَلِ على معنى الاسمِ المتصرفِ في شعرِ ذي الرُّمَّةِ الظَّرْفُ (دُون)، وهو لازمُ الظرفيّة، منصوبٌ عليها. تقول: الماءُ دونك، والعشبُ دونَ الشجرِ، كما تقول: الماءُ تحتَ قدميك، والعشبُ تحتَ الشجرِ. فكلا الظرفين (دون وتحت) لازمُ الظرفيّة. وقد جاء (دُون) في شعرِ ذي الرُّمَّةِ في موضعين منه اسماً متصرفاً، فأعربَ كما يُعربُ الاسمُ المتصرفُ الذي يجيءُ فاعلاً مرفوعاً، ومفعولاً منصوباً، واسماً مجروراً.

الموضع الأولُ قوله^٢:

وَعَبْرَاءُ يَحْمِي دُونَهَا مَا وَرَاءَهَا وَلَا يَخْطِئُهَا الدَّهْرُ إِلَّا مُخَاطِرُ

قال الباهليُّ (٢٣١هـ): "وقوله: يحمي دونها ما وراءها؛ أي ما دونها من الفلوات يجعل ما وراءها حمى، فلا يُقرب"^٣. (دونها) في قولِ الباهليِّ على أصلِ استعماله، هو ظرفٌ منصوبٌ، غيرُ متصرفٍ، فقد أعاده في تفسيره هذا إلى أصلِ بابِه، وفي هذا إشعارٌ بأنَّه في بيتِ ذي الرُّمَّةِ خالفَ أصله وعدَلَ به الشاعرُ من كونه ظرفاً خالصاً إلى استعماله اسماً متصرفاً، فمجيئه فاعلاً ثَمَّ، وهو إنَّما حمَّله على معنى (مكان) في تصريفه وتمكُّنه، فأوقعه فاعلاً كما يقعُ (مكان) كذلك. وما يجري على (سواء) فيما سلفَ من كلامِ النحويين يجري على (دون).

والموضع الثاني قوله^٤:

^١ انظر أمالي ابن الشجري ٣٧٢/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥٢-٢٥٣، والخزانة ٤٣٨/٣.

^٢ ديوانه ١٠٢٥/٢، وشرح أبيات سيويه ١١٤/١. وقوله: غبراء؛ أي أرض. ولا يخطئها: لا يخطأها.

^٣ المصدر نفسه.

^٤ في ديوانه ١٧٨٦/٣، وكذلك شرح أبيات سيويه ١٠٧/١، وتقدم ذكرُ هذين البيتين، ٢٢٢.

أَفِي مَرِيَّةٍ عَيْنَاكَ إِذْ أَنْتَ وَاقِفٌ بِحُزْوَى مِنَ الْأَظْعَانِ أَمْ تَسْتَيْبِنُهَا
فَقَالَ أَرَاهَا يَحْسُرُ الْأَلَّ مَرَّةً فَتَبَدُّوْا، وَأُخْرَى يَكْتَسِبِي الْأَلَّ دُوْمَهَا
قَوْلُهُ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي: دَوْمَهَا، فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ، وَهُوَ فِي أَصْلِهِ ظَرْفٌ مَكَانٍ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ، لَكِنَّهُ
حَمَلَهُ عَلَى مَعْنَى (مَكَانٍ) فَتَصَرَّفَ تَصَرُّفَهُ.



ثانياً: الحمل على المحلّ.

ويُسمّى أيضاً الحمل على الموضع؛ أي موضع اللفظ من الإعراب، الذي هو بخلاف إعرابه الظاهر في اللفظ. والحمل على الموضع (أي المحلّ) كثير في كلام العرب، وربّما أفرد له النحويّون باباً مستقلاً في مؤلّفاتهم، كما صنع سيبويه (ت ١٨٠هـ) في كتابه^١، والباقوليّ (ت ٥٤٢هـ) في جواهر القرآن ونتائج الصنعة^٢.

وربّما عبّروا عن المحلّ ههنا بالمعنى، وقد وقع هذا التعبير عند الفراء (ت ٢٠٧هـ) في معاني القرآن، قال في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [يونس ٦١]: "وأصغر وأكبر؛ فمن نصبهما فإنّما يريد الحفّض؛ يتبعهما المِثْقَالُ أو الذّرة، ومن رفعهما أتبعهما معنى المِثْقَال؛ لأنّك لو ألقيت من المِثْقَالِ (من) كان رفعاً، وهو كقولك: ما أتاني من أحدٍ عاقلٍ وعاقِلٍ، وكذلك قوله: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف ٥٩]"^٣.

عبّر الفراء عن المحلّ والموضع بالمعنى، فقال: فأتبعهما معنى المِثْقَال؛ وهو يُريد محله وموضعه من الإعراب، وقد تابعه أبو جعفر الطبريّ (ت ٣١٠هـ) بهذا التعبير، فأطلق المعنى على المحلّ وموضع اللفظ من الإعراب، وأفاد من كلامه على الآية السالفة.

^١ الكتاب ١/ ٦٦-٦٩.

^٢ انظر جواهر القرآن ونتائج الصنعة ١٤٥٧، وما بعدها. وانظر الكتاب ٢/ ٢٩٢، ٣٠٠، ٣١٧، ٣٤٤، وشرح أبياته ١٨/ ١، والمقتضب ٣/ ٢٨١، ٤/ ١١٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٢٧١، والأصول ١/ ٢٥٠، ٣٣٢-٣٣٥، والحجة للفارسي ١/ ١٩٠-١٩١، وكتاب الشعر ١٤٥، ٢٦٨، والتفسير الوسيط للواحدي ٢/ ٤٣٢، والبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٧٧، والبحر المحيط ٢/ ٢٨٢، ٩/ ٤٢٦، والذّرّ المصون ٢/ ١٩٥، ٣/ ٣٨٨، ٢/ ٤٠٠-٤٠٢، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ١١٠-١١١.

^٣ في معاني القرآن له ١/ ٤٧٠.

قال أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ): "واختلفت القراء في قراءة قوله: (ولا أصغر من ذلك ولا أكبر)، فقرأ ذلك عامة القراء بفتح الراء من (أصغر) و (أكبر) على أن معناها الحفض، عطفًا بالأصغر على الذرة، وبالأكبر على الأصغر، ثم فتحت رأؤهما؛ لأنهما لا يُجريان. وقرأ ذلك بعض الكوفيين: (ولا أصغر من ذلك ولا أكبر) رفعًا، عطفًا بذلك على معنى المِثْقَال؛ لأنَّ معناه الرَّفْع؛ وذلك أن (من) لو أُلْقِيَتْ من الكلام لَرَفَعَ المِثْقَال، وكان الكلام حينئذ: (وما يعزب عن ربك مِثْقَال ذَرَّةٍ ولا أصغر من مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ولا أكبر) وذلك نحو قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر ٣]، و(غَيْرُ اللَّهِ) أي بجر (غير) صفةً لخالقٍ على اللفظ، وبرفعها صفةً لخالقٍ على الموضع والمحل؛ لأنَّ موضع خالقٍ موضع الرفع؛ و (من) حرفٌ جارٌّ مزيدٌ للتوكيد، وجرَّ (خالق) لفظاً لا محلاً، وهو مبتدأ، وخبره جملة (يرزقكم).

وتجدر الإشارة ههنا إلى أنَّ بابَ الحملِ هذا يختصُّ بالفَصَلاتِ لا العُمَدِ، وإن كانت الفَصَلاتُ غيرَ مستغنى عنها في بعضِ أحوالِ الكلام. وكذلك يكونُ في التَّوابعِ من الفَصَلاتِ، كالنَّعتِ، والعطفِ، والبدلِ، والتَّوكيدِ.

وأمثلة الحملِ على محلِّ الإعرابِ وموضعه كثيرةٌ، وهي تمثِّلُ عُدُولَ الإعرابِ عن أصلِ استعماله؛ إذ الأصلُ فيه أن يجري الإعرابُ على اللفظِ الظاهرِ، أمَّا حمُّله على المحلِّ فإنَّ ذلك فرعٌ عليه، وعُدُولٌ عن أصلِ الاستعمالِ سائغٌ. ومن هذه الأمثلة: وقوعُ الحملِ على المحلِّ في النَّعتِ، فقد يكونُ لفظُ الصِّفةِ تابعاً لما قبله على محله من الإعرابِ لا على ظاهرِ إعرابِ لفظه.

وذلك نحو قولنا: يا زيدُ العاقلُ، ويا زيدُ العاقلَ. يجوزُ في النَّعتِ الرفعُ صفةً لـ (زيد) على اللفظِ، وهو الأصلُ.

١ تمام الآية: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَانِّي تُؤَفَّكُونَ﴾.

٢ في جامع البيان في تأويل القرآن ١٥/١١٧، وجواهر القرآن ونتائج الصنعة ١٠٣٨، والتفسير الوسيط للواحي ٥٠١/٣.

ويجوزُ فيه كذلك النَّصْبُ صفةً لـ(زيد) على الحملِ على المحلِّ؛ لأنَّ محلَّ (زيد) هو النَّصْبُ بفعلِ النداءِ الذي نابت عنه (يا)، وإن كانَ لفظُهُ مرفوعاً بالصَّمَّةِ، فهي ضَمَّةٌ بناءٍ لا إعرابٍ؛ لأنَّ الاسمَ المُنَادَى إذا كانَ علماً فَإِنَّهُ يُبْنَى على الضَّمِّ في اللفظِ، ويبقى محلُّه منصوباً بفعلِ النداءِ. ونحوُ قوله تعالى، وقد سلفَ ذكرُهُ قبلَ سُطورٍ: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر ٣]. بجرِّ (غير) صفةً لـ(خالق) على اللفظِ، ورفعها صفةً لـ(خالق) على الحملِ على المحلِّ؛ لأنَّ محلَّ (خالق) الرفعُ على الابتداءِ، و(من) حرفٌ جرٌّ مزيدٌ للتوكيدِ.

وقد جاءت القراءةُ بكِلْتَا الحَالَيْنِ: الحَفْضِ والرَّفْعِ. قال ابنُ عطيةَ (ت ٥٤٢هـ) في تفسيره: "وَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ (غير) بالخفضِ نَعْتاً على اللفظِ، وخَبَرُ الابتداءِ (يَرْزُقُكُمْ)، وهي قراءةُ أَبِي جَعْفَرٍ وَشَقِيقٍ وَابْنِ وَثَّابٍ، وَقَرَأَ الْباقُونَ غيرَ نافعٍ بالرَّفْعِ، وهي قراءةُ شَيْبَةَ بْنِ نَصاحٍ وَعِيسَى وَالحَسَنِ بْنِ أَبِي الحَسَنِ. وذلكَ يَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا النُّعْتُ على الموضعِ والخبرُ مُضْمَرٌ تقديرُهُ في الوجودِ أو في العالمِ، وأنَّ يكونَ (غير) خبرَ الابتداءِ الذي هو في المجرورِ، والرَّفْعُ على الاستثناءِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: هل خَالِقٌ إِلَّا اللَّهُ". أي يجوزُ في قراءةِ الرفعِ لـ(غير) في الآيةِ إعرابهُ نَعْتاً لـ(خالق) بالحملِ على موضعِ (خالق)؛ وهو الرفعُ بالابتداءِ، ويجوزُ أيضاً إعرابهُ خبراً لـ(خالق)، ويجوزُ كذلكَ إعرابهُ بدلاً من (خالق)؛ لأنَّه بمنزلةِ الاستثناءِ المنفيِّ، فهو على تأويلٍ: ما خَالِقٌ إِلَّا اللَّهُ.

فهذه ثلاثةُ أوجهٍ في إعرابِ (غير) ذكرها ابنُ عطيةَ، فقد ذكرَ أنَّ (غير) إذا أُعْرِبَ نَعْتاً لـ(خالق) بالحملِ على المحلِّ، فإنَّ خبرَ (خالق) مُضْمَرٌ تقديرُهُ: في الوجودِ؛ أي كائنٌ. وفي توجيهه هذا مأخُذٌ من قِبَلِ أَنَّهُ ذَكَرَ في قراءةِ حَفْضِ (غير) أنَّ الخبرَ هو جملةُ (يرزقكم)، ولا يتغيَّرُ الخبرُ في الآيةِ سواءً أكانتْ (غير) نَعْتاً بالرفعِ أم بالخفضِ. وأجازَ أيضاً إعرابَ (غير) بقراءةِ الرفعِ خبراً لـ(خالق). وأقولُ: إنَّ ذلكَ جائزٌ لو اقتصرَ الكلامُ على قوله: (غيرِ اللَّهِ)، وتمَّ عنده، لكنَّ للكلامِ بَقِيَّةً هي عُمْدَةٌ في المعنى؛ أي الكلامُ متعلِّقٌ بها لا ينتهي معناه

^١ في المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٤/ ٤٢٩.

من دونها، وهي: (يرزقكم)، وفيها ضميرٌ عائِدٌ إلى (خالق)، فلا يصحُّ من حيث الصَّنَاعَةُ إعرابُ (غير) خبراً والكلامُ لم ينتهِ عندها؛ إذ بالخبرِ يتمُّ المعنى وينتهي، ولا شيءٌ يتعلَّقُ بالمبتدأ بعدَ الخبرِ، إلَّا إذا أرادَ من جملةِ (يرزقكم) أنَّها استثنائيةٌ، فيصحُّ عندئذٍ إعرابُ (غير) بالرفعِ خبراً. أمَّا الوجهُ الثالثُ، وهو البدلُ في معرضِ الاستثناءِ المنفيِّ فقد أثبتته غيرُ عالمٍ نحويٍّ مُفسِّرٍ^١.

ومنها: وقوعه في التوكيد، نحو قراءة الرَّفْعِ في (كلُّه) من قولِ الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ الْأَمْرَ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران ١٥٤]. وهي قراءة أبي عمرو (ت ١٥٤هـ)^٢، وقراءةُ الرفعِ في (كلُّه) لها وجهان، الأوَّل: ما ذكره السَّمِينُ الحلبيُّ (ت ٧٥٦هـ)، وهو أنَّ الرفعَ فيه محمولٌ على محلِّ اسمِ (إنَّ)، وهو الابتداءُ، ف(الأمر) الأصلُ فيه الرفعُ بالابتداءِ قبلَ دخولِ (إنَّ) الناسخةِ عليه، وعلى ذلك يُعَرَّبُ (كلُّه) توكيداً معنوياً للأمرِ، من قوله تعالى: (إنَّ الأمرَ)، وهو تابعٌ له على الحملِ على محله، والخبرُ هو ما تعلَّقَ به (الله). وذكر السَّمِينُ الحلبيُّ ثمَّ أنَّ هذا التَّوجِيهَ للرفعِ في (كلُّه) مذهبُ الجَرَمِيِّ (ت ٢٢٥هـ) والزَّجَّاجِ (ت ٣١١هـ)^٣.

أمَّا الوجهُ الآخرُ في (كلُّه) بالرفعِ فمبتدأٌ مرفوعٌ، وخبرُهُ ما تعلَّقَ به (الله)، وجملةُ المبتدأ والخبرِ في محلِّ رفعِ خبرِ (إنَّ)^٤. أمَّا قراءة النَّصْبِ في (كلُّه) فمنهم مَنْ يجعلُهُ توكيداً

^١ انظر معاني القرآن للفراء ٣٦٦/٢، وجامع البيان في تأويل القرآن ١١٧/١٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٦٢/٤، والزاهر في معاني كلمات الناس ٥٥/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٥/٣، والحجة للفارسي ٣٩/٤، ٤٠، ٤١، ٢٦/٦-٢٧، والتفسير الوسيط للواحدي ٥٠١/٣، والكشاف ٥٩٧/٣، وجواهر القرآن ونتائج الصنعة ١٠٣٨، ١٤٥٨، والبيان في إعراب القرآن ١٠٧٢/٢، والبحر المحيط ١٣/٩، والدَّرِّ المصون ٢١٢/٩.

^٢ انظر الحجة للفارسي ٩٠/٣، والسبعة في القراءات ٢١٧.

^٣ انظر الدَّرِّ المصون ٤٤٩/٣.

^٤ انظر هذا الرأي في قراءة الرفعِ ل(كلُّه): معاني القرآن للأخفش ٢٣٦/١، وللغراء ٢٤٣/١، ١٠/٣، وجامع البيان في تأويل القرآن ٣٢٣/٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٨٠/١، والأصول ٢٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٨٥/١، والحجة للفارسي ٩٠/٣، والتفسير الوسيط للواحدي ٥٠٨/١، والمحزر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٥٢٨/١، والبيان في إعراب القرآن ٣٠٣/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٠٢/١.

معنوياً لاسم (إنَّ) على أصل لفظه، ومنهم من يجعله بدلاً من اسمها، وعن الأخفش (ت ٢١٥هـ) نُقِلَ إعرابُ (كله) بالنَّصْبِ بدلاً.

ومنها: وقوعه في البدل، وذلك نحو رفع لفظِ (الله) بعدَ (إلا) على البدل في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران ٦٢]. لفظُ الجلالة بعدَ (إلا) بدلٌ من (إله)، وذلك أنَّ البدلَ ههنا محمولٌ على محلِّ (إله)، ومحلُّه الرفع؛ لأنَّه مبتدأ، خبره محذوف، وتقديرُ الكلام: (ما إلهٌ في الوجودِ إلا الله). وإنَّما (من) جرَّ لفظَ الاسم لا محلَّه، وهو حرفٌ جرٌّ زائدٌ. والرفعُ في (الله) هو المُجمَعُ عليه في قراءاتِ القراء، ولو قرئَ (الله) بالنَّصْبِ لجازَ ذلك، على الاستثناء، لكنَّه لم يُقرأ به، هذا عن أبي إسحق الزجاج (ت ٣١١هـ).^١ وإعرابُ (الله) بدلاً من (إله) هو أولى من إعرابِ (إلا الله) صفةً منه؛ لأنَّ الأكثرَ في الاستثناءِ البدلُ دون الوصف، كما قال جامعُ العلوم أبو الحسن الأصبهانيُّ الباقوليُّ (ت ٥٤٢هـ).^٢

ومنها: وقوعه في العطف؛ أي العطف على محلِّ اللفظ من الإعراب، وليس على ظاهره، وهذا الضربُ يكادُ يكونُ أشهرَ أضربِ الحملِ على المحلِّ، وأوسعها في هذا الباب. وهو عدولٌ عن أصل الاستعمال، لذلك قيَّدَ فيه العلماءُ شروطاً ثلاثة، يتعيَّنُ حضورُها مجتمعةً في العطفِ على محلِّ اللفظ من الإعراب، وأوردُها مفيداً من كلام ابن هشام

^١ انظر الدر المصون ٣/ ٤٤٩. وفي إعراب (كله) بالنَّصْبِ تأكيداً معنوياً، انظر المصادرُ المثبتة في الحاشية السالفة.

^٢ في معاني القرآن وإعرابه له ٤/ ٣٤٠. وانظر البحر المحيط ٣/ ١٩٢. وانظر كذلك: إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٦٣، ٣/ ٣١٧، والحجة للفرسي ٤/ ٤٠، ٤/ ٢٨٥، ٦/ ٢٧، وجواهر القرآن ونتائج الصنعة ١٢٨١، ١٤٥٧، والدر المصون ٣/ ٢٢٩، واللباب في علوم الكتاب ٥/ ٢٩٢ - ٢٩٣.

^٣ في جواهر القرآن ونتائج الصنعة ١٢٨١.

^٤ ذكر الشروط الثلاثة مفصَّلة ابنُ هشام في المغني ٥/ ٤٦٥ - ٤٦٨. والسيوطي في الإتقان في علوم القرآن ٢/ ٣٨٠. وذكرها متفرقات في البحر المحيط ٩/ ٤٣٨، والدر المصون ٥/ ٦٣، ٩/ ٦٦٦.

(ت ٧٦١هـ) في مغني اللبيب^١، ومُلَخَّصاً لكلامه، وشارحاً؛ لأنَّه ذكرها مفصَّلةً، ليست عند غيره كما هي عنده.

أولها: إمكانُ ظُهورِ ذلك المَحَلِّ في الفصيح؛ أي إنَّ الإعرابَ الذي عليه محلُّ اللفظ قد يُستعملُ في فصيحِ الكلام، ويظهرُ في الكلامِ الفصيحِ المحتجِّ به، وذلك نحو جواز إسقاطِ الباءِ الزائدةِ في خبر (ليس)، ونصبِ خبرها لفظاً ومحلاً، في قولهم: ليس زيدٌ بقائمٍ. فإنَّه يُستعملُ أيضاً مطروحَ الباءِ من خبر (ليس)، فيقولون: ليس زيدٌ قائماً. وكذلك يجوزُ طرحُ (من) في قولهم: ما جاءنا من رجلٍ. فيرتفعُ الفاعلُ (رجل) لفظاً ومحلاً على الأصلِ. وأجازَ الفارسيُّ (ت ٣٧٧هـ)^٢ في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعَنَ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [هود ٦٠] أن يكونَ (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) عطفاً على محلِّ (هذه)؛ لأنَّ محلَّه النَّصْبُ.

وثانيها: أن يكونَ الموضعُ بحقِّ الأصالة، فلا يجوزُ: (هذا ضاربٌ زيداً وأخيه)؛ لأنَّ الوصفَ المُستوفيَّ لشروطِ العملِ، الأصلُ إعماله لا إضافته؛ لالتحاقه بالفعلِ من قبلِ أنَّه يعملُ عملَ فعله في هذه الحالِ، فينصبُ مفعولاً، وأجازه الفراءُ (ت ٢٠٧هـ)، قال: "وتقول: أنتَ آخذٌ حقَّك وحقَّ غيرك. فتضيفُ في الثاني، وقد نَوَّنتَ في الأولِ؛ لأنَّ المعنى في قولك: أنتَ ضاربٌ زيداً، وضاربٌ زيدٍ سواءً"^٣. واستدلَّ له بقول امرئ القيس:

فَظَلَّ طُهَاءُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضَجٍ صَفِيفَ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ

أمَّا البصريُّون فيعدُّونَ جرَّ (قدير) في البيتِ من بابِ العطفِ على التَّوهُمِ، كأنَّ الشاعرَ توهمَ الجرَّ في (صفيف) بالإضافة، فجرَّ (قدير) على هذا الاعتبارِ.

^١ ٥١ / ٤٦٥ - ٤٦٨. وقد ميَّزْتُ كلامه من شرحي بالخطِّ الغامقِ العريض.

^٢ في الحجة ١ / ٢٧ - ٢٨.

^٣ في معاني القرآن له ١ / ٣٤٦.

^٤ في ديوانه ٢٧٣. وانظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٤٦، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٤٦، والدر المصون ١٠ / ٣٤٥، ومغني اللبيب ٥ / ٤٦٨. وقوله: صفيف سواء؛ أي اللحم المصفوف على الجمر. وقدير: هو الطَّيِّخ. ومُعْجَلٌ: يُسْتَعْجَلُ به. قال السَّكْرِيُّ: وَيُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُ كُلِّ مَا كَانَ مِنَ الصَّيْدِ، وَيُسْتَطْرَفُ. عنه في شرحه للديوان.

^٥ انظر المصادر المثبتة في تخريج البيت في الحاشية السالفة.

واستدلَّ كذلك بيتِ الكتابِ، وهو لرجلٍ من قيسِ عيلان^١:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزِنَادٌ رَاعٍ

وقد قدَّرَ سيبويه (ت ١٨٠هـ) النصبَ في (زنَاد) بأنَّ ناصِبَهُ فعلٌ مُضْمَرٌ معطوفٌ على معنى (مُعَلَّقٌ)؛ لأنَّه يُشَبِّهُ الفعلَ فيعملُ عمله، كأنَّه قالَ وَيُعَلِّقُ زِنَادَ رَاعٍ^٢.

وثالثُها: وَجُودُ الْمُحَرِّزِ؛ أي الطَّالِبِ لذلك المَحَلِّ، والعاملُ فيه وفي المعطوفِ عليه. وعليه لا يجوزُ عندَ البصريين: (إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو قَائِمَانِ)؛ وذلكَ لأنَّ الطَّالِبَ لَرَفْعِ زَيْدٍ هو الابتداءُ، والابتداءُ هو التَّجَرُّدُ، والتَّجَرُّدُ قد زالَ بدُخُولِ (إِنَّ) التي نسختَ المبتدأ والخبرَ، فنصبتَ الأوَّلَ اسمًا لها، ورفعتُ الثاني خبرًا.

وجاءَ الحملُ على المحلِّ في شعرِ ذي الرُّمَّةِ في ثلاثةِ مواضعٍ من شعره، أمكنني الوقوفُ عليها، وهي:

الأوَّلُ: قوله، يمدحُ هشامَ بنَ عبدِ الملِّكِ بنِ مروانَ (ت ١٢٥هـ)^٣:

إلى ابنِ أبي العاصي هشامٍ تَعَسَّفَتْ بنا العيسُ من حيثُ التَّقَى الغافُ والرَّمْلُ

بلاداً بها أَهْلُونَ لَيْسُوا بِأَهْلِنَا وأُخْرَى مِنَ الْبُلْدَانِ لَيْسَ لَهَا أَهْلُ

سِوَى الْعَيْنِ وَالْأَرَامِ لَا عِدَّ قُرْبَهَا وَلَا كَرَعٌ إِلَّا الْمَغَارَاتُ وَالرَّبْلُ

^١ انظر الكتاب ١/ ١٧١، وشرح أبياته ١/ ٢٦٧، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٤٦، وجامع البيان في تأويل القرآن ١١/ ٥٥٧، والمحتسب ٢/ ٧٨.

^٢ انظر المصادر المثبتة في الحاشية السالفة، إلَّا معاني الفراء، فما فيه خلافٌ تقديرِ سيبويه والبصريين.

^٣ في ديوانه ٣/ ١٦١٨ - ١٦١٩. والشرطُ الأوَّلُ من البيتِ الثالث يُروى: (بها العين والآرام لا عدَّ عندها). وقوله: تَعَسَّفَتْ، التَّعَسَّفُ: السَّيْرُ على غيرِ هُدى. والغافُ: شجرٌ بعمانَ، مثلُ البيوتِ. والعِدَّ: الماء الذي ينبعُ من الأرض. والكَرَعُ: ماءُ السماء، يُشْرَبُ بلا دلوٍّ ولا رشاء. والرَّبْلُ: نَبْتُ يَنْبْتُ في آخرِ الصَّيْفِ حينَ يبردُ الليلُ. هذه التفسيرُ عن الباهلي؛ شارح ديوان ذي الرُّمَّة.

وقد وقع فيه العطف بالرفع على محلّ (لا) النافية للجنس مع اسمها. والشاهد في البيت الثالث، وهو قوله: (لا عدّ قربها، ولا كَرَعٌ). فإنّه عطف (كَرَعٌ) على محلّ (لا) مع اسمها؛ أي (لا عدّ). وذلك لأنّ موضعها الرفع بالابتداء، وعليه يصحّ عطف (كَرَعٌ) على موضعها المرفوع بالابتداء. وهو عطف جائز كما سلف، إذ الأصل في اسم (لا) ههنا هو الرفع بالابتداء، والمحرّر لذلك هو عامل الابتداء المعنوي، ولولا (لا) التي لنفي الجنس، وحملها على (إنّ) لارتفع الاسم بالابتداء، ولكان قال: (لا عدّ قربها ولا كَرَعٌ). فمن أجل كلّ أولئك جاز العطف على محلّها مع الاسم بالرفع، وإن كان اسمها محلّه النصب.

وقد جعل سيويه (ت ١٨٠هـ) هذا العطف في باب من كتبه سماء: باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي^١. واستشهد له بيت ذي الرمة السالف، وبيت رجل من مدحج، وهو قوله:

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بَعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

عطف الشاعر (أب) بالرفع على محلّ (لا) مع اسمها في قوله: (لا أم)؛ لأنّ الموضع موضع رفع بالابتداء.

^١ انظر الكتاب ٢/ ٢٩١.

^٢ قال القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٧٧/١ في نسبة هذا البيت أقوالاً كثيرة، ورجّح فيها أنّ نسبته إلى عمرو بن الحارث بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة. ونسبه البغدادي في الخزانة ٣٨/٢ إلى ضمرة بن ضمرة، وذكر الاختلاف في نسبته. والبيت في الكتاب ٢/ ٢٩٢، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦/١، ولفراء ١/ ١٢١، والمقتضب ٤/ ٣٧١، والأصول ١/ ٣٨٦، والزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ١٣، واللامات ١٠٦، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٨٩، والحجة للفرسي ١/ ١٩٠، والتفسير الوسيط للواحيدي ١/ ٧٨. وهذا البيت من قصيدة ذكر خبرها القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٧٦-٢٧٧، قال: "وذلك أنّه [أي الشاعر] كان باراً بالديّة، وكان له أخ يعقّبها، وكان اسمه جندباً، وكانا يؤثران العاقّ عليه، فمتى كان مُمِهمّ دُعي له، وتُرك العاقّ، ومتى كان نفع وفائدة دُعي العاقّ وتُرك البارّ، يُبين هذا قوله:

يا ضَمْرُ خَبْرِي، وَلَسْتَ بِكَاذِبٍ وَأَخْوَكُ نَافِعُكَ الَّذِي لَا يَكْذِبُ
وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أَدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُّ الْحَيْسُ يَدْعَى جُنْدَبُ
هَذَا - وَجَدْتُكُمُ الصَّغَارُ بَعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ
عَجَبًا لَتِلْكَ قَضِيَّةً، وَإِقَامَتِي فَيُكْمُ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

قال سيوييه: "فَزَعَمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ هَذَا يَجْرِي عَلَى الْمَوْضِعِ لَا عَلَى الْحَرْفِ الَّذِي عَمِلَ فِي
الاسم ...، ومن ذلك أيضاً قولُ العربِ: لَا مَالَ لَهُ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ، رَفَعُوهُ عَلَى الْمَوْضِعِ"^١.
والثاني: قوله^٢:

كَأَنَّ شُخُوصَ الْخَيْلِ -هَا- مِنْ مَكَانِهَا عَلَى جُمْدٍ رَهْبَى أَوْ شُخُوصِ خِيَامٍ

قال الباهلي (ت ٢٣١هـ): "أَرَادَ: كَأَنَّ شُخُوصَ الْحُمْرِ مِنْ مَكَانِهَا شُخُوصُ خَيْلٍ، ثُمَّ قَدَّمَ
(شُخُوصَ الْخَيْلِ). وقوله: (هَا) تَنْبِيْهُ. وخبرُ (كَأَنَّ) مِنْ مَكَانِ الْحُمْرِ. وَكَأَنَّ شُخُوصَ الْحُمْرِ
شُخُوصُ خِيَامٍ"^٣.

قولُ الباهلي: ثُمَّ قَدَّمَ (شُخُوصَ الْخَيْلِ)، يُرِيدُ بِهِ: التَّشْبِيْهَ الْمَقْلُوبَ؛ فَقَدْ قَدَّمَ الشَّاعِرُ
الْمُشَبَّهَ بِهِ (شُخُوصَ الْخَيْلِ) عَلَى الْمُشَبَّهِ (شُخُوصِ الْحُمْرِ). واستدلَّ على ذلك بما عليه سياقُ
الآيَاتِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ هَذَا الْبَيْتَ، فَالْكَلَامُ فِيهَا يَدُورُ عَلَى وَصْفِ الْحُمْرِ الَّتِي شَبَّهَ الشَّاعِرُ إِبِلَ
الرَّكَبِ بِهَا، قَالَ قَبْلَ الْبَيْتِ السَّالِفِ:

كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادٍ أَحْقَبَ لَاحَهَا وَرَمِي السَّفَى أَنْفَاسَهَا بِسَهَامٍ

^١ الكتاب ٢/ ٢٩٢.

^٢ ديوانه ١٠٧٣/ ٢. وقوله: جُمْدٌ؛ الْجُمْدُ شَبِيْهُ الْجَبَلِ الصَّغِيرِ. وَرَهْبَى: مَوْضِعٌ فِي دِيَارِ بَنِي تَمِيمٍ. عَنِ الْبَاهِلِيِّ فِي شَرْحِ
الْدِّيَوَانِ.

^٣ فِي دِيَوَانِ ذِي الرُّمَّةِ ١٠٧٣/ ٢.

^٤ ديوانه ١٠٧١/ ٢ - ١٠٧٣. قَالَ الْبَاهِلِيُّ: وَالْأَحْقَبُ: فَحَلٌّ فِي مَوْضِعِ الْحَقَبِ مِنْهُ بَيَاضٌ. وَلَاحَهَا: أَضْمَرَهَا. وَأَرَادَ:
لَا حَتْمًا جَنُوبٌ. وَالسَّفَى: شَوْكُ الْبُهِمَى. وَذَوْتُ عَنْهَا التَّنَاهِي: جَفَّتْ مَوَاضِعُ الْمَاءِ بِسَبَبِ حَرِّ رِيَاكِ الْجَنُوبِ. وَذَبَابٌ: أَيِ
تَذُبُّ الْحُمْرِ أَذْنَآهَا مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ. وَالسَّبِيْبُ: الدَّنْبُ. وَصِيَامٌ: قَائِمَةٌ، وَهِيَ مِنْ صِفَةِ أَوْلَادٍ فِي قَوْلِهِ: كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادٍ أَحْقَبَ
صِيَامٍ. وَثَمَّةٌ فِي الْبَيْتَيْنِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ فِي رَتْبَةِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَالْمَعْطُوفِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: لَاحَهَا وَرَمِي السَّفَى ... جَنُوبٌ
ذَوْتُ. قَدَّمَ الْمَعْطُوفَ مَعَ وَآوِ الْعَطْفِ (وَرَمِي السَّفَى) عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ (جَنُوبَ)، وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ، وَذَكَرُ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ
ص ٣٤٩، وَص ٤٥٣.

جَنُوبٌ ذَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَنْزَلَتْ
بِهَا يَوْمَ ذَبَابِ السَّيْبِ صِيَامٌ

قَالَ الْبَاهِلِيُّ فِي تَفْسِيرِ (كَأَنَّ عَلَى أَوْلَادٍ أَحَقَبَ): "كَأَنَّ عَلَى حُمْرٍ". وَ(هَا) فِي قَوْلِ ذِي الرَّمَّةِ: (مَنْ مَكَانَهَا) تَعَوُّدٌ عَلَى (الْحُمْرِ)؛ أَي كَأَنَّ طُلُوعَ الْخَيْلِ وَظُهُورَهَا يُشَبِّهُ طُلُوعَ الْحُمْرِ مِنْ مَكَانِهَا. فَهَذَا مَعْنَى أَنَّ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ (مِنْ مَكَانِهَا) مُتَعَلِّقَانِ بِخَبَرِ (كَأَنَّ) كَمَا قَالَ شَارِحُ دِيَوَانِ الشَّاعِرِ.

أَمَّا قَوْلُهُ - وَقَوْلُهُ هُوَ مَحَلُّ الشَّاهِدِ وَوَجْهُهُ - : (وَكَأَنَّ شُخُوصَ الْحُمْرِ شُخُوصُ خِيَامٍ)، فَأَرَادَ بِهِ أَنَّ (كَأَنَّ) عَمِلَتْ بِ(شُخُوصِ خِيَامٍ)، فَرَفَعَتْ خَبَرًا لَهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى خَبَرِهَا (مِنْ مَكَانِهَا)، فَاشْتَرَكَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ وَالْمَعْطُوفُ بِعَامِلٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ (كَأَنَّ). وَمِنْ كَلَامِهِ يَسْتَبِينُ أَنَّ (شُخُوصَ خِيَامٍ) فِي قَوْلِ ذِي الرَّمَّةِ مَعْطُوفٌ عَلَى مَحَلِّ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ (مِنْ مَكَانِهَا)، فَارْتَفَعَ بِالضَّمَّةِ فِي اللَّفْظِ، أَمَّا (مِنْ مَكَانِهَا) فَمَرْفُوعٌ الْمَحَلِّ؛ لِأَنَّهُ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ الَّذِي لَوْ ظَهَرَ لَارْتَفَعَ بِالضَّمَّةِ أَيْضًا.

وَالثَّلَاثُ: قَوْلُهُ، وَقَدْ سَلَفَ ذِكْرُهُ^١:

جَشَمْتُ إِلَيْكَ الْبُعْدَ لَا فِي خُصُومَةٍ وَلَا مُسْتَجِيرًا مِنْ جَرِيرَةٍ مُجْرِمٍ
قَوْلُهُ: (وَلَا مُسْتَجِيرًا) حَالٌ مَنْصُوبَةٌ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ بِالْوَاوِ عَلَى مَحَلِّ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ (فِي خُصُومَةٍ)، وَمَحَلُّ النَّصْبِ عَلَى الْحَالِ مِنْ تَاءِ الرَّفْعِ فِي (جَشَمْتُ)، وَهُوَ الْعَامِلُ فِيهَا. وَتَقْدِيرُ كَلَامِهِ: تَكَلَّفْتُ فِي الْمَجِيءِ إِلَيْكَ مَشَقَّةَ السَّفَرِ وَبُعْدَهُ، لَا وَاقِعًا فِي خُصُومَةٍ أَحَدٍ، وَلَا شَاكِيًا إِلَيْكَ ذَلِكَ، وَلَا مُسْتَجِيرًا بِكَ مِنْ جَرِيرَةٍ اكْتَسَبْتُهَا، وَإِنَّمَا جِئْتُكَ مَادِحًا، لَا غَيْرُ.

وَيُظْهَرُ لِي مِمَّا سَلَفَ مِنْ أَمْثَلَةِ الْحَمْلِ عَلَى الْمَحَلِّ أَنَّ الْغَرَضَ الَّذِي نَتَجَّ عَنْهُ هُوَ تَكْثِيرُ مَعَانِي الْإِعْرَابِ، وَتَكْثِيفُهَا كَمَا أَنَّ الْغَرَضَ الَّذِي نَتَجَّ عَنْهُ الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى هُوَ تَكْثِيرُ الْمَعْنَى وَتَكْثِيفُهَا.

^١ المصدر نفسه.

^٢ ديوانه ١١٧٧/٢. تقدَّم ذكر هذا البيت، ص ٢٢٩.

فإنَّ العطفَ على الإعرابِ الظَّاهِرِ في اللفظِ يجعلُ للعطفِ معنى إعرابياً واحداً، أمَّا العطفُ على المحلِّ فيجعلُ له معنيين إعرابيين معاً: ظاهراً ومُضمَراً، أمَّا الظَّاهرُ فدلَّ عليه المعطوفُ عليه، وأمَّا المُضمَرُ فدلَّ عليه المعطوفُ. وعلى هذا تجري كُلُّ أَصْرِبِ الحَمَلِ على المحلِّ كالنعتِ والتَّوكيدِ والبَدَلِ، وغيرها.



ثالثاً: الحملُ على الجوارِ.

خُصِّصَ الحملُ على الجوارِ بَعْدَ الإعرابِ في اللفظِ عن أصلِهِ إلى الخَفْضِ بسببِ أنَّ الاسمَ الذي عُدِلَ إعرابه إلى الخَفْضِ جَاوَرَ مَخْفُوضاً قَبْلَهُ، لا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ حَيْثُ مَعْنَى الإعرابِ، إِلَّا أَنَّ جَوَارَهُ لَهُ سَوَّغٌ خَفَضَهُ، وَهَذَا قَلِيلٌ فِي النَّثَرِ وَالشَّعْرِ.

وذلك نحو قولهم: هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ. خَفَضُوا (خَرِبَ)، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُرْفَعَ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لِلْجُحْرِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُوصَفَ الضَّبُّ بِأَنَّهُ خَرِبٌ، لَكِنَّ جَرَّهُ عَلَى حِمْلِهِ عَلَى الْجَوَارِ جَوَارِ الْأِسْمِ الْمَجْرُورِ قَبْلَهُ، وَهُوَ حَمْلٌ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، لَا غَيْرُ، فَيَبْقَى مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى (خَرِبَ) صِفَةً لـ (جُحْرَ).

وَقَدْ قَيَّدَ النَّحْوِيُّونَ لِلْحَمْلِ عَلَى الْجَوَارِ شُرُوطاً؛ لِأَنَّهُ فَرَعٌ لَا أَصْلٌ، وَكُلُّ فَرَعٍ يَنْحَطُّ تَمَكُّنُهُ عَنْ أَصْلِهِ، لِذَا تَنَبَّغِي لَهُ شُرُوطٌ تَقْيِدُ اسْتِعْمَالَهُ.

مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ أَنْ يُؤْمَنَ اللَّبْسُ^١. وَذَلِكَ أَنْ يُعْرَفَ تَعَلُّقُ الْأِسْمِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْجَوَارِ بِالْخَفْضِ وَارْتِبَاظُهُ بِمَا قَبْلَهُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، كَمَا فِي الْمَثَالِ السَّالِفِ: (هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ)، فَلَيْسَ بِهِ لَبْسٌ فِي فَهْمِ الْمَعْنَى، وَلَا يَجْهَلُ أَحَدٌ أَنَّ (خَرِبَ) فِيهِ لَا يَكُونُ صِفَةً إِلَّا لـ (جُحْرَ). وَعَلَى ذَلِكَ لَا يَصِحُّ حَمْلُ (الْعَاقِلِ) عَلَى الْجَوَارِ بِالْخَفْضِ فِي قَوْلِهِمْ: (جَاءَ غُلَامٌ زَيْدٌ الْعَاقِلُ)، إِذَا كَانَ (الْعَاقِلُ) نَعْتًا لِلْغُلَامِ. وَيَمْتَنَعُ جَرُّهُ عَلَى الْجَوَارِ لِحْصُولِ اللَّبْسِ فِيهِ، فَقَدْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لـ (زَيْدٍ) بِالْجَرِّ عَلَى الْأَصْلِ.

وِثْمَةٌ شُرُوطٌ أُخْرَى أَثْبَتَهَا بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ وَرَدَّهَا غَيْرُهُمْ، مِنْهَا أَنْ يَتَّفَقَ الْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ تَذْكِيراً وَتَأْنِيثاً، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ هُوَ الْأِسْمُ الْمَجْرُورُ الَّذِي جَرَّ مَا بَعْدَهُ بِهِ

^١ انظر الدرر المصون ٤ / ٢١١.

لمجاورته له. هذا شرطُ الخليل (١٧٠هـ)، وقد ردّه سيبويه (ت ١٨٠هـ) كما قال البغدائي (ت ١٠٩٣هـ)¹.

ومنها أن يكونَ في الجرِّ، لا غيرُ اقتصاراً على السَّماعِ، فلا يُقاسُ عليه شيءٌ لم يُسمَعْ عنهم². وأن يختصَّ بالنكراتِ دون المعارفِ؛ لأنَّ النكراتِ أشدُّ ما تحتاجُ إلى الوصفِ والتَّخصيصِ.

وأن يختصَّ بالنَّعتِ دونَ غيره من التَّوابعِ، وما جاءَ منه في العطفِ والتَّوكيدِ قليلٌ جداً³. ونحوه في العطفِ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة ٦]. والعطفُ على الجوارِ في قوله: (وأرجلكم)، عطفٌ على (رؤوسكم) قبله، وهو متعلِّقٌ من حيثُ المعنى بـ(اغسلوا). وهو أحدُ الأوجهِ في تأويله، وثمَّةُ قراءةٌ فيه بالنَّصبِ⁴. وما جاءَ منه في التَّوكيدِ قولُ أبي الغريبِ الأعرابي⁵:

يا صاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ أَنْ لَيْسَ وَضَلُّ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَا الذَّنْبِ
خَفَضَ (كُلَّهُمْ) حملاً له على الخفضِ في جواره (الزَّوْجَاتِ)، وهو من حيثُ المعنى توكيدٌ لـ(ذَوِي)، وكان أصله أن يُنصبَ تبعاً له.

وقد تأوَّل أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ) فيما نقلَ عن شيخه الفارسي (ت ٣٧٧هـ) الخفضَ في النَّعتِ المحمولِ على الجوارِ بأن جعله جارياً على النَّعتِ لما قبله، وهو النَّعتُ السببيُّ، ولم يحمله على الخفضِ على الجوارِ، وقدَّرَ في مثلِ قولهم: هذا جحرٌ ضَبَّ خربٍ: فاعلاً لِلصفةِ (خربٍ)، وضميراً مستتراً فيه، فيصيرُ التَّقديرُ: جَحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جَحْرُهُ. ثمَّ حُذِفَ الفاعلُ

¹ انظر الخزانة ٨٦/٥، ٨٧/٥. وحجة سيبويه في كتابه ٤٣٧/١.

² انظر الخزانة ٩١/٥.

³ انظر مغني اللبيب ٦/٦٦٢.

⁴ انظر الدر المصون ٢٠٩/٤، وما بعدها.

⁵ كذا في الخزانة ٩٣/٥، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٧٥/٢، وإصلاح المنطق ٣٣١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣٠/٢، والدر المصون ٢١٢/٤، واللباب في علوم الكتاب ٢٢٥/٧، ومغني اللبيب ٦/٦٦٢، واللسان (زوج).

(جُحْر)، وبقي الضمير فاستتر في الصفة. قال أبو الفتح: "وتلخيص هذا أن أصله: هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ جُحْرُهُ. فيَجْرِي (خَرِب) وَضَفًا على (ضَب)، وإن كان في الحقيقة للجُحْرِ، كما تقول: مَرَزْتُ برَجُلٍ قائِمٍ أبوه، فتَجْرِي (قائِمًا) وَضَفًا على (رَجُلٍ)، وإن كان القيامُ للأب لا للرجل، لِمَا ضُمِّنَ من ذكره.

والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهدٍ عليه. فلما كان أصله كذلك حذِفَ الجُحْرُ المضاف إلى الهاء، وأُقيمت الهاء مقامه، فارتفعت لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خَرِب)، فَجَرَى وَضَفًا على (ضَب)، وإن كان الخرابُ للجُحْرِ لا للضَبِّ، على تقدير حذف المضاف على ما أَرَيْنَا. وقلَّتْ آيَةٌ تَحُلُو من حذف المضاف، نعم وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدَّة مواضع".^١

وكذا قدَّرَا الحذف في (مُزَمِّل) من قول امرئ القيس^٢:

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبِلَهٍ كَبِيرٌ أَنَاسٍ فِي بَجَادٍ مُزَمِّلٍ

قال أبو الفتح: "وعلى نحو من هذا حَمَلَ أَبُو عَلِيٍّ رَحْمَهُ اللَّه [الْبَيْتَ السَّالِفَ]، ولم يحمله على الغلط. قال: لأنَّه أَرَادَ: (مُزَمِّلٍ فِيهِ)، ثم حذف حرف الجرِّ، فارتفع الضمير، فاستتر في اسم المفعول^٣. وللسيرافي (ت ٣٦٨هـ) تأويل قريب من تأويل أبي الفتح وشيخه، وقد ردَّهما جميعاً أبو حيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، ونسبهما إلى الخطأ.

^١ في الخصائص ١/١٩٣، ٣/٢٢٤. وانظر مغني اللبيب ٦/٦٦٤.

^٢ انظر ديوانه ٢٥. وهو في الخصائص ١/١٩٣، ٣/٢٢٤، والمحتسب ٢/١٣٥، والبحر المحيط ١٠/٣١٠، والدر المصون

٤/٢١١، ٦/٢٨٤، واللباب في علوم الكتاب ٧/٢٢٤، والخزانة ٥/٩٨، ١٠٢، ٩/٣٧.

^٣ الخصائص ١/١٩٣، وانظر مغني اللبيب ٦/٦٦٤، والخزانة ٥/٩٩.

^٤ انظر ارتشاف الضرب ١٩١٤، والخزانة ٥/٨٩.

وما وَرَدَ في شعرِ ذي الرُّمَّةِ من الحَمْلِ على الجوارِ بالخفضِ موضعان، أولهما قوله^١:
تُريكَ سُنَّةَ وَجْهِ غَيْرِ مُقْرِفَةٍ مَلَسَاءَ لَيْسَ بِهَا خَالٌ وَلَا نَدَبٌ

قال الفراء (ت ٢٠٧هـ) في روايةِ الخفضِ في (غير) من هذا البيتِ: "قُلْتُ لِأَبِي ثَرْوَانَ، وَقَدْ
أَنْشَدَنِي هَذَا الْبَيْتَ بِخَفْضٍ: كَيْفَ تَقُولُ: تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهِ غَيْرِ مُقْرِفَةٍ؟ قَالَ: تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهِ
غَيْرِ مُقْرِفَةٍ [بَنَصْبٍ غَيْرٍ]^٢. قُلْتُ لَهُ: فَأَنْشُدْ. فَخَفَضَ (غَيْرَ)، فَأَعَدْتُ الْقَوْلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ:
الَّذِي تَقُولُ أَنْتَ أَجْوَدُ مِمَّا أَقُولُ أَنَا. وَكَانَ إِنْشَادُهُ عَلَى الْخَفْضِ"^٣.

وروايةُ الخفضِ في (غير) لم يثبتها الباهليُّ في روايته وشرحه لديوانِ ذي الرُّمَّةِ، ولم
يُشِرْ إليها في شرحه، ولا في نُسَخِ الشَّرحِ الأخرِ. وهي مثبتةٌ في كتبِ النُّحويين على الخفضِ
حملاً لها على الجوارِ. وكانَ الأصلُ فيها أن تجري نعتاً بالنَّصْبِ لـ (سُنَّة). وَرَبَّما جَرَتْ رِوَايَةُ
الْجَرِّ في (غَيْرِ) في كتبِ النُّحويين من طريقِ الفراءِ عن أَبِي ثَرْوَانَ، وَقَدْ يَكُونُ جَرَى خَفْضُهَا
عَلَى لِسَانِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ سَمِعَهَا سَمَاعاً عَلَى أَنَّهَا رِوَايَةٌ^٤.

^١ في ديوانه ٢٩/١. وهو في معاني القرآن للفراء ٧٤/٢، وجامع البيان في تأويل القرآن ١٦/٥٥٥، والزاهر في معاني كلمات
الناس ١/٣٢٠، والصحاح (سنن) ٥/٢١٣٩، والبحر المحيط ٦/٤٧٦، والدر المصون ٧/١٥٧، واللباب في علوم
الكتاب ١١/٤٥٣، والخزانة ٥/٩١.

^٢ زيادة من البغدادى في الخزانة ٥/٩٢.

^٣ في معاني القرآن للفراء ٧٤/٢.

^٤ هذا ما أفدته من د. عبد الناصر عساف، (جامعة دمشق)، بعد أن جرى بيننا كلامٌ على خفضِ (غير) في بيتِ ذي الرُّمَّةِ
ذلك.

وثانيهما قوله^١:

كَأَنَّمَا ضَرَبْتُ قُدَّامَ أَعْيُنِهَا عَنْهَا بِمُسْتَحْصِدِ الْأَوْتَارِ مَحْلُوجِ

قال أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) في خفض (محلوج) من البيت: "خَفَضَ (مَحْلُوج) على الجوار، وكان ينبغي أن يقول: (مَحْلُوجاً)؛ لكونه وَصفاً لقوله: (قُطْنَا)، ولكنه خَفَضَهُ على الجوار^٢" من (مستحصد).

^١ ديوانه ٩٩٥/٢. وهو في معاني القرآن للفراء ٧٤/٢، والزاهر في معاني كلمات الناس ٣٢٠/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٩١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٨٤، والدر المصون ٢١١/٤، واللباب في علوم الكتاب ٢٢٤/٧، والخزانة ٩١/٥. ويروى: (قُطْنَا) مكان (عَنْهَا). والعهن: هو الصوف الأحمر. والشاعر أراد أن يُشَبِّهَ الزَّبَدَ الذي يخرج من أفواه الإبل من إجهادها وقد اختلطَ بالدم = بالصوف الأحمر والقطن الذي قُتِلَتْ خيوطه فتمَّ نموه، ثمَّ همَّ به أن يُقَطِّفَ ويُحْصَدَ.

^٢ في الإنصاف ٤٨٤.

المبحث الثاني:

العُدُولُ بِنَزْعِ الْخَافِضِ.

الْمَعْنَى بِنَزْعِ الْخَافِضِ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ مِنَ الْاسْمِ الَّذِي اتَّصَلَ بِهِ، وَيَعْبَرُ النَّحْوِيُّونَ عَنْ حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ مِنَ الْاسْمِ بِالْفَاظِ غَيْرِ (نَزْعِ الْخَافِضِ)، مِنْهَا: (فُقِدَ الْخَافِضُ)^١، وَإِسْقَاطُ الْخَافِضِ^٢، وَسُقُوطُ الْخَافِضِ، وَعَدَمُ حَرْفِ الْجَرِّ^٣، وَحَذْفُ الْخَافِضِ، وَذَلِكَ كَثِيرٌ.

وَإِنَّمَا كَانَ الْخَافِضُ فِي الْاسْمِ كِي يَتَوَصَّلَ الْفِعْلُ أَوْ مَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ إِلَى الْعَمَلِ بِهِ، فَمِنْ الْأَفْعَالِ مَا يَتَوَصَّلُ إِلَى الْعَمَلِ بِالْاسْمِ بِنَفْسِهِ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى وَسَاطَةٍ، وَهُوَ الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّي، وَمِنْهَا مَا يَحْتَاجُ إِلَى وَسَاطَةٍ يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى الْعَمَلِ بِالْاسْمِ، وَهُوَ الْفِعْلُ اللَّازِمُ، وَهَذِهِ الْوَسَاطَةُ هِيَ حَرْفُ الْجَرِّ.

وَالْاسْمُ الْمَجْرُورُ بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَالْمَتَعَلِّقُ بِفِعْلٍ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ، إِذَا نُزِعَ مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ فَإِنَّهُ يُنْصَبُ، وَالنَّصْبُ هُوَ الْأَصْلُ فِيهِ، وَهُوَ الْمَعْنَى الَّذِي يَتَعَلَّقُ فِيهِ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ؛ لِأَنَّ "النَّصْبَ بَعْدَ حَذْفِ الْخَافِضِ عَلَامَةُ الْمَفْعُولِ بِهِ، لِأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ إِنَّمَا تَدْخُلُ الْأَسْمَاءَ لِإِخْفَاءِ مَعَانِي الْأَفْعَالِ إِلَيْهَا، فَتَكُونُ تِلْكَ الْأَسْمَاءُ مَفَاعِيلَ لِتِلْكَ الْأَفْعَالِ مَنْصُوبَةٍ الْمَحَالَّ لِعَدَمِ ظُهُورِ النَّصْبِ فِيهَا لَفْظًا لَضَرُورَةِ وُجُودِ آثَارِ تِلْكَ الْحُرُوفِ؛ وَلَمَّا حُذِفَ مَانِعُ ظُهُورِ النَّصْبِ عَادَتْ مَنْصُوبَاتٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ".

^١ قاله الفراء في معاني القرآن ٢/ ٢٣٨.

^٢ وهو كثير، انظر معاني القرآن للزجاج ٣/ ٣٥٥، ٤/ ٣٣، والجنى الداني ٣٢٦.

^٣ قاله مكي في مشكل إعراب القرآن ١/ ١٣٠.

^٤ قاله الكفوي في الكليات ٩١.

فالنصبُ في الأسماءِ المجرورةِ بالحروفِ المتعلّقةِ بالأفعالِ أو ما يُشبهُها هو الأصلُ الأوّلُ فيها قبلَ دخولِ حروفِ الجرِّ، بدليلِ أنّها تعودُ منصوبةً بزوالِ المانعِ لها وهو حرفُ الجرِّ. وهذا معنى كونِ الجارِّ والمجرورِ متعلّقينِ بالفعلِ أو بما هو في معناه.

وعلى ذلك يُخرَجُ حرفُ الجرِّ أيضاً الظَّرْفُ عن الظَّرْفِيَّةِ إذا دخلَ عليه؛ "ألا ترى أنّ (وَسَطًا) إذا دخلها الخافضُ صارتَ اسماً؛ بدليلِ التزامهم فَتَحَ سِينِها، فإنَّ الوَسَطَ المفتوحَ السَّيْنِ لا يكونُ إلّا اسماً، والسَّبَبُ في ذلك هو أنّهم جَعَلُوا الظَّرْفَ بمنزلةِ الحرفِ الذي ليس باسمٍ ولا فعلٍ لشبهه به من حيثُ إنّ أَكْثَرَ الظُّروفِ قد أُخْرِجَ منها الإعرابُ، وأَكْثَرُها أيضاً لا تُشَيِّ ولا تُجْمَعُ ولا تُوصَفُ، ولذلك كَرِهُوا أنْ يُدْخِلُوا فيها ما يُدْخِلُونَ في الأسماءِ".^١ معنى كلامِ الكفويّ (ت ١٠٩٤هـ) أنّ حرفَ الجرِّ يُخرَجُ اللفظُ عن المعنى الإعرابيِّ الذي وُضِعَ له. فالظَّرْفُ مع حرفِ الجرِّ يستحيلُ اسماً متصرفاً كباقي الأسماءِ الأخرى، فلم يريدوا أنْ يُدْخِلُوا الشَّيْءَ على نفسِ معناه؛ لأنَّ ثَمَّةَ وجهاً للشَّبهِ بين حرفِ الجرِّ والظَّرْفِ، وهو كما ذكر.

وجمهورُ النّحويّينَ على أنّ الخافضَ إذا نُزِعَ من الاسمِ فإنَّ الاسمَ يعودُ منصوباً، وقد خالفَ الكِسائيّ (ت ١٨٩هـ) ذلك، ورأى أنّ الخافضَ إذا نُزِعَ من الاسمِ يبقى الاسمُ مخفوضاً بحرفِ الجرِّ المحذوفِ، وعليه يرى أنّ الخافضَ المحذوفَ من المصدرِ المؤوّلِ من (أنّ، وأن) مع ما بعدهما = مجرورٌ بحرفِ الجرِّ المحذوفِ، وذلك نحو قولهِ تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ [البقرة ٢٣٠]. يرى النّحويّونَ أنّ (أنّ) وما بعدها في هذه الآيةِ وغيرها ممّا هو في القرآنِ كثيرٌ = في تأويلِ مصدرٍ منصوبٍ بنزعِ الخافضِ، لأنَّ أصلَ الكلامِ: (لا جناحَ في أنّ يتراجعا)، فلمّا حُذِفَ الخافضُ عادَ اللفظُ إلى أصلِ تعلُّقه بالفعلِ أو ما هو في معناه، وأصلُ تعلُّقه النّصبُ.

^١ عن الكليات للكفوي ٥٩٠.

قال الفراء (٢٠٧هـ) في هذه الآية: "(أن) في موضع نصبٍ إذا نَزَعَتِ الصِّفَةُ، كأنَّكَ قُلْتَ: فلا جُنَاحَ عليهما أن يراجعهما"، وقال: "وكان الكسائي يقول: موضعُه خَفَضٌ". وقال: "ولا أعرف ذلك".^١

وفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾ [المؤمنون ٦٠]. قدَّرَ الفراءُ نصبَ المصدرِ المؤوَّلِ من (أنَّهم راجعون) بنزعِ الخافضِ، وهو (من)؛ أي: وَجِلَةٌ مِنْ أَنَّهُمْ رَاجِعُونَ إِلَى رَبِّهِمْ. وقال كذلك: "إنَّ الكسائيَّ يَخْفِضُ كُلَّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ حُذِفَ مِنْهُ الْخَافِضُ، وَيُبْقِيهِ مُحْفُوضاً عَلَى حَالِهِ قَبْلَ حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ".

وإنَّما رأى جمهورُ النحويِّينَ النَّصْبَ فيما نَزَعَ منه الخافضُ لأنَّهم يعتقدون أنَّه لا يجوزُ إضمارُ الخافضِ وبقاءُ عمله، وذلك لأنَّ حرفَ الجرِّ هو جزءٌ ممَّا عَمِلَ به، أي الجارُّ والمجرورُ بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ. قال الفراءُ: "ولم يَجْزُ أَنْ تَقُولَ فِي الْخَفَضِ: قَدْ أَمَرْتُ لَكَ بِالْفِ وَلَاحِيكَ أَلْفَيْنِ، وَأَنْتَ تُرِيدُ (بِأَلْفَيْنِ)؛ لِأَنَّ إِضْمَارَ الْخَفَضِ غَيْرُ جَائِزٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: مَنْ ضَرَبْتَ؟ فَتَقُولُ: زَيْدًا، وَمَنْ أَتَاكَ؟ فَتَقُولُ: زَيْدٌ. فَيُضَمَّرُ الرَّافِعُ وَالنَّاصِبُ. وَلَوْ قَالَ: بِمَنْ مَرَرْتَ؟ لَمْ تَقُلْ: زَيْدٌ؛ لِأَنَّ الْخَافِضَ مَعَ مَا خَفَضَ بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ الْوَاحِدِ".^٢

وذكرَ النَّحَّاسُ (ت٣٣٨هـ) أنَّ سيبويه أجازَ أن يُجَرَّ المصدرُ المؤوَّلُ بحرفِ جرٍّ محذوفٍ، قال، وهو يقدِّرُ حرفَ جرٍّ قبلَ (أن) في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام ١١٩]: "(أَلَّا) في موضعِ نصبٍ، والمعنى: وَأَيُّ شَيْءٍ لَكُمْ فِي أَنْ لَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ. وسيبويه يُجِيزُ أَنْ تَكُونَ (أَنَّ) فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِإِضْمَارِ الْخَافِضِ".

^١ انظر أقوالَ الفراءِ في معاني القرآن له ١/١٤٨. وانظر جامع البيان في تأويل القرآن ٤/٥٩٩، ١٧/١٠١. وقولُ الفراءِ: إِذَا نَزَعَتِ الصِّفَةُ؛ يُرِيدُ بِالصِّفَةِ حَرْفَ الْجَرِّ، وهو من المصطلحاتِ الخاصَّةِ بالكوفيين.

^٢ في معاني القرآن له ٢/٢٣٨.

^٣ في معاني القرآن له ١/١٩٦، ١/٢٦١، ٢٦٢، ٣٥٥، ٤٦٣. وانظر المقتضب ٣/٦١، واللامات ٩٥، ونتائج الفكر ٢٤٦.

^٤ في إعراب القرآن له ٢/٢٩.

كما أجازَ الخَفَضُ في الاسمِ المحلوفِ به، إذا حُذِفَ حرفُ القسمِ منه، وذلك نحو قولهم: (اللهِ لأفعلنَ كذا)؛ أي باللهِ، ومسوّغُ هذا الحذفِ عنده أنَّه كثرَ استعمالُ لفظِ الجلالةِ مع القسمِ، فتخفّفَ من حرفِ القسمِ، وبقيَ عمله في الاسمِ. وشبّهَ سيبويه هذا الحذفَ في اللفظِ المحلوفِ به بالحذفِ في مجرورِ (رُبِّ)، فإنَّ (رُبِّ) قد تُحذفُ ويبقى عملُها الجرُّ في الاسمِ. قال سيبويه: "ومن العربِ مَنْ يقولُ: اللهُ لأفعلنَ، وذلك أنَّه أرادَ حرفَ الجرِّ، وإيَّاه نوى، فجازَ حيثُ كثرَ في كلامهم، وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه، كما حُذِفَ (رُبِّ) في قوله: وجَدَاءٌ ما يُرْجَى بها ذو قرابةٍ لِعَطْفٍ وما يُحْشَى السَّماةُ رَبِّبُها إِنَّمَا يُرِيدُونَ: رَبِّ جَدَاءٌ".^١

ولكثرة حذفِ الخافضِ من (أَنْ، وَأَنَّ) يكادُ يكونُ قياساً، وهو إنَّما حُذِفَ منها لكثرة الاستعمالِ، وهم يتخفّفون ممَّا يكثرُ دَوْرُه على ألسنتهم.^٢

وما جاء منصوباً بنزعِ الخافضِ من الأسماءِ الصريحةِ كثيرٌ في القرآنِ الكريمِ وغيره. من ذلك نصبُ (سِيرَتِها) بنزعِ الخافضِ في قوله تعالى: ﴿قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾ [طه ٢١]. قال الزَّجَّاجُ (ت ٣١١هـ): "(سِيرَتِها): منصوبٌ على إسقاطِ الخافضِ، وأَفْضَى الفعلِ إليها. المعنى -والله أعلم- سنعيدُها إلى سيرتها الأولى، فلَمَّا حُذِفَتْ (إلى) أَفْضَى الفعلُ، وهو سنعيدُها، فنَصَبَ".^٣

ومنه قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا﴾ [الأعراف ١٥٥]. أي اختارَ من قومه سبعينَ رجلاً، فلَمَّا حُذِفَ الخافضُ نُصِبَ الاسمُ، فعملَ به الفعلُ مباشرةً.

^١ لرجلٍ من بني العنبر، انظر الكتاب ١٦٣/٢، ٤٩٨/٣. وقوله: وجداء؛ أي فلاةٌ لا ماءَ بها، والسَّماة؛ جمع سام، وهو الصَّائدُ يسمو لكي يتعيَّنَ شُخُوصُ الوحشِ، فيطلبها.

^٢ الكتاب ٤٩٨/٣.

^٣ انظر شرح الفصل لابن يعيش ١٠٣/٩، والخزانة ١٢٣/٩.

^٤ معاني القرآن وإعرابه له ٣٥٥/٣.

وقال الفراء (ت ٢٠٧هـ) في نزع الخافض من (قومه) ههنا: "وجاء التفسير: اختار منهم سبعين رجلاً. وإنما استجيز وقوع الفعل عليهم إذ طرحت (من) لأنه مأخوذ من قولك: هؤلاء خير القوم، وخير من القوم. فلما جازت الإضافة مكان (من) ولم يتغير المعنى استجازوا أن يقولوا: اخترتكم رجلاً، واخترت منكم رجلاً".^١

ونقل قول الفراء هذا أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، وقال عنه: بعض نحويي الكوفة، على عادته في النقل عن الفراء.^٢

وأنشد قول الشاعر^٣:

فَقُلْتُ لَهُ اخْتَرَهَا قَلُوصاً سَمِينَةً وَنَاباً عَلَيْنَا مِثْلَ نَابِكَ فِي الْحَيَا

أي اختر منها قلووصاً.

وما جاء فيه الجر بحرف جر محذوف قليل نادر، محلله الشعر، ويُنسب عند النحويين إلى الضرورة، لا غير.

من ذلك قول الشاعر^٤:

وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسٍ أَلْفَتْهُ حَتَّى تَبَذَّخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامِ

^١ في معاني القرآن له ١/ ٣٩٥. وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٠٣.

^٢ في جامع البيان في تأويل القرآن ١٣/ ١٤٦.

^٣ انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٣٩٥، وجامع البيان في تأويل القرآن ١٣/ ١٤٦، والدر المصون ٥/ ٤٧٣، واللباب في علوم الكتاب ٩/ ٣٣١.

^٤ انظر الصحاح (ألف) ٤/ ١٣٣٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٣١، والدر المصون ١/ ٢١٣، ٥/ ١٢٦، ٩/ ٦٣٨، واللباب في علوم الكتاب ١/ ٤٤٩، ٨/ ٣٩٨، واللسان (ألف). وقوله: كريمة: هاء التأنيث للمبالغة، كراوية، وعلامة. ويبقى الاسم معها مذكراً.

قوله: الأعلام، أوقع فيه الجرَّ على الاسم بحرف جرٍّ محذوفٍ، وأراد: فارتقى إلى الأعلام، وهو من بابِ الضرورة، والوجهُ فيه أن يُنصبَ، فيقول: فارتقى الأعلاما، كما فعل جريرٌ في قوله^١:

تَمْثُرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامُ

نصبَ الديارِ بنزعِ الخافضِ، وكان الأصلُ أن يقول: تَمْثُرُونَ بالدَّيارِ.

أمَّا شعرُ ذي الرُّمَّةِ فقد جاءَتْ فيه أبياتٌ غيرُ قليلةٍ وقعَ فيها نَزْعُ الخافضِ من الاسمِ ونصبُهُ على ذلك، واخترتُ منها أمثلةً على نزعِ الخافضِ من الاسمِ صريحاً ومؤوَّلاً وضميراً.

أمَّا نزعه من الاسمِ الصَّريحِ ففي قوله^٢:

أَلَا رَبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ - اللهُ- نَاصِحٌ وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الظُّبَاءِ السَّوَاحِ

أراد: والله، فحذفَ حرفَ الجرِّ، وهو واوُ القسمِ، ونصبَ لفظَ الجلالةِ بنزعِ الخافضِ، فأعملَ فعلَ القسمِ المُضَمَّرَ باللفظِ المحلوفِ به (الله) مباشرةً.

قال ابنُ يعيش (ت ٦٤٣هـ) في بيتِ ذي الرُّمَّةِ هذا: "البيتُ لذي الرُّمَّةِ، والمعنى: ألا رَبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ باللهِ ناصِحٌ؛ أي أحلفُ باللهِ، فحذفَ حرفَ الجرِّ الذي هو الباءُ، فعملَ الفعلُ فنصبَ. والسانحُ من الظُّبَاءِ ما أخذَ عن يمينِ الرَّامي، فلم يُمكنه رميُّه حتَّى ينحرفَ

^١ في ديوانه ٢٧٨، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٤٦، والمحكم والمحيط الأعظم ١٠/٢٤٧، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢٢، وضرائر الشعر ١٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/١٠٣، والبحر المحيط ٨/٢٤٣، والدر المصون ١/١١٢، واللباب في علوم الكتاب ١/٣٢١، ومغني اللبيب ٢/١٢١، ٥/٤٦٦، والخزانة ٩/١١٨. وروايته في الديوان: أتمضون الرسوم ولا تُحَيَّ

^٢ في ملحق ديوانه ٣/١٨٦١. وله في شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٠٣ - ١٠٤، وهو في الكتاب ٢/١٠٩، ٣/٤٩٨، والأصول ١/٤٣٢، والكشاف ١/٢٤، وضرائر الشعر ١٤٥.

له، فيتشَاءَ به، ومن العربِ مَنْ يَتَيَمَّنُ به لأخذه من الميَامِنِ، وقد جعله ذو الرُّمَّةِ مشؤوماً لمُخالفةِ قلبها وهواها لقلبه وهواه^١.

ونحو بيتِ ذي الرُّمَّةِ هذا بيتُ الكتاب^٢:

إِذَا مَا الْحُبْرُ تَأْدِمُهُ بَلَحْمٍ فَذَاكَ - أَمَانَةٌ اللَّهِ - الثَّرِيدُ

لَمَّا نَزَعَ الخافضُ من لفظِ القسمِ نصبه. قال أبو بكر بن السَّرَّاج (ت ٣١٦هـ): "أراد: وأمانة الله، ووالله، فلَمَّا حَذَفَ أَعْمَلَ الفعلَ المضمراً"^٣.

وقوله أيضاً:

وَأَنْتَ الَّذِي اخْتَرْتَ الْمَذَاهِبَ كُلَّهَا بَوَهْبَيْنَ إِذْ رُدَّتْ عَلَيَّ الْأَبَاعِرُ

حَذَفَ ذو الرُّمَّةِ الضَّمِيرَ المنصوبَ العائدُ إلى اسمِ الموصولِ (الذي)، وحذفه من الفعلِ (اخْتَرْتُ)، ثُمَّ حَذَفَ حرفَ الجرِّ (من) من الاسمِ (المذاهبِ)، فلَمَّا حَذَفَهُ انتصبَ الاسمُ وتوصَّلَ الفعلُ إليه مباشرةً.

وأصلُ الكلامِ أن يقولَ: وَأَنْتَ الَّذِي اخْتَرْتُكَ من المذاهبِ. قال الباهليُّ أبو نصر (٢٣١هـ): "يريدُ: وَأَنْتَ الَّذِي اخْتَرْتُكَ من المذاهبِ، كقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف ١٥٥]، أي من قومه"^٤.

^١ في شرح المفصل له ١٠٤ / ٩.

^٢ انظر الكتاب ٦١ / ٣، والأصول ٤٣٣ / ١، والكشاف ٢٤ / ١، وشرح الكافية الشافية ٨٢٤ / ٢، ٨٦١، والدر المصون ٨٠ / ١، واللسان (أدم).

^٣ في الأصول ٤٣٣ / ١.

^٤ في ديوانه ١٠٤٧ / ٢، وكتاب الشعر ٣٩٧. والأباعرُ: الإبلُ. وسيأتي ذكرُ هذا البيت، ص ٣٣٠.

^٥ في ديوان ذي الرمة ١٠٤٧ / ٢. وانظر كتاب الشعر ٣٩٧.

وقوله^١:

أَقُولُ لَنَا قَتِي؛ عَجَلِي، وَحَنَّتْ إِلَى الْوَقْبِي وَنَحْنُ عَلَى الثَّمَادِ:

أَتَاخَ اللَّهُ يَا عَجَلِي بِـبِلَادٍ هَوَاكِ بِهَا مُرَبَّاتِ الْعِهَادِ

قوله (بِلَادًا) نصبه؛ لأنَّ الخافضَ له نُزِعَ منه، فنصبه بالفتحة، وعدى إليه الفعل (أتاخ) بنفسه، وكان الأصل أن يتعدى الفعل إليه باللام، فيقول: أتاح الله لبِلَادٍ مُرَبَّاتِ الْعِهَادِ.

قال: ابنُ سيده (ت ٤٥٨ هـ): "أَرَادَ: لبِلَادٍ، فحذفَ وأوصلَ"^٢.

^١ في ملحق ديوانه ١٨٦٦/٣. وقوله: الْوَقْبِي: بفتح أوَّله وثانيه، بوزن جَمْزَى وَشَبَكِي، وهو ماءٌ لبني مالك بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، لهم به حصنٌ، وكانت لهم به وقائعٌ مشهورةٌ. عن ياقوت الحموي في معجم البلدان ٣٨٠/٥. وانظر الصحاح (وقب) ٢٣٤/١. ومربَّاتِ الْعِهَادِ: أي ملازمات المطر في أوائل نزوله. والثَّاد، بكسر أوله: موضع في ديار بني تميم قرب المروء. عن ياقوت في معجم البلدان ٨٣/٢.

أثبتَ محقق ديوان ذي الرُّمَّة (عبد القدوس أبو صالح) هذين البيتين لذي الرُّمَّة في ملحق ديوانه ١٨٦٦/٣ متهدِّياً بأصحاب المعجمات كالمحكم والمحيط الأعظم ٣٢٥/١، واللسان (عجل)، والتاج (عجل). وأولئك أوردوا البيتين متهدِّين باسم ناقة ذي الرُّمَّة (عجلى)، فكُلُّهُمَا أوردَهُمَا على أنَّ (عجلى) اسمُ ناقة ذي الرُّمَّة، وكذا هي، بدليل قوله في ديوانه ١١٣٣/٢:

أَقُولُ لَعَجَلِي بَيْنَ يَمٍّ وَدَاحِسٍ أَجِدِّي فَقَدْ أَقَوْتُ عَلَيْكَ الْأَمَالِسُ

لكنَّ البيتين ليسا لذي الرُّمَّة وإن كانَ فيهما ذكرٌ لاسم ناقة، وهما لرجلٍ من مازن، اسمه هلال المازني. ودليلنا على ذلك أنَّ (الوقبي) المذكور في البيت الأول هو موضعٌ في ديار بني مازن كما سلفَ من قول ياقوت، وأنَّ أبا بكر بن دريد أنشدَ البيتين في القصيدة كاملةً في أماليه (تعليق من أمالي ابن دريد) ص ١١٤ عن الأصمعيِّ لهلال المازني، وعن أبي بكر بن دريد أنشدها القالي في أماليه ١٤١/١ - ١٤٢. قال ابنُ دريد ثمَّ: وعن الأصمعيِّ، قال: قال هلالُ المازني - واغترب عن قومه:

أَقُولُ لَنَا قَتِي عَجَلِي وَحَنَّتْ إِلَى الْوَقْبِي وَنَحْنُ عَلَى جَرَادٍ

أَتَاخَ اللَّهُ يَا عَجَلِي بِبِلَادٍ هَوَاكِ بِهَا مُرَبَّاتِ الْعِهَادِ

وَأَسْقَاهَا فَرَوَاهَا بِوَدْقٍ مَخْرَجِهِ كَأَطْرَافِ الْمِزَادِ

فَمَا عَنْ بَغْضَةٍ مِنَّا وَرُهْدٍ تَبَدَّلْنَا بِهَا عَلِيًّا مِثْرَادِ

وَلَكِنَّ الْخَوَادِثَ أَجْهَضَتْنَا عَنْ الْوَقْبِي وَأَطْرَافِ الثَّمَادِ

^٢ المحكم والمحيط الأعظم ٣٢٥/١، واللسان (عجل).

أي حذف حرف الجرّ (اللام)، وأوصل الفعل (أتاح) إلى (بلاد) بنفسه، فعَمِلَ به.

و(أَتَاحَ) يَتَعَدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، تقول: أتاحَ اللهُ الخيرَ؛ أي قَدَّرَه. ويتعدَّى كذلك إلى مفعولين: الأول يتعدَّى إليه باللام، والثاني يتعدَّى إليه بنفسه، يُقال: أتاحَ اللهُ له كذا وكذا؛ أي قَدَّرَ له كذا وكذا. وذلك نحو قولِ صخرِ الغيِّ الهذليّ^١:

أُتِيحَ لَهَا أُقَيِّدُ دُوَّ حَشِيفٍ
إِذَا سَامَتْ عَلَى الْمَلَقَاتِ سَامَاً
ومنه المثل: مَنْ ضَاقَ عَنْهُ الْأَقْرَبُ أَتَاحَ اللهُ لَهُ الْأَبْعَدَ.

وَأَمَّا نَزْعُهُ مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَوَّلِ مِنْ (أَنْ) وما بعدها، فقولُ ذي الرُّمَّةِ^٢:

أَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرَقَاءَ مَنْزِلَةً
مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ

فُتِحَتْ همزة (أَنْ) لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِنَزْعِ الْخَافِضِ، وَالتَّقْدِيرُ: مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْكُوبٌ لِأَنْ تَرَسَّمْتَ مَنْزِلَةً خَرَقَاءَ. فَلَمَّا حُذِفَت اللَّامُ مِنْ (أَنْ) اتَّصَلَ بِهَا الْعَامِلُ مُبَاشَرَةً،

^١ في شرح أشعار الهذليين ٢٨٨. وقال السكريُّ ثَمَّ: أُتِيحَ لَهَا: قُدِّرَ لَهَا. والأُقَيِّدُ: القصير العِظام. [وهو الصائد الذي يترقبُ الوُعُول]. والحشيف: الثوب الخلق. وسامت: مضت. والملقات: صَفَحَاتٌ مِنَ الْجِبَلِ لَيِّنَةٌ. وسامٌ: هو أيضاً [أي الصائد]. والبيت في إصلاح المنطق ٤٦، وأمالي القالي ٣٨/١، والصحاح (قدر) ٧٨٧/٢، (حشف) ١٣٤٤/٤، والمحكم والمحيط الأعظم ١٢٢/٣، ٤٤٣/٦، واللسان (لقي).

^٢ انظر مجمع الأمثال ٣١٨/٢.

^٣ ديوانه ٣٧١/١. وقوله: تَرَسَّمْتَ: أي تَبَيَّنَتْ ونظرت، ومسجومٌ: منسكب. وموضعُ أَنْ خَفَضُ كما قال الباهليُّ شارح ديوان ذي الرُّمَّة [٣٧٣/١]؛ أي مجرورٌ بحرف جرٍّ محذوف، وربما يكون قوله هذا من زيادات ثعلبٍ الذي روى عنه هذا الشرح. تقديره: انسكب ماء عينيك لأن نظرت إلى دار خرقاء، ويكون أيضاً منصوباً بنزع الخافض. والأول رأي الكسائي، ومن تابعه من الكوفيين، والثاني رأي البصريين. وانظر جمهرة اللغة ٢٩٢/١، ٧٢٠/٢، وديوان الأدب ١٩٩/٣، والخصائص ١١/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٢٩، والصحاح (رسم) ١٩٣٢/٥، (عنن) ٢١٦٧، والمحكم والمحيط الأعظم ٢٥٤/٢، ودرّة الغواص ٢٢٤، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٠٠/٢، والخزانة ٣٤١/٢، ٣٤٥/٤، ٢٩٢/١٠، ٢٣٥/١١. وقد سلف ذكرُ هذا البيت، ص ١٩١.

وهو اسمُ المفعول: (مسجوم)، والمصدرُ المؤوَّل عند جمهورِ النحويين في موضعِ نصبٍ بنزعِ الخافضِ، وهو عند الكسائي (ت ١٨٩هـ) في موضعِ خفضٍ بحرفِ الجرِّ المضمَرِ.

وأما نزعُه من الضميرِ المتَّصلِ، فقولُه:

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْهَا الْحَيُّ إِذْ أَنْتَ مَرَّةً بِهَا مَيِّتُ الْأَهْوَاءِ مُجْتَمِعُ الشَّمْلِ

قال الباهلي (ت ٢٣١هـ): "يَكُنْهَا الْحَيُّ؛ أي يكنُ بها". يدلُّ كلامُه على أنَّ ثَمَّةَ حرفِ جرٍّ محذوفاً من الضميرِ (ها) في (يَكُنْهَا). وأنَّ أصلَ الكلام: لم يكنُ بها الحيُّ، فلَمَّا حُذِفَ حرفُ الجرِّ (الباء) التصقَ الضميرُ (ها) بالفعلِ، فتعدَّى إليه بنفسه. قال جَارُ اللَّهِ الزَّمَحْشَرِيُّ (٥٣٨هـ): "وتقولُ: أَقْفَرَتِ الدِّيَارُ، كَأَنَّ لَمْ يَكُنْهَا أَحَدٌ؛ أَي لَمْ يَكُنْ بِهَا". وأنشدَ بيتَ ذي الرُّمَّةِ هذا على ما قال.

هذا ما كان من أمرِ نزعِ الخافضِ ظاهرةً من ظواهرِ عدولِ الإعرابِ عن أصله، وأدائه الحذفَ، حذفُ الخافضِ من الاسمِ، وعليه يُنصَبُ ذاك الاسمُ بعدَ الخفضِ في أصله؛ لأنَّ الخافضَ خَلَّى بينه وبينَ العاملِ، بعدَ أن كان وساطةً يتوصَّلُ به العاملُ إلى العملِ بالاسمِ.

وعَرَضَ هذا الضَّرْبُ من العدولِ بالإعرابِ؛ الذي هو نزعُ الخافضِ = الخَفَّةُ، إذ إنَّهم طرحوا الخافضَ من بعضِ كلامهم بعدما رأوا أنه يكثرُ دَوْرُه على ألسنتهم، وهم لتسهيلِ ما يكثرُ استعماله في كلامهم أَحَوَّجُ. قال سيبويه (١٨٠هـ) في حذفِ حرفِ الجرِّ: "ولكنَّهم قد يُضمِّرونه ويحذفونه فيما كَثُرَ من كلامهم؛ لأنَّهم إلى تخفيفِ ما أَكْثَرُوا استعماله أَحَوَّجُ".

^١ انظر ديوان ذي الرُّمَّة ١/ ١٤٠، وأساس البلاغة ٢/ ١٥١.

^٢ ديوان ذي الرمة ١/ ١٤٠.

^٣ أساس البلاغة ٢/ ١٥١.

^٤ الكتاب ٢/ ١٦٣.

المبحث الثالث: العدول بالتضمين.

التَّضْمِينُ: هو أن يأخذ لفظٌ معنى لفظٍ آخر، فيُعطى حُكْمُهُ في العَمَلِ، واللُّزُومِ والتَّعَدِّي. وفائدته: أن تُؤدِّي كلمةٌ مؤدِّي كلمتين^١.

فالغرض منه زيادة دلالة اللفظ، وجعله يؤدِّي أكثر ممَّا هو عليه في الأصل، فبه تكثر دلالة اللفظ وتزداد في معنيين، الأول: ما عليه اللفظ في الأصل، والثاني: ما أُعطيته بتضمينه معنى لفظٍ آخر. ففي قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ [النساء ٢]. أدَّى الفعل (تأكلوا) معنيين في لفظٍ واحد؛ وهما معنى الأكل الذي عليه أصل الفعل، ومعنى الضم الذي ضمَّته. وذلك أنَّه ضَمَّنَ معنى (لا تضمُّوا)، فصار المعنى: لا تضمُّوا أموال اليتامى إلى أموالكم، كأنكم تأكلونها، وهي حرامٌ عليكم^٢.

وإنَّك لتجدُ أبداً معنيين في كلِّ لفظٍ ضَمَّنَ معنى لفظٍ آخر، ونحو هذا أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف ٢٨]. قال جَارِ الله الرَّحْمَشِيُّ (ت ٥٣٨هـ) في تضمين (لا تعد) معنى (نبا) في هذه الآية: "يقال: عداؤه؛ إذا جاوزَهُ، ومنه قولهم: عدا طوره، وجاءني القوم عداً زيداً. وإنَّما عُدِّي بـ(عن) لتضمين (عدا) معنى (نبا، وعلا) في قولك: نبت عنه عيُّه، وعلت عنه عيُّه؛ إذا اقتحمته ولم تعلق به"^٣.

وفي الغرض الذي صدر عنه هذا التضمين قال: "فإن قلت: أي غرض في هذا التضمين؟ وهلاً قيل: ولا تعدُّهم عيناك، أو لا تعل عيناك عنهم. قلت: الغرض فيه إعطاء

^١ عن ابن هشام في مغني اللبيب ٦ / ٦٧١.

^٢ في الكشف ٢ / ٧١٧.

^٣ المصدر نفسه.

جَمُوعَ مَعْنَيْنِ، وذلك أَقْوَى من إعطاءِ معنى فذًا. أَلَا تَرَى كَيْفَ رَجَعَ الْمَعْنَى إِلَى قَوْلِكَ: وَلَا تَقْتَحِمُهُمْ عَيْنَاكَ مُجَاوِزَتَيْنِ إِلَى غَيْرِهِمْ".^١

وعلى كلامِ جَارِ اللَّهِ جُمِعَ فِي (لا تعدُّ) معنيان: الأولُ معنى أَصْلِ اللفظِ، وهو الاقتحامُ، والثاني معنى التَّجَاوُزِ والنُّبُو؛ وهو ما ضُمَّنَهُ.

وَيُعْرَفُ التَّضْمِينُ فِي اللفظِ، وَيَتَهَدَّى إِلَيْهِ بِمَا عَمَلَ بِهِ، فَإِنْ كَانَ لَازِمًا تَعَدَّى إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا تَعَدَّى إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ، فَعَمَلَ بِهِ مَبَاشَرَةً، دُونَهَا وَسَاطَةَ الْجَرِّ.

فَإِذَا وَقَعَ اللفظُ عَلَى غَيْرِ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ الْمَشْهُورِ فَإِنَّهُ مَعَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ عِنْدُنَا مُضْمَنٌ مَعْنَى لَفْظٍ آخَرَ يُقَارِبُهُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا فِي مَعْنَاهُ. وَذَلِكَ أَنَّ الْأَفْعَالَ وَمَا فِي مَعْنَاهَا مِنْ مَصَادِرَ وَصِفَاتٍ لَهَا وَجِهَانِ فِي الْعَمَلِ، الْأَوَّلُ: أَنَّهَا تَعْمَلُ مَبَاشَرَةً فِي مَعْمُولِهَا، وَهِيَ الْأَفْعَالُ الْمُتَعَدِّيَةُ، وَالثَّانِي: أَنَّهَا تَعْمَلُ بوساطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ، وَهِيَ الْأَفْعَالُ اللَّازِمَةُ. وَمِنْ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ مَا يَأْخُذُ مَفْعُولًا وَاحِدًا، وَمِنْهَا مَا يَأْخُذُ مَفْعُولَيْنِ اثْنَيْنِ، وَمِنْهَا مَا يَأْخُذُ مَفَاعِيلَ ثَلَاثَةً.

هَذَا وَقَدْ يَخْتَلِفُ الْوَجْهُ فِي عَمَلِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَمَا هُوَ فِي مَعْنَاهَا، حَتَّى إِنَّكَ وَاجِدٌ فِعْلًا مُتَعَدِّيًا بِنَفْسِهِ فِي الْأَصْلِ = يَتَعَدَّى إِلَى مَعْمُولِهِ بِحَرْفِ جَرٍّ بَعْدَ التَّضْمِينِ، وَكَذَلِكَ فِي الْجِهَةِ الْمُقَابِلَةِ قَدْ تَجَدَّدَ فِعْلًا لَازِمًا يَتَعَدَّى إِلَى مَعْمُولِهِ بوساطَةِ حَرْفِ جَرٍّ = مُتَعَدِّيًا إِلَى مَعْمُولِهِ بِنَفْسِهِ بِسَبَبِ التَّضْمِينِ أَيْضًا. وَيَتَسَّعُ هَذَا الْعُدُولُ عَنِ الْأَصْلِ فَتَجَدَّدَ فِعْلًا يَأْخُذُ فِي الْأَصْلِ مَفْعُولًا وَاحِدًا، آخِذًا مَفْعُولَيْنِ، وَفِعْلًا يَأْخُذُ فِي الْأَصْلِ مَفْعُولَيْنِ، آخِذًا مَفْعُولًا فَذًا. وَكَذَلِكَ ثَمَّةُ أَفْعَالٌ وَمَصَادِرُ وَصِفَاتٌ تَتَعَدَّى بِأَحْرَفِ جَرٍّ مَعِينَةٍ لِكُلِّ مَعْنَى، عَلَى حَسَبِ مَعَانِيهَا، وَقَدْ تَجَدَّدَتْ إِلَى مَا عَمَلَتْ بِهِ بِغَيْرِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ الْمَعِينَةِ لَهَا، وَمِثَالُ ذَلِكَ: الْفِعْلُ (رَفَثَ)، يَعْمَلُ فِي الْأَصْلِ بوساطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ (الْبَاءِ)، تَقُولُ: رَفَثْتُ بِالْمَرْأَةِ، هَذَا عَلَى الْأَصْلِ فِيهِ، وَقَدْ

^١ (فَذَ) فِي قَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ، صِفَةٌ بِمَعْنَى: فَرْدٌ؛ أَيْ وَاحِدٌ.

^٢ الْكَشَافُ ٧١٧/٢.

تجدُّ المصدرَ منه في القرآنِ الكريمِ يعملُ بحرفِ الجرِّ (إلى) في قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَّامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة ١٨٧]. وتفسيرُ هذا العدولِ ومَرَدُّهُ إلى التَّضمينِ لا غيرُ.

فالرَّفَثُ في الآيةِ مُضمَّنٌ معنى الإفضاء، والإفضاء يعملُ بحرفِ الجرِّ (إلى)، وبين الرفث والإفضاء شيءٌ من الشَّرْكَةِ في المعنى. قال أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ): "وأنت لا تقول: رَفَثْتُ إلى المرأة، وإنما تقول: رَفَثْتُ بها، أو مَعَهَا، لكنه لما كان الرَّفَثُ هُنَا في معنى الإفضاء، وَكُنْتَ تُعَدِّي (أَفْضَيْتُ) بـ(إلى) كقولك: أَفْضَيْتُ إلى المرأة، جِئْتَ بـ(إلى) مع الرَّفَثِ إِذَا نَأَى وإشعاراً أَنَّهُ بِمَعْنَاهُ"^١.

وَوُقُوعُ الأفعالِ بعضها مكانَ بعضٍ على سبيلِ التَّضمينِ = كثيرٌ في كلامهم. قال أبو الفتح: "اعلم أنَّ الفِعْلَ إذا كَانَ بِمَعْنَى فِعْلٍ آخَرَ، وَكَانَ أَحَدُهُمَا يَتَعَدَّى بحرفٍ، والآخَرُ بآخَرَ، فَإِنَّ العَرَبَ قد تَتَّسَعُ فُتُوعُ أَحَدِ الحَرَفَيْنِ مَوْقِعَ صَاحِبِهِ إِذَا نَأَى بَأَنَّ هَذَا الفِعْلَ في معنى ذَلِكَ الآخَرَ، فَلِذَلِكَ جِيءَ مَعَهُ بِالْحَرْفِ الْمُعْتَادِ مع ما هو في معناه"^٢. وقولُ أبي الفتح: (فإنَّ العَرَبَ تَتَّسَعُ فُتُوعُ ...) معناه: أَنَّ العَرَبَ تَعْدُلُ عن أَصْلِ اسْتِعْمَالِ أَلْفَاظِهَا، فُتُوعُ أَحَدَهَا مَكَانَ الآخَرِ على سبيلِ التَّضمينِ، إِذِ التَّضمينُ من العدولِ عن أَصْلِ الاستعمالِ، والعدولُ من الاتِّسَاعِ في كلامِ العَرَبِ. وقولُه: (بالحرفِ المُعتَادِ) يريدُ به أَصْلَ استعمالِ حرفِ الجرِّ مع الفعلِ الذي يَتَعَدَّى به إلى معمولِهِ. وقولُه: (مع ما هو في معناه) يريدُ به: حَالُ التَّضمينِ.

وَيُسْتَدَلُّ من كلامِ أبي الفتحِ هذا على أَنَّ التَّضمينَ في الأفعالِ المتعدِّيةِ بحروفِ الجرِّ إِنَّمَا يَقَعُ في الأفعالِ لا في حروفِ الجرِّ، وَأَنَّ مجيءَ حرفِ جرٍّ مكانَ حرفِ جرٍّ آخَرَ إِنَّمَا تَأْوِيلُهُ

^١ انظر تضمين (الرفث) معنى (الإفضاء) في هذه الآية، في معاني القرآن للأخفش ١/١٣٩، والحجة للفراسي ٢/٢٨٨، ٢٨٩، ٥/٣١٢، والخصائص ٢/٣٠٨، والمحاسب ١/٥٢، ٣٦٤، والبحر المحيط ١/٩٤، ومغني اللبيب ٦/٦٧١، والبرهان في علوم القرآن ٣/٣٣٩.

^٢ الخصائص ٢/٣٠٨. وانظر ما سيأتي في فصل: العدول في حروف المعاني، ص ٣٨٥.

^٣ المصدر نفسه.

على أنه مُصاحِبٌ للمعنى الذي تضمَّنَه الفعلُ الذي جاءَ معه ذاك الحرفُ. وربَّما أرادَ من كلامه ذاك أنَّ نَفْيَ وَقُوعِ التَّضْمِينِ في حروفِ الجرِّ إنَّما مُقَيَّدٌ في حالٍ مُعَيَّنَةٍ؛ وهي حالٌ مجيءِ حروفِ الجرِّ مع الأفعالِ وما في معناها، فإنَّ التَّضْمِينَ ههنا رَدُّه إلى الأفعالِ أقوى وأصلحُ للمعنى من رَدِّه إلى الحروفِ. على أنَّ أبا الفتحِ لم ينفِ حصولَ التَّضْمِينِ في حروفِ الجرِّ البتَّةَ، وإنَّما قَيَّدهَ فيها تقييداً، وذلكَ بجيئته في بعضِ الأحوالِ، وليسَ هو أمراً مُتَّسِعاً فيه، ولا متروكاً في كلِّ أحواله، وجعله في الأفعالِ أكثرَ وُرُوداً، وأصحَّ تأويلاً.

قال رحمه الله: "يَقُولُونَ: إِنَّ (إلى) تكونُ بِمَعْنَى (مع)، وَيَحْتَجُّونَ لذلكَ بقولِ الله سبحانه: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران ٥٢]، أي معَ الله. ويقولون: إِنَّ (في) تكونُ بِمَعْنَى (على)، وَيَحْتَجُّونَ بقوله عَزَّ اسْمُهُ: ﴿وَلَا صَلَّيْبَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه ٧١]، أي: عليها. ويقولون: تكونُ الباءُ بِمَعْنَى (عن، وعلى)، وَيَحْتَجُّونَ بقولهم: رَمَيْتُ بالقوسِ؛ أي عَنْهَا وَعَلَيْهَا ...، وغيرُ ذلكَ مما يُورِدُونَهُ. وَلَسْنَا نَدْفَعُ أن يكونَ ذلكَ كما قالوا، لكنَّا نقولُ: إِنَّهُ يكونُ بِمَعْنَاهُ في موضعٍ دونَ موضعٍ، على حَسَبِ الأحوالِ الدَّاعِيَةِ إليه، والمسوِّغَةِ له، فأما في كلِّ موضعٍ وعلى كلِّ حالٍ فلا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِن أَخَذْتَ بظاهرِ هذا القولِ غُفْلاً هكذا، لا مُقَيِّداً لِرِمَكٍ عليه أن تقولَ: سِرْتُ إلى زيدٍ، وَأَنْتَ تُريدُ: مَعَهُ، وأن تقولَ: زَيْدٌ في الفرسِ، وَأَنْتَ تُريدُ: عليه، وزَيْدٌ في عَمْرٍو، وَأَنْتَ تُريدُ: عليه في العداوةِ، ونحو ذلكَ مما يطولُ وَيَتَفَاحَشُ. ولكنَّ سَنَضَعُ في ذلكَ رَسْماً يَعْمَلُ عليه، وَيُؤَمِّنُ التِّزَامُ الشَّانِعَةَ لِمَكَانِهِ".^١

والرَّسْمُ الذي وَضَعَهُ هو أنَّ رَدَّ التَّضْمِينِ إلى الأفعالِ وما في معناها هو الكثيرُ الغالبُ، وذلكَ إذا جاءَتْ معها حروفُ الجرِّ بعضُها آخِذاً مكانَ بعضٍ.^٢

^١ الخصائص ٢/ ٣٠٧-٣٠٨.

^٢ كما مرَّ في الصفحة السالفة.

ويصحُّ عنده بُعدُ أن تنسبَ التَّضمينَ إلى حرفِ الجرِّ إن كانَ المعنى يطلبُ ذلكَ ويشرفُ به، وقد رَدَّه إلى حرفِ الجرِّ دونَ الفعلِ في قولِ القحيفِ العقيليِّ^١:

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

قال أبو الفتح: "أَرَادَ: (عَنِّي). وَوَجْهُهُ: أَنَّهَا إِذَا رَضِيتَ عَنْهُ أَحَبَّتْهُ وَأَقْبَلَتْ عَلَيْهِ، فَلِذَلِكَ اسْتَعْمَلَ (عَلَى) بِمَعْنَى (عَنْ). وَكَانَ أَبُو عَلِيٍّ يَسْتَحْسِنُ قَوْلَ الْكِسَائِيِّ فِي هَذَا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: لَمَّا كَانَ (رَضِيتَ) ضَدًّا (سَخِطْتُ) عَدَى (رَضِيتَ) بـ (عَلَى) حَمَلًا لِلشَّيْءِ عَلَى نَقِيضِهِ، كَمَا يُحْمَلُ عَلَى نَظِيرِهِ. وَقَدْ سَلَكَ سَبِيلَهُ هَذِهِ الطَّرِيقَ فِي الْمَصَادِرِ كَثِيرًا، فَقَالَ: قَالُوا كَذَا كَمَا قَالُوا كَذَا، وَأَحَدُهُمَا ضَدُّ الْآخَرِ"^٢. أَيْ إِنَّ سَبِيلَهُ كَانَ يُثْبِتُ حَمَلَ الشَّيْءِ عَلَى نَقِيضِهِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ.

وَمِنَ التَّضْمِينِ فِي شَعْرِ ذِي الرُّمَّةِ قَوْلُهُ، يَمْدَحُ بِلَالُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ؛ حَفِيدَ الصَّحَابِيِّ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ^٣:

أَشْمُ أَغْرُ أَزْهَرُ هَبْرَزِيٍّ يَعُدُّ الرَّاعِبِينَ لَهُ عِيَالًا

قال: يَعُدُّ الرَّاعِبِينَ عِيَالًا، جَعَلَ الْفِعْلَ (عَدَّ) يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ: الْأَوَّلُ قَوْلُهُ: الرَّاعِبِينَ، وَالثَّانِي قَوْلُهُ: عِيَالًا. وَ(عَدَّ) مِنَ الْعَدِّ، وَهُوَ الْحِسَابُ، وَالْإِحْصَاءُ، يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ. وَتَعَدَّى الْفِعْلُ (عَدَّ) فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ؛ لِأَنَّهُ ضَمَّنَهُ مَعْنَى الْفِعْلِ (حَسَبَ، أَوْ جَعَلَ)، وَهُمَا فَعْلَانِ يَتَعَدَّيَانِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ.

^١ انظر مجاز القرآن ٢/ ٨٤، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٥١، ١٤٠، والمقتضب ٢/ ٣٢٠، وجامع البيان في تأويل القرآن ١/ ١٩٩، والمحاسب ١/ ٥٢، والخصائص ٢/ ٣١٣، ٣٩١، والصحاح (رضا) ٦/ ٢٣٥٧، وضرائر الشعر ٢٣٣، والبحر المحيط ٦/ ٤٩٠، والخزانة ١/ ٥٥، ١٠/ ١٣٢.

^٢ الخصائص ٢/ ٣١١. ونحو منه في المحاسب ١/ ١٦، ٥٢، ٣٤٨.

^٣ في ديوانه ٣/ ١٥٤١. واللسان (هبرز). وقوله: أَشْمُ: طويل. وَأَغْرُ أَزْهَرُ؛ أَي أبيض. وَهَبْرَزِيٍّ: وسيمٌ جميلٌ، وقيل: هو النافذ الماضي في كلِّ أمر.

ومثله بيت جرير^١:

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ سَعْيِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى هَلَّا الْكَمِيِّ الْمُقْنَعَا

جاء في اللسان: "ومعنى (تعدُّونَ): تَجْعَلُونَ وَتَحْسِبُونَ، ولهذا عدَّاهُ إلى مَفْعُولَيْنِ، ومثله قولُ ذي الرُّمَّةِ^٢: أي قولُ ذي الرُّمَّةِ في البيتِ السالفِ.

ومثله أيضاً بيتُ الكُمَيْتِ^٣:

فَأَنْتَ النَّدَى فِيمَا يَنْوُبُكَ وَالسَّدى إِذَا الْخَوْدُ عَدَّتْ عُقْبَةَ الْقَدْرِ مَا هَا

ومن التَّضْمِينِ في شعرِ ذي الرُّمَّةِ أيضاً قوله في إبله:

وإنَّ تَعْتَذِرَ بِالْمَحَلِّ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا إِلَى الضَّيْفِ يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي

^١ في ديوانه ٩٠٧. ويُروى: لولا الْكَمِيِّ الْمُقْنَعَا. على أَنَّ (لولا) فيه بمعنى (هَلَّا) التي للتحضيض، وعليه نُصِبَ الاسمُ بعدها بفعلٍ مُضْمَرٍ. ولم يُسَرَّ إلى هذه الرواية في الديوان. وهو بها في: مجاز القرآن ١/٥٢، ١٩١، ٣٤٦، ٦٤/٢، وجامع البيان في تأويل القرآن ٢/٥٥٣، ١١/٣٤٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٣، وكتاب الشعر ٥٧، والخصائص ٢/٤٢، والصحاح (ضطر) ٢/٧٢١، (لا) ٦/٢٥٥٤، والمحكم والمحيط الأعظم ٨/١٧٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٦٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٥٤، واللسان (ضطر)، والبحر المحيط ٦/١٠٧، والدر المصون ٢/٩١، واللباب في علوم الكتاب ٢/٤٣٢، والجنى الداني ٦٠٦، ومغني اللبيب ٣/٤٥٤، والخزانة ٣/٥٥.

^٢ (ضطر).

^٣ في ديوانه ٢٦٩. والصحاح (سدا) ٦/٢٣٧٤، واللسان (ضطر، سدا). قال المرزوقي في شرح معنى البيت: "وقوله: (فَأَنْتَ النَّدى فِيمَا يَنْوُبُكَ وَالسَّدى) يُريدُ: تَرَطُّبُهُ للمعروفِ وَتَنَدِّي كَفَّهُ في العطاءِ عندِ يُيُوسِ المحلِّ، واشتدادِ الجَدْبِ. والنَّدَى والسَّدى: هما بمعنى واحدٍ، وقد قيل: النَّدى بالنَّهارِ، والسَّدى بالليلِ. وقوله: (إِذَا الْخَوْدُ عَدَّتْ) يريدُ: أَنَّهُ يفعلُ ذلكَ في الوقتِ الذي تَعُدُّ عَقِيلَةُ الحَيِّ وَكَرِيمَةُ القَوْمِ مَا هَا الذي تَعِيْشُ منه وَتَعْتَمِدُهُ ما يُرَدُّ عليها من المَرْقِ في القَدْرِ إِذَا اسْتَعِيْرَتْ. وهذا كانوا يفعلونه في تَنَاهِي القَحْطِ، وفي شِدَّةِ الزَّمانِ، وعندِ إِسْنَاتِ النَّاسِ. وكما يُسَمَّى المَرْدُودُ في القَدْرِ عُقْبَةً سُمِّيَ عَافِيَا". شرح ديوان الحماسة له ١٧٩٥.

^٤ ديوانه ١٥٦/١. وهو في الحجة للفارسي ٦/٢٦٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٩٣، والكشاف ٢/٥٧٨، ٣/١٣، وأساس البلاغة ١/٦٤٠، والفائق في غريب الحديث ٢/١٨٨، والبحر المحيط ٦/٤٧٨، والدر المصون ٧/٣٥٩، ٥٨٥، واللباب في علوم الكتاب ١٢/٢٩٣، ١٣/٤٦، ومغني اللبيب ٥/٦٧٨، والخزانة ٢/١٢٨، ١٠/٢٣٣.

قال: يجرُحُ في عراقِيَّها نَضْلِي، فجعلَ حرفَ الجرِّ (في) صلةً بين الفعلِ (يجرح) ومفعولِه (عراقِيَّها). و(جرح) فعلٌ يتعدَّى إلى مفعولِه بنفسه، فلا يحتاجُ إلى وساطةِ حرفِ الجرِّ، تقولُ: جرحْتُ يده. لكنَّه أوصلَ الفعلَ إلى مفعولِه بحرفِ الجرِّ (في) لأنَّه ضَمَّنَ (يجرح) معنى (يؤثِّرُ فيه بالسلاحِ وغيره)¹، أو معنى: (يُفسِدُ)². تقولُ: أثَّرَ فيه بالسلاحِ، بمعنى جرحَ عضواً منه، و(أثَّرَ) يتعدَّى بوساطةِ حرفِ الجرِّ (في).

ونحوُ هذا قوله أيضاً:

إِذَا خَطَرْتُ مِنْ ذِكْرِ مَيَّةٍ خَطَرَةً عَلَى الْقَلْبِ كَادَتْ فِي فُؤَادِكَ تَجْرُحُ

قال: تجرُحُ في فؤادِكَ؛ أي تُؤثِّرُ فيه. ضَمَّنَ (تجرُحُ) معنى الفعلِ (تؤثِّرُ)؛ لذا عدَّاه بحرفِ الجرِّ (في) كما يتعدَّى (يؤثِّرُ) بالحرفِ ذاته.

وهذا التَّضمينُ في بيتِ ذي الرُّمَّةِ كالتَّضمينِ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف ٢٨]. (لا تعدُّ عيناك) ههنا مُضَمَّنٌ معنى (لا تنبُ عيناك عنهم؛ أي لا تغل). وقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور ٦٣]. (يخالفون) في هذه الآية مُضَمَّنٌ معنى الفعلِ (يُخرِجون). وقوله: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّاعُوا بِهِ﴾ [النساء ٨٣]. (أدَّاعوا به) مُضَمَّنٌ معنى الفعلِ (تحدَّثوا). وقوله: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأحقاف ١٥]. الفعلُ (أصلِحْ) مُضَمَّنٌ معنى الفعلِ (بارِكْ، أو الطُفُّ)، لأنَّ (بارِكْ) يتعدَّى بحرفِ الجرِّ (في).

¹ انظر المحكم والمحيط الأعظم ٧٤/٣، واللسان (جرح)، والخزانة ١٢٨/٢.

² قدَّره هكذا ابنُ هشامٍ في معني اللبيب ٦٧٩/٥.

³ ديوانه ١١٩٤/٢.

وكذلك الأفعال: (ينبو، ويخرجون، وتحدثوا)^١ تتعدى بحروف الجر؛ ولأن الأفعال في الآيات السالفات تَصَمَّنَتْ معاني هذه الأفعال = تعدت إلى مفاعيلها بحروف الجر، وجرت على منهاجها مُتَصَمِّنَةٌ معانيها.

ومن التَّضمين في شعره، قوله، يصفُ كَمَاءَ أَصَابِهَا المَطْرُ:

وَمَرْبُوعَةٍ رُبْعِيَّةٍ قَدْ لَبَّأَتْهَا بكفِّي من دَوِّيَّةٍ سَفَرًا سَفَرًا

قال: لَبَّأَتْهَا سَفَرًا. فعَدَّى الفعل (لَبَّأَ) إلى مفعولين، الأوَّل: الضَّمِيرُ (ها) المتَّصِلُ به، والثاني قوله: سَفَرًا. وهو في أصل استعماله يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ. يُقال: لَبَّأَهُمْ؛ إذا أَطْعَمَهُم اللَّبَّاءُ.^٢ لكنَّ الشاعرَ ثَمَّ عَدَّاهُ إلى مفعولين لأنَّه ضَمَّنَه معنى الفعل (أَطْعَمَ)، يُقال: أَطْعَمْتُهُم اللَّبَّاءُ. وعلى نحوِ ذا يُقدَّرُ عملُ الفعلِ (لَبَّأَ) في المفعولين: الضمير (ها)، و(سَفَرًا)، فكأنَّ ذا الرُّمَّةَ قال: أَطْعَمْتُ الكَمَاءَ سَفَرًا وَضَحَ النَّهَارِ في أرضٍ مستوية. قال ابنُ سيده (ت ٤٥٨ هـ) في هذا البيت، والتَّضمين فيه: "ولَبَّأَتْهَا: أَطْعَمْتُهَا أَوَّلَ ما بَدَتْ، وهي استعارة، كما يُطْعَم اللَّبَّاءُ؛ يعني أن الكَمَاءَ جَنَّاها فَبَاكَرَهُمْ بها طَرِيَّةً. وَسَفَرًا: مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ؛ أي غُدْوَةً. وَسَفَرًا: مَفْعُولٌ ثانٍ لـ.. لَبَّأَتْهَا، وَعَدَّاهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَأَنَّهُ في مَعْنَى: أَطْعَمْتُ".^٣

^١ انظر مغني اللبيب ٦٧٩/٥. والتضمين في هذه الآيات مُستفاد منه ثَمَّ.

^٢ في ديوانه ١٤٤٩/٣. وقوله: مَرْبُوعَةٌ رُبْعِيَّةٌ: يعني كَمَاءَ أَصَابِهَا الربيع من المطر، خرجت في أوَّل الربيع. ودَوِّيَّة: أرضٌ مستوية. وَسَفَرًا: أي وقت وضوح النَّهار، عندما يكون في منتصفه. وَسَفَرًا: أناساً مسافرين. عن الباهلي في شرح الديوان.

^٣ عن اللسان (لبأ).

^٤ في المحكم والمحيط الأعظم ٤٠٦/١٠.

المبحث الرابع:

العُدُولُ في بناء الاسم وإعرابه.

ثمّة أسماء في العربية تُستعمل في الكلام مبنية على حركاتها التي وُضعت لها أوّل مرّة، فتلزم حركاتها هذه في جميع حالات الإعراب في الرفع والنصب والجر. من ذلك الأسماء التي على وزن (فَعَالٍ)، فإنّها في الاستعمال المشهور لها تلزم الكسر في آخرها، سواء جاءت في موضع الرفع أم النصب أم الجر، وهي أسماء أصابها العَدْلُ فتحوّلت عن أصولها فلزمت البناء على الكسر. وأضربُ العَدْلِ كثيرة، منها ما يختص بالأعلام كعمر من عامر، ومنها ما يختص بالأعداد كمثنى من اثنين اثنين، ومنها ما يتصل بالأسماء المعرفة بالألف واللام كسحر من السحر، ومنها ما كان على صيغة (فَعَالٍ)، وهذه على أضرب، منها ما يتصل بأسماء الأفعال نحو نَزَالٍ وتَرَاكِ معدولتين عن فَعَلِي الأمر: انزل واطرك، والصفات في النداء نحو يا لكاع ويا خبات معدولتين عن لكعاء وخبيثة، وأسماء المصادر نحو جماد معدولة عن الجمودة، وما كان علماً نحو حذام معدولة عن حاذمة^١.

وللعرب في استعمال (فَعَالٍ) علماً مؤنثاً مذهبان:

الأول: مذهب أهل الحجاز، وهو بناؤها على الكسر أبداً في جميع حالاتها، يقولون: جاءت حذام ورأيت غلاب ومررت برقاش، كل أولئك عندهم بالكسر لا غير.

^١ انظر الإيضاح للفارسي ٢٣٥، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٠١٨ - ١٠٢٣. وقد سلف بعض هذا الكلام في أوّل البحث، ص ١١.

ومنه بيت لجيم بن صعب المشهور:

إذا قالت حذام فأنصتوها فإن القول ما قالت حذام

قال (حذام) بالكسر على حكايته.

والثاني: مذهب أهل نجد، وهم بنو تميم ومن جاوَرهم، وهو إعرابها إعراب ما لا ينصرف من الأسماء، يقولون: جاءت حذام، ورأيت غلاب، ومررت برقاش. قال الجوهري (٣٩٣هـ) في تفصيل استعمال (فعال) علماً على المؤنث المعدول عن فاعلة: "فأهل الحجاز يبنونه على الكسر في كل حال، وكذلك كل اسم على فعال يفتح الفاء معدول عن فاعلة، لا تدخله الألف واللام ولا يجمع، مثل قطام وحذام وغلاب. وأهل نجد يجرونه مجرى ما لا ينصرف، نحو عَمَرَ وزُفَرَ، يقولون: هذه رقاش بالرفع، وهو القياس؛ لأنه اسم علم وليس فيه إلا العدل والتأنيث، غير أن الأشعار جاءت على لغة أهل الحجاز، إلا أن يكون في آخره راء، مثل جعار اسم للضبُع، وحضار اسم لكوكب، وسفار اسم بثّر، ووبار اسم أرض، فيوافقون أهل الحجاز في البناء على الكسر".^١

واستعمل ذو الرمة هذا البناء من الأسماء المعدولة عن فاعلة على مذهب بني تميم، فأعربه إعراب ما لا ينصرف من الأسماء. وذلك في قوله^٢:

خَلِيلِي مَا بِي مِنْ عَزَاءٍ عَلَى الْهَوَى إِذَا أَصْعَدْتَ فِي الْمُصْعِدِينَ غَلَابُ

قال: غلاب، رفع كما يُرفع الاسم الممنوع من الصرف على لغة بني تميم في (فعال).

^١ ويُروى: فصدّقوها. وهو في معاني القرآن للفراء ١/ ٢١٥، ٢/ ٩٤، والصحاح (نصت) ١/ ٢٦٨، و(رقش) ٣/ ١٠٠٧،

والمحكم والمحيط الأعظم ٨/ ٢٩٦.

^٢ الصحاح (رقش) ٣/ ١٠٠٧.

^٣ ديوانه ٣/ ١٥٦٩.

وقد وافق بني تميم أيضاً في استعمالهم لـ(فَعَالٍ) المنتهية بحرفِ الرَّاءِ، فبناها على الكسر؛ لأنَّهم يبنونها على الكسر أيضاً على نحوِ بناءِ أهلِ الحجازِ لها. قال^١:

إِذَا لَعِبْتُ بُهْمَى مَطَارٍ فَوَاحِفٍ كَلْعَبِ الْجَوَارِي وَاضْمَحَلَّتْ ثَمَائِلُهُ

قال: مَطَارٍ، فبناها على الكسر كما هي جرياً على لغةِ بني تميم التي وافقت استعمالَ أهلِ الحجازِ لـ(فَعَالٍ) المنتهية بالرَّاءِ. وَمَطَارٍ، ووَاحِفٌ: اسْمَانِ لِمَوْضِعَيْنِ فِي دِيَارِ بَنِي تَمِيمٍ.

وذو الرَّمَّةِ فِي بَعْضِ شَعْرِهِ يَجْرِي عَلَى سِمَاتِ لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ ، فَهُوَ مُتَأَثِّرٌ بِهِمْ؛ لِأَنََّّهُمْ لَيْسُوا بِعِيدِينَ مِنْ قَوْمِهِ عَدِيَّ الرَّبَابِ، فَهُمْ أَبْنَاءُ عُمُومَةٍ، وَمتجاورونَ فِي الْمَكَانِ.

^١ ديوانه ١٢٦١/٢. وقوله: بُهْمَى؛ أي نَبْتُ ، إِذَا يَسَّ تَذْهَبُ الرِّيحُ بِهِ وَتَجِيءُ. وَاضْمَحَلَّتْ ثَمَائِلُهُ: ذَهَبَ مَا فِي جَوْفِهِ، مِنَ الرِّيحِ وَشِدَّةِ الْحَرِّ.

المبحث الخامس:

مسائل في شعر ذي الرُّمَّة، متفرقات، خالفت الأصول الإعرابية التي عليها النحويون.

أولاً: (تقدّم في شعره القسم على الشرط، فأعطى الجواب فيهما للشرط، خلافاً للمشهور).

أصل الاستعمال في الشرط مع القسم أن الجواب يُعطى للمتقدّم منهما إن لم يتقدّم عليهما ذو خبر؛ أي إن لم يسبقهما ما يحتاج إلى خبر، كالمبتدأ، فإنه إن تقدّم وجب إعطاء الجواب للشرط لا للقسم. فإن لم يتقدّم ذو خبر، وأُخِرَ القسم وجب الاستغناء عن جوابه بجواب الشرط.

وإن أُخِرَ الشرط وجب الاستغناء بجواب القسم عن جوابه. نحو قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ [النور ٥٢]. وهذا الحكم الآخر هو ما جرى الخلاف فيه بين النحويين، وسبب هذا الخلاف أن شعراً ليس بقليل جاء فيه القسم متقدماً على الشرط = أعطى الجواب فيه للشرط خلافاً للكثير المشهور.

من ذلك بيتان لذي الرُّمَّة، تقدّم القسم فيهما على حرف الشرط فأعطى الجواب للشرط، وكان الأصل والغالب في مثل هذه الحال أن يُعطى الجواب للمتقدّم منهما.

قال في الأول^١:

لَئِنْ كَانَتِ الدُّنْيَا عَلَيَّ كَمَا أَرَى تَبَارَيْحَ مَنْ مَيَّ فَلَلَمَوْتُ أَرْوَحُ

^١ ديوانه ٢/ ١٢١٢. وهو في شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٩٠، ومغني اللبيب ٣/ ٢٧٧، والخزانة ١١/ ٣٢٨.

وقال في الثاني:

لَيْنَ قَطَعَ الْيَأْسُ الْحَيْنَ فَإِنَّهُ رَقُوءٌ لِتَذَرَفِ الدُّمُوعِ السَّوَافِكِ

في كلا البيتين قدّم القسم وأخّر حرف الشرط عنه، وأعطى الجواب للشرط، خلافاً لما عليه أصل الاستعمال، وجُلّ النحويين.

وذلك في قوله الأول: (فللموت أروح)، وقوله الثاني: (فإنه رقوء). جعل الفاء الرابطة لجواب الشرط متصلةً بالجواب، إشعاراً بأنّ الجواب للشرط لا للقسم. وفي تأويل ذلك اختلف النحويون، وعليه جاء عن أكثرهم منع مثل هذا والبقاء على أصل الاستعمال، وتأولوا العدول عنه بكلام سنورده، وجاءت عن الفراء (ت ٢٠٧هـ) إجازة ذلك، وقد نبّه على أنّ الوجه هو إعطاء الجواب للقسم إن تقدّم، وتابّع الفراء ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)^١، فأجاز ما أجازّه.

واستدلّ الفراء على جواز إعطاء الجواب للشرط إن تقدّم لفظ القسم عليه بقول الشاعر من بني عَقيْل:

لَيْنَ كَانَ مَا حَدَّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا
وَأَرْكَبُ حِمَارًا بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرَوَةٍ وَأَعْرِ مِنْ الْخَاتَامِ صُغْرَى شِمَالِيَا

^١ ديوانه ١٧٢٤/٣. وهو في أساس البلاغة ٣٧٣/١، وشرح الكافية الشافية ٨٩٠/٢. وقوله: رَقُوءٌ؛ يعني دواءً يمنع انسكاب الدمع.

^٢ انظر معاني القرآن للفراء ٦٦-٦٧، ١٣٠-١٣١. والخزانة ١١/٣٣٠.

^٣ انظر شرح التسهيل ٢١٦/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٨٩/٢، والخزانة ١١/٣٣٠.

^٤ انظر معاني القرآن للفراء ٦٧/١، ١٣١/٢، ودرة الغواص ٢٧٤، وشرح الكافية الشافية ٨٩١/٢، واللسان (ختم)، والدر المصون ٤٦/٢، ٤٧٤/٥، واللباب في علوم الكتاب ٣٥٤/٢، ومغني اللبيب ٢٧٨/٣، والخزانة ١١/٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٧.

جَزَمَ (أَصْمَ) لَأَنَّهُ جَوَابٌ لِلشَّرْطِ الْجَازِمِ، وَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ الْقِسْمُ الَّذِي وَطَّأَتْ لَهُ اللَّامُ الْمُتَّصِلَةُ
بِ(إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ الْجَازِمَةِ، فَذَلِكَ عِنْدَ الْفَرَّاءِ جَائِزٌ.

وقول الأعشى^١:

لَيْنٌ مُنِيَّتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا مِنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَتَفَلُّ
قَالَ الْفَرَّاءُ (ت ٢٠٧هـ): "فَجَزَمَ (لَا تُلْفِنَا)، وَالْوَجْهَ الرَّفْعُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ: ﴿لَيْنٌ أُخْرِجُوا لَا
يَخْرُجُونَ﴾ [الحشر ١٢]، وَلَكِنَّهُ لَمَّا جَاءَ بَعْدَ حَرْفِ يُنَوِي بِهِ الْجَزْمَ صَيَّرَ جَزْماً جَوَاباً لِلْمَجْزُومِ،
وَهُوَ فِي مَعْنَى رَفْعٍ"^٢.

وقول الراعي^٣:

حَلَفْتُ لَهُ إِنْ تُدْلِجَ اللَّيْلَ لَا يَزُلْ أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بُيُوتِي سَائِرُ
جَزَمَ الْفَعْلَ (لَا يَزُلْ) لَأَنَّهُ جَوَابُ الشَّرْطِ، عَلَى أَنَّ الْقِسْمَ قَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ.

وقد تأوَّل جماعةٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ جَزَمَ جَوَابَ الشَّرْطِ مَعَ الْقِسْمِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَيْهِ بِأَنْ
اعْتَبَرُوهُ ضَرْوَةً. وَعَدُّوهُ مِنْ بَابِ تَوْهَمِ الشَّاعِرِ سَقُوطَ الْقِسْمِ مِنْ أَوَّلِ الْكَلَامِ.

قَالَ الْقَزَّازُ الْقَيَّرَوَانِيُّ (ت ٤١٢هـ): "وَمَّا يَجُوزُ لَهُ [أَيُّ فِي الضَّرُورَةِ] إِدْخَالُ لَامِ
الْقِسْمِ عَلَى (إِنْ)، وَتَوْهَمُ حَذْفِهَا"^٤.

^١ فِي دِيَوَانِهِ (الصَّبِيحُ الْمُنِيرُ) ٤٨، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٦٨/١، ١٣١/٢، وَجَامِعُ الْبَيَانِ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ ٥٤٨/١٧، وَدِيَوَانُ
الْأَدَبِ ٤١٧/٢، وَالصَّحَاحُ (نَفْل) ١٨٣٣/٥، وَمَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ فِي الضَّرُورَةِ ٢٩٥، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ٨٠٩/٢،
٨٨٩، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ١٠٩/٧، وَالْدَّرُ الْمَصُونُ ٤٠٧/٧، وَالْخَزَانَةُ ٣٤٤/١١. وَقَوْلُهُ: (نَتَفَلُّ): يَعْنِي نَنْتَفِي مِنْهَا.

^٢ مَعَانِي الْقُرْآنِ لَهُ ٦٨/١.

^٣ دِيَوَانُهُ ١١٥، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٦٩/١، ٢٣٦، وَجَامِعُ الْبَيَانِ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ ٢٥٩/٧، وَالْخَزَانَةُ ٣٤٢/١١.

^٤ فِي مَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ فِي الضَّرُورَةِ ٢٩٣.

ويتبع رأي القزاز هذا أنه إذا جازَ في الشعرِ توهُمُ إسقاطِ اللامِ الموطئة للقسمِ قبلَ حرفِ الشرطِ، وجزمُ الجوابِ بحرفِ الشرطِ = جازَ أيضاً توهُمُ إسقاطِ أيّ لفظٍ للقسمِ قبلَ الشرطِ، وإعطاءُ الجوابِ للشرطِ.

ومنهم من جعلَ اللامَ في (لئن) زائدةً إن أُعطيَ الجوابُ للشرطِ؛ وذلك ليسوَّغوا إعطاءَ الجوابِ للشرطِ، ويحفظوا انتقاضَ الحكمِ الذي وضعوه لاجتماعِ الشرطِ والقسمِ.

ثانياً: (قَلْبُ الإعرابِ، وإبدالُ مَوْضِعِ لَفْظٍ من آخرَ، وإبدالُ إعرابِ أحدهما بإعرابِ الآخرِ).

قَلْبُ الإعرابِ هو إبدالُ حُكْمٍ من حُكْمٍ، ويُطلقون عليه (قَلْبَ المعنى)، وهو مُستعملٌ عند سيبويه (ت ١٨٠ هـ) وغيره من النحويين والمفسرين^١. ويريدون به وضعَ لفظٍ في موضعِ لفظٍ آخرَ، ثمَّ بعدَ ذلك يأخذُ كلُّ واحدٍ من اللفظين حكمَ اللفظِ الآخرِ من الإعرابِ، قال ابنُ عصفورٍ (ت ٦٦٩ هـ): "وأما إبدالُ الحُكْمِ من الحكمِ فمَنه: قَلْبُ الإعرابِ أو غيره من الأحكامِ؛ لأنَّ اللفظَ إذا قَلِبَ حُكْمُهُ أُعْطِيَ بَدْلُهُ حُكْمَ غَيْرِهِ"^٢.

وقد يكونُ اللفظانِ في الأصلِ: الأوَّلُ فاعلاً والثاني مفعولاً، فيصيرانِ بقلْبِ المعنى، أو قلبِ الإعرابِ: الأوَّلُ مفعولاً والثاني فاعلاً. وكذلك إذا كانا في الأصلِ مفعولينِ: أوَّلًا وثانيًا، فقد يتعاكسانِ بالقلْبِ، فما كانَ أوَّلًا يصيرُ ثانيًا، وما كانَ ثانيًا يصيرُ أوَّلًا.

^١ انظر مغني اللبيب ٣/ ٢٧٨ - ٢٧٩، وشرح أبياته للبغدادى ٤/ ٣٦٧، والخزانة ١١/ ٣٤٠ - ٣٤١.

^٢ انظر الكتاب ١/ ٥٩، وشرح أبياته ١/ ١١٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٦٦، وديوان الأدب ٤/ ١١١، والمحتسب ٢/ ١١٧، والتمام ١٨٠، وما يجوزُ للشاعر في الضرورة ١٨٢، ١٠٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٤، والبحر المحيط ٨/ ٣٧٤، والدر المصون ٣/ ١٥٩، ومغني اللبيب ٦/ ٧٢٥ - ٧٢٦.

^٣ في ضرائر الشعر ٢٦٦.

وعلى ذا جاء بيتُ ذي الرُّمَّة، الذي يصفُ فيه مَيَّةً، وشَبَّهَ خَصْرَهَا وقد كَسَتْهُ الوِشَاحُ
بالعُرجونِ وقد يبسَ وذوى فصارَ أَمْلَسَ، قال^١:

وتَكْسُو المِجَنَّ الرَّخُو خَصْرًا كَأَنَّهُ إِهَانٌ ذَوَى عَنْ صُفْرَةٍ فَهُوَ أَخْلَقُ

قلبَ موضعَ اللفظين (المِجَنَّ، وَخَصْرًا)، فقلبَ المعنى والإعرابَ، وجعلَ المِجَنَّ؛ وهو
الوِشَاحُ مُغَطًى، وَالْخَصْرَ مُغَطًى، وأصلُ المعنى هو العكسُ تمامًا. وكذلك جعلَ المِجَنَّ
مفعولاً أولاً، وهو في الأصلِ مفعولٌ ثانٍ، وَالْخَصْرَ مفعولاً ثانياً، وهو في الأصلِ مفعولٌ
أوَّلٌ، لأنَّنا نقولُ في أصلِ المعنى: كسوتُ خَصْرِي وشاحاً. قال ابنُ قُتَيْبَةَ (ت ٢٧٦هـ): "كَانَ
الْوَجْهَ أَنْ يَقُولَ: (وَتَكْسُو الْخَصْرَ مِجَنًّا)، فَقَلَبَ"^٢.

وعلى ذلك يتبعُ الإعرابُ المعنى، في الأصلِ وعندَ العُدُولِ عنه، كما تبعه في بيتِ ذي الرُّمَّة
هذا، وكما يتبعه فيما يجيءُ من شواهدٍ في هذا البابِ من القلبِ.

قال الأَخطلُ يهجو قومَ جرير^٣:

مِثْلُ القَنَاذِرِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانٌ أَوْ بَلَغَتْ سُوءَاتِهِمْ هَجَرٌ
أَرَادَ: أَوْ بَلَغَتْ سُوءَاتُهُمْ هَجَرَ.

^١ انظر ديوانه ٤٦٣/١، وتأويل مشكل القرآن ١٢٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٠٠، وضرائر الشعر ٢٦٧. وسيأتي ذكره في مبحثِ الصَّرورة في شعرِ ذي الرُّمَّة، ص ٤٥٧.

^٢ في تأويل مشكل القرآن ١٢٤.

^٣ في ديوانه ١٠٩، ومجاز القرآن ٣٩/٢، ومعاني القرآن للأخفش ١٤١/١، والمقتضب ١٠١/٤، والأصول ٤٦٤/٣، والمحاسب ١١٨/٢، والتمام ١٨١، والصحاح (نجر) ٨٢٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٠٣/١، والبحر المحيط ١٣٦/٣، والدر المصون ١٥٩/٣، ومغني اللبيب ٧٢٦/٦، والخزانة ٢٧١/٩. ورواية الديوان:

على العياراتِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانٌ أَوْ حُدِّثَتْ سُوءَاتُهُمْ هَجَرٌ

ومثله قول ابن قيس الرقيات^١:

أَسْلَمُوهَا فِي دِمَشْقَ كَمَا أَسْلَمْتُ وَخَشِيَّةً وَهَقَا

أي: كما أَسْلَمَ وَهَقُ وَخَشِيَّةً.

قال أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ): "والقَلْبُ كثيرٌ، منه: إذا طَلَعَتِ الشَّعْرَى واستوى العودُ على الحِرْبَاءِ"^٢. أي استوى الحِرْبَاءُ على العودِ. لكنهم قلبوا المعنى لمعرفةً بأصله.

ومنه بيت الحماسيِّ المَسَاوِرِ بنِ هند بن قيس بن زهير^٣:

وَرَأَيْنَ شَيْخًا قَدْ تَحَنَّى صُلْبُهُ يَمْشِي فَيَقْعُسُ أَوْ يَكِبُّ فَيَعْثُرُ

قال المرزوقي (ت ٤٢١هـ) في شرحه لهذا البيت: "وكان الواجب أن يقول: أَوْ يَعْثُرُ فَيَكِبُّ؛ لأنَّ العِثَارَ قَبْلَ السَّقُوطِ لِلوَجْهِ، لكنَّه لم يُبَالِ بتغيُّرِ التَّرتيبِ لأَمْنِهِ مِنَ الِالتِّبَاسِ، وهذا دون ما يجيء في كلامهم من القَلْبِ"^٤.

وقول المرزوقي: (لم يُبَالِ بتغيُّرِ التَّرتيبِ لأَمْنِهِ اللَّبَسِ)، هو الشرطُ الذي قيَّدوا فيه قلبَ المعنى والإعرابِ فيما سَلَفَ، وذلك أنَّ القلبَ يكونُ في الأشياءِ المعهودةِ المعروفةِ للناسِ، فلا يجوزُ أن يُقلَّبَ ترتيبُ لفظٍ لا يتأتَّى معرفةُ أصله، على ذلك أجازوا القلبَ في الشعرِ والنثرِ، وهو في الأوَّلِ كثيرٌ، وفي الثاني قليلٌ، ومنهم مَنْ جعله في الشعرِ ضرورةً، ولم يُجزِّه في النثرِ. وهذا ما يُفسِّرُ إثباته ضمنَ ما يجوزُ للشاعرِ في الضَّرورةِ في كتبِ الضرائرِ الشعريةِ^٥.

^١ في ديوانه ٥٣. وجامع البيان في تأويل القرآن ٢٢٨/١٧، والمحتسب ١١٨/٢، والتمام ١٨٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٦٠، ٦٢٧، وما يجوزُ للشاعرِ في الضَّرورةِ ٣٠١، والوهق: الحبلُ.

^٢ في التمام ١٨١.

^٣ انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٦٠.

^٤ المصدر نفسه.

^٥ انظر ضرائر الشعر ٢٧١.

^٦ انظر ما يجوزُ للشاعرِ في الضَّرورةِ ٢٩٨-٣٠١، وضرائر الشعر ٢٦٦-٢٧١.

ثالثاً: (اسمُ الفاعِلِ عَمِلَ بَعْدَ أَنْ وَصِفَ).

وذلك في قولِ ذي الرُّمَّة^١:

وَقَائِلَةٌ تَخْشَى عَلَيَّ: أَظُنُّهُ سَيُودِي بِهِ تَرَحَّالُهُ وَمَذَاهِبُهُ

ظاهرُ لفظِ هذا البيتِ أنَّ جملةَ (أظنُّه) معمولةٌ لاسمِ الفاعِلِ (قائلة)، وهي في محلِّ نصبٍ مقولِ القولِ، وأنَّ جملةَ (تخشى) وصفٌ لـ (قائلة). هذا في الظاهرِ الذي عليه لفظُ البيتِ.

أمَّا ما عليه التأويلُ والتَّقديرُ الصَّحيحُ الذي يوافقُ الصَّنَاعَةَ وما أقرَّه النَحْوِيُّونَ فرَأْيَانِ:

الرَّأْيُ الأوَّلُ يقولُ: إنَّ جملةَ (تخشى) وصفٌ لـ (قائلة)، وجملةَ (أظنُّه) معمولةٌ لفعلٍ مضمَرٍ تقديرُه: (تقولُ)؛ أي وقائلةٌ تخشى عليَّ تقولُ: أظنُّه، فهي في محلِّ نصبٍ مقولِ القولِ.

والرَّأْيُ الثاني يقولُ: إنَّ جملةَ (تخشى) في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضَّميرِ المستترِ في اسمِ الفاعِلِ (قائلة)، وجملةَ (أظنُّه) معمولةٌ لاسمِ الفاعِلِ (قائلة)، وهي في محلِّ نصبٍ مقولِ القولِ، ولا يُحتاجُ في هذا الرَّأْيِ إلى تقديرٍ فعلٍ مضمَرٍ للقولِ قبلَ (أظنُّه).

ذكرَ الفارسيُّ (ت ٣٧٧هـ) ذَيْنِكَ الرَّأْيَيْنِ فِي بَيْتِ ذِي الرُّمَّة^٢، وقد قال البغداديُّ (ت ١٠٩٣هـ): إِنَّ الْفَارِسِيَّ أَوَّلَ مَنْ اسْتَدَلَّ بِبَيْتِ ذِي الرُّمَّةِ هَذَا^٣. واستدلَّ به الباقلانيُّ (ت ٥٤٢هـ) على أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ؛ أَي لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَمَعْمُولِهِ بِصِفَةٍ أَوْ عَطْفٍ، وَقَدَّرَ الْعَامِلَ فِي جُمْلَةٍ (أظنُّه) مِنْ بَيْتِ ذِي الرُّمَّةِ فَعَلًا مَضْمَرًا هُوَ (تقولُ: أظنُّه)؛ لِأَنَّهُ لَوْلَا تَقْدِيرُ الْفَارِسِيِّ فَعَلًا مَضْمَرًا قَدْ عَمِلَ بِجُمْلَةٍ (أظنُّه) لَتَوَهَّمَ أَنَّ اسْمَ

^١ في ديوانه ٨٥٨/٢. والحجة ٢٢٥/٥، وجواهر القرآن ونتائج الصنعة ١٠٨٦، ومغني اللبيب ٢٦٦/٥، وهو فيه برواية:

(تَرَحَّالُهُ وَجَعَالُهُ)، وشرح أبياته للبغدادي ٣١٤/٦. وسيأتي ذكره هذا البيت أيضاً، ص ٤١٨.

^٢ انظر الحجة ٢٢٥/٥، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣١٥/٦.

^٣ انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٣١٥/٦.

^٤ في جواهر القرآن ونتائج الصنعة ١٩٨٦.

الفاعل (قائلة) عمل بها، وهذا لا يصح عندهم؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ إذا وُصِفَ لا يجوزُ له العملُ، وهو ههنا وُصِفَ بجملةٍ (تخشى عليّ)، فمن أجلِ ذا قُدِّرَ (تقول) للعملِ في جملةٍ (أظنه)، و"لأنَّ الصِّفَةَ إذا جرتُ على الموصوفِ آذنتُ بتمامِ الاسمِ وانقضائه؛ ألا ترى أنَّه لا يجوزُ: (عَجِبْتُ من ضَرْبِكَ الشَّدِيدِ عَمراً الضَّعِيفِ)"^١.

وذكرَ الرَّأيَ الثاني ابنُ هشامٍ (ت ٧٦١هـ)، قال: "فإنَّ جُمْلَةً (تُخْشَى عَلَيَّ) حَالٌ من الضَّمِيرِ في (قائلة)، ولا يجوزُ أن تكونَ صِفَةً لها لأنَّ اسمَ الفاعلِ لا يُوصَفُ قَبْلَ العملِ"^٢.

وكذلك رأى هذا الرَّأيَ البغداديُّ، وقد ذكرَ عن أبي حيَّانٍ (ت ٧٤٥هـ) أنَّ اسمَ الفاعلِ قد يعملُ إذا وُصِفَ قليلاً شاذّاً جداً، ولا يجوزُ في الكلامِ^٣. وأنشدَ لذلك ما أنشده الفارسيُّ في الحجةِ لبشر بن أبي خازم:

إذا فاقِدُ خُطْبَاءٍ فَرَحِينٍ رَجَعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمُبَايِنِ

واعترضَ ابنُ سيده (ت ٤٥٨هـ) على روايةِ هذا البيتِ، واعتراضه على وصفِ اسمِ الفاعلِ (فاقد) بـ(خطباء) وعمله في المفعولِ (فرخين)، وذهبَ إلى أنَّ روايةَ البيتِ الصَّحيحةُ هي: (إذا فاقِدُ فَرَحِينٍ خُطْبَاءٍ رَجَعَتْ)، بتقديمِ معمولٍ (فاقد) قبلَ صِفَتِهِ. قال: "وعنديَّ أنَّه: (إذا فاقِدُ فَرَحِينٍ خُطْبَاءٍ)؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ إذا وُصِفَ قُرْبَ من الاسمِ، وفارقَ شِبْهَ الفِعْلِ"^٤. وليسَ له -إن أسعفه وزنُ البيتِ- أن يُغيَّرَ روايةٌ مُجمَعاً عليها، وليسَ ما ذكره على أنَّه دليلٌ على الروايةِ الصحيحةِ له بدليلٍ.

^١ عن أبي الفتح في التمام ٢٣١.

^٢ في مغني اللبيب ٢٦٦/٥.

^٣ انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٣١٥/٦.

^٤ لم أجده في ديوانه، وهو في الحجة ٢٢٥/٥، ٤٣١، والمحكم والمحيط الأعظم ٣٢٠/٦، وشرح الكافية الشافية

١٠٤٢/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣١٥/٦. ويروى: الخليط المزايل.

^٥ انظر المحكم والمحيط الأعظم ٣٢٠/٦.

وبهذا البيت احتجَّ ابنُ مالكٍ (ت ٦٧٢هـ) للكِسائيِّ (ت ١٨٩هـ) في إجازته عملَ اسمِ الفاعلِ فيما بعدَ صفته. قال: "فلو صُغِّرَ، أو نُعِتَ اسمُ الفاعلِ ... بَطُلَ عَمَلُهُ، إِلَّا عِنْدَ الكِسائيِّ، فَإِنَّهُ أَجَازَ إِعْمَالَ الْمُصَغَّرِ، وَإِعْمَالَ الْمُنْعَوَةِ، وَحَكَّى عَنِ بَعْضِ الْعَرَبِ: (أَظُنُّنِي مُرْتَحِلًا وَسُوَيْثِرًا فَرَسَخًا)". وذكر البيتَ مقوياً به حجةُ الكِسائيِّ.

رابعاً: ("ما تَنَفَّكُ" فَصَلْتُ (إِلَّا) بَيْنَهَا وَبَيْنَ خَبَرِهَا).

قالَ ذو الرُّمَّةُ:

فيا مِيَّ ما أدراكِ أينَ مُناخُنَا مُعَرَّقَةَ الْأَلْحِي يَمَانِيَّةً سَجَرَا

حَرَاجِيحٍ ما تَنَفَّكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْحَسَفِ، أَوْ نَزَمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا

الظَّاهِرُ الَّذِي عَلَيْهِ لَفْظُ الْبَيْتِ أَنَّ (إِلَّا) فِيهِ لِلْحَضَرِ، وَدَخَلَتْ بَيْنَ الْفِعْلِ الناقِصِ: (ما تَنَفَّكُ) وَخَبَرِهِ: (مُنَاخَةً)، كَمَا تَدخُلُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَمَعْمُولِهِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَفْرَغِ الْمُنْفِيِّ.

هذا ما عليه ظاهرُ بيتِ ذي الرُّمَّةِ، وهو إن بَقِيَ على ظاهرِهِ بلا تأويلٍ ولا تقديرٍ، فَإِنَّ الشاعِرَ يُنسَبُ في قولِهِ هذا إلى التَّخْطِئَةِ والغَلَطِ، وَقَدْ نَسَبَ إِلَيْهِ الغَلَطَ في هذا القولِ - فيما

^١ في شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤٢.

^٢ في ديوانه ٣/ ١٤١٧، ١٤١٩. وهو في الكتاب ٣/ ٤٨، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٢٨١، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٦٨، والمحتمسب ١/ ٣٢٩، والصحاح (فكك) ٤/ ١٦٠٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٧٣، والإنصاف ١٣٦، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٧٠، وضرائر الشعر ٧٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٢١، والبحر المحيط ٢/ ١٠٨، والدر المصون ٢/ ٢٣٤، واللباب في علوم الكتاب ٣/ ١٦٦، والجنى الداني ٥٢١، ومغني اللبيب ١/ ٤٧٥، واللسان (فكك)، والخزانة ٩/ ٢٤٧، وزهر الأكم في الأمثال والحكم ٣/ ١٤. وقوله: مُعَرَّقَةَ الْأَلْحِي؛ قَلِيلَةُ لَحْمِ الْأَلْحِي؛ جمع: لَحْيٍ. وَسَجَرَا: ماثِلَةٌ إلى الحُمُرَةِ. وحراجيج، من صفة الثُّوقِ، وهي الصَّامِرَةُ من الهزال. والحسَف: هو الجوعُ، وذلك أن تبيتَ الناقة على غير علفٍ. وقد تقدَّم ذكر هذين البيتين في ص ٢٠٥، لكنِّي أَخَرْتُ شرحهما وتخريجهما إلى هنا لأنَّ التَّخْرِيجَ يَتَعَلَّقُ بِالمَسْأَلَةِ في (ما تَنَفَّكُ إِلَّا مُنَاخَةً). وسيأتیان، ص ٣٩٢.

يُرَوَّى - بعض المتقدمين من علماء النحو ورؤاة الشعر، ومن أولئك أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، والأصمعي (ت ٢١٦هـ) الذي روى عنه ذلك.

روى هذه الرواية عنهما المرزباني (٣٨٤هـ) في موشحه، قال: "أخبرني محمد بن يحيى، قال: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَازِنِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَصْمَعِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ الْعَلَاءِ يَقُولُ: أَخْطَأَ ذُو الرُّمَّةِ فِي قَوْلِهِ: [البيت]، فِي إِدْخَالِهِ (إِلَّا) بَعْدَ قَوْلِهِ: (مَا تَنْفُكُ). قَالَ الْفَضْلُ: لَا يُقَالُ: مَا زَالَ زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا. قَالَ الصُّوْلِيُّ: وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى يَقُولُ: لَا يَدْخُلُ مَعَ (مَا يَنْفُكُ، وَمَا يَزَالُ) (إِلَّا)؛ لِأَنَّ (مَا) مَعَ هَذِهِ الْحُرُوفِ خَبَرٌ، وَلَيْسَتْ بِجَحْدٍ" اهـ.

وقال أيضاً: "وأخبرني الصُّوْلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الطَّيِّبُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْأَصْمَعِيَّ يَقُولُ: أَخْطَأَ ذُو الرُّمَّةِ فِي قَوْلِهِ: [البيت]، وَقَوْلُهُ: (مَا): جَحْدٌ، وَ (إِلَّا) تَحْقِيقٌ، فَكَيْفَ يَجْتَمِعَانِ؟".^١

وقد جاءت عن أبي عمرو بن العلاء والأصمعي أخبار مشهورة في نقد الشعراء وتخطئتهم، وللأصمعي مع ذي الرُّمَّة مزية خاصة في نسبة بعض شعره إلى الغلط.

ووجه الخطأ في ظاهر قول الشاعر: (ما تنفكُ إلَّا مُنَاخَةً) أَنَّهُ أَدْخَلَ (إِلَّا) بَيْنَ (مَا) تَنْفُكُ) وَبَيْنَ خَبَرِهَا، وَ (إِلَّا) الَّتِي لِلْحَصْرِ لَا تَدْخُلُ إِلَّا فِي الْكَلَامِ الْمُنْفِيِّ، وَذَلِكَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَفْرُغِ. وَ (مَا تَنْفُكُ) ههنا ليست منفية، بل مُثَبَّتَةٌ، وَإِنْ سَبَقَتْهَا (مَا)؛ لِأَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى مُنْفِيٍّ فِي الْمَعْنَى، فَاسْتَحَالَ إِجْبَابًا، إِذْ مَعْنَى: (أَنْفَكَ، وَزَالَ، وَفَتَى، وَبَرَحَ) نَفْيٌ، وَمَعْنَاهَا مَعَ حَرْفِ النْفْيِ إِثْبَاتٌ لَا غَيْرُ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ ثَعْلَبٍ (ت ٢٩١هـ): (لَأَنَّ (مَا) مَعَ هَذِهِ الْحُرُوفِ خَبَرٌ، وَلَيْسَتْ بِجَحْدٍ)^٢، وَعَلَيْهِ لَا يَجُوزُ دُخُولُ (إِلَّا) بَيْنَهَا وَبَيْنَ خَبَرِهَا، لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ لِلْحَصْرِ فِي

^١ الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ١٨٢. وعنه في الخزانة ٢٤٨/٩. وتخطئته كذلك في المفضل ٣٥٣، وشرحه لابن يعيش ١٠٧/٧، وأما ابن السجري ٣٧٣/٢، وشرح الكافية للرضي ١٩٧/٤، ومغني اللبيب ٤٧٨/١.

^٢ الموشح ١٨٢. وقد سلف ذكر هذا الخبر، في ص ٢٠٧.

^٣ وهو ما جاء في نقل المرزباني عن الصُّوْلِيِّ في الصفحة السالفة.

كلام مثبت غير منفي. قال الزمخشري (٥٣٨هـ): "والتي أوائلها الحرف النَّفي في معنى واحد؛ وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه، ولَدْخُولِ النَّفْيِ فيها على النَّفْيِ جَرَتْ مَجْرَى (كان) في كونها للإيجاب، ومن ثمَّ لم يَجْزُ: ما زالَ زيدٌ إِلَّا مُقِيماً^١". وقال شارحُ كلامه ابنُ يعيش (٦٤٣هـ): "وذلك أنَّ هذه الأفعال معناها النَّفي؛ فزال، وبرح وأنفك وفتي كلُّها معناها خلاف الثَّبات؛ ألا ترى أنَّ معنى: (زال) برح، فإذا دخل حرف النَّفْيِ نفى البرح، فعادَ إلى الثَّبات وخلاف الزَّوال، فإذا قلت: ما زالَ زيدٌ قائماً، فهو كلامٌ معناه: الإثبات؛ أي هو قائمٌ، وقيامه استمرَّ فيما مضى من الزَّمان، فهو كلامٌ معناه الإثبات، ولهذا المعنى لم تدخل (إلا) على الخبر، فلا يجوز: لم يزلَ زيدٌ إِلَّا قائماً، كما لم يَجْزُ: ثَبَتَ زيدٌ إِلَّا قائماً؛ لأنَّ معنى: ما زالَ ثبت^٢".

وقد دارَ في نسبةِ العالمين الغلطُ إلى الشاعرِ في قوله هذا أخذٌ وردُّ، فردَّ هذا الغلطُ عنه علماءٌ ونحويُّون كثيرٌ، وذكرُوا أنَّ الروايةَ الصحيحةَ لبيتِ ذي الرُّمَّةِ هي:

حَرَاجِيجَ مَا تَنْفُكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْحَسَفِ، أَوْ تَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

والآل: الشَّخصُ، يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ، وهو في البيتِ مؤنَّثٌ، لذلك وُصِفَ بـ(مُنَاخَة)^٣. وعلى هذه الرواية يُدْفَعُ الغلطُ عن بيتِ ذي الرُّمَّةِ هذا، ويكونُ (آلاً) خبراً لـ(ما تنفكُ)، و(مُنَاخَة) صفته. وقد ذكرَ تصحيحَ روايةِ البيتِ المرزبانيُّ (ت ٣٨٤هـ) في خيرِ رواه عن الصُّوليِّ (ت ٣٣٥هـ)، قال: "قال الصُّوليُّ: وحدَّثنا محمد بن سَعِيدِ الْأَصَمِّ، وأحمد بن يَزِيدَ، قالَا: حدَّثنا يَزِيدُ الْمُهَلَّبِيُّ، عن إِسْحَاقَ الْمُوصِلِيِّ أَنَّهُ كَانَ يُنْشِدُ هَذَا الْبَيْتَ لِذِي الرُّمَّةِ:

^١ في المفصل ٣٥٣.

^٢ في شرح المفصل ١٠٦/٧. وانظر شرح الكافية للرضي ١٩٧/٤، والخزانة ٢٤٩/٩.

^٣ انظر الخزانة ٢٤٨/٩ - ٢٤٩.

^٤ انظر في احتجاج النحويين بهذه الرواية: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ١٨٢، والإنصاف ١٣٦، وضرائر الشعر ٧٦، ومغني اللبيب ٤٧٨/١، والخزانة ٢٤٨/٩.

حَرَّاجِيحَ مَا تَنَفَّكَ إِلَّا مُنَاخَةً

.....

والآل: الشَّخْصُ، ويقول: نَحْتَالُ لِصَوَابِهِ، وَنَحْتَجُّ بَيْتَهُ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ الْآلُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْقَصِيدَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ^١:

فَلَمْ نَهْبِطْ عَلَى سَفَوَانَ حَتَّى طَرَحْنُ سِخَاهُنَّ وَصِرْنَا آلَا^٢.

وقد صَحَّتْ هَذِهِ الرَّوَايَةُ عِنْدَ عَبْدِ الْقَادِرِ الْبَغْدَادِيِّ (ت ١٠٩٣هـ) حَتَّى جَرَّأَتْهُ عَلَى أَنْ يَنْسِبَ إِلَى أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ الْخَطَأَ فِي تَغْلِيظِ ذِي الرُّمَّةِ، وَقَالَ مُحْتَجًّا بِهَذِهِ الرَّوَايَةِ: "وَالْمُخْطِئُ هُوَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ"^٣.

وَكَذَلِكَ خُطِئَ الْأَصْمَعِيُّ (ت ٢١٦هـ) فِي تَخْطِئَةِ الشَّاعِرِ، فَخَطَّاهُ الْمَازِنِيُّ (ت ٢٤٨هـ) وَأَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسِ (ت ٣٣٨هـ)، وَاسْتَدَّلَا عَلَى تَخْطِئَتِهِ بِأَنَّ (تَنَفَّكَ) فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ تَامَّةٌ، غَيْرُ نَاقِصَةٍ، وَعَلَيْهِ يَجُوزُ دُخُولُ (إِلَّا) بَعْدَهَا^٤.

وَذَكَرَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ (ت ٥٤٢هـ) أَنَّ بَيْتَ ذِي الرُّمَّةِ ذَاكَ مِمَّا حَمَلَهُ بَعْضُ الْجَاهِلِينَ الَّذِي يَدَّعِي الْفَهْمَ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَيَتَطَاوَلُ عَلَى الشُّعْرَاءِ الْمُحْتَجِّ بِشَعْرِهِمْ، وَالْعُلَمَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ، فَصَارَ يَرْفَعُ بِهِ الصَّوْتَ؛ أَنَّ ذَا الرُّمَّةِ أَخْطَأَ وَغَلِطَ فِي قَوْلِهِ: (مَا تَنَفَّكَ إِلَّا مُنَاخَةً)، وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ وَاحْتَجَّ لِقَوْلِ الشَّاعِرِ، وَدَفَعَ عَنْهُ أَنْ يَخْطِئَ فِي شَعْرِهِ وَهُوَ مَجْبُولٌ عَلَى لُغَتِهِ، وَمِمَّا قَالَ: "وَلَيْسَ لِهَذَا الْمُتَطَاوَلِ إِلَى مَا يَقْصُرُ عَنْهُ ذَرْعُهُ شَيْءٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي تَخْطِئَةِ الْعَرَبِ إِلَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ: [الْبَيْتُ]، فَكُلُّ فَاقِرَةٍ يُنْزَلُهَا بِالْعَرَبِيَّةِ يُزْفُ أَمَامَهَا هَذَا الْبَيْتُ، مُعَارِضًا بِهِ أَشْعَارَ الْفُحُولِ مِنْ

^١ فِي دِيْوَانِ ذِي الرُّمَّةِ ٣/ ١٥٢٩. وَفِيهِ: وَصَعْنٌ، مَكَانَ: طَرَحْنُ. وَقَوْلُهُ: سَفَوَانُ: مَوْضِعُ مَاءٍ، عَلَى قَدَرِ مَرَحَلَةٍ مِنْ بَابِ الْمَرِيدِ بِالْبَصْرَةِ، وَبِهِ مَاءٌ كَثِيرٌ السَّافِي؛ وَهُوَ التَّرَابُ. عَنْ يَاقُوتَ فِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ ٣/ ٢٢٥. وَسِخَاهُنَّ: أَوْلَادُهُنَّ. قَالَ الْبَاهِلِيُّ فِي شَرْحِ الدِّيْوَانِ: يُرِيدُ: صِرْنَا شَخُوصًا مِنَ الضُّمْرِ.

^٢ فِي الْمَوْشَحِ ١٨٢.

^٣ انْظُرِ الْخَزَانَةَ ٩/ ٢٤٨.

^٤ انْظُرِ إِعْرَابَ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ٥/ ١٦٩.

العربِ العارِبة، وليسَ دُخُولُ (إِلَّا) في هذا البيتِ خطأً، كما تَوَهَّم ...، ومن العَجَبِ أن هذا الجاهلَ يُقَدِّمُ على تَخْطِئَةِ سَلَفِ النُّحَوِيِّينَ وَخَلَفِهِم، وتَخْطِئَةِ الشُّعْرَاءِ الجاهليينَ والمخضرمين والإسلاميين، فيعترضُ على أقوالِ هؤلاءِ وأشعارِ هؤلاءِ بكلامٍ ليسَ له محصولٌ، ولا يُؤثِّرُ عنه أَنَّهُ قَرَأَ مُصَنَّفًا في النُّحُو...^١.

هذا، وإذا برئَ قولُ ذي الرُّمَّةِ من الخطأ، ودُفِعَ عنه الغلطُ في قوله: (لاتنكُ إِلَّا مُنَاخَةً، أو آلاً مُنَاخَةً) = فإنَّ فيه بعدُ خمسةَ أقوالٍ للنُّحَوِيِّينَ، كُلُّها تَوَوَّلَ قوله: (ما تنكُ إِلَّا مُنَاخَةً)، وتقدرُ فيه الإعرابَ الصَّحيحَ، وهي:

١ - (إِلَّا) في البيتِ زائدةٌ.

وزيادتها رأيٌ يُنسَبُ إلى الأصمعيِّ (ت ٢١٦هـ)، والمازنيِّ (ت ٢٤٨هـ)^٢، وأبي الفتح (ت ٣٩٢هـ)^٣، وذلك ليسوَّغُوا دخولها بين الفعلِ الناقصِ وخبره، وهو وَجْهٌ مرجوحٌ؛ لأنَّ (إِلَّا) لم تثبتْ زيادتها قطعاً، كما نصَّ على ذلك بعضُ النُّحَوِيِّينَ، قال أبو حيَّان (ت ٧٤٥هـ): "قد ذهبَ الأصمعيُّ، رَحِمَهُ اللهُ، إلى ذلكَ في قوله: [البيت]، وَضَعَفَ قوله في ذلك، ولم تثبتْ زيادةُ (إِلَّا) في مكانٍ مَقْطُوعٍ به، فَتَثَبَّتْ لها الزِّيَادَةُ"^٤. وكذلك قال المُرَادِيُّ (ت ٧٤٩هـ): "وهذا قولٌ ضعيفٌ، فإنَّ (إِلَّا) لم تثبتْ زيادتها"^٥.

٢ - (ما تنكُ) في البيتِ تامةٌ، غيرُ ناقصةٍ، وهي منفيَّةٌ.

^١ في أمالي ابن الشجري ٣٧٣/٢. والمعنيُّ في قولِ ابن الشجريِّ هذا هو أبو نزار الحسنُ بن صافي بن عبد الله بن نزار البغداديِّ، المعروف بـ(ملك النِّحَاة). انظر أمالي ابن الشجري ٣٦٣/٢، وح ٣ ثمة.

^٢ انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٧.

^٣ انظر المحتسب ٣٢٩/١، والجنى الداني ٥٢٠، ومغني اللبيب ٤٧٥/١.

^٤ انظر الصحاح (فكك) ١٦٠٣/٤، وضرائر الشعر ٧٦.

^٥ في البحر المحيط ١٠٨/٢. والدر المصون ٢٣٤/٢، واللباب في علوم الكتاب ١٦٦/٣.

^٦ في الجنى الداني ٥٢١.

وهي إذا كانت تامةً جازَ دخولُ (إِلَّا) بعدها، وتكونُ: (مناخة) حالاً، وهي بمعنى: (لا تنفصلُ إِلَّا مُناخَةً على الخسفِ). قال ابنُ الشجريّ (ت ٥٤٢هـ) في تأويلِ تمام (ما تنفكُ) في البيتِ: "وليسَ دخولُ (إِلَّا) في هذا البيتِ خطأً، كما توهمَ؛ لأنَّ بعضَ النحويّين قدَّرَ في (تنفكُ) التَّمامَ، ونصبَ (مُناخَةً) على الحالِ، فـ(تنفكُ) ههنا مثلُ (مُنْفَكِّين) في قولِ الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البَيِّنَةُ ١]، فالمعنى: ما تنفصلُ عن جهدٍ ومَشَقَّةٍ إِلَّا في حالِ إناختِها على الخسفِ، ورميَ البلدِ القفرِ بها، أي تنتقلُ من شدَّةٍ إلى شدَّةٍ".^١ وتامَّها رأيُ الفراءِ (ت ٢٠٧هـ)، قال: "فلم يُدْخِلْ فيها (إِلَّا)، إِلَّا وهو يَنْوِي بها التَّمامَ. وخِلافُ: (يَزَالُ)؛ لأنَّكَ لا تَقُولُ: ما زِلْتُ إِلَّا قائماً".^٢ وزعمَ أبو البركاتِ الأنباريُّ (ت ٥٧٧هـ) أنَّ تمامَ (تنفكُ) في بيتِ ذي الرُّمَّةِ وَجَّهَ رواهُ هشامُ الضَّريرُ (ت ٢٠٩هـ) عن الكِسائيِّ (ت ١٨٩هـ).^٣

٣- (ما تنفكُ) ناقصةٌ، وخبرُها (على الخسفِ)، و(مناخةٌ) بعدَ (إِلَّا) حالٌ.

هذا الرأيُ يجعلُ (إِلَّا) في نيَّةِ التَّأخيرِ عن الفعلِ الناقصِ (ما تنفكُ)، وخبره (على الخسفِ)، وأصلُ التقديرِ: ما تنفكُ على الخسفِ إِلَّا مُناخَةً. فليستَ (إِلَّا) في هذا التقديرِ داخلةً على خبرِ الفعلِ الناقصِ، وإنَّما دخلتْ بعدَ تمامِ خبره. وردَّ البغداديُّ (ت ١٠٩٣هـ) هذا التقديرَ

^١ ملك النحاة؛ أبو نزار، كما تقدَّم في الصفحة السالفة.

^٢ في أماليه ٣٧٣/٢. وانظر في تمامها في بيتِ ذي الرمة: معاني القرآن للفراء ٢٨١/٣، وإعراب القرآن للنحاس ١٦٨/٥، والإنصاف ١٣٦، وضرائر الشعر ٧٦، وشرح الكافية الشافية ٤٢٢/١، واللسان (فكك)، ومغني اللبيب ٤٧٨/١، والخزانة ٢٤٨/٩، ٢٥١.

^٣ في معاني القرآن له ٢٨١/٣.

^٤ انظر الإنصاف ١٣٦.

^٥ انظر في هذا الوجه: الإنصاف ١٣٦، واللباب في علل البناء والإعراب ١٧٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٧، وشرح الكافية الشافية ٤٢٢/١، واللسان (فكك)، والجنى الداني ٥٢١، ومغني اللبيب ٤٧٩/١، والخزانة ٢٥٣/٩.

وللأخفش (ت ٢١٥هـ)¹. وقد رفض هذا الوجه ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، وقطع بفساده؛ لأنَّ (ما تنفكُ) باقٍ على نقصانه، وهو مُثَبَّتٌ غيرُ منفيٍّ، وعليه: لا يجوزُ أن تجيءَ (إِلَّا) في كلامٍ مُثَبَّتٍ، قال: "وقال جماعةٌ كثيرةٌ: هي ناقصةٌ، والخبرُ (على الحسَفِ)، و(مناخةٌ) حالٌ. وهذا فاسدٌ؛ لبقاء الإشكال؛ إذ لا يُقال: جاء زيدٌ إلَّا راكباً"².

٤ - (إِلَّا) في البيتِ في غيرِ موقعِها، وأصلُها التأخيرُ: ما تنفكُ مناخةٌ إلَّا على الحسَفِ. أي أصلُ تقديرِ الكلامِ في البيتِ: ما تنفكُ مناخةٌ إلَّا على الحسَفِ. قال ابنُ يعيش (ت ٦٤٣هـ): "وقيل: إنَّ (إِلَّا) واقعةٌ في غيرِ موقعِها، والنِّيةُ بها التأخيرُ، والمرادُ: ما تنفكُ مناخةٌ إلَّا على الحسَفِ، ومثله في وقوعِ (إِلَّا) في غيرِ موقعِها: قوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية ٣٢]، وقولُ الشاعر³:

وَمَا اغْتَرَّه الشَّيْبُ إِلَّا اغْتَرَارًا

ألا ترى أنَّك لو حملتَ الكلامَ على هذا الظاهرِ الذي هو عليه لم يكن فيه فائدةٌ؛ لأنَّه: لا يُظنُّ إلَّا الظنُّ، ولا يَغْتَرُّه الشَّيْبُ إِلَّا اغْتَرَارًا، فإذا كانَ كذلك عَلِمْتَ أنَّ المعنى والتَّقدير: إنَّ نحنُ إلَّا نَظُنُّ ظَنًّا، وما اغْتَرَّه إلَّا الشَّيْبُ اغْتَرَارًا" اهـ.

٥ - (مناخةٌ) بالرفع، على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، و(تنفكُ) تامةٌ، و(هي مناخةٌ): حالٌ.

¹ الخزانة ٢٥٣/٩.

² في مغني اللبيب ٤٧٩/١.

³ وهو الأعشى في ديوانه (الصباح المنير) ٣٥، وضرائر الشعر ٢١٢، والبحر المحيط ٤٢٧/٩، واللباب في علوم الكتاب ٣٧٤/١٧، والجنى الداني ٤٩٧، والخزانة ٣٧٤/٣. وأوله: (وَحَلَّ بِهِ الشَّيْبُ أَثْقَالَهُ). وهو في الديوان:

اعتَرَّه الشَّيْبُ اعْتَرَارًا.

⁴ في شرح المفصل ١٠٧/٧.

(ما تنفكُ) في هذا الوجه من التقدير تامٍّ، وهو فعلٌ منفِيٌّ، و(إلا) للحصر، و(مُنَاخَةٌ) بالرفع: خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، أي إلا هي مُنَاخَةٌ. والجملةُ حالٌ، و(على الخسْفِ) متعلّقان بحالٍ ثانية. قال أبو البقاء العكبريُّ (ت ٦١٦هـ): "فَيُرَوَى بِالرَّفْعِ [أي مُنَاخَةٌ] على أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ حَالٌ، وَبِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ، وَتَكُونُ: (تَنْفَكُ) تَامَّةً، وَ(على الخسْفِ) حَالٌ أُخْرَى".

هذا تفصيلٌ ما جاء في البيت من أقوالٍ وأوجهٍ في تخريج: (ما تنفكُ إلا مُنَاخَةٌ)، ولا يخفى على أحدٍ ما في تلك الأقوال والآراء من فائدةٍ في المُقَايَسَةِ والمُحَاكَمَةِ، ودُرِيَّةٍ على مُرَاعَاةِ التَّقْدِيرِ الملائم للمعنى.

وكما قيل في بيت ذي الرُّمَّة السالف (إلا مُنَاخَةٌ)، يُقَالُ في بيته، يصفُ حِمَاراً وَحْشِيّاً:

مَا زَالَ مُذْ وَجَفَتْ فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ بَالاً شَعَثِ الْوَرْدِ إِلَّا وَهُوَ مَهْمُومٌ

وقالوا: إنَّ إدخالَ (إلا) ههنا قبيحٌ بعد: ما زال^١. ويزولُ قبحُه إذا كانت (ما زال) ههنا تامةً على ما سلفَ، وعليه تكونُ منفيَّةً غيرَ مُثَبَّتَةٍ.

خامساً: (مُخَالَفَةُ التَّرَكِيبِ المَبْنِيِّ على فتح الجزأين لأصل لفظه وإعرابه).

وذلك في التركيبِ المَبْنِيِّ على فتح الجزأين: (أَيَادِي سَبَا)، من قوله:

^١ انظر الباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٧٠. ونقل كلامه البغداديُّ في الخزانة ٩/ ٢٥٣. وأورد هذا الرأي الأنباريُّ في الإنصاف ١٣٦.

^٢ نَبَّهَ الباهليُّ في شرح الديوان ١/ ٤٣٩ على أنَّ هذه الرواية للبيت، خاطئة؛ لأنَّه لا تدخلُ إلا على (ما زال). وأثبت رواية: ما ظلَّ، مكان: ما زال. وسيجيءُ أيضاً ذكره، ص ٣٠٥.

^٣ كما قال الباهلي في شرح ديوان الشاعر ١/ ٤٤١.

^٤ انظر ديوانه ١/ ٥٠١، ٥٠٤. وقوله: وطال احتياؤها: أي طال بها الحولُ، فلم يُصبها مطرٌ. عن الباهليِّ؛ شارح ديوانه.

أَمِنْ أَجْلِ دَارِ طَيْرِ الْبَيْنِ أَهْلَهَا أَيَادِي سَبَا بَعْدِي وَطَالَ اخْتِيَالُهَا
فُوَاذُكَ مَبْثُوثٌ عَلَيْكَ شُجُونُهُ وَعَيْنُكَ يَعْصِي عَاذِلِيكَ انْهَالُهَا

وهو مثلُ أطلقه العربُ للتفرُّق^١. قال أبو نصر الباهلي (٢٣١هـ): "أَيَادِي سَبَا؛ أَي تَفَرَّقُوا فِي كُلِّ نَاحِيَةٍ"^٢. وتفسيرُه هذا هو معنى المثلِ والوجهُ الذي يُسْتَعْمَلُ له. وهم يقولون في هذا المثل: (تَفَرَّقُوا أَيْدِي سَبَا، وَذَهَبُوا أَيْدِي سَبَا، وَتَشَتَّتُوا أَيْدِي سَبَا، وَقَالَ ذُو الرُّمَّةِ فِي أَهْلِ دَارِ مِيَّةٍ وَقَدْ تَحَمَّلُوا عَنْهَا: طَيْرُهُمُ الْبَيْنُ أَيَادِي سَبَا). وكلُّ ذلك بمعنى واحد؛ هو تَفَرُّقُ الشَّمْلِ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُجْتَمِعًا.

وهو مأخوذٌ من قِصَّةِ (سَبَا) التي أَصَابَهَا سَيْلُ الْعَرَمِ فَخَرَّبَهَا وَفَرَّقَ أَهْلَهَا فِي الْبِلَادِ. قال ابنُ سيده (٤٥٨هـ): "وَضَرَبَتِ الْعَرَبُ بِهِمُ الْمَثَلَ فِي الْفِرْقَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَذْهَبَ اللَّهُ عَنْهُمْ جَنَّتِيهِمْ وَغَرَّقَ مَكَانَهُمْ تَبَدَّدُوا فِي الْبِلَادِ"^٣. وجاءتْ قِصَّةُ أَهْلِ سَبَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [سَبَا ١٩].

وفي تفسيرِ الأيدي من المثلِ أقوالٌ، منها:

الطَّرِيقُ، جاء في اللسان: "وَالْيَدُ: الطَّرِيقُ، يُقَالُ: أَخَذَ الْقَوْمُ يَدَ بَحْرٍ. فَقِيلَ لِلْقَوْمِ إِذَا تَفَرَّقُوا فِي جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ: ذَهَبُوا أَيْدِي سَبَا؛ أَي فَرَّقْتَهُمْ طُرُقَهُمُ الَّتِي سَلَكَوْهَا كَمَا تَفَرَّقَ أَهْلُ سَبَا فِي مَذَاهِبَ شَتَّى"^٤.

^١ انظر هذا المثل في ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ٣٣٧، ومجمع الأمثال ١/ ٢٧٥، والمستقصى في أمثال العرب ٢/ ٨٨، وزهر الأكم في الأمثال والحكم ٣/ ١٨.

^٢ ديوان ذي الرمة ١/ ٥٠١.

^٣ انظر المحكم والمحيط الأعظم ٨/ ٥٥٩. وانظر مزيداً في قصة أهل سبأ في مجمع الأمثال ١/ ٢٧٥، والمستقصى في أمثال العرب ٢/ ٨٨.

^٤ (سبأ).

ومنها: النِّعْمَةُ، جاء في اللسان أيضاً: "والمعنى أَنَّ نِعَمَ سَبِيٍّ افْتَرَقَتْ فِي كُلِّ أَوْبٍ، فَقِيلَ: تَفَرَّقُوا أَيَادِي سَبَا؛ أَيِ فِي كُلِّ وَجْهِ. قَالَ ابْنُ بَرِّي (٥٨٢هـ): قَوْلُهُمْ: أَيَادِي سَبَا يُرَادُ بِهِ نِعْمَتُهُمْ. وَالْيَدُ: النِّعْمَةُ؛ لِأَنَّ نِعَمَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ تَفَرَّقَتْ بِتَفَرُّقِهِمْ"^١.

ومنها: التَّفَرُّقُ، "فَمَعْنَاهُ: تَفَرَّقُوا تَفَرُّقَ جَمَاعَاتٍ سَبِيٍّ، وَقِيلَ: إِنَّ أَهْلَ سَبَا كَانَتْ يَدُهُمْ وَاحِدَةً، فَلَمَّا فَرَّقَهُمُ اللَّهُ صَارَتْ يَدُهُمْ أَيَادِي"^٢.

ومنها: النَّفْسُ، قَالَ الزَّخَشَرِيُّ (٥٣٨هـ)^٣.

و(سَبَا): "هُوَ لَقَبُ عَبْدِ شَمْسٍ بْنِ يَشْجُبَ بْنِ يَعْرُبَ بْنِ قَحْطَانَ؛ لِأَنَّهُ سَبَى خَلْقًا كَثِيرًا، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْ وَلَدِ قَحْطَانَ"^٤.

وفي هذا التركيبِ ثلاثةُ أَضْرِبٍ مِنْ مَخَالِفَةِ أَصْلِ لَفْظِهِ وَإِعْرَابِهِ:

الأَوَّلُ: تَسْهِيلُ الهمزةِ فِيهِ، إِذِ الْأَصْلُ أَنَّ يَقُولَ: أَيَادِي سَبَا. وَلَكِنَّهُ خَفَّفَهَا لسهولةِ اللَّفْظِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَكْثُرُ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَرَبِ، فَتَخَفَّفُوا مِنْهُ بِتَسْهِيلِ هَمْزَتِهِ.

جاء في اللسان: "وَالْعَرَبُ لَا تَهْمِزُ (سَبَا) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِأَنَّهُ كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ، فَاسْتَقَلُّوا فِيهِ الهمزةُ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ مَهْمُوزًا"^٥.

والثاني: علامةُ نَصْبِهِ. يَجِيءُ إِعْرَابُهُ حَالًا، وَهُوَ اسْمٌ مَرْكَبٌ، مَبْنِيٌّ عَلَى فَتْحِ الْجَزَائِنِ، فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَنَظِيرُهُ: زَيْدٌ جَارِي بَيْتَ بَيْتٍ، وَذَهَبَ الْقَوْمُ شَذَرَ مَذَرَ.

قال سييويه: "وَأَمَّا (أَيَادِي سَبَا)، وَقَالِي قَلَا، وَبَادِي بَدَا، فَإِنَّهَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ: خَمْسَةَ عَشَرَ"^٦.

وَلَمْ يَنْصَبُوا الْيَاءَ فِي (أَيْدِي) لِلتَّخْفِيفِ أَيْضًا، فَقَدْ جَاءَ عَنْهُمْ هَذَا الْمَثَلُ بِلا نَصْبٍ لِلْيَاءِ، فَيُرَوَّى كَمَا جَاءَ، وَإِنْ خَالَفَ أَصْلَ الْاسْتِعْمَالِ.

^١ (يدي).

^٢ المصدر نفسه.

^٣ في المستقصى في أمثال العرب ٢ / ٨٩.

^٤ انظر تاج العروس (سبي).

^٥ (سبأ).

^٦ في الكتاب ٣ / ٣٠٤.

وللخليل (ت ١٧٠هـ) رأيٌّ في نزع الفتحة من الاسم المضاف في هذا التركيب =دقيقٌ لطيفٌ؛ وهو أنَّ العربَ إذْ نَزَعَتْ منه الفتحةَ وسكَّنت الياءَ قد شبَّهت الياءَ فيه بالياءِ الساكنةِ في وسطِ الاسمِ المفردِ، كياءِ إدريسَ، وإسماعيلَ، وغيرها؛ وذلك أنَّ الياءَ في الاسمِ المضافِ من تركيبِ (أَيَادِي سَبَا) أَشْبَهَتْ ياءَ (إدريسَ) الساكنةَ من قِبَلِ أنَّ (أَيَادِي سَبَا) بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ، فالياءُ في هذا التركيبِ تُعَدُّ ياءً ساكنةً في وسطِ كلمةٍ واحدةٍ، كما هي عليه ياءُ (إدريس)¹.

والثالث: ما أشار إليه سيبويه (ت ١٨٠هـ) من أنَّ هذا التركيبَ يُروى في بيتِ ذي الرُّمَّةِ هذا بتنوينِ (سَبَا) مخفَّفًا من الهمزِ، وذلك أنَّهم شبَّهوه بالمضافِ إليه في قولهم: مَعْدِ يَكْرِب. قال: "وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجْعَلُهُ مُضَافًا، فَيُنَوِّنُ (سَبَا)، قَالَ الشَّاعِرُ، وَهُوَ ذُو الرُّمَّةِ: [البيت]، فَيُنَوِّنُ، وَيَجْعَلُهُ مُضَافًا كَمَعْدِ يَكْرِب"². وقد يُعَرَّبُ ظَرْفَ مَكَانٍ إِذَا فَسَّرْنَا الْأَيْدِي فِيهِ بِمَعْنَى الطَّرِيقِ كَمَا سَلَفَ. أشارَ إلى ذلك الزَّخَشَرِيُّ (ت ٥٣٨هـ)³.

¹ هذا ما فهمته من كلام الخليل إذ سأله سيبويه عن إسكانِ الياءِ في (أَيَادِي سَبَا)، الكتاب ٣/ ٣٠٥ - ٣٠٧.

² في الكتاب ٣/ ٣٠٤.

³ انظر المستقصى في أمثال العرب ٢/ ٨٩.

الفصل الثاني:

الْعُدُولُ فِي التَّرَكِيبِ؛ (النَّظَامُ النَّحْوِيُّ).

المبحث الأول:

الْعُدُولُ بِالْحَذْفِ.

حذف كلمة أو اثنتين أو جملة من النظام النحوي، لا يستقيم معه الكلام من غير دليل يُستَوْضَحُ به المحذوف، ويُتَهَدَّى به إليه، وإلا جرى الكلام على أصله، بلا حذف^١، لأنَّ عدم الدليل، وغياب القرينة قمينان بالتباس المحذوف من الكلام على الفهم، وعليه لا يجوز الحذف ههنا.

فحذف أي لفظ من الكلام محكوم بضابطين لا يستقيم إلا بهما، وهما حضور القرينة، وأمن اللبس^٢، وهما أيضاً شرطان عامان مكيان لأيّ عدول عن أصل الاستعمال.

وهذان الضابطان يتعيّن اجتماعهما في عمدة الكلام وفضليته، وإن كان اجتماعهما في العمدة أشدّ طلباً، لأنّ العمدة لا تتحصّل فائدة الكلام إلا بها، وعليه تخفّفوا من هذين الضابطين في فضلة الكلام، لأنّها تتمّة له، والفائدة تزيد بها، ولا تُعَدَم من دونها. قال الزركشي (ت ٧٩٤هـ): "وأما إذا كان المحذوف فضلة فلا يُشترط لحذفه دليل، ولكن يُشترط ألا يكون في حذفه إخلال بالمعنى أو اللفظ، كما في حذف العائد المنصوب ونحوه. وشَرَط ابن مالِك في حذف الجار أيضاً أمن اللبس، ومنع الحذف في نحو: رَغِبْتُ أَنْ تَفْعَلَ، ... لإشكال المراد بعد الحذف"^٣.

^١ انظر ما سلف في ص ١٦٦.

^٢ انظر مغني اللبيب ٣١٨/٦، والبرهان في علوم القرآن ٣/١١١ - ١١٤، والكيلات للكفوي ٣٨٥. وانظر ما تقدّم من

الكلام على أمن اللبس، في ص ١٧٥.

^٣ في البرهان في علوم القرآن ٣/١١٣. وكذا في مغني اللبيب ٣١٨/٦.

أي لعدم معرفة أن القائل راغب في الأمر، أو عنه، ولأن في احتمالهما تدافعا وتناقضا.
وقد قيّد العلماء للحذف شروطاً، لا يجوز الانتقاص أو الإخلال بواحدٍ منها. وأثبتها ههنا
مستفيداً من ترتيب ابن هشام (ت ٧٦١هـ) لها في مُغْنِي اللَّيْبِ ومن الأمثلة التي أثبتتها،
وذكر له ثمانية شروط^١:

الأول: وُجُودُ دَلِيلٍ حَالِيٍّ، وَدَلِيلٍ مَقَالِيٍّ. أمّا الحاليّ فكَقَوْلُكَ لِمَنْ رَفَعَ سَوَاطٍ: زَيْدًا؛
بِإِضْمَارٍ: (اضْرِبْ). وَمِنْهُ: ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾ [هود ٦٩]؛ أَي سَلَمْنَا سَلَامًا. فَمَا سَوَّغَ إِضْمَارَ
الْفَعْلَيْنِ (اضْرِبْ، وَسَلَمْنَا) فِي الشَّاهِدَيْنِ هُوَ قَرِينَةُ مَشَاهِدَةِ الْحَالِ، حَالِ مَنْ رَفَعَ السَّوْطَ يَرِيدُ
أَنْ يَضْرِبَ بِهِ، وَحَالِ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ حَضَرُوا عِنْدَ نَبِيِّ اللَّهِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَدْ شَرَعُوا
بِالسَّلَامِ عَلَيْهِ. وَأَمَّا الدَّلِيلُ الْمَقَالِيُّ، فكَقَوْلُكَ لِمَنْ قَالَ: مَنْ أَضْرِبُ؟ فَتَقُولُ: زَيْدًا. أَيِ اضْرِبْ
زَيْدًا. وَمِنْهُ: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل ٣٠]. أَيِ أَنْزَلَ خَيْرًا.
وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ جَازَ إِضْمَارُ الْفَعْلَيْنِ (اضْرِبْ، وَأَنْزَلَ) فِي الْمَثَالَيْنِ لِأَنَّ دَلِيلَ الْمَقَالِ دَلٌّ عَلَيْهِمَا،
وَهُوَ مَا يَنْتَظَرُهُ السَّامِعُ مِنْ قَوْلِ الْمُتَحَدِّثِ أَوْ السَّائِلِ. وَيُسْتَدَلُّ عَلَى الْمَحْذُوفِ الْمَقَالِيِّ مِنْ
إِعْرَابِ اللَّفْظِ الْمَذْكُورِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ نَاصِبٍ، وَهَذَا النَّاصِبُ
هُوَ الْمُضْمَرُّ الْمُقَدَّرُ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: أَهْلًا وَسَهْلًا؛ أَيِ جِئْتَ أَهْلًا، وَسَلَكْتَ سَهْلًا^٢.

وَمِنْ أَجْلِ عَدَمِ الدَّلِيلِ الْحَالِيِّ أَوْ الْمَقَالِيِّ أَمْتَنَعَ حَذْفُ الْأَسْمِ الْمَوْصُوفِ فِي نَحْوِ قَوْلِنَا:
رَأَيْتُ رَجُلًا أَبْيَضَ، لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَبْيَضِ هُوَ الرَّجُلُ، فَصِفَةُ الْأَبْيَضِ تُطْلَقُ عَلَى

^١ انظر فيها مغني اللبيب ٣١٧/٦، والبرهان في علوم القرآن ٣/١١١ - ١١٤، ونقلها السيوطي عن ابن هشام، فأثبتها في

الإتقان في علوم القرآن ٣/١٩٥، وما بعدها.

^٢ انظر مغني اللبيب ٣١٧/٦، وما بعدها.

^٣ انظر البرهان في علوم القرآن ٣/١١٢.

الرجل وغيره من خلق الله، وذلك بخلاف قولنا: رَأَيْتُ رَجُلًا كَاتِبًا، لأنَّ لفظَ (كاتب) لا يُطْلَقُ إِلَّا على العاقلِ المذْكَرِ من النَّاسِ.

ونبّه ابن هشام في هذا الشرط على أنَّ دليلَ الحذف فيه له نوعان أيضاً، وهما: دليلٌ غيرُ صناعيٍّ، وينقسمُ إلى حاليٍّ ومقاليٍّ، كما تقدّم. ودليلٌ صناعيٌّ، وهذا يختصُّ بمعرفته النحويُّون؛ لأنَّ معرفته تتحصّل من جهة الصّناعة، وذلك كقول النحويين في قول الله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة ١]: إِنَّ التَّقْدِيرَ: لَأَنَا أُقْسِمُ^١. كما نبّه على أنَّ الدليلَ اللَّفْظِيَّ على المحذوف يجب أن يكون وفق المذكور. وكذا نبّه الزركشي (ت ٧٩٤هـ) عليه، وقال: "وشرط بعضهم في الدليل اللَّفْظِيَّ أَنْ يَكُونَ على وفق المحذوف. وأنكر قول الفراء (ت ٢٠٧هـ) في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ بلى قادرين على أن نسوي بنانه" [القيامة ٣، ٤]: إِنَّ التَّقْدِيرَ: بلى، حسبنا قادرين. والحساب المذكور بمعنى الظن، والمحذوف بمعنى العلم؛ إذ التردد في الإعادة كفر، فلا يكون مأموراً به. ويجاب بأنَّ الحساب المقدّر بمعنى الجزم والإعتقاد، لا بمعنى الظن، وتقديره بذلك أولى لموافقته الملفوظ^٢.

والثاني: ألا يكون ما يُحذف كالجُزء، كالفاعل ونائبه، فهما جزء من الفعل، فلا يُحذفان، ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله، نحو قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل ٣٠]، وقولنا: يَا عَبْدَ اللَّهِ؛ أَي أَنْزَلَ رَبُّنَا خيراً، وأدعو (أنا) عبد الله^٣.

^١ انظر مغني اللبيب ٦/ ٣١٩.

^٢ انظر مغني اللبيب ٦/ ٣٢٥.

^٣ في البرهان في علوم القرآن ٣/ ١١٤.

^٤ انظر مغني اللبيب ٦/ ٣٣٨.

والثالث: ألا يكون المحذوف مؤكّداً، لأنّ في حذف المؤكّد تناقضاً وتداًفعاً قوياً بين غرض الحذف وغرض التوكيد؛ فغرض الحذف الاختصار والتخفيف من طول الكلام، وغرض التوكيد تطويله والإسهاب فيه، وهذان غرضان متدافعان، لا ينبغي لكلام واحد متّصل أن يجمعهما^١.

قال أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ): "فإن قلت: فإذا كان المحذوف للدلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر، فهل يُجيزُ توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك: الذي ضربت زيداً، فتقول: الذي ضربت نفسه زيداً، كما تقول: الذي ضربته نفسه زيداً. قيل: هذا عندنا غير جائز؛ وليس ذلك لأنّ المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت، بل لأمرٍ آخر؛ وهو أنّ الحذف هنا إنّما الغرض به التخفيف لطول الاسم، فلو ذهبَت توكّده لتقصّت الغرض؛ وذلك أنّ التوكيد والإسهاب ضدّ التخفيف والإيجاز، فلمّا كان الأمر كذلك تدافع الحكمان، فلم يجز أن يجتمعا، كما لا يجوز ادغام الملحق لما فيه من نقض الغرض. وكذلك قولهم لمن سدّد سهماً، ثمّ أرسله نحو الغرض، فسمعت صوتاً، فقلت: القرطاس والله؛ أي أصاب القرطاس: لا يجوز توكيد الفعل الذي نصب (القرطاس)، لو قلت: إصابة القرطاس فجعلت (إصابة) مصدراً للفعل الناصب للقرطاس، لم يجز من قبل أن الفعل هنا قد حذفته العرب، وجعلت الحال المشاهدة دالةً عليه، ونائبةً عنه، فلو أكّدته لتقصّت الغرض؛ لأنّ في توكيده تثبيتاً للفظه المختزل، ورُجوعاً عن المعتزّ من حذفه وإطراحه والاكتفاء بغيره منه"^٢.

والرابع: ألا يؤدّي الحذف إلى اختصار المختصر، فلا يجوز عندئذ أن نحذف اسم الفعل ويبقى معموله، لأنّ اسم الفعل اختصاراً لفعله، وفي حذفه إجحاف في الكلام، كما قال أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ)^٣.

^١ انظر كتاب الشعر ٥٩.

^٢ انظر الخصائص ١/ ٢٨٨.

^٣ في سر الصناعة ٢٦٩. وانظر الخزانة ٦/ ٢٠٣.

والخامس: ألا يكون عاملاً ضعيفاً. فلا يُحذف الجارُّ والجازمُ والتَّاصِبُ للفعل، إلا في مواضع قَوِيَّت فيها الدَّلالة، وكَثُرَ فيه اسْتِعْمَالُ تلكِ العواملِ، ولا يُجوزُ القياسُ عليها.^١
والسادس: ألا يكون عَوْضاً عن شَيْءٍ. فلا تُحذفُ (ما) في: أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ، ولا تُحذفُ (لَا) من قَوْلِهِم: افْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا، وَلَا (الهَاءُ) من عِدَّةٍ، وزِنَةٍ؛ وذلك لأنَّ هذه كُلُّها عَوْضٌ من أفعالٍ وأحرفٍ محذوفة.^٢

والسابع والثامن: "ألا يُؤدِّي حذفه إلى تَهْيِئَةِ العاملِ لِلْعَمَلِ، وقَطْعِهِ عَنْهُ، ولا إلى إِعْمَالِ العاملِ الضَّعِيفِ مع إِمْكَانِ العاملِ القَوِيِّ. وللأمرِ الأولِ مَنَعَ البصريُّونَ حَذْفَ المَفْعُولِ الثَّانِي من نَحْوِ: (ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ)؛ لِئَلَّا يَتَسَلَّطَ على زَيْدٍ، ثُمَّ يَقْطَعَ عَنْهُ بَرْفَعُهُ بِالْفِعْلِ الأوَّلِ. ولا جَمْعُ الأَمْرَيْنِ امْتِنَعَ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ أَيْضاً حَذْفَ المَفْعُولِ في نَحْوِ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ)؛ لأنَّ في حَذْفِهِ تَسْلِيْطَ (ضَرَبَ) على العَمَلِ في (زَيْدٍ) مع قَطْعِهِ عَنْهُ وإِعْمَالِ الإِبْتِدَاءِ مع التَّمَكُّنِ من إِعْمَالِ الفِعْلِ"^٣.

ولا بُدَّ أن نُشِيرَ ههنا إلى أنَّ بعضَ النُّحَوِيِّينَ يَعْبُرُونَ عن الحذفِ أَيْضاً بالإِضْمَارِ، يَقُولُونَ: لَفْظٌ مُضْمَرٌ، كما يَقُولُونَ: لَفْظٌ مُحذوفٌ. لكنَّ ثَمَّةَ فَرْقاً بَيْنَهُمَا؛ وهو أنَّ الحذفَ أَوْسَعُ وَأَشْمَلُ من الإِضْمَارِ، فَالحذفُ لِكُلِّ لَفْظٍ أو حَرْفٍ نُزِعَ من أَصْلِ الكلامِ، أَمَّا الإِضْمَارُ فَإِنَّهُ حَذْفٌ لِلْفِظِ مع بَقَاءِ أَثَرِهِ في الكلامِ، وَعَمَلِهِ في مَعْمُولِهِ؛ كَأَن يُحذفَ الفِعْلُ من قَوْلِ العَرَبِ: (اللَّهُمَّ ضَبِعاً وَذُبَاباً). أي اجْمَعْ في الغَنَمِ ذُبَاباً وَضَبِعاً. فَقَدْ حَذَفَ الفِعْلَ، وَأَبْقَى عَمَلَهُ في المَفْعُولِ بِهِ، وَذلكَ ما يُسَمَّوْنَهُ إِضْمَاراً.^٤

^١ انظر مغني اللبيب ٦/ ٣٤٥.

^٢ انظر مغني اللبيب ٦/ ٣٤٥-٣٤٦.

^٣ مغني اللبيب ٦/ ٣٤٧-٣٤٨.

^٤ أطلق جامع العلوم الباقوليُّ الإِضْمَارَ على الجملة الفعلية والاسمية، وذلك في البابِ الأوَّلِ من كتابه: جواهر القرآن ونتائج الصنعة ١٣. وأطلق سيبويه الإِضْمَارَ على الفِعْلِ أو غَيْرِهِ، الذي خلا ذكرُهُ وبَقِيَ عَمَلُهُ دالاً عليه.

^٥ انظر ما تقدَّم، ص ٢٦.

وللحذف في شعر ذي الرُّمَّةِ أَضْرِبُ عِدَّةً، اجْتَهِدْتُ في البحثِ عنها في ديوانه، بعدَ القراءةِ المُتَّبِعَةِ لكلِّ لفظٍ في شعره، وتقييدها وجعلِ كلِّ ضَرْبٍ منها مُشْتَمِلاً على ما قَيَّدَتْهُ من حُذُوفٍ أَصَابَتْ شعره، ثُمَّ تَمَّتْ على النَّحْوِ الآتِي:

أولاً: حَذْفُ الْفَعْلِ^١.

لِحَذْفِ الْفَعْلِ فِي شَعْرِ ذِي الرُّمَّةِ ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ: وَهِيَ حَذْفُهُ مَعَ فَاعِلِهِ دُونَ بَقَاءِ شَيْءٍ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِهِ، وَحَذْفُهُ بَعْدَ حَرْفٍ يَطْلُبُ حُضُورَ الْفَعْلِ بَعْدَهُ، وَحَذْفُهُ مَعَ بَقَاءِ مَعْمُولِهِ دَلِيلًا عَلَيْهِ؛ وَهُوَ مَا يُسَمَّى إِضْمَارًا.

أَمَّا الضَّرْبُ الْأَوَّلُ فَكَقَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ، يَصِفُ حُمْرًا وَحَشِيَّةً^٢:

فَلَمَّا لَبَسْنَ اللَّيْلَ - أَوْ حِينَ - نَصَبْتُ لَهُ مِنْ خَذَا آذَانَهَا وَهُوَ جَانِحُ

أَرَادَ: أَوْ حِينَ أَقْبَلَ اللَّيْلُ نَصَبْتُ، أَوْ حِينَ كَادَتِ الشَّمْسُ تَغِيبُ نَصَبْتُ. فَحَذَفَ الْجُمْلَةَ الْفَعْلِيَّةَ بَعْدَ (حِينَ). قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ (ت ٢٧٦هـ): "خَبَّرْتُ عَنْ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: أَرَادَ: أَوْ حِينَ أَقْبَلَ اللَّيْلُ نَصَبْتُ آذَانَهَا، وَكَانَتْ مُسْتَرْخِيَةً، وَاللَّيْلُ مَائِلٌ عَلَى النَّهَارِ، فَحَذَفَ"^٣.

أَيَّ فَحَذَفَ الْجُمْلَةَ الْمُضَافَةَ إِلَى الظَّرْفِ (حِينَ).

وِغَايَةُ الْحَذْفِ وَغَرَضُ الْإِخْتِصَارِ فِي بَيْتِ الشَّاعِرِ الْإِيْجَازُ وَالِاسْتِخْفَافُ مِنْ طَوْلِ الْكَلَامِ، قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: "وَيُخْتَزَلُونَ مِنَ الْكَلَامِ مَا لَا يَتِمُّ الْكَلَامُ عَلَى الْحَقِيقَةِ إِلَّا بِهِ، اسْتِخْفَافًا

^١ انظر الباب الأول: (إضمار الجمل في التنزيل) في كتاب: جواهر القرآن ونتائج الصنعة ١٣.

^٢ ديوانه ٨٩٧/٢. وهو في تأويل مشكل القرآن ١٣٧، وأدب الكاتب ٢١٤، وشرحه للجواليقي ١٨٦، وجامع البيان في تأويل القرآن ١/٣٢٧، ١٥/١٥٦، والخصائص ٢/٣٦٧. وقوله: لَبَسْنَ اللَّيْلَ: أَيَّ غَشِيَهُنَّ، فَدَخَلْنَ فِيهِ. وَنَصَبْتُ: أَيَّ رَفَعْتُ رُؤُوسَهَا، وَشَنَّفْتُ آذَانَهَا لِبَرْدِ اللَّيْلِ، بَعْدَ مَا كَانَتْ مُسْتَرْخِيَةً. وَذَلِكَ لِلتَّوَجُّهِ إِلَى الْمَاءِ. وَالْخَذَا: الْاسْتِرْخَاءُ. انظر شرح البيت في الديوان.

^٣ في أدب الكاتب ٢١٤.

وإنجازاً، إذا عَرَفَ المخاطبُ ما يعنون به^١. وذكرَ بيتَ ذي الرُّمَّةِ دليلاً على الاختزالِ للإيجازِ والاستخفافِ. وما جَوَّزَ هذا الحذفَ والاختصارَ أنَّ المحذوفَ تقديرُهُ معروفٌ، وذلك من جهاتٍ عدَّةٍ، منها:

دليلٌ صناعيٌّ، وهو أنَّ (حينَ) في البيتِ ظرفٌ للزمانِ، ويُستعملُ مُضافاً، وقد جاءَ في بيتِ الشاعرِ منصوباً، علامتهُ الفتحةُ، وليستَ تنويناً، وذلك أنَّه ينتظرُ إضافتهُ إلى جملةٍ بعده، فلمَّا حذَفْها الشاعرُ بقيَ الظرفُ (حينَ) على الفتحِ.

ومنها دليلٌ معنويٌّ، وهو أنَّ الشاعرَ قالَ: (فلَمَّا لبَسَنَ الليلَ)؛ أي دخلنَ فيه، ثمَّ إنَّه استدركَ على نفسه فأرادَ أن يكونَ مُحْتَرِزاً في دِقَّةِ الوقتِ الذي ذَكَرَ، فقالَ: أو حينَ ...، أي حينَ أقبلَ الليلُ أو حينَ كادتِ الشمسُ تغيِبُ، فحذفَ ظناً منه أنَّ هذا الوقتَ معروفٌ بالدليلِ المعنويِّ الذي تقدَّمَ قبلُ، وهو يُريدُ وَقْتِي دخولِ الحُمُرِ في الليلِ وإحاطتهِ بهنَّ، ودُنُوَّ الليلِ وأوَّلِ إقباله، وذلك قبلَ الدُّخولِ فيه، وهذا ما أرادَه من عطفه (حينَ) بحرفِ العطفِ (أو) على (لَمَّا)، وكلتاها للزمانِ.

وحذفُ الجملةِ بعدَ الظرفِ مشهورٌ، وهو قياسيٌّ بعدَ (إِذ) في قولنا: (يومئذٍ، وحينئذٍ)، أي إِذْ ذاكَ كذلك^٢. ومن أجلِ حذفِ الجملةِ الواقعةِ مضافاً إليه نُؤنَّ (إِذ) بتنوينِ الجرِّ، وإلَّا فأصلُهُ البناءُ على السُّكونِ.

ومن سُنَنِ العربِ في كلامها أن تحذفَ الجملةَ بعدَ (حينَ)، تقولُ: أتانا عندَ مَغِيبِ الشَّمْسِ أو حينَ. أي حينَ كادتْ تغيِبُ^٣.

^١ المصدر نفسه.

^٢ انظر الخصائص ٢/ ٣٦٧.

^٣ انظر الصحابي في فقه اللغة ١٧٥.

وَأَمَّا الصَّرْبُ الثَّانِي، وهو حذفُ الفعلِ بعدَ حرفٍ يطلبُ حضورَه، فكقولُه¹:

خَلِيلِي هَلْ مِنْ حَاجَةٍ تَعْلَمَانِهَا يُدَيِّكُمَا مِنْ وَصْلٍ مَيِّ اخْتِيَالِهَا

فَنَحْتَالِهَا، أو لا، فَإِنْ لَا فَلَمْ نَكُنْ لِأَوَّلِ رَاجٍ حَاجَةً لَا يَنَالُهَا

قال في البيت الثاني: أو لا. وثمة جملة فعلية محذوفة بعد حرف النفي (لا)، وتقديرها: أو لا تعلمانها. فحذف الفعل بعد (لا) لمعرفة السامع به، إذ قد تقدّم ذكره في البيت الأول في قوله: حاجة تعلمانها، ولما ذكر احتمال نفي العلم عن خليليه في البيت الثاني، اكتفى بذكر حرف النفي (لا) فلم يذكر الفعل (تعلمانها) اكتفاءً بذكره المتقدم، وذكر (لا)، وفي ذلك دليلان: معنوي وصناعي.

وحرف النفي (لا) تُحذف بعده الجمل كثيراً²، نحو بيت ذي الرمة هذا، وقولهم: أزيد عندك أم لا؟ أي أم ليس هو عندك. و(لا) ثم في موضع (ليس). وقول عمرو بن أحمَر³:

وَجُرْدٍ يَعْلَهُ الدَّاعِي إِلَيْهَا مَتَى رَكِبَ الْفَوَارِسُ أَوْ مَتَى لَا

أي متى لم يركبوا، و(لا) ثم في موضع (لم)⁴.

¹ في ديوانه ٥٤٩/١، وكتاب الشعر ٥٩، وجواهر القرآن ونتائج الصنعة ٣٩٥/١. وقد وقع في الديوان تصحيف في قوله: فنحतालها. فجاء فيه: فنحيا لها.

² انظر كتاب الشعر ٥٩-٦١، وجواهر القرآن ونتائج الصنعة ٣٩٥.

³ في كتاب الشعر ٦٠، وأمالى ابن الشجري ٢٠٧/١، ٢١٨، واللسان (عله). وجُرد: الخيل ذات الشعر القصير. ويعله: يُنازع، ويحتد.

⁴ انظر أمالى ابن الشجري ٢١٨/١.

وفي بيتِ ذي الرُّمَّةِ الثاني جملةٌ فعليةٌ محذوفةٌ أيضاً بعدَ (لا)، وهي في قوله: فإنْ لا. أي فإنْ لا تَعْلَمَها. وهي جملةٌ فعلٍ الشرط، حُذِفَتْ بعدَ (لا)، في موضعِ الشرط، وحذِفَ فعلُ الشرط بعدَ لا كثيراً جداً مع (إن) الشرطية. وذلك نحو قولِ الأَحوصِ الأنصاري^١:

فطَلَّقَها فَلَسْتُ لها بِكُفٍّ وإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الحُسَامُ

أي وإن لا تُطَلِّقَها يَعْلُ الحُسَامُ مَفْرَقَكَ. ومثل ذلك كثيراً جداً.

وَرَسُمُ (إن) الشرطية مع (لا) بالاتِّصالِ، لكنَّهما وقعتا في نُسخِ ديوانِ ذي الرُّمَّةِ مُنفَصِلَتَيْنِ، فأثْبَتُهما كما وقعتا.

ومن هذا الضَّرْبِ في إضمارِ الفعلِ بعدَ حرفِ النَّفْيِ، قوله^٢:

لَقَدْ خَطَّ رُومِيٌّ وَلَا زَعَمَاتِهِ لِعُتْبَةٍ خَطًّا لَمْ تُطَبَّقْ مَفَاصِلُهُ

قال الباهليُّ (٢٣١هـ): "وَلَا زَعَمَاتِهِ: أي ولا ما يقولُ ويزعمُ. ونصبَ زَعَمَاتِهِ على المصدرِ. تقديرُهُ: وَلَا أَزَعَمُ زَعَمَاتِهِ"^٣.

هذا أحدُ التَّقْدِيرَيْنِ في هذا المثل، وثاني التَّقْدِيرَيْنِ أَنَّ (زَعَمَاتِهِ) منصوبٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ، والتَّقْدِيرُ: وَلَا أَتَوَهُمُ زَعَمَاتِهِ^٤.

وأضمرَ الفعلَ، لمعرفةِ السَّامِعِ به، ولأنَّ تَوَهُمَهُ بفعلٍ غيرِهِ مدفوعٌ بكثرةِ استعمالِ هذا اللفظِ مع المثل، وهم كَثِيرُو الإِضْمَارِ والحذفِ والتخفيفِ لما يكثرُ استعمالُهُ عندهم^٥.

^١ ديوانه ٢٣٨، برواية: وإِلَّا سَقَّ مَفْرَقَكَ الحُسَامُ. وهو في كتاب الشعر ٦١، والبحر المحيط ١/٣٣٩، ٥٤٦/٦، ومغني اللبيب ٦/٥٢٢، والخزانة ٢/١٥١.

^٢ انظر ديوانه ١٢٦٩/٢. وقوله: لَمْ تُطَبَّقْ مَفَاصِلُهُ: أي لَمْ تُوضَعْ في موضعِ الحقِّ، أي لَمْ يُصَبِّ. عن الباهليِّ في شرح ديوان ذي الرُّمَّة.

^٣ المصدر نفسه.

^٤ انظر الكتاب ١/٢٨٠، وجواهر القرآن ونتائج الصنعة ١٥.

^٥ انظر ما سلف، ص ١٠١.

وهو مثلاً، يُسْتَعْمَلُ لِمَنْ يَقُولُ كَلَاماً أَوْ يَنْقُلُهُ لَا يَتَّبَعُ مِنْهُ، وَلَا يَتَحَقَّقُ مِنْ صَدَقِهِ.^١
 ولهذا المعنى استعمله ذو الرُّمَّة في شعره، ليدلَّ على أَنَّ الكلامَ الذي خطَّه روميُّ في السَّجَلِ
 فيه ما فيه من الخطأ وعدم التَّثَبُّت، بدليلِ قوله في البيت الذي يعقبُ البيتَ السَّالِفَ:
 بغيرِ كتابٍ واضحٍ من مُهاجرٍ ولا مَقْعَدٍ مِنِّي لِحِصْمٍ أَجَادِلُهُ
 ورُومِيُّ بْنُ وائِلٍ كَانَ عَرِيفاً بِالْبَادِيَةِ يَقْضِي بَيْنَ الْمُتَخَاصِمِينَ، وَكَانَ ذُو الرُّمَّةِ قَدْ
 تَخَاصَمَ هُوَ وَعُتْبَةُ بْنُ طَرْثُوثٍ فِي بئرٍ كَانَتْ لِقَوْمِ ذِي الرُّمَّةِ، فَقَضَى روميُّ بِهَا لِعُتْبَةَ، فَشَكَا ذُو
 الرُّمَّةِ ذَلِكَ إِلَى الْمُهَاجِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَمِيرِ الْيَمَامَةِ فِي زَمَانِهِ.^٢

وَأَمَّا الصَّرْبُ الثَّالِثُ، فَهُوَ حَذْفُ الْفِعْلِ مَعَ بَقَاءِ مَعْمُولِهِ دَلِيلًا عَلَيْهِ، وَهَذَا هُوَ
 الْإِضْمَارُ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

إِلَيْكَ بِنَا خَوْصٌ كَانَ عِيُونَهَا
 قَلَاتُ صَفَا أَوْدَى بِجَمَّاتِهَا سَرَبِي

إِلَيْكَ: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، مُتَعَلِّقَانِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، تَقْدِيرُهُ: سَارَتْ إِلَيْكَ خَوْصٌ. وَخَوْصٌ: فَاعِلٌ
 لِلْفِعْلِ الْمُضْمَرِ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

دِيَارَ مَيَّةٍ إِذْ مَيُّ تُسَاعِفُنَا
 وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ

^١ انظر المثل في الكتاب ١/ ٢٨٠، وأساس البلاغة ١/ ٤١٥، واللسان (زعم).

^٢ انظر اللسان (زعم).

^٣ انظر ديوان ذي الرُّمَّة ٢/ ١٢٧٠.

^٤ في ديوانه ٣/ ١٧٦٨. وقوله: خَوْصٌ؛ أي إبِلٌ عيونها غائرات. وقلات: الحَفَرُ الصَّغِيرَةُ الدَّقِيقَةُ الَّتِي فِي الصُّخُورِ. وَقَدْ
 شَبَّهَ عِيُونَ الْإِبِلِ بِهَا لِدَقِيقَتِهَا وَشِدَّةَ غَوْرِهَا. وَالصَّفَا: الصَّخْر. وَالْجَمَّاتُ: مَا اجْتَمَعَ مِنَ الْمَاءِ فِي الْبئرِ. وَسَرَبِي: أَي سَرَبَ مَاءٍ
 عِيُونَ الْإِبِلِ وَانْسَكَبَ كَمَا سَرَبَ الشَّاعِرُ مَاءَ الْبئرِ، وَسَكَبَهُ.

^٥ في ديوانه ١/ ٢٣. وقوله: تُسَاعِفُنَا: تُطَاوِعُنَا وَتُدَانِينَا.

برواية النَّصْبِ في (ديار). ونصبُها بفعلٍ مضمَرٍ، تقديرُه: أَذْكَرُ، وَأُضْمِرَ لكثرة استعماله، وأنَّه تقدَّمَ ذَكَرَ الديارِ كثيراً قبلَ هذا البيتِ^١.

فإِضمارُ الفعلِ ونصبُ معموله (ديارَ مَيَّة) لا يُلبَسُ على السامعِ شيئاً، إذ إنَّ ذَكَرَ المضمَرِ معهُودٌ قَبْلُ.

ومن إِضمارِ الفعلِ قَوْلُه أيضاً في صفةِ الثَّورِ^٢:

تَقَيَّظَ الرَّمْلَ حَتَّى هَزَّ خِلْفَتَهُ تَرَوُّحَ البَرْدِ، ما في عَيْشِهِ رَتَبُ

رَبْلاً وَأَرْطَى نَفْتَ عَنْهُ ذَوَائِبُهُ كَوَاكِبَ الحَرِّ حَتَّى مَاتَتِ الشُّهْبُ

في نصبه (رَبْلاً) احتمالان:

الأوَّل: أَنه نصبه بفعلٍ مضمَرٍ تقديرُه: تَقَيَّظَ، أو رَعَى، وتقديرُ الفعلِ الأوَّلِ تقديرُ أبي بكر بن السَّرَّاجِ (ت ٣١٦هـ)، كما نقلَ عنه الفارسيُّ (ت ٣٧٧هـ)^٣.

والثَّاني: أَنه نصبه على البدلِ من (خِلْفَتَه) في البيتِ الأوَّلِ. أي هَزَّ خِلْفَتَه: رَبْلاً وَأَرْطَى. وهذا تقديرُ أبي نصر الباهليِّ (ت ٢٣١هـ). قال: "وَرَبْلاً: منصوبٌ، أي هَزَّ خِلْفَتَه؛ رَبْلاً".

^١ انظر الكتاب ١/ ٢٨٠، والخزانة ٢/ ٣٤٠ - ٣٤١.

^٢ في ديوانه ١/ ٧٥ - ٧٦. وقولُه: تَقَيَّظَ الرَّمْلَ: يعني به الثَّورَ، أَقامَ في القَيْظِ، على الرملِ. وخِلْفَتَه: ما خَلَّفَه الثَّورُ من نبتٍ بعدما قرَضَه، وتركَ جذورَه في الأرضِ، حَتَّى إذا جاءه بردٌ آخرَ الصَّيفِ اهتَزَّ فنما وزكا. ورَتَبَ: غَلَطَ. ورَبْلاً؛ أي نبتاً يَنْبُتُ ببردِ الليلِ والنَّدى بلا مطرٍ، يَنْبُتُ في آخرِ الصَّيفِ. والأرطى: شَجَرٌ. وذوائبه: أغصانه. وكواكب الحَرِّ: معظمه وشدَّته.

^٣ في كتاب الشعر ٥٠٣.

^٤ في ديوان ذي الرُّمَّة ١/ ٧٧. وقد وقعَ في مطبوعته تحريفٌ في شرح الباهلي، وهو قوله: (هَزَّ)، فوقَّعَ فيها: (هو خِلْفَتَه رَبْلاً)، وهو تحريفٌ من المحقِّقِ، لأنَّه قال في الحاشية مُعلِّقاً على قولِ أبي نصر هذا: "أي منصوبٌ على الحالِ من (خِلْفَتَه)، في البيتِ المتقدِّم". دَفَعَ المحقِّقُ إلى هذا القولِ التحريفُ الذي وقعَ ثَمَّ في (هَزَّ).

ثانياً: حذف الفاعل.

الفاعل جزء لا ينفصل عن فعله، ومن أجل ذلك منع النحويون البصريون حذفه دون فعله، وقد تقدّم أنّ من شروط الحذف ألا يكون المحذوف جزءاً أو كالجزء، كالفاعل ونائبه، ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله، نحو قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل ٣٠]؛ أي أنزل خيراً.

وقالوا: إنّ ما جاء من الكلام الفصيح لم يُذكر فيه الفاعل يُحمّل فيه الفاعل على الإضمار لا الحذف، وذلك على نيّة ذكره تقديرًا، وهو إن لم يُذكر فلعلّ السامع به، قال أبو حيّان (ت ٧٤٥هـ): "إِذْ مِنَ الْبَوَائِثِ عَلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ الْعِلْمُ بِهِ". وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانُ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَا آتَانِ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدْيَتِكُمْ تَفْرَحُونَ﴾ [النمل ٣٦]؛ أي فلما جاء الرسول سليمان. وقوله: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص ٣٢]؛ أي توارت الشمس. وقوله: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ﴾ [الصافات ١٧٧]؛ أي نزل العذاب بساحتهم. وقوله: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ [القيامة ٢٦]؛ أي بَلَغَتِ الرُّوحُ. يجعل البصريون كلّ فاعل لم يُذكر ممّا سلف مُضمراً منوياً وليس محذوفاً.

وخالف أبو الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ) جماعة البصريين، وأجاز حذف الفاعل، وممن نقل عنه ذلك الفارسي (ت ٣٧٧هـ).^٣

^١ انظر البحر المحيط ٥٧٧/٣.

^٢ انظر البرهان في علوم القرآن ١٤٤/٣. وانظر في رأي البصريين المقتضب ١٩/١، وعلل النحو ٣٠٩، وشرح الكافية

الشافعية ٢/٦٠٠. وتوضيح المقاصد ٢/٥٨٥، والدر المصون ١/١٧٤،

^٣ في كتاب الشعر، ص ٤٣٨.

أَمَّا الْكَوْفِيُّونَ وَمِنْهُمْ الْكِسَائِيُّ (ت ١٨٩هـ) فَيُجِيزُونَ حَذْفَ الْفَاعِلِ فِيهَا سَلَفَ، فِي كُلِّ حَالٍ، وَانْتَصَرَ ابْنُ مَضَاءٍ (ت ٥٩٢هـ) لِرَأْيِ الْكِسَائِيِّ فِي جَوَازِ حَذْفِهِ^١.

هَذَا وَأَجَازَ الْبَصْرِيُّونَ حَذْفَ الْفَاعِلِ فِي ثَلَاثِ أَحْوَالٍ، لَا غَيْرُ، وَهَذِهِ الْمَوَاضِعُ هِيَ:

الْأَوَّلُ: فِي فِعْلِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَذَلِكَ إِذَا حُذِفَ الْفَاعِلُ نَابَ عَنْهُ الْمَفْعُولُ بِهِ أَوْ الظَّرْفُ أَوْ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ.

وَالثَّانِي: فِي الْمَصْدَرِ الْعَامِلِ عَمَلٍ فَعْلِهِ، وَالْمَصْدَرِ الْمُضَافِ إِلَى مَفْعُولِهِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤-١٥]. وَقَوْلِهِ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]. فَالْمَصْدَرَانِ (إِطْعَامٌ، وَحَذَرٌ) مُقَدَّرٌ فِيهِمَا فَاعِلَاهُمَا، وَهُمَا عَمَلًا فِي الْمَفْعُولِ بِهِ، الْأَوَّلُ عَمِلَ لَفْظًا وَمَحَلًّا، وَالثَّانِي عَمِلَ مَحَلًّا لَا لَفْظًا، وَهُوَ مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى مَفْعُولِهِ^٢.

وَالثَّالِثُ فِي (أَفْعَلٍ) التَّعَجُّبِ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا.

وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ فِيهَا عِدَا هَذِهِ الْمَوَاضِعِ وَالْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ^٣.

وَقَدْ يُحْذَفُ الْفَاعِلُ وَيَنْوَبُ عَنْهُ غَيْرُهُ؛ لِأَغْرَاضٍ وَأَوْجِهٍ عِدَّةٍ، وَهِيَ: أَلَّا يَكُونَ ثَمَّةَ غَرَضٍ مَا مِنْ ذِكْرِهِ، وَأَنْ يُتْرَكَ ذِكْرُهُ لِلتَّعْظِيمِ وَكَذَلِكَ يُتْرَكَ لاحتقاره، وَأَنْ يَكُونَ الْمُخَاطَبُ قَدْ عَرَفَهُ، وَأَنْ يُخْشَى عَلَيْهِ الْأَذَى إِنْ ذُكِرَ.

^١ انظر الرد على النحاة ٨٧. وفي جواز حذف الفاعل، ورأي الكسائي انظر الدر المصون ٨/ ١٧٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٠، وتوضيح المقاصد ٢/ ٥٨٥.

^٢ انظر جواهر القرآن ونتائج الصنعة ٧٦٦.

^٣ انظر الدر المصون ١/ ١٧٤، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ١٤٣.

^٤ انظر الباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٥٧.

أمّا ما وقع في شعر ذي الرّمّة من حذفِ الفاعلِ في الفعلِ المبنيِّ للمعلومِ فمن بابِ إضمارِه لعلمِ السامعِ به، وذلك من جهتين: الأولى: ما دلَّ عليه الفعلُ، والثانية: ما دلَّ عليه المعنى.

فمن الأولى قوله^١:

وَحَقٌّ لِمَنْ أَبُو مُوسَى أَبُوهُ يُوقِّعُهُ الَّذِي نَصَبَ الْجَبَالَ

فأضمرَ فاعلَ (حَقٌّ)؛ لأنَّ الفعلَ يَدُلُّ عَلَيْهِ، وقد دَلَّ (حَقٌّ) على (الحَقِّ)؛ وهو الفاعلُ المحذوفُ. وتقديرُ قوله: وَحَقٌّ الْحَقُّ. ويروى^٢:

يَحَقُّ لِمَنْ أَبُو مُوسَى أَبُوهُ

ومن الثانية قوله^٣:

مَا ظَلَّ مُذْ أُوجِفَتْ فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ بِالْأَشْعَثِ الْوَرْدِ إِلَّا وَهُوَ مَهْمُومٌ

أضمرَ فاعلَ (أُوجِفَتْ)، كأنَّه قَالَ: مَذْ أُوجِفَتْ الرِّيحُ، كما قدَّره الباهليُّ (ت ٢٣١هـ). أو أوجفت الأرض، كما قدَّره الفارسيُّ (ت ٣٧٧هـ). وتقديرُ الباهليِّ أقربُ إلى معنى البيتِ والقصيدة؛ لأنَّ الشاعرَ عَنِ أَنَّ الرِّيحَ أَيْبَسَتْ نَبْتَ الْبُهمَى الذي يتغذى منه

^١ في ديوانه ١٥٤٦/٣. وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٠٣، وعمدة الكتاب ٢٤٧، والمحكم والمحيط الأعظم ٢/٤٧٣. وقيل: إنَّه حذف الموصوفَ وهو الفاعلُ، وأبقى صفته وهي جملة: يوقِّعه. وقيل كذلك: إنَّه حذف (أن) المصدرية الناصبة من الفعل (يوقِّعه) فرفعه. ولم يميزوا حذف (أن) من الفعلِ إلَّا إضمارَها بعدَ أحرفٍ بعينها.

^٢ انظر المحكم والمحيط الأعظم ٢/٤٧٣، واللسان (حقيق).

^٣ في ديوانه ٤٣٩/١. وقد تقدَّم ذكره، ص ٢٨٧. وهو في كتاب الشعر ٤٦٩، ٤٨٢.

^٤ في ديوان الشاعر ٤٣٩/١.

^٥ في كتاب الشعر ٤٦٩، ٤٨٢.

الحِمَارُ الْوَحْشِيُّ، وهو قوله: أَوْجَفْتُ بِالْأَشْعَثِ الْوَرْدُ؛ والأشعثُ الورْدُ: هو سفا البُهمي،
وأَوْجَفْتُ: أطارت، والمعنى: أَيْبَسْتُ^١.

ومن ذلك قوله أيضاً:

لَكَ الْخَيْرُ هَلَّا عُجَّتْ إِذَا أَنَا وَقَفْتُ أَغِيضُ الْبُكَاءَ فِي دَارِ مَيِّ وَأَزْفِرُ

فَتَنْظُرُ إِنْ مَالَتْ بِصَبْرِي صَبَابَتِي إِلَى جَزْعِي أَمْ كَيْفَ، إِنْ كَانَ، أَصْبِرُ

أَضْمَرَ فاعِلَ (كَانَ) التَّامَّةَ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي، وتقديره: كَيْفَ أَصْبِرُ، إِنْ كَانَ جَزْعِي؛ أَيِ إِنْ وَقَعَ
جَزْعِي^٢.

ثالثاً: حذفُ المفعولِ بهِ.

وهو كثيرٌ في القرآن الكريم، ونثر العربِ وشعرهم، وهو مشهورٌ، لا غرابة فيه، وإن
كَانَ عُدُولاً عَنْ أَصْلِ الاستعمالِ؛ إِذِ الْأَصْلُ فِيهِ ذِكْرُهُ وَتَبْيِيْنُهُ. قَالَ جَامِعُ الْعُلُومِ الْبَاقُولِيُّ
(ت ٥٤٢هـ): "لَوْ حَاوَلَ إِنْسَانٌ أَنْ يَأْتِيَ بِجَمِيعِهِ تَوَالَتْ عَلَيْهِ الْفُتُوحُ، وَلَمْ يُمَكِّنْهُ الْقِيَامُ بِهِ؛
لَكَثَرَتْ فِي التَّنْزِيلِ، وَكَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَسْتَقِي مِنْ بئرٍ رَمَزِمٍ، فَيَغْلِبُهُ الْمَاءُ. فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿وَمَا يَحْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة ٩]؛ أَيِ: وَمَا يَشْعُرُونَ أَنَّ وَبَالَ ذَلِكَ رَاجِعٌ
إِلَيْهِمْ". وَقَدْ جَمَعَ جَامِعُ الْعُلُومِ الْبَاقُولِيُّ مَوَاضِعَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ حُذِفَ فِيهَا الْمَفْعُولُ بِهِ،
وهي مَوَاضِعٌ دَقِيقَةٌ كَثِيرَةٌ لَا يَنْهَضُ بِجَمْعِ مَوَاضِعِهَا الْكَثِيرَةِ الْغَزِيرَةِ الدَّقِيقَةِ، وَتَصْنِيفُهَا فِي

^١ انظر الديوان ١ / ٤٤١.

^٢ في ديوانه ٢ / ٦١٤، وكتاب الشعر ٤٤٩. وقوله: مَالَتْ بِصَبْرِي صَبَابَتِي: يعني إِنْ غَلَبَتْ صَبَابَتِي -وهي شدة شوقي-
صَبْرِي.

^٣ كَذَا قَدَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ فِي كِتَابِ الشَّعْرِ ٤٥٠.

^٤ فِي جَوَاهِرِ الْقُرْآنِ وَنَتَائِجِ الصَّنْعَةِ ٦٧٢.

باب واحد من كتاب^١ = إلّا مَنْ له رتبة عالية في العلم والدُّربة. والباقوليُّ صاحبها وأهلها، وهو مَنْ تَلَمَّذَ على كتبِ أبي عليٍّ الفارسيِّ (ت ٣٧٧هـ)، وكسبَ منها ما كسبَ، حتَّى بلغَ فيها رتبة الاستدراكِ على صاحبها، وقد فعل^٢.

وقال أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ): "وحذفُ المفعولِ كثيرٌ من القرآنِ وفصيحُ الكلام، وذلك إذا كانَ هناك دليلٌ عليه"^٣. وقوله: إذا كانَ هناك دليلٌ عليه؛ أي إذا كانَ المفعولُ المحذوفُ عندهم معروفاً معهوداً، واضحَ التقدير، دالاً عليه معنى الكلام، وذاك شرطُ حذفه، وإلّا امتنعَ الحذفُ والتَّزَمَ فيه الذكرُ.

وحذفُ المفعولِ به يمنحُ اللغةَ الرِّونقَ والجمالَ في الإيجازِ والاختصارِ، والمتكلمُ القوَّةَ والتَّمكنَ من لغته وفصاحته. قال أبو الفتح في حذفِ المفعولِ: "وما أَكْثَرَ وأَعَذَّبَ وأَعْرَبَ حذفَ المفعولِ، وأدله على قوَّةِ الناطقِ به!"^٤.

وقال فيه أيضاً: "فما أَعْرَبَهُ وأَعَذَّبَهُ في الكلام! ألا تَرى إلى قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ [القصص ٢٣]؛ أي تَذُودَانِ إِبِلَهُمَا، ولو نَطَقَ بالمفعولِ لما كانَ في عُدُوْبَةٍ حذفه، ولا في علُوِّه"^٥.

ومن ذلك أيضاً، قوله تعالى: ﴿إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل: ٢٣]. أي أُوتِيَتْ شيئاً من كلِّ شيءٍ، فحذفَ المفعولُ به للعلم به^٦.

^١ جمع هذه المواضع في الباب العشرين من كتابه: جواهر القرآن ونتائج الصنعة ص ٦٧٢.

^٢ صنَّفَ جامعُ العلوم كتاب الاستدراكِ؛ وهو استدراكٌ على المسائل والأشعار التي سها فيها أبو عليٍّ في الحجَّة، وهو كتابٌ مطبوعٌ، تحقيق: محمَّد أحمد الدالي، مكتبة الباطين، الكويت، ٢٠١٠م.

^٣ في المحتسب ١/ ١٢٥.

^٤ في المحتسب ٢/ ٨٩.

^٥ في المحتسب ١/ ٣٣٣.

^٦ انظر المحتسب ١/ ١٢٥، والخصائص ٢/ ٣٧٤.

وقول الحُطَيْيَةِ^١:

مُنْعَمَةٌ تَصُونُ إِلَيْكَ مِنْهَا كَصَوْنِكَ مِنْ رِداءٍ شَرِّ عِيٍّ

أي تصون الحديث، وتكتُمُ السِّرَّ، فحذف المفعول به للعلم به^٢.

ومما وقع في شعر ذي الرُّمَّةِ من حذف المفعول به قوله^٣:

وقائِلَةٌ: مَا بَالُ غَيْلانَ لَمْ يُنْخِ إِلَى مُتْتَهَى الْحَاجَاتِ، لَمْ تَدْرِ مَا شُغْلِي

أي لَمْ يُنْخِ إِبْلَهُ.

وقوله^٤:

ومُتَّابٍ أَنَاخَ إِلَى بِلَالٍ فَلَا زُهْدًا أَصَابَ وَلَا اعْتِلَالًا

أي أَنَاخَ إِبْلَهُ. فحذف لدلالة معنى الفعل على المفعول به، وهو ما سهَّلَ تقديره، لأنَّ المعنى الذي دلَّ عليه الفعل؛ وهو الإناخة يقع على الإبل دون غيرها.

وذلك نحو قول ليلى الأخيلية^٥:

كَأَنَّ فَتَى الْفَتِيَانِ تَوْبَةً لَمْ يُنْخِ قَلَائِصُ يَفْحَصْنَ الْحَصَى بِالْكَرَاكِ

وَلَمْ يَتَخَلَّ الصَّيْفُ عَنْهُ وَبَطْنُهُ خَمِيصُ كَطِيِّ السَّبْتِ لَيْسَ بِحَادِرٍ

فَتَى كَانَ لِلْمَوْلَى سَنَاءٌ وَرَفْعَةٌ وَلِلطَّارِقِ السَّارِي قَرَى غَيْرَ قَاتِرٍ

^١ في ديوانه ١٩٦. وكتاب الشعر ١٩٧، والمسائل الشيرازيات ٥٢٠، والمحتسب ١/١٢٥، ٢٤٥، ٣٣٣، ٣٣٥/٢، والخصائص ٣٧٤/٢.

^٢ انظر المصادر السالفة. وقد تخرَّج الفارسي في المسائل الشيرازيات ٥٢٠ - ٥٢١ شعراً حُذِفَ منه المفعول به، يُطْلَبُ ثُمَّ. وكذا يُنظر الباب العشرون من كتاب: جواهر القرآن ونتائج الصنعة ٦٧٢.

^٣ في ديوانه ١/١٥٧.

^٤ في ديوانه ٣/١٥٤٧.

^٥ انظر أمالي القالي ١/٨٩.

رابعاً: حذفُ المبتدأ.

جَمَعَ جامعُ العلومِ الباقوليُّ (ت ٥٤٢هـ) مواضعَ حَذْفِ المبتدأِ في القرآنِ الكريمِ^١، ولم يذكرْ ثمَّ شروطاً لحذفِ المبتدأِ من الكلامِ، لكن يُستدلُّ من كلامه أنَّ حذفَ المبتدأِ يجوزُ إذا دَلَّ عليه معنى الكلامِ، وذلك من أجلِ أن يتَسَنَّى تقديرُه، وإحضارُه قياساً على الأصلِ فيه، وهو الذكرُ والإثباتُ.

أمَّا عبدُ القاهرُ الجرجانيُّ (ت ٤٧١هـ) فذكرَ موضعينِ يكثرُ فيهما حذفُ المبتدأِ، وهو ما استنتجَه من الشواهدِ الجمَّةِ التي أثبتَّها للاستدلالِ على ذينك الموضعينِ.

الموضعُ الأوَّلُ: موضعُ قطعِ الكلامِ واستئنافه. فإنَّ هذا الموضعَ يكثرُ فيه حذفُ المبتدأِ، وذلك بعدَ أن يجريَ الكلامُ - مثلاً - على رجلٍ ما ثمَّ يُقَطَّعُ، ويُستأنَفُ كلامٌ على صفةٍ جديدةٍ، لأنَّ المتكلِّمَ أرادَ من هذا القطعِ والاستئنافِ أن يزيدَ تأكيدَ هذه الصفةِ المُستأنَفةِ، وتثبيتَها في النفوسِ. وذلك يحصلُ على نحوِ قَوِيٍّ مؤثِّرٍ، أكثرَ من جَرِيِ الكلامِ على حاله الأولى بلا قطعٍ ولا استئنافٍ. قالَ في ذلك الجرجانيُّ: "ومن المواضعِ التي يَطَّرُدُ فيها حذفُ المبتدأِ: (القطعُ والاستئنافُ)، يَبْدُوْنَ بذكرِ الرجلِ، ويُقدِّمونَ بعضَ أمره، ثمَّ يَدْعونَ الكلامَ الأوَّلَ، ويستأنفونَ كلاماً آخرَ. وإذا فعلوا ذلك، أتوا في أكثرِ الأمرِ بخبرٍ من غيرِ مُبتدأٍ"^٢. وأنشدَ لذلك قولَ عَمْرِو بْنِ مَعْدِيكَرِبٍ^٣:

وَعَلِمْتُ أَنِّي يَوْمَ ذَا لِكَ مُنَازِلُ كَعْبَاءَ وَنَهْدَا

قَوْمٌ إِذَا لَبَسُوا الْحَدِيدَ دَنَ تَنَمَّرُوا حَلَقًا وَقِدَا

^١ في الباب العاشر من كتابه جواهر القرآن ونتائج الصنعة ص ٣٠٢.

^٢ في دلائل الإعجاز ١٤٧.

^٣ في دلائل الإعجاز ١٤٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٧٦، والصحاح (نمر) ٨٣٨/٢، واللسان (نمر). وقوله: تَنَمَّرُوا أي تشبَّهوا بالنَّمِر. وحَلَقًا وَقِدَا: صنفانِ من الدُّرُوعِ.

قوله: قوم؛ خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ. أراد: هم قومٌ. وذلك لأنه رام تأكيدَ قوّةٍ من يُنازل ليُثبت بعد قوّته وبأسه في الحرب والقتال، فاستأنف كلاماً جديداً.

وقول ابنِ عَنقَاءَ الْفَزَارِيِّ^١:

رَأَيْتُ عَلَى مَا بِي عُمَيْلُهُ فَاشْتَكَى إِلَى مَالِهِ حَالِي أَسْرَ كَمَا جَهَرَ
غُلَامٌ رَمَاهُ اللَّهُ بِالْخَيْرِ مُقْبِلاً لَهُ سَيِّمِيَاءُ لَا تَشُقُّ عَلَى الْبَصَرِ

قوله: غُلَامٌ؛ خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ. أراد: هو غُلَامٌ؛ استأنف فحذف المبتدأ، واكتفى بذكر الخبر ليزيد من قوّة ما وصف به الرجل.

وقول موسى بن جابر الحَنْفِيِّ الْيَمَامِيِّ^٢:

إِذَا ذُكِرَ ابْنَا الْعَنْبَرِيَّةِ لَمْ تَضُقْ ذِرَاعِي، وَأَلْقَى بِأَسْتِهِ مَنْ أَفَاخِرُ
هَلَالَانِ حَمَّالَانِ فِي كُلِّ شَتْوَةٍ مِنْ الثَّقَلِ مَا لَا تَسْتَطِيعُ الْأَبَاعِرُ

قوله: هَلَالَانِ؛ خبرٌ، لمبتدأٍ محذوفٍ. أراد: هما هَلَالَانِ. فلمّا أراد الاستئناف حذف المبتدأ، واكتفى بذكر خبره.

والموضع الثاني: الموضع الذي يُريد المتكلّم فيه عرض صفات موصوفٍ ما، فيكون المبتدأ محذوفاً، مُسْتَغْنَى عنه، إذ الخبرُ يَهْدِي إليه بالصفات التي وُصف بها. قال الجرجاني (ت ٤٧١ هـ): "ومّا اعتيد فيه أن يجيء خبراً قد بُني على مُبتدأٍ محذوفٍ، قولهم بعد أن يذكروا الرَّجُلَ: (فَتَى مِنْ صِفَتِهِ كَذَا)، و(أَغَرُّ مِنْ صِفَتِهِ كَيْتٌ وَكَيْتٌ)"^٣.

^١ في دلائل الإعجاز ١٤٨، وأملّي القالي ١/ ٢٣٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٥٨٦ - ١٥٨٨.

^٢ في دلائل الإعجاز ١٤٨ - ١٤٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٦٩.

^٣ في دلائل الإعجاز ١٤٩.

وأنشد لذلك قول عبد الله بن الزبير الأسدي^١:

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَاخَتْ مَنِيَّتِي أَيَادِي لَمْ تَمُنْ، وَإِنْ هِيَ جَلَّتِ
فَتَى غَيْرُ مُحْجُوبٍ الْغِنَى عَنْ صَدِيقِهِ وَلَا مُظْهَرُ الشَّكْوَى إِذَا النُّعْلُ زَلَّتِ

أي هو فتى، فحذف المبتدأ، وأغنى عن ذكره الخبر مع صفاته، وأن ذكره تقدّم، وكل أولئك دليل على وجوده مضمراً. ومثل ذلك قول الفرزدق^٢:

وَذَكَرْنِيهَا أَنْ سَمِعْتُ حَمَامَةً بَكَتْ فَبَكَى فَوْقَ الْعُصُونِ حَمَامُهَا

نَوُومٌ عَنِ الْفَحْشَاءِ لَا تَنْطِقُ الْحَنَا قَلِيلٌ سِوَى تَخْيِيلِهَا الْقَوْمَ دَائِمُهَا

قوله: نَوُومٌ؛ خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي هي نَوُومٌ، وحذف المبتدأ واكتفى بذكر الخبر مع صفاته.

وهذا الحذف عند الجرجاني يزيد الكلام روعةً وبياناً، قال بعد ذكر شواهد كثيرة لحذف المبتدأ: "ثُمَّ تَكَلَّفْتَ أَنْ تَرُدَّ مَا حَذَفَ الشَّاعِرُ، وَأَنْ تُخْرِجَهُ إِلَى لَفْظِكَ، وَتُوقِعَهُ فِي سَمْعِكَ، فَإِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي قُلْتَ كَمَا قُلْتُ، وَأَنْ رَبَّ حَذَفٍ هُوَ قِلَادَةُ الْجِيدِ، وَقَاعِدَةُ التَّجْوِيدِ"^٣.

وقال أيضاً: "وَإِذْ عَرَفْتَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مِنْ حَالِ الْحَذَفِ فِي الْمَبْتَدَأِ، فاعلم أن ذلك سبيله في كل شيء، فما من اسمٍ أو فعلٍ مجدّه قد حُذِفَ، ثُمَّ أُصِيبَ بِهِ مَوْضِعُهُ، وَحُذِفَ فِي

^١ في دلائل الإعجاز ١٤٩، وأمالى القالي ١/ ٤٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٥٨٩، والخزانة ٢/ ٢٦٥: وفيها تحقيق اسم الشاعر ونسبة البيت إليه. وعمرو؛ هو عمرو بن عثمان بن عفان، مدحه لأنه دفع إليه مالا وكسوة، إذ رآه في ثياب رثة بالية.

^٢ في ديوانه ٤٩٦.

^٣ في دلائل الإعجاز ١٥١.

الحال يَنْبَغِي أَنْ يُحْذَفَ فِيهَا، إِلَّا وَأَنْتَ تَجِدُ حَذْفَهُ هُنَاكَ أَحْسَنَ مِنْ ذِكْرِهِ، وَتَرَى إِضْمَارَهُ فِي النَّفْسِ أَوْلَى وَأَنَسَ مِنَ النُّطْقِ بِهِ".^١

ومن المواضع التي يُحْذَفُ فيها المبتدأ، مجيئه بعد القول، نحو قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾ [البقرة ٥٨]. والتقدير: قولوا: مسألتنا حِطَّةً، أو إرادتنا حِطَّةً، فحذف المبتدأ لدلالة فعل القول عليه.

ومن ذلك حذفه بعد حُرُوفٍ بعينها، نحو حذفه بعد (بَلْ)، وذلك لأنَّ الجملة الأولى التي قبلها دَلَّتْ على جُزْأَيِ الثانية: المبتدأ والخبر، فإن حُذِفَ المبتدأ فيها فلا لبس ولا توهم في تقديره. من ذلك قولهم: ليس زيدٌ بخيلاً، بل كريمٌ. أي بل هو كريمٌ. دلَّ على المبتدأ المحذوف الجملة المنفية الأولى. ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران ١٦٩]. أي بل هم أحياء.

ومما وقع في شعر ذي الرُّمَّة من حذف المبتدأ لدلالة معنى الكلام عليه قوله^٢:

إِلَى ابْنِ أَبِي مُوسَى بِلَالٍ طَوْتُ بِنَا قِلَاصُ أَبَوْهَنَّ الْجَدِيلُ وَدَاعِرُ
بِلَادًا يَبِيْتُ الْبُومُ يَدْعُو بَنَاتِهِ بَهَا، وَمِنْ الْأَصْدَاءِ وَالْجَنِّ سَامِرُ

قوله: أبوهَنَّ الجدِيلُ وداعِرُ، يتضمَّنُ مبتدأً محذوفاً؛ تقديره: وأبوهَنَّ داعِرُ. وذلك ليستقيم معنى الكلام، فالجدِيلُ وداعِرُ لكل واحدٍ منهما أَبٌ غَيْرُ أَبِي الْآخِرِ. وعلى ذلك يتعيَّنُ تقديرُ مبتدأٍ بعدَ واوِ العطفِ. والشاعرُ حذفه لدلالة الأَوَّلِ عليه. والجدِيلُ وداعِرُ: اسمانِ لِحَمَلَيْنِ فَحْلَيْنِ. هذا أحدُ ثلاثة احتمالاتٍ في قول الشاعر ذاك. وثمَّة احتمالان آخران: الأوَّلُ: أَنَّ الجدِيلَ وداعِرًا يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ واحدٌ منهما أبا الآخر، والثاني: أَنَّ الشاعرَ

^١ المصدر نفسه.

^٢ انظر جواهر القرآن ونتائج الصنعة ٣٠٦.

^٣ في ديوانه ١٠٣٩/٢. وكتاب الشعر ٣٠١، والخزانة ٣/٣٥. وسيأتي ذكر هذين البيتين، ص ٤١١.

وَضَعَ الْمَفْرَدَ مَوْضِعَ الْمُثْنَى فِي قَوْلِهِ: (أَبُوهُنَّ)، فَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ (أَبَوَاهُنَّ). وهذه الاحتمالاتُ ذَكَرَهَا الْفَارِسِيُّ (ت ٣٧٧هـ) فِي قَوْلِهِ: "إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُ هَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ، اللَّذَيْنِ هُمَا الْجَدِيلُ وَدَاعِرٌ أَبَاً لِلْآخِرِ، اخْتَمَلَ أَمْرَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ وَضَعَ الْوَاحِدَ فِي مَوْضِعِ الْجَمِيعِ، وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ حَذَفَ الْمَبْتَدَأَ. وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: أَبُوهُنَّ الْجَدِيلُ، وَأَبُوهُنَّ دَاعِرٌ"^١.

وقوله كذلك^٢:

حَتَّى إِذَا مَا اسْتَقَلَّ النَّجْمُ فِي غَلَسٍ وَأَحْصَدَ الْبَقْلُ، أَوْ مُلِئَ وَمَحْصُودٌ

أي: أَوْ هُوَ مُلِئَ وَمَحْصُودٌ. فَحَذَفَ الْمَبْتَدَأَ: (هُوَ)؛ لِدَلَالَةِ مَعْنَى الْكَلَامِ عَلَيْهِ. هَذَا تَقْدِيرُ أَبِي نَصْرِ الْبَاهِلِيِّ (ت ٢٣١هـ)، قَالَ: "وَقَوْلُهُ: أَوْ مُلِئَ، أَرَادَ: أَوْ هُوَ مُلِئَ وَمَحْصُودٌ"^٣. وَلِلْبَيْتِ فِي شَطْرِهِ الثَّانِي رَوَايَةٌ أُخْرَى، هِيَ:

وَعُودَرِ الْبَقْلُ، مُلِئِيٍّ وَمَحْصُودٌ

وَجَاءَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ فِي مَصَادِرَ كَثِيرَةٍ، وَفِيهَا أَنَّ التَّقْدِيرَ عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ، أَي: مِنْهُ مُلِئِيٍّ وَمَحْصُودٌ. حَذَفَ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ، وَهُمَا مُتَعَلِّقَانِ بِخَبَرٍ مُقَدَّمٍ.

وَمِنْ حَذْفِ الْمَبْتَدَأِ فِي شَعْرِهِ حَذْفُهُ بَعْدَ اسْمِ اسْتِفْهَامٍ مَجْرُورٍ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ:

فَفِيمَ، وَلَوْلَا أَنْتَ لَمْ أَكْثِرِ الْأَسَى عَلَى مَنْ وَرَائِي مِنْ فَصِيحٍ وَأَعْجَبَا

^١ فِي كِتَابِ الشَّعْرِ ٣٠١.

^٢ فِي دِيْوَانِهِ ١٣٦٦/٢. وَقَوْلُهُ: أَحْصَدَ الْبَقْلُ: حَانَ حَصَادُهُ. وَمُلِئَ: أَيِ جَافَ.

^٣ فِي الدِّيْوَانِ ١٣٦٧/٢.

^٤ فِي: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ١/١٩٣، ٢/٤١٠، وَجَامِعُ الْبَيَانِ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ ٢١/٢٢٥، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ

٣/٣١٥، ٤/١٣٦، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٦/٥١٥، ٩/١٦٨، وَالذَّرُّ الْمَصُونُ ٣/٤٤، ٩/٣٨٨.

^٥ فِي دِيْوَانِهِ ٣/١٥٨٧. وَقَوْلُهُ: مِنْ فَصِيحٍ وَأَعْجَبَا؛ أَيِ مِنْ إِنْسَانٍ وَحَيَوَانٍ.

أي فَيَمِ المهجران. فحذف المبتدأ المؤخر؛ لدلالة معنى البيت عليه. والخبر: ما تعلق به الجار والمجرور (فيم).

وحذفه بعد (كأن) المخففة من (كأن)، لدلالة معناها عليه، فهي تلزم بعدها اسمين: الأول مبتدأ والثاني خبر، وقد يُحذف المبتدأ، كقول ذي الرمة، يصف مكاناً فيه روض:
تَمْشَى بِهَا الدَّرَمَاءُ تَسْحَبُ قُضْبَهَا كَأَنَّ بَطْنَ حُبْلَى ذَاتِ أَوْنَيْنِ مُتَّيْمٍ
أي كأن بطنها بطن حُبْلَى. وثمة ضميرُ شأنٍ محذوفٍ بعد (كأن).

وحذفه بعد حرف الاستدراك: (لكن)، وهو من الحروف التي يُستأنف بعدها كلامٌ جديدٌ، مُستدركٌ على ما قبلها، وإن جاء الكلام بعدها جملةً متروكةً فيها ذكر المبتدأ فإن تقديره لا يلبس لأن (لكن) يسهله ويؤمن التباسه. وذلك نحو قول ذي الرمة:
نَجَائِبُ لَيْسَتْ مِنْ مُهُوَرِ أَشَابَةٍ وَلَا دِيَّةٍ كَانَتْ وَلَا كَسْبٍ مَائِمٍ
وَلَكِنْ عَطَاءُ اللَّهِ مِنْ كُلِّ رَحْلَةٍ إِلَى كُلِّ مَحْجُوبٍ السُّرَادِقِ خِضْرٍ
أي ولكن هو عطاء الله. فحذف المبتدأ: (هو)، واكتفى بذكر الخبر بعد (لكن)، وهو دليل صناعي لفظي على ما حذف؛ لذا به يسهل تقدير المبتدأ المحذوف.

وثمة تقدير آخر في البيت، ورواية أخرى؛ وهي نصب: (عطاء) بعد (لكن)، ويكون على تقدير حذف (كان) مع اسمها، تقديره: هو، و(عطاء الله): خبرها^١.

ورواية الرفع في (عطاء) على أنه خبر مبتدأ محذوف = أجود وأشرف من حيث المعنى؛ وذلك لأنه أراد ثبوت العطاء من الله على كل حال، واستمراره؛ من قبل أنه صاغه بالجملة

^١ في ملحق ديوانه ١٩١٢/٣. والإنصاف ١٦٨، والخزانة ٤٠٨/١٠، واللسان (درم)، وأراد: أن الدرءاء وهي الأرنب أكلت من الرّوض حتى امتلأت بطنها فصارت كبطن الحُبْلَى، كأنها تحمل فيها عدلين أي ثقلين عن يمينها وشمالها، فكأنها تحمل توأماً.

^٢ في ديوانه ١١٨٣/١. وهو في البحر المحيط ٣٣٨/٦، والدرّ المصون ٥٧٠/٦، واللباب في علوم الكتاب ٢٣٢/١١. وفيه خلاف رواية في الشطر الأول من البيت الأول، وهو فيها: وما كان مالي من تراثٍ ورثته. والسُّرادق: مقدم البيت. وخِضْرَم: الكثير العطاء.

^٣ انظر مصادر تخريج البيت، في الحاشية السالفة.

الاسميّة، وهي تفيّد الثبوت والاستمرار في الشّيء. على أنّ الشاعر استعمل بعد (لكن) حذف الفعل، وأبقى معموله منصوباً دالاً عليه، وقد نصب (عطاء) مفعولاً به لفعلٍ مضمّر، دلّ عليه ما ذكر قبل (لكن)، وذلك في قول ذي الرّمة أيضاً:

وَمُنْتَابٍ أَنَاخَ إِلَى بِلَالٍ فَلَا زُهْدًا أَصَابَ وَلَا اغْتِلَالًا

وَلَا عَقِصًا بِحَاجَتِهِ وَلَكِنْ عَطَاءٌ لَمْ يَكُنْ عِدَّةً مِطَالًا

أي ولكن: أصاب عطاء. فحذف الفعل وأبقى معموله دليلاً عليه.

ومن حذف ما هو مبتدأ بالأصل، حذف اسم (لا) التي لنفي الجنس، وذلك في قوله^١:

لِعِرْفَانِيَا، وَالْعَهْدُ نَاءٍ وَقَدْ بَدَا لِذِي نُهْيَةٍ أَنْ لَا إِلَى أُمِّ سَالِمٍ

أَرَادَ: أَنْ لَا سَبِيلَ إِلَى أُمِّ سَالِمٍ، وحذف اسم (لا) للعلم به، وعدم التباسه. قَالَ أَبُو هِلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ (ت ٣٩٥هـ) فِي حَذْفِ اسْمِ (لَا) فِي هَذَا الْبَيْتِ: "الْمَعْنَى: أَنْ لَا سَبِيلَ إِلَيْهَا، وَلَا إِلَى لِقَائِهَا، فَكَتَفَى بِالْإِشَارَةِ إِلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ قَدْ عُرِفَ مَا أَرَادَ"^٢.

ومثل هذا الحذف قوله^٣:

عَدَا النَّأْيُ عَنْ صَيْدَاءَ حِينًا، وَقُرْبُهَا لَدَيْنَا- وَلَكِنْ لَا إِلَى ذَاكَ- رَابِحٌ

^١ في ديوانه ١٥٤٧/٣. وقوله: عَقِصًا: أي ملتويًا، وأراد أنّه ليس بخيالاً.

^٢ في ديوانه ٧٥٠/٢. وَلِعِرْفَانِيَا: متعلّقان بما قبلهما من البيت السالف في القصيدة. ومعناه: لمعرفة ديار أُمِّ سَالِمٍ. والنُّهْيَةُ: العقل. جمعها: نُهْيٌ.

^٣ في كتاب الصناعتين ١٨٣.

^٤ في ديوانه ٨٧٣/٢. وقوله: عَدَا النَّأْيُ: أي صرّفتني البعد عن لقائها.

أي: وقربها رابحٌ لدينا، ولكن لا سبيل إلى قربها ولقائها. فحذف اسم (لا) لدلالة معنى البيت عليه، كما حذفه في البيت السالف.

خامساً: حذف الخبر.

يُقال في حذف الخبر ما قيل في حذف المبتدأ، فهما ركنان للجملة الاسمية، لا يتم المعنى إلا باجتماعهما، وإن غاب أحدهما كان واجباً تقديره، فيكون غائباً لفظاً حاضراً نيةً وتقديراً، وكذا يُقال في خبر الفعل الناسخ الناقص، وغير الناقص.

وشرط حذف الخبر أن يدل معنى الكلام عليه أو الحال، حتى لا يدخل الوهم إلى السامع، ولا يلتبس عليه فقدان المحذوف من الكلام، فيختل معنى الكلام الذي أراده القائل. وحتى لا تتغير عند السامع الغاية والنكتة البلاغية التي رامها القائل والتي قصدتها من الحذف.

قال أبو العباس المبرّد (ت ٢٨٥هـ): في شرط حذف الخبر: "مثل هذا الكلام كثير [أي حذف الخبر]، ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوماً بما يدل عليه من تقدم خبر أو مشاهدة حال^١". أي تقدم دليل، أو وجود قرينة معنوية أو حالية، تقرب تقدير المحذوف. وإذا أمن اللبس في حذف الخبر، فإنه يكثر، وهو لكثرتة لا يكاد يُحصى، قال أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ): "وما يُحذف خبره لدلالة ما هناك عليه أكثر من أن يُحصى، فابن على هذا"^٢.

^١ في المقتضب ٢/ ٨١.

^٢ في المحتسب ٢/ ١٤٢.

وقال جاز الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): "ويُحذف إذا دلت عليه الحال والمعنى معاً".^١

وهو، كما قال أبو الفتح، كثير في القرآن الكريم، وفصيح الكلام، وجمع جامع العلوم الباقي (ت ٥٤٢هـ) منه في القرآن الكريم مواضع جمّة جداً.^٢

فمن ذلك: قوله تعالى: ﴿أَكُلْهَا ذَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد ٣٥]. أي وظلّها دائماً. وقوله: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أَوْ يُلِ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الزمر ٢٢]. أي: أفمن شرح الله صدره كمن قسا قلبه. بدليل قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾.^٣

وقوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة ٣٨]. أي: فيما يتلى عليكم: السارق والسارقة. ثم جاء بالكلام بعد ذلك على الاستئناف. هكذا فسّر الحذف، والتقدير في الآية سيويه (ت ١٨٠هـ). قال: "وأما قوله عز وجل: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾، فإنّ هذا لم يُبين على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [محمد ١٥]. ثم قال بعد: ﴿فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ﴾، فيها: كذا وكذا. فإنما وُضع المثل للحديث الذي بعده، فذكر أخباراً وأحاديث، فكأنه قال: ومن القصص: مثل الجنة، أو ممّا يُقصّ عليكم: مثل الجنة، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه، والله تعالى أعلم. وكذلك: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾؛ كأنه لما قال جل ثناؤه: ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ [النور ١]، قال: في الفرائض: الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي، أو الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي في الفرائض. ثم قال: فاجلدوا، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع".^٤

^١ في الكشف ٧٣١ / ٢.

^٢ وضمّها في الباب الأربعين من كتابه: جواهر القرآن ونتائج الصنعة ١٢٧١.

^٣ عن الزركشي في البرهان في علوم القرآن، ١٨٥ / ٢، و ١٣٩ / ٣.

^٤ في الكتاب ١ / ١٤٢ - ١٤٣، وانظر البرهان في علوم القرآن ١٣٩ / ٣.

ومن حذف الخبر ما هو جائزٌ وواجبٌ. فالجائزُ منه كثيرٌ إن دلَّ عليه دليلٌ، كما تقدّم، وكقولك: زيدٌ، لمن سألك: مَنْ عندك؟ ويُحذفُ كذلك بعدَ إذا الفجائية. كقولنا: خرجتُ فإذا زيدٌ. أي فإذا زيدٌ حاضرٌ. ويُحذفُ كذلك في أسلوبِ قولهم: ليت شعري هل أفعلُن. أي ليتَ علّمي بكذا حاصلٌ. ومع الأفعالِ الناقصةِ على خلافٍ، وقد جاءَ منه محذوفاً معها في النثر والشعر. نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُباً﴾ [الكهف ٦٠]. وذلك في قوله تعالى على لسانِ موسى عليه السلام: لا أبرحُ. في الرأي الذي يقول: (لا أبرحُ) في الآية فعلٌ ناقصٌ، وليس تاماً، قال فخرُ الدين الرَّازي (ت ٦٠٦هـ): "قلنا: حُذِفَ الخبرُ لأنَّ الحالَ والكلامَ يدلّانِ عليه، أمّا الحالُ فلائها كانتَ حالَ سفرٍ، وأمّا الكلامُ فلائَّ قوله: (حتّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ) غايةٌ مَضْرُوبَةٌ تَسْتَدْعِي شَيْئاً هي غايةٌ لَهُ، فيكونُ المعنى: لا أبرحُ أَسِيرُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ".

ونحو قول الحماسي التيمي^١:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ
أي ليسَ في الدنيا مُجِيرٌ.

وأما الواجبُ فيجيءُ في مواضعٍ محدّدةٍ مُقيّدةٍ، منها: أن يجيءَ خبراً لمبتدأٍ صريحٍ القسم، نحو قولهم: يمينُ الله لتفعلنَ كذا وكذا. أي يمينُ الله قسَمي. ومنها: أن يجيءَ الخبرُ كوناً عامّاً لمبتدأٍ واقعٍ بعدَ (لولا)، نحو قولهم: لولا الله لفَسَدَتِ الأرضُ. أي لولا الله كائنٌ. ومنها: أن يجيءَ بعدَ الواوِ التي بمعنى: (مع)، نحو قولهم: كلُّ رجلٍ وما صنعَ. أي مقترنان. ومنها: أن يجيءَ المبتدأُ مصدرًا أو أفعلٌ تفضيلٌ مضافاً إلى المصدرِ، وبعده حالٌ لا تصلحُ أن يُخْبَرَ بها عن المبتدأ. كقولهم: حُبِّي المالَ مُحْسِنًا. أي حُبِّي المالَ في هذه الحالِ. وأكثرُ إعطائي الدرسَ قائماً. أي في هذه الحالِ.

^١ في مفاتيح الغيب ٤٧٩/٢١.

^٢ انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٥٠.

أَمَّا شَعْرُ ذِي الرُّمَّةِ فَقَدْ وَقَعَ فِيهِ مِنْ حَذْفِ الْخَبَرِ مَوَاضِعٌ كَثِيرَةٌ، دَلٌّ عَلَى حَذْفِهِ مَعْنَى الْكَلَامِ، مِنْهَا:

قَوْلُهُ^١:

أَيَا ظَبْيَةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ

أَيَ أَنْتِ ظَبْيَةُ أُمِّ أَنْتِ أُمُّ سَالِمٍ، أَوْ أَنْتِ أَحْسَنُ؟ فَأَدْخَلَ الْأَلْفَ بَيْنَ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ وَهَمْزَةِ (أَنْتِ) لِأَنَّهُ اسْتَثْقَلَ تَوَارِدَ الْهَمْزَتَيْنِ مَعًا. وَحَذَفَ خَبَرَ (أَنْتِ) لَعَلَّ السَّامِعَ بِهِ، وَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّشْكِيكِ وَتَجَاهُلِ السَّامِعِ، وَهُوَ أَبْلَغُ لِفَائِدَةِ التَّشْبِيهِ.

وقولُهُ^٢:

أَذَاكَ، أُمُّ نَمِشٍ بِالْوَشِيِّ أَكْرَعُهُ مُسَفِّعُ الْحَدِّ، عَارٍ، نَاشِطٌ، شَبَبٌ

أَيَ أَذَاكَ الْحِمَارُ شَبَهُ نَاقَتِي أَمْ ثَوْرٌ نَمِشٌ.

وقولُهُ^٣:

أَذَاكَ أُمُّ خَاضِبٍ بِالسِّيِّ مَرْتَعُهُ أَبُو ثَلَاثَيْنِ أَمْسَى وَهُوَ مُنْقَلَبٌ

أَيَ أَذَاكَ الثَّوْرُ شَبَهُ نَاقَتِي فِي سَرْعَتِهَا أَمْ ظَلِيمٌ خَاضِبٌ.

^١ في ديوانه ٦٧٦/٢. و الكتاب ٥٥١/٣، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٨١، والمقتضب ١/١٦٣، وجمهرة اللغة ١٢١٠/٢، وأمالي القاضي ٥٨/٢، وسر صناعة الإعراب ٧٢٣، والخصائص ٤٥٨/٢، والصاحح (جلل) ١٦٥٩/٤، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ١٨٧، والخزانة ٥/٢٤٧، ١١/٦٧. وسيأتي ذكره، ص ٣٤٢، ٤٤٢.

^٢ في ديوانه ٧٤/١. وقولُهُ: نَمِشٌ؛ أَي ثَوْرٌ بِهِ نَقْطٌ سَوْدٌ فِي قَوَائِمِهِ. وَأَكْرَعُهُ: جَمَعَ كُرَاعٍ، وَهُوَ مَا بَيْنَ الرُّكْبَةِ وَالرُّسْغِ. وَمُسَفِّعُ الْحَدِّ: أَيَ أَسْوَدَ. وَشَبَبٌ: تَأَمُّ الْعُمَرِ وَالسِّنِّ.

^٣ في ديوانه ١١٤/١. وقولُهُ: خَاضِبٌ؛ أَيَ ظَلِيمٌ خَاضِبٌ، أَكَلَ زَهَرَ الرَّبِيعِ، فَاحْمَرَّتْ سَاقَاهُ، وَأَطْرَافُ رِيشِهِ. وَالسِّيِّ: مَا اسْتَوَى مِنَ الْأَرْضِ. وَأَبُو ثَلَاثَيْنِ: لَهُ ثَلَاثُونَ بَيْضَةً أَوْ فَرْخًا.

والدليل على صحة تقدير الخبر المحذوف في البيتين السالفين أن الشاعر ذكر صراحةً ناقتَه، أو إبلَه، في مواضع كثيرة من شعره، وعدد من صفاتها أنها قويَّة، وسريعة، وغير ذلك، ثم صرح بأنه يشبَّهها بالثور، أو بالحُمُر الوحشيَّة، أو بالظليم السريع. قال، وشبه ناقتَه بالفحل من الإبل^١:

فذاك الذي شبَّهْتُ بالخرقِ ناقتي إذا قلَّصت بين الفلا والمشاربِ

أي فذاك الفحل هو الفحل الذي شبَّهْتُ ناقتي به.

وقال أيضاً^٢:

أولئك أشباه القلاص التي طوت بنا التيه طياً وهي باقٍ مطأها

أي أولئك الحُمُر أشباه القلاص التي تحملنا.

ومن حذف الخبر، قوله، يصف ظليماً شبه ناقتَه به^٣:

كُلُّ مَنْ الْمَنْظَرِ الْأَعْلَى لَهُ شَبَهُ هَذَا وَهَذَا قَدْ الْجِسْمِ وَالنُّقْبِ

قال الفارسي (ت ٣٧٧هـ) في (هذا وهذان) من البيت: "فأما قوله: (هذا وهذان)، فيَحْتَمِلُ غير وجه؛ منها أن يكون (هذا) مُبْتَدَأً، و(هذان) معطوفٌ عليه، والخبر ما تقدَّم من الجملة، التي هي: (له شبه)، فحذفت لتقدُّم الذَّكْرِ". ورفع: (قد)، لأنه بدلٌ من (شبه).

^١ في ديوانه ١/ ٢١٥. وقوله: بالخرق: المكان الواسع. وقلَّصت: سَمَرْتُ. والمشارب: المياه.

^٢ في ديوانه ١/ ٥٤٤. التيه: جمع تيهاء؛ وهي الفلاة التي يُتأ فيها. ومطأها: إطالتها للسفر.

^٣ في ديوانه ١/ ١٢٥. قوله: كُلُّ لَهُ مِنْ الْمَنْظَرِ الْأَعْلَى؛ أي للظليم. وأراد ب(هذان) تشبيهه بالحشي والسندي من الناس. وذلك لسواده. وقد الجسم: أي على قدِّه وخلقتِه. والنقْب: يعني اللون، وحدثها: نُقِبَ. هذا التفسير عن الباهلي في شرح الديوان.

^٤ في كتاب الشعر ٢٧٧.

^٥ في ديوان ذي الرمة ١/ ١٢٥.

ومنه حذفه بعد (أَيَّ) الاستفهامية، في قوله^١:

فَأَيُّ مَزُورٍ أَشْعَثَ الرَّأْسِ هَاجِعٍ إِلَى دَفِّ هَوَجَاءِ الْوُنِيِّ عِقَالُهَا

أي: أَيُّ مَزُورٍ هذا. فَأَيُّ اسْمٍ استفهامٍ، مبتدأ مرفوعٌ، يحتاجُ إلى خبرٍ، وخبرُه: محذوفٌ، كما قدَّره أبو نصرٍ الباهليُّ (ت ٢٣١هـ): أَيُّ مَزُورٍ ذا. وهو سؤالٌ خرجَ إلى غَرَضِ التَّعَجُّبِ كما قال^٢.

ومنه حَذَفُ خَبَرِ الْفَعْلِ النَّاقِصِ، وقد تقدَّم أنَّ فيه خلافاً، لكنَّه وقعَ في الشُّعْرِ، قال

ذو الرُّمَّة^٣:

أَخُو قَفْرَةٍ مُسْتَوْحِشٍ لَيْسَ غَيْرُهُ ضَعِيفُ النَّدَاءِ أَصْحَلُ الصَّوْتِ لَاغِبُهُ

قال: ليسَ غيرُه. فحذفَ خبرَ (ليسَ)، وتقديرُه: ليسَ في القفْرِ غيرُه. أي ليسَ فيها أحدٌ غيرُه. وحذفَ (فيها)؛ لأنَّ في الكلامِ دلالةً عليه، فلا لبسَ فيه. ومنه أيضاً قوله^٤:

عَفَا الدَّحْلُ مِنْ مَيِّ فَمَحَّتْ مَنَازِلُهُ فَمَا حَوْلَهُ صُمَانُهُ فَخَمَائِلُهُ

فَأَصْبَحَ يَرْعَاهُ الْمَهَا لَيْسَ غَيْرُهُ أَقَاطِيعُهُ دُرَاوُهُ وَخَوَاذِلُهُ

^١ في ديوانه ٥٠٩/١. وقوله: دَفِّ هَوَجَاءِ: أي جنب الناقة. والوُنِيُّ عِقَالُهَا: أي صارَ التعبُّ والإعياءُ لها عقلاً.

^٢ انظر ديوان ذي الرُّمَّة ٥٠٩/١.

^٣ في ديوانه ٨٥٠/٢. وقوله: أَصْحَلُ الصَّوْتِ: أي في صوته بُحَّةٌ. ولاغبه: ضعيفُه.

^٤ في ديوانه ١٢٤٣/٢. وقوله: الدَّحْلُ: موضعٌ ينبُ السِّدْرُ. وصُمَانُهُ: موضعٌ. وخمائلُه: رمالُه، فيها شَجَرٌ. / وأقاطيعُه: جمع: قَطِيعٌ؛ وهو الغصنُ الذي يُقَطَّعُ من الشجرة. وأرادَ به الشاعرُ: أنَّ الموضعَ تجوَّلَ فيه المهَا. ودُرَاوُهُ: التي جازتُ من أرضٍ إلى أرضٍ. وخواذله: اللواتي تأخَّرْنَ عن صواحبهنَّ. هذا عن الباهليِّ في شرح الديوان.

قوله: ليس غيرُه، حُذِفَ منه خبرُ (ليس)، وتقديرُه: ليس غيرُ المَها راعياً فيه.

ومنه: حَذَفُ خَيْرٍ: (مَا زَالَ)، وذلك في قوله^١:

عَفَتْ بُرْهَةً أَطْلَالَ مَيٍّ وَأَدْرَجَتْ بِهَا الرِّيحُ تَحْتَ الْغَيْمِ قَطْرًا وَسَافِيَا

رَجَعْتُ إِلَى عِرْفَانِهَا بَعْدَ بَبْوَةٍ فَمَا زِلْتُ حَتَّى ظَنَنْي الْقَوْمَ بَاكِيا

قوله في البيت الثاني: فما زلتُ، حَتَّى ظَنَنْي القومَ باكِيا. فيه خبرُ (مَا زِلْتُ) محذوفاً، وتقديرُه: ما زِلْتُ واقفاً فيها حَتَّى ظَنَنْي القومَ باكِيا؛ أي واقفاً في الأطلالِ حزينا.

سادساً: حذف المضاف.

حذفُ المضافِ وقيامُ المضافِ إليه مقامَه محيئهٌ كثيرٌ في لغة العربِ نثرها وشعرها، وهو سِمَةٌ من سِمَاتِ شجاعَتِها، وقوَّةٌ تمكِّنها، قال أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ): "حذفُ المضافِ قد كثر؛ حَتَّى إِنَّ في القرآنِ -وهو أفصحُ الكلامِ- منه أكثرُ من مِئَةِ مَوْضِعٍ، بل ثلاثمِئَةٍ موضعٍ، وفي الشُّعْرِ منه ما لا أُحْصِيهِ"^٢. وقال أيضاً في كثرته: "وحذفُ المضافِ في القرآنِ والشُّعْرِ وفَصِيحِ الكلامِ في عَدَدِ الرَّمْلِ سَعَةً، وَأَسْتَغْفِرُ اللهَ"^٣. وقال جامعُ العلومِ الباقلوي (ت ٦٤٢هـ): "وليسَ من هذه الأبوابِ في التنزيلِ أكثرُ منه"^٤.

^١ في ديوانه ١٣٠٢/٢.

^٢ في الخصائص ٤٥٤/٢.

^٣ في المحتسب ١٨٨/١.

^٤ في جواهر القرآن ونتائج الصنعة ٦٦. وقوله من هذه الأبواب، يريد: أبواب كتابه هذا، فهي مبنية على جمع ما في القرآن من شواهد قرآنية، ومسائل في النحو والصرف واللغة، وأكثرها أبواب في العُدُولِ والاتِّساعِ، وما جرى على خلاف أصل الاستعمال.

وَمِنْ تَوْسِعِهِمْ فِي حَذْفِ الْمُضَافِ أَنَّهُمْ حَذَفُوا مُضَافاً إِلَى مُضَافٍ مَحذُوفٍ أَيْضاً، فَكَرَّرُوا حَذْفَهُ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي﴾ [طه ٩٦]. فِي قَوْلِهِ: أَثَرِ الرَّسُولِ، مُضَافَانِ مَحذُوفَانِ، تَقْدِيرُهُمَا: مِنْ أَثَرِ حَافِرِ فَرَسِ الرَّسُولِ. فَحَذَفَهُمَا لِدَلَالَةِ مَعْنَى الْكَلَامِ عَلَيْهِمَا. قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: "وَرُبَّمَا حَذَفَتِ الْعَرَبُ الْمُضَافَ بَعْدَ الْمُضَافِ مُكَرَّرًا؛ أُنْسَاءً بِالْحَالِ، وَدَلَالَةً عَلَى مَوْضُوعِ الْكَلَامِ، كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ ؛ أَي: مِنْ أَثَرِ حَافِرِ فَرَسِ الرَّسُولِ".

وَمِنْ دَقِيقِ مَا نَبَّهَ عَلَيْهِ أَبُو الْفَتْحِ أَنَّهُ إِذَا صَحَّ حَذْفُ مُضَافٍ مِنَ الْكَلَامِ، وَكَانَ يَصِحُّ تَقْدِيرُهُ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ أَوْ فِي عَجْزِهِ، فَإِنَّ تَقْدِيرَهُ فِي عَجْزِهِ أَوْلَى وَأَقْرَبُ إِلَى صِحَّةِ التَّقْدِيرِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَذْفَ عُدُولٌ عَنْ أَصْلِ الْاسْتِعْمَالِ؛ وَهُوَ الذِّكْرُ، وَكَذَلِكَ هُوَ تَوْسِعٌ وَتَسْمُحٌ فِيمَا عَلَيْهِ أَصْلُ الْكَلَامِ، وَأَنَّ هَذَا التَّوْسِعَ وَالتَّسْمُحَ أَوْلَى بِهِ آخِرُ الْكَلَامِ مِنْ أَوَّلِهِ؛ لِأَنَّ الْأَوَائِلَ الْأَحْسَنُ فِيهَا أَنْ تَجْرِيَ عَلَى أَصُولِهَا.

وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى﴾ [البقرة ٨٩]. فِي هَذِهِ الْآيَةِ يَصِحُّ تَقْدِيرُ الْمُضَافِ الْمَحذُوفِ فِي اسْمِ لَكَنَّ: (الْبِرَّ)، وَيَصِحُّ كَذَلِكَ تَقْدِيرُهُ فِي خَبَرِهَا: (مَنْ). فَنَقُولُ: وَلَكَنَّ ذَا الْبِرِّ مَنْ اتَّقَى. أَوْ: وَلَكَنَّ الْبِرُّ بِرٌّ مَنْ اتَّقَى. وَإِذَا كُنَّا فِي الْخِيَارِ فَإِنَّ الْأَوَّلَى أَنْ نَخْتَارَ تَقْدِيرَهُ فِي الْخَبَرِ؛ فَنَقُولُ: وَلَكَنَّ الْبِرُّ بِرٌّ مَنْ اتَّقَى. وَذَلِكَ لِأَنَّ الْخَبَرَ طَرَفُ الْكَلَامِ الْآخِرُ، وَالْمُبْتَدَأُ طَرَفُهُ الْأَوَّلُ، وَالْآخِرُ مَحَلُّ التَّوْسِعِ وَالتَّسْمُحِ، بِذَلِكَ أَوْصَى أَبُو الْفَتْحِ، فَقَالَ: "وَالْخَبَرُ أَوْلَى بِذَلِكَ مِنَ الْمُبْتَدَأِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ حَذْفَ الْمُضَافِ ضَرْبٌ مِنَ التَّوْسِعِ. وَالتَّوْسِعُ آخِرُ الْكَلَامِ أَوْلَى بِهِ مِنْ أَوَّلِهِ، كَمَا أَنَّ الْحَذْفَ وَالْبَدَلَ كُلَّمَا تَأَخَّرَ كَانَ أَمْثَلًا؛ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ الصُّدُورُ أَوْلَى بِالْحَقَائِقِ مِنَ الْأَعْجَازِ، وَهَذَا وَاضِحٌ، وَلِذَلِكَ اعْتَمَدَهُ عِنْدَنَا صَاحِبُ الْكِتَابِ فَحَمَلَهُ

على أَنَّ التَّقْدِيرَ: وَلَكِنَّ الْبَرَّ بِرٌّ مَنْ اتَّقَى^١. قوله: والخبرُ أولى بذلك من المبتدأ؛ أي تقديرُ المحذوفِ في الخبرِ أولى من تقديره في المبتدأ، على ما ذَكَرَ.

وَمِنْ حَذْفِ الْمُضَافِ فِي شَعْرِ ذِي الرُّمَّةِ، قَوْلُهُ:

فَأَصْبَحَ أَجْلَى الطَّرْفِ مَا يَسْتَزِيدُهُ يَرَى الشَّهْرَ قَبْلَ النَّاسِ وَهُوَ ضَيِّلُ

قَالَ: يرى الشهرَ، وأراد: هِلَالَ الشهرِ، فحذفَ المضافَ، وأقامَ المضافَ إليه مُقَامَهُ، وذلك لدلالةِ المعنى عليه، وَشِدَّةِ التَّصَاقِ الْهَلَالِ بِالشَّهْرِ، فَأَيَّامُ الشَّهْرِ كُلُّهَا تُقَدَّرُ بِمَنَازِلِ الْهَلَالِ، مِنْ طُلُوعِهِ هِلَالاً، فَاكْتِمَالِهِ بَدْرًا، فَعَوْدِهِ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ. وتقولُ العربُ: رَأَيْتُ الشَّهْرَ، وَهِيَ تَرِيدُ: هِلَالَه. وَرَبَّمَا سُمِّيَ الشَّهْرُ بِاسْمِ الْهَلَالِ، وَهَذَا كَمَا قَالُوا نَمَّا يَشْتَرِكُ فِيهِ الْعَرَبُ وَالْعَجَمُ^٢.

وَمِنْ حَذْفِ الْمُضَافِ كَذَلِكَ قَوْلُهُ، يَصِفُ حِمَارًا وَحَشِيًّا:

لَهُ وَاحِفٌ فَالْصُّلْبُ حَتَّى تَقَطَّعَتْ خِلَافَ الثَّرْيَا مِنْ أَرِيكَ مَارِبُهُ

أَرَادَ: خِلَافَ طُلُوعِ الثَّرْيَا. وَ(خِلَافَ) فِي الْبَيْتِ بِمَعْنَى: بَعْدَ. وَحَذَفَ الشَّاعِرُ الْمُضَافَ (طُلُوعَ)؛ "لَأَنَّهُ إِحْدَى الْجِهَاتِ الَّتِي تُضَافُ إِلَى الْأَسْمَاءِ الَّتِي هِيَ أَعْيَانٌ، وَلَيْسَتْ أَحْدَاثًا"^٣.

^١ في المحتسب ٢/ ٢١٧. وقال الكلام نفسه في الخصائص ٢/ ٣٦٤. وما حكاه عن سيبويه في كتابه ١/ ٢١٢.

^٢ في ملحق ديوانه ٣/ ١٩٠٠. وهو في مجمل اللغة ١/ ٥١٤، ومقاييس اللغة ٣/ ٢٢٢، والفاثق في غريب الحديث ٢/ ٢٧٠، والدر المصون ٢/ ٢٧٩، واللباب في علوم الكتاب ٣/ ٢٧٥، واللسان (شهر).

^٣ انظر مقاييس اللغة ٣/ ٢٢٢، واللسان (شهر).

^٤ في ديوانه ٢/ ٨٤٢. والحجة للفارسي ٥/ ١١٤، ومعجم البلدان ٣/ ٤٢٠، وقوله: واحِفٌ، والصُّلْبُ، وأَرِيكَ: مواضع؛ الأول: موضعٌ قريب من اليمامة (معجم البلدان ٥/ ١٥٢)، والثاني: جبلٌ في ديار بني مُرَّة (معجم البلدان ٣/ ٤٢١)، والثالث: وادٍ في بلاد بني مُرَّة (معجم البلدان ١/ ١٦٥). وخلاف الثريا: بعد طلوعها. وتقطعت مَارِبُهُ: انتهت حوائج الحمار الوحشي في هذا المكان، لَأَنَّهُ يَسَّ عَشْبَهُ، فانتقل إلى غيره. انظر شرح البيت في الديوان.

^٥ عن الفارسي في الحجة ٥/ ١١٤. وقوله: أعيانٌ، ليست أحداثاً؛ أي الثريا التي أُضيفَ إليها (طُلُوعَ)، هي اسمٌ للجنَّةِ، وليست اسماً لحَدَثٍ، كالمصدر والأفعال والصفات.

وَمِنْ حَذْفِهِ أَيْضاً قَوْلُهُ^١:

بِلَالُ ابْنِ خَيْرِ النَّاسِ إِلَّا نُبُوَّةٌ إِذَا نُشِرَتْ بَيْنَ الْجَمِيعِ الْمَآثِرُ

أي: إِلَّا أَهْلَ نُبُوَّةٍ، فحذف المضاف (أهل)، وأقام المضاف إليه مقامه. وهذا تقدير أبي عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) في هذا البيت، وقدّره أبو نصر الباهليّ (ت ٢٣١هـ) على الأصل بلا حذف مضاف، قال: "قوله: إِلَّا نُبُوَّةٌ، يريد: إِلَّا النُّبُوَّةَ، فلا يبلُغها"^٢.

ومنه قوله^٣:

فَانْصَاعَتِ الْحُقُبُ لَمْ تَقْصَعْ صَرَائِرَهَا وَقَدْ نَشَحْنَ فَلَا رِيَّ وَلَا هَيْمُ

تقدير الحذف في قوله: لَا رِيَّ وَلَا هَيْمُ، هو: لَا ذَاتُ رِيٍّ، وَلَا هَيْمُ. وهذا تقدير أبي عليّ الفارسيّ، وحجّته أَنَّ الشاعرَ عَطَفَ (هَيْم) على المصدرِ (رِيٍّ)، و(هَيْم) جمعٌ للصفة: أَهْيَمُ؛ وهو الجملُ العَطُشُ. وعطفُ الصفةِ على المصدرِ يلزمُ تقديرَ مضافٍ محذوفٍ في (رِيٍّ)، كي يتناسبَ المتعاطفان. قال الفارسيّ: "التَّقديرُ: فَلَا ذَاتُ رِيٍّ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ عَطَفَ عَلَيْهِ بقوله: وَلَا هَيْمُ، وهو جمعُ أَفْعَلٍ، فينبغي أن يكونَ المعطوفُ عليه مثله".

ونحو ذلك قولُ الحنساء^٤:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالُ وَإِدْبَارُ

^١ في ديوانه ١٠٤٣/٢. وكتاب الشعر ٣٥٥.

^٢ في ديوان ذي الرمة ١٠٤٣/٢.

^٣ في ديوانه ٤٥٣/١. وكتاب الشعر ٣٦٣. وقوله: انصاعت الحُقُبُ؛ أي اعتمدت الحُمُرُ على العَدُوِّ. ولم تقصع صرائرها: لم تقتل، وترو عَطَشَهَا. وَنَشَحْنَ: شَرِبْنَ شرباً قليلاً. وهيم: عطاش.

^٤ في كتاب الشعر ٣٦٣.

^٥ في ديوانها ٣٨٣. وفي الكتاب ٣٣٧/١، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٠٣، والمقتضب ٣/٢٣٠، وإعراب القرآن للنحاس للنحاس ١/٩١، والحجة للفارسي ١/٢٤، ٣/٢٧٢، والمحتسب ٢/٤٣، والخصائص ٢/٢٠٥، ٣/١٩٢، ودلائل الإعجاز ٣٠٠، والخزانة ١/٤٣١، ٢/٣٤.

أَيُّ ذَاتٍ إِقْبَالٍ وَإِدْبَارٍ. عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ^١.

سَابِعاً: حَذْفُ الْمَوْصُوفِ.

حذف الموصوف وإقامة صِفَتِهِ مُقَامَهُ كَثِيرٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَلَهُ مَوَاضِعٌ مَحْدُودَةٌ يَجُوزُ فِيهَا حَذْفُهُ وَوَضْعُ الصِّفَةِ مَوْضِعَهُ، وَهِيَ: أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ خَاصَّةً بِجِنْسِ الْمَوْصُوفِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِكَاتِبٍ، أَوْ وَاقِعَةً خَبَرًا، نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، أَوْ حَالًا، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَاكِبًا، أَوْ وَصْفًا لظَرْفٍ، نَحْوُ: جَلَسْتُ قَرِيبًا مِنْكَ، أَوْ مُسْتَعْمَلَةً اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ، وَهَذَا يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، نَحْوُ: الْأَبْطَحُ، وَالْأَبْرَقُ^٢.

وهو من جملة الفصاحة والبلاغة، كما قال جامع العلوم الباقولي (ت ٥٤٢هـ)، وهو في العربية حسنٌ جائزٌ، كما قال أيضاً^٣.

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة ٤]. أَيِ وَبِالدَّارِ الْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ^٤. وَقَوْلُهُ أَيْضاً: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام ٣٤]. أَيِ شَيْءٍ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ. فَحَذَفَ الْمَوْصُوفَ (شَيْءٍ)، وَتَقْدِيرُهُ وَاجِبٌ هَهُنَا.

قَالَ جَامِعُ الْعُلُومِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: "لَا بُدَّ مِنْ هَذَا التَّقْدِيرِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ لَمْ تُقَدِّرْ هَذَا لَوَجَبَ عَلَيْكَ تَقْدِيرُ زِيَادَةٍ (مِنْ) فِي الْوَاجِبِ، وَلَيْسَ ذَا مَذْهَبٍ صَاحِبِ الْكِتَابِ^٥.

^١ انظر مصادر تخريج البيت في الحاشية السالفة.

^٢ عن أبي حيان في البحر المحیط ١/ ١١٠. وعنه أخذها السمين في الدر المصون ١/ ١٤١. وذكر أكثر هذه المواضع سيويه ١/ ٢٢٧-٢٢٨.

^٣ انظر جواهر القرآن ونتائج الصنعة ٤٨٨.

^٤ المصدر نفسه.

^٥ في جواهر القرآن ونتائج الصنعة ٤٩٦-٤٩٧.

ومثل هذا الحذف كثير في القرآن الكريم^١ والشعر، وهو في شعر ذي الرمة كثير أيضاً، من ذلك قوله^٢:

وَرَاكِدِ الشَّمْسِ أَجَاجٍ نَصَبْتُ لَهُ حَوَاجِبَ الْقَوْمِ بِالمَهْرِيَّةِ الْعُوجِ

أراد: رُبَّ يَوْمٍ رَاكِدِ الشَّمْسِ، فحذف الموصوف (يوم)، وأقام صفته (راكِد) مقامه. وقد يَظُنُّ ظَانٌّ أَنَّ (راكِد) صِفَةٌ لَيْسَتْ خَاصَّةً بِجِنْسِ الْيَوْمِ، وعليه لا يجوز حذف الموصوف وإقامتها مقامه. وليس الأمر كما ظن؛ لأن (راكِد) لما أُضِيفَ إِلَى الشَّمْسِ، خُصَّصَ، وَحُدِّدَتْ جِهَةٌ وَصِفَةٌ، وصارَ خاصّاً بصفة اليوم لا غير.

ومنه قوله، يصفُ ثوراً^٣:

وَبَاتَ ضَيْفًا إِلَى أَرْطَاةٍ مُرْتَكِمٍ مِنَ الْكَثِيبِ لَهَا دِفْءٌ، وَمُحْتَجِبٌ

أراد: إِلَى أَرْطَاةٍ رَمْلٍ مُرْتَكِمٍ، لَأَنَّ (مُرْتَكِمٍ) مِنْ صِفَةِ الرَّمْلِ. وهذا تقديرُ أَبِي نَصْرِ البَاهِلِيِّ (ت ٢٣١هـ)، قال: "فأضاف الأُرطَى إِلَى (مُرْتَكِمٍ)، أَرَادَ: إِلَى رَمْلٍ مُرْتَكِمٍ".

وقوله أيضاً، يصفُ ثوراً^٤:

وَلَا حَ أَزْهَرُ مَشْهُورٌ بِنُقْبَتِهِ كَأَنَّهُ حِينَ يَعْلُو عَاقِرًا لَهَبٌ

^١ انظر الباب الرابع عشر من كتاب جواهر القرآن ونتائج الصنعة ٤٨٨، فإن صاحبه جمع فيه مواضع حذف الموصوف في القرآن الكريم.

^٢ في ديوانه ٩٨٩/٢، وكتاب الشعر ٣٥٦، والخزانة ١١٠/٤. وقوله: وراكِد: أَي رُبَّ يَوْمٍ رَاكِدٍ. أَرَادَ أَنَّهُ يَوْمٌ بَطِيءُ الزَّوَالِ، طَوِيلٌ. وَأَجَاجٍ: فِيهِ تَوَهُجٌ. وَنَصَبْتُ لَهُ: اسْتَقْبَلْتُهُ بِحَوَاجِبِ الْقَوْمِ. وَالمَهْرِيَّةُ: الإِبِلُ. وَالْعُوجُ: الضَّامِرَةُ.

^٣ في ديوانه ٨١/١. وقوله: مُرْتَكِمٍ: أَي مَا تَرَكَ مِنْ الكَثِيبِ.

^٤ في ديوان ذي الرمة ٨٢/١.

^٥ في ديوانه ٩٦، وديوان الأدب ١٦٣/١، والصحاح (نقْب) ٢٢٧/١. وقوله: لَاحَ: ظَهَرَ. وَأَزْهَرُ: أَبْيَضَ. وَنُقْبَتُهُ: لَوْنُ وَجْهِهِ. وَالْعَاقِرُ: الْمُشْرِفُ مِنَ الرَّمْلِ. وَلَهَبٌ: أَي كَأَنَّ الثَّوْرَ شُعْلَةً نَارٍ فِي بَيَاضِهِ وَإِضَاءَتِهِ. عَنْ البَاهِلِيِّ شَارِحِ الدِّيَّانِ.

أي ولاح ثورٌ أزهَرُ. وما سَوَّغَ حذفَ الموصوفِ ههنا وإقامةَ صِفَتِهِ مُقَامَهُ أَنَّ الكلامَ على الثورِ تقدَّمَ في أبياتٍ عدَّةٍ قبلَ هذا البيتِ، فصارَ معهوداً ذكرُهُ. وذلك نحو قوله قبل البيتِ السالفِ بعدة أبياتٍ^١:

أذاك، أم نمشٍ بالوشى أكرعُهُ مُسَفَّعُ الحَدِّ، عارٍ، ناشِطٌ، شَبَبُ

أي أذاك الحمارُ شبهُ ناقتي أم ثورٌ نمشٌ.

ومن حذفِ الموصوفِ قوله^٢:

فطاوَعْتُ هَمِّي وَأَنْجَلِي وَجْهَهُ بَازِلٍ مِنْ الْأَمْرِ، لَمْ يَتْرُكْ خِلَاجاً بُزُوهُنَا

أي أنجَلِي وجهه خَصْلَةٌ بَازِلٍ، أي خَصْلَةٌ مُسْتَبِينَةٌ، واضِحَةٌ. وبازِلٍ على وزنٍ: فاعِلٍ؛ وهي مؤنَّثَةٌ في المعنى، يُوصَفُ به المؤنَّثُ، تقولُ: ناقةٌ بازِلٌ، وامرأةٌ حَامِلٌ.

ومنه حذفُ الموصوفِ، وصِفَتُهُ جملةٌ، وذلك قوله^٣:

فَظَلُّوا، وَمِنْهُمْ دَمْعُهُ غَالِبٌ لَهُ وَآخِرُ يَتْنِي عِبْرَةَ الْعَيْنِ بِالْمَهْلِ

قوله: ومنهم دَمْعُهُ غَالِبٌ لَهُ، فيه اسمٌ موصوفٌ محذوفٌ، وتقديرُهُ: ومنهم فريقٌ، أو مَنْ: دَمْعُهُ غَالِبٌ لَهُ. وهو مبتدأٌ مؤخَّرٌ. والعربُ تحذفُ الموصوفَ من مثلِ هذا الكلامِ كثيراً، وتجعلُ الجارَّ والمجرورَ دليلاً عليه. يقولون: مِنَّا ظَعَنٌ وَمِنَّا أَقَامٌ. أي مِنَّا فريقٌ ظَعَنَ، وَمِنَّا فريقٌ أَقَامَ. وحذفُ الموصوفِ مع (مِنْ) الجارَّةِ أحسنُ من غيرها. قال ابنُ عُصفور (ت ٦٦٩هـ): "رُبَّمَا جاءَ ذلك في الكلامِ مع (مِنْ)، نحو قولهم: (مِنَّا ظَعَنٌ، وَمِنَّا أَقَامٌ)،

^١ في ديوانه ٧٤ / ١. وقوله: نمشٌ؛ أي ثورٌ به نُقْطٌ سودٌ في قوائمه. وأكرعُهُ: جمع كراعٍ، وهو ما بين الركبة والرُسْغ. ومُسَفَّعُ الحَدِّ: أي أسود. وشَبَبُ: تامُّ العُمُرِ والسِّنِّ. وقد تقدَّمَ ذكرُ هذا البيتِ، ص ٣١٩.

^٢ في ديوانه ٩٣٨ / ٢. قال الباهليُّ في شرح الديوان: يقولُ: أمرتني نفسي بشيءٍ فطاوَعْتُهَا، وقوله: وأنجَلِي وجهه بازِلٍ من الأمر، يريدُ: وجهه خَصْلَةٌ انكشَفَتْ، وانبزلتُ: استبانَتْ. وخِلَاجاً: شَكَاً.

^٣ في ديوانه ١٤١ / ١. ومعاني القرآن للفراء ٢٧١ / ١، وجامع البيان في تأويل القرآن ٤٣١ / ٨، وضرائر الشعر ١٧١.

يُريدون: مِنَّا فَرِيقٌ ظَعَنَ، وَمِنَّا فَرِيقٌ أَقَامَ. وَإِنَّمَا حَسُنَ حَذْفُهُ مَعَ (مِنْ) لِأَنَّهَا بِمَعْنَى: بَعْضُ، فَكَأَنَّهُمْ قَالُوا: بَعْضُنَا ظَعَنَ، وَبَعْضُنَا أَقَامَ^١.

وغير ذلك من حذف الموصوف كثير في شعر ذي الرِّمَّة، وبعضه يُغني عن جُلِّه.

ثامناً: حذفُ العائدِ مِنَ الصِّلَةِ.

حذفُ العائدِ له مواضعُ أربعة: هي حذفه من الصِّلَةِ، والصفة، والخبر، والحال، وأقيسُها وأحسنُها حذفه من الصِّلَةِ، وذلك لأنَّ فيها طولاً للكلام، فيحسنُ عندئذٍ اختصارُه.

قال ابنُ الشَّجَرِيِّ (ت ٥٤٢هـ): "ومَوَاضِعُ حذفِ العائدِ ثلاثة: الصِّلَةُ والصفة والخبر، وحذفه من الصِّلَةِ أَقْيَسُ من حذفه من الصِّفَةِ، وحذفه من الصِّفَةِ أَقْيَسُ من حذفه من الخبر، وَإِنَّمَا اسْتَحْسَنُوا حذفه من الصِّلَةِ حَتَّى اتَّسَعَ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ اتِّسَاعَ الْإِثْبَاتِ؛ لِئَلَّا يَكُونَ اسْمٌ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ، فَحذفه من (الذي)، مثل: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ١١٠]، وإثباته: مثل: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٥]^٢.

قوله: لِئَلَّا يَكُونَ اسْمٌ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ، يريدُ به: أَنَّ الموصولَ مع جملةِ الصِّلَةِ هي بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، وهذا الاسمُ الواحدُ يتكوَّن من أربعةِ أجزاء: هي الموصولُ، والفعلُ، وفاعلهُ والعائدُ على الموصولِ، وهو ما ظهرَ في الآيةِ الثَّانِيَةِ التي استشهدَ بها^٣.

وتأتي الصِّفَةُ في المرتبةِ الثَّانِيَةِ بعدَ الصِّلَةِ من حيثُ حذفُ العائدِ منها. واستحسنوا حذفَ العائدِ منها قياساً على حذفه من الصِّلَةِ، وذلك "لِاشْتِرَاكِ الصِّلَةِ وَالصِّفَةِ فِي أَشْيَاءَ، مِنْهَا أَنَّ الصِّفَةَ تُتَمَّمُ وَتُكَمَّلُ وَتُوضَّحُ وَتُخَصَّصُ، كَمَا أَنَّ الصِّلَةَ كَذَلِكَ، وَمِنْهَا أَنَّ الصِّفَةَ لَا

^١ في ضرائر الشعر ١٧٢. وانظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢٧١، ٣٨٤، وجواهر القرآن ونتائج الصنعة ٤٩٢، وما بعدها، والدر المصون ٣/ ٦٩٤.

^٢ في الأمالي له ١/ ١٤١.

^٣ وانظر البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٦١، فإنه نقلَ جزءاً من كلام الشَّجَرِيِّ.

تعملُ في الموصوفِ، كما أنَّ الصَّلَّةَ لا تعملُ في الموصولِ، ومنها أنَّ الصِّفَّةَ لا تتقدَّمُ على الموصوفِ، كما أنَّ الصَّلَّةَ لا تتقدَّمُ على الموصولِ، ومنها أنَّ العاملَ في الموصوفِ والصِّفَّةِ واحدٌ، كما أنَّ العاملَ في الموصولِ والصِّلَّةِ كذلك^١.

أمَّا حذفه من الخبرِ فإنَّه أقلُّ مرتبةً من الصِّلَّةِ والصِّفَّةِ، لأنَّ الخبرَ والمبتدأَ ليسا كاسمٍ واحدٍ، كما هما الموصولُ وصِلَّتُهُ. وليس العاملُ فيهما واحداً على رأي جمهور النحويين، ولأنَّ الخبرَ قد يتقدَّمُ على المبتدأِ خلافاً للصِّلَّةِ مع الموصولِ، وللصِّفَّةِ مع الموصوفِ^٢.

ومن حذفِ العائدِ من الصِّلَّةِ في شعرِ ذي الرِّمَّةِ قوله^٣:

وَأَنْتَ الَّذِي اخْتَرْتُ الْمَذَاهِبَ كُلَّهَا بَوَهْبَيْنَ إِذْ رُدَّتْ عَلَيَّ الْأَبَاعِرُ

حَذَفَ الشَّاعِرُ الْعَائِدَ إِلَى سِمِ الْمَوْصُولِ (الذي)، وهو الضَّمِيرُ المنصوبُ المقدرُ في الفعلِ (اخْتَرْتُ)، ثُمَّ حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ (من) من الاسمِ (المذاهبِ)، فلمَّا حذَفَ انتصبَ الاسمُ بنزعِ الخافضِ.

وأصلُ كلامه: وَأَنْتَ الَّذِي اخْتَرْتُكَ من المذاهبِ. قال الباهليُّ أبو نصر (٢٣١هـ): "يُرِيدُ: وَأَنْتَ الَّذِي اخْتَرْتُكَ من المذاهبِ، كقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف ١٥٥]، أَي مِنْ قَوْمِهِ"^٤. وقال الفارسيُّ (ت ٣٧٧هـ) في هذا البيتِ: "العائدُ من الصِّلَّةِ إلى (الذي) محذوفٌ، وهو المفعولُ الأوَّلُ لـ (اخْتَرْتُ)، والمفعول الثاني: المذاهبِ، فحذفَ حرفَ الجرِّ، فوصلَ الفعلُ"^٥. أي فتوصلَ الفعلُ (اخْتَرْتُ) إلى العملِ بالاسمِ (المذاهبِ) بنفسه، دونَ وساطةِ حرفِ الجرِّ الذي نُزِعَ منه اختصاراً.

^١ عن ابن الشجري في أماليه ١/ ١٤١.

^٢ انظر المصدر نفسه.

^٣ في ديوانه ٢/ ١٠٤٧، وكتاب الشعر ٣٩٧. وقوله: الْأَبَاعِرُ: الإبل. وتقدَّم ذكرُ هذا البيت، ص ٢٥٧.

^٤ في ديوان ذي الرمة ٢/ ١٠٤٧. وانظر كتاب الشعر ٣٩٧.

^٥ في كتاب الشعر ٣٩٧.

وَمِنْ حَذْفِ الْعَائِدِ مِنَ الصَّلَةِ قَوْلُهُ أَيْضًا:

أَلَا أَيُّهَا الرَّسْمُ الَّذِي غَيَّرَ الْبَلَى كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الْحَيَّ عَاهِدُ

قال: الذي غَيَّرَ الْبَلَى. وَالْبَلَى: فاعِلٌ، لـ (غَيَّرَ)، وَمَفْعُولُهُ: الضَّمِيرُ الغَائِبُ المحذوفُ منه، وتقديره: الذي غَيَّرَهُ الْبَلَى. قال أبو نَصْرِ الباهلي (٢٣١هـ): "وأراد: الذي غَيَّرَهُ الْبَلَى".^١

وفي البيتِ التِّفَاتُ في قوله:

كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الْحَيَّ عَاهِدُ

قال أبو محمَّد السِّيرافي (ت ٣٨٥هـ) في هذا الالتفاتِ: "هو على لَفْظِ الْخِطَابِ، والذي يجبُ أن يعودَ إلى (الذي)، على لَفْظِ الْغَيْبَةِ: لم يعهدْ به الحيَّ عاهدٌ. وإنَّما جازَ هذا على الاتِّساعِ. وهو مثلُ قولهم: أنت الذي قُمتَ، وأنا الذي قُمتُ. فلَمَّا تَقَدَّمَ النِّداءُ، وهو لِلْمُخَاطَبِ اسْتِجَارَ مَعَهُ أن يجعلَ ضَمِيرَ الْمُخَاطَبِ في مَوْضِعِ ضَمِيرِ الْغَائِبِ".^٢

ومنه قوله، يصفُ ظِبَاءً:

تَظَلَّلْنَ دُونَ الشَّمْسِ أَرْطَى تَأَزَّرَتْ بِهِ الزُّرْقُ أَوْ مِمَّا تَرَدَّى أُجَارْدُ

^١ في ديوانه ١٠٨٨/٢. وثمَّة روايةٌ أخرى لشطره الأول، هي: (ألا أيُّها ذا المنزِل الدَّارِسُ الذي ...): في الكتاب ١٩٣/٢، وشرح أبياته ٣٣٣/١، والمقتضب ٢١٩/٤، ٢٥٩، والزاهر في معاني كلمات الناس ٣٩٦/٢، والمحتسب ٦٩/٢. وممَّا قاله أبو محمَّد السِّيرافي في إعرابِ شطرِ البيتِ: ألا أيُّها ذا ... : (ذا) وَصَفٌ لـ (أي)، و(المنزِل) وَصَفٌ لـ (ذا)، و(الدَّارِسُ) وَصَفٌ لـ (المنزِل)، و(الذي) وَصَفٌ لـ (المنزِل) أيضاً. (في شرح أبيات سيويه). وسيأتي ذكر البيتِ في الالتفاتِ، ص ٣٦٧.

^٢ في ديوان ذي الرُّمَّة ١٠٨٨/٢.

^٣ في شرح أبيات سيويه ٣٣٣/١.

^٤ في ديوانه ١١٠٤/٢. وقوله: تَأَزَّرَتْ بِهِ الزُّرْقُ: يعني: أحاطتُ بشجرِ الأَرطَى الرِّمَالِ. وأجارد: كَثِيب. وقالَ فيه ياقوت: اسمُ موضعٍ في بلادِ عبد القيس. وهو اسمُ وادٍ ينحدرُ من السَّراةِ على قريةِ مَطَارٍ لبني نَصْرِ. وهو كذلك اسمُ وادٍ من أودية كَلْب. في معجم البلدان ٩٩/١.

قوله: مِمَّا تَرَدَّى أُجَارِدُ. أراد به: مِمَّا تَرَدَّاهُ أُجَارِدُ. فحذف الضمير العائد إلى اسم الموصول (ما). بنحو ذا تَأَوَّلَهُ أَبُو نَضْرٍ الْبَاهِلِيُّ، فقال: "يريدُ من الشَّجَرِ الَّذِي تَرَدَّاهُ أُجَارِدُ"^١.

وقوله كذلك، يصفُ نَعَامَةً وَلَدَهَا^٢:

فَكُلُّ مَا هَبَطَا فِي شَأْوِ شَوَاطِيهِمَا مِنْ الْأَمَاكِنِ مَفْعُولٌ بِهِ الْعَجَبُ

أي كُلُّ مَكَانٍ مِنَ الْأَمَاكِنِ هَبَطَاهُ فِي عَدْوِهِمَا ذُو أَمْرٍ عَجَبٍ. ف(كُلُّ): مبتدأ، خبره: (مفعول)، و(ما) موصولة، في محلِّ جرٍّ مضافٍ إليه، وجملة (هَبَطَا): صلتها. وهي محذوفة العائد إلى اسم الموصول، لكنَّ العائد مُقَدَّرٌ فيها، وتقديره: هَبَطَاهُ^٣. و(من الْأَمَاكِنِ): من: حرف جرٍّ للبيان، بيان إيهام الاسم الموصول، وهو مع ما جرَّه في محلِّ نصبٍ على الحال من (ما) الموصولة، و(العجب): نائبٌ عن الفاعل، لاسم المفعول: (مفعول).

^١ في ديوان ذي الرُّمَّة ٢ / ١١٠٥.

^٢ في ديوانه ١ / ١٣١. وقوله: شَأْوُ شَوَاطِيهِمَا؛ الشَّأْوُ: الطَّلَق؛ وهو السَّيْرُ في النهارِ لبلوغِ موردِ الماءِ في نفسِ اليوم. والقَرَبُ: سَيْرُ الليلِ لورودِ الماءِ في الغد. (عن الباهلي، وأبي العباس ثعلب)، في ديوان ذي الرمة: ١ / ٥٧. والشَّوْط: عَدُوٌّ وَجْهِ واحدٍ.

^٣ كذا قَدَّرَهُ الْبَاهِلِيُّ فِي دِيْوَانِ ذِي الرُّمَّةِ ١ / ١٣٢.

المبحث الثاني:

العُدُولُ بالتَّقديمِ والتَّأخيرِ.

التقديم والتأخير هو النُّقلُ لمواضع الألفاظِ في النِّظامِ النُّحويِّ، فمنها ما يتقدَّمُ عن موضِعِهِ الذي هو عليه في أصلِ الاستعمالِ، إلى موضِعٍ جديدٍ، لإفادةِ غرضٍ جديدٍ، وإن تقدَّمَ لفظٌ وحلَّ في موضِعٍ لفظٍ آخرَ في النِّظامِ النُّحويِّ فإنَّ هذا اللَّفْظَ الآخرَ سيتأخَّرُ عن موضِعِهِ الذي عليه في الأصلِ. وهذا يعني أنَّ أيَّ تقديمٍ لموضعٍ لفظٍ سيَتَّبِعُ عنه تأخيرُ لموضعٍ لفظٍ آخرَ، وعكسُ ذلك صحيحٌ أيضاً.

ومَّا عَرَّفُوا به التَّقديمَ والتَّأخيرَ حديثاً: أنَّه تَغْيِيرٌ في بنيةِ التَّراكيبِ الأساسيَّةِ، فهو عُدُولٌ عن الأصلِ يُكسِبُها حُرِّيَّةً ودِقَّةً ضَمَّنَ حُدُودِ الرُّتَبِ المحفوظةِ للنِّظامِ النُّحويِّ المسموحِ بالاتِّساعِ فيها تقديماً وتأخيراً^١. هذا تعريفٌ من جهةِ المستوى اللُّغويِّ للتقديم والتأخير، وثمَّةُ له مستويانِ آخَرانِ تناوَلَهُما الباحثونَ المعاصرونَ: المستوى الأسلوبِيُّ، والمستوى البلاغيُّ^٢.

أمَّا المستوى الأسلوبِيُّ للتقديم والتأخير فيعتبرونه عُدُولاً تركيبياً في موضعِ اللفظِ عن المِعارِ الذي عليه أصلُ التركيبِ. ويعتبرُهُ بعضهم طريقةً أسلوبيةً للتصرُّفِ بالوضعياتِ التعبيريةِ، وكلُّ ذلك بهدف تحقيقِ أثرٍ أسلوبِيٍّ معيَّنٍ^٣.

^١ انظر بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم ٤٤.

^٢ المصدر نفسه.

^٣ المصدر نفسه.

وأما المستوى البلاغي له فتناوله علماء البلاغة قديماً وحديثاً من جهة النحو،
والبلاغة معاً. أي إنهم تناولوه بتحديد مواضع تقديم الألفاظ وتأخيرها في نظام النحو،
لاستخلاص الأغراض البلاغية التي تنتج من كل تغيير في ترتيب التركيب النحوي. وتكون
هذه الأغراض للعناية والاهتمام، والقصر والتخصيص، والتأكيد والقوة^١.

وللتقديم والتأخير أهمية كبيرة في الكلام، وفوائد جمّة تزيد الكلام حسناً وبياناً، قال
الجرجاني (ت ٤٧١هـ) في فائدة التقديم والتأخير: "هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن،
واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتّر لك عن بديعة، ويُفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال
تري شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف
عندك، أن قدّم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان^٢". وذلك لأنه يمنح المتكلم
مساحة واسعة في صنع كلامه، ومرونة في التعبير، وإنشاء جمل ذات أشكال متعددة، وكل
هذا يتحصّل بتقديم موضع لفظ إلى موضع لفظ آخر، ووضع موضع وضعه.

ومن فوائده أيضاً أنه يمنح الكلام دقّة^٣، وإجادة في إصابة المعنى المراد، فقد يتحصّل
ذلك بتقديم لفظ ما إلى موضع لفظ آخر، ولا تكون للكلام هذه الفائدة إن ترك على حاله
بلا تقديم، ويوضح هذه الفائدة الجرجاني بضربه مثلاً لها قول المتنبي، يُعزّي عَصْدَ الدَّوْلَةِ
وقد ماتت عمته^٤:

مِثْلَكَ يَنْبِي الْحُزْنَ عَنْ صَوْبِهِ وَيَسْتَرِدُّ الدَّمْعَ عَنْ غَرْبِهِ

^١ بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم ٤٥.

^٢ في دلائل الإعجاز ١٠٦.

^٣ انظر بلاغة التقديم والتأخير ٥٠.

^٤ في دلائل الإعجاز ١٣٨ - ١٣٩.

^٥ في ديوانه بشرح العكبري ٢١٦/١.

مَوْضِعُ الشَّاهِدِ: قَوْلُهُ: مِثْلُكَ يَثْنِي الْحُزْنَ. فهذه الكلمة عند الجرجاني مقدمة على الفعل (يثني)، وبتقديمها أفادت معنى دقيقاً أصاب فيه الشاعر عين المعنى، ولو لم يُقدِّمها على الفعل لما حصلت هذه الفائدة. وذلك أَنَّ الشاعر عَنَى بها أَنَّ المُخاطَبَ (عَضِدَ الدَّوْلَةَ) هو وَحْدَهُ مَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَطْوِي الْحُزْنَ، وَيُوقِفَ هَمَلَانَ الدَّمْعِ. على أَنَّ (مِثْلًا) تعني بالعموم الشَّبَهَ والمَثِيلَ، وهو بتقديمها على الفعل أفادَ بها حصرَ المعنى بالمخاطَبِ لا غير. أمَّا استعمالُ (مِثْل) مؤخَّرةً بعدَ الفعلِ في قوله لو قَالَ: (يَثْنِي مِثْلَكَ الْحُزْنَ)، فلا يُحَقِّقُ هذا المعنى أبداً، ويُبْقِيها على معناها الذي هو الشَّبَهُ والمَثِيلُ، وهو معنى يُفْسِدُ مرادَ الشاعر، والمقام الذي هو فيه، فيجعل كثيراً من النَّاسِ يشتركون معه في الصَّبْرِ والجَلَدِ والقُوَّةِ، وإذا أشركَ غيره معه يكونُ قد ذمَّه من حيثُ أرادَ مدَّحه.

وَيُصَدِّقُ هذا المعنى الذي أرادَه الشاعرُ من تقديمِ (مِثْلِكَ) في البيتِ قوله في آخرِ القصيدة:

وَلَمْ أَقُلْ: مِثْلُكَ، أَعْنِي بِهِ سَوَاكَ، يَا فَرْدًا بِلَا مُشْبِهِ

أي لم أَرِدْ غيرَكَ، لِأَنَّكَ متفَرِّدٌ بما ذَكَرْتُ من صِفَاتِكَ، لا يُدَانِيكَ بها أَحَدٌ.

وبتقديم لفظٍ وتأخيرِهِ قد يتغيَّرُ حُكْمُهُ الإعرابيُّ في الجملة والنَّظامِ النَّحْوِيِّ في جهةٍ مُعَيَّنَةٍ، وقد لا يتغيَّرُ إعرابُهُ في جهةٍ أُخرى، ويبقى انتقالُهُ ضمنَ نظامِ النَّحْوِ انتقالاً لفظياً فحسب، وذلك لتحقيقِ غَرَضٍ من الأغراضِ البلاغيَّةِ المعهودة.

ومثال ذلك قولنا: قدم زيدٌ من السَّفرِ. فإنَّ ترتيبَ ألفاظِهِ في نظامِهِ جارٍ على الأصل؛ الفعلُ مُقَدَّمٌ على الفاعلِ، فالجارُّ والمجرورِ. وبالتَّقديمِ والتَّأخيرِ لتحقيقِ غَرَضٍ ما يتغيَّرُ حُكْمُ الفاعلِ إذا قُدِّمَ على الفعلِ، فيصيرُ: مُبْتَدَأً، وجملة الفعلِ خبرُهُ. وذلك في قولنا: زيدٌ قدِمَ من السَّفرِ. ومن التَّقديمِ والتَّأخيرِ الذي لا يتغيَّرُ فيه حُكْمُ المُقَدَّمِ أو المُؤَخَّرِ في هذا المثالِ

^١ في ديوانه ٢١٧/١. ودلائل الإعجاز ١٣٩.

=تقديم الجار والمجرور على الفاعل أو على الفعل وفاعله، وذلك في قولنا: قدم من السفر زيد. أو من السفر قدم زيد. فالمقدم: (من السفر) لم يتغير حكمه الإعرابي، وبقي تعليقه بالفعل كما كان، وكذلك المؤخر: (قدم زيد) لم يطرأ على موضع اللفظين أي تغيير في الإعراب، لكن الغرض يتغير بكل تقديم وتأخير لموضع ألفاظ كل مثال. فالغرض الذي عليه المثال في صورته الأولى هو إخبار بأن قدوم زيد من السفر قد وقع. والكلام يدور على وقوع قدومه. أما غرض المتكلم في صورة المثال الثانية التي قدم فيها (زيد) على الفعل فهو الإخبار بأن زيدا من بين جميع الناس قد قدم من السفر؛ لأن ثمة سؤالا أو كلاما جرى حول الرجل الذي جاء من السفر، فيقال: زيد الذي قدم. فلأجل العناية التي حفتها بها الناس قدّمه لهم في أول كلامه.

إذن للتقديم والتأخير ضربان تبعاً للحكم الإعرابي، فمنه ما يتغير به حكم اللفظ المقدم أو المؤخر، ومنه ما لا يتغير حكمه. وعلى هذين الضربين اعتمد الجرجاني في توضيح أقسام التقديم والتأخير، فقد قسمه في قسمين، هما:

القسم الأول: تقديم على نيّة التأخير، أو (التقديم المعنوي)^١، "وذلك في كل شيء أقرّره مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدّمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدّمته على الفاعل، كقولك: مُنْطَلَقُ زيد، وضربَ عمراً زيد. ومعلوم أن (مُنْطَلَقُ)، و(عمراً) لم يخرجاً بالتقديم عما كانا عليه، من كون هذا خبراً مُبتدأً ومرفوعاً بذلك، وكون ذلك مفعولاً ومنصوباً من أجله، كما يكون إذا أَخَرْتَ"^٢.

إذن يبقى اللفظ المقدم والمؤخر على حكمه الإعرابي لا يتغير بالنقل عن محله الذي هو عليه في الأصل، نحو الخبر إذا قدّم على المبتدأ والمفعول به إذا قدّم على الفاعل أو على الفاعل والفعل؛ لأن ذلك تقديم للفظ منوي فيه محله قبل التقديم.

^١ انظر بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم ٦٣، ٦٩.

^٢ عن الجرجاني في دلائل الإعجاز ١٠٦.

وقول سيبويه في التقديم الذي على نيّة التأخير، هو: "إنّما أردت به مؤخراً ما أردت به مُقَدِّماً"^١.

القسم الثاني: تقديم ليس على نيّة التأخير، أو (التقديم اللفظي)^٢، "ولكن على أن تنقل الشّيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له باباً غير بابهِ، وإعراباً غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين، يحتمل كل واحد منهما أن يكون مُبتدأً، ويكون الآخر خبراً له، فتقدّم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا. ومثاله ما تصنعه بـ(زيد، والمنطلق) حيث تقول مرّة: (زيد المنطلق)، وأخرى: (المنطلق زيد)، فأنت في هذا لم تُقدّم (المنطلق) على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبراً مُبتدأً كما كان، بل على أن تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مُبتدأً، وكذلك لم تُؤخّر (زيداً) على أن يكون مُبتدأً كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مُبتدأً إلى كونه خبراً. وأظهر من هذا قولنا: (ضربتُ زيداً)، و(زيدُ ضربتُهُ)، لم تقدّم (زيداً) على أن يكون مفعولاً منصوباً بالفعل كما كان، ولكن على أن ترفعه بالابتداء، وتشغله الفعل بضميره، وتجعله في موضع الخبر له"^٣.

وإذا عرفنا فوائد التقديم والتأخير، وقسميه، فلنتعرّف بعد ذلك أغراضه.

أغراض التقديم والتأخير:

إنّ أهمّ غرضٍ للتقديم والتأخير، وأوضحه، وأشهره، هو العناية والاهتمام بالمُقَدِّم، وهو ما حكاه سيبويه (ت ١٨٠هـ) في كتابه، أنّ العرب إذا أرادوا بيان شيء في كلامهم، فإنهم

^١ في الكتاب ١/ ٣٤.

^٢ انظر بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم ٦٣، ٦٩.

^٣ دلائل الإعجاز ١٠٦-١٠٧.

يهتمون ويعتنون به، فيقدمونه في أول قولهم وكلامهم، قال: "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمّانهم ويعنيانهم".^١

وعرض العناية والاهتمام في التقديم والتأخير يكاد يكون أصلاً أو شيئاً يجري مجرى الأصل في كل لفظ قدّم عن محله الذي هو عليه في الأصل، وهذا التعميم لهذا الغرض في كل ما جرى فيه تقديم لفظ وتأخير آخر = من تقرير النحويين فيه، كما قال الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، وقوله: "واعلم أننا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل، غير العناية والاهتمام".^٢ أي لم نجدهم اعتمدوا في التقديم والتأخير غير العناية والاهتمام، ويريد بهم: النحويين. واستشهد بقول سيبويه السالف. ثم بعد ذلك أراد الجرجاني أن يكون أكثر دقة ممن عمم أمر العناية والاهتمام على كل تقديم وتأخير، فنبه على أنه "لا يكفي أن يقال: إنه قدّم للعناية، ولأن ذكره أهم، من غير أن يذكر: من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهم؟".^٣ كما نبه على أن هذه الأشياء التي قررها من أمور العناية والاهتمام مهمات لا يحسن التخلي عنها أو إهمالها أو اعتبارها أموراً هيئية، لا فائدة منها؛ لأنها إن كانت كذلك "فمن أين كان نظمٌ أشرف من نظم؟ وبم عظم التفاوت، واشتدّ التباين، وترقى الأمر إلى الإعجاز، وإلى أن يقهر أعناق الجبارة؟".^٤

ومن أغراضه التوكيد، وهو تقرير المعنى المراد في نفس السامع، وتشبيته، حتى لا يأتيه الشك في أن هذا المعنى مقررٌ ومحققٌ أبداً. من ذلك تقديم الفاعل على فعله، أو تقديم المحدث عنه على الفعل، نحو قولك: (هو يُعطي الجزيل، وهو يحبُّ الشاء). قال الجرجاني في هذين المثالين: "لا تريد أن تزعم أنه ليس هنا من يُعطي الجزيل، ويحبُّ الشاء غيره، ولا

^١ المصدر نفسه.

^٢ في دلائل الإعجاز ١٠٧.

^٣ عن الجرجاني في دلائل الإعجاز ١٠٨.

^٤ المصدر نفسه.

أَنْ تُعَرِّضَ بِإِنْسَانٍ وَتَحْطَّ عَنْهُ، وَتَجْعَلَهُ لَا يُعْطَى كَمَا يُعْطَى، وَلَا يَرْغَبُ كَمَا يَرْغَبُ، وَلَكِنَّكَ تَرِيدُ أَنْ تُحَقِّقَ عَلَى السَّامِعِ أَنَّ إِعْطَاءَ الْجَزِيلِ وَحُبَّ الشَّاءِ دَائِبُهُ، وَأَنْ تُمَكِّنَ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ".^١

وَمِنْ أَغْرَاضِهِ أَيْضاً التَّخْصِصُ^٢. وَمِنْهُ تَقْدِيمُ الْمُسْنَدِ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ تَخْصِصِ اللَّفْظِ الْمُقَدَّمِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَقَصْرِهِ عَلَيْهِ. وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون ٦]. أَيْ دِينُ كُلِّ إِنْسَانٍ مَقْصُورٌ عَلَيْهِ.

وَتَمَّةُ أَغْرَاضٍ خَاصَّةٌ لِلتَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ غَيْرُ الَّتِي تَقَدَّمَتْ، مِنْهَا التَّشْوِيقُ، وَالتَّعْجِيلُ، وَالسَّبْقُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ^٣.

وَمِنْ الْمُلْحُوظِ فِي عَرَضِ الْجَرَجَانِيِّ لِلتَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ، وَأَمْثَلَتِهِ وَشَوَاهِدِهِ أَنَّهُ لَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ عُذُولٌ عَنْ أَصْلِ الاسْتِعْمَالِ فِي التَّرْكِيبِ، أَوْ أَنَّهُ اتَّسَاعٌ يُخْرِجُ فِيهِ عَنِ الْأَصْلِ. وَمَعْنَى كَلَامِي هَذَا أَنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ بِذَلِكَ فِي كَلَامِهِ الَّذِي قَدَّمَهُ. أَمَّا الشَّوَاهِدُ الَّتِي تَحْيَرُهَا لِلْإِسْتِدْلَالِ عَلَى ظَوَاهِرِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ فَجُلُّهَا لَا يُعَدُّ عُذُولاً أَوْ خُرُوجاً عَنِ الْأَصْلِ، إِلَّا فِي مَوْضِعِ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، وَالْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ. فَهُوَ مِثْلًا تَكَلَّمَ كَلَاماً كَثِيراً عَلَى تَقْدِيمِ الْأِسْمِ عَلَى الْفِعْلِ فِي مَعْرِضِ الاسْتِفْهَامِ أَوْ النَّفْيِ، وَيَعْنِي بِهِ تَقْدِيمَ الْفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ، وَاسْتَقْلَلَ هَذَا الْكَلَامُ بِأَكْثَرِ مَوَاضِعِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ مِنْ كِتَابِهِ، وَهَذَا فِي النَّحْوِ لَيْسَ عُذُولاً، لِأَنَّ الْفَاعِلَ إِذَا قُدِّمَ عَلَى فِعْلِهِ صَارَ مُبْتَدَأً. وَرَبِّمَا كَانَ الْجَرَجَانِيُّ يَضَعُ ضَمناً أَصلاً سَارَ عَلَى مِنْهَا جِهَةً فِي عَرَضِ الشَّوَاهِدِ؛ وَهُوَ أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَتَأَخَّرَ الْأِسْمُ عَنِ الْفِعْلِ، فَيَأْتِي فَاعِلاً، وَإِذَا تَقَدَّمَ الْفَاعِلُ عَلَى فِعْلِهِ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ ضَمِيرُهُ الْمُسْتَكْنُ فِي الْفِعْلِ فَإِنَّهُ خَرُوجٌ وَمُجَاوِزَةٌ لِلْأَصْلِ الَّذِي تَسْتَنْتِجُهُ مِمَّا عَرَضَهُ مِنْ شَوَاهِدِ تَقْدِيمِ الْأِسْمِ عَلَى الْفِعْلِ، وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِذَلِكَ تَصْرِيحاً.

^١ فِي دَلَالِ الْإِعْجَازِ ١٢٩.

^٢ انْظُرْ بَلَاغَةَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ١٦٤.

^٣ ذَكَرَهَا مُفَصَّلَةً صَاحِبُ بَلَاغَةِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ص ١٧٤، وَمَا بَعْدَهَا.

^٤ انْظُرْ مِثْلًا دَلَالِ الْإِعْجَازِ ص ١١١-١١٨.

وتجدر الإشارة ههنا إلى أنَّ ظواهر التَّقديم والتَّأخير كثيرةٌ منتشرةٌ، وظواهرُ العامَّة لكثرتها تكادُ تكونُ مُطَرِّدةً، نحو تقديم الخبرِ على الاسمِ، وتقديم المفعولِ على فعله والفاعلِ، أو على الفاعلِ دون الفعلِ، وتقديم الظرفِ والجارِّ والمجرورِ.

وهي في شعرِ ذي الرُّمَّة كثيرةٌ كثرةً، ومنتشرةٌ انتشاراً. والأجدرُ بدقَّة البحثِ وخصوصيَّته ألاَّ اتَّوسَّعَ بذكرها وإثباتها، وأقتصرَ على مثالٍ واحدٍ أو مثالينِ لكلِّ ظاهرةٍ منها في شعره، وأدلفَ لغيرها من ظواهر التَّقديم والتَّأخير التي هي في مَوْضُوعِ النَّحْوِ أَعَمَّقُ، وبه الصَّقُ، فأخصَّصها بالذكرِ والشرحِ.

أولاً: التَّقديمُ الذي على نيَّةِ التَّأخير؛ (التَّقديمُ المعنوي).

وهو تقديمٌ لما حقُّه والأصلُ فيه التَّأخيرُ، تقديمٌ لا يتغيَّرُ معه حكمُ الإعرابِ، ومنه:

١ - تقديمُ الخبرِ على المبتدأ.

قال ذو الرُّمَّة، يصفُ ظليماً:

شَخْتُ الْجُزَارَةَ مِثْلَ الْبَيْتِ سَائِرُهُ مِنْ الْمُسُوحِ خَدَبٌ شَوْقَبٌ خَشِبُ

وقع التَّقديمُ والتَّأخيرُ في قوله: مِثْلُ الْبَيْتِ سَائِرُهُ. (مِثْلُ) خبرٌ مقدَّمٌ، و(سَائِرُهُ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ، و(مِثْلُ) وقعتْ موقعَ أداةِ التَّشْبِيهِ، فبها شبَّهَ الشاعرُ سائرَ الظَّليمِ بالبيتِ، وتقديمُ أداةِ التَّشْبِيهِ مع المُشَبَّهِ به: (البيت) على المُشَبَّهِ؛ وهو (سَائِرُهُ) دليلٌ على تأكيدِ هذه الصِّفَةِ لسائرِ الظَّليمِ، وتنبيةٌ على وُضُوحها فيه، والشَّاعرُ إذ قدَّمَهَا زادَ في إشهارها. وتقديمُ (مِثْلُ) على المبتدأ

١ في ديوانه ١/ ١١٥. وكتاب الشعر ١٠٤، ٢٨٦. وقوله: شَخْتُ الْجُزَارَةَ؛ أي دقيقتُ القوائم والرأس. ومثل البيت سَائِرُهُ: شبَّهَ سائرَ الظَّليمِ ببيتِ شَعْرِ مِنَ الْمُسُوحِ؛ أي بيت من الشَّعرِ. وخَدَبٌ: ضَخَمَ. وشَوْقَبٌ: طَوِيلٌ. وخَشِبٌ: غليظٌ جافٌ. عن الباهلي شارح الديوان.

(سائرُهُ) جعلَ أَوْجَهَ الإعرابِ تَتَعَدَّدُ فِيهِمَا، فَثَمَّةَ اِحْتِمَالَيْنِ وَارْدَانِ فِي إِعْرَابِهِمَا، ذَكَرَهُمَا
الْفَارِسِيُّ (ت ٣٧٧هـ).^١

الاحتمالُ الأوَّلُ: أَنْ يَبْقِيََا عَلَى ظَاهِرِهِمَا: (مِثْلُ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ(سَائِرُهُ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ.
وَالْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ: سَائِرُهُ مِثْلُ الْبَيْتِ مِنَ الْمُسُوحِ. وَعَلَى هَذَا يَحْتَمِلُ تَعْلِيقُ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ
(مِنَ الْمُسُوحِ) إِعْرَابَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِصِفَةٍ لـ(مِثْلُ)، وَلَا يَدْفَعُ هَذَا الْإِحْتِمَالَ كَوْنُهُ مُضَافًا إِلَى مَعْرِفَةٍ؛ فَإِنَّهَا
إِضَافَةٌ لَفْظِيَّةٌ، تُبْقِيهِ عَلَى حَالِهِ فِي النِّكْرَةِ، لَا غَيْرُ؛ لِأَنَّهُ شَدِيدُ الْإِبْهَامِ.

وَالْآخَرُ: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِحَالٍ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ: (الْبَيْتِ)، لِأَنَّ (مِنْ) بَيَانِيَّةٌ، بَيَّنَتْ: أَيُّ شَيْءٍ
الْبَيْتُ؟ فَقَالَ: مِنَ الْمُسُوحِ؛ أَيِ مِنَ الشَّعْرِ. وَرَأَى الْفَارِسِيُّ أَنَّ هَذَا الْإِحْتِمَالَ يُسَبِّبُ فَضْلًا
بِالْمُبْتَدَأِ بَيْنَ الصِّفَةِ: (مِنَ الْمُسُوحِ) وَمَوْصُوفِهَا: (مِثْلُ)، فِي الْإِعْرَابِ الْأَوَّلِ، وَكَذَلِكَ يُسَبِّبُ
فَضْلًا بَيْنَ الْحَالِ وَصَاحِبِهَا فِي الْإِعْرَابِ الثَّانِي؛ أَيِ يَفْصَلُ الْمُبْتَدَأُ (سَائِرُهُ) - وَهُوَ مُؤَخَّرٌ - بَيْنَ
الْحَالِ (مِنَ الْمُسُوحِ) وَصَاحِبِهَا (الْبَيْتِ).^٢

وَالْإِحْتِمَالُ الثَّانِي: أَنَّ (مِثْلُ) عَمَلُ عَمَلِ الْفِعْلِ، وَعَلَيْهِ: يُعَرَّبُ صِفَةً لِلظَّلِيمِ فِي الْبَيْتِ
السَّالِفِ قَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ^٣، وَيُعَرَّبُ (سَائِرُهُ) فَاعِلًا لـ(مِثْلُ) الَّذِي عَمَلُ عَمَلِ فِعْلِهِ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ
اسْمِ الْفَاعِلِ أَوْ الصِّفَةِ اللَّذَيْنِ يَرْفَعَانِ فَاعِلًا كَمَا يَرْفَعُهُ الْفِعْلُ مِنْهُمَا، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ:
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَائِرٍ ذَكَرَهُ، كَرِيمٍ نَسَبُهُ. وَيَتَعَلَّقُ: (مِنَ الْمُسُوحِ) بِمَا فِي (مِثْلُ) مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ،
وَفِي هَذَا الْإِحْتِمَالِ يَنْتَفِي الْفَصْلُ بِالْمُبْتَدَأِ، الَّذِي كَانَ فِي الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ.

^١ فِي كِتَابِ الشَّعْرِ ٢٨٦.

^٢ الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ.

^٣ وَهُوَ: أَذَاكَ أَمَّ حَاضِبٌ بِالسِّيِّ مَرْنَعُهُ أَبُو ثَلَاثِينَ أَمْسَى وَهُوَ مُنْقَلِبُ

^٤ انْظُرْ كِتَابَ الشَّعْرِ ٢٨٦.

ومن هذا التقديم للخبر الذي تعدّد فيه أوجه الإعراب قوله، يمدح بلال بن أبي
بُرْدَة بن أبي موسى الأشعري^١:

فلا الفُحْشَ مِنْهُ يَرْهَبُونَ وَلَا الْحَنَّا عَلَيْهِمْ، وَلَكِنْ هَيْبَةٌ هِيَ مَا هِيََا

في قوله: (ولكن هيبَةٌ هي ما هيا) احتمالات وأوجه من الإعراب متعدّدة:
أولها: تفرد به الفارسيّ (ت ٣٧٧)^٢، ورأى أن (هَيْبَةٌ) خبرٌ مُقَدَّمٌ، و(هي) الأولى مبتدأ مؤخرٌ،
و(هي): ضميرٌ عائِدٌ على أمرٍ عامٍّ مفهومٍ من سياق الكلام، وتقديره: القِصَّةُ أو الحالُ، وهي
مؤنّثة.

ثم ذكر الفارسيّ في تقديم الخبر (هَيْبَةٌ) على المبتدأ (هي) غرضاً بلاعياً مُفيداً، وهو
تعظيمُ أمرٍ هذا الممدوح، بتعظيم هَيْبَتِهِ، وعظمتها الشاعرُ كذلك بأن كرّرها بذكر ضميرها
العائد إليها، بعد (ما) الاستفهاميّة، ثم إنّه استفهم عنها مع العلم بها، والأمر إذا كان فيه
شيءٌ من الشكّ ثم استبان ازداد رُسوخاً وثبوتاً في النفوس. وهذا في الشكّ مع العلم به نحو
قوله، وقد سلف ذكره^٣:

أَيَا ظَبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ

أي أَأَنْتِ ظَبِيَّةٌ أَمْ أَنْتِ أُمُّ سَالِمٍ، أو أَأَنْتِ أَحْسَنُ؟ فاستفهم، وحذف خبرَ (أَنْتِ) لعلّ السامع
به، وذلك على سبيل التشكيك وتجاهل السامع، وهو أبلغ لفائدة التشبيه.

قال الفارسيّ في احتمال أن (هَيْبَةٌ) خبرٌ مُقَدَّمٌ: "يجوز في قوله: (هَيْبَةٌ) أن يكون خبرٌ
ابتداءً قُدِّمَ، كأنّه: ولكن قِصَّتُهُ هَيْبَةٌ، فتكون (هي) كنايةً عن القِصَّةِ، وجاز إضمارها؛ لأنّ ما

^١ في ديوانه ١٣١٥/٢. وكتاب الشعر ٣١٩، والخصائص ٥٦/٣، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٤٤، وشرح
أبيات مغني اللبيب ١/٢٢٣، ٢٢٢. ويُروى: فلا الخرقُ منه يرهبون

^٢ انظر كتاب الشعر ٣١٩.

^٣ في ديوانه ٦٧٦/٢. تقدّم ذكره، ص ٣١٩، وسيأتي، ص ٤٤٢.

تَقَدَّمَ من الكلام فيه دلالةٌ عليها، فكانَ ذِكْرُها قد جَرى، وتكونُ (ما) على هذا استِفهاماً،
 و(هي) الثانيةُ خَبَرُها، والمعنى: الرَّفْعُ من الهَيِّةِ، والتَّعْظِيمُ لها، كقولهم: مَا أَنْتَ مِنْ رَجُلٍ؟^١.
 وثانيها، وقد ذكره الفارسيُّ أيضاً: أَنَّ (هَيِّة) خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، تقديره: ولكن أمره
 هَيِّةٌ. و(هي) الأولى: مبتدأ، و(ما) اسم استِفهامٍ في محلِّ رفع خبر مقدَّم للمبتدأ المؤخَّر:
 (هي) الثانية. وجملَةُ (هي ما هي): في محلِّ رفع صفة لـ(هَيِّة). وجملَةُ (ما هي) في محلِّ رفع
 خبر لـ(هي) الأولى. قال الفارسيُّ في هذا الاحتمالِ: "ويجوزُ أن تجعلَ (ما) في هذا الوجهِ
 استِفهاماً، على وجهِ الرَّفْعِ منها أيضاً، كقوله سبحانه: ﴿الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة ١، ٢]،
 و﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة ١، ٢] فالمضمَرُ في البيت بمنزلةِ المظهرِ في الآية^٢. وذكرَ
 الفارسيُّ في هذا الاحتمالِ وجهاً ثانياً في (ما) تفرَّد به، وهو اعتباره إياها زائدةً. "ويكونُ
 التَّقْدِيرُ: (ولكن هَيِّةٌ هي هي)، على الرَّفْعِ من شأنِ الهَيِّةِ، كما تقول: أَنْتَ أَنْتَ".
 وثمَّة رأيٌ ثالثٌ في (هَيِّة)، وهو رأيٌ راجعٌ إلى اختلافِ روايةِ حركةِ الإعرابِ فيها
 لا إلى اختلافِ التَّأْوِيلِ والتَّقْدِيرِ؛ وذلك أَنَّها رُوِيَتْ في البيتِ بالنَّصْبِ أيضاً. وعلى هذه
 الروايةِ قَدَّرَها المبرِّدُ (ت ٢٨٥هـ) مفعولاً مطلقاً لفعلٍ مُضْمَرٍ، تقديره: (ولكن يُهابُ هَيِّةً).
 وأرى أيضاً أَنَّهُ يَصِحُّ إعرابُها بروايةِ النَّصْبِ مفعولاً به لفعلٍ مُضْمَرٍ تقديره: (ولكن يَرهبون
 هَيِّةً)، وذلك أَنَّهُ قَدَّمَ قَبْلَها أَنَّ النَّاسَ لا تخشى من بلالِ بنِ أبي بُردةٍ فُحْشاً؛ لَأَنَّهُ يَحُلُّو منه، ثمَّ
 استدركَ على ذلك وقال: ولكن يَرهبون منه هَيِّتَهُ العَظِيمَةَ.

^١ في كتاب الشعر ٣١٩.

^٢ المصدر نفسه، وهو كذلك عند المبرِّد في الكامل ٥٧٣.

^٣ في كتاب الشعر ٣٢٠. وقال أبو الفتح كلاماً قريباً من كلام شيخه هذا في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٤٤،
 والخصائص ٥٦/٣.

^٤ عنه في كتاب الشعر ٣١٩.

^٥ في الكامل ٥٧٤، وعنه في شرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٢٣٢.

٢- تقديم المفعول به على الفاعل.

قال ذو الرمة^١:

أَسْتَحْدِثَ الرَّكْبُ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبْرًا أَمْ رَاجَعَ الْقَلْبَ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرَبًا

قوله: (راجع القلب طرب) قدّم فيه المفعول به (القلب) على الفاعل (طرب)، وكان حقّ الفاعل أن يتقدّم، وحقّ المفعول أن يتأخّر، لكنّه قدّمه على الفاعل لأنّه أراد أن يُنبّه على عِظَم ما حلّ بقلبه من شوقٍ لِمَيَّةٍ إذ رأى ديارها. فالتركيز على القلب يكون أقوى بتقديمه قبل الفاعل.

وتقدّم المفعول به على الفاعل كثيرٌ جدًّا في الشعرِ والنثر، ولكثرته يكادُ يكونُ مُطَرِّدًا، بل يكادُ يكونُ أصلًا مُسْتَقْلًا، كما أنّ تقدّم الفاعل عليه أَصْلٌ. قال أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ): "وذلك أنّ المفعول قد شاعَ عنهم، واطَّردَ من مذاهبهم كثرةٌ تقدّمه على الفاعل، حتّى دَعَا ذاك أبا عَلِيٍّ إلى أن قال: إنّ تقدّم المفعول على الفاعل قِسْمٌ قائمٌ برأسه، كما أنّ تقدّم الفاعل قِسْمٌ أيضًا قائمٌ برأسه، وإن كان تقدّم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمالُ مجيئًا واسعًا"^٢. وساق أبو الفتح لذلك شواهدَ من الشعرِ كثيرةً، منها بيتُ ذي الرمة السَّالِفُ.

٣- تقديم المفعول به على الفعل والفاعل.

قال ذو الرمة، يصفُ مَهْمَهَا؛ وهو الأرضُ البعيدةُ المُستَوِيَّةُ^٣:

وَالرُّثْمَ يُعْيِي وَالْهَدُوجَ الْأَرْبَدَا

^١ في ديوانه ١٣/١. والمحاسب ٣٢٢/٢، والخصائص ٢٩٥/١، واللمع ٢٢٣، والصحاح (حدث) ٢٧٨/١، (شيع)

٣/١٢٤٠، والمحكم والمحيط الأعظم ١٥٨/٩، والخزانة ٣٤٢/٢.

^٢ في الخصائص ٢٩٥/١.

^٣ في ديوانه ١/٢٩٤. وقوله: والرُّثْمُ: الظُّبْيُ الأَبْيَضُ. والهُدُوجُ: الظِّلِيمُ الذي يضطربُ في مشيته، ويقاربُ الخطو. والأربد:

في لونه غُبْرَةٌ وسَوَادٌ. وآجالا: قُطْعَانًا. عن الباهلي في شرح الديوان. وسيأتي ذكرُ هذا الرجز، ص ٤٠٠.

مُثنى وأَجالاً بها وفُرداً

قدَّمَ المفعولُ به (الرُّثْمَ) على الفعلِ والفاعلِ، وهما قولُه: يُعْيِي؛ وذلك ليُضيفَ مزيداً من القوة للفاعلِ والفعلِ، فإنَّ تأثيرَهما واقعٌ بقوةٍ على المفعولِ المُقدَّم، بل وَقَعَ تأثيرُهما عليه قبل أن يُذكرَا في الكلام، ولئن ذُكِرَا بعده مُباشرةً إنَّ ذلك ممَّا زاد شدَّةَ إعْيائه.

٤ - تقديم الجارِّ والمجرورِ على العاملِ فيهما.

قال ذو الرُّمَّة^١:

وَحَتَّى أَتَى يَوْمٌ يَكَادُ مِنَ اللَّطَى بِهِ التُّومُ فِي أَفْحُوصِهِ يَتَصَيِّحُ

في هذا البيتِ موضعانِ للجارِّ والمجرورِ مُتقدِّمانِ على معموليهما، وهما (من اللَّطَى، وفي أَفْحُوصِهِ)، وهما مُتعلِّقانِ بالفعلِ (يَتَصَيِّحُ) المُتأخِّرُ عنهما. هذا التعلُّقُ على ما يظهرُ من لفظِ البيتِ، وفي تعلُّقِهما أقوالٌ أخرى، وأَوْجُهُ من الإعرابِ جائزةٌ، ذكرَها الفارسيُّ، وهي: جوازُ أن يكونا مُتعلِّقينِ بـ(يكادُ). ويجوزُ كذلك أن يتعلَّقَ (في أَفْحُوصِهِ) بحالٍ من (التُّوم)، والعاملُ فيها (يكادُ)، أو بحالٍ من الفاعلِ في (يَتَصَيِّحُ)، وهو الضَّميرُ المستترُ فيه^٢.

٥ - تقديم حرفِ الجرِّ: (مِنْ) مع مجروره على أفعالِ التَّفضيلِ.

في قولنا: (الحِرْصُ على العِلْمِ أَفْضَلُ من الحِرْصِ على المالِ). يَتَعَيَّنُ تأخُّرُ (مِنْ) مع مجروره عن أفعالِ التَّفضيلِ: (أَفْضَلُ). وذلك لأَمْرَيْنِ: الأوَّلُ أنَّ (أَفْعَلَ) الذي للتَّفضيلِ عامِلٌ غيرُ مُتَصَرِّفٍ في نفسه مثل اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ والصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، فليس له تمكُّنٌ هذه الصِّفَاتِ، ولا تَصَرُّفُها، فلا يجوزُ أن يتأخَّرَ عن معمولِه. والثَّاني أَنَّهُ مع (مِنْ) ومجروره بمنزلةِ

^١ في ديوانه ١٢٢٤/٢. وكتاب الشعر ٢٤٠، والصحاح (توم) ١٨٧٨/٥، والمحكم والمحيط الأعظم ٥٤٢/٩، وقولُه: من اللَّطَى: من الحِرِّ. والتُّومُ: جَمْعُ تُوْمَةٍ؛ وهي حَبٌّ يُصْنَعُ من الفَصَّة، كالذَّرَّة. واستعارها الشَّاعِرُ لِبَيْضِ النَّعَامِ. وأَفْحُوصِهِ: موضعُ البَيْضِ. وَيَتَصَيِّحُ: يَتَشَقَّقُ. عن الباهلي في شرح الديوان.

^٢ هذه الأَوْجُهُ جميعها ذكرَها الفارسيُّ في كتاب الشعر ٢٤٠.

المُضَافِ والمُضَافِ إليه، فإذا لم يَجْزْ للمُضَافِ إليه أن يتقدَّمَ على المُضَافِ لم يَجْزْ كذلك لـ(من) ومجروره أن يتقدَّما على أفْعَلِ التَّفْضِيلِ^١.

ويتعيَّن تقدُّمه مع مجروره على (أفْعَلِ التَّفْضِيلِ) كما يتعيَّن أحياناً تقدُّمُ الجارِّ والمجرورِ على عامله، وذلك في حالٍ كانَ فيها مجرورٌ (من) اسمِ استفهامٍ، أو مضافاً إلى اسمِ استفهامٍ، نحو قولهم: من أيِّ جاريةٍ جاريْتُك أحسنُّ؟ ومن غلامٍ من غلامك أقوى؟ ففي الحالين للجارِّ مع مجروره الصِّدَارَةُ؛ لأنَّه متَّصلٌ باسمِ استفهامٍ، والاستفهامُ له الصِّدَارَةُ في الكلام^٢.

وقد عدَّ بعضُ النحويين تقدُّمَ (من) مع ما جرَّه على (أفْعَلِ التَّفْضِيلِ) ضرورةً في الشعرِ، لا تجوزُ في غيره، بل قالوا في هذا -إن وَقَعَ-: إِنَّهُ شُدُوذٌ^٣. ومن وقوعه في شعرِ ذي الرِّمَّةِ قوله، يصفُ نساءً:

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنْ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

قال: لا شيءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ. فقدَّم الجارَّ والمجرورَ: (مِنْهُنَّ) على عامليهما: اسمِ التَّفْضِيلِ (أَكْسَلُ). وكانَ الواجبُ في (مِنْهُنَّ) أن يتأخَّرَ عنه؛ لأنَّ (من) ليسَ متَّصلاً باسمِ استفهامٍ ولا باسمِ مُضَافٍ إلى اسمِ استفهامٍ. وقوله:

لَنَا الْهَامَةُ الْكُبْرَى الَّتِي كُلُّ هَامَةٍ وَإِنْ عَظُمَتْ مِنْهَا أَذَلُّ وَأَضْعَرُّ

^١ انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/ ١٨٤.

^٢ المصدر نفسه.

^٣ المصدر نفسه.

^٤ في ديوانه ٣/ ١٦٠٠. وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٣٤. وقوله: قَطُوفُ: النِّسَاءُ بطينيات المشي.

^٥ في ديوانه ٢/ ٦٥٠. والهامة: السَّيِّدُ والرَّئِيسُ. قال الباهلي: يُريدُ: أَنَّ النُّبُوَّةَ والخِلافةَ في مُضَرَّ.

أي وإن عَظُمَتْ هَامَةٌ كُلُّ قَوْمٍ فَهِيَ أَذَلُّ وَأَصْغَرُ مِنْ هَامَتِنَا. فَقَدَّمَ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ:
(منها) على (أَذَلُّ)، وهما من صِلته.

٦ - تقديم المعطوف وحرف العطف على المعطوف عليه.

وهذا الصَّرْبُ مِنَ التَّقْدِيمِ يَنْحَصِرُ فِي حَرْفِي الْعِطْفِ: (الواو، و أُو). ولم يَحِجْ عَنْهُمْ أَنْهُمْ
قَدَّمُوا الْمَعْطُوفَ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ.

ومن العلماء مَنْ حَصَرَ تَقْدِيمَ الْمَعْطُوفِ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِحَرْفِ الْعِطْفِ (الواو)،
دُونَ غَيْرِهِ مِنْ حُرُوفِ الْعِطْفِ^١، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْأَحْسَنَ تَقْدِيمُهُ مَعَ الْوَائِ، وَمَعْنَى هَذَا
أَنَّهُ يَجُوزُ مَعَ غَيْرِهَا^٢. وَقَدْ جَاءَ تَقْدِيمُهُ مَعَ (أُو) فِي شَعْرِ ذِي الرِّمَّةِ كَمَا جَاءَ مَعَ (الواو)، وَسَيَأْتِي
بَيَانُ ذَلِكَ. وَقَدْ وَضَعُوا شُرُوطًا ثَلَاثَةً لِتَقْدِيمِ الْمَعْطُوفِ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَهِيَ^٣:

١ - أَلَّا يُؤَدِّيَ إِلَى وَقُوعِ حَرْفِ الْعِطْفِ صَدْرًا فِي الْكَلَامِ، فَلَا يُقَالُ: وَعَمَرُو زَيْدًا قَائِمَانِ،
فِي قَوْلِهِمْ: زَيْدٌ وَعَمَرُو قَائِمَانِ.

٢ - أَلَّا يُؤَدِّيَ إِلَى مُبَاشَرَةِ حَرْفِ الْعِطْفِ عَامِلًا غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ؛ كَالْأَحْرِفِ النَّاسِخَةِ
وَالْجَارَةِ مَثَلًا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ وَعَمَرًا زَيْدًا قَائِمَانِ.

٣ - أَلَّا يَكُونَ مَجْرُورًا، فَلَا يَجُوزُ قَوْلُنَا: مَرَرْتُ وَعَمَرُو بَزِيدَ.

فَإِذَا اجْتَمَعَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَالْمَعْطُوفِ وَحَرْفِ الْعِطْفِ جَازَ تَقْدِيمُ الثَّانِي
عَلَى الْأَوَّلِ. عَلَى أَنَّ مِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ جَعَلَ هَذَا التَّقْدِيمَ ضَرُورَةً، لَا تَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ^٤.

^١ انظر الفصول المفيدة في الحروف المزیدة ١٥٢.

^٢ انظر ضرائر الشعر ٢١٠.

^٣ انظر التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٦٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٢٨، وضرائر الشعر ٢١٠، وشرح الكافية

الشافية ٣/ ١٢٦٨ - ١٢٦٩، والفصول المفيدة في الواو المزیدة ١٥٢.

^٤ انظر شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٣١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٢٨، وضرائر الشعر ٢١٠.

وقال الباهلي (ت ٢٣١هـ): إنه كثير في الشعر^١. وقيل: إنه غير مُختص بالشعر، وهو جائز في سعة الكلام^٢.

وفي شعر ذي الرمة وقع تقديم المعطوف على المعطوف مع حرفي العطف: (الواو، و أو)، وبيان ذلك على النحو الآتي:

أ- تقديمه مع الواو:

وذلك في قوله^٣:

كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادٍ أَحَقَبَ لَاحَهَا
وَرَمِي السَّفَا أَنْفَاسَهَا بِسَهَامِ
جَنُوبٌ ذَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَنْزَلَتْ
بِهَا يَوْمَ ذَبَابِ السَّيْبِ صِيَامِ

فيهما تقديم للمعطوف: (رَمِي السَّفَا) على المعطوف عليه: (جَنُوبٌ)، وحرفُ العطف: (الواو) مُلتصقٌ بالمعطوف، لا ينفكُ عنه، ينتقل ويتقدم معه. وأصلُ قوله: لَاحَهَا جَنُوبٌ وَرَمِي السَّفَا. فَقَدَّمَ وَأَخَّرَ. وقد عدَّ أبو مُحَمَّد السَّيرافي (ت ٣٨٥هـ) هذا التَّقديم والتأخير في بيتي ذي الرمة ضرورةً قَبِيحَةً، قال: "وقد وَقَعَ فِي الْبَيْتِ ضَرُورَةٌ قَبِيحَةٌ، وهو تقديم المعطوف على المعطوف عليه؛ لأنَّ قوله: (وَرَمِي السَّفَا) معطوفٌ على (جَنُوبٌ)، وهذا كما تقول: قامَ وعبدَ اللهُ زيدٌ"^٤.

^١ انظر كلامه هذا في شرحه لديوان ذي الرمة ١/ ١٩٣.

^٢ انظر الفصول المفيدة في الواو المزیدة ١٥٣، وجمع الهوامع ٣/ ٢٢٧.

^٣ ديوانه ٢/ ١٠٧١ - ١٠٧٣. وهما في الكتاب ٢/ ١٠٠ - ١٠١، وشرح أبياته ١/ ٣٣٠، وضرائر الشعر ٢١٠، وشرح

الكافية الشافية ٣/ ١٢٦٩، والفصول المفيدة في الواو المزیدة ١٥٣. وقد سلفَ ذكرُ هذين البيتين، وشرحهما، ص ٢٤٤،

وسيجيء ذكرهما، ص ٤٥٣.

^٤ في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٣١.

وقوله^١:

أَلَا طَرَقَتْ مَيِّ هَيُّومًا بِذِكْرِهَا وَأَيْدِي الثُّرَيَّا جُنَحَّ فِي الْمَغَارِبِ
بَرِيحِ الْخُزَامَى هَيَّجَتْهَا وَخَبَطَةُ مِنْ الطَّلِّ أَنْفَاسُ الرِّيَّاحِ اللَّوَاغِبِ

في البيت الثاني تقديمٌ للمعطوفِ: (خَبَطَةُ) على المعطوفِ عليه: (أنفاسُ الرياح)، وقدَّمَ المعطوفَ مع الواو العاطفة، وأصلُ قوله: هَيَّجَتْهَا أَنْفَاسُ الرِّيَّاحِ وَخَبَطَةُ مِنَ الطَّلِّ. وقد ذكرَ هذا التقديمَ في العطفِ الباهليُّ وقال: "يُرِيدُ: أَلَا طَرَقَتْ مَيِّ بَرِيحِ الْخُزَامَى، هَيَّجَتْهَا أَنْفَاسُ الرِّيَّاحِ وَخَبَطَةُ مِنَ الطَّلِّ، فَقَدَّمَ النَّسَقَ، وهذا كثيرٌ في الشَّعرِ".^٢

وقوله^٣:

تُرَيْكَ وَذَا غَدَائِرَ وَارِدَاتٍ يُصِبْنَ عَثَاعَثَ الْحَجَبَاتِ سُودٍ
مُقَلَّدَ حُرَّةٍ أَدْمَاءَ تَرْمِي مُحَدِّثَهَا بِفَاتِرَةٍ صَيُّودٍ

قال: تُرَيْكَ وَذَا غَدَائِرَ وَارِدَاتٍ، مُقَلَّدَ حُرَّةٍ. وفي قوله هذا تقديمٌ وتأخيرٌ؛ تقديمٌ للمعطوفِ: (ذَا غَدَائِرَ) على المعطوفِ عليه: (مُقَلَّدَ حُرَّةٍ).

وأصلُ قوله: تُرَيْكَ مُقَلَّدَ حُرَّةٍ وَذَا غَدَائِرَ. فَقَدَّمَ وَأَخَّرَ.

^١ في ديوانه ١/ ١٩١، ١٩٣. وقوله: هَيُّومًا: أي ذاهباً عقله، ويعني نفسه. وأيدي الثُّرَيَّا: أوائلها. وجُنَحَّ في المَغَارِبِ: دَنَوْنَ من المَغْرِبِ. / وَخَبَطَةُ مِنَ الطَّلِّ: الشَّيْءُ القَلِيلُ مِنَ النَّدى. واللَّوَاغِبِ: التي أُعْيِتِ وَضَعُفَتْ. وبين هذين البيتين: بيتان، وذكرْتُ البيتَ الأوَّلَ لأنَّ (بريح الخُزَامَى) في أوَّلِ البيتِ الثاني مُتَعَلِّقَةٌ بـ(طَرَقَتْ) في البيتِ الأوَّلِ. وسيأتي ذكرُهما، ص ٤٥٣.

^٢ المصدر نفسه.

^٣ في ديوانه ٣/ ١٨٠٥. وقوله: ذَا غَدَائِرَ وَارِدَاتٍ: أي شعراً له فُرُوعٌ طَوَالَ. وَعَثَاعَثَ الْحَجَبَاتِ: ما لَانَ من الأَوْرَاقِ. / وَمُقَلَّدَ حُرَّةٍ: عُنُقُهَا، وَحُرَّةٌ: كريمة. وأدماء: ظبية، لونها مُشْرَبٌ بياضاً. وفاترة: عَيْنٌ فاترة؛ أي ساكنة الطرف.

^٤ انظر ديوانَ ذي الرُّمَّةِ ٣/ ١٨٠٥.

ومثل هذا التقديم والتأخير كثير في الشعر مع الواو العاطفة، كما قال الباهلي وغيره،
ومن ذلك قول يزيد بن الحكم الثقفي^١:

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِلَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

أي جمعت: غيبة ونميمة وفحشا. فقدّم وأخر. وقول الحماسي صنان بن عبّاد اليشكري^٢:

لَوْ كَانَ يُشْكِي إِلَى الْأَمْوَاتِ مَا لَقِيَ الْ..... أَحْيَاءَ بَعْدَهُمْ مِنْ شِدَّةِ الْكَمَدِ
ثُمَّ اشْتَكَيْتُ لِأَشْكَانِي وَسَاكِنُهُ قَبْرُ بَسْنَجَارٍ أَوْ قَبْرٌ عَلَى قَهْدٍ

أي لأشكاني قبر بَسْنَجَارٍ وساكنه. فقدّم وأخر.

ب - تقديمه مع (أو).

قال ذو الرُّمَّة^٣:

خَلَاءَ تَحْنُ الرِّيحِ أَوْ كُلِّ بُكْرَةٍ بِهَا مِنْ خَصَاصِ الرِّمْتِ كُلِّ ظَلَامٍ

قال أبو نصر الباهلي (ت ٢٣١هـ) في تقدير أصل قول الشاعر في هذا البيت: "تَحْنُ الرِّيحِ كُلِّ ظَلَامٍ أَوْ كُلِّ بُكْرَةٍ، فقدّم وأخر".

^١ انظر إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٠٠، وأمالى القالي ١/ ٦٨، والخصائص ٢/ ٣٨٥، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٦٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٢٨، وضرائر الشعر ٢١٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٩٦، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٣٧٣، والفصول المفيدة في الواو المزیدة ١٥٣، والخزانة ٣/ ١٣٠.

^٢ انظر التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٦٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٠٤، وضرائر الشعر ٢١١. وقد تقدّم ذكر هذين البيتين، ص ١٥١.

^٣ في ديوانه ٢/ ١٠٥٤. وقوله: خَلَاءَ: مِنْ صِفَةِ الدَّارِ الَّتِي تَقَدَّمْتُ قَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ، وَنَصَبَ (خَلَاءَ) لِأَنَّ الدَّارَ مَنْصُوبَةً. وَتَحْنُ الرِّيحِ: أَي يَصْدُرُ مِنْهَا صَوْتُ. وَخَصَاصٍ: جَمْعُ خَصَاصَةٍ؛ وَهِيَ الْفُرْجَةُ بَيْنَ الْأَغْصَانِ. وَالرِّمْتُ: سَجَرٌ صَغِيرٌ تَأْكُلُهُ الْإِبِلُ.

^٤ المصدر نفسه.

قَدَّمَ المعطوفَ: (كَلَّ بُكْرَةً) مع حرفِ العطفِ (أو)، وأَخَّرَ المعطوفَ عليه: (كَلَّ ظَلامًا).
وذلك قليلٌ مع (أو).

٧- تقديمُ ضميرِ الغائبِ على الاسمِ الذي يعودُ إليه.

الأصلُ في ضميرِ الغائبِ المتَّصِلِ أن يعودَ إلى اسمٍ يُذكرُ قبله، متَّقدِّمٌ عليه رُتبةً ولفظاً، وقد تسمَّحوا في تقدُّمه لفظاً، فأجازوا أن يعودَ الضَّميرُ على اسمٍ مُتأخِّرٍ عنه لفظاً، وأوجبوا أن يكونَ متقدِّماً عليه في الرُّتبةِ نحو قولهم: (ضَرَبَ غُلامَهُ زيدٌ)، فغُلامُهُ: مفعولٌ به، وزيدٌ: فاعلٌ، ورُتبةُ الفاعلِ قبلَ رُتبةِ المفعولِ به، فالفاعلُ مُتأخِّرٌ عن المفعولِ لفظاً وصورةً، لكنَّه مُتقدِّمٌ عليه رُتبةً ومعنىً. ويُستثنى أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ)^١ من العلماء الذين منعوا عودَ الضَّميرِ إلى اسمٍ مُتأخِّرٍ عنه رُتبةً ولفظاً. فقد أجازَ ذلك في قولِ الشاعرِ^٢:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

وحُجَّتُهُ في ذلك أنَّ المفعولَ به له رُتبةٌ في التَّقدُّمِ على الفاعلِ مثلُ رُتبةِ الفاعلِ تماماً؛ وذلك لأنَّ الفعلَ المتعدِّي يحتاجُ إلى المفعولِ به كما يحتاجُ إلى الفاعلِ، لا فرقَ في ذلك بينهما، وهذا مُلَخَّصٌ ما احتجَّ به على ذلك^٣. وأقرَّ هذه الحُجَّةَ لأبي الفتح الرَّازي (ت ٦٠٦هـ)، ونقلَ حُجَّتَهُ كاملةً البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)^٤.

^١ وقد ذكر البغدادي في الخزانة ١/ ٢٧٧ أنَّ الأخفش وابنَ جنيَّ أجازا ذلك معاً، بينما الرَّازيُّ في مفاتيح الغيب ١/ ٦٤١ ذكرَ أن أبا الفتح من أجازَ ذلك دون الأخفش.

^٢ انظر الخصائص ١/ ٢٩٥، ومفاتيح الغيب ١/ ٦٤، وضرائر الشعر ٢٠٩، والخزانة ١/ ٢٧٧.

^٣ في الخصائص ١/ ٢٩٥. وهو كلامٌ طويلٌ.

^٤ في الخزانة ١/ ٢٧٩.

أَمَّا شَعْرُ ذِي الرُّمَّةِ فَقَدْ جَاءَ فِيهِ مَا هُوَ جَائِزٌ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ مِنْ تَقَدُّمِ الضَّمِيرِ عَلَى اسْمٍ مُتَأَخِّرٍ فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى وَالرُّتْبَةِ ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ^١ :

وَلَمْ أَمْدَحْ لِأَرْضِيهِ بِشَعْرِي لَيْئِيًّا ، أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَا لَا

قال أبو نصر الباهلي (ت ٢٣١هـ) في شرح هذا البيت: "أي لم أمدحه لماله، هذا البيت مُقَدَّمٌ ومؤخَّرٌ. وتلخيصه: ولم أمدح لئيمًا بشعري أن يكون أصاب ما لا لأرضيه"^٢.

أَخَرُ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ: (لَيْئِيًّا)، وَقَدَّمَ ضَمِيرَهُ فِي الْفِعْلِ: (أَرْضِيهِ)، وَالْأَسْمُ الظَّاهِرُ مَفْعُولٌ بِهِ لِـ (أَمْدَحَ)، فَهُوَ مُتَقَدِّمٌ فِي الْمَعْنَى عَلَى قَوْلِهِ: (لَأَرْضِيهِ). وَفِي قَوْلِهِ هَذَا تَنَازُعٌ عَلَى الْأَسْمِ الظَّاهِرِ وَضَمِيرِهِ بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ: (أَمْدَحَ، وَأَرْضِيهِ)، فَأَعْمَلَ (أَمْدَحَ) فِي الْأَسْمِ الظَّاهِرِ، وَأَعْمَلَ (أَرْضِي) فِي ضَمِيرِهِ، وَذَلِكَ لِنُكْتَةِ بِلَاغِيَّةٍ لَطِيفَةٍ ذَكَرَهَا الْجَرَجَانِيُّ (ت ٤٧١هـ) فِي قَوْلِهِ: "أَعْمَلَ (لَمْ أَمْدَحَ) الَّذِي هُوَ الْأَوَّلُ فِي صَرِيحٍ لَفْظِي: (اللَّئِيمِ)، وَ(أَرْضِي) الَّذِي هُوَ الثَّانِي فِي ضَمِيرِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ إِيقَاعَ نَفْيِ الْمَدْحِ عَلَى اللَّئِيمِ صَرِيحٌ، وَالْمَجِيءُ بِهِ مَكْشُوفًا ظَاهِرًا هُوَ الْوَاجِبُ مِنْ حَيْثُ كَانَ أَصْلُ الْغَرَضِ، وَكَانَ الْإِرْضَاءُ تَعْلِيلًا لَهُ. وَلَوْ أَنَّهُ قَالَ: (وَلَمْ أَمْدَحْ لِأَرْضِي بِشَعْرِي لَيْئِيًّا) لَكَانَ يَكُونُ قَدْ أَهْمَ الْأَمْرَ فِيهَا هُوَ الْأَصْلُ، وَأَبَانُهُ فِيهَا لَيْسَ بِالْأَصْلِ، فَاعْرِفْهُ"^٣.

ثَانِيًا: التَّقْدِيمُ الَّذِي لَيْسَ عَلَى نِيَّةِ التَّأْخِيرِ؛ (التَّقْدِيمُ اللَّفْظِي).

وَهُوَ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ الَّذِي يَتَغَيَّرُ بِهِ الْحُكْمُ الْإِعْرَابِيُّ لِلْفِظِ الَّذِي نُقِلَ عَنْ أَصْلِ مَوْضِعِهِ، وَذَلِكَ نَحْوُ تَقْدِيمِ الصِّفَةِ عَلَى مَوْصُوفِهَا، فَإِنَّ الصِّفَةَ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ تَابِعَةً

^١ فِي دِيْوَانِهِ ١٥٣٤/٣. وَالتَّنْبِيْهُ عَلَى شَرْحِ مَشْكَالَاتِ الْحِمَاسَةِ ١٥٣، وَشَرْحُ دِيْوَانِ الْحِمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ ٣٤٣، وَدَلَالَةُ الْإِعْجَازِ ١٧٠، وَإِيْضَاحُ شَوَاهِدِ الْإِيْضَاحِ ١٠٦/١.

^٢ فِي دِيْوَانِ ذِي الرُّمَّةِ ١٥٣٤/٣.

^٣ فِي دَلَالَةِ الْإِعْجَازِ ١٧١.

للموصوفِ في الحكمِ الإعرابيِّ يَخْتَلِفُ إعرابُها إذا قُدِّمَتْ على موصوفِها، فإذا كانَ الموصوفُ وصِفَتُهُ معرفَتَيْنِ، وقُدِّمَتْ الصِّفَةُ عليه أُعْرِبَتْ بحسَبِ موقعِها في الكلامِ، وأُعْرِبَ موصوفُها بَدَلًا، نحو قولنا: جاءَ الكَرِيمُ زيدٌ. فالكَرِيمُ: فاعِلٌ، وزيدٌ: بَدَلٌ منه. والكَرِيمُ: في الأصلِ صِفَةُ لزيدٍ، لكنَّه لما تَقَدَّمَ على زيدٍ حلَّ محلَّه في الإعرابِ، وصارَ زيدٌ بَدَلًا من صِفَتِهِ.

وإذا كانا نَكْرَتَيْنِ، وقُدِّمَتْ الصِّفَةُ انتَصَبَتْ على الحالِ، وبقيَ إعرابُ الموصوفِ بحسَبِ موقعِها من الكلامِ، وهذا التقديمُ والتأخيرُ مقيسٌ في العربيَّةِ، وكثيرٌ كثرةٌ واسِعَةٌ، كقولنا: لزيدٍ حَسَنًا خُلِقَ. وأصلُه: لزيدٍ خُلِقَ حَسَنٌ، فلما تَقَدَّمتِ الصِّفَةُ على الموصوفِ صارتُ حالًا منصوبةً.

وجاءَ هذا الضَّرْبُ من التَّقديمِ والتَّأخيرِ في مَوَاضِعَ كثيرةٍ من شعرِ ذي الرُّمَّةِ، منها ما كانتِ الصِّفَةُ المُقَدَّمةُ على موصوفِها اسمًا ظاهرًا منصوبًا على الحالِ، ومنها ما كانتِ الصِّفَةُ ظَرْفًا أو جَارًا ومَجْرورًا، وتعلَّقَ عندئذٍ بحالٍ.

أمَّا ما كانتِ فيه الصِّفَةُ المُقَدَّمةُ اسمًا ظاهرًا فقولُه^١:

وَتَحْتَ الْعَوَالِي فِي الْقَنَا مُسْتَظَلَّةٌ ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَاذِرُ

قَدَّمَ الصِّفَةَ: (مُسْتَظَلَّةً) على الموصوفِ: (ظِبَاءَ)، فنَصَبَها وَجُوبًا. ولو أَبْقَى الشاعرُ كلامَه على أصلِه، فقالَ: ظِبَاءٌ مُسْتَظَلَّةٌ، لكانتِ (مُسْتَظَلَّةً) صِفَةً لـ(ظِبَاءَ).

^١ انظر الكتاب ١٢٢/٢، والحجة للفراسي ٤٦٢/٦، والخزانة ٢٠٩/٣.

^٢ في ديوانه ١٠٢٤/٢. والكتاب ١٢٣/٢، وشرح أبياته ٣٤٧/١. وقوله: العوالي: عوالي الهودج. والفنا: عيدان الهودج. والجاذر: جمع جُوذُر؛ وهو وَلَدُ البقرة الوحشيَّة. شَبَّهَ النساءَ بالظِّباءِ، وجعلَ عُيُونَهُنَّ كعيونِ أولادِ البقر الوحشيَّة. عن شرح أبيات سيبويه.

وَأَمَّا مَا كَانَتْ فِيهِ الصِّفَةُ الْمُقَدَّمَةُ جَارًّا وَمَجْرورًا فَهُوَ كَثِيرٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ يَصِفُ صَائِدًا:

وَبِالشَّائِلِ مِنْ جِلَّانٍ مُقْتَنِصٌ رَذُلُ الثِّيَابِ خَفِيَّ الشَّخْصِ مُنْزَرَبٌ

الجارُّ المجرورُ: (مِنْ جِلَّانٍ) متعلِّقٌ بحالٍ مِنْ (مُقْتَنِصٍ)، وهو في الأصلِ صِفَةُ مؤَخَّرَةٌ عَنْهُ، فَلَمَّا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ صَارَا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْهُ.

وَأَجَازَ الْفَارِسِيُّ (ت ٣٧٧هـ) فِيهِ وَجْهًا آخَرَ؛ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لاسِمٍ مَحْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: وَبِالشَّائِلِ رَجُلٌ مِنْ جِلَّانٍ. قَالَ فِي وَجْهِي إِعْرَابٍ: (مِنْ جِلَّانٍ) فِي الْبَيْتِ: "يَجُوزُ فِي قَوْلِهِ: (مِنْ جِلَّانٍ) أَنْ يَكُونَ حَالًا مُقَدَّمَةً، كَأَنَّهُ أَرَادَ: وَفِي الشَّائِلِ مُقْتَنِصٌ مِنْ جِلَّانٍ، فَكَانَ مَوْضِعُ (مِنْ جِلَّانٍ) عَلَى هَذَا رَفْعًا، فَلَمَّا قَدَّمَهُ صَارَ حَالًا، وَالْعَامِلُ فِيهَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدَ شَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ الظَّرْفَ، وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ اسْمَ الْفَاعِلِ.

فَأَمَّا الذِّكْرُ الَّذِي فِي الْحَالِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ، ذِكْرًا مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ، الَّذِي هُوَ (مُقْتَنِصٌ)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الذِّكْرُ الَّذِي فِيهَا يَعُودُ إِلَى الذِّكْرِ الَّذِي فِي اسْمِ الْفَاعِلِ.

وَيَجُوزُ فِي قَوْلِهِ: (مِنْ جِلَّانٍ) وَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنْ تَجْعَلَهُ صِفَةً لِمَحْذُوفٍ: (وَفِي الشَّائِلِ رَجُلٌ مِنْ جِلَّانٍ)^١. وَقَوْلُهُ: فَأَمَّا الذِّكْرُ الَّذِي فِي الْحَالِ، فَأَرَادَ بِالذِّكْرِ الضَّمِيرَ^٢.

^١ فِي دِيَوَانِهِ ٦٤/١. وَكِتَابُ الشَّعْرِ ٣٠٧، وَالصَّحَاحُ (زَرْب) ١٤٢/١، وَالْمَحْكَمُ وَالْمَحِيطُ الْأَعْظَمُ ٧٤/٨، وَالْخَزَانَةُ ١٨٥/٥. وَقَوْلُهُ: وَبِالشَّائِلِ: يَرِيدُ: ذَاتَ الشَّالِ. وَجِلَّانٌ: قَبِيلَةٌ مِنْ عَتَرَةٍ. وَمُقْتَنِصٌ: صَائِدٌ. وَخَفِيَّ الشَّخْصِ: صَغِيرُ الْخَلْقِ. وَمُنْزَرَبٌ: دَاخِلٌ فِي حَفْرَةٍ. عَنِ الْبَاهِلِيِّ؛ شَارَحَ الدِّيَوَانَ.

^٢ فِي كِتَابِ الشَّعْرِ ٣٠٧.

^٣ عَنْ مُحَقِّقِ كِتَابِ الشَّعْرِ: مُحَمَّدٍ الطَّنَاحِيِّ ص ٣٠٧، ح ٢.

المبحث الثالث:

الفصل بين المتلازمين بأجنبي.

لا أعني بهذا الفصل الفصل الذي يكون للضرورة في الشعر، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه، والفصل بين حرف الجزم وحرف الجر وبين ما عملا به. وإنما أعني به الفصل الذي يكون اعتراضاً في وسط التركيب، كالاغتراض بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل وفاعله، وبين لفظ القسم وجوابه، وبين الموصوف وصفته.

والاعتراض بين المتلازمين كثيرٌ دارجٌ في العربية، ولكثرته صار كأنه جزءٌ من معنى الكلام المراد قوله، وإن لم يكن جزءاً من تلازمه في النظام النحوي؛ وذلك لأنه يُضيف إلى معنى الكلام تسديداً وتبييناً، كما قال الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، وقال في كثرة الاعتراض وتمكينه وتسديده: "لأن الاعتراض قد شاع في كلامهم واتسع وكثر، ولم يجز ذلك عندهم مجزئ الفصل بين المتصلين بما هو أجنبي؛ لأن فيه تسديداً وتبييناً، فأشبهه من أجل ذلك الصفة والتأكيد، فلذلك جاء بين الصلة والموصول، والفعل والفاعل والابتداء والخبر، والمفعول وفعله، وغير ذلك".^١ وقول الفارسي: فأشبهه من أجل ذلك الصفة والتأكيد؛ يريد به: أن الاعتراض يُضيف إلى الكلام التثبيت والتبيين كما أن الصفة والتأكيد يُضيفان هذين المعنيين إلى متبوعهما، من أجل ذلك كان الشبه، وبعد أن يكون الاعتراض أجنبياً في الكلام. وقد قال هذا الكلام ليبيّن أن الجملة يجوز أن تعترض بين الموصول وصلته على شدة

^١ انظر البحر المحيط ١١٩/٣، والدرر المصون ٩٨/٤، واللباب في علوم الكتاب ٣٨/٧.

^٢ في المسائل الحلبات ١٤٣. ونقل كلامه بتمامه عن الحلبات جامع العلوم الباقي في جواهر القرآن ونتائج الصنعة ١١٦٥-١١٦٦.

تلازمهما، واعتبارهما بمنزلة الاسم الواحد، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ - جزاء سيئة بمثلها - وترهقهم ذلة ما لهم من الله من عاصم﴾ [يونس ٢٧]. قال في هذه الآية: "اعتراض بين الصلة والموصول؛ ألا ترى أن قوله: ﴿وترهقهم ذلة﴾ معطوف على ﴿كسبوا﴾ الذي هو صلة ﴿الذين﴾، والخبر: ﴿ما لهم من الله من عاصم﴾^١.

وبقول جرير^٢:

ذَاكَ الَّذِي - وَأَبَيْكَ - تَعْرِفُ مَالِكُ
وَالْحَقُّ يَدْمَغُ تَرْهَاتِ الْبَاطِلِ

اعتراض بفعل القسم المضمّر بين الاسم الموصول: (الذي) وصلته: (تعرفه مالِك)، وحذف العائد من الصلة إلى الموصول.

ولأبي الفتح (ت ٣٩٢هـ) قول في الاعتراض وغرضه مثل قول شيخه السالف، قال: "اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير، قد جاء في القرآن وفصح الشعر ومنثور الكلام. وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم، ولا يستنكر عندهم؛ أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره، إلا شاذاً أو متأولاً"^٣. وساق له شواهد من القرآن والشعر كثيرة جمّة، ثم ذكر أنه في شعر العرب ومنثورها كثير حسن، ودال على فصاحة المتكلم وقوة نفسه وامتداد نفسه^٤.

ويتم الاعتراض بين المتلازمين بجملة اسمية أو فعلية، لغرض بلاغي يهدف إليه القائل؛ وهو التأكيد؛ تأكيد كلامه بأن يَضَع جملة بينهما تستوقف السامع قبل تمام معنى

^١ في المسائل الحلبات ١٤٤.

^٢ في ديوانه ٥٨٠. وهو في الحلبات ١٤٤، والحجة ٣/ ٢٩٢، والخصائص ١/ ٣٣٧، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٦٤، وجواهر القرآن ونتائج الصنعة ١١٦٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٨٠، والبحر المحيط ١/ ٦٤٣، والذّر المصون ٢/ ١٣٣.

^٣ في الخصائص ١/ ٣٣٦.

^٤ في الخصائص ١/ ٣٤١.

الكلام ومُرادِهِ، ويُعطى هذا الاعتراضُ زيادةً قُوَّةً للكلامِ وتمكيناً وتأكيذاً في نفسِ السَّامِعِ^١. وليست جملةُ الاعتراضِ بذاتِ علاقةٍ أو صلةٍ بطرفي الكلام: أوَّلُهُ وآخرُهُ، من حيثُ الصَّنَاعَةُ النُّحَوِيَّةُ؛ ليسَ لجملةِ الاعتراضِ موضعٌ من الإعرابِ، "فلا يعملُ فيها شيءٌ من الكلامِ المُعْتَرَضِ به بين بعضِهِ وبعضٍ"^٢.

ومَّا نَبَّهوا عليه في الاعتراضِ أَنَّهُ لا يجوزُ مجيءُ جُمْلَتَيْنِ مُنْفَصِلَتَيْنِ مُعْتَرِضَتَيْنِ بين مُتَلَازِمَيْنِ، لأنَّ ذلكَ ممَّا يطولُ به الفصلُ بين شيئينِ يَطلُبُ أحدهما الآخرَ. وهذا التَّنْبِيهُ مدْفوعٌ بكثرةِ ما جاءَ فيه الكلامُ وقد وقعَ فيه الاعتراضُ بأكثرَ من جملةٍ^٣.

ومنه في شعرِ ذي الرُّمَّةِ مواضعٌ كثيرةٌ، منها:

الاعتراضُ والفصلُ بين المبتدأِ وخبرِهِ بمصدرِ فعلٍ أمرٍ مُضْمَرٍ. وذلك نحو قوله:

أَقُولُ لِنَفْسِي كُلَّمَا خِفْتُ هَفْوَةً مِنْ الْقَلْبِ فِي آثَارِ مَيِّ فَأَكْثَرُ

أَلَا إِنَّمَا مَيِّ - فَصَبْرًا - بَلِيَّةٌ وَقَدْ يُبْتَلَى الْمَرْءُ الْكَرِيمُ فَيَصْبِرُ

أي أقولُ لِنَفْسِي: اصْبِرِي صَبْرًا، فَإِنَّ مَيَّةَ بَلِيَّةٌ. وجعلَ جملةً مُعْتَرِضَةً بينَ المبتدأِ: (مَيِّ)، وخبرِهِ: (بَلِيَّةٌ)؛ وهي الفعلُ المُضْمَرُ: (اصْبِرِي)، ومصدرُهُ المؤكِّدُ لَهُ: (صَبْرًا)، فأضْمَرَ الفعلَ وأبقى مصدرَهُ دليلاً عليه. وفي البيتِ مُحَاوَرَةٌ بينَ الشَّاعِرِ ونَفْسِهِ، فَإِنَّهُ جَرَّدَ من نَفْسِهِ شَخْصاً يُخَاطِبُهُ، ويُذَكِّرُهُ بِالصَّبْرِ وتحملِ بَلَاءِ حُبِّ مَيَّةَ، وَعَذَابِ فِرَاقِهَا، وَشِدَّةِ شَوْقِهِ، وَخَطَرَةِ ذِكْرَاهَا.

^١ انظر الحجة للفارسي ٨٧/٦ والبحر المحيط ٦٤٣/١، ومغني اللبيب ٥٦/٥.

^٢ عن إيضاح شواهد الإيضاح ٢٨٠/١.

^٣ انظر الخصائص ٣٣٩/١، والدَّرَّ المَصُون ٥٥٥/٦، واللباب في علوم الكتاب ٢٠٥/١١، ومغني اللبيب ٨٥/٥، وشرح

أبياته ٢٢٥/٦.

^٤ في ديوانه ٦١٩/٢.

ومنها الفصل بينهما بجملتين مُستقلّتين. وذلك في قوله^١:

وَمِنْ حَاجَتِي - لَوْلَا التَّنَائِي، وَرُبَّمَا
عَطَائِيلُ يَبُضُّ مِنْ رَبِيعَةٍ عَامِرٍ
مَنْحْتُ الْهَوَى مَنْ لَيْسَ بِالْمُتْقَارِبِ -
رِقَاقُ الشَّيَا مُشْرِفَاتُ الْحَقَائِبِ

أي ومن حاجتي عطائيل يبض، وقوله: (من حاجتي): متعلّق بخبرٍ مُقدّم للمبتدأ المؤخّر: (عطائيل). وفصل بينهما بجملتين: الأولى: لولا التناي حاصل. والثانية: ورُبّما منحتُ الهوى مَنْ ليسَ بالمتقارب.

ومنها الفصل بينهما بفعلٍ قلبيّ، مُلغى عمّله لتوسّطه. نحو قوله^٢:

دَعَانِي الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ وَالْهَوَى
- أَرَى - غَالِبٌ مَنِّي الْفُؤَادُ الْمُتَيَّمَا

قوله: (أرى) فعلٌ قلبيّ يتعدّى إلى مفعولين، أصلهما مبتدأ وخبر، وهو ههنا مُلغى عمّله لتأخّره عن مفعوله الأوّل، واعتراضه بينهما، فهو جملةٌ فعليةٌ اعتراضت بين المبتدأ: (الهوى)، وخبره: (غالب). (غالب).

ومنها الفصل بين القسم وجوابه. ومنه قوله^٣:

لَعَمْرِي - وَمَا عُمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ -
لَقَدْ نَالَ أَصْحَابُ الْعَصَا شَرَّ مَغْنَمٍ

فصلت جملة: (وما عمري بهيّن) بين لفظ القسم: (لعمري) وجوابه: (لقد نال أصحاب العصا شرّ مغنم).

^١ في ديوانه ١/ ١٩٤. وقوله: عطائيل يبض: أي النساء الطوّال الأعناق. ومُشْرِفَاتُ الْحَقَائِبِ: عاليات الأعجاز. عن

الباهلي؛ شارح الديوان.

^٢ في ديوانه ٣/ ١٥٨٧.

^٣ في ديوانه ٣/ ١٥٩٣.

ومنها الفصلُ بين (إِلَّا) ومَحْصُورِهَا بجملةِ النَّداءِ. كقولِه يهجو امرأَ القيسِ؛ قومَ
هشامِ المرثي^١:

هَلِ النَّاسُ إِلَّا - يَا امْرَأَ الْقَيْسِ - غَادِرٌ وَوَافٍ، وَمَا فِيكُمْ وَفَاءٌ وَلَا غَدْرٌ

فصلتُ جملةَ النَّداءِ: (يا امرأَ القيسِ) بين أداةِ الحصرِ: (إِلَّا) ومَحْصُورِهَا: (غادرِ)، وأصلُ
الكلامِ أن تتَّصَلَ (إِلَّا) به دونها فاصِلٍ.



^١ في ديوانه ١/ ٥٩٥. وقد تقدّم ذكره، ٢٢٥.

المبحث الرابع:

الالتفات.

الالتفات: هو نقل الكلام من أسلوبٍ إلى آخر، من التكلم أو الخطاب أو الغيبة إلى آخر منها بعد التعبير الأول^١.

وهو عند بعض العلماء: الاعتراض الذي يفصل بين المتلازمين، وعند آخرين الاستدراك الذي يلتفت به المتكلم إلى كلام جديد منبهة على أمرٍ ما أو تأكيداً له، وأكثرهم يجمع بين الالتفات والاعتراض^٢. قال ابن رشيقي القيرواني (ت ٤٦٣هـ) في الالتفات: "وسبيله أن يكون الشاعر أخذاً في معنى ثم يعرض له غيره فيعدل عن الأول إلى الثاني فيأتي به، ثم يعود إلى الأول من غير أن يخل في شيء"^٣. وهو في هذا المعنى عند أبي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)، لكنه فصله في ضربين يختصان بالمعنى، لا غير، وهما:

الأول: أن يدور الكلام على معنى ما، حتى إذا فرغ المتكلم منه، وظن السامع أنه تم المعنى عنده، عاد إلى المعنى نفسه، فذكره بلفظ غير اللفظ الذي تقدم. وذلك كقول جرير:

أَتَنَسَى إِذْ تَوَدُّعُنَا سُلَيْمَى
بِفَرْعِ بَشَامَةٍ، سُقِيَ الْبَشَامُ

^١ هذا ما عرّف به الالتفات الزركشي في البرهان في علوم القرآن ٣/ ٣١٤، ونقله بحروفه الكفوي في الكليات ١٦٩.

^٢ انظر العمدة في محاسن الشعر وآدابه ٢/ ٤٥.

^٣ المصدر نفسه.

^٤ انظر الصناعتين ٣٩٢.

^٥ في ديوانه ٢٧٩.

يظنُّ السَّامِعُ أَنَّ الشَّاعِرَ فَرَّغَ مِنَ الْمَعْنَى عِنْدَ قَوْلِهِ: (بَفَرَحٍ بِشَامَةٍ)، لَكِنَّهُ عَادَ فذَكَرَ (بَشَامَةً) بِلَفْظٍ غَيْرِ لَفْظِهِ الْأَوَّلِ؛ أَيِ كَانَ الْكَلَامُ خَبَرًا، فَعَادَ دُعَاءً، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: سُقِيَ الْبَشَامُ¹.
وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمُتَكَلِّمُ آخِذًا فِي مَعْنَى، حَتَّى إِذَا اعْتَرَضَهُ شَكٌّ أَوْ ظَنٌّ أَنَّ ثَمَّةَ رَادٍّ يَرُدُّ قَوْلَهُ، أَوْ سَائِلًا يَسْأَلُهُ عَنْ سَبَبِهِ، عَادَ إِلَى مَا قَدَّمَهُ، فِيمَا أَنْ يُوَكِّدَهُ، أَوْ يَذْكُرَ سَبَبَهُ، أَوْ يُزِيلَ الشَّكَّ عَنْهُ، كَقَوْلِ طَرْفَةَ بْنِ الْعَبْدِ²:

وَتَصُدُّ عَنْكَ مَخِيلَةَ الرَّجُلِ الـ.....عَرِيضٍ مُوَضِّحَةٍ عَنِ الْعَظْمِ
بِحُسَامٍ سَيْفِكَ أَوْ لِسَانِكَ وَالـ.....كَلِمِ الْأَصِيلِ كَأَرْغَبِ الْكَلِمِ
قَالَ أَبُو هِلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ (ت ٣٩٥هـ): "فَكَأَنَّهُ ظَنَّ مُعْتَرِضًا يَقُولُ لَهُ: كَيْفَ يَكُونُ مَجْرَى
اللِّسَانِ وَالسَّيْفِ وَاحِدًا؟ فَقَالَ: وَالْكَلِمِ الْأَصِيلِ كَأَرْغَبِ الْكَلِمِ"³.

وَاخْتِصَاصُ الْاِلْتِفَاتِ بِالْمَعْنَى؛ بِأَنْ يَعْدِلَ الْمُتَكَلِّمُ مِنْ مَعْنَى إِلَى مَعْنَى آخَرَ، ثُمَّ يَعُودُ
إِلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ = أَحَدُ قِسْمَيْهِ عِنْدَ ابْنِ الْمُعْتَزِّ (ت ٢٩٦هـ)، وَقِسْمُهُ الْآخَرُ: الْاِلْتِفَاتُ الْمُتَكَلِّمِ
مِنَ الْمُخَاطَبَةِ إِلَى الْغَيْبَةِ، وَمِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْمُخَاطَبَةِ. قَالَ فِي حَدِّ الْاِلْتِفَاتِ: "هُوَ انْصِرَافُ الْمُتَكَلِّمِ
عَنِ الْمُخَاطَبَةِ إِلَى الْإِخْبَارِ وَعَنِ الْإِخْبَارِ إِلَى الْمُخَاطَبَةِ وَمَا يُشَبِّهُ ذَلِكَ. وَمِنَ الْاِلْتِفَاتِ:
الْانْصِرَافُ عَنْ مَعْنَى يَكُونُ فِيهِ إِلَى مَعْنَى آخَرَ"⁴.

وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ عِنْدَ ابْنِ الْأَثِيرِ (ت ٦٣٧هـ):

أَوَّلُهَا: الْاِلْتِفَاتُ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخِطَابِ، وَمِنَ الْخِطَابِ إِلَى الْغَيْبَةِ. وَمِثَالُ الْاِلْتِفَاتِ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى
الْخِطَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَا لِكَ يَوْمَ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ

¹ عَنْ أَبِي هِلَالٍ فِي الصَّنَاعَتَيْنِ ٣٩٢.

² فِي دِيَوَانِهِ ١٠٣. وَقَوْلُهُ: مَخِيلَةُ الرَّجُلِ؛ أَيِ خُيَلَاءَهُ وَتَكَبُّرِهِ. وَالْعَرِيضُ: الْمُعْتَرِضُ. وَالْمُوضِّحَةُ: الشُّجَّةُ، تُبْدِي عَنْ بَيَاضِ
الْعَظْمِ. وَالْأَصِيلُ الْأَصِيلُ: الْكَلَامُ الْبَلِغُ النَّافِذُ. وَأَرْغَبُ الْكَلِمِ: أَوْسَعُ الْجَرْحِ. (عَنِ الشُّتْمَرِيِّ فِي شَرْحِ الدِّيَوَانِ). وَيَعْنِي
قُوَّةَ الْهَجَاءِ تَبْلُغُ مَبْلَغَ ضَرْبِ الْحُسَامِ.

³ فِي الصَّنَاعَتَيْنِ ٣٩٣.

⁴ فِي الْبَدِيعِ ١٥٢.

وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿[الفاتحة ١-٤]﴾. سياق الكلام في الآية الأولى سياق الغيبة، وفي قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ سياق خطاب. قال ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) في ذلك: "فإنه إنما عدل فيه من الغيبة إلى الخطاب؛ لأن الحمد دون العبادة؛ ألا تراك تحمداً نظيرك، ولا تعبداً؟ فلما كانت الحال كذلك استعمل لفظ الحمد لتوسطه مع الغيبة في الخبر، فقال: ﴿الحمد لله﴾، ولم يقل: (الحمد لك)، ولما صار إلى العبادة التي هي أقصى الطاعات قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، فخطب بالعبادة إصراحاً بها، وتقرباً منه عز اسمه".^١

ومثال الالتفات من الخطاب إلى الغيبة: قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ * وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ كُلُّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾ [الأنبياء ٩٢، ٩٣]. قال ابن الأثير في هذه الآية: "الأصل في ﴿تَقَطَّعُوا﴾: تَقَطَّعْتُمْ، عَطْفاً على الأول، إلا أنه صرّف الكلام من الخطاب إلى الغيبة على طريقة الالتفات، كأنه ينبغي عليهم ما أفسدوه إلى قوم آخرين، ويُقْبَحُ عندهم ما فعلوه، ويقول: ألا ترون إلى عظيم ما ارتكب هؤلاء في دين الله تعالى، فجعلوا أمر دينهم فيما بينهم قطعاً؟ وذلك تمثيل لاختلافهم فيه وتباينهم، ثم توعدهم بعد ذلك بأن هؤلاء الفرق المختلفة إليه يرجعون، فهو مجازيهم على ما فعلوا".^٢

وثانيها: الالتفات من الفعل المضارع إلى فعل الأمر، ومن الفعل الماضي إلى فعل الأمر. والالتفات من المضارع إلى الأمر "يُقَصِّدُ إليه تعظيماً لحال من أُجْرِيَ عليه الفعل المُسْتَقْبَلُ، وتفخيماً لأمره، وبالضد من ذلك فيمن أُجْرِيَ عليه فعل الأمر".^٣ ومثاله قوله تعالى: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [هود ٥٤]. قال ابن الأثير: "فإنه إنما قال: ﴿أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا﴾، ولم يقل:

^١ هذا كلام أبي الفتح بلفظه في المحتسب ١/١٤٦.

^٢ في المثل السائر ٢/١٧٠. وهذا الكلام ليس لابن الأثير منه شيء غير ألفاظ فيه معدودة، وهو لأبي الفتح في المحتسب ١/١٤٦.

^٣ في المثل السائر ٢/١٧٨.

^٤ عن ابن الأثير في المثل السائر ٢/١٧٩.

(وَأَشْهَدُكُمْ) لِيَكُونَ مَوَازِنًا لَهُ وَبِمَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ إِشْهَادَهُ اللَّهِ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنَ الشَّرِكِ صَحِيحٌ ثَابِتٌ، وَأَمَّا إِشْهَادُهُمْ فَمَا هُوَ إِلَّا تَهَاوُنٌ بِهِمْ، وَدَلَالَةٌ عَلَى قِلَّةِ الْمُبَالَاةِ بِأَمْرِهِمْ، وَلِذَلِكَ عَدَلَ بِهِ عَنْ لَفْظِ الْأَوَّلِ لِاخْتِلَافِ مَا بَيْنَهُمَا، وَجِيءَ بِهِ عَلَى لَفْظِ الْأَمْرِ^١.

وَالِاتِّفَاتُ مِنَ الْمَاضِي إِلَى الْأَمْرِ يَكُونُ لِلتَّوَكِيدِ وَالْعِنَايَةِ بِمَا صَارَ إِلَيْهِ الْكَلَامُ فِي صِيغَةِ فِعْلِ الْأَمْرِ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف ٢٩]. وَقَعَ الْإِتِّفَاتُ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَمَرَ﴾؛ وَهُوَ فِعْلٌ مَاضٍ، وَقَوْلِهِ: ﴿وَأَقِيمُوا﴾؛ وَهُوَ فِعْلٌ أَمْرٍ. وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي تَقْدِيرِ الْغَرَضِ مِنَ الْإِتِّفَاتِ فِي الْآيَةِ: "وَكَانَ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: (أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَبِإِقَامَةِ وُجُوهِكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ). فَعَدَلَ عَنْ ذَلِكَ إِلَى فِعْلِ الْأَمْرِ، لِلْعِنَايَةِ بِتَوْكِيدِهِ فِي نُفُوسِهِمْ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مِنْ أَوْكَدِ فَرَائِضِ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ، ثُمَّ اتَّبَعَهَا بِالْإِخْلَاصِ الَّذِي هُوَ عَمَلُ الْقَلْبِ، إِذْ عَمَلُ الْجَوَارِحِ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْإِخْلَاصِ النِّيَّةِ"^٢.

وَنَالِئُهَا: الْإِتِّفَاتُ مِنَ الْمَاضِي إِلَى الْمُضَارِعِ، وَمِنَ الْمُضَارِعِ إِلَى الْمَاضِي. أَمَّا الْإِتِّفَاتُ مِنَ الْمَاضِي إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ فَقَدْ أَشَارَ ابْنُ الْأَثِيرِ (ت ٧٣٧هـ) إِلَى أَنَّهُ قَسَمَانِ^٣:

الْأَوَّلُ: بِلَاغِيٍّ، وَهُوَ إِنْخَبَارٌ عَنْ مَاضٍ بِمُسْتَقْبَلٍ، لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْحَالِ الَّتِي جَرَى فِيهَا الْمُضَارِعُ، وَاسْتِحْضَارُهَا وَالتَّرْكِيزُ عَلَيْهَا، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتَثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ﴾ [فاطر ٩]. الْإِتِّفَاتُ مِنَ الْمَاضِي إِلَى الْمُضَارِعِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتَثِيرُ﴾. فَفِيهِ عَطَفَ الْمُضَارِعِ عَلَى الْأَمْرِ، وَغَرَضُ ذَلِكَ بَيِّنَةُ ابْنِ الْأَثِيرِ فِي قَوْلِهِ: "إِنَّهُ إِنَّمَا قَالَ: ﴿فَتَثِيرُ﴾ مُسْتَقْبَلًا، وَمَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ مَاضٍ،

^١ المصدر نفسه.

^٢ في المثل السائر ٢/ ١٨٠.

^٣ في المثل السائر ٢/ ١٨١.

لذلك المعنى الذي أشرنا إليه؛ وهو حكاية الحال التي يقع فيها إثارة الريح السحاب، واستحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة".^١

والثاني: قال فيه ابن الأثير: "إنه غير بلاغي، وهو مستقبل دل على معنى مستقبل غير ماضٍ. والغاية منه الدلالة على استمرار الحدث فيه وتجدده، وهذا هو أصل معنى الفعل المضارع ودلالته.

وأرى أنه بلاغي أيضاً كالقسم الأول؛ لأن فيه دلالة على استمرار الحدث في الفعل الأول الذي صيغته الماضي، لكنه بالالتفات منه إلى المضارع بعده دل على أن معناه مستقبل، وهو مستمر الحدث أيضاً كالمضارع الذي وليه، والاستمرار مراد فيه، وهو معنى فيه قوة وتمكين، وهذا يشبه الحال التي لو عكس فيها أمر هذا الالتفات، فصار من المضارع إلى الماضي، لدل الالتفات إلى الماضي بعد المضارع على تأكيد حصول الفعل المضارع المستقبل؛ لأن عطف الماضي على المضارع إشارة إلى أن المضارع كأنه قد وقع ومضى وقوعه.

ومعنى ما سلف: أن الفعلين في هذا القسم هما للمستقبل، الأول منهما مستقبل في المعنى، لكنه جاء بلفظ الماضي، والثاني مستقبل لفظاً ومعنى. وهذا نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج ٢٥]. قوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ﴾ فيه التفتت من الماضي إلى المضارع، إذ عطف المضارع على الماضي، وذلك لأن الفعل الأول - وإن جاء بصيغة الماضي - يدل على المستقبل في معناه. وذلك أن الصّد عن سبيل الله وعبادته كفر أيضاً، وإذا اشتركا في دلالة المعنى فهما شريكان أيضاً في دلالة الزمن؛ وهو الاستمرار في الكفر والصد عن سبيل الله والمسجد الحرام.

وأما الالتفات من المضارع إلى الماضي فإنه لتأكيد وقوع الفعلين معاً، وتبثيها في نفس السامع، أمّا الماضي فإن هذا المعنى حاصل فيه بالطبيعة، وأمّا حصوله في المضارع الذي

^١ المصدر نفسه.

^٢ المصدر نفسه.

يدلُّ على المستقبلِ فَمِنْ قَبْلِ أَنْ الْإِتِّفَاتِ مِنْهُ إِلَى الْمَاضِي فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ كَأَنَّهُ وَقَعَ وَمَضَى وَقُوعُهُ، وَذَلِكَ مِمَّا يَعْطِيهِ تَأْكِيداً وَتَثْبِيثاً كَمَا هُوَ الْفِعْلُ الْمَاضِي، إِذْ لَيْسَ شَيْءٌ أَكْثَرُ فِي النَّفْسِ وَالْعَقْلِ مِثْلَ مَا قَدْ وَقَعَ وَمَضَى^١. وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزَعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَتَوِّهٍ دَاخِرِينَ﴾ [النمل ٨٧]. فِي قَوْلِهِ: ﴿يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزَعَ﴾ نَقُلُ فِي ظَاهِرِهِ لُجْهَةَ الْكَلَامِ مِنَ الْمُضَارِعِ وَالْمُسْتَقْبَلِ إِلَى الْمَاضِي، فَمَقْدَمَةُ الْكَلَامِ مُسْتَقْبَلٌ، وَنَتِيجَتُهُ مَاضٍ. لَكِنَّ الْأَمْرَ لَا يُحْمَلُ عَلَى ظَاهِرِهِ فِي الْفَعْلَيْنِ، وَحَمْلُهُ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ الْأَوَّلَ اكْتَسَبَ مِنَ الْفِعْلِ الْمَاضِي دَلَالَةَ الزَّمَنِ فِيهِ، فَصَارَ كَأَنَّ النَّفْخَ وَقَعَ وَمَضَى؛ وَذَلِكَ لِيَزِيدَ مِنَ التَّرْكِيزِ عَلَى ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَالتَّأْكِيدِ وَالتَّثْبِيثِ لَهُ فِي نُفُوسِ النَّاسِ، وَأَنَّهُ وَاقِعٌ لَا مَحَالَةَ؛ لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ مَضَى وَقُوعُهُ.

هَذَا تَقْسِيمُ ابْنِ الْأَثِيرِ لِأَضْرَبِ الْإِتِّفَاتِ، وَعَدَدَ الزَّخْشَرِيِّ (ت ٥٣٨ هـ) مِنْهَا ثَلَاثَةٌ؛ هِيَ: الْإِتِّفَاتُ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخِطَابِ، وَمِنْ الْخِطَابِ إِلَى الْغَيْبَةِ، وَمِنْ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكْلُمِ.

أَمَّا تَقْسِيمُهَا عِنْدَ الزَّرْكَشِيِّ (ت ٧٩٤ هـ) فَسَبْعَةٌ أَضْرَبِ، هِيَ:

الْإِتِّفَاتُ مِنَ التَّكْلُمِ إِلَى الْخِطَابِ، وَمِنْ التَّكْلُمِ إِلَى الْغَيْبَةِ، وَمِنْ الْخِطَابِ إِلَى التَّكْلُمِ، وَمِنْ الْخِطَابِ إِلَى الْغَيْبَةِ، وَمِنْ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكْلُمِ، وَمِنْ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخِطَابِ، وَبِنَاءُ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ بَعْدَ خِطَابٍ فَاعِلِهِ أَوْ تَكْلِمِهِ، وَهَذَا الْآخِرُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الْفَاتِحَةُ ٧] بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الْفَاتِحَةُ ٧]، فَأَصْلُ الْمَعْنَى: (غَيْرِ الَّذِينَ غَضِبْتَ عَلَيْهِمْ). وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ عُدُولٌ مِنَ الْإِسْنَادِ إِلَى الْفَاعِلِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَنْعَمْتَ﴾ إِلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ، وَالْمَجِيءِ بِالْفَلْظِ اسْمًا لِلْمَفْعُولِ؛ وَذَلِكَ لِيُحَقِّقَ مَعْنَى التَّحْسُّنِ وَاللُّطْفِ فِي نِسْبَةِ

^١ ورأى ابن الأثير في هذا القسم أن الماضي إذا عطف على المستقبل كان ذلك "أبلغ في تحقيق الفعل الماضي وإيجاده؛ لأنه يُعطى من المعنى أنه قد كان ووجد". في المثل السائر ١٨٥/٢. وأقول: كيف يُعطى الماضي ذلك، وهو كذلك في الأصل. بل الصواب أن يقول: (كان ذلك أبلغ في تحقيق الفعل المضارع).

^٢ انظر الكشاف ١٤/١.

^٣ في البرهان في علوم القرآن ٣/٣١٥-٣٢٥.

^٤ انظر البرهان في علوم القرآن ٣/٣٢٥.

النِّعْمَةُ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ، وَصَرَفِ الْغَضَبِ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، إِلَى ذَلِكَ أَشَارَ أَبُو الْفَتْحِ (ت ٣٩٢هـ) بقوله: "ولم يقل: (غَيْرِ الَّذِينَ غَضِبْتَ عَلَيْهِمْ)، كما قال: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، فَأَسَدَ النِّعْمَةِ إِلَيْهِ لَفْظًا، وَزَوَى عَنْهُ لَفْظَ الْغَضَبِ تَحْسُنًا وَلُطْفًا"^١.

أغراض الالتفات:

يُسْتَنْجَجُ مِنْ كَلَامِ الزَّرْكَشِيِّ (ت ٥٣٨هـ) غَرَضَانِ عَامَّانِ لِلْإِلْتِفَاتِ، الْأَوَّلُ: التَّأَكُّدُ، وَالْآخَرُ: تَنْبِيهُ السَّامِعِ، وَلَفْتُ إِصْغَائِهِ لِأَهْمِيَّةِ الْأَمْرِ الَّذِي التُّفِتَ إِلَيْهِ^٢. وَيُؤَكِّدُ هَذَا الْغَرَضُ الزَّرْكَشِيُّ (٧٩٤هـ) بقوله: "لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنْ تَنْشِيطِ السَّامِعِ وَاسْتِجْلَابِ صِفَائِهِ وَاتِّسَاعِ مَجَارِي الْكَلَامِ، وَتَسْهِيلِ الْوِزْنِ وَالْقَافِيَةِ. وَقَالَ الْبَيَّانِيُّونَ: إِنَّ الْكَلَامَ إِذَا جَاءَ عَلَى أُسْلُوبٍ وَاحِدٍ وَطَالَ حَسَنَ تَغْيِيرِ الطَّرِيقَةِ"^٣.

وَمِنْ أَغْرَاضِ الْإِلْتِفَاتِ الَّتِي تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ مَوَاقِعِ الْكَلَامِ، وَمَقَاصِدِ الْمُتَكَلِّمِ: قَصْدُ تَعْظِيمِ شَأْنِ الْمُخَاطَبِ، وَتَتْمِيمِ مَعْنَى مَقْصُودٍ لِلْمُتَكَلِّمِ، وَقَصْدُ الْمُبَالَغَةِ فِي الْأَمْرِ، وَقَصْدُ الدَّلَالَةِ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ، وَقَصْدُ الْإِهْتِمَامِ، وَقَصْدُ التَّوْبِيخِ. وَكُلُّ كَلَامٍ فِيهِ التَّفَاتُ يُعْطَى غَرَضًا مِنْ هَذِهِ الْأَغْرَاضِ، عَلَى حَسَبِ سِيَاقِهِ، وَجِهَتِهِ، وَمُرَادِ الْقَائِلِ مِنْهُ.

وَشَعْرُ ذِي الرُّمَّةِ فِيهِ قَدْرٌ مَا، وَقَعَ فِيهِ الْإِلْتِفَاتُ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخِطَابِ، وَمِنْ الْخِطَابِ إِلَى الْغَيْبَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا سَلَفَ ذِكْرُهُ، وَقَدْ انْتَقَيْتُ مِنْهَا مَوَاضِعَ مَعْدُودَةً مِنْ شِعْرِهِ، لِأَنَّ الْإِطَالَهَ بِهَا لَيْسَ فِيهَا كَبِيرُ فَائِدَةٍ إِذَا أَغْنَى قَلِيلُهَا عَنْ كَثِيرِهَا.

^١ في المحتسب ١/١٤٦.

^٢ تجد هذا الغرض في الكشف ٣/٢١٨، ٢٥٠، ٣٠٢، ٤/٣٢٥، ٥٦٦، ٦٩٠.

^٣ انظر الكشف ١/١٤.

^٤ في البرهان في علوم القرآن ٣/٣٢٦.

^٥ وأعرضها عرضاً أقتصر فيه على تعدادها نقلاً عن الزركشي في البرهان ٣/٣٢٦ - ٣٣٠.

ومن الالتفات في شعره، الالتفات من المخاطبة إلى الغيبة، وذلك في قوله^١:

هَلْ يَبْنَى لِلْوَصْلِ مِنْ مَرْدُودٍ

بَعْدَ الَّذِي بَدَّلَتْ مِنْ عُهُودِي

رَأَتْ شُحُوبِي وَرَأَتْ تَخْدِيدِي

في قوله: (بدلت)، وقوله: (رأت شحوبي، ورأت تخديدي) التفات من المخاطب إلى الغائب، وهو إنما انتقل من الخطاب إلى الغائب ليبيّن عظيم ما حلّ به من طول فراقها، فإن مراده هذا يكون أبلغ بطريقة الإخبار التي استعملها، إذ أخبر أنها رأت ذلك منه في زمن الماضي، ووقوعه حدث لا شك فيه، فمن قبل ذلك اكتسب قوله: (رأت شحوبي) هذا التأكيد وهذه المبالغة بالالتفات. ثم إن إخبار الناس أن ذلك وقع منها بزمن الماضي فيه تأكيد لقوله، واستدعاء السامعين للاستغراب مما جرى عليه من شحوب وأسى.

والالتفات من الغيبة إلى المخاطبة، نحو قوله^٢:

أَلَا أَيُّهَا الرَّسْمُ الَّذِي غَيَّرَ الْبِلَى كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الْحَيَّ عَاهِدُ

في صلة الموصول (غَيَّرَ الْبِلَى) ضمير محذوف عائد إلى الموصول، وهو ضمير المفرد الغائب، وتقدير أصل الكلام: (الذي غَيَّرَ الْبِلَى)، قال أبو نصر الباهلي (٢٣١هـ): "وأراد: الذي غَيَّرَ الْبِلَى"^٣. وما بعده من الكلام موجه نحو المخاطب، بضمير كاف الخطاب؛ وهو قوله: (كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ عَاهِد). وهذه الكاف تعود إلى نفس الاسم الذي عاد إليه ضمير الغائب

^١ في ديوانه ١/ ٣٣٣. وقوله: تَخْدِيدِي: الهزل واضطراب اللحم.

^٢ في ديوانه ٢/ ١٠٨٨. وسلف ذكر البيت في الحذف، ص ٣٣١.

^٣ في ديوان ذي الرمة ٢/ ١٠٨٨.

في: (غَيْرَه)، فالاسم الموصول من صفة الرّسم، وعلى ذلك يكون في قوله: (كأنّك لم يعهد بك عاهد) الالتفات إلى الخطاب بعد الغيبة التي في: (غَيْرَه البلي).

وعرّضه من هذا الالتفات تعظيم أمر المخاطب الذي هو الرّسم، فأمره يبقّى في نفسه عظيماً لذلك وجّه إليه كلامه بطريقة الخطاب الذي به يكون أقرب إلى (الرّسم)، وأكثر التصاقاً به، ولن يتحصّل هذا المعنى لو أنّه أبقى كلامه جارياً على الغائب.

ولهذا البيت رواية أخرى؛ هي:

ألا أيّها ذا المنزل الدّارس الذي كأنّك لم يعهد بك الحيّ عاهد

قال أبو محمّد السّيرافي (ت ٣٨٥هـ) في صِلَة (الذي): "هو على لفظ الخطاب، والذي يجب أن يعود إلى (الذي)، على لفظ الغيبة: (لم يعهد به الحيّ عاهد). وإنّما جاز هذا على الاتّساع. وهو مثل قولهم: أنت الذي قُمت، وأنا الذي قُمت. فلمّا تقدّم النداء، وهو للمخاطب استجاز معه أن يجعل ضمير المخاطب في موضع ضمير الغائب".^١

ومنه أيضاً: الالتفات في المعنى، وهو ما نصّ عليه ابن المعتز (ت ٢٩٦هـ)، وأبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)، وابن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣هـ).^٢

وهو أن يجري الكلام على معنى ما، حتّى إذا فرغ المتكلّم منه، وظنّ السّامع أنّه تمّ المعنى عنده، عاد إلى المعنى نفسه، فذكره بلفظ غير اللفظ الذي تقدّم.

^١ انظر الصفحة السالفة.

^٢ في شرح أبيات سيويه ٣٣٣/١. وقد تقدّم الاستشهاد بقوله هذا، ص ٣٣١.

^٣ في بداية الكلام على الالتفات.

^٤ انظر الصناعتين ٣٩٢.

وما يَجْرِي في شعرِ ذي الرُّمَّةِ هذا المَجْرَى قولُه، وهو مشهُورٌ^١:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مِي عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ

في الشَّطْرِ الأوَّلِ من البيتِ تَحِيَّةٌ لِدَارِ مِيَّةٍ، ودَعَاءٌ لها بِالسَّلَامَةِ من كُلِّ سُوءٍ يُحْرِبُهَا، وهذا معنى شَامِلٌ لكلِّ خيرٍ أَرَادَ أَنْ يَقَعَ فِي دَارِهَا، ولو اقتصَرَ عليه لَكَانَ مُرَادُهُ تَامًّا غَيْرَ مَنْقُوصٍ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الشَّطْرِ الثَّانِي التَّفَتُّ إِلَى معنى خَاصٍّ أَرَادَ التَّنْبِيهَ عَلَيْهِ، واختِصَّصَهُ بِالدَّارِ؛ وهو انْهَالُ الْمَطَرِ عَلَى أَرْضِهَا، فَأَصْدَرَهُ بِأُسْلُوبِ الدُّعَاءِ، وهو أُسْلُوبٌ يَدُلُّ عَلَى الرِّقَّةِ وَاللِّطَافَةِ فِي طَلَبِ الْخَيْرِ لَهَا، والدُّعَاءُ بِانْسِكَابِهِ عَلَى أَرْضِ دَارِهَا إِمَارَةً إِلَى أَنَّهُ يَرِيقُ لِهَذِهِ الدَّارِ فَصَاحِبَتِهَا. وهذا مِثْلُ قولِ جريرِ الذي سَلَفَ ذَكَرَهُ قَبْلَ قَلِيلٍ^٢:

أَتَنْسَى إِذْ تُودِّعُنَا سُلَيْمَى بَفَرَعٍ بِشَامَةٍ، سُقِيَ الْبَشَامُ

كَلَامُهُ تَمَّ عِنْدَ قَوْلِهِ: (بَفَرَعٍ بِشَامَةٍ)، ثُمَّ التَّفَتُّ إِلَيْهَا وَخَصَّصَهَا بِالدُّعَاءِ، فَكَانَ الْكَلَامُ خَبَرًا، فَعَادَ دُعَاءً، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: سُقِيَ الْبَشَامُ^٣.

وقوله أيضاً:

طَرِبَ الْحَمَامُ بِذِي الْأَرَاكِ فَهَاجَنِي لَا زِلْتَ فِي غَلَلٍ وَأَيْكِ نَاضِرِ

^١ في ديوانه ٥٥٩/١. وفي مجاز القرآن ٩٤/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٤٦٥/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٤١/٣، والخصائص ٢٨٠/٢، وجواهر القرآن ونتائج الصنعة ٤٧٦، والبحر المحيط ٤٣/١، والدرر المصون ٥٩٩/٨، والبرهان في علوم القرآن ٦٨/٣. ويستشهدون به على مجيء (يا) للتنبيه. وقوله اسْلَمِي: يريد: أحييك بالسَّلَامَةِ، وإن كنت باليَّة. ولا زال: دُعَاءٌ. وَمُنْهَلًا: سائلاً بِشِدَّةٍ. والجُرْعَاء: رابيةٌ من الرَّمْلِ لِيَنَّةٍ مُسْتَوِيَةٍ. والقَطْرُ: المَطَرُ. عن شارح الديوان، وقد تصرَّفْتُ بتفسير ألفاظه قليلاً.

^٢ انظر ما سَلَفَ، ص ٣٦٠.

^٣ انظر الصناعتين ٣٩٢.

^٤ في ديوانه ٣٠٧. وهو في الزاهر في معاني كلمات الناس ١٨٦/١، والصناعتين ٣٩٢. وقوله: فِي غَلَلٍ: أي ما تَغَلَّغَل من الماء الجاري بين الشجر. والأَيْكِ: الشَّجَرُ الْمُلتَفِّ. عن شارح ديوان جرير؛ محمد بن حبيب.

ذكر الحَمَامَ وإشاقته له، ثُمَّ التَفَتَ إلى الدُّعَاءِ لِلحَمَامِ في الشطر الثاني.

ومن الالْتِفَاتِ ضَرْبٌ دَقِيقٌ تَجَدُّرُ الإِشَارَةُ إِلَيْهِ، وَلَا سِيَّما أَنَّهُ وَقَعَ فِي شَعْرِ ذِي الرُّمَّةِ؛
وهو الالْتِفَاتُ إِلَى الْإِفْرَادِ بَعْدَ الْجَمْعِ، وَإِلَى الْإِفْرَادِ بَعْدَ التَّثْنِيَةِ، وَإِلَى التَّذْكِيرِ بَعْدَ التَّأْنِيثِ.

وَوَسِيلَةُ هَذَا الضَّرْبِ: الضَّمِيرُ، واسمُ الإِشَارَةِ. وَذَلِكَ أَنْ يَتَقَدَّمَ ذِكْرُ الاسْمِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ أَوْ
التَّثْنِيَةِ، ثُمَّ يَعُودَ إِلَيْهِ ضَمِيرُهُ بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ، أَوْ يُذَكَّرُ مُؤَنَّثٌ، ثُمَّ يَعُودَ إِلَيْهِ ضَمِيرُ الْمَذْكَرِ، أَوْ
اسْمُ إِشَارَةٍ مَذْكَرٌ.

وهذا نحو قولِ ذِي الرُّمَّةِ، وهو شائعٌ^١:

وَمِيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ خَدًّا وَسَالِفَةٌ، وَأَحْسَنُهُ قَدَالًا

ذَكَرَ الثَّقَلَيْنِ، وَلَفْظُهُ مُثْنًى، ثُمَّ أَرْجَعَ إِلَيْهِ ضَمِيرَ الْمُفْرَدِ فِي قَوْلِهِ: (وَأَحْسَنُهُ)، وَهُوَ الْتِفَاتٌ مِنْ
الْمُثْنَى إِلَى الْمُفْرَدِ، وَإِنَّمَا قَالَ: وَأَحْسَنُهُ؛ لِيَدُلَّ عَلَى عَظِيمِ مَكَانَةِ مِيَّةٍ، وَعُلُوِّ شَأْنِهَا فِي الْحُسْنِ
وَالْجَمَالِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: هِيَ أَحْسَنُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَدَالًا. وَهَذَا فِيهِ عُمُومٌ أَكْثَرُ مِنْ قَوْلِهِ - لَوْ قَالَ:
وَأَحْسَنُهَا.

وَقَدْ أَجَازَ الْعُلَمَاءُ أَنْ يَعُودَ ضَمِيرُ الْمُفْرَدِ إِلَى مُثْنًى أَوْ جَمْعٍ، وَاسْتَدَلُّوا بِبَيْتِ ذِي الرُّمَّةِ
السَّالِفِ^٢. وَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَيْسَ وَاجِبًا، وَهُوَ عُذُولٌ عَنْ أَصْلِ الِاسْتِعْمَالِ وَلَيْسَ أَصْلًا فِي حَدِّ
ذَاتِهِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي نَفْسِ الْقَصِيدَةِ، وَقَدْ أَعَادَ إِلَى الْجَمْعِ ضَمِيرَ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْأَصْلِ^٣:

^١ فِي دِيَوَانِهِ ١٥٢١/٣. وَفِي الزَّاهِرِ فِي مَعَانِي كَلِمَاتِ النَّاسِ ٢٨١/٢، وَالْخَصَائِصِ ٤٢١/٢، وَشَرَحَ دِيَوَانَ الْحَمَاسَةِ
لِلْمُرْزُوقِيِّ ٧١٥، وَالْمَحْكَمَ وَالْمَحِيطَ الْأَعْظَمَ ٣٥٥/٦، وَمَجْمَعَ الْأَمْثَالِ ٧٨/١، وَالدَّرَ الْمَصُونِ ٦٣٥/٢، وَاللِّسَانَ (ثَقُلَ)،
وَالْخَزَانَةَ ٣٩٤/٩. وَقَوْلُهُ: سَالِفَةٌ: أَيِ صَفْحَةِ الْعُنُقِ. وَقَدَالًا: مَا بَيْنَ الْأُذُنِ وَالنَّقَرَةِ.

^٢ انْظُرْ مَصَادِرَ تَخْرِيجِ الْبَيْتِ فِي الْحَاشِيَةِ السَّالِفَةِ.

^٣ فِي دِيَوَانِهِ ١٥٥٦/٣. وَقَوْلُهُ: لِدِرَّتِهَا، أَصْلُ الدَّرَّةِ: سَيْلَانُ اللَّبَنِ وَكَثْرَتُهُ، وَأَرَادَ بِهَا: مَا تَدْرُهُ الْحَرْبُ مِنْ شُرُورٍ. وَاتِّبَالًا:
سِيَاسَةً.

وَأَنْتَ أَشَدُّ إِخْوَتَهَا عَلَيْهَا وَأَحْسَنُهُمْ لِدَرَّتَيْهَا اثْنِيَا لَا

وقد فسّر بعض العلماء - ومنهم أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ) - عَوَدَ ضَمِيرِ الْمَفْرَدِ عَلَى الْمُثْنِيِّ فِي قَوْلِهِ: (وَمِثَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ، وَأَحْسَنُهُ قَذَالًا) = بَأَنَّ لَفْظَ الْمُثْنِيِّ: (الثَّقَلَيْنِ) جَاءَ مُضَافًا لِاسْمِ التَّفْضِيلِ (أَحْسَنَ)، وَهَذَا مَوْضِعٌ يَكْثُرُ فِيهِ مَجِيءُ الْمَفْرَدِ فِي مَكَانِهِ، فَأَعَادَ إِلَيْهِ ضَمِيرَ الْمَفْرَدِ لاعتقاده أَنَّ الْمَوْضِعَ مَوْضِعُ مَفْرَدٍ، قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: "وَمِنْ بَابِ الْوَاحِدِ وَالْجَمَاعَةِ قَوْلُهُمْ: (هُوَ أَحْسَنُ الْفَتَيَانِ وَأَجْمَلُهُ)؛ أَفْرَدَ الضَّمِيرَ؛ لِأَنَّ هَذَا مَوْضِعٌ يَكْثُرُ فِيهِ الْوَاحِدُ كَقَوْلِكَ: هُوَ أَحْسَنُ فَتَى فِي النَّاسِ. قَالَ ذُو الرُّمَّةِ: [الْبَيْتُ]، فَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى جَمْعِهِ. وَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى قُوَّةِ اعْتِقَادِهِمْ أَحْوَالَ الْمَوَاضِعِ، وَكَيْفَ مَا يَقَعُ فِيهَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَوْضِعَ مَوْضِعُ جَمْعٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْأَوَّلِ لَفْظُ الْجَمْعِ فَتَرِكَ اللَّفْظَ وَمُوجِبُ الْمَوْضِعِ إِلَى الْإِفْرَادِ؛ لِأَنَّهُ يُؤْلَفُ فِي هَذَا الْمَكَانِ".^١

ومثال الالتفات من التّأنيث إلى التذكير قول مجّع بن مالك بن هلال بن الحارث بن

تيم الله:

إِنْ أُمِسَ مَا شَيْخًا كَبِيرًا فَطَالَ مَآ
عَمِرْتُ وَلَكِنْ لَا أَرَى الْعُمَرَ يَنْفَعُ
مَضَتْ مِثَّةٌ مِنْ مَوْلِدِي فَنَضَوْتُهَا
وَحَسُسُ تِبَاعٍ بَعْدَ ذَاكَ وَأَرْبَعُ

قَالَ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي: (مَضَتْ مِثَّةٌ، فَنَضَوْتُهَا) بِالتَّأْنِيثِ، ثُمَّ قَالَ: (بَعْدَ ذَاكَ)، فَأَرْجَعَ اسْمَ الْإِشَارَةِ الْمَذْكَرَ إِلَى الْمُؤَنَّثِ: (مِثَّةٌ). وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّذْكَيرَ أَعَمُّ وَأَشْمَلُ مِنَ التَّأْنِيثِ.^٢

^١ في الخصائص ٢/ ٤٢١. وانظر الزاهر ٢/ ٢٨١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧١٥، والمحكم والمحيط الأعظم ٣٥٥/ ٦، واللسان (ثقل).

^٢ وهو شاعر جاهلي، انظر الخزانة ٩/ ٤٠٧. وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧١٥.

^٣ انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧١٥.

الفصل الثالث:

الْعُدُولُ فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي.

حروف المعاني صنفان: عاملة، وغير عاملة.

الصَّنْفُ الْأَوَّلُ: الحروف العاملة بما اتَّصَلَتْ به من فعلٍ أو اسمٍ تُسَمَّى بالحروفِ الْمُخْتَصَّةِ؛ أي التي تختصُّ بالدُّخُولِ إمَّا على الأسماءِ وإمَّا على الأفعالِ. وذلك كحروفِ الجرِّ التي تختصُّ بالدُّخُولِ على الأسماءِ دُونَ الأفعالِ، وهي تعملُ الجرَّ بما دخلت عليه.

وحروفِ النَّصْبِ والْجَزْمِ التي تختصُّ بالدُّخُولِ على الأفعالِ الْمُضَارِعَةِ دُونَ الأسماءِ، فَإِنَّ النَّاصِبَةَ منها تنصبُ الفعلَ المضارعَ، والْجَازِمَةَ تجزئُه.

وَالصَّنْفُ الثَّانِي: الحروفُ التي لا تعملُ بما اتَّصَلَتْ به، وهي غيرُ مُخْتَصَّةٍ بالفعلِ أو الاسمِ، وإنَّما تدخلُ على الاثنينِ، ولذلك نُزِعَ منها الْعَمَلُ، كحروفِ العطفِ، فَإِنَّهَا تقتصرُ على ربطِ الاسمِ الذي بعدها بالاسمِ الذي قبلها، وكذلك تربطُ الْجُمْلَ الفعليَّةَ والاسميَّةَ بَعْضُهَا ببعضٍ.

وَشَدَّ عن هذه القاعدةِ في حروفِ المعاني: (ما)، فهي لا تختصُّ بالفعلِ أو بالاسمِ، وإنَّما تدخلُ على الاثنينِ، ومع أنَّها غيرُ مُخْتَصَّةٍ عَمَلَتْ عَمَلَ (ليس)، فنسختُ رُكْنِي الجملةِ الاسميَّةِ: فرفعت المبتدأَ اسماً لها، ونصبت الخبرَ، كقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف ٣١].

ولا بُدَّ أنْ أُنَبِّهَ قَبْلَ الْبَدْءِ بالكلامِ على الْعُدُولِ في حروفِ المعاني التي وَقَعَتْ في شعرِ ذي الرُّمَّةِ = على أنَّي لا أذكرُ جَمِيعَ هذه الحروفِ، ولن أُحْصِيهَا جَمِيعَهَا في شعره، بل تَخَيَّرْتُ منها ما وَقَعَ فيها الْعُدُولُ عن أصلِ استعمالها، وذلك من جهتين:

أُولَاهُمَا: التي وَقَعَ فيها الْعُدُولُ بِمَعَانِيهَا؛ فَإِنَّ لِكُلِّ حرفٍ منها مَعْنًى يَخْتَصُّ به، وقد يأتي استعمالُه في بعضِ أحوالِ الكلامِ معدولاً عن أصلِه إلى معنى حرفٍ غيرِه. كمَجِيءِ

حرف الجرّ (إلى)؛ ومعناه: انتهاء الغاية بمعنى حرف الجرّ (مع)؛ ومعناه المصاحبة، وسيأتي ذكر ذلك في مكانه.

وأخراهما: التي وَقَعَ فيها العُدُولُ بِعَمَلِهَا؛ فَإِنَّ لكلَّ حرفٍ مُخْتَصَّ بالدُّخُولِ على الاسمِ أو الفعلِ عَمَلًا بِمَا اتَّصَلَ به من فعلٍ أو اسمٍ، وقد يجيءُ عَمَلُ بعضِ الحروفِ معدولاً عن أصلِ استعماله، ومصرفاً عن جِهَةِ عَمَلِهِ التي اعتَادَ أن يأتي عليها، وذلك نحو: (كَأَنَّ) التي هي حرفٌ مُشَبَّهٌ بالفعلِ، فَإِنَّ الأصلَ في عملِها: نصبُ الاسمِ، ورفعُ الخبرِ. لكنّها قد تَجِيءُ وَعَمَلُهَا معدولٌ عن جهته هذه، فقد تأتي ناصبةً للاسمِ والخبرِ معاً، وسيأتي ذكر ذلك أيضاً.

وسيجري الكلامُ على هاتين الجهتين في حروفِ المعاني، ويقتصرُ على ما وَقَعَ فيها من عُدُولٍ عن جِهَةِ الاستعمالِ، لأنَّ تفصيلَ كلِّ حرفٍ منها معروضٌ في كتبٍ غيرِ قليلةٍ، ليسَ هو من غاياتِ هذا البحثِ، وفيه إطالةٌ غيرُ ممدوحةٍ، ولا مُصيبةٍ أمراً جديداً.

أ- (إِذْ).

تَجِيءُ (إِذْ) لِمَعَانٍ عِدَّةٍ، منها^١: أن تأتي ظرفاً لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ، نحو قولهم: قُمْتُ إِذْ قَامَ زَيْدٌ. وأن تأتي للتعليلِ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزُحْرَفِ ٣٩]. وللمفاجأةِ، وذلك مجيئها بعدَ (بَيْنَا وَبَيْنَا)، كقولهم: بَيْنَا أَنَا كَذَا إِذْ جَاءَ زَيْدٌ. وأن تَجِيءَ شَرْطِيَّةً جازمةً مقرونةً بـ(مَا)، نحو: إِذَا مَا تَأْتِي أُكْرِمُكَ. وأن تأتي مفعولاً به، نحو قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمْ﴾ [الأعراف ٨٦]. وأن تَجِيءَ بدلاً نحو قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ [مريم ١٦]. (إِذْ) في الآية بدلٌ من (مَرْيَمَ).

^١ كالأُزْهِيَّة في علم الحروف، والجنى الداني في حروف المعاني، ومغني اللبيب، ومُفَرَّرِي النَّحْوِ للسنة الثالثة، في قسم اللغة العربية، بجامعة دمشق؛ فإنَّ فيها فائدةً وتفصيلاً وجديداً.

^٢ انظر الجنى الداني ١٨٥، وما بعدها، ومغني اللبيب ٥/٢، وما بعدها.

وَمَجِيئُهَا ظَرْفًا لَهَا يَسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ وَبِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ * إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿غافر ٧٠، ٧١﴾.

وجاءت في نادر الاستعمال أداة للشرط محمولة على معنى (إن) الشرطية، وذلك في إحدى روايتي بيت ينسب إلى ذي الرمة، رواه أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ) على النحو الآتي:

غَضِبْتُ عَلَيَّ وَقَدْ شَرِبْتُ بِجَزَةٍ فَلَاذُ غَضِبْتُ لِأَشْرَبِنَ بِخَرُوفٍ

وهي نسبة لا ترقى إلى درجة عالية، لأن رجلاً متأخراً فرداً وقفت عنده نسبة البيت إلى غيلان فيما بدا لي من اطلاعي على المصادر؛ وهو الشيوطي (٩١١هـ).^١

وذكر أبو الفتح أن (إذ) في البيت للشرط، وهي مشبهة بـ(إن) الشرطية، وذلك لأن اللام التي التصقت بها هي اللام الموطئة للقسم، وهذه لا تتصل إلا بـ(إن)؛ فمن أجل ذلك حُملت (إذ) عليها فاتصلت بها تلك اللام.

على أن الذين رَوَوْا هذا البيت غير أبي الفتح ومن أخذ عنه لم يثبتوا روايته مع (إذ)، بل رَوَوْه مع (إن)، فجاء عنهم:

غَضِبْتُ عَلَيَّ لِأَنْ شَرِبْتُ بِجَزَةٍ فَلَيْنَ غَضِبْتُ لِأَشْرَبِنَ بِخَرُوفٍ

^١ في سر صناعة الإعراب ٣٩٧ بلا نسبة. وهو في ملحق ديوان ذي الرمة ٣/ ١٨٩١، مع بيت آخر بعده. وأثبتته محققه عن الشيوطي في شرح شواهد مغني اللبيب، ص ٢٠٧. والشيوطي هو من نسب هذا البيت إلى ذي الرمة، ولم يعزه أحد إليه غيره فيما وقفت عليه. والبيت ينسب ضمن قصيدة إلى أعراي راع، اشترى خمرًا بجزّة صوف، فشربه، فغضبت عليه امرأته، وتوعدّها بأن إذا غضبت عليه مرة أخرى فسيشتري خمرًا بخرووف بلحومه وصوفه. روى قصته والقصيدة أبو علي القالي في أماليه ١/ ١٥٠. وأثبت البيت عن أبي الفتح وبنفس روايته المرادي في الجنى الداني ١٣٧ - ١٣٨، وابن هشام في مغني اللبيب ٣/ ٢٧٥. وهو لعبد راع في البيان والتبيين ٣/ ٣٤٤.

^٢ وما ذكره محقق ديوان ذي الرمة، فهو أثبت هذا البيت من طريق الشيوطي، ولم يتعدّه إلى غيره. انظر الديوان ٣/ ١٨٩١.

^٣ في شرح شواهد مغني اللبيب ٢٠٧، في طبعة قديمة له.

^٤ انظر المصادر في الحاشية (١) السالفة.

ب - (إِذَا).

تجِيءُ لِمَعَانٍ عِدَّةٍ، وتكونُ ظرفاً وحرفاً، فحَرَفِيَّتُهَا مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا تَقَعُ لِلْمُفَاجَأَةِ، فِي قَوْلِنَا: خَرَجْتُ إِذَا مُحَمَّدٌ^١. وقيل: يجوزُ ههنا أن تكونَ ظرفاً للمكان، ولا يجوزُ أَنَّهَا لِلزَّمانِ؛ لِأَنَّهَا خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِلْمَبْتَدَأِ الَّذِي بَعْدَهَا، وَالاسْمُ إِذَا كَانَ جُثَّةً لَا يُخْبِرُ عَنْهُ بِظَرْفِ الزَّمانِ، فَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَقُولَ: مُحَمَّدٌ صَبَاحاً أَوْ مَسَاءً^٢.

والمشهورُ في استعمالِهَا أَنَّهَا تَجِيءُ لما يستقبلُ مِنَ الزَّمانِ، وقد تَضَمَّنَتْ معنى الشرطِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهَا تَرْبِطُ فَعْلَيْنِ: الْأَوَّلُ فَعْلُ الشَّرْطِ، والثَّانِي جَوَابُهُ، وَأَنَّ الْفَاءَ الرَّابِطَةَ لْجَوَابِ الشَّرْطِ تَتَّصِلُ بِجَوَابِهَا إِذَا كَانَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً أَوْ فَعْلَ أَمْرٍ أَوْ فِعْلاً مُصَارِعاً تَصَدَّرَتْهُ (السَّيْنُ أَوْ سَوْفَ)، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ... كَأَن تَقُولَ: إِذَا تَدْرُسُ فَسَوْفَ تَنْجَحُ^٣.

وقد تجيءُ خَالِصَةً لِلظَّرْفِيَّةِ خَالِيَةً مِنَ الشَّرْطِ، فَتَكُونُ ظَرْفَ زَمَانٍ يَتَعَلَّقُ بِعَامِلِهِ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهَا عِنْدَ سَيَبُويه (ت ١٨٠ هـ). وهذا المعنى فيها وَقَعَ فِي مَوَاضِعَ عِدَّةٍ مِنْ شِعْرِ ذِي الرُّمَّةِ، مِنْهَا قَوْلُهُ:

حَلِيلِي أَدَّى اللَّهُ خَيْرًا إِلَيْكُمَْا إِذَا قُسِمَتْ بَيْنَ الْعِبَادِ أَجُورُهَا
بِمَيِّ إِذَا أَدَجْتُمَا فَاطِرُدا الْكَرَى وَإِنْ كَانَ آلَى أَهْلُهَا لَا نَطُورُهَا

قَوْلُهُ: بِمَيِّ إِذَا أَدَجْتُمَا فَاطِرُدا الْكَرَى، لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ (إِذَا) فِيهِ ظَرْفِيَّةً خَالِصَةً لِلزَّمانِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِيهَا: إِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ. وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ: (بِمَيِّ) مَعْمُولَانِ لِـ (اِطْرُدا)،

^١ انظر الأزهية ٢٠٢.

^٢ انظر البرهان في علوم القرآن ٤ / ١٩٠.

^٣ انظر الجنى الداني ٣٦٧.

^٤ انظر الكتاب ٣ / ٦٠ - ٦١.

^٥ في ديوانه ١ / ٢٢٣. وقوله: أَدَجْتُمَا: سِرْتُمَا أَوَّلَ اللَّيْلِ. وَآلَى أَهْلُهَا لَا نَطُورُهَا: حَلَفُوا؛ لَا نَقْرُبُهَا وَلَا نَدْنُو مِنْهَا.

وهو فعلٌ واقعٌ بعدَ (إذا)، وإنْ عُدَّتْ شرطيةً فإنَّ (اطْرُدَا) جوابٌ لها، ويكونُ قد عَمِلَ ما بعدَ أداةِ الشرطِ (إذا) بما قبلها، وهذا لا يكونُ في العربيةِ.

وعلى ذلك يتعيَّن أن تكونَ ظرفاً خالصاً للزمانِ، متعلِّقاً بـ(اطْرُدَا)، والجارُّ والمجرورُ: (بِمَيِّ) متعلِّقانِ به أيضاً. وهذا كأن تقولَ: بالدارِ صباحاً مرَّ زيدٌ. ولا يَصْرِفَنَّ عن هذا التقديرِ التَّصاقُ بالفاءِ بالفعلِ (اطْرُدَا)، فإنَّها زائدةٌ لا تؤثرُ في الإعرابِ شيئاً.

وثمةُ مضافٌ محذوفٌ في قولِ الشاعرِ: (بِمَيِّ)، وهو: ذِكْرُها؛ أي بذكرِ مَيِّ اطردا الكرى. وقد أشارَ إلى تعلُّقِ (بِمَيِّ) بـ(اطردا) أبو نصرٍ الباهليُّ (٢٣١هـ) في شرح الديوانِ، قالَ: "فاطرُدا الكرى بِمَيِّ؛ أي اذكُرْها واطرُدا عني النَّومُ".^١

ومنها أيضاً قوله^٢:

وَحَفُّ كَأَنَّ النَّدى وَالشَّمْسُ مَاتِعَةٌ إِذَا تَوَقَّدَ فِي أَفْنَانِهِ التُّومُ

(إذا) في البيتِ ظرفٌ خالصٌ للزمانِ، متعلِّقٌ ببَدَلٍ من جملةِ الحالِ: (والشَّمْسُ مَاتِعَةٌ)، وقد تقدَّمَ الكلامُ على تعلُّقِ الظرفِ ببَدَلٍ من الحالِ في هذا البيتِ^٣.

ومنه استعمالُ (إذا) في النَّادرِ لما مَضَى من الزَّمانِ، وفي موقعِ البَدَلِ، كما جاءتْ (إذ) في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ [مريم ١٦]. وذلك في قولِ ذي الرُّمَّةِ يَفْتَخِرُ وَيَتَمَعَّدُ على هِشامِ المَرثِيِّ:

^١ في الديوان ١/ ٢٢٣.

^٢ سلفَ ذِكْرِ هذا البيتِ في فصلِ العدولِ في الإعرابِ، ص ٢٢٧.

^٣ تقدَّمَ الكلامُ على مجيئِ الظرفِ (إذا) بدلاً من الحالِ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

^٤ ديوانه ٣/ ١٤٩٥ - ١٤٩٦. وقوله: وَغُولٌ أُشَارَى؛ من الأَشْرِ؛ وهو النَّشاط. والوَغَى: الصوتُ والصَّحَّةُ في الحربِ. غير مُنْجَلٍ: غير مُنْكَشَفٍ. وقد تقدَّمَ ذِكْرُ البيتِ الآخرِ، ص ٢٢٨. والأيامُ التي ذَكَرَها الشاعرُ هي وَقَعَاتٌ ومعارِكُ لِقَبائِلِ العربِ، ولم تكنْ لقبيلةِ الشاعرِ فيها نصيبٌ، قالَ الباهليُّ في شرح الديوانِ: "هذه الأيامُ كُلُّها لم يكنْ فيها لِرَبائِي حَظٌّ، ولكنَّه تَمَعَّدَ عليه". واعتَرَضَ عليه محقِّقُ الديوانِ بأن قالَ: لا يخلو من تعميمٍ خاطئٍ؛ لأنَّ الرِّبابَ اشترَكَتْ في يومِ الحِفارِ. وقولُ الباهليِّ: (تَمَعَّدَ عليه)؛ أي افتخَرَ بأفعالٍ مَعَدَّةٍ على هِشامِ المَرثِيِّ، ومَعَدَّةٌ: نصفُ العربِ.

وَمُعْتَدُّ أَيَّامٍ كَأَيَّامِنَا الَّتِي رَفَعْنَا بِهَا سَمَكَ السَّمَاءِ الْمَطْوَلِ
كَيَوْمِ ابْنِ هِنْدٍ وَالْجَفَارِ وَقَرْقَرَى وَيَوْمِ بِيْذِي قَارٍ أَغَرَّ مُحَجَّجِلِ
إِذَا الْخَيْلُ مِنْ وَقَعِ الرَّمَاحِ كَأَنَّهَا وَغُؤْلُ أَشَارَى وَالْوَعَى غَيْرُ مُنْجَلِ

(إذا) في البيت (إذا الخيل كأنها وغؤل): وَقْتُ لِمَا مَضَى، وهو بَدَلٌ مِنَ الْأَيَّامِ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ؛ وذلك أَنَّ الشَّاعِرَ لَمْ يُخَصِّصْ وَقْتَ جَوْلَانِ الْخَيْلِ وَسُرْعَتِهَا يَوْمٍ وَاحِدٍ مِنَ الْأَيَّامِ الَّتِي ذَكَرَهَا، لَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْأَيَّامَ كُلَّهَا الَّتِي ذَكَرْتُهَا هِيَ أَيَّامٌ كَانَتْ خَيْلُنَا تَجُولُ فِيهَا وَتَصُولُ كَالْوُغُولِ النَّشِيطَةِ السَّرِيعَةِ. وعلى ذلك تكون (إذا) بَدَلًا اشْتِمَالًا مِنَ الْأَيَّامِ؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ (إذا) مُشْتَمِلٌ عَلَى الْأَيَّامِ، وَلِأَنَّ الشَّاعِرَ قَصَدَ بِذِكْرِ الْأَيَّامِ أَنْ يَذْكُرَ الْوَقْتَ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ قِصَّةُ الْخَيْلِ وَمَا فَعَلَتْ حِينَ ذَاكَ.

وَيُصَدِّقُ هَذَا التَّقْدِيرَ لِلْمَعْنَى وَلِلْإِعْرَابِ أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ (إذا) فِي الْبَيْتِ قَدْ وَرَدَتْ فِي غَيْرِ نَسْخَةِ أَصْلِ الدِّيْوَانِ بِرَوَايَةِ (إذ) الَّتِي تَحِيءُ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ^١.

وَالثَّانِي: أَنَّ (إذا) فِي الْبَيْتِ خَالِيَةٌ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ؛ بِدَلِيلِ إِضَافَتِهَا إِلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ بَعْدَهَا، وَلَيْسَ فِيهَا فِعْلٌ ظَاهِرٌ أَوْ مُقَدَّرٌ، وَالشَّرْطُ كَمَا هُوَ مَعْهُودٌ لَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا بِفِعْلٍ، فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ تَعَيَّنَ خُلُوصُهَا ثُمَّ لِلزَّمَانِ الَّذِي قَدْ مَضَى.

ج- (إِلَى).

هُوَ حَرْفُ جَرٍّ، الْأَصْلُ فِي مَعْنَاهُ أَنْ يَجِيءَ لَانْتِهَاءِ الْغَايَةِ، وَأَنْ يَدُلَّ عَلَى الْمَكَانِ، كَقَوْلِنَا: ذَهَبْتُ الْيَوْمَ إِلَى الْمَكْتَبَةِ.

^١ وذلك نادرٌ في استعمالها؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي مَعْنَاهَا أَنْ تَكُونَ لِمَا يَسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ.

^٢ انظر إشارة المحقق إلى ذلك في ١٤٩٦/٣، ح ٦.

وقد يجيء لِمَعَانٍ فرعية غير انتهاء الغاية، من هذه المعاني^١: التَّيِّينُ، وذلك أن يتعلَّقَ في تَعَجُّبٍ أو تفضيلٍ بحُبٍّ أو بُغْضٍ، وهو يُبَيِّنُ فاعليَّةَ مجروره، كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف ٣٣]. ومنها: مُوَافَقَةُ اللام، كقوله تعالى: ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يونس ٢٥]. ومُوَافَقَةُ (مِنْ)، كقول ابن أَحْمَرَ^٢:

تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا أَيَسْقَى فَلَا يَرَوِي إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ

أي: فلا يَرَوِي مِنِّي. ومنها: مُوَافَقَةُ (عِنْدَ)، كقول أبي كَبِيرِ الهذلي^٣:

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

أي: أَشْهَى عِنْدِي. ومنها: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى: (مَعَ)، كقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران ٥٢]. أي مَعَ اللَّهِ. ومنها: مُوَافَقَةُ (فِي)، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء ٨٧]. أي لِيَجْمَعَنَّكُمْ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

^١ انظر الأزهية ٢٧٢-٢٧٤، وشرح الكافية الشافية ٨٠١/٢، والبحر المحيط ٦٩/١، والدرر المصون ٩٩/١، واللباب في علوم الكتاب ٢٩٦/١، والجنى الداني ٣٨٥-٣٩٠، ومغني اللبيب ٤٨٩/١-٤٩٨.

^٢ انظر أدب الكاتب ٥١١، وضرائر الشعر ٢٣٦، والبحر المحيط ٩٦/١، والدرر المصون ٦٠/١، والجنى الداني ٢٨٨، ومغني اللبيب ٤٩٧/١. وقوله: بالكُور: أي بالرَّحْلِ. وهو يُخَاطَبُ ناقته.

^٣ في ديوان الهذليين ٨٩/٢، وشرحه ١٠٧٠، وأدب الكاتب ٥١٢، والزاهر في معاني كلمات الناس ٥٠٣/١، ١٩٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٨٠١/٢، والجنى الداني ٣٨٩، ومغني اللبيب ٤٩٨/١، والخزانة ٥٣٧/٩. وقوله: الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ: أي الحَمَرُ السَّهْلُ في الحَلْقِ السَّلْسِلِ.

^٤ انظر الأزهية ٢٧٢.

وَمِنَ الْمَعَانِي الْفَرَعِيَّةِ لِـ (إِلَى) الَّتِي وَرَدَتْ فِي شَعْرِ ذِي الرُّمَّةِ وَالَّتِي عَدَلْتُ عَنْ مَعْنَى
انتهاء الغاية = مَجِيئُهَا بِمَعْنَى (مَعَ)، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ، يَصِفُ مَوْضِعاً دَائِراً مِثَّةً فِيهِ^١:

بِهَا كُلُّ خَوَّارٍ إِلَى كُلِّ صَعْلَةٍ صُهُولٍ، وَرَفُضُ الْمَذْرِعَاتِ الْقَرَاهِبِ

(إِلَى) فِي الْبَيْتِ بِمَعْنَى: (مَعَ)؛ أَرَادَ: بِهَا كُلُّ خَوَّارٍ مَعَ كُلِّ صَعْلَةٍ. قَالَ الْبَاهِلِيُّ (٢٣١هـ) فِيهِ:
"مَوْضِعُ (إِلَى): مَعَ؛ أَي: مَعَ كُلِّ صَعْلَةٍ"^٢.

وَقَوْلِهِ، يَصِفُ دَارَ مِثَّةٍ^٣:

يَبْدُو لَعَيْنَيْكَ مِنْهَا وَهِيَ مُزْمَنَةٌ نُؤْيٍ وَمُسْتَوْقَدٌ بَالٍ وَمُحْتَطَبٌ
إِلَى لَوَائِحَ مِنْ أَطْلَالٍ أَحْوِيَةٍ كَأَنَّهَا خَلَّلَ مَوْشِيَةٌ فُشِبَتْ

أَي: يَبْدُو لَعَيْنَيْكَ نُؤْيٍ وَمُسْتَوْقَدٌ وَمُحْتَطَبٌ، مَعَ لَوَائِحَ مِنَ الْأَطْلَالِ. قَالَ الْبَاهِلِيُّ فِي مَعْنَى
(إِلَى) بِالْبَيْتِ: "يُرِيدُ: مَعَ لَوَائِحَ".

وَلِلْفَرَّاءِ (ت ٢٠٧هـ) رَأْيٌ لَطِيفٌ دَقِيقٌ فِي تَقْيِيدِ وَضْعِ (إِلَى) فِي مَوْضِعِ (مَعَ)؛ وَهُوَ
أَنَّ جَيَّءَ (إِلَى) بِمَعْنَى: (مَعَ) لَا يَجُوزُ إِلَّا إِذَا تَحَقَّقَ فِيهِ مَعْنَى: (الضَّمُّ)، أَي يَكُونُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ،
يُضَمُّ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا إِلَى الثَّانِي، قَالَ: "وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ (إِلَى) مَوْضِعَ (مَعَ) إِذَا ضَمَمْتَ الشَّيْءَ
إِلَى الشَّيْءِ مِمَّا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ، كَقَوْلِ الْعَرَبِ: (إِنَّ الذَّوْدَ إِلَى الذَّوْدِ إِبِلٌ)؛ أَي إِذَا ضَمَمْتَ الذَّوْدَ إِلَى

^١ فِي دِيْوَانِهِ ١/ ١٨٨، وَفِي أَدَبِ الْكَاتِبِ ٥١٦، وَالصَّحَاحُ (صَعْل) ٥/ ١٧٤٤. وَقَوْلُهُ: خَوَّارٍ: أَي غَزَالٍ، يَخُورُ إِلَى أُمِّهِ.
وَصَعْلَةٌ: الظَّيْفَةُ، أَوْ النَّعَامَةُ. الصَّغِيرَةُ الرَّأْسِ وَصُهُولٌ: قَلِيلَةُ اللَّبَنِ. وَرَفُضُ الْمَذْرِعَاتِ: تَفَرُّقُ الْبَقَرِ الْمُصَاحِبَةِ لِأَوْلَادِهَا.
وَالْقَرَاهِبُ: الْمُسَنَّاتُ. عَنِ الْبَاهِلِيِّ.

^٢ فِي الدِّيْوَانِ ١/ ١٨٩. وَقَالَ ذَلِكَ فِيهِ أَيْضاً ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي أَدَبِ الْكَاتِبِ ٥١٦.

^٣ فِي دِيْوَانِهِ ١/ ٢١-٢٢. وَفِي الْخَزَانَةِ ٢/ ٣٤٤. وَقَوْلُهُ: نُؤْيٍ: هُوَ الْحَاجِزُ حَوْلَ بَيْوتِ الشَّعْرِ مِنَ الْمَطَرِ. وَمُسْتَوْقَدٌ: مَوْضِعُ
الْوُقُودِ. وَمُحْتَطَبٌ: مَوْضِعُ الْحَطَبِ. / وَلَوَائِحَ: مَا لَاحَ مِنَ الْأَطْلَالِ. وَأَحْوِيَةٍ: أَبْيَاتٌ مُجْتَمِعَةٌ، وَاحِدُهَا: حِوَاءٌ. وَخَلَّلَ: هُوَ
بَطَائِنُ أَجْفَانِ السُّيُوفِ الْمُوشَّاةِ. وَقُشِبَ: جُدِّدَ. عَنِ الْبَاهِلِيِّ.

^٤ فِي الدِّيْوَانِ ١/ ٢٢.

الذَّوْدِ صَارَتْ إِبِلًا. فإذا كان الشَّيْءُ مَعَ الشَّيْءِ لم تَصْلُحْ مكانَ (مَعَ): (إلى)؛ ألا ترى أَنَّكَ تقولُ: قدمَ فلانٌ ومعه مَالٌ كثيرٌ، ولا تقولُ في هذا المَوْضِعِ: قدمَ فلانٌ وإليه مَالٌ كثيرٌ. وكذلك تقولُ: قدمَ فلانٌ إلى أهله، ولا تقولُ: مع أهله، ومنه قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء ٢]، معناه: ولا تُضَيِّفُوا أَمْوَالَهُمْ إلى أَمْوَالِكُمْ".

ومنها: مَحِيئُهَا بمعنى: (في)، وذلك في قوله^٢:

وَكَسَبٍ يَغِيظُ الْحَاسِدِينَ احْتَوَيْتُهُ
إِلَى أَصْلِ مَالٍ مِنْ كِرَامِ الْمَكَاسِبِ
أي احْتَوَيْتُهُ في أَصْلِ مَالٍ.

ومَحِيئُهَا بمعنى: (على)؛ وهو نادرٌ، وذلك في قوله، يصفُ ظبَاءً^٣:

فَرَأَيْدًا تَحْنُو إِلَى أَطْفَالٍ
وَكُلٌّ وَصَّاحِ الْقَرَا ذِيَالٍ

(إلى) في الرَّجَزِ بمعنى: (على)، وأراد: تَحْنُو على أَطْفَالٍ؛ لأنَّ الفعلَ (حَنَا، يَحْنُو) بمعنى: يعطفُ، وهو يتعدَّى إلى معموله بحرفِ الجرِّ: (على). قال الباهليُّ في ذلك: "وتَحْنُو: تَعْطِفُ". (إلى): بمعنى على أَطْفَالٍ".

هذا، وفي مَجْمِئِ حُرُوفِ الْجُرِّ بَعْضُهَا في موضعٍ بَعْضٍ أَخَذَ وَرَدٌ؛ وذلك أَنَّ منَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يُجِيزُهُ^٤؛ وهم أَكْثَرُ الْكُوفِيِّينَ، ومنهم مَنْ يُرُدُّهُ، وَيُؤَوِّلُهُ؛ وينسبُه إلى الْعَامِلِ فِيهَا؛ وهم

^١ في معاني القرآن له ٢١٨/١.

^٢ في ديوانه ١٩٨/١. وسيجيء ذكرُ، ص ٣٨٦.

^٣ في ديوانه ٢٧٠/١. قوله: فرأيداً: يريدُ ظبَاءً. وتحنو: تعطفُ. ووصَّاح: يُريدُ به ثوراً أبيض. والقرا: الظَّهْر. وذِيَال: يَمِيسُ في مشيه، وذنبه طويل. عن شارح الديوان.

^٤ المصدر نفسه.

^٥ انظر الأزهية ٢٦٧.

جماعة من البصريين، ومنهم من يُحيزه في أحوال ضيقة مُقيّدة، ويرى أن الأكثر والأقيس أن يُنسب إلى التّضمين في الأفعال التي عمِلَتْ بها؛ وهو أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ)، وقد تقدّم رأيه في ذلك بالتّفصيل^١. وأخذ رأي أبي الفتح في مجيء حروف الجرّ بعضها في موضع بعضِ جامع العلوم الباقلّي (٥٤٢هـ)، وعقد عليه باباً كاملاً في كتابه: (جواهر القرآن ونتائج الصّنع)، ولم يقتصر على أخذ رأي أبي الفتح هذا، بل خطّ الباب كلّه بأفكاره وألفاظه وأمثله^٢.

ولتوضيح الآراء في إقامة حروف الجرّ بعضها مقام بعض نسوق ههنا قول ابن عُصفور في تفصيلها، قال: "فأهل الكوفة يَحْمِلُونَهَا على ما يُعْطِيهِ الظّاهر من وَضْعِ الحَرْفِ مَوْضِعَ غَيْرِهِ. وأهل البصرة يُثَبِّتُونَ الحَرْفَ على معناه الذي عُمِدَ فيه: إمّا بتأويل يقبله اللَّفْظُ، أو بأنّ يَجْعَلُوا العاملَ مُضْمَنًا مَعْنَى ما يعمل في ذلك الحرف إن أمكن، ويرون أنّ التّصريف في الأفعال بالتّضمين أولى من التّصريف في الحروف بجعل بعضها موضع بعض؛ لأنّ الحروف بابها ألا يتصرّف فيها... فإن لم يُمكن التّأويل ولا التّضمين اعتقدوا إذ ذاك أنّ أحد الحرفين موضوعٌ موضع الآخر...". وهو يُشير في آخر كلامه إلى رأي أبي الفتح؛ فهو يعتقد أنّه إذا لم يُمكن تأويل الفعل العامل بأنّه ضَمَّنَ معنى فعلٍ آخر جازَ عنده أن يُحمَلَ حرفُ الجرّ على معنى حرفٍ آخر^٣.

أمّا أبو نصر الباهلي (ت ٢٣١هـ) فإنّه عمِلَ غالباً بمنهج الكوفيين في حمل حروف الجرّ بعضها على بعض كما سلف من تعاليقه وتفسيره لشعر ذي الرّمة، وبدا كذلك أخذاً برأي

^١ انظر ما سلف في فصل العدول بالإعراب، مبحث التّضمين، ٢٦٤.

^٢ انظر جواهر القرآن ونتائج الصّنع، باب: (الحروف التي أُفِيمَ بعضها مقام بعض) ١٣٧٤، أخذه من كلام أبي الفتح في الخصائص ٣٠٨/٢، وما بعدها.

^٣ في ضرائر الشعر ٢٣٦. وانظر مغني اللبيب ١٧٩/٢.

^٤ انظر الخصائص ٣١١/٢.

البصريين في بعض مواضع من شرحه لشعر الشاعر؛ وذلك أنه عزا سبب مجيء (إلى) في قول غيلان، وقد تقدّم^١:

وَكَسِبَ يَغِيظُ الْحَاسِدِينَ اخْتَوَيْتُهُ إِلَى أَصْلِ مَالٍ مِنْ كِرَامِ الْمَكَاسِبِ

= إلى أن الفعل (اختَوَيْتُهُ) ضَمَّنَ معنى الفعل: (ضَمَّمْتُهُ). بدا رأيُه هذا في قوله، وهو يُفسَّرُ معنى البيت: "(اختَوَيْتُهُ): حُزِنْتُ إِلَى أَصْلِ مَالٍ؛ أي: ضَمَّمْتُهُ إِلَى أَصْلِ مَالٍ كَانَ عِنْدِي"^٢. فانظر كيف أبقي (إلى) على ما هو عليه، وانصرفت إلى أن أول الفعل العامل فيه بمعنى فعلٍ آخر؛ وهو معنى الضَّمِّ الذي يأتلفُ معه (إلى).

د - (الباء).

هو حرف جرٍّ، أصلُ معناه: الإلصاق، كما نصَّ عليه سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، وجعلَ المعاني التي تجيء فيه راجعةً إلى هذا المعنى، قال: "وباء الجرِّ إنما هي للإلحاق والاختلاط، وذلك قولك: خَرَجْتُ بِزَيْدٍ، ودَخَلْتُ بِهِ، وضَرَبْتُهُ بِالسُّوطِ: أَلَزَقْتَ ضَرْبَكَ إِيَّاهُ بِالسُّوطِ. فما اتَّسَعَ مِنْ هذا في الكلام فهذا أصلُه"^٣.

وقد أثبت النحويون له ثلاثة عشر معنى غير الإلصاق، وهي: التَّغْدِيَةُ؛ أي يتوصَّلُ به الفعل اللازم إلى معموله، كقولهم: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ. والاستِعَانَةُ؛ وذلك إذا دَخَلَ على آلة الفعل، نحو: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ. والسَّبَبِيَّةُ؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة ٥٤]. والمصاحبة؛ نحو قوله تعالى: ﴿قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا﴾ [هود ٤٨].

^١ في ص ٣٨١.

^٢ في الديوان ١/ ١٩٨.

^٣ في الكتاب ٤/ ٢١٧.

^٤ انظر الأزهية ٢٨٣-٢٧، والبحر المحيط ١/ ٢٧، والدَّرِّ المصون ١/ ١٤، والجنى الداني ٣٦، وما بعدها، ومغني اللبيب ١١٧/٢.

والظرفية؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران ١٢٣]. والبدل؛ كقول الحماسي قريظ بن أنيف العنبري^١:

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَاناً

والمقابلة، وذلك إذا دخل على الأثمان والأعواض، نحو: اشتريته بألف. والمجاورة؛ وذلك إذا كان في موضع (عن)، نحو قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَيْراً﴾ [الفرقان ٥٩]. والتبعية؛ وذلك إذا وافق (من) الذي للتبعية، كقول أبي ذؤيب الهذلي^٢:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لَجَّحْ خُضِرَ هُنَّ نَبِيحُ

والقسم؛ نحو: أقسم بالله لتفعلن. والغاية، وذلك أن يكون بمعنى: (إلى)، كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي رَبِّي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾ [يوسف ١٠٠]. والتوكيد؛ إذا كان حرفاً زائداً. والاستعلاء؛ وذلك إذا جاء، ومعناه معنى: (على)، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُودِّهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران ٧٥]. أي على قنطار.

وقد جاء حرف الجر: (الباء) في شعر ذي الرمة بمعانٍ كثيرة، تَحَيَّرْتُ ما نَدَرَ استعماله وعدل عن أصل معناه، منها: أنه جاء بمعنى الاستعلاء، موافقاً (على) نحو قوله^٣:

تَحَالُ بِهَا جِنًّا إِذَا مَا وَزَعَتْهَا وَطَارَ بِمَرْبُوعِ الْخَشَاشِ لُغَامُهَا

^١ في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٤، شرح الكافية الشافية ٨٠١/٢، والبحر المحيط ٢٧/١، والدرر المصون ١٤/١، والجنى الداني ٤٠، ومغني اللبيب ١٣٣/٢، والخزانة ٢٥٣/٦، ٤٤١/٧.

^٢ في ديوان الهذليين ٥٢/١، وانظر معاني القرآن للفراء ٢١٥/٣، وأدب الكاتب ٥١٥، وجامع البيان في تأويل القرآن ٩٤/٢٤، وكتاب الشعر ٤٦٦، والمحتسب ١١٤/٢، والخصائص ٨٧/٢، والصحاح (متى) ٢٥٢٦/٦، والمحكم والمحيط الأعظم ٥٢/٨، وشرح الكافية الشافية ٧٨٤/٢، ٨٠٧، والبحر المحيط ٢٧/١، ٣٦١/١٠، والجنى الداني ٤٣، ٥٠٥، ومغني اللبيب ١٤١/٢، والخزانة ٩٧/٧. و(متى) فيه: حرف جر بمعنى: (من).

^٣ في ديوانه ١٣٢٨/٢. وقوله: جِنًّا: أي جُنُونًا. وَزَعَتْهَا: كَفَفَتْهَا. وَمَرْبُوعِ الْخَشَاشِ: حَبْلٌ مِنْ أَرْبَعِ طَاقَاتٍ، تُرْبَطُ بِهِ النَاقَةُ. لُغَامُهَا: الزَبْدُ الَّذِي يَطِيرُ مِنْ فَمِ النَاقَةِ عَلَى الْحَبْلِ، لَشَدَّةِ سَرْعَتِهَا.

أَرَادَ الشَّاعِرُ أَنْ يَقُولَ: وَطَارَ زَبَدُ فَمِهَا عَلَى مَرْبُوعِ الْخَشَاشِ؛ أَيْ عَلَى الْحَبْلِ الَّذِي قُرِبَ فَمِهَا. فَوَضَعَ الْبَاءَ مَوْضِعَ (عَلَى). وَهَذَا كَقَوْلِ رَاشِدِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، يَصِفُ صَنْمًا:

أَرَبُّ يَبُولُ الثُّغْلَبَانُ بِرَأْسِهِ لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ

أَي عَلَى رَأْسِهِ.

ومنها: مَحْيِئَتُهُ حَرْفًا زَائِدًا فِي الْكَلَامِ لَصَّرُورَةِ الشَّعْرِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ:

أَفَانِينَ مَكْتُوبٍ لَهَا دُونَ حَقِّهَا إِذَا حَمَلَهَا رَاشَ الْحِجَاجِينَ بِالثُّكُلِ

أَرَادَ الشَّاعِرُ: مَكْتُوبٌ لَهَا الثُّكُلُ. عَلَى نِيَّةِ طَرَحِ الْبَاءِ؛ لِأَنَّهُ زَادَهُ لَصَّرُورَةِ الشَّعْرِ. قَالَ الْبَاهِلِيُّ (ت ٢٣١هـ): "وَمَعْنَى الْبَاءِ فِي (الثُّكُلِ): طَرَحُهَا. أَرَادَ: مَكْتُوبٌ لَهَا الثُّكُلُ؛ أَيْ قُدِّرَ لَهَا الثُّكُلُ".^١

وَمِنْ زِيَادَةِ الْبَاءِ أَيْضًا مَا فِي قَوْلِهِ:

حَبَّتْكَ بِأَعْلَاقِ الْمَكَارِمِ وَالْعَلَا خِصَالُ الْمَعَالِي قَضُّهَا وَقَضِيضُهَا

^١ انظر أدب الكاتب ١٠٣، ٢٩٠، والزاهر في معاني كلمات الناس ٣٦٨/٢، وديوان الأدب ٨١/٢، والصحاح (ثعلب) ٩٣/١، والبحر المحيط ٥٦/٦، والذّر المصون ٤٤/١، والجنى الداني ٤٣، ومغني اللبيب ١٣٩/٢، وقصة البيت وصاحبه في شرح أبيات المغني للبغدادي ٣٠٤/٢.

^٢ في ديوانه ١٥٣/١. والمحكم والمحيط الأعظم ٤٧٦/٢، واللسان (حق). ومعنى البيت: أَنَّهُ كُتِبَ لَهُذِهِ النَّجَائِبُ إِسْقَاطُ أَوْلَادِهَا قَبْلَ أَنْ يَنْتَاجَهَا، وَذَلِكَ أَنَّهَا رُكِبَتْ فِي سَفَرٍ أَتَعَبَهَا فِيهِ شِدَّةُ السَّيْرِ حَتَّى أَجْهَضَتْ أَوْلَادَهَا. وَرَدَّ هَذَا الشَّرْحُ فِي اللِّسَانِ. وَقَوْلُهُ: أَفَانِينَ: ضُرُوبًا مِنَ الْبُولِ تَرْجُ بِهِ. وَحَقَّقَهَا: أَنْ تَأْتِيَ النَاقَةُ عَلَى الْيَوْمِ الَّذِي صَرَبَهَا الْفَحْلُ فِيهِ مِنَ السَّنَةِ الْمَاضِيَةِ. وَسَيَأْتِي ذِكْرُ هَذَا الْبَيْتِ، ص ٤٤٦.

^٣ في الديوان ١٥٤/١.

^٤ انظر ديوانه ٧١٥/٢. وقولُه: أَعْلَاقُ: جَمْعُ عَلَقٍ، وَهُوَ الْكَرِيمُ النَّفِيسُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. قَالَ الْبَاهِلِيُّ: "قَضِيضُهَا: جَمَاعَتُهَا وَقَضُّهَا، وَالْقَضُّ وَالْقَضِيضُ: الْعَدَدُ وَالْجَمَاعَةُ، وَهُوَ مَثَلٌ، وَأَصْلُهُ فِي الْحَصَى". فِي شَرْحِ دِيْوَانِ ذِي الرِّمَّةِ. وَقَوْلُهُ: أَصْلُهُ فِي الْحَصَى يَعْنِي أَنَّ الْقَضَّ مَعْنَاهُ الْحَصَى الصَّغَارُ.

أَي حَبَّتْكَ خِصَالُ الْمَعَالِي أَعْلَاقِ الْمَكَارِمِ وَالْعُلَا، وَالْبَاءُ فِي قَوْلِهِ: (بِأَعْلَاقِ الْمَكَارِمِ) زَائِدَةٌ مُسْتَعْنَى عَنْهَا.

هـ - (الكاف).

يَأْتِي حَرْفًا عَامِلًا وَغَيْرَ عَامِلٍ، فَالْعَامِلُ حَرْفُ الْجَرِّ، وَغَيْرُ الْعَامِلِ كَافُ الْخِطَابِ، وَيَأْتِي ضَمِيرًا لِلْمُخَاطَبِ^١. وَأَمَّا الْكَافُ الْجَارُّ فَالْأَصْلُ فِي مَعْنَاهِ التَّشْبِيهِ، وَأَنْ يَجِيءَ حَرْفًا، وَكَوْنُهُ جَاءَ فِي بَعْضِ أَحْوَالِ الْكَلَامِ اسْمًا فَرْعٌ وَلَيْسَ أَصْلًا فِيهِ، وَذَكَرَ الْمُرَادِيُّ (ت ٧٤٩هـ) لِإِثْبَاتِ أَصْلِ حَرْفِيَّتِهِ مَجْمُوعَ دَلَائِلَ، يَتَضَمَّنُهَا قَوْلُهُ: "وَالدَّلِيلُ عَلَى حَرْفِيَّتِهِ أَنَّهُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، صَدْرًا، وَالاسْمُ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ. وَأَنَّهُ يَكُونُ زَائِدًا، وَالْأَسْمَاءُ لَا تُزَادُ. وَأَنَّهُ يَقَعُ مَعَ مَجْرُورِهِ صِلَةً مِنْ غَيْرِ قُبْحٍ، نَحْوُ: جَاءَ الَّذِي كَزِيدٍ، وَلَوْ كَانَ اسْمًا لَقُبِحَ ذَلِكَ لِاسْتِلْزَامِهِ حَذْفِ صَدْرِ الصِّلَةِ مِنْ غَيْرِ طَوْلٍ. وَمَذْهَبُ سِيبَوِيهِ أَنَّ كَافَ التَّشْبِيهِ لَا تَكُونُ اسْمًا، إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ"^٢. أَمَّا مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ (ت ٢١٥هـ) فَيُجِيزُ مَحِيئَهُ اسْمًا فِي غَيْرِ الشَّعْرِ. وَذَلِكَ إِذَا جَاءَ مُبْتَدَأً، أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ، أَوْ فَاعِلًا فِي قَوْلٍ الْأَعَشَى^٣:

هَلْ تَنْتَهَوْنَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

قَوْلُهُ: (كَالطَّعْنِ)، الْكَافُ فِيهِ فَاعِلٌ لـ(يَنْهَى).

^١ انظر معاني الكاف وأقسامها في الأزهية ٢٩٠، والجنى الداني ٧٨، وما بعدها، ومغني اللبيب ٧/٣، وما بعدها.

^٢ في الجنى الداني ٧٨.

^٣ في ديوانه (الصباح المنير) ٤٨، وهو في المقتضب ١٤١/٤، والأصول ٤٣٩/١، وكتاب الشعر ٢٥٦، والخصائص ٣٧٠/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٨٣، والمحكم والمحيط الأعظم ٤٣١/٩، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٢٧/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٦١/١، والبحر المحيط ١٢٣/١، والدر المصون ١٥٥/١، والجنى الداني ٨٢، والخزانة ٤٥٣/٩، ١٧٠/١٠.

أو جاء وقد دخل عليه حرف جرّ، وذلك كقول ذي الرّمّة في غير رواية الديوان^١:

أَبَيْتُ بِمَيِّ مُسْتَهَامًا، وَزَوَّجُهَا
عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ

دخل (على) على (الكاف)، وهو ههنا يُعَدُّ اسمًا في موضع جرّ على مذهب الأخفش، وعلى مذهب سيبويه يُعَدُّ دخول حرف الجرّ عليه ضرورةً.

أمّا رواية الديوان فهي^٢:

أَبَيْتُ عَلَى مَيِّ حَزِينًا وَبَعْلُهَا
يَبَيْتُ عَلَى مِثْلِ النَّقَا يَتَبَطَّحُ

و- (اللام).

حرفٌ يجيءُ في الكلام لمعانٍ وأقسامٍ عدّة^٣، منها: مجيئه حرف جرّ له معانٍ مُتَعَدِّدَةٌ، وقد ذكر المراديُّ أنّه جمع للام الجارّة من كلام النّحويين ثلاثين معنى وقسمًا، وذكرها كلّها. وذكر أنّ الأصل فيها هو معنى الاختصاص، كقولهم: الجنّة للمؤمنين. والمعاني الأخر فروعٌ على هذا المعنى، كالاستحقاق في قولهم: النّار للكافرين، والمُلْكُ نحو: المأل لزيد، والتّملك نحو: وهبتُ لزيد دينارًا، وشبه المُلْكِ نحو أدوم لك ما تدوم لي، وشبه التّملك نحو قوله تعالى: ﴿وَاللّٰهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النحل ٧٢]، والتّعليل نحو زُرْتُكَ لِشَرَفِكَ، والنّسب نحو: لزيد عمّ، والتّبيين؛ وهي اللام الواقعة بعد أسماء الأفعال، والمصادر التي

^١ في سر صناعة الإعراب ٢٨٧، والخصائص ٣٧١/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٣٢/١، وضرائر الشعر ٣٠٢، والخزانة ١٠/١٦٧، ١٧١. والنّقا: الكثيب من الرمل. وعالج: موضع كثير الرّمال قريب من الدّهناء.

^٢ في ديوانه ١٢١٠/٢.

^٣ تجدها في الأزهية ٢٧٨-٢٨٩، والجنى الداني ٩٥، ومغني اللبيب ١٤٩/٣، وما بعدها.

^٤ انظر المصادر في الحاشية السالفة.

^٥ في الجنى الداني ٩٦، وما بعدها، وذكر ابن هشام لها اثنين وعشرين معنى في مغني اللبيب ١٥٢/٣. وأثبت أكثرها السّمين في الدرّ المصون ٤٢/١، وما بعدها.

تشبهها مُبَيَّنَةً لصاحب معناها وتتعلّق بمحذوفٍ نحو: سُقِيَاً لَزِيدٍ، والقَسَمِ وفيها معنى التَّعَجُّبِ^١ نحو قولِ مالِكِ بنِ خالدٍ الحُناعيِّ الهذليِّ^٢:

لِلّهِ يَبْقَى عَلَى الْإِيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخَرِّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ

والتَّعْدِيَةِ نحو قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مريم ٥]، والصَّيْرُورَةِ وتُسَمَّى لَامَ العاقِبَةِ أو المَالِ نحو: تَبْنُونَ الْبُيُوتَ لِلْخَرَابِ، والتَّعَجُّبِ نحو: يَا لِلدَّهْرِ، والتَّيْلِغِ نحو: قُلْتُ لَهُ، وانتهاء الغايةِ موافقةً لـ (إلى) نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا أَفَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ﴾ [الأعراف ٥٧]، ونحو قولِ ذي الرُّمَّةِ، يَصِفُ ظَبِيَّةً^٣:

رَأَتْنَا كَأَنَّا عَامِدُونَ لِعَهْدِهَا بِهِ فَهِيَ تَدْنُو تَارَةً وَتَزَحْزَحُ

قال الباهليُّ (ت ٢٣١هـ): "ومعنى اللام في (العهد) معنى: (إلى)".

والظَّرْفِيَّةُ موافقةً لـ (في) نحو قوله تعالى: ﴿يَقُولُ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر ٢٤]، ومُوافَقَةُ (عَنْ) نحو قولِ أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ^٤:

كَصَرَائِرِ الْحُسْنَاءِ قُلْنَ لَوَجْهَهَا حَسَدًا وَبَغِيًّا إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

^١ وهو قول سيبويه في الكتاب ٤٩٧/٣.

^٢ على مارجحه مُحَقَّقُ (جواهر القرآن ونتائج الصنعة) ١٦٠٧، والبيت في الكتاب ٤٩٧/٣ منسوباً إلى أُمَيَّةَ بن عائِدٍ، والمقتضب ٣٢٤/٢، والأصول ٤٣٠/١، والجنى الداني ٩٨، ومغني اللبيب، والدرّ المصون ٤٣/١، ١٧٢/٨، والخزانة ٩٥/١٠. وحيد؛ جمع حَيْدَة: وهي الأعوجاجُ في قرنِ الوَعَلِ. ومُشْمَخَرَّ: جبل شامخ. الظَّيَّان: الياسمينُ البرِّي. والآس: الرَّيْحَان.

^٣ في ديوانه ١١٩٩/٢.

^٤ المصدر نفسه.

^٥ انظر البيان والتبيين ٦٣/٤، والمحكم والمحيط الأعظم ٢٨٦/٩، ودُرَّةُ الغَوَاصِ ٤١، والدر المصون ٤٦١/٩، والجنى الداني ١٠٠، ومغني اللبيب ١٧٧/٣، والخزانة ٥٦٧/٨.

وَمُؤَافَقَةٍ (عَلَى) نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَحْرِضُونَ لِلاَذْقَانِ﴾ [الإسراء ١٠٧]، وَمُؤَافَقَةٍ (عِنْدَ) نَحْوُ: كَتَبَتْهُ لِحَمْسٍ خَلَوْنَ، وَمُؤَافَقَةٍ (بَعْدَ) نَحْوُ مَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ: صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي هَذَا مُؤَافَقَةً لـ (مَعَ)، وَمُؤَافَقَةٍ (مِنْ) نَحْوُ: سَمِعْتُ لَهُ صُرَاخًا، وَالتَّبْعِيضُ نَحْوُ: الرَّأْسُ لِلْحِمَارِ، وَلاَمِ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ وَهِيَ تَقَعُ بَعْدَ أَدَاةِ النَّدَاءِ مَفْتُوحَةً مِنْ نَحْوِ: يَا لِلنَّاسِ لِلْوَاشِي يُجَارُونَهُ، وَلاَمِ الْمُسْتَغَاثِ مِنْ أَجْلِهِ وَهِيَ تَقَعُ بَعْدَ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ مَكْسُورَةً نَحْوُ: يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو، وَلاَمِ الْمَدْحِ نَحْوِ يَا لَكَ رَجُلًا صَالِحًا، وَلاَمِ الذَّمِّ نَحْوِ يَا لَكَ رَجُلًا جَاهِلًا، وَمُؤَافَقَةٍ (كَي) نَحْوُ جِئْتُكَ لِتَعَلِّمَنِي، وَلاَمِ الْجُحُودِ نَحْوُ مَا كَانَ زَيْدٌ لَيَقُولُ سُوءًا، وَالزَّائِدَةُ نَحْوُ: لَا أَبَا لَزَيْدٍ.

وَمِنْ مَعَانِيهَا الْمَعْدُولَةُ عَنْ أَصْلِهَا، وَالتِّي لَمْ يُثَبِّتْهَا فِي الْمَعَانِي الَّتِي تَصِيرُ إِلَيْهَا (اللاَمُ) الْجَارَّةُ = مَحِيئُهَا مُؤَافَقَةً لـ (الْبَاءِ) الْجَارَّةُ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ:

تَمَرُّ لَنَا الْإِيَّامُ مَا لَمَحَتْ لَنَا بَصِيرَةُ عَيْنٍ مِنْ سَوَانَا إِلَى شَفْرِ

قَوْلُهُ: (تَمَرُّ لَنَا)، أَرَادَ بِهِ: تَمَرُّ بِنَا، فَأَقَامَ (اللاَمُ) مَقَامَ الْبَاءِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ (مَرَّ) فِي هَذَا السِّيَاقِ يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ، تَقُولُ: مَرَرْتُ بِهِ، وَمَرَرْتُ بِدَارِ مِيَّةٍ. وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ أَبُو نَصْرِ الْبَاهِلِيُّ (ت ٢٣١هـ) فِي شَرْحِهِ، قَالَ: "قَوْلُهُ: تَمَرُّ لَنَا الْإِيَّامُ، يُرِيدُ: بِنَا".

وَمِنْ مَحِيئِهَا زَائِدَةٌ فِي شَعْرِ غَيْلَانَ، قَوْلُهُ:

طَوَتْهَا بِنَا الصُّهْبُ الْمَهَارِي فَأَصْبَحَتْ يَنَاصِبُ أَمْثَالُ الرَّمَاكِ بِهَا غُبْرًا
مِنْ الْبُعْدِ خَلَفَ الرِّكْبُ يَلُوُونَ نَحْوَهَا لِأَعْنَاقِهِمْ كَمْ دُونَهَا نَظَرًا شَزْرًا

^١ فِي دِيَوَانِهِ ٩٦٢/٢. وَقَوْلُهُ: مَا لَمَحَتْ لَنَا بَصِيرَةُ عَيْنٍ إِلَى شَفْرِ؛ أَيِ مَا رَأَيْنَا أَحَدًا.

^٢ الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ. وَأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ أَيْضًا صَاحِبُ تَاجِ الْعُرُوسِ (شَفَر).

^٣ فِي دِيَوَانِهِ ١٤٢٤/٣ - ١٤٢٥. وَقَوْلُهُ: الصُّهْبُ الْمَهَارِي: الْإِبِلُ فِي شَعْرِهَا حُمْرَةٌ، وَالْمَهَارِي: الْمُنْسُوبَةُ إِلَى قَبِيلَةِ مَهْرَةَ بْنِ حَيْدَانَ. وَيَنَاصِبُ: الْأَعْلَامُ، وَهِيَ حِجَارَةٌ تُنْصَبُ فَيُسْتَدَلُّ بِهَا. وَالشَّزْرُ: النَّظَرُ بِنَاحِيَةِ الْعَيْنِ.

قوله: (يَلُونُ لَأَعْنَاقِهِمْ)، اللام فيه زائدة؛ لأنَّ (لَوَى) يَتَعَدَّى بنفسه إلى مفعوله بلا وساطة حرف جرٍّ، كقول فرعان بن الأعرف؛ مِنْ بَنِي مُرَّة:

تَظَلَّمَنِي حَقِّي كَذَا وَلَوَى يَدِي لَوَى يَدَهُ اللهُ الَّذِي هُوَ غَالِبُهُ

قال الباهلي: في تفسير بيت غيلان وإعرايه: "يَلُونُ أَعْنَاقَهُمْ، وَيَلْتَفِتُونَ إِلَى وَرَائِهِمْ لينظروا: كَمْ قَطَعُوا مِنْهَا، وَنَصَبَ (نَظَرًا) عَلَى التَّمْيِيزِ، وَأَدْخَلَ اللامَ فِي (أَعْنَاقِهِمْ)، والمعنى يلون أَعْنَاقَهُمْ، وهذا كثير، تقول: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَلِزَيْدٍ، وَأَجُودُهُ أَنْ تَقُولَ: لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ، فَتَقْدَمَ اللامُ".^١

ز- (عَنْ).

حرف جارٌّ له معانٍ متعدِّدة^٢، الأصلُ فيها معنى المُجَاوِزَةِ؛ كما قال المُرَادِيُّ (ت ٧٤٩هـ)، وبقيتها فُرُوعٌ على هذا المعنى. وكذلك يجيءُ (عَنْ) اسمًا إذا دخلَ عليه حرفُ جرٍّ، نحو: جئتُ مِنْ عَنْ يَمِينِكَ.

وقد جاءَ (عَنْ) بمعنى (مِنْ) في قولِ ذي الرُّمَّةِ، يصفُ حِمَارًا وَخَشِيًّا:

حَتَّى إِذَا مَعَمَعَانَ الصَّيْفِ هَبَّ لَهُ بِأَجَّةٍ نَشَّ عَنْهَا الْمَاءُ وَالرُّطْبُ

^١ وهو شاعر لصٍّ، انظر الشعر والشعراء ٦٤٤، ومعجم الشعراء ١٦٩. والبيت في مجاز القرآن ١/٤٠٢، والأضداد لأبي الطيب ٣٠١، والأضداد لابن الأنباري ١٩١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٤٥، والمحكم والمحيط الأعظم ١٠/٢٤، والبحر المحيط ١٠/١٠٢، واللسان (ظلم)، (لوي)، وهو من قصيدة يذم ابنه العاقَّ مُنازلًا، وقبل هذا البيت:

وأطعمته حتى إذا صار شيطماً يكاد يساوي غاربَ الفحل غاربه

^٢ في ديوان ذي الرُّمَّة ٣/١٤٢٥-١٤٢٦.

^٣ انظر الأزهية ٢٧٨-٢٨١، والجنى الداني ٢٤٢، ومغني اللبيب ٢/٣٩٣.

^٤ في الجنى الداني ٢٤٥.

^٥ في ديوانه ١/٥٣. وقوله: مَعَمَعَانَ الصَّيْفِ: شدة حرّه والتهابه. وبأَجَّةٍ: بتوهُجٍ، وهي السَّمُوم. ونَشَّ: دَوَى وَيَسَّ.

مَوْضِعُ (عَنْ) فِي قَوْلِهِ: (نَشَّ عَنْهَا الْمَاءُ) هُوَ مَوْضِعُ حَرْفِ الْجَرِّ (مِنْ) الَّذِي لِلْسَّبَبِيَّةِ، وَتَقْدِيرُ الْمَعْنَى: بِأَجَّةٍ نَشَّ مِنْهَا الْمَاءُ؛ أَيِ مِنْ أَجْلِهَا، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَاءَ قَدْ جَفَّ وَذَهَبَ بِسَبَبِ شِدَّةِ الْحَرِّ وَتَوَهُّجِهِ. قَالَ الْبَاهِلِيُّ (ت ٢٣١هـ) فِي تَفْسِيرِ هَذَا الْمَعْنَى: "يُرِيدُ: نَشَّ عَنْ (الْأَجَّةِ)؛ أَيِ مِنْ أَجْلِهَا؛ وَهِيَ السَّمُومُ"^١.

وَجَاءَ كَذَلِكَ بِمَعْنَى (عَلَى) فِي قَوْلِهِ، يَصِفُ ثَوْرًا تَنَاثَرَتْ عَلَى ظَهْرِهِ قَطْرَاتُ الْمَطَرِ:

وَالْوَدُقُ يَسْتَنُّ عَنْ أَعْلَى طَرِيقَتِهِ جَوْلَ الْجُمَانِ جَرَى فِي سِلْكِهِ الثُّقْبُ

(عَنْ) فِي قَوْلِهِ: (عَنْ أَعْلَى طَرِيقَتِهِ) بِمَعْنَى: (عَلَى)؛ لِأَنَّ الْمَطَرَ يَسْقُطُ وَيَجُولُ عَلَى ظَهْرِ ذَاكَ الثَّوْرِ، وَلَيْسَ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى إِذَا أَبْقَى (عَنْ) فِي الْبَيْتِ عَلَى أَصْلِ اسْتِعْمَالِهَا.

قَالَ الْبَاهِلِيُّ (ت ٢٣١هـ) مُشِيرًا إِلَى مَعْنَى (عَنْ) فِي الْبَيْتِ: "يَسْتَنُّ؛ أَيِ يَجْرِي عَلَى أَعْلَى طَرِيقَةِ الثَّوْرِ"^٢.

وَجَاءَ أَيْضًا اسْمًا فِي قَوْلِهِ:

فَقُلْتُ: اجْعَلِي صَوَاءَ الْفَرَاقِدِ كُلِّهَا يَمِينًا وَمَهْوَى النَّجْمِ مِنْ عَنْ شِمَالِكَ

(عَنْ) فِي الْبَيْتِ اسْمٌ، لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ (مِنْ) دَخَلَ عَلَيْهِ، وَلَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى اسْمٍ.

^١ المصدر نفسه.

^٢ فِي دِيَوَانِهِ ٨٧ / ١. وَقَوْلُهُ: الْوَدُقُ: الْمَطَرُ. وَيَسْتَنُّ: يَجْرِي. أَعْلَى طَرِيقَتِهِ: أَعْلَى ظَهْرِهِ. جَوْلَ الْجُمَانِ: يَجُولُ عَلَى ظَهْرِهِ كَمَا يَجُولُ اللَّوْلُؤُ.

^٣ المصدر نفسه.

^٤ فِي دِيَوَانِهِ ١٧٤٣ / ٣. وَفِي الْأَصُولِ ٤٣٧ / ١، وَعَلَّلَ النُّحُو ٢٠٦، وَإِيضًا شَوَاهِدُ الْإِيضَاحِ ٣٢٦ / ١، وَضَرَائِرُ الشَّعْرِ ٣٠٧. وَقَوْلُهُ: الْفَرَاقِدُ: يُرِيدُ الْفَرَقْدَيْنِ؛ وَهُمَا كَوَكْبَانِ. وَالنَّسْرُ: كَوَكْبٌ أَيْضًا.

ح - (إِلَّا).

حرفٌ استثناء؛ وهو معناها المشهور، وحَصِرَ في الكلام المنفيّ أو ما هو في معناه، وتُسَمَّى تحقيقاً، وتكون بمعنى: (غَيْر) و(لكن)، وبمعنى: (الواو)، وعاطفةً، وزائدةً.^١

أَمَّا وَقُوعُهَا زَائِدَةً فِي بَيْتِ ذِي الرُّمَّةِ:

فِيَا مِيَّ مَا أَدْرَاكِ أَيْنَ مُنَاخُنَا مُعَرَّقَةَ الْأَلْحِي يَمَانِيَّةً سَجَرَا

حَرَاجِيحٍ مَا تَنْفُكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْحَسَفِ، أَوْ تَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا

(إِلَّا) في البيتِ زائدةٌ عندَ الأصمعيّ (ت ٢١٦هـ)، والمازنيّ (ت ٢٤٨هـ)، وأبي الفتح (ت ٣٩٢هـ)، وذلك لأنَّ دُخُولَهَا بَيْنَ الْفِعْلِ النَاقِصِ وَخَبَرِهِ لَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِهَا فِي الْكَلَامِ، فَلَا تَدْخُلُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَّا زَائِدَةٌ.^٢

وقد رَدَّ أَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ هَذَا الرَّأْيَ الْقَائِلَ بِزِيَادَتِهَا؛ لِأَنَّ (إِلَّا) لَمْ تَثْبُتْ زِيَادَتُهَا فِي الْكَلَامِ، قَالَ أَبُو حَيَّانَ (ت ٧٤٥هـ): "قَدْ ذَهَبَ الْأَصْمَعِيُّ، رَحِمَهُ اللَّهُ، إِلَى ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: [مَا تَنْفُكُ...]، وَضَعَفَ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ تَثْبُتْ زِيَادَةُ (إِلَّا) فِي مَكَانٍ مَقْطُوعٍ بِهِ، فَتَثْبُتْ لَهَا الزِّيَادَةُ".^٣ وَكَذَلِكَ قَالَ الْمُرَادِيُّ (ت ٧٤٩هـ): "وَهَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ، فَإِنَّ (إِلَّا) لَمْ تَثْبُتْ

^١ انظر الأزهية ١٧٤.

^٢ انظر الأزهية ١٧٣-١٨٧، والجنى الداني ٥١٠، ومغني اللبيب ١/٤٥٣.

^٣ ديوانه ٣/١٤١٧، ١٤١٩. وتقدّم الكلام على البيتين وتخريجهما: ص ٢٨٠، كما ذكرنا، ص ٢٠٥.

^٤ انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٧.

^٥ انظر المحتسب ١/٣٢٩، والجنى الداني ٥٢٠، ومغني اللبيب ١/٤٧٥.

^٦ انظر الصحاح (فكك) ٤/١٦٠٣، وضرائر الشعر ٧٦.

^٧ في البحر المحيط ٢/١٠٨. والدر المصون ٢/٢٣٤، واللباب في علوم الكتاب ٣/١٦٦.

زيادتها^١. وفي استعمال ذي الرِّمَّة لـ (إِلَّا) في بيته السالف أقوال وتأويلات كثيرة، تقدّم ذكرها والكلام عليها بالتفصيل^٢.

ط - (أَنْ).

تَجِيءُ (أَنْ) في مواضع كثيرة^٣؛ الأكثر استعمالاً فيها أن تَجِيءَ حَرْفاً مُصَدِّراً ناصباً وغير ناصبٍ، وأن تَجِيءَ مُحَقِّقَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ بعد فعل يقين أو ما يتنزّل منزّلته، وأن تأتي مُفسِّرةً لكلام فيه معنى القول، ثُمَّ الزَّائِدَةُ.

وَمِنْ مَعَانِيهَا الْفَرْعِيَّةُ أَنَّهَا تَقَعُ مَوْقِعَ (إِذ) الَّتِي لَمَّا مَضَى مِنَ الزَّمَنِ، وَاكْتَسَبَتْ مِنْهَا مَعْنَاهَا التَّعْلِيلِيَّةُ، وَقَدْ ثَبَتَ هَذَانِ الْمَعْنَيَانِ لَهَا فِي شِعْرِ ذِي الرِّمَّةِ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

ذَكَرْتُكَ أَنْ مَرَّتْ بِنَا أُمُّ شَادِنٍ أَمَامَ الْمَطَايَا تَشْرَبُ وَتَسْنَحُ

أَي ذَكَرْتُكَ إِذْ مَرَّتْ، وَأَرَادَ: تَذَكَّرْتُكَ فِي ذَاكَ الْوَقْتِ الَّذِي عَرَضَتْ لِي فِيهِ ظَبِيَّةٌ أُمُّ شَادِنٍ، وَذَلِكَ مَا هَاجَنِي وَشَوَّقَنِي إِلَيْكَ؛ أَي بِسَبَبِهَا رُؤْيَاهَا ذَكَرْتُكَ. فـ (أَنْ) فِي الْبَيْتِ فِي مَوْضِعِ (إِذ) الَّتِي لَمَّا مَضَى، وَفِيهَا مَعْنَى التَّعْلِيلِ.

وَمِنْهُ أَيْضاً قَوْلُهُ، يَصِفُ جَمَلَهُ:

خَدَبُ الشَّوَى لَمْ يَعْدُ فِي آلِ مُحْلِفٍ أَنْ اخْصَرَ أَوْ أَنْ زَمَّ بِالْأَنْفِ بَازِلُهُ

^١ في الجنى الداني ٥٢١.

^٢ في فصل: (العدول في الإعراب)، ص، ٢٨٠.

^٣ تجدها في الأزهيّة ٥٩، وما بعدها، والجنى الداني ٢١٦، وما بعدها، ومغني اللبيب ١/ ١٦٠، وما بعدها.

^٤ في ديوانه ١١٩٧/٢. وأُمُّ شَادِنٍ: ظَبِيَّةٌ مَعَهَا وَلَدُهَا حِينَ قَوِيَ وَمَشَى. وَالْمَطَايَا: الْإِبِلُ. وَتَشْرَبُ: تُشْرَفُ. وَتَسْنَحُ: تُعْرِضُ.

^٥ في ديوانه ١٢٥٢/٢. وَخَدَبُ الشَّوَى: أَي صَحْمُ الْقَوَائِمِ. وَلَمْ يَعْدُ فِي آلِ مُحْلِفٍ: وَهُوَ الْجَمْلُ يَكُونُ أَكْبَرَ مِنَ الْبَازِلِ بِسَنَةِ أَوْ أَوْ اثْنَتَيْنِ؛ وَهُوَ الَّذِي أَتَى عَلَيْهِ عَشْرُ سَنِينَ، وَهُوَ الْجَمْلُ الصَّخْمُ الْجَسْمِ. وَمَعْنَى الْأَنْفِ فِي الْبَيْتِ: أَوَّلُ طُلُوعِ نَابِ الْجَمْلِ. وَمَعْنَى: زَمَّ: بَدَأَ وَظَهَرَ.

أي: إِذِ اخْضَرَّ، أو إِذْ زَمَّ بِالْأَنْفِ بَازِلُهُ. و(أَنْ) في البيتِ تَدُلُّ على الزَّمَنِ الماضي؛ وهو ما دَلَّت عليه: (إِذْ)، وتقديرُ الزَّمَنِ فيها: حِينَ اخْضَرَّ أو حِينَ زَمَّ بَازِلُهُ بِالْأَنْفِ. كذا قَدَّرَهُ البَاهِلِيُّ (ت ٢٣١هـ)، وقال: "وَمَعْنَى: (أَنْ اخْضَرَّ أو أَنْ زَمَّ بِالْأَنْفِ بَازِلُهُ)، يقول: أَوَّلُ ما يبدو نابُ الجَمَلِ تراه أَخْضَرَ، فإذا أَسَنَّ اصْفَرَ ... فالمعنى: حِينَ خَرَجَ أَوَّلُ النَّابِ؛ أي حِينَ رَفَعَ النَّابُ رَأْسَهُ، حِينَ طَلَعَ".^١

ومنه أيضاً قوله^٢:

بَكَى زَوْجٌ مَيِّ أَنْ أُنِخَتْ فَلَائِصُ إِلَى يَبْتِ مَيِّ آخِرَ اللَّيْلِ طُلُحْ
أي: إِذْ أُنِخَتْ.

واستعمالُ (أَنْ) بِمَعْنَى (إِذْ) وَاِرْدُ في كلامِ العربِ، وإن كان قليلاً، وقد جاء به بعضُ آياتِ في القرآنِ الكريمِ، وذلك نحوُ قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجَبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾ [ق ٢]، وقوله: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [المتحنة ١]. (أَنْ) في الآيتين بمعنى (إِذْ) عِنْدَ مَنْ يُجِيزُ ذلك من النَحْوِيِّينَ^٣. قال الفراء (ت ٢٠٧هـ) في (إِنْ) مِنْ قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا﴾ [الكهف ٦]: "فَقَرَأَهَا الْقُرَّاءُ بِالْكَسْرِ، وَلَوْ قُرِئَتْ بِفَتْحِ (أَنْ) عَلَى مَعْنَى: (إِذْ لَمْ يُؤْمِنُوا)، و(لَإِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا)، و(مِنْ أَنْ لَمْ يُؤْمِنُوا) = لَكَانَ صَوَاباً، وتَأْوِيلُ (أَنْ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا كَانَتْ أَدَاةً بِمَنْزِلَةِ (إِذْ)، فَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ إِذَا أَلْقَيْتَ الْخَافِضَ وَتَمَّ مَا قَبْلَهَا". وقوله: (هي في موضع نصب ...).؛ يريدُ أَنْ (أَنْ) إِذَا قُرِئَتْ بِهَا فِي الْآيَةِ فَهِيَ مَعَ مَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَنْصُوبٍ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ؛ وذلك إِذَا لَمْ تُقَدَّرْ قَبْلَ الْمَصْدَرِ حَرْفًا جَارًّا كَاللَّامِ.

^١ المصدر نفسه.

^٢ في ديوانه ١٢٠٨/٢. وطلَّح: إِبْلٌ مَهْزُولَةٌ مِنْ إِعْيَاءِ الطَّرِيقِ.

^٣ انظر الجنى الداني ٢٢٥، ومغني اللبيب ١/ ٢٢٤.

^٤ في معاني القرآن له ٥٨/١.

وَمَجِيئُهَا بِمَعْنَى (إِذْ) كَمَجِيئِهَا بِمَعْنَى (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ،
 وَبِهِ تَأَوَّلُوا مَوَاضِعَ مَحْدُودَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، جَاءَتْ فِيهَا (أَنْ) بِمَعْنَى (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ، كَمَا
 جَاءَتْ بَعْضُ آيَاتِهِ قَدْ وَرَدَتْ فِيهَا (أَنْ) بِقَرَاءَتَيْنِ: بَفَتْحِ هَمْزَتِهَا، وَكَسْرِهَا عَلَى إِرَادَةِ (إِنْ) الَّتِي
 لِلشَّرْطِ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾
 [الرُّخْفَ ٥]. جَاءَتْ (أَنْ) فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِقَرَاءَةٍ أُخْرَى؛ وَهِيَ^١: (إِنْ كُنتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ)؛ وَهَذَا
 يُدُلُّ عَلَى أَنَّ (أَنْ) فِي الْأَوَّلَى بِمَعْنَى: (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ فِي الْأُخْرَى.

وَكَذَلِكَ قُرِئَتْ (أَنْ) بِكَسْرِ هَمْزَتِهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ أَنْ
 صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [المائدة ٢]. وَذَلِكَ عَلَى إِرَادَةِ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ^٢. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ
 الطَّبْرِيُّ (ت ٣١٠هـ) فِي تَفْسِيرِ مَعْنَى الْقَرَاءَتَيْنِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: "وَالصَّوَابُ مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ
 عِنْدِي أَنَّهُمَا قَرَاءَتَانِ مَعْرُوفَتَانِ مَشْهُورَتَانِ فِي قَرَاءَةِ الْأَمْصَارِ، صَحِيحٌ مَعْنَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا.
 وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَدَّ عَنْ الْبَيْتِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَأُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْمَائِدَةِ
 بَعْدَ ذَلِكَ، فَمَنْ قَرَأَ: (أَنْ صَدُّوكُمْ) بِفَتْحِ الْأَلِفِ مِنْ (أَنْ)، فَمَعْنَاهُ: لَا يَحْمِلَنَّكُمْ بُغْضُ قَوْمٍ،
 أَيُّهَا النَّاسُ مِنْ أَجْلِ أَنْ صَدُّوكُمْ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، أَنْ تَعْتَدُوا عَلَيْهِمْ. وَمَنْ
 قَرَأَ: (إِنْ صَدُّوكُمْ) بِكَسْرِ الْأَلِفِ، فَمَعْنَاهُ: لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ إِنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ
 الْحَرَامِ إِذَا أَرَدْتُمْ دُخُولَهُ... غَيْرَ أَنَّ الْأَمْرَ، وَإِنْ كَانَ كَمَا وَصَفْتُ، فَإِنَّ قَرَاءَةَ ذَلِكَ بِفَتْحِ
 (الْأَلِفِ) أَكْبَرُ مَعْنَى"^٣.

^١ قَالَ الطَّبْرِيُّ فِي قَرَاءَتِي هَذِهِ الْآيَةِ: "وَاخْتَلَفَتْ الْقُرَّاءُ فِي قَرَاءَةِ ذَلِكَ، فَقَرَأَتْهُ عَامَّةُ قُرَّاءِ الْمَدِينَةِ وَالْكُوفَةِ: (إِنْ كُنتُمْ) بِكَسْرِ
 الْأَلِفِ مِنْ (إِنْ) بِمَعْنَى: (أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا إِذْ كُنتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ). وَقَرَأَهُ بَعْضُ قُرَّاءِ أَهْلِ مَكَّةَ وَالْكُوفَةِ وَعَامَّةُ
 قُرَّاءِ الْبَصْرَةِ: (أَنْ) بِفَتْحِ الْأَلِفِ مِنْ (أَنْ)، بِمَعْنَى: (لَأَنْ كُنتُمْ)". انظر جامع البيان في تأويل القرآن ٢١/٥٦٨.

^٢ وَهِيَ قَرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو، وَابْنِ كَثِيرٍ، انظر جامع البيان في تأويل القرآن ٩/٤٨٨، والبحر المحيط ٤/١٦٩.

^٣ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ ٩/٤٨٨.

ي - (أَوْ).

حرف عَطْفٍ، يُشْرِكُ المعطوفَ في إعرابِ المعطوفِ عليه، وفي إشراكه في المعنى خلافً، وأجازَ القولينِ المرادِيَّ (ت ٧٤٩هـ)¹. ولـ (أَوْ) معانٍ عِدَّةٌ²، منها: الشُّكُّ؛ نحو: قامَ زيدٌ أو عمرو. والإيهامُ؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ ٢٤]، الشَّاهدُ في (أو) الأولى. والتَّخْيِيرُ؛ وهي الواقعةُ بعدَ الطَّلَبِ، وقبلَ ما يَمْتَنِعُ فيه الجمعُ، نحو: خُذْ دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا. والإِبَاحَةُ؛ وهي الواقعةُ بعدَ الطَّلَبِ، وقبلَ ما يَجُوزُ فيه الجمعُ، نحو: جَالِسِ الحَسَنَ أَوْ ابنَ سِيرِينَ. والتَّقْسِيمُ؛ نحو: الكلمةُ اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ. وأنَّ تكونَ بمعنى (إِلَّا أَنْ)؛ ذكره سيبويه (ت ١٨٠هـ)³، نحو قولِ زيادٍ الأعجمِ:

وكنْتُ إذا غَمَزْتُ قنَاةَ قومٍ كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

أي: إِلَّا أَنْ تَسْتَقِيمَا.

وأنَّ تكونَ للجمعِ بمعنى (الواو)، كقولِ تَوْبَةَ بْنِ الحُمَيْرِ:

وَقَدْ زَعَمْتُ لَيْلَى بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُقَاها أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُها

أي: وَعَلَيْهَا فُجُورُها. وقد جاءت (أو) بمعنى الواوِ في القرآن الكريم، وذلك كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه ٤٤]، قوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه ١١٣].

¹ انظر الجنى الداني ٢٢٧-٢٢٨.

² انظر الأزهية ١١١، وما بعدها، وأمالي ابن الشجري ٧٠/٣، وما بعدها، والجنى الداني ٢٢٧، وما بعدها، ومغني اللبيب ٣٩٨/١، وما بعدها.

³ في الكتاب ٤٧/٣-٤٨.

⁴ في ديوانه ١٠١، والكتاب ٤٨/٣، وشرح أبياته ١٦٣/٢، والمقتضب ٢٩/٢، والصحاح (غمز) ٨٨٩/٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٥٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٠/٣، ومغني اللبيب ٤٢٨/١. وهذا البيت وقع في شعر زيادٍ مرفوعٍ الرَّوِّيِّ، نصَّ على ذلك صاحبُ شرح أبياتِ سيبويه، وإيضاحِ شواهد الإيضاح. وأثبت مُحَقِّقُ ديوانه رَوِيَّهَ وَرَوِيَّ أبياتِ القصيدةِ بالسُّكونِ، وهو خَطَأٌ. وفي القصيدةِ إقواءٌ في رَوِيَّها، فمنه ما هو مخفوضٌ، وما هو مرفوعٌ.

⁵ في ديوانه ٣٨. وأمالي القالي ٨٨/١، وأمالي ابن الشجري ٧٤/٣، والخزانة ٦٨/١١.

ومعنى الواو فيها رأيٌ للكوفيَّين والأخفش (ت ٢١٥هـ)، واحتجوا لذلك بما سلف من كلام الله تعالى والشعر، كما نصَّ على ذلك ابنُ الشَّجَرِيَّ (ت ٥٤٢هـ) وغيره^١.

وقد وقعَ هذا المعنى لـ (أو) في شعرِ ذي الرُّمَّةِ، فجاءتْ (أو) فيه بمعنى (الواو)، وذلك في قوله، يصفُ ناقته^٢:

وَالْعَيْسُ مِنْ عَاسِجٍ أَوْ وَاسِجٍ خَبِيًّا
يُنْحَرْنَ مِنْ جَانِبَيْهَا وَهِيَ تَنْسَلِبُ

المعنى: مِنْ بَيْنِ عَاسِجٍ وَوَاسِجٍ؛ لأنَّ الإِبِلَ التي مِنْ جَانِبَيْ نَاقَةِ الشَّاعِرِ مَشَتْ ضَرْبَيْنِ مِنَ السَّيْرِ السَّرِيعِ كَي تَلْحَقَ بِهَا؛ وهما: الْعَسَجُ وَالْوَسَجُ، مع الضَّرْبِ على أعقابِها الذي رافَقَها لَحْظُهَا على الإسراعِ واللَّحَاقِ بِالنَّاقَةِ.

وَمِنْ مَعَانِي (أو) الإِضْرَابِ؛ بِمَعْنَى: (بَل). وجاءتْ كذلك في القرآنِ الكريمِ والشَّعْرِ، قال أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ): "(أو) هذه التي بِمَعْنَى (أم) المنقطعة - وَكِلْتَاهُمَا بِمَعْنَى (بَل) - موجودةٌ في الكلامِ كثيراً، يقولُ الرَّجُلُ لِمَنْ يَتَهَدَّدُ: وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ بِكَ كَذَا، فيقولُ لَهُ صَاحِبُهُ: أَوْ يُحْسِنُ اللَّهُ رَأْيَكَ، أَوْ يُغَيِّرُ اللَّهُ مَا فِي نَفْسِكَ؛ معناه: بَلْ يُحْسِنُ اللَّهُ رَأْيَكَ، بَلْ يُغَيِّرُ اللَّهُ مَا فِي نَفْسِكَ"^٣. وَتُسْتَعْمَلُ في استِدْرَاكِ كَلَامٍ جَدِيدٍ على كَلَامٍ سَبَقَها، قالَ الفَرَّاءُ (٢٠٧هـ) في السِّيَاقِ الَّذِي تُسْتَعْمَلُ فِيهِ (أو) لِلإِضْرَابِ بِمَعْنَى (بَل): "فَإِذَا وَقَعَتْ فِي كَلَامٍ لَا يُرَادُّ بِهِ أَحَدٌ، وَإِنْ صَلَحَتْ جَعَلُوهَا على جِهَةِ (بَل)، كَقَوْلِكَ في الكَلَامِ: اذْهَبْ إلى فُلَانٍ،

^١ انظر أمالي ابن الشجري ٧٣/٣، والجنى الداني ٢٣٠، ومغني اللبيب ٤٠٥/١ - ٤٠٦، والخزانة ٦٨/١١.

^٢ في ديوانه ٤٧/١. وفي الصحاح (عسج) ٣٢٩/١، (وسج) ٣٤٧/١، والمحكم والمحيط الأعظم ٢٢٧/٣. قوله: العيس: أي الإبل البيض، تعلوها حمرة. وعاسج؛ العسج: ضربٌ من المشي، تمكُّد فيه العنق. وواسج: شبيهٌ به. وخبياً: أي مُسرعات. ويُنْحَرْنَ: أي يُسْتَحْشَنَ وَيُضْرَبْنَ بالأعقاب. وتَنْسَلِبُ: تسبُّقُ، وتسبُّقُ الإبلُ مِنْ جَانِبَيْهَا. عن شرح الديوان.

^٣ في المحتسب ٩٩/١.

أَوْ دَعُ ذَلِكَ ، فَلَا تَبْرَحِ الْيَوْمَ؛ فَقَدْ ذَلِكَ هَذَا عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ قَدْ رَجَعَ عَنْ أَمْرِهِ الْأَوَّلِ، وَجَعَلَ (أَوْ) فِي مَعْنَى: (بَلْ)¹.

وَاسْتَدَلُّوا لِذَلِكَ بِالْقُرْآنِ وَالشُّعْرِ، فَمِنَ الْقُرْآنِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصَّافَّاتِ ١٤٧]. قَالُوا: الْمَعْنَى: بَلْ يَزِيدُونَ².

وَمِمَّا اسْتَدَلُّوا بِهِ مِنَ الشُّعْرِ قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ³:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ

أَي: بَلْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ. قَالَ الْبَغْدَادِيُّ (ت ١٠٩٣ هـ): "عَلَى أَنَّ (أَوْ) فِيهِ حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ لِلْإِضْرَابِ، وَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً؛ إِذْ لَا يَصِحُّ قِيَامُ الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا مَقَامَ قَوْلِهِ: (مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ) كَمَا هُوَ حَقُّ الْمَعْطُوفِ".

وَرَأَى أَبُو الْفَتْحِ أَنَّ (أَوْ) فِي الْآيَةِ وَبَيْتِ ذِي الرُّمَّةِ بَاقِيَةٌ عَلَى مَعْنَى الشَّكِّ فِيهَا، وَزَعَمَ بِالذَّلِيلِ أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى فِيهَا أَحْسَنُ وَأَقْرَبُ لِلصَّوَابِ، قَالَ: "وَإِذَا أَرَيْنَا أَنَّهَا فِي مَوْضِعِهَا، وَعَلَى بَابِهَا، بَلْ إِذَا كَانَتْ [أَي أَوْ] هُنَا عَلَى بَابِهَا كَانَتْ أَحْسَنَ مَعْنَى وَأَعْلَى مَذْهَبًا = فَقَدْ وَفَّيْنَا مَا عَلَيْنَا؛ وَذَلِكَ أَنَّهَا عَلَى بَابِهَا مِنَ الشَّكِّ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ بِهَا مَعْنَى (بَلْ) فَقَالَ: (بَلْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ) لَمْ يَفِ بِمَعْنَى (أَوْ) فِي الشَّكِّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَطَعَ بَيِّقِينَ أَنَّهَا فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ كَانَ فِي ذَلِكَ

¹ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لَهُ ٧٢ / ١.

² انْظُرْ مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٧٢ / ١، ٣٩٣ / ٢، وَحِجَازِ الْقُرْآنِ ١٧٥ / ٢، وَجَامِعُ الْبَيَانِ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ ٢٣٧ / ٢، ٤٥٨ / ٥، ١١٥ / ٢١، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ لِلزَّجَاجِ ٣١٤ / ٤، وَالْمَحْتَسَبِ ١٠٠ / ١، وَالْخَصَائِصُ ٤٦٣ / ٢، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ١٢٥ / ٩.

³ فِي مِلْحَقِ دِيَوَانِهِ ١٨٥٧ / ٣. وَفِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٧٢ / ١، وَالْمَحْتَسَبِ ٩٩ / ١، وَالْخَصَائِصُ ٤٦٠ / ٢، وَالصَّحَاحُ (أَوْ) ٢٢٧٥ / ٦، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٥١٩ / ١، وَالدَّرُّ الْمَصُونُ ١٦٧ / ١، وَالْخَزَانَةُ ٦٥ / ١١.

⁴ فِي الْخَزَانَةِ ٦٦ / ١١.

سَرَفٌ مِنْهُ وَدُعَاءٌ إِلَى التُّهْمَةِ فِي الْإِفْرَاطِ لَهُ، وَإِذَا أَخْرَجَ الْكَلَامَ مُخْرِجَ الشَّكِّ كَانَ فِي صُورَةِ الْمُقْتَصِدِ غَيْرِ الْمُتَحَامِلِ وَلَا الْمُتَعَجِّزِ، فَكَانَ أَعَذَبَ لِلْفِظَةِ، وَأَقْرَبَ إِلَى تَقَبُّلِ قَوْلِهِ^١.
ك - (الفاء).

حَرْفٌ يَأْتِي فِي الْكَلَامِ لِأَقْسَامٍ، مِنْهَا: الْعُطْفُ، وَرَبْطُ جَوَابِ الشَّرْطِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ، وَالزِّيَادَةُ، وَالِاسْتِنْفَافُ^٢. وَاسْتَعْمَلَهَا فِي الْكَلَامِ بِهَذِهِ الْأَقْسَامِ كَثِيرٌ مَشْهُورٌ، وَأَقْلُّ أَقْسَامِهَا اسْتِعْمَالًا أَنْ تَحْيِيَ زَائِدَةً، وَزِيَادَتُهَا تَكْثُرُ مَعَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ إِذَا وَرَدَا خَبَرَيْنِ عِنْدَ مَنْ يُجِيزُ ذَلِكَ مِنَ النَّحْوِيِّينَ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ: (أَخُوكَ فَاحْرُضْ عَلَى مُلَازِمَتِهِ)، وَقَوْلِهِمْ: (الْكِتَابُ فَلَا تَهْجُرْهُ). وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ زِيَادَتَهَا فِي الْخَيْرِ مُطْلَقًا كَمَا نَقَلُوا عَنْهُ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ: (أَخُوكَ فَوُجِدَ)، بِزِيَادَةِ الْفَاءِ^٣. وَأَكْثَرُ الْبَصَرِيِّينَ لَا يُجِيزُونَ زِيَادَتَهَا فِي مِثْلِ ذَلِكَ، وَيَتَأَوَّلُونَهُ جَمِيعًا.

وَمِنْ مَوَاضِعِ زِيَادَتِهَا: أَنْ تُزَادَ فِي صَدْرِ الْجُمْلَةِ الْإِعْرَاضِيَّةِ، سِوَاءَ أَكَانَتْ فِعْلِيَّةً أَمْ اِسْمِيَّةً، وَقَدْ وَرَدَتْ زِيَادَتُهَا فِي شَعْرِ ذِي الرُّمَّةِ مُتَّصِدَةً الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ الْمُعْتَرِضَةِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ، يَمْدَحُ بِلَالُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ:

أَبُو مُوسَى - فَحَسْبُكَ - نَعَمْ جَدًّا وَشَيْخُ الرِّكْبِ خَالُكَ نَعَمْ خَالًا

أَي: فَحَسْبُكَ هَذَا النَّسَبُ. اعْتَرَضَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ، وَالْفَاءُ فِي صَدْرِهَا زَائِدَةٌ، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْبَغْدَادِيُّ (ت ١٠٩٣ هـ)، فَقَالَ: "وَقَوْلُهُ: (فَحَسْبُكَ)؛ الْفَاءُ فِي: (فَحَسْبُ) زَائِدَةٌ لَا زِمَّةٌ، وَ(حَسْبُ): اسْمٌ بِمَعْنَى: (لِيَكْفِ)، كَمَا قَالَ الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ،

^١ في الخصائص ٢/ ٤٦٠.

^٢ انظر الجنى الداني ٦١، ومغني اللبيب ٢/ ٤٧٥.

^٣ انظر الحجة للفارسي ٢/ ٢٤٧، وكتاب الشعر ٣٢٦، والبحر المحيط ٣/ ٢٩٥، والدَّرِّ الْمَصُون ٣/ ٣٤٢، والجنى الداني ٧١، ومغني اللبيب ٤٩٩، والخزانة ٤/ ١٤.

^٤ انظر المصادر في الحاشية السالفة.

^٥ في ديوانه ٣/ ١٥٣٨.

مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَخَبْرُهُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: هَذَا النَّسَبُ أَوْ هَذَا الْمَدْحُ، وَالْجُمْلَةُ اعْتِرَاضِيَّةٌ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ^١.

ل - (الواو).

حرفٌ، يَجِيءُ^٢ عَاطِفًا، وَوَاوًا بِمَعْنَى (مَعَ)، وَجَارًّا فِي الْقَسَمِ، وَصَدْرًا فِي جُمْلَةِ الْحَالِ، وَتُضْمَرُ بَعْدَهُ (أَنْ) النَّاصِبَةُ فِي جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ، كَمَا تُضْمَرُ بَعْدَهُ (رُبَّ) الْجَارَّةُ، وَحَرْفَ اسْتِثْنَاءٍ، وَزَائِدًا فِي الْكَلَامِ.

وَأَصْلُ مَعْنَى الْوَائِ الْعَاطِفَةِ الْجَمْعُ؛ جَمْعُ الْمَعْطُوفِ مَعَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَهِيَ عِنْدَ جُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ لِطُلُقِ الْجَمْعِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ؛ أَيِ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ أَوَّلًا مِنْ حَيْثُ الزَّمَنِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ أَوَّلًا، وَأَنْ يَكُونَ مَعًا^٣. وَنَقَلَ الْمُرَادِيُّ (ت ٤٧٩ هـ) عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ وَالْفُقَهَاءِ أَنَّهُمْ يَعُدُّونَهَا لِلتَّرْتِيبِ.

وَقَدْ وَقَعَتِ الْوَائُ فِي شَعْرِ ذِي الرَّمَّةِ عَاطِفَةً مُنْبِئَةً أَنَّهَا لَا تُرْتَّبُ زَمَنَ الْمَعْطُوفِينَ وَلَا لَفْظَهُمَا وَلَا مَعْنِيَهُمَا، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ، يَصِفُ مَهْمَهَا؛ وَهُوَ الْأَرْضُ الْبَعِيدَةُ الْمُسْتَوِيَّةُ:

وَالرَّئِمُ يُعِينِي وَالْهُدُوجُ الْأَرْبَدَا

مَثْنَى وَآجَالًا بِهَا وَفَرْدَا

^١ فِي الْخَزَانَةِ ٣٩٢/٩. وَقَوْلُهُ: كَمَا قَالَ الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ، يَعْنِي بِهِ: شَارِحَ كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ؛ الرَّضِي الْإِسْتِرَابَازِي. وَقَدْ أَقَامَ الْبَغْدَادِيُّ كِتَابَهُ الْخَزَانَةَ عَلَى شَرْحِ الشَّوَاهِدِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي شَرْحِ (كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ) لِلرَّضِي.

^٢ انْظُرْ فِي أَقْسَامِ الْوَائِ: الْجَنَى الدَّانِي ١٥٣، وَمَا بَعْدَهَا، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ٣٥١/٤، وَمَا بَعْدَهَا.

^٣ انْظُرْ الْجَنَى الدَّانِي ١٥٨.

^٤ انْظُرْ الْجَنَى الدَّانِي ١٥٩ - ١٦٠.

^٥ فِي دِيَوَانِهِ ٢٩٤/١. وَقَوْلُهُ: وَالرَّئِمُ: هُوَ الظِّلِّي الْأَبْيَضُ. وَالْهُدُوجُ: الظَّلِيمُ يَهْدُجُ؛ أَيِ يَضْطَرِبُ فِي مَشْيِهِ. وَالْأَرْبَدُ: فِي لَوْنِهِ غُبْرَةٌ فِي سَوَادٍ. وَمَثْنَى: اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ. وَآجَالًا: قُطْعَانًا. وَفَرْدًا: أَفْرَادًا. عَنْ شَرْحِ الدِّيَوَانِ. وَتَقَدَّمَ ذِكْرُ هَذَا الرِّجْزِ، ص ٣٤٤.

قوله: مثنى وآجالاً وفرداً، ليس فيه ترتيبٌ لفظيٌّ ولا معنويٌّ ولا زمنيٌّ للمعطوفين والمعطوف عليه؛ لأنه لو ابتغى الترتيبَ لذكر الأفراد أولاً ثمَّ المجتمعة اثنتين اثنتين ثمَّ المجتمعة جماعاتٍ وقطعاناً، كما كان الترتيبُ في قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء ٣].

ومن العُدُولِ في استعمالِ واوِ الحالِ أنَّها سقطتْ من صدرِ جملةِ الحالِ، وحُذِفَتْ منها في شعرِ ذي الرِّمَّةِ، من ذلك قوله:

فَلَاةٌ رُجُوعُ الْكُدْرِ أَطْلَاؤُهَا بِهَا مِنَ الْمَاءِ تَأْوِيْبٌ وَهْنٌ رَوَابِعُ

أراد: رُجُوعُ الْكُدْرِ وَأَطْلَاؤُهَا بِهَا؛ أي تَرَجُّعُ الْقَطَا وَأَوْلَادُهَا بَاقِيَةً فِي الْفَلَاةِ تَنْتَظِرُ مَا تَحِيءُ بِهِ أُمَاتُهَا مِنَ الْمَاءِ. فَاسْقَطَ وَاوِ الْحَالِ مِنْ صَدْرِ الْجُمْلَةِ، وَالْمَعْنَى يَطْلُبُهَا، قَالَ الْبَاهِلِيُّ (ت ٢٣١ هـ) فِيهَا: "ثُمَّ قَالَ: وَأَطْلَاؤُهَا بِهَا؛ أي بِالْفَلَاةِ، وَأَخْرَجَ (الْوَاوِ)، وَالْمَعْنَى: إِدْخَالُهَا".

م- (إِمَّا).

تحيءٌ للجزاءِ مرَكَّبَةٌ مِنْ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ، وَ(مَا) الزَّائِدَةُ. وَتَأْتِي مُكْرَّرَةً فِي الْكَلَامِ، وَالثَّانِيَةُ مِنْهَا تَحِيءٌ مُسَبَّوْقَةٌ بِالْوَاوِ، وَمَا بَعْدَ الْأَوَّلَى مَعْمُولٌ لِمَا قَبْلَهَا، وَمَا بَعْدَ الثَّانِيَةِ مَعْطُوفٌ بِالْوَاوِ عَلَى مَا بَعْدَ الْأَوَّلَى، تَقُولُ: جَاءَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو.

وَمِنْ مَعَانِيهَا^١: التَّفْصِيلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان ٣]. وَالشَّكُّ، نَحْوُ: جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو. وَالْإِبْهَامُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَخْرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة ١٠٦]. وَالتَّخْيِيرُ،

^١ فِي دِيَوَانِهِ ٢/ ١٢٩٤. قَوْلُهُ: رُجُوعُ الْكُدْرِ مِنَ الْمَاءِ تَأْوِيْبٌ: الْكُدْرُ: الْقَطَا، وَهِيَ لَا تَرْجِعُ إِلَّا لَيْلًا، وَهَذَا مَعْنَى: تَأْوِيْب.

وَأَطْلَاؤُهَا: أَرَادَ أَوْلَادَ الْقَطَا. وَرَوَابِعُ: أَرَادَ أَنَّ الْقَطَا يَتْرُكُ الْمَاءَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَيَأْتِيهِ فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ. عَنْ شَرْحِ الدِّيَوَانِ.

^٢ الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ.

^٣ انْظُرِ الْأَزْهِيَّةَ ١٣٩- ١٤٣، وَالْجَنَى الدَّانِي ٥٢٨، وَمَا بَعْدَهَا، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ١/ ٣٧٧، ٣٨٦، وَمَا بَعْدَهَا.

نحو قوله تعالى: ﴿قُلْنَا يَا ذَا الْقُرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف ٨٦].
والإباحة، نحو: جالس إِمَّا الحَسَنَ وَإِمَّا ابنَ سِيرِينَ.

وَنَجِيءُ فِي أَصْلِ اسْتِعْمَالِهَا مَكْرَرَةً، وَقَدْ يُعَدَّلُ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ فَتَجِيءُ مُفْرَدَةً مُسْتَغْنِيَةً
إِحْدَاهُمَا عَنْ الْأُخْرَى، إِذَا دَلَّ عَلَيْهَا دَلِيلٌ مَعْنَوِيٌّ، وَهَذَا الِاسْتِغْنَاءُ يَجْرِي عَلَيْهِمَا كِلْتَيْهِمَا، فَقَدْ
تَأْتِي الْأُولَى وَيُسْتَعْنَى عَنْ الثَّانِيَةِ بِـ(إِلَّا)، وَذَلِكَ كَقَوْلِ الْمُثَقَّبِ الْعَبْدِيِّ^١:

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصَدَقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِي مِنْ سَمِينِي
وَإِلَّا فَاطْرَحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

وَقَدْ يُسْتَعْنَى عَنْ الثَّانِيَةِ بِـ(أَوْ)، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^٢:

فَقُلْتُ لَهُنَّ أَمْشِينَ إِمَّا نُلَاقِهِ كَمَا قَالَ أَوْ نَشْفِ النُّفُوسَ فَنُعْذَرَا

وَتَأْتِي الثَّانِيَةُ وَيُسْتَعْنَى عَنْ الْأُولَى بِدَلِيلِ الْمَعْنَى، وَذَلِكَ كَبَيْتٍ يُنْسَبُ إِلَى ذِي الرُّمَّةِ، يَتَحَدَّثُ بِهِ
عَنْ نَفْسِهِ^٣:

تُهَاضُ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَ خَيَالُهَا

أَي: تُهَاضُ: إِمَّا بَدَارٍ وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ^٤.

^١ في اللمحة في شرح الملحة ٦٩٦/٢، والجنى الداني ٥٣٢، ومغني اللبيب ٣٤٩/١، والخزانة ٤٨٩/٧.

^٢ في معاني القرآن للفراء ٣٩٠/١، والخزانة ٧٨/١١.

^٣ في ملحقي ديوانه ١٩٠٢/٣. وأثبت محققه أن البيت مع آخر ليسا لذي الرُّمَّةِ، بل هما للفرزدق مثبتين في ديوانه ١٨٩/٢.

وَمَنْ نَسَبَهُمَا إِلَى ذِي الرُّمَّةِ هُوَ الْمُرَادِي كَمَا قَالَ الْبَغْدَادِي فِي الْخَزَانَةِ ٧٨/١١. وهما في معاني القرآن للفراء ٣٩٠/١، وكتاب

الشعر ٨٦، وضرائر الشعر ١٦٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٨/٣، والجنى الداني ٥٣٣، ومغني اللبيب ٣٩٦/١،

والخزانة ٧٦/١١. وقوله: تُهَاضُ: أَي تُتَكَسَّرُ بِالْمَرَضِ بَعْدَ شِفَاءٍ. وَذَلِكَ بِسَبَبِ رُؤْيَا الدَّارِ، وَمَا وَرَدَهُ مِنْ خِيَالٍ مَنْ مَاتَ.

^٤ انظر الخزانة ٧٦/١١.

ن - (كَأَنَّ).

حَرْفٌ مُشَبَّهٌ بِالْفِعْلِ، مِنْ أَخَوَاتِ (إِنَّ)، وَقِيلَ فِيهَا: إِنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ كَافِ التَّشْبِيهِ وَ(أَنَّ)، وَقِيلَ أَيْضًا: إِنَّهَا بَسِيطَةٌ غَيْرُ مُرَكَّبَةٍ. وَالْأَوَّلُ أَشْهُرُ وَأَشْيَعُ^١.

وَالْأَصْلُ فِي عَمَلِهَا أَنْ تَنْصِبَ اسْمَهَا وَتَرْفَعَ خَبَرَهَا، لَكِنَّ هَذَا الْأَصْلَ قَدْ عُدِلَ عَنْهُ، فَجَاءَ أَنَّهَا نَصَبَتْ جِزْأَيْهَا مَعًا فِي بَعْضِ رَوَايَاتٍ لَشَوَاهِدَ قَلِيلَةٍ مِنَ الشُّعْرِ، وَهِيَ بِذَلِكَ تَجْرِي مَجْرَى أَخَوَاتِهَا: (إِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ)^٢، وَيُؤَوَّلُونَهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ بِأَنَّهَا فِي مَعْنَى: (ظَنَّ) الَّتِي تَنْصِبُ مَفْعُولِينَ أَصْلُهُمَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ.

مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ يَصِفُ إِبِلَ الرُّكْبِ^٣:

زَهَالِيلُ أَشْبَاهُ كَأَنَّ هَوِيَّهَا إِذَا نَحْنُ أَدْخَلْنَا هَوِيَّ جَهَامِ

جَاءَ اسْمُ (كَأَنَّ) وَخَبَرُهَا فِيهِ مَنْصُوبِينَ؛ وَهُمَا: (هَوِيَّهَا، وَهَوِيَّ جَهَامِ)، وَلَمْ تُذَكَّرْ فِي الْبَيْتِ رَوَايَةٌ أُخْرَى غَيْرُ النَّصْبِ؛ وَتَأْوِيلُهُ أَنَّ (كَأَنَّ) نَصَبَتْ اسْمَهَا وَخَبَرَهَا؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى (ظَنَنْتُ) عِنْدَ مَنْ يُجِيزُ فِيهَا النَّصْبَ فِي اسْمِهَا وَخَبَرِهَا.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا رَوَايَةٌ لِبَيْتٍ لَهُ، يَصِفُ فِيهِ صَوَاحِبَ الْخُدُورِ:

كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مُمَوَّهَاتٌ عَلَى أَبْشَارِهَا ذَهَابٌ زُلَالَا

^١ انظر الجنى الداني ٥٦٨، ومغني اللبيب ٧٢ / ٣.

^٢ انظر الخزانة ٢٤٢ / ١٠.

^٣ في ديوانه ١٠٧١ / ٢. قوله: زَهَالِيلُ: واحدها: زُهْلُولٌ؛ وهي الأبلُ المُلْس. وَهَوِيَّهَا: هَوَتْ إِذَا أَسْرَعَتْ. وَأَدْخَلْنَا: سَرْنَا فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ. وَجَهَامِ: الخفيف من السَّحَاب. عن شرح الديوان.

^٤ في ديوانه ١٥١٦ / ٣، والخزانة ٢٣٩ / ١٠. قوله: مُمَوَّهَات: أي مُشْرَبَةٌ صُفْرَةً، أَوْ مَطْلِيَّات. وَأَبْشَارُهَا: جَمْعُ (بَشَرٍ)؛ وَهُوَ بَشَرَةُ الْجِلْد. وَالزُّلَالُ: الصَّافِي مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. عن شرح الديوان.

هذا البيت له روايتان: الأولى بنصب (مُوهات) بتنوين الكسر، على أنه حال منصوبة،
العامِل فيها معنى التشبيه في (كأن). و(جلودهن): منصوبٌ على أنه اسمُها. و(ذهباً):
كذلك منصوبٌ على أنه خبرٌ لها.

والثانية: برفع (مُوهات) بتنوين الرفع، على أنه خبرٌ مرفوعٌ لـ(كأن) على أصل
استعمالها. و(جلودهن) اسمُها المنصوب. و(ذهباً) مفعولٌ به ثانٍ لاسمِ المفعول
(مُوهات). و(زُلالا): نعتٌ لـ(ذهباً). كأنه قال: جلودهنَّ تَمِيلُ إلى الصُّفْرةِ كأنَّها أُشْرِبتْ
ذهباً صافياً.

ومن العلماء جماعةٌ يدفعون أن تكون (كأن) في موضعٍ تنصبُ فيه الاسمَ والخبرَ،
وتأولوا جميعَ ما وردت فيه (كأن) ناصبةً لاسمِها وخبرِها، من ذلك بيتُ ذي الرُّمَّةِ السالفُ،
قالوا فيه: إنَّ الروايةَ برفعِ (مُوهات)¹.

ومنه قولُ النَّابِغَةِ الذُّبْيَانِي، يهجو يزيدَ بنَ عمرو بنِ الصَّعَقِ؛ وهو السيِّدُ في قومِه،
وكانَ قد أغارَ على قومِ الرَّبيعِ بنِ زيادٍ، فاستاقَ غنماً لهم، وعصافيرَ كانتَ للنُّعمانِ بنِ المنذرِ
ترعى بِذي أبان²:

كَأَنَّ التَّاجَ مَعْصُوباً عَلَيْهِ لَأَذْوَادٍ أُصْبِنَ بِذِي أَبَانَ
فَحَسْبُكَ أَنْ تُهَاضَ بِمُحْكَمَاتٍ يَمُرُّ بِهَا الرَّوِيُّ عَلَى لِسَانِي

الظَّاهِرُ في البيتِ الأوَّلِ أَنَّ (كأنَّ) نَصَبَتِ الاسمَ: (التَّاجَ)، والخبرَ: (مَعْصُوباً)، على مَجِيءِ
(كأنَّ) بمعنى: (ظَنَّ). ودفعَ ذلك جماعةٌ من النُّحَوِيِّينَ لا تُجِزُ لـ(كأنَّ) نصبَ الخبرِ، وقالوا:

¹ انظر الخزانة ٢٣٩/١٠.

² انظر ديوانه ١١١، فالقصةُ ثَمَّ. والشاهد في الخزانة ٢٣٩/١٠. قوله: أذواد: هي ما بين الثلاث والعشر من الإبل.
وتُهاض، الهِيضُ: الكسرُ بعد الجبر، وضربُه مثلاً على الخزيِّ والذَّلِّ. والمُحْكَمَات: القصائدُ المُحكَّمة. جُلُّ التفسيرِ عن شرح
الديوان.

إِنَّ (معصوباً) في بيت النابغة منصوبٌ على الحال من التاج، والعامل فيه معنى التشبيه في (كَأَنَّ)، وخبرها: ما تعلّق به الجار والمجرور (عليه)^١.

وأكثر النحويين يجعل الجزء الثاني المنصوب بعد (كَأَنَّ) حالاً، ويقولون: إِنَّ خبرَ (كَأَنَّ) محذوفٌ، يُقدَّر بحسبِ السياق.

وهذا ما رآه سيويه (ت ١٨٠ هـ) وقدّره في جُزْأَي (لَيْت) من قولِ الراجز:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

ف(لَيْت) جاء اسمُها وخبرها منصوبين، وتأوّل سيويه (رواجعا) بأنّها حالٌ لعاملٍ مُضمَّر، تقديره: (أقبلت رواجعاً)، وجملة (أقبلت) هي الخبر^٢. وتُقاس (كَأَنَّ) ههنا على (لَيْت) في قولِ الراجز، وتقديرِ سيويه للخبر المحذوف.

وربّما يُفسَّر نصبُ (كَأَنَّ) لاسمِها وخبرها على أنّه لغةٌ لقومٍ من العرب، فقد جاء عن بني تميمٍ أنّهم ينصبون اسمَ (لَيْت) وخبرها بها، على تقديرِ معنى الفعلِ (أتمّيت) فيها، وهم إن كانوا نصبوا الاسمَ والخبرَ بعدها فرّبما يفعلون كذلك مع (كَأَنَّ)، على تقديرِ معنى الفعلِ (ظنّنت) فيها.

قال ابنُ يعيش (ت ٦٤٣ هـ): "وكان بعضهم ينصبُ الاسمَ والخبرَ بعد (لَيْت) تشبيهاً لها بـ(وَدِدْتُ، وَتَمَنَيْتُ)؛ لأنّها في معناها، وهي لغةُ بني تميمٍ، يقولون: لَيْتَ زيداً قائماً، كما يقولون: ظنّنتُ زيداً قائماً، وعليه الكوفيون".

^١ انظر الخزانة ١٠/٢٣٩.

^٢ سلفَ تخريجِ هذا الرجز، ص ٩٢.

^٣ انظر الكتاب ٢/١٤٢. وانظر ما سلفَ، ص ٩٢.

^٤ في شرح المفصل له ١/١٠٤.

ص - (ما):

تكونُ اسماً وحرَفاً، أمّا اسميّتها فعلى أقسامٍ^٢؛ تكونُ اسماً موصولاً، وشرطيّةً، واستفهاميّةً، ونكرةً موصوفةً، ونكرةً غير موصوفة، وصِفَةً، نحو جاءَ لأمرٍ ما (وهي في هذا الموضع زائدة عند الهروي (ت ١٥ هـ)^٣، ومعرفةً تامّةً في باب (نعم وبئس). وأمّا حرفيّتها فثلاثة أقسامٍ؛ تحيُّ نافيةً ومصدريّةً وزائدةً. والنافية عاملةٌ عملَ (ليس) بشروطٍ، وغير عاملةٍ. والمصدريّة تحيُّ زمنيّةً وغير زمنيّة.

وأمّا الزائدة فمواضعُها كثيرةٌ، وتحيُّ زائدةً كافّةً عن العملِ، كاتّصالها بالأحرف المُشَبَّهة بالفعلِ، و(قلّ، وكثُر، وطال)، ورُبّ، والكافِ، وبعضِ الظروفِ. وتحيُّ زائدةً للعوضِ عن حذفِ الفعلِ، كمحييها مركّبةً مع (إن) الشرطيّة، و(أن) المصدريّة.

وتكونُ زائدةً لغيرِ العوضِ، وذلك في مواضعٍ كثيرةٍ، منها وقوعها في حشوِ الكلامِ للتوكيدِ، كقولهم: شَتَان ما عَمَرُو وزيدٌ. ومنها محيُّها زائدةً متّصلةً بـ(ليت) في بعضِ الرواياتِ، ومحييُّها بعدَ أدواتِ الشرطِ الجازمةِ، وبعدَ (إذا)، وبعدَ حروفِ الجرِّ كالباءِ ومن وعن واللامِ والكافِ ورُبّ، وبعدَ (سيّ) في قولهم: (ولا سيّاً)، وقبلَ (خلا، وعدّا) في قولهم: (ما خلا زيد) بجرّ زيدٍ.

وثمّة مواضعٌ لزيادةِ (ما) في شعرٍ ذي الرّمةِ دقيقةً لطيفةً، منها مواضعٌ لم يُنصَّ عليها غيرُ أبي نصرٍ الباهليّ (٢٣١ هـ) في شرح ديوانِ الشاعرِ. ومن هذه المواضع:

^١ انظر الجنى الداني ٣٢٢، وما بعدها، ومغني اللبيب ٤/ ٧، ٤٢، وما بعدها.

^٢ المصدران كلاهما.

^٣ انظر الأزهية في علم الحروف ٧٨.

^٤ انظر الجنى الداني ٣٣٢، وما بعدها، ومغني اللبيب ٤/ ٦٧، وما بعدها.

^٥ انظر في مواضع زيانتها: الأزهية ٧٨ - ٨٢.

زيادة (ما) لغير العوض بعد (أن) المصدريّة، وذلك في قوله، يصف مطايا الركب^١:

بَراهنَ أن ما هنَّ إمّا بَوادِيٍّ لِحَاجٍ، وإمّا راجِعَاتٌ عَوَائِدُ

جاءت (ما) مُنفصلة عن (أن)؛ لأنّها جاءت لغير عوضٍ من فعلٍ محذوفٍ كما جاءت في قولهم: (أَمّا أنتَ مُنطلقاً انطلقْتُ)؛ أي لأن كُنْتَ مُنطلقاً انطلقتُ. و(ما) في البيت زائدة مؤكّدة. والمصدر المؤوّل فاعلٌ لـ(براهنَ)، وجملته المبتدأ والخبر: (هُنَّ بَوادِيٍّ) صلةٌ لـ(أن). وقد نصّ على زيادتها في البيت الفراء (ت ٢٠٧هـ)، كما ذكر الأزهري (ت ٣٧٠هـ)^٢، ونقل عنه ذلك صاحبُ اللسان^٣، ورويا البيت بإبدالِ همزة (أن) عيناً إجراءً لها على عنعنَةِ تميم، و(ما) في روايتهما مُدغمةٌ فيها. ونصّ كذلك على زيادة (ما) في البيت شارحه أبو نصر الباهلي (ت ٢٣١هـ)، قال: "وموضع (أن) رَفَعٌ؛ وذلك أنّه لا بُدَّ لـ(برى) أن تَرَفَعَ، و(أن) ما: (ما) حَشَوٌ". وقال في نسخةٍ أخرى من شرح الديوان: " (ما): صلةٌ"، وهي من عبارات الكوفيين فيها كان زائداً.

ومنها: زيادتها بعد (حالا)، كقوله، يصف نساءً في خُدورهنَّ:

وَأَلَمَحْنَ لَمَحاً عَنْ خُدُودٍ أُسَيْلَةٍ رِوَاءٍ خَلَا مَا أَنْ تَشِفَّ المَعَاطِسُ

^١ في ديوانه ١١١٥ / ٢، واللسان (عمم). قوله: بَراهنَ: أي أذهب لحوم الإبل أهنّ يستأنفن الذهاب في حوائجنا، ويرجعن عائداً منها. وقوله: لِحَاجٍ: جمع حاجة.

^٢ في تهذيب اللغة ٨٩ / ١.

^٣ (عمم).

^٤ في ديوان ذي الرّمة ١١١٥ / ٢.

^٥ في ديوان ذي الرّمة ١١١٥ / ٢، ح ١.

^٦ في ديوانه ١١٢٧ / ٢. وأساس البلاغة ٥١٣ / ١، واللسان (لمح). قوله: أَلَمَحْنَ: أمكنّا من النّظر إليهنّ. وخدود أسيلة: طوبلة سهلة رقيقة. ورواء: مُتَلَتّة. وتشفّ المعاطيس: ترقّ الأنوف؛ الخدود ممتلئة لكنّ الأنوف رقيقة. وسيجيء ذكر هذا البيت، ص ٤٣٢.

جاءت (ما) في البيت زائدةً بعدَ (خَلا)، وهو فعلٌ يدلُّ على الاستثناء، وموضعُ زيادتها هذا نادرٌ، لم ينصَّ عليه غيرُ الباهليِّ (ت ٢٣١هـ) فيما وقفتُ عليه من كلامِ النحويِّينَ على زيادةِ (ما). قال الباهليُّ في زيادةِ (ما) بيتَ الشاعرِ: "وقوله: (خَلا ما أن تَشِفَّ المعاطِسُ)، (ما): ههنا صِلَةٌ، والتَّقديرُ: خَلا أن تَشِفَّ أنوفُهُنَّ"^١. وقوله: صِلَةٌ، يريدُ بها: أنَّها زائدةٌ.

ومنها: زيادتها عقبَ الظَّرفِ: (بَعْدُ)، كقوله، يصفُ نساءً في خُدُورِهِنَّ مثلَ المَهْأِ:^٢

أَشْبَهَنَّهُ النَّظْرَةَ الْأُولَى وَبَهَجَتُهُ وَهْنٌ أَحْسَنُ مِنْهُ بَعْدُ مَا صُورَا

(ما): زائدةٌ بعدَ (بَعْدُ) في البيتِ، و(صُورَا): تمييزٌ، و(النَّظْرَةُ): منصوبٌ بنزعِ الخافضِ، لأنَّ أصله: أَشْبَهَنَّهُ فِي النَّظْرَةِ الْأُولَى، كما فسَّرَه الباهليُّ. قالَ في زيادةِ (ما): "وهنَّ أَحْسَنُ مِنَ الْبَقْرِ بَعْدُ صُورَا. و(ما): زائدةٌ"^٣.

^١ في ديوان ذي الرُّمَّةِ ١١٢٧/٢.

^٢ في ديوانه ١١٥١/٢. ومعنى البيت: أَنَّ النِّسَاءَ أَشْبَهَنَ الْبَقَرَ فِي النَّظْرَةِ الْأُولَى. وهنَّ أَحْسَنُ مِنَ الْبَقْرِ صُورَا. عن شرح الديوان. وللبيت روايةٌ أخرى في غيرِ نُسَخِ الديوان، هي:

أَشْبَهَنَ مِنْ بَقْرِ الْخُلَصَاءِ أَعْيَنَهَا وَهْنٌ أَحْسَنُ مِنْ صِيَرَانِهَا صُورَا

في إصلاح المنطق ١٣٣، وديوان الأدب ٣/٣٤٥، والمحاسب ٢/٥٩، والصحاح (صور) ٧١٦/٢. والصَّيرانُ: جمعُ صَوَارٍ؛ وهو القطيعُ من البقرِ. ويُرَوَّى: صُورَا، بكسرِ الصاد.

^٣ في ديوان ذي الرُّمَّةِ ١١٥٢/٢.

الفصل الرابع:

الْعُدُولُ فِي الْمُسْتَوَى الصَّرْفِيِّ لِلْكَلِمَةِ، وَمَبْحَثُ (الضَّرُورَةِ فِي شِعْرِ ذِي الرُّمَّةِ).

المبحث الأول:

الْعُدُولُ فِي الصِّيغَةِ:

يَدُورُ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ عَلَى صِيغَتِي الْاسْمِ وَالْفِعْلِ - وَالْاسْمُ إمَّا مُشْتَقٌّ وَإِمَّا غَيْرُ مُشْتَقٍّ - وَيَدُورُ الْكَلَامُ عَلَيْهَا هُنَا مِنْ جِهَةٍ بِنَائِهَا، وَمَعَانِيهَا، وَمَجْيءُ بِنَاءٍ فِي مَوْضِعِ بِنَاءٍ آخَرَ، وَعَمَلُهَا مَا خَلَا الْاسْمَ الْجَامِدَ، وَمَا يَجْرِي عَلَى كُلِّ صِيغَةٍ مِنْهُمَا مِنْ زِيَادَةٍ مَعْنَى، أَوْ اخْتِلَافٍ، أَوْ بَقَاءٍ مَعْنَاهَا - وَهِيَ مَعْدُولَةٌ - كَمَا هُوَ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ. وَذَلِكَ أَنَّ الْعُدُولَ مِنْ صِيغَةٍ إِلَى أُخْرَى إِنَّمَا يَجِيءُ فِي جُلِّ حَالَاتِهِ لِمَعْنَى جَدِيدٍ، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ (ت ٦٣٧هـ) فِي ذَلِكَ: "وَأَعْلَمُ - أَيُّهَا الْمُتَوَشِّحُ لِمَعْرِفَةِ عِلْمِ الْبَيَانِ - أَنَّ الْعُدُولَ عَنْ صِيغَةٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ إِلَى صِيغَةٍ أُخْرَى لَا يَكُونُ إِلَّا لِنَوْعِ خُصُوصِيَّةٍ اقْتَضَتْ ذَلِكَ، وَهُوَ لَا يَتَوَخَّاهُ فِي كَلَامِهِ إِلَّا الْعَارِفُ بِرُمُوزِ الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ، الَّذِي اطَّلَعَ عَلَى أَسْرَارِهَا، وَفَتَّشَ عَنْ دَفَائِنِهَا، وَلَا تَجِدُ ذَلِكَ فِي كُلِّ كَلَامٍ، فَإِنَّهُ مِنْ أَشْكَلِ ضُرُوبِ عِلْمِ الْبَيَانِ، وَأَدَقِّهَا فَهْمًا، وَأَغْمَضِهَا طَرِيقًا".^١

أَوَّلًا: صِيغَةُ الْاسْمِ.

وهي قسمان: صِيغَةُ الْأَسْمَاءِ الْجَامِدَةِ غَيْرِ الْمُشْتَقَّةِ، وَصِيغَةُ الْمُشْتَقَّاتِ.

أ - صِيغَةُ الْأَسْمَاءِ الْجَامِدَةِ غَيْرِ الْمُشْتَقَّةِ.

يَقَعُ فِيهَا الْعُدُولُ مِنْ جِهَاتٍ عِدَّةٍ؛ كَالْتَذَكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَالتَّنْكِيرِ وَالتَّعْرِيفِ، وَجُمُوعِ التَّكْسِيرِ، وَالنَّسَبِ، وَغَيْرِهَا. وَأَكْثَرُهَا يَكُونُ الْعُدُولُ فِيهَا مَحْمُولًا عَلَى الْمَعْنَى، وَهَذَا شَائِعٌ مُتَشَرِّفٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَدَلِيلُ قَوَّتِهَا وَشَجَاعَتِهَا، كَمَا أَخْبَرَ أَبُو الْفَتْحِ (ت ٣٩٢هـ)، وَقَالَ: "وَقَدْ شَاعَ وَاتَّسَعَ

^١ فِي الْمَثَلِ السَّائِرِ ٢ / ١٨٠.

عَنْهُمْ حُمِّلَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ عَلَى مَعْقُودِ الْمَعْنَى، وَتَرَكَ الظَّاهِرَ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ كَتَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ وَتَأْنِيثِ الْمَذْكَرِ، وَإِفْرَادِ الْجَمَاعَةِ وَجَمْعِ الْمَفْرَدِ، وَهَذَا فَاشٍ عَنْهُمْ، وَقَدْ أَفْرَدْنَا لَهُ بَاباً فِي كِتَابِنَا فِي الْخَصَائِصِ، وَوَسَمَّنَاهُ هُنَاكَ بِشِجَاعَةِ الْعَرَبِيَّةِ^١.

وَفِي شِعْرِ ذِي الرُّمَّةِ وَقَعَتْ صِيغَةُ الْأِسْمِ الْجَامِدِ مَعْدُولَةً عَنْ جِهَةِ أَصْلِ الْإِسْتِعْمَالِ فِي أَضْرِبٍ، تَفْصِيلُهَا عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

١- وَضْعُ الْمَفْرَدِ فِي مَوْضِعِ الْمُثْنَى.

وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ^٢:

إِلَى ابْنِ أَبِي مُوسَى بِلَالٍ طَوْتُ بَنَاتِ
قِلَاصٍ أَبُوهُنَّ الْجَدِيلُ وَدَاعِرُ
بِلَاداً يَبِيتُ الْبُومُ يَدْعُو بَنَاتِهِ
بِهَا، وَمِنَ الْأَصْدَاءِ وَالْجَنِّ سَامِرُ

فِي قَوْلِهِ: (أَبُوهُنَّ الْجَدِيلُ وَدَاعِرُ) وَضَعَ الْمَفْرَدَ: (أَبُوهُنَّ) فِي مَوْضِعِ الْمُثْنَى؛ لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ مُفْرَدٌ أَخْبَرَ عَنْهُ بِاسْمَيْنِ مُتَعَاظِفَيْنِ بِالْوَاوِ، وَهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْأِسْمِ الْمُثْنَى. وَالْمُبْتَدَأُ يَتَعَيَّنُ تَطَابُقُهُ مَعَ الْخَبَرِ بِالْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ. أَمَّا مَجِيءُ الْمُبْتَدَأِ فِي الْبَيْتِ مَفْرُوداً وَخَبَرُهُ مُثْنَى فَحَمْلُهُ عَلَى أَنَّ الشَّاعِرَ وَضَعَ الْمَفْرَدَ: (أَبُوهُنَّ) فِي مَوْضِعِ الْمُثْنَى: (أَبُوَاهُنَّ)، وَهَذَا أَحَدُ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ فِي تَخْرِيجِ قَوْلِ الشَّاعِرِ هَذَا، وَهُوَ عَنِ الْفَارَسِيِّ (ت ٣٧٧هـ)، وَثَمَّةَ وَجْهَانِ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا عَنْهُ فِيمَا مَضَى^٣.

٢- وَضْعُ الْمَفْرَدِ فِي مَوْضِعِ الْجَمْعِ.

^١ فِي الْمَحْتَسَبِ ١/ ١٤٥. وَانْظُرِ الْخَصَائِصَ ٢/ ٣٦٢.

^٢ فِي دِيَوَانِهِ ٢/ ١٠٣٩. وَكِتَابُ الشَّعْرِ ٣٠١، وَالْخَزَانَةُ ٣/ ٣٥. وَالْجَدِيلُ وَدَاعِرُ: اسْمَانِ لْجَمَلَيْنِ فَحْلَيْنِ. وَتَقَدَّمَ ذِكْرُ الْبَيْتَيْنِ، ص ٣١٢.

^٣ انْظُرْ مَا سَلَفَ، ص ٣١٢.

وذلك كقول ذي الرِّمَّة^١:

فَمَا أَفْجَرْتُ حَتَّى أَهَبَّ بِسُحْرَةٍ عَلاَجِيمَ عَيْنِ ابْنِي صُبَّاحٍ نَثِيرُهَا

قال: عَيْنُ ابْنِي صُبَّاحٍ، فَوَضَعَ عَيْنًا مُفْرَدَةً فِي مَوْضِعِ جَمْعٍ؛ وَهُوَ عُيُونُ ابْنِي صُبَّاحٍ، وَذَلِكَ أَنَّهَا اثْنَانِ، وَلَهُمَا عَدَّةُ عُيُونٍ مَاءٍ، لَكِنَّ الشَّاعِرَ أَضَافَ (عَيْنًا) وَاحِدَةً إِلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُلْبَسُ عَلَى أَحَدٍ أَنْ مُرَادَ الْقَائِلِ هُوَ الْجَمْعُ فِي الْعُيُونِ، سِوَاءَ جَاءَ بِاسْتِعْمَالِهَا عَلَى الْأَصْلِ أَمْ عَدَلَ عَنْهُ. وَذَلِكَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^٢:

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْفُوا فَإِنْ زَمَانَكُمْ زَمَنْ حَمِيصُ

فَأَضَافَ (البَطْنَ) مُفْرَدَةً إِلَى ضَمِيرِ الْجَمْعِ (كُمُ)، وَهُوَ يَقْتَضِي إِضَافَتَهَا بِصِغَةِ الْجَمْعِ، لَكِنَّ الشَّاعِرَ أَضَافَهَا مُفْرَدَةً؛ لِأَنَّهَا لَا تُلْبَسُ عَلَى أَحَدٍ أَنَّهُ أَرَادَ مِنْهَا الْجَمْعَ. وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ خَصَّ وَضَعَ الْمَفْرَدِ مَوْضِعَ الْجَمْعِ وَالْمُثَنَّى بِجَوَارِحِ الْإِنْسَانِ دُونَ غَيْرِهَا، وَأَطْلَقَهُ الْفَرَّاءُ (ت ٢٠٧هـ) دُونَ تَخْصِيصٍ، قَالَ: "وَقَدْ يُجَوِّزُ هَذَا فِيمَا لَيْسَ مِنْ خَلْقِ الْإِنْسَانِ، وَذَلِكَ أَنْ تَقُولَ لِلرَّجُلَيْنِ: خَلَيْتُمَا نِسَاءَكُمَا، وَأَنْتَ تُرِيدُ امْرَأَتَيْنِ. وَخَرَقْتُمَا قُمَصَكُمَا. وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَنَّ مِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ كَانَ لَا يُجِيزُهُ إِلَّا فِي خَلْقِ الْإِنْسَانِ"^٣.

٣- جَمْعُ الْجَمْعِ.

لَيْسَ جَمْعُ الْجَمْعِ قِيَاسًا مُطَرِّدًا، وَإِنَّمَا يُتَوَقَّفُ فِيهِ عَلَى السَّمْعِ، فَلَا يَجُوزُ الْإِقْدَامُ عَلَى جَمْعِ كُلِّ جَمْعٍ حَتَّى يَثْبُتَ أَنَّهُ سُمِعَ، وَهَذَا مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ (ت ١٨٠هـ)، كَمَا أَخْبَرَ الْفَارَسِيُّ

^١ فِي دِيَوَانِهِ ٢٤٦/١. قَوْلُهُ: أَفْجَرْتُ: صَارَتْ فِي الْفَجْرِ، وَأَصْبَحَتْ. وَأَهَبَّ: أَيْقَطَ. نَثِيرُهَا: وَهُوَ صَوْتُ نَخِيرِ الْحُمُرِ عِنْدَمَا تَشْرَبُ الْمَاءَ. عَلاَجِيمُ: جَمْعُ عُلْجُومٍ، وَهُوَ الضَّفْدَعُ. وَصُبَّاحُ: رَجُلٌ مِنْ صَبَّةٍ. وَابْنَاهُ: صَائِدَانِ.

^٢ لَمْ يُنْسَبْ فِي الْكِتَابِ ٢١٠/١، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ٢٤٩/١، وَلِلْفَرَّاءِ ٣٠٧/١، ١٠٢/٢، وَالْمُقْتَضَبِ ١٧٢/٢، وَالْأَصُولِ ٣١٤/١، وَالْحُجَّةُ لِلْفَارَسِيِّ ٨١/٤، وَالْمَحْتَسِبِ ٨٧/٢، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٤٨/٢، ٢٣٧، ١٢٣/٣، وَجَوَاهِرُ الْقُرْآنِ وَنَتَائِجُ الصَّنْعَةِ ١٣٤٤-١٣٤٥، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٢١/٦، وَالْبِرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ ٤٢٨/٢، وَالْخَزَانَةُ ٥٥٩/٧.

^٣ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لَهُ ٣٠٧/١. وَانْظُرِ الْمَحْتَسِبَ ٨٧/٢، وَجَوَاهِرُ الْقُرْآنِ وَنَتَائِجُ الصَّنْعَةِ ١٣٤٥.

(ت ٣٧٧هـ)، وقال: "فَإِنْ قُلْتَ: أَيْحُوزُ أَنْ يَكُونَ (رِهَانٌ) جَمْعُ (رُهْنٍ)، وَلَا يَكُونُ جَمْعُ (رُهْنٍ) فَالْقَوْلُ: إِنَّ سَبْيُوهُ لَا يَرَى جَمْعَ الْجَمْعِ مُطَرِّدًا، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُقَدَّمَ عَلَيْهِ حَتَّى يُعْلَمَ، فَإِذَا كَانَ (رُهْنٌ) قَدْ صَارَ مِثْلَ (كَعْبٍ، وَكَلْبٍ) قُلْنَا: إِنَّ (رِهَانًا) مِثْلَ (كَعْبٍ وَكِلَابٍ)، وَلَمْ يَجْعَلْهُ جَمْعَ الْجَمْعِ إِلَّا بَشَبَتْ^١".

ومذهبُ سَبْيُوهِ يُنْبِئُ عَنْهُ قَوْلُهُ: "وَأَعْلَمُ أَنَّه لَيْسَ كُلُّ جَمْعٍ يُجْمَعُ، كَمَا أَنَّه لَيْسَ كُلُّ مَصْدَرٍ يُجْمَعُ، كَالْأَشْغَالِ وَالْعُقُولِ وَالْحُلُومِ وَالْأَلْبَابِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَجْمَعُ الْفِكَرَ وَالْعِلْمَ وَالنَّظَرَ"^٢. أَي: لَا يُقَاسُ جَمْعُ الْجَمْعِ كَمَا لَا يُقَاسُ جَمْعُ الْمَصَادِرِ.

وَمِنْ جَمْعِ الْجَمْعِ الْوَاردِ فِي شَعْرِ ذِي الرُّمَّةِ قَوْلُهُ^٣:

وَقَرَّيْنٍ بِالزُّرْقِ الْجَمَائِلِ بَعْدَمَا تَقَوَّبَ عَنْ غُرْبَانٍ أَوْرَاكِهَا الْخَطَرُ

(الجمائل) فِي الْبَيْتِ: جَمْعُ لـ (جَمَالٍ)؛ وَهُوَ جَمْعُ: جَمَلٍ.

وَقَوْلُهُ، يَصِفُ جَمَالًا:

دَانَى لَهُ الْقَيْدُ فِي دَيْمُومَةٍ قَذَفَ قَيْنِيهِ وَأَنْسَفَرَتْ عَنْهُ الْأَنْعَامُ

قَالَ الْبَاهِلِيُّ (ت ٢٣١هـ) فِي (الْأَنْعَامِ): "وَالْأَنْعَامُ: جَمْعُ أَنْعَامٍ، وَالْأَنْعَامُ: جَمْعُ نَعَمٍ"^٤.

^١ فِي الْحِجَةِ ٢/٤٤٨.

^٢ فِي الْكِتَابِ ٣/٦١٩.

^٣ فِي دِيَوَانِهِ ١/٥٦٦. وَالْحِجَةُ لِلْفَارْسِيِّ ٢/٤٤٩، ٣/٣٦٨، وَإِضَاحُ شَوَاهِدِ الْإِضَاحِ ٢/٨٢٦. قَوْلُهُ: قَرَّيْنٍ: أَيِ جَمْعَيْنِ. الزُّرْقُ: أَكْثَبَةُ بِالذَّهْنَاءِ. وَتَقَوَّبَ: تَقَشَّرَ. وَغُرْبَانٍ أَوْرَاكِهَا: طَرَفُ رُؤُوسِ أَوْرَاكِهَا الَّذِي يَلِي الذَّنْبَ، الْوَاحِدُ: غُرَابٌ. وَالْخَطَرُ: هُوَ أَنْ يَضْرِبَ الْبَعِيرُ بِذَنْبِهِ فَيَتَلَبَّدَ بِهِ عَلَى عَجْزِهِ. عَنْ شَرْحِ الدِّيَوَانِ.

^٤ فِي دِيَوَانِهِ ١/٣٨٣. قَوْلُهُ: دَانَى: قَصَرَ لَهُ؛ أَيِ لِلْبَعِيرِ. وَدَيْمُومَةٌ: مَفَازَةٌ قَفَرٌ مُسْتَوِيَةٌ. وَقَذَفَ: بَعِيدَةٌ. وَقَيْنِيهِ: الْوَاحِدُ: قَيْنٌ، أَيِ الْوَظِيفُ، وَهُوَ مَوْضِعُ الْقَيْدِ مِنَ الْيَدِ، وَعَظْمُ السَّاقِ مِنَ الْبَعِيرِ. وَأَنْسَفَرَتْ الْأَنْعَامُ: أَنْكَشَفَتْ عَنِ الْبَعِيرِ الْإِبِلُ. ° الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ.

وقوله، يصف حماراً وحشياً^١:

جَادَ الرَّيِّعُ لَهُ رَوْضَ الْقَذَافِ إِلَى قَوَّيْنٍ وَأَعْدَلَتْ عَنْهُ الْأَصَارِيمُ

(الأَصَارِيمُ): جمع الجمع. قال الباهلي فيه: "و(الأَصَارِيمُ): جماعات الناس. يُقال: صِرْمٌ وَأَصْرَامٌ. وَأَصَارِيمٌ: جمع أَصْرَامٍ؛ وهي بيوت^٢".

وقوله^٣:

لَمَّا تَعَالَتْ مِنَ الْبُهْمَى ذَوَائِبُهَا بِالصَّيْفِ وَأَنْصَرَجَتْ عَنْهُ الْأَكَامِيمُ

قوله: "(الأكاميمُ): جمع الجمع: أَكِمَّةٌ، وَأَكِمَّةٌ: جمع كِإِمٍّ؛ وهو وعاء الزهرة التي ينشق عنها^٤".

وقوله، يصف الركب^٥:

أَعَارِبُ طُورِيُونٍ فِي كُلِّ بَلَدَةٍ يَحِيدُونَ عَنْهَا مِنْ حِذَارِ الْمَقَادِرِ

أَعَارِبُ: جمع أَعْرَابٍ، وهو جمع أَعْرَابٍ.

٤ - مَعْدُوْلُ النَّسَبِ.

ثَمَّةُ أَسْمَاءٌ يَحْيَى فِيهَا النَّسَبُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسِهِ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ^٦.

^١ في ديوانه ٤٣٤ / ١. قوله: رَوْضَ الْقَذَافِ: موضع في بني سَعْدِ بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ. وَقَوَّيْنٍ: موضع في ديار بني تميم. وَأَعْدَلَتْ: مَالَتْ وَتَنَحَّتْ. وَالْأَصَارِيمُ: بيوت الناس الذين ينزلون بإيلهم عند مورد الماء.

^٢ المصدر نفسه.

^٣ في ديوانه ٤٤١ / ١. قوله: الْبُهْمَى: بَبْتُ. ذَوَائِبُهَا: رؤوسها. وَأَنْصَرَجَتْ: انشَقَّتْ وَطَارَتْ. وَالْأَكَامِيمُ: أوعية الزهرة التي تنشق عنها.

^٤ المصدر نفسه.

^٥ في ديوانه ١٦٩٨ / ٣. قوله: طُورِيُونٍ: أي غُرَبَاءُ لَا يَتَجَهَّوْنَ لَوَجْهِهِ. في شرح الديوان.

^٦ نظر الكتاب ٣ / ٣٣٦، والأصول ٣ / ٨١، والخصائص ٢ / ٤٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١١.

وذلك كأن يُحذف من الاسم حرفٌ منه أو أكثرُ بعدَ النسبةِ إليه كـ(مَرِيٍّ) في النسبةِ إلى (امرئ القيس)، أو يُنسب إلى جزئه الثاني إذا كان مُركَّباً كقولهم: (مَنافِيٌّ) في (عبد مناف)، أو يُقلب حرفه الآخرُ حرفاً آخرَ كـ(صَنعَانِيٍّ) في النسبةِ إلى (صنعاء)، أو يُنسب إلى الاسمِ بغيرِ حروفه الأصولِ كـ(الرَّازِيٍّ) في النسبةِ إلى (الرِّيِّ)، ومثل ذلك كثيرٌ^١.

ومما جاء في شعرِ ذي الرُّمَّة من هذه الأحوالِ التي وقعَ النسبُ فيها مَعْدولاً عن الأصلِ = قوله: وهو يُشبهُ الناقةَ لسرعتها بالطيورِ التي^٢:

من الزُّرْقِ أو صُقْعٍ كأنَّ رؤوسَهَا من القَهْزِ والقُوْهيِّ بِيضِ المَقَانِعِ
قوله: (والقُوْهيِّ): ضَرَبٌ من الثيابِ المنسوبةِ إلى قُوْهَسْتَانَ في بلادِ فارس^٣، وهو من معدولِ النسبِ؛ لأنَّ الاسمَ في النسبِ مُجْتَزَأٌ منه جُلُّ حروفه قبلَ النسبِ، وكانَ الأصلُ أن يقولَ: قُوْهَسْتَانِيٍّ، وهو مُسْتَعْمَلٌ كما أَخْبَرَ ياقوتُ الحَمَوِيُّ (ت ٦٢٦هـ)، وقالَ فيه: "وربَّما خُفِّفَ مع النسبةِ فُقِيلَ: القُوهَسْتَانِيٌّ". لكنَّ المُسْتَعْمَلَ المشهورَ في النسبةِ إليه هو: (قُوْهيٍّ)، كما جاء في شعرِ ذي الرُّمَّة، وكقولِ نَصِيبِ بنِ رَبَاحٍ:

^١ انظر شرح الكافية الشافية ١٩٦٤، وشرح الشافية للرضي ٨٤/٢.
^٢ انظر ديوانه ٧٩٠/٢. وقوله: من الزُّرْقِ: أي الطيور من فصيلة البازي. والصُّقْعُ: نوعٌ من العُقبان رؤوسها بيض. والقَهْزُ: هو القَرْزُ؛ ثوبٌ من حرير. والمَقَانِعُ: ثيابٌ بيض. عن شارح الديوان أبي نصر الباهلي.
^٣ قال ياقوت في معجم البلدان ٤/٤١٦: "قُوْهَسْتَانَ: بضم أوله ثم السكون ثم كسر الهاء، وهو تعريب قُوْهَسْتَانَ، ومعناه: موضع الجبال؛ لأنَّ (كوه) هو الجبل بالفارسية، وربما خُفِّفَ مع النسبة فُقِيلَ: القُوهَسْتَانِيٌّ. وأكثرُ بلادِ العجم لا يخلو عن موضع يقال له: قُوْهَسْتَانَ لما ذكرنا، وأمَّا المشهورة بهذا الاسم فأحدُ أطرافها متَّصِلٌ بنواحي هِراة ثم يمتدُّ في الجبال طويلاً حتى يتصلَّ بقرب مَهاوِنْدَ ومَمدَانَ وبروجرد، هذه الجبال كلها تسمَّى بهذا الاسم، وهي الجبال التي بين هِراة ونيسابور، وأكثر ما ينسب هذه النسبة فهو منسوب إلى هذا الموضع، وفتحها عبد الله بن عامر بن كريز في أيام عثمان بن عفان سنة ٢٩ للهجرة".

^٤ انظر الحاشية السالفة.

^٥ انظر ديوانه ١١٠، والكتاب ٥٧/٤، والأصول ١٢٥/٣، وأملالي القالي ٨٨/٢، والخصائص ٢١٦/١، والصحاح (سود) (سود) ٤٩١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦٢/٧، واللسان (سود، بنق، قوه). ويروى فيه: (كُسيْتُ ولم أملك سواداً).

سَوَدْتُ فَلَمْ أَمْلِكْ سَوَادِي، وَتَحْتَهُ قَمِيصٌ مِنَ الْقَوْهِ يَبْضُ بَنَائِقُهُ
ومنه قوله أيضاً:

دَاوِيَّةٌ وَدُجَى لَيْلٍ كَأَتَمَّهَا يَمُّ تَرَاطُنٍ فِي حَافَاتِهِ الرُّومُ

الأصل في (دَاوِيَّة): دَوِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الدَّوِّ؛ وهو المَفَازَةُ. قال الجوهري (٣٩٣هـ): "والدَّوُّ والدَّوِيُّ: المَفَازَةُ، وكذلك الدَّوِيَّةُ؛ لِأَنَّهَا مَفَازَةٌ مِثْلُهَا فَنُسِبَتْ إِلَيْهَا"^١. وقال أيضاً في النِّسْبَةِ إِلَيْهَا: "وَرَبَّمَا قَالُوا: دَاوِيَّةٌ، قَلَبُوا الْوَاوَ الْأَوَّلَى السَّاكِنَةَ أَلْفًا لَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ"^٢. وحرَّجَه الفارسي (٣٧٧هـ) على أَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الدَّوِّ، قَالَ: "فَأَمَّا مَا يَقُولُهُ بَعْضُ الْبَغْدَادِيِّينَ مِنْ أَنَّ الْأَلْفَ فِي (دَاوِيَّة) بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ فِي (دَوِيَّة) فَقَدْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ عَلَى خِلَافِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَنَى مِنَ الدَّوِّ فَاعِلًا كَالكَاهِلِ وَالْغَارِبِ، ثُمَّ أَضَافَ إِلَيْهِ عَلَى مَنْ قَالَ: (حَانِيٌّ)"^٣.

ومنه: قوله: (الْمَرْئِيُّ) فِي النِّسْبَةِ إِلَى (أَمْرِئِ الْقَيْسِ)، بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ مِنْ أَوَّلِهِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ: (أَمْرِئِيٌّ) بِإِثْبَاتِهَا، وَالْأَوَّلَى مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا أَيْضًا.

^١ في ديوانه ١/ ٤١٠. و(دَاوِيَّة) فِي الْبَيْتِ رَوَايَةٌ أُخْرَى أَشَارَ إِلَيْهَا الْبَاهِلِيُّ فِي شَرْحِ الدِّيَوَانِ، وَمَا أَثْبَتَهُ فِي الْأَصْلِ: (دَوِيَّة). وَالْأَوَّلَى فِي: جَامِعِ الْبَيَانِ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ ١٣/ ٧٤، وَالْحَيَوَانِ ٦/ ١٧٦، وَشَرْحِ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ٤٣٥، وَأَسَاسِ الْبَلَاغَةِ (رَطْن) ١/ ٣٦٠، وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٥/ ١٥٤، وَالْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٥/ ١٣٨، وَالدَّرِّ الْمَصُونِ ٥/ ٤٣٧، وَاللِّسَانِ (رَطْن). وَتَرَاطُنٌ؛ أَيِ تَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ أَعْجَمِي لَا تَفْهَمُهُ الْعَرَبُ.

^٢ فِي الصِّحَاحِ (دَوِيٌّ) ٦/ ٢٣٤٣.

^٣ فِي الصِّحَاحِ (دَوِيٌّ) ٦/ ٢٣٤٤.

^٤ فِي الْحُجَّةِ ١/ ٨٥.

^٥ انظر الكتاب ٣/ ٣٦٨، والمقتضب ٣/ ١٤١ - ١٤٢، والأصول ٣/ ٦٩، والتكملة ٢٦٨، وعلل النحو ٥٤٩، ودرّة الغوّاص ٥٥٤ - ٥٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٨، وابن الحاجب ١/ ٥٧٩، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٥٦، وشرح الكافية الشافية ١٩٥٣، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٧٥.

ومواضيع هذه النسبة في شعره كثيرة، منها قوله، يهجو بني امرئ القيس؛ قوم هشام
الذي كان ذو الرمة دائم الهجاء له:

إِذَا مَرَّيْتُ بَاعَ بِالْكَسْرِ بِنْتَهُ فَمَا رَبَحْتُ كَفُّ الَّذِي يَسْتَفِيدُهَا

وقوله يهجو امرأ القيس أيضاً:

إِذَا الْمَرْئِيَّ شَبَّ لَهُ بِنَاتٌ عَصَبْنَ بِرَأْسِهِ إِبَةً وَعَارَا

إِذَا الْمَرْئِيَّ سَيِّقَ لِيَوْمٍ فَخْرٍ أَهَيْنَ وَمَدَّ أَبْوَاعاً قِصَارَا

إِذَا الْمَرْئِيَّ شَقَّ الْغَرْسُ عَنْهُ تَبَوَّأَ مِنْ دِيَارِ اللَّؤْمِ دَارَا

إِذَا مَا شِئْتَ أَنْ تَلْقَى لَيْمًا فَأَوْقَدْ يَأْتِكَ الْمَرْئِيَّ نَارَا

ب - صيغة المشتقات.

١ - العُدُولُ في إعمالها.

• (اسم الفاعل):

يعمل اسمُ الفاعلِ عَمَلَ فَعْلِهِ، فيرفعُ فاعلاً كقولنا: (زيدٌ قادمٌ أبوه)، وينصبُ مفعولاً به كقولنا: (زيدٌ ضاربٌ عمرًا)، ومفعولاً مطلقاً نحو: (زيدٌ واقفٌ في الدَّارِ وقوفاً)، ويتعلَّقُ به الظرفُ والجارُّ والمجرورُ كما يتعلَّقانِ بالفعلِ.

واسمُ الفاعلِ وغيره من المشتقاتِ تُعدُّ فُرُوعاً على أفعالها من حيثُ عَمَلُهَا، وبذلك يكونُ إعمالها مُقَيِّداً بشروطٍ كما يُقَيِّدُ عَمَلُ كُلِّ فَرْعٍ بشروطٍ تَحْطُّهُ عن مَرْتَبَةِ الْأَصْلِ. والشُّرُوطُ التي قَيَّدَ بها عَمَلُ اسمِ الفاعلِ هي: أن يجيءَ دالًّا على زَمَنِ الحَالِ أو المُسْتَقْبَلِ، ولا

^١ في ديوانه ٢/ ١٢٣٦.

^٢ في ديوانه ٢/ ١٣٩١ - ٢٣٩٤. وقوله: إِبَةً: أي عار وفضيحة. والغَرْسُ: ما يخرجُ مع الوليد من السِّلِ عند الولادة.

يَعْمَلُ فِي الْمَاضِي إِلَّا إِذَا دَلَّ الْكَلَامُ فِي الْمَاضِي عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّبُهُمْ بِأَسْطُرْ ذِرَاعِيهِ﴾ [الكهف ١٨]. وَأَنْ يَكُونَ مُعْتَمِداً عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ؛ كَأَنْ يَكُونَ خَبِراً أَوْ حَالاً أَوْ صِفَةً أَوْ يُسَبِّقَ بِنَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ، وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ لَا يَشْتَرِطُ هَذَا الشَّرْطَ فِي عَمَلِهِ^١. وَأَلَّا يَكُونَ مُصَغَّراً، وَلَا مَبْنِياً مَعَ (لَا) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ، وَلَا مَوْصُوفاً؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ يَزُولُ شَبَهُهُ بِالْأَفْعَالِ وَيَخْلُصُ لِلْأَسْمِيَّةِ، وَالْأَسْمَاءُ لَا تَعْمَلُ كَمَا أَنَّ الْأَفْعَالَ لَا تُوصَفُ وَلَا تُصَغَّرُ وَلَا تُبَايِرُهَا الْحُرُوفُ النَّاسِخَةُ^٢.

أَمَّا شَعْرُ ذِي الرُّمَّةِ فَجَاءَ اسْمُ الْفَاعِلِ فِيهِ بِمَوْضِعٍ وَاحِدٍ نَاقِضٍ أَحَدِ الشَّرُوطِ فِي عَمَلِهِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ^٣:

وَقَائِلَةٌ تَخْشَى عَلَيَّ: أَظُنُّهُ سَيُودِي بِهِ تَرَحَّالُهُ وَمَذَاهِبُهُ

ظَاهِرُ الْبَيْتِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّاعِرَ أَعْمَلَ اسْمَ الْفَاعِلِ (قَائِلَةٌ) فِي مَفْعُولِهِ جُمْلَةً: (أَظُنُّهُ)، وَأَعْمَلَهُ فِيهَا مَعَ أَنَّهُ وَصِفَ بِجُمْلَةٍ (تَخْشَى)، وَهَذَا نَقْضٌ لِأَحَدِ شُرُوطِ عَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ؛ وَهُوَ أَلَّا يَكُونَ مَوْصُوفاً؛ لِأَنَّ وَصْفَهُ يُزِيلُ عَنْهُ شَبَهُهُ بِالْأَفْعَالِ وَيَجْعَلُهُ اسْماً خَالِصاً، وَالْاسْمُ لَا يَعْمَلُ فِي شَيْءٍ.

وَهَذَا الْبَيْتُ مَشْهُورٌ مُتَدَاوِلٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَدَارَ عَلَيْهِ كَلَامٌ فِيهِ آرَاءٌ تُخْرِجُ ظَاهِرَهُ ، وَتُقَدِّرُ فِيهِ الْإِعْرَابَ وَتُخْرِجُ اسْمَ الْفَاعِلِ مِنْ نَقْضِ شَرْطِ عَمَلِهِ: (عَدَمَ وَصْفِهِ)، وَقَدْ تَقَدَّمَ إِثْبَاتُ هَذِهِ الْآرَاءِ مُفَصَّلَةً فِيمَا مَضَى مِنْ فَصْلِ (الْعُدُولِ فِي الْإِعْرَابِ)^٤.

^١ انظر الباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٤٠.

^٢ انظر في شروط عمل اسم الفاعل وغيره من المشتقات: الأصول ١/ ١٢٥-١٢٦، والحجة للفارسي ١/ ١٩٦، ٤/ ٤٤٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٣٧-٤٤٠، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٤٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٢٨.

^٣ في ديوانه ٢/ ٨٥٨. والحجة ٥/ ٢٢٥، وجواهر القرآن ونتائج الصنعة ١٠٨٦، ومغني اللبيب ٥/ ٢٦٦، وشرح أبياته للبغدادى ٦/ ٣١٤. وقد سلف ذكر هذا البيت، في ص ٢٧٨.

^٤ انظر ص ٢٧٨، وما بعدها.

• (اسم المكان):

لا يعمل هو ولا اسم الزمان ولا اسم الآلة، بإجماع النحويين^١، وذلك أن صيغته "وُضِعَتْ على أن تدل على ذات مُبْهَمَةٍ مُتَّصِفَةٍ بِوَصْفٍ مُعَيَّنٍ غَيْرِ مُحْصَصَةٍ بِمَتَّبُوعٍ وَلَا غَيْرِهِ، فلما لم يكن لها مُحْصَصٌ لم تجر عليه، ولم ترفعهُ، ولم تنصب أيضاً شيئاً"^٢.

وإن جاء اسم المكان عاملاً في ظاهره تأولوه، بأنحاء عدة:

منها: أنهم تأولوه بأنه مصدر ميمي، وذلك أنهم على نفس الوزن، قال سيبويه: "وربما بنوا المَصْدَر على (المفعِل) كما بنوا المكان عليه، إلا أن تفسير الباب وجملته على القياس كما ذكرت لك، وذلك قولك: (المرجع)"^٣. وذلك كقوله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [المائدة ٤٨]. (مرجعكم): عند سيبويه وغيره مصدر ميمي، بمعنى: رُجوعكم، وليس اسماً للمكان؛ لأنه عمل في الحال (جميعاً)، واسم المكان لا يعمل.

ومنها: أنهم قدروا قبله مضافاً محذوفاً، وذلك كقول النابغة الذبياني^٤:

كَأَنَّ جَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُبُولَهَا
عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَقَّتْهُ الصَّوَانِعُ

^١ انظر المحكم والمحيط الأعظم ٣١٧/١، وجواهر القرآن ونتائج الصنعة ١٥٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٣٣/١، وشرح الشافية للرضي ١٥/٢-١٦، وشرح شواهدا للبغدادي ١٠٨/٤، والبحر المحيط ٢٦٥/١، واللسان (رجع)، والخزانة ٤٥٤/٢.

^٢ عن الرضي في شرح الشافية ١٥/٢.

^٣ في الكتاب ٨٨/٤.

^٤ المصدر نفسه.

^٥ انظر إيضاح شواهد الإيضاح ٤٣٣/١.

^٦ في ديوانه ٤٣، والصحاح (نمق) ١٥٦١/٤، والمحكم والمحيط الأعظم ١٨٥/٦، وجواهر القرآن ونتائج الصنعة ١٥٤، ١٤٤٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٣٧/١، وشرح الشافية للرضي ١٦/٢، وشرح شواهدا للبغدادي ١٠٦/٤، والخزانة ٤٥٣/٢. وقوله: الرامسات: الرياح الشديدة. وقَضِيمٌ: صحيفة بيضاء. ونَمَقَّتْهُ الصَّوَانِعُ: حَسَّنَتْ صنعه. والصَّوَانِعُ؛ جمع صانعة، وهي المرأة التي تعمل في مهنة الحياكة.

تَأَوَّلُوا (مَجَرَّ) فِي بَيْتِ النَّابِغَةِ بِأَنَّهُ مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ نَصَبَ مَفْعُولًا بِهِ (ذِيُولَهَا)، وَلَا يَصِحُّ كَوْنُهُ اسْمَ مَكَانٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ. وَقَدَّرُوا قَبْلَ (مَجَرَّ) مُضَافًا مَحْذُوفًا؛ كَأَنَّهُ أَرَادَ: كَأَنَّ آثَارَ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ، أَوْ كَأَنَّ مَوْضِعَ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ. قَالَ الْبَغْدَادِيُّ (ت ١٠٩٣ هـ) فِي تَأْوِيلِهِ: "عَلَى أَنْ فِيهِ حَذْفٌ مُضَافٍ، وَالتَّقْدِيرُ: (كَأَنَّ أَثَرَ مَجَرَّ أَوْ مَوْضِعَ مَجَرَّ، وَ(مَجَرَّ) مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ، وَ(ذِيُولَهَا): مَفْعُولُهُ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمَ مَكَانٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يَرْفَعُ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَنْصَبَ، وَكَذَا اسْمُ الزَّمَانِ وَالْأَلَةِ، وَإِنَّمَا كَانَ بِتَقْدِيرِ مُضَافٍ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مَصْدَرًا فَلَا يَصْلُحُ الْإِخْبَارُ عَنْهُ بِ(قَضِيمٍ)، وَإِنْ كَانَ اسْمَ مَكَانٍ فَلَا يَصِحُّ نَصْبُهُ الْمَفْعُولَ".^١

أَمَّا مَا جَاءَ فِي شَعْرِ ذِي الرُّمَّةِ مِنْ اسْمِ الْمَكَانِ عَلَى وَزْنِ الْمَصْدَرِ الْمِيمِيِّ، فَإِنَّهُ مُؤَوَّلٌ بِالْمَصْدَرِ أَيْضًا جَرِيًّا عَلَى مَنْعِ إِعْمَالِ اسْمِ الْمَكَانِ، عَلَى أَنَّ ظَاهِرَ الْلفظِ فِيهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ اسْمُ مَكَانٍ عَامِلٌ فِيهِمَا بَعْدَهُ، وَقَدْ جَاءَ فِي شَعْرِهِ وَقَدْ نَصَبَ مَفْعُولًا بِهِ، وَمَفْعُولًا مُطْلَقًا.

أَمَّا نَصْبُهُ لِلْمَفْعُولِ بِهِ فَقَوْلُهُ^٢:

كَأَنَّ مَجَرَّ الْعَيْسِ أَطْرَافَ حُمُطِهَا بِحَيْثُ التَّقَى مِنْ كِرْسٍ مَرْكُوهٍ الْعُقْرِ

قَوْلُهُ: (مَجَرَّ) عَلَى قِيَاسِ النَّحْوِيِّينَ مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ: (الْعَيْسِ)، وَ(حُمُطِهَا): مَفْعُولٌ بِهِ لِلْمَصْدَرِ. وَيُقَدَّرُ قَبْلَهُ مُضَافٌ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: (كَأَنَّ مَوْضِعَ مَجَرَّ الْعَيْسِ)؛ وَذَلِكَ لِيَسْتَقِيمَ الْإِخْبَارُ عَنْهُ بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ الَّذِي هُوَ (بِحَيْثُ)، فَإِنَّهُ فِي مَحَلِّ الْخَبَرِ لِاسْمِ (كَأَنَّ)، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى الْمَكَانِ. وَهَذَا التَّأْوِيلُ جَارٍ عَلَى قِيَاسِ النَّحْوِيِّينَ، فَإِنَّهُمْ يَخْرُجُونَ بِهِ عَنِ الْقَوْلِ: إِنْ اسْمُ الْمَكَانِ يَعْمَلُ.

^١ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ شَرْحِ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١٠٦/٤.

^٢ فِي دِيَوَانِهِ ٥٨٦/١. قَوْلُهُ: حُمُطِهَا: جَمْعُ خِطَامٍ؛ وَهُوَ كُلُّ مَا وُضِعَ عَلَى أَنْوْفِ الْإِبِلِ لَتُقَادَ بِهِ مِنْ حَبْلِ وَغَيْرِهِ. وَالْكِرْسُ: الْبَعْرُ وَالْبَوْلُ يَتَلَبَّدُ. وَالْمَرْكُوهُ: الْحَوْضُ الصَّغِيرُ يَجْعَلُهُ الرَّجُلُ لِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ. وَالْعُقْرُ: مَقَامُ الشَّارِبَةِ، حَيْثُ تَقُومُ الْإِبِلُ فِي أَصْلِ الْحَوْضِ. عَنْ شَرْحِ الدِّيَوَانِ بِتَصْرِفٍ يَسِيرٍ.

وإذا ترك قول الشاعر على ظاهره دونما تقدير محذوف فإن (مجر) اسم مكان عامل في المفعول به بلا ريب، وقد قالوا (بها هو في معناه): إذا كان أمر الإعراب جارياً على ظاهر اللفظ فعدم التقدير والتأويل أولى.

وأما نصبه للمفعول المطلق فقوله، يصف أطلال مية:

يَسْجُجُ الْبُكَاءُ لَا تَرِيمَ وَأَتَهَا مَمَرٌ لِأَصْحَابِي مَرَاراً وَمَنْظَرٌ

قوله: (ممر) نصب المفعول المطلق (مراراً). وهو بقياس النحويين مصدر ميمي، لكن الظاهر في البيت يدفع دفعا إلى القول: إنه اسم مكان للممر، ودليل ذلك أنه أخبر به عن مكان الأطلال، فقال: إنها ممر ومنظر؛ أي مكانان: مكان للممر ومكان للنظر.

٢- وَضْعُ صِيغَةٍ فِي مَوْضِعِ صِيغَةٍ أُخْرَى.

تَجِيءُ صِيغَةٌ فِي مَوْضِعِ صِيغَةٍ أُخْرَى، وكاشف ذلك هو المعنى لا غير، وذلك إما لزيادة معنى أو تأكيده، أو للمبالغة. وأمثلة تعاقب صيغ المشتقات بعضها في مكان بعض كثيرة في شعر ذي الرمة. وتفصيلها على النحو الآتي:

أ- وَضْعُ (أَفْعَل) فِي مَوْضِعِ (فَاعِل).

وذلك في قوله:

أَخِي فَقَرَاتٍ دَبَبَتْ فِي عِظَامِهِ شَفَافَاتُ أَعْجَازِ الْكَرَى وَهُوَ أَخْضَعُ

(أَخْضَعُ) في البيت بمعنى (خاضع)؛ وهو المطأطئ رأسه ذلاً أو نِعَاساً كما عليه معنى البيت.

^١ في ديوانه ٦١٥/٢. قوله: ألا تريم: أي لا تبرح، فهي باقية.

^٢ في ديوانه ٧٣٦/٢. وجامع البيان في تأويل القرآن ٩٣/٢٠، وجمهرة اللغة ٦٠٧/١. قوله: شفافات: بقايا. وأعجاز الكرى: أواخر النعاس. وأخضع: خاضع للنعاس رأسه، ومطأطئه.

ومثل هذا التّعاقب في (أَفْعَل، وفَاعِل) واردٌ في شعرهم، ومنه قولُ الشاعر^١:

لَعَمْرُكَ إِنَّ الزُّبْرَقَانَ لَبَازِلٌ لِمَعْرُوفِهِ عِنْدَ السَّيْنِ وَأَفْضَلُ

قال: وَأَفْضَلُ؛ بمعنى: فاضِل^٢. وذلك من أجلِ المبالغة في بيان (خُضُوعِهِ) في بيتِ ذي الرُّمَّة، بعدما لاقى صاحبه ما لاقى من وَعْثَاءِ السَّفَرِ وَمَشَقَّتِهِ. والمبالغة في بيان (تَفَضُّلِهِ، وكرمِهِ) في البيتِ الثاني، فـ(أَفْعَل) فيها من زيادةِ المعنى وكثرته ما ليسَ في (فاعِل).

ب - وَضَعُ (فَعِيل) في مَوْضِعِ (مُفْعِل).

تتَعاقَبُ صِیْغَةُ الصَّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ (فَعِيل) مع صِیْغَةِ اسمِ الفاعِلِ من فوقِ الثَّلَاثِيَّ (مُفْعِل)، وذلك في قولِ ذي الرُّمَّة^٣:

وَتَرَفَّعَ مِنْ صُدُورِ شَمَرَدَلَاتٍ يَصُكُّ وَجُوهَهَا وَهَجٌ أَلِيمٌ

أراد: وَهَجٌ مُؤْلَم. وَوَضَعَ (فَعِيل) في مَوْضِعِ (مُفْعِل) كثيرٌ في العربيَّة، منه قوله تعالى: ﴿وَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة ١٠]، وقوله: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة ١١٧]، وقوله: ﴿اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النمل ٩]. أي: عَذَابٌ مُؤْلَم، ومُبْدِع، والمُحْكِم.

وقولُ عَمْرِو بْنِ مَعْدِيكَرِبَ الزُّبَيْدِيِّ:

أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ يُورِّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعٌ

أي: الداعي المُسْمِعُ.

^١ في جامع البيان في تأويل القرآن ٩٣/٢٠، بلا نسبة.

^٢ المصدر نفسه.

^٣ في ديوانه ٦٧٧/٢. وجامع البيان في تأويل القرآن ٢٨٣/١، والزاهر في معاني كلمات الناس ٨٠/١، ٤٧٦، والدر المصون ١/١٣٠. قوله: شَمَرَدَلَات: نُوق طُول سِرَاع. وَوَهَج: حَرٌّ شَدِيد. عن شرح الديوان.

^٤ انظر الخزانة ٨/١٧٩ - ١٨٠، ومصادر الحاشية السالفة.

^٥ في ديوانه ١٤٠، ومجاز القرآن ٢٨٢/١، وجامع البيان في تأويل القرآن ٢٣٨/١، والزاهر في معاني كلمات الناس ٨٠/١، والبحر المحيط ٩٨/١، والدر المصون ٨٥/٢، والخزانة ٨/١٧٨.

ج - مجيء (الْمُتَفَعِّل) بمعنى: (الْمُسْتَفْعِل).

وذلك في قول ذي الرُّمَّة^١:

فَيَاكَرَمَ السَّكَنِ الَّذِينَ تَحَمَّلُوا عَنِ الدَّارِ وَالْمُسْتَخْلِفِ الْمُتَبَدِّلِ

(الْمُتَبَدِّل) في البيت بمعنى: (الْمُسْتَبَدِّل)؛ لأنَّ الطُّبَّاءَ هي التي حَلَّتْ في المكانِ بعدَ هجرانِ أهله له، والديارُ إذا استُخْلِفَتْ بهم الطُّبَّاءُ فإنَّها أيضاً استُبدِلَتْها بهم.

ومجيءُ (تَفَعَّلَ) بمعنى (اسْتَفْعَلَ) غيرُ مُسْتَعَرَبٍ في القرآن الكريم وغيره. ومما جاء فيه من ذلك، قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَدَّلُوا الْحِيثَ بِالطَّبِيبِ﴾ [النساء ٢]. أي لا تستبدلوا^٢.

وفيها قال السَّمينُ الحلبيُّ: "و(تَفَعَّلَ) هنا بمعنى (اسْتَفْعَلَ)، وهو كثيرٌ، نحو: تَعَجَّلَ وتأخَّرَ بمعنى: اسْتَعَجَلَ واستأخَّر"^٣.

د - وَضَعُ (أَفْعَلَ) في مَوْضِعِ (فَعِيل).

نحو قول ذي الرُّمَّة، يَصِفُ ثَوْرًا:

كَالْبَرْقِ فِي الْعِرَاقِ حَيْنَ أَنْجَدَا

وَكَانَ مِنْهُ الْمَوْتُ غَيْرَ أَبْعَدَا

قوله: (غَيْرَ أَبْعَدَا)؛ بمعنى: (غَيْرَ بَعِيد).

^١ في ديوانه ١٤٦٥/٣. وديوان الأدب ١٣٢/١، والصحاح (سكن) ٢١٣٦/٥، والكشاف ٤٦٥/١، والدر المصون

٣/٥٥٦، والخزانة ٦/٩.

^٢ انظر الدر المصون ٣/٥٥٦.

^٣ المصدر نفسه.

^٤ في ديوانه ٣١٠/١.

قال الباهلي (ت ٢٣١هـ): "غير أبعد: غير بعيد، كما قال: الله أكبر، بمعنى: كبير".^١

وقوله، يهجو بني امرئ القيس^٢:

أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ عَارَ بَنَاتِكُمْ بِكُلِّ مَكَانٍ يَا امْرَأَ الْقَيْسِ أَشْنَعُ

أي عارهنّ شنيع^٣. وهذا كقول الفرزدق^٤:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْنًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أراد: عزيزة وطويلة؛ وذلك لزيادة مبالغة في الفخر.

هـ - وَضْعُ الْمَصْدَرِ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ.

قد يجيء المصدر دالاً على معنى الصِّفَةِ، وعندئذ يُؤوَّلُ بِمُشْتَقٍّ، وجاء ذلك في شعر ذي الرُّمَّة، ومنه قوله^٥:

كَأَنَّ فُرُوجَ اللَّأَمَةِ السَّرْدِ شَدَّهَا عَلَى نَفْسِهِ عَبْلُ الذَّرَاعَيْنِ مُحْدَرُ

في قوله: (اللأمة السرد)، وصف الَّلأمةَ بالمصدر (السرد)، وأراد الصِّفَةَ منه؛ وهي صيغة اسم المفعول؛ أي (اللأمة المسرودة)؛ أي المشغولة بالحكمة بالخلق. وأشار إلى ذلك الباهلي في شرح ديوان الشاعر^٦.

^١ المصدر نفسه.

^٢ في ديوانه ٧٤٤/٢.

^٣ في ديوانه ٣١٨/٢. ومجاز القرآن ١٢١/٢، وجامع البيان في تأويل القرآن ٩٤/٢٠، والبحر المحيط ١٧١/٥، والخزانة ٢٤٢/٨ - ٢٤٣.

^٤ في ديوانه ٦٤٠/٢. قوله: فُروج الَّلأمة: شقوق الدَّرْع. والسَّرْد: هو عَمَلُ الدَّرْع؛ وهو إدخال الحَلَقِ بعضها ببعض. وعَبْلُ الذَّرَاعَيْنِ: غليظ الذراعين؛ وهو الأسد. ومُحْدَر: دَخَلَ فِي أَجْمَتِهِ.

^٥ المصدر نفسه.

وقوله^١:

وَأَنْوَاءُ أَحْوَالٍ تَبَاعٍ ثَلَاثَةٌ بِهَا كَانَ مِمَّا يَسْتَحِيرُ مَطِيرُهَا

جاء بالمصدر (تباع) وصفاً للجمع (أحوال)، وهو بموضع: (مُتَّبِعَةٌ). وقد ذكر أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ) أَنَّ الْمَصْدَرَ يُوَضَّعُ مَوْضِعَ الصِّفَةِ فَيُوصَفُ بِهِ الْأِسْمُ لِغَرَضَيْنِ اثْنَيْنِ: صِنَاعِيٍّ وَمَعْنَوِيٍّ.

أَمَّا الصِّنَاعِيُّ فَمِنْ أَجْلِ أَنْ يَدُلَّ عَلَى شَبِّهِ الْمَصْدَرِ لِلصِّفَةِ الَّتِي وُضِعَ فِي مَوْضِعِهَا. وَأَمَّا الْمَعْنَوِيُّ فَلِإِعْطَاءِ الْمُوصُوفِ الْقُوَّةَ وَالتَّمَكِينَ؛ فَالْإِسْمُ إِذَا وُصِفَ بِالْمَصْدَرِ صَارَ كَأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ مَخْلُوقٌ مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ^٢.

و - وَضِعُ صِيغَةِ مَصْدَرٍ فِي مَوْضِعِ صِيغَةِ مَصْدَرٍ أُخْرَى.

وأمثلة هذا التَّعاقُبِ فِي صِيغِ الْمَصْدَرِ فِي شَعْرِ ذِي الرُّمَّةِ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

١ - يَجِيءُ (فَعْل) فِي مَوْضِعِ (افْتِعَال):

وذلك كقولهِ، يصفُ ثوراً^٣:

وَقَدْ تَوَجَّسَ رِكَزاً مُقْفَرٌ نَدَسٌ بِنَبَأَةِ الصَّوْتِ مَا فِي سَمْعِهِ كَذِبٌ

يجيئُ مصدرُ (سَمِعَ) عَلَى (سَمِعَ، وَسَمِعَ)، ومصدرُ (اسْتَمَعَ) عَلَى (اسْتَمَاعَ)، وقد يجيئُ (سَمِعَ) فِي مَوْضِعِ (اسْتَمَاعَ)، كما جاءَ فِي بَيْتِ ذِي الرُّمَّةِ السَّالِفِ؛ فَإِنَّ (سَمِعَهُ) فِيهِ بِمَعْنَى:

^١ فِي دِيَوَانِهِ ٢٢١/١. قَوْلُهُ: الْأَنْوَاءُ: جَمْعُ نَوَاءٍ؛ وَهُوَ سُقُوطُ نَجْمٍ وَظُهُورُ آخَرٍ. وَأَحْوَالٌ: جَمْعُ حَوْلٍ؛ وَهُوَ أَنْ يَمْضِيَ عَامٌ كَامِلٌ. وَيَسْتَحِيرُ مَطِيرُهَا: يَتَحَيَّرُ، لَا يَكَادُ يَبْرُحُ، يَرِيدُ: الْغَيْمُ. عَنْ شَرْحِ الدِّيَوَانِ.

^٢ انْظُرِ الْخَصَائِصَ ٢٦٢/٣. وَقَدْ تَصَرَّفْتُ قَلِيلاً بِالنَّقْلِ عَنْ أَبِي الْفَتْحِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

^٣ فِي دِيَوَانِهِ ٨٩/١، وَالصَّحَاحُ (نَبَأٌ) ١، ٧٤، وَالدَّرُ الْمَصُونُ ١/١١٤. قَوْلُهُ: تَوَجَّسَ: تَسَمَّعَ. رِكَزاً: صَوْتاً خَفِيفاً. وَمُقْفَرٌ: أَخُو قَفْرَةٍ؛ وَهُوَ الثَّورُ. وَنَدَسٌ: فَطْنٌ. وَنَبَأَةُ الصَّوْتِ: الصَّوْتُ الْخَفِيُّ.

(استماعه)؛ لأنه أَصغَى إلى دَقَّةِ الصَّوْتِ، وَخَفَائِهِ، فَالْتَفَطَهُ وَاسْتَحْضَرَهُ، فَتَاهَبَ لِيَفِرَّ مَنَاجَاً لِنَفْسِهِ. وهذا يَسْتَدْعِي وَضَعَ المَصْدَرِ (سَمِعَ) في مَوْضِعِ (اسْتِماع).^١

٢- وَضَعُ (تَفَعَّلَ) في مَوْضِعِ (تَفَعَّلَ).

قال ذو الرُّمَّة:^٢

يُقَطِّعُ مَوْضُوعَ الْحَدِيثِ ابْتِسَامُهَا تَقَطَّعَ مَاءِ الْمُزْنِ فِي نَزْفِ الْحَمْرِ

قوله: (يُقَطِّعُ) من (قَطَعَ)، ومصدره (تَقَطَّعَ)، تقول: كَلَّمْتُهُ تَكْلِيماً، وَعَلَّمْتُهُ تَعْلِيماً. والشَّاعِرُ جاءَ بِمَصْدَرٍ (يُقَطِّعُ: من قَطَعَ: فَعَّلَ) على (تَفَعَّلَ)؛ وهو (تَقَطَّعَ)، وهذا مصدرُ الفعلِ (تَقَطَّعَ: تَفَعَّلَ) وليس مصدرَ (فَعَّلَ)، لكنَّه وضعه مَوْضِعَ (تَفَعَّلَ)، كما يُوضَعُ (تَفَعَّلَ) في مَوْضِعِ (تَفَعَّلَ)، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَادْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ [الزَّمَلُ ٨]. أي تَبَتَّلًا: تَفَعَّلًا؛ لأنَّ فعله: تَبَتَّلَ: تَفَعَّلَ.

ثانياً: صِيغَةُ الْفِعْلِ.

أ- العُدُولُ في تَعَدِّي الفعلِ وَلُزُومِهِ.

ثَمَّةُ صِيغَةٍ لِلْأَفْعَالِ تَجِيءُ لازِمَةً فَاعِلِيهَا، لا تَعَدِّي إلى مَفَاعِلِهَا بِنَفْسِهَا، وذلك نَحْوُ صِيغَةِ (تَفَاعَلَ)، فَإِنَّهَا تَجِيءُ لازِمَةً غَيْرَ مُتَعَدِّيَةٍ، وَمِنْ مَعَانِيهَا: المُشَارَكَةُ بين اثْنَيْنِ نَحْوِ (تَضَارَبْنَا)، وَتَكَلُّفُ الْفِعْلِ نَحْوِ (تَكَارَهْتُ على كذا)، وَمَعْنَى الْفِعْلِ نَفْسِهِ نَحْوِ (تَعَالَى اللهُ)، وَالتَّظَاهَرُ في حَالٍ لَيْسَتْ مَوْجُودَةٌ حَقِيقَةً نَحْوِ (تَغَافَلْتُ).^٣

^١ انظر الدَّرَ الْمَصُون ١/ ١١٤.

^٢ في ديوانه ٢/ ٩٥٢. قوله: موضوع الحديث: مخفوضه. ونُزِفَ، جمع نُزْفَةٍ؛ وهي القطعة من الماء القليل. أي: إذا صُبَّ الماءُ على الخمرِ فهو يَتَقَطَّعُ قبل أن يُمَزَجَ.

^٣ انظر المسائل الشيرازيات ٥١٠، والبحر المحيط ١/ ١٧٨، ٢/ ٣٨.

وهي صيغة لازمة بإجماع النحويين ، لكنّ ذا الرِّمّة استعملها مُتَعَدِّيةً في موضعٍ واحدٍ من شعره، وهو قوله، يصفُ بَقْرَةً وَحْشِيَّةً في موضعٍ كثيرِ الرَّمْلِ خالٍ من كلِّ شيءٍ إلّا من مرّ الرِّيحُ^١:

وَمِنْ جُرْدَةٍ غُفْلٍ بَسَاطٍ تَحَاسَنْتَ بِهَا الْوَشْيُ قَرَأْتُ الرِّيحَ وَخُورَهَا

عَدَى (تَحَاسَنْتَ: تَفَاعَلَتْ) إلى المفعولِ به (الوَشْيُ)، وهذا عُدُولٌ عن أصلِ استعمالِ (تَفَاعَلَ)، فهي لا تتعدّى إلى مفعولٍ. وقد خرّجَ الفارسيُّ (ت ٣٧٧هـ) تَعَدَّيْهَا في بيت ذي الرِّمّةِ بأنّه وَضَعَهَا في موضعِ (تَفَعَّلَ)، فكأنّه قال: (تَحَسَّنتُ بها الوَشْيُ)، وصيغةُ (تَفَعَّلَ) تَجِيءُ مُتَعَدِّيةً، قال أبو عليٍّ: "فَعَدَى (تَفَاعَلَ) إلى (الوَشْيِ)، فهذا يجوزُ أن يكونَ أَجْرَى (تَفَاعَلَ) مُجْرَى (تَفَعَّلَ)، و(تَفَعَّلَ) مُتَعَدِّ، نحو: تَقَعَّدْتُه"^٢. وتأوَّلَ أيضاً (تَحَاسَنْتَ: تَفَاعَلَتْ) في البيتِ بـ(حَسَنْتَ: فَعَلْتُ)^٣.

واستشهدَ لِتَعَدِّي (تَفَعَّلَ) التي وُضِعَتْ (تَفَاعَلَ) موضعها بيتَ ابنِ مُقْبِلٍ:

وَلَا تَهَيَّيْ الْمَوْمَاةَ أَرْكُبَهَا إِذَا تَجَاوَبَتِ الْأَصْدَاءُ بِالسَّحَرِ

أي: لا أَتَهَيَّيْ الْمَوْمَاةَ، فقلَّبَ الإعرابَ. ثمّ ذكرَ الفارسيُّ وَجْهَ تَقَارُبٍ بين صيغةِ (تَفَاعَلَ) التي لا تتعدّى، و(تَفَعَّلَ) التي تتعدّى، فقالَ بعدَ أن أثبتَ بيتَ ابنِ مُقْبِلٍ: "فَكَمَا عَدَى

^١ في ديوانه ٢٣٢/١. والحجة ١٨٤/٣، ٣٠٢/٤، ١٩٨/٥، والمسائل الشيرازيات ٥١٠. قوله: مِنْ جُرْدَةٍ؛ أي هذه البقرة من موضعٍ كثيرِ الرمل، ليس به شجر. غُفْلٌ: خالية من كل شيء. وبَسَاطٌ: واسعة. وقَرَأْتُ الرِّيحَ: الباردة منها. وخُورَهَا: ما لَانَ منها ولم يكن فيه بَرْدٌ. أي شَبَّ آثارُ الرِّيحِ في المكانِ بالوَشْيِ.

^٢ في المسائل الشيرازيات ٥١٠ - ٥١١. و(تَقَعَّدْتُه)؛ أي أَخَرْتُه عن حاجته، وعَقَّيْتُه.

^٣ وذلك في الحجة ٤١١/٦.

^٤ في ديوانه ٧٣. وكتاب الشعر ١٠٧، والمسائل الشيرازيات ٥١١، والصحاح (هيب) ٢٣٩/١، والمحكم والمحيط الأعظم ٣٨٨/٤، وضرائر الشعر ٢٦٩. قوله: الْمَوْمَاةُ: الْفَلَاةُ الواسعة ليس فيها شيء. وفي البيت قلبٌ للإعراب في قوله: (ولا تَهَيَّيْ الْمَوْمَاةَ)، وأصله: لا أَتَهَيَّيْهَا.

(تَفَعَّلَ)، وكانَ (تَفَاعَلَ) بِزَنْتِهِ، ويجريانِ قَبْلَ دُخُولِ حَرْفِ الْمُطَاوَعَةِ عَلَيَّهِمَا مُجْرَى وَاحِدًا، نحو (ضَاعَفَ، وَضَعَّفَ) = أَجْرَاهُمَا بَعْدَ دُخُولِ حَرْفِ الْمُطَاوَعَةِ عَلَيَّهِمَا مُجْرَاهُمَا قَبْلَ دُخُولِ الحَرْفِ^١. والمقصودُ بحَرْفِ الْمُطَاوَعَةِ (التاء) فِي أَوَّلِ (تَفَاعَلَ، وَتَفَعَّلَ)، وأَرَادَ كَذَلِكَ أَنَّ الشَّاعِرِينَ عَدَيَا (تَحَاسَنَتَ، وَتَهَيَّيْنِي) إِلَى مَفْعُولَيْهِمَا قَبْلَ دُخُولِ التَّاءِ عَلَيَّهِمَا فِي أَوَّلِهِمَا.

ب - لحاق علامة المؤنث بالفعل.

يُؤنَّثُ الفعلُ إِذَا أُسْنِدَ لفاعلٍ مُؤنَّثٍ بِالحاقِ تاءِ التَّأْنِيثِ بآخرِهِ فِي الماضيِ نحو: (جاءتْ فَاطِمَةُ)، وَزِيَادَةِ تاءِ الْمُضَارَعِ بِأَوَّلِهِ فِي الغائبِ نحو: (تَدْرُسُ زَيْنَبُ)، وَاتِّصَالِ ياءِ المؤنَّثِ الْمُخَاطَبِ بِهِ فِي الْمُضَارَعِ نحو: (أَنْتِ تُقْبِلِينَ). وَفِي تَأْنِيثِهِ مَعَ الفاعِلِ أَحْكَامٌ، مِنْهَا مَا هُوَ وَاجِبٌ وَجائِزٌ وَمُتَمَتِّعٌ^٢.

أَمَّا وَجُوبُ تَأْنِيثِهِ فَمَعَ إِسْنَادِهِ إِلَى فاعِلٍ ظاهِرٍ حَقِيقِيَّ التَّأْنِيثِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ فاعِلِهِ فَاصِلٌ، نحو: (أَقْبَلْتُ مَيَّةً). وَيَتَعَيَّنُ تَأْنِيثُهُ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ الفاعِلُ ضَمِيرًا يَعُودُ إِلَى مُؤنَّثٍ حَقِيقِيٍّ، نحو: (سَلِمَى رَحَلَتْ). أَوْ يَعُودُ إِلَى جَمْعٍ تَكْسِيرٍ مُذَكَّرٍ غَيْرِ عَاقِلٍ، نحو: (الْجِبَالُ اكْتَسَتْ بِالثَّلْجِ). وَأَمَّا جَوَازُ تَأْنِيثِهِ فَمَعَ الفاعِلِ المؤنَّثِ تَأْنِيثًا مُجَازِيًّا، نحو: (طَلَعَتِ الشَّمْسُ)، وَيَجُوزُ: (طَلَعَ الشَّمْسُ). وَيَجُوزُ تَأْنِيثُهُ وَتَذْكِيرُهُ أَيْضًا إِذَا كَانَ الفاعِلُ اسْمًا ظاهِرًا حَقِيقِيَّ التَّأْنِيثِ فَصَلَهُ عَنْ فِعْلِهِ غَيْرُ (إِلَّا)، نحو: (جاءَ إِلَى صَفْنَا طالِبَةً). وَيَجُوزُ التَّأْنِيثُ وَالتَّذْكِيرُ فِيهِ أَيْضًا إِذَا كَانَ الفاعِلُ اسْمَ جَمْعٍ، نحو قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف ٣٠]. أَوْ كَانَ اسْمَ جِنْسٍ جَمْعِيًّا، نحو: (أَزْهَرَ الشَّجَرُ).

^١ فِي الشِّيرَازِيَّاتِ ٥١١.

^٢ انْظُرْ أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ إِلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ ٩٥/٢ - ١٠٣.

وأما امتناع تأنيثه فمع الفاعل المذكر الحقيقي: المفرد والجمع، وكذلك يمتنع تأنيثه مع الفاعل المؤنث إذا فصلت بينه وبين فعله (إلا)؛ وذلك لأن الفاعل مذكرٌ مُقَدَّرٌ قَبْلَ (إلا) وهو المَعْوَلُ عليه في إسناد الفعل إليه، فإذا قُلْتُ: (ما جاءَ إلَّا فاطمةُ) يتعيَّنُ تذكيرُ الفعل؛ لأنَّ فاعله مُقَدَّرٌ قَبْلَ (إلا)، وهو مُدَكَّرٌ؛ أي ما جاءَ أَحَدٌ إلَّا فاطمةُ. قال أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ): "ولا يَقْوَى أن تقول: (ما قامت إلَّا هند)، وإنَّما المختارُ من ذلك: (ما قامَ إلَّا هند)؛ وذلك أنَّ الكلامَ محمُولٌ على معناه؛ أي: ما قامَ أَحَدٌ إلَّا هند. فلمَّا كانَ هذا هو المراد المُعْتَمَدَ ذَكَرَ لَفْظُ الفعلِ إرادةً له، وإيداناً به".^١ أي: إرادةً لمعنى تقديرِ الفاعلِ قبلَ (إلا) في قوله: (ما قامَ أَحَدٌ إلَّا هند). وقوله: (إنَّما المختارُ من ذلك ...) فيه إشارةٌ إلى أنَّ التَّأْنِيثَ في هذه الحالِ وارِدٌ، لكنَّه ليسَ الأعلى في القياسِ والكثيرِ المشهورِ في الاستعمالِ، وهذا ما أشارَ إليه شيخُه الفارسيُّ (ت ٣٧٧هـ).^٢

ومعنى ذلك أنَّه يجيئُ في الاستعمالِ القليلِ، وهو مُقْتَصَرٌ على الشَّعرِ دونَ النَّثرِ في مذهبِ الأخفشِ (ت ٢١٥هـ)، فهو يراه غيرَ جائزٍ في نثرِ الكلامِ، صَرُورَةً في الشَّعرِ. وأَوْضَحَ مذهبه أبو عليُّ الفارسيُّ بقوله: "إنَّهم في الكلامِ وأكثرُ الاستعمالِ يقولون: (ما جاءني إلَّا امرأةٌ)، فيذكِّرونَ حملاً على المعنى، ولا يكادونَ يُؤنَّثونَ ذلكَ فيما زعمَ أبو الحسنِ إلَّا في الشَّعرِ".^٣

وما أشارَ إليه الفارسيُّ وأبو الفتحِ وافقَ مواضعَ من شَعرِ ذي الرُّمَّةِ جاءَ فيها الفعلُ مؤنَّثاً مع أنَّ (إلا) فصلتَ بينه وبينَ فاعله، وذلك في قوله، يصفُ ناقتهً:
كَأَنَّهَا جَمَلٌ وَهُمْ وَمَا بَقِيَتْ
إِلَّا النَّحِيزَةُ وَالْأَلْوَاخُ وَالْعَصَبُ

^١ في المحتسب ٢/٢٠٦-٢٠٧.

^٢ في الحجة ٤/٣٦٩.

^٣ المصدر نفسه.

^٤ في ديوانه ١/٤٣. والحجة للفارسي ٤/٣٧٠، ٦/١٨٧، والصحاح (وهم) ٥/٢٠٥٤، وأمالى القالي ١/٥٢، والدر المصون ٩/٦٧٥. قوله: وَهُمْ: صَخَم. والنَّحِيزَةُ: الطَّيْبَةُ. والألواحُ في البيت: عِظَامُ الجَمَلِ.

أَنَّ الفعلَ (بَقِيَتْ) مع أَنَّ (إِلَّا) فَصَلَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ فاعِلِهِ (النَّحِيزَةُ).

وقوله، يصفُ ناقته، وقد أَجْهَدَهَا بضربِ أعقابِها:

طَوَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الصُّدُورُ الْجَرَّاشِعُ

قال: فما بَقِيَتْ إِلَّا الصُّدُورُ، فَأَنَّ الفعلَ. وتَأْنِيثُهُ - وإنْ جاءَ في الشَّعْرِ - ليسَ على القياسِ وكثرة الاستعمالِ.

قال أبو الفتح فيه: "وَأَقْوَى الإِعْرَائِيْنِ: فَمَا بَقِيَ إِلَّا الصُّدُورُ؛ لأنَّ المراد: ما بَقِيَ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَّا الصُّدُورُ".^١

ج- تَعاقُبُ صِيغَةِ (فَعَلَ) مع (أَفْعَلَ).

تَعاقَبَتْ في شَعْرِ ذِي الرُّمَّةِ صِيغَتَانِ مِنْ صِيغِ الْأَفْعَالِ، هُمَا (أَفْعَلَ، وَفَعَلَ)^٢، فَجاءَتْ (أَفْعَلَ) بِمعْنَى (فَعَلَ) في مواضعٍ غيرِ قليلةٍ مِنْ شَعْرِهِ، وتفسيرُ هذا التَّعاقُبِ في (أَفْعَلَ، وَفَعَلَ) أَنَّ (أَفْعَلَ) رَبِّمَا كَانَ لَغَةً في (فَعَلَ)، وذلك أَنَّ الهمزةَ التي في أوَّلِهِ لم تُعَدِّه ولم يَحِجِّئْ مصدرُهُ على (إِفعال)، كما تَفَعَّلُ فيه همزةُ التَّعَدِّيَةِ إذا أُضِيفَتْ في أوَّلِهِ. ومثالُ ذلك: (أَبْرَقَ بَرَقَةً، وَالْمَحَ لَمَحًا).

فالهمزةُ التي في أوَّلِ ذِيكَ الْفَعْلَيْنِ تُشَبِّهُ همزةَ التَّعَدِّيَةِ التي تُزَادُ في أوَّلِ الْفَعْلِ لِتَعَدِّيَتِهِ بنفسِهِ إلى الْعَمَلِ بِمَفْعُولِهِ، نَقُولُ: ذَهَبَ زَيْدٌ، وَبَعْدَ إِضَافَةِ هَمْزَةِ التَّعَدِّيَةِ إلى أوَّلِهِ نَقُولُ: أَذْهَبْتُ زَيْدًا.

^١ في ديوانه ١٢٩٦/٢. ومجاز القرآن ٣٩٤/١، والحجة ١٦٩/٣، ٣٦٩/٤، والمحاسب ٢٠٧/٢. قوله: النَّحْزُ: ضَرْبُ أَعْقَابِ الْإِبِلِ وَحُثُّهَا لِلْسَّيْرِ. والأجزاء: جَمْعُ جُرْزٍ، وَهِيَ الْأَرْضُ الْمَحْلُ. وَغُرُوضُهَا: أَحْزِمَةُ الرَّحْلِ. والجراشع: جَمْعُ جُرْشَعٍ؛ وَهُوَ الْمُتَفَخِّحُ الْجَنِينِ.

^٢ في المحاسب ٢٠٧/٢.

^٣ ثَمَّةُ كُتِبَ جَمَعَتْ ما جاءَ على (فَعَلَ وَأَفْعَلَ) مِنَ الْأَفْعَالِ، مِنْهَا: (فَعَلَ وَأَفْعَلَ) لِقَطْرَب، وَلِلْفَرَاءِ، وَ(فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ) لِلْأَصْمَعِيِّ، وَلِلزَّجَّاجِ.

وأما الهمزة التي في (أَبْرَقَ، وَأَلْمَحَ) فللمبالغة في معناهما، لا غيرُ. والدليل على ذلك أن الفعل لا تتغير تعديته إلى العمل بما بعده من مفعولٍ، فما لم يكن مُتَعَدِّياً بنفسه لم يتعدَّ إلى مفعولٍ بنفسه بإضافة الهمزة. وما كان مُتَعَدِّياً إلى مفعولٍ واحدٍ لم يتعدَّ إلى مفعولين بإضافة الهمزة أيضاً.

ومن هذه اللغة قولهم: أَصَدَّه، وهو لغةٌ في: (صَدَّه). وَأَبْرَقَ، وهو لغةٌ في: (بَرَقَ)، وَأَلْمَعَ، وهو لغةٌ في: (لَمَعَ). وهذه لغةٌ في بني كَلْبٍ كما قال أبو زيد الأنصاري (٢١٥هـ).^١ وعلى هذه اللغة جاء بيتُ ذي الرُّمَّة، قال:^٢

أَنَاسٌ أَصَدُّوا النَّاسَ بِالسَّيْفِ عَنْهُمْ
صُدُّوا السَّوَاقِي عَنْ رُؤُوسِ الْمَخَارِمِ

قال: أَصَدُّوا، بمعنى: صَدُّوا، بدليل مجيء المصدر من (أَصَدُّوا): على: صُدُّوا، وهو مصدرُ (لَصَدَّ)، نقول: صَدَّ صُدُّوداً. وكذلك هو مصدرُ ل: أَصَدَّ على اللغة الثانية.

ومن ذلك أيضاً، قولهم في: بَرَقَ، وَلَمَعَ: أَبْرَقَ وَأَلْمَعَ، كقوله:^٣

إِذَا خَشِيتُ مِنَ الصَّرِيْمَةِ أَبْرَقْتُ
لَهُ بَرَقَةٌ مِنْ حُلْبٍ غَيْرِ مَاطِرٍ

قال: أَبْرَقْتُ في: بَرَقْتُ، جَرِياً على اللغة الثانية في هذا الفعل للمبالغة في معناه، بدليل مجيء المصدر منه: (بَرَقَةٌ)، ولو أن الهمزة في (أَبْرَقْتُ) للتَّعْدِيَةِ لجاء مصدره على (إِفعال)، فقال: إِبْرَاق. قال ابنُ سيده (٤٥٨هـ) في: أَبْرَقَ من قولِ ذي الرُّمَّة: "جَاءَ بِالمُصَدِّرِ على بَرَقٍ، لَأَنَّ أَبْرَقَ، وَبَرَقَ سَوَاءٌ".^٤

^١ انظر الكشف ٤٣٧/٣، والدُرُّ المصون ٧٠٠/٨، واللباب في علوم الكتاب ٣٠٢/١٥.

^٢ انظر ديوانه ٧٧١/٢. وقوله: السَّوَاقِي: أي الأنهار. ورؤُوس المخارم: أعالي الجبال.

^٣ انظر ديوانه ١٦٧٠/٣. وقوله: الصَّرِيْمَةُ: أي الهجران. وحُلْبٌ: سحابٌ فيه رعدٌ وبرقٌ وليس فيه مطر. وقد تقدَّم ذكرُ

هذا البيت في ص ٢٠٢.

^٤ في المحكم والمحيط الأعظم ٣٩٨/٦.

ومن ذلك أيضاً (الْمَح) في: (لَمَح)، نحو قوله، يصفُ نساءً في خُدورِهِنَّ^١:

وَالْمَحْنُ لَمَحاً عَنْ خُدُودِ أَسِيلَةٍ رَوَاءِ خَلَا مَا أَنْ تَشْفَ الْمَعَاطِسُ

جاء (لَمَحاً) مصدراً لـ (الْمَحْن)؛ لأنه بمعنى: (لَمَح) كما تقدّم.



^١ في ديوانه ١١٢٧/٢. وسلف ذكر هذا البيت وتفسيره، ص ٤٠٧.

المبحث الثاني:

العدول في المستوى الحرفي للكلمة.

أولاً: الإبدال.

وهو التغيُّر الذي يُصيبُ الحرفَ في الكلمة، وذلك بأن يُستبدلَ به حرفٌ غيره قريبٌ منه مخرجاً.

والنَّاطِرُ في كتب الإبدال^١ يرى أنَّ جميعَ حروفِ العربيةِ يجري عليها التَّغيُّرُ بالإبدالِ، ويقلُّ في حروفٍ منها ويكثرُ في غيرها، وذلك أنَّ قبائلَ العربِ كثيرةٌ متعدِّدةٌ، ولكلِّ قبيلةٍ منها مِيزةٌ في لغتها ولهجتها تميِّزُها من غيرها، ولها خصائصٌ لهجيَّةٌ تستعملُها في تعابيرها وكلامها، منها القلبُ، والإبدالُ، والتصحيحُ فيما هو واجبٌ إعلالُه، والإعلاُ، وغير ذلك. جاء ذلك في مخاطباتهم وأمثالهم وأشعار شعرائهم.

ومن ذلك ما وقع في شعرِ ذي الرُّمَّةِ من إبدالِ بعضِ الحروفِ مكانَ بعضٍ، وكلُّه جارٍ من تأثيرِ الخصائصِ اللغويَّةِ التي تأثَّرَ بها الشاعرُ فظهرتُ جليَّةً في شعره، وذلك عائداً إلى تأثيرِ القبائلِ المجاورةِ لقبيلته، والمُلْتَصِقةِ بها مكاناً، والقريبةِ منها نسباً، ولا سيَّما قبيلة تميم، وكذلك ما تأثَّرَ به الشاعرُ من لهجاتِ القبائلِ الأخرى نحو أهلِ الحجازِ.

^١ من هذه الكتب: كتاب القلب والإبدال لابن السكيت، وكتاب الإبدال، لأبي الطيب اللغوي. ومن الكتب المعاصرة في الإبدال: الإبدال في لغات الأزد دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث. لأحمد بن سعيد قشاش، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، ٢٠٠٢م.

وقد رأيتُ هذا الإبدالَ في شعرِ ذي الرِّمَّةِ جارياً في حروفٍ عدَّةٍ، منها:

أ- (الهمزة).

أبدلَ منها العينَ، ويُطْلَقُ على هذا الإبدالِ في الهمزة: (عَنْعَنَةُ تَمِيمٍ)^١، وذلك أَنَّ الهمزةَ والعينَ مُخْرَجَاهُمَا مُتَقَارِبَانِ، فمُخْرِجُ الهمزة من أَقْصَى الحلقِ وَأَسْفَلِهِ، وَمُخْرِجُ العينِ من وَسْطِهِ.

قال سيبويه (١٨٠هـ): "ولحروفِ العربيَّةِ ستَّةٌ عَشَرَ مُخْرَجاً: فلِلْحَلْقِ منها ثَلَاثَةٌ: فَأَقْصَاهَا مُخْرَجاً الهمزةُ والهاءُ والألفُ، ومن أَوْسَطِ الحلقِ مُخْرِجُ العينِ والحاءُ، فَأَدْنَاهُمَا مُخْرَجاً من الفمِ الغينُ والحاءُ"^٢.

والحرفانِ إِذَا اقْتَرَبَ مُخْرَجَاهُمَا يَكْثُرُ إِبْدَالُ أَحَدِهِمَا مَكَانَ الْآخَرِ، وَيَزْدَادُ الإِبْدَالُ كَذَلِكَ إِذَا جَرَى الحرفانِ المُتَقَارِبَانِ فِي المُخْرِجِ كَثِيراً فِي كَلَامِ النَّاسِ. قال أبو الفتح (٣٩٢هـ)، يَتَكَلَّمُ عَلَى إِبْدَالِ السَّيْنِ الثَّانِيَةِ وَالدَّالِ فِي (سِدْسٍ) تَاءً: "فَلَمَّا كَثُرَتْ فِي الكَلَامِ أَبدَلُوا السَّيْنَ تَاءً، كَقَوْلِهِمْ: (النَّات) فِي النَّاسِ، وَنَحْوِهِ، فَصَارَتْ سِدْسٌ. فَلَمَّا تَقَارَبَ الحرفانِ فِي مُخْرِجَيْهِمَا أُبْدِلَتِ الدَّالُ تَاءً، وَأُدْغِمَتْ فِي التَّاءِ فَصَارَتْ (سِتٌّ)"^٣.

وكذلك الهمزةُ والعينُ لَمَّا تَقَارَبَتَا مُخْرَجاً سَهَلَ عِنْدَهُمَا إِبْدَالُ الهمزةِ عَيْناً، وَهَذَا الإِبْدَالُ سِمَةٌ لُغَوِيَّةٌ خَاصَّةٌ بِقَبِيلَةِ تَمِيمٍ، فَإِلَيْهَا يُنْسَبُ إِبْدَالُ الهمزةِ عَيْناً، وَسَمَّاهُ الْعِلْمَاءُ قَدِيماً (العَنْعَنَةَ) عَنْعَنَةُ تَمِيمٍ. قال أبو العباسِ ثعلبٌ (٢٩١هـ): "ارْتَفَعَتْ قَرِيْشٌ فِي الفَصَاحَةِ عَنْ عَنْعَنَةِ تَمِيمٍ، وَكَشْكَشَةٍ رَبِيعَةَ، وَكَسْكَسَةِ هَوَازِنَ، وَتَضْجُعَ قَيْسٍ، وَعَجْرَفِيَّةَ ضَبَّةَ، وَتَلْتَلَةَ

^١ انظر الخصائص ١١/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٢٩، والجنى الداني ٢٥٠، والخزانة ١١/٢٣٦.

^٢ في الكتاب ٤/٤٣٣. وانظر كذلك سر صناعة الإعراب ٤٦-٤٧.

^٣ في الخصائص ٢/٤٧٢.

بَهْرَاء. فَأَمَّا عَنَعْنَةُ تَمِيمٍ فَإِنَّ تَمِيمًا يَقُولُ فِي مَوْضِعِ أَنْ: عَنْ. يَقُولُ: ظَنَنْتُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَائِمٌ^١.
أَي: أَنْ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمٌ.

وَقِيلَ: إِنَّ هَذَا الْإِبْدَالَ يَقْتَصِرُ عَلَى (أَنْ، وَأَنْ)، وَلَا يَجُوزُ فِي (إِنَّ) الْمَكْسُورَةَ^٢ وَغَيْرَهَا.
وَرَبَّمَا جَاءَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا نَقَلَ ابْنُ دُرَيْدٍ (٣٢١هـ)^٣.

وَلَأَنَّ اللَّهْجَاتِ يَتَأَثَّرُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ لَمْ تَقْتَصِرِ الْعَنَعْنَةُ عَلَى تَمِيمٍ فَحَسَبَ، بَلْ تَعَدَّتْهَا إِلَى
الْقَبَائِلِ الَّتِي تُحَاذِيهَا وَتُجَاوِرُهَا، وَالْقَرِيبَةِ مِنْهَا مَكَانًا وَنَسَبًا. فَقَدْ نُسِبَتْ إِلَى قَيْسٍ وَعَدِيِّ
الرَّبَابِ؛ قَوْمِ الشَّاعِرِ ذِي الرُّمَّةِ، وَكِلْتَاهُمَا قَرِيبَةٌ مِنْ تَمِيمٍ مُحَاذِيَةٌ لَهَا، وَعَدِيُّ الرَّبَابِ أَوْلَادُ عَمِّ
تَمِيمٍ، يَجْتَمِعُونَ مَعَهُمْ بِجَدِّهِمْ أَدُّ بْنُ طَابَخَةَ بْنِ إِيَّاسَ بْنِ مُضَرَ بْنِ أَدُّ بْنِ مَعَدٍّ بْنِ عَدْنَانَ. وَقَدْ
نُسِبُ إِلَى أَسَدٍ أَيْضًا، وَهِيَ تَقَطُنُ قَرِيبَةً مِنْ تَمِيمٍ أَيْضًا عَلَى الْجَانِبِ الشَّرْقِيِّ مِنَ الدَّهْنَاءِ إِلَى
نَجْدٍ فَمَشَارِفِ الْيَمَامَةِ.

وَالْعَنَعْنَةُ فِي شَعْرِ ذِي الرُّمَّةِ جَاءَتْ الرِّوَايَةُ عَنْهُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ مُتَفَرِّقَاتٍ مِنْ شَعْرِهِ،
عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْمَوَاضِعَ تُرَوَّى بِالْعَنَعْنَةِ مَرَّةً وَبِالتَّحْقِيقِ مَرَّةً أُخْرَى. الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ قَوْلُهُ:

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزَلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ

^١ انظر مجالس ثعلب ٨٠ - ٨١، ونُقل هذا القول في الخصائص ١٢/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٢٩ - ٢٣٠، والخزانة
٢٣٦/١ - ٢٣٧. وفيها تفسير لهذه اللهجات. وقد تقدّم هذا الخبر في ص ٧١.

^٢ انظر الخزانة ١١/٢٣٥.

^٣ في جمهرة اللغة ١/٢٩٢.

^٤ انظر اللسان (عن).

^٥ ديوانه ١/٣٧١. وقوله: تَرَسَّمْتَ: أَي تَبَيَّنَتْ وَنَظَرْتُ، وَمَسْجُومٌ: مَنْسُكَبٌ. وَمَوْضِعُ أَنْ خَفِضَ كَمَا قَالَ الْبَاهِلِيُّ شَارِحُ
دِيَّانِ ذِي الرُّمَّةِ [١/٣٧٣]؛ أَي مَجْرُورٌ بِحَرْفِ جَرٍّ مَحذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: اُنْسَكَبَ مَاءُ عَيْنَيْكَ لِأَنَّ نَظَرْتَ إِلَى دَارِ خَرْقَاءَ، وَيَكُونُ
أَيْضًا مَنْصُوبًا بِنَزْعِ الْخَافِضِ. وَالْأَوَّلُ رَأْيُ الْكَسَائِيِّ، وَمَنْ تَابَعَهُ مِنَ الْكُوفِيِّينَ، وَالثَّانِي رَأْيُ الْبَصْرِيِّينَ.

أي أَنَّ تَرَسَّمَتْ، فأبدلَ بالهمزة عينا جرياً على عننة تميم^١. والهمزة الأولى في (أَنَّ) للاستفهام.

والموضع الثاني قوله^٢:

أَنَا ابْنُ النَّيِّينِ الْكَرَامِ فَمَنْ دَعَا
أَبَا غَيْرِهِمْ لَا بُدَّ عَنْ سَوْفَ يُقْهَرُ

أي لا بدَّ أن سوف يُقْهَرُ. فأبدلَ بالهمزة من (أَنَّ) عينا. وردت رواية العننة في هذا البيت في ثلاث نُسَخٍ من ديوان ذي الرُّمَّة بشرح الباهلي^٣ (٢٣١هـ)^٤.

والثالثُ قوله^٥:

بَدَا الْيَأْسُ مِنْ مَيِّ عَلَى أَنَّ نَفْسَهُ
طَوِيلٌ عَلَى آثَارِ مَيِّ نَحِيبُهَا
وَعَنْ سَوْفَ يَدْعُونِي عَلَى نَائِي دَارِهَا
دَوَاعِي الْهَوَى مِنْ حُبِّهَا فَأُجِيبُهَا

أي وأن سوف يدعوني. فأبدلَ بالهمزة عينا. وردَ ذلك في نسخة واحدة من نسخ الديوان.

والرابعُ قوله^٦:

فَعَيْنَاكِ عَيْنَاهَا وَجِيدُكِ جِيدُهَا
وَلَوْ نُكِّ إِلَّا عَنْهَا غَيْرُ عَاطِلٍ

^١ انظر العننة في هذا البيت في جمهرة اللغة ١/ ٢٩٢، ٢/ ٧٢٠، وديوان الأدب ٣/ ١٩٩، والصحاح (رسم) ٥/ ١٩٣٢، (عنن) ٢١٦٧، والخصائص ٢/ ١١، وسر صناعة الإعراب ٢٢٩، وفقه اللغة وسر العربية ٩٠، والمحكم والمحيط الأعظم ٢/ ٢٥٤، ودرة الغواص ٢٢٤، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٠٠، والخزانة ٢/ ٣٤١، ٤/ ٣٤٥، ١٠/ ٢٩٢، ١١/ ٢٣٥.

^٢ انظر ديوانه ٢/ ٦٥١.

^٣ المصدر نفسه.

^٤ في ديوانه ٢/ ٧٠٣.

^٥ في ديوانه ٢/ ١٣٤١.

أي: إِلَّا أَنَّهُا، فأبدل بالهمزة العين^١.

ب - (الميم).

تُبْدَلُ بِالْمِيمِ حُرُوفٌ عِدَّةٌ، مِنْهَا الْيَاءُ، وَذَلِكَ فِي بَيْتِ انْفَرَدَ أَبُو الْفَتْحِ (ت ٣٩٢هـ) بِنَسْبَتِهِ إِلَى ذِي الرُّمَّةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ^٢:

مَنْطَقَةٌ بِالْأَيِّ مُعَمِّيَّةٌ بِهِ دِيَاجِيرُهَا الْوُسْطَى وَتَبْدُو صُدُورُهَا

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: إِنَّ ابْنَ الْأَعْرَابِيِّ جَعَلَ الْيَاءَ الْمُسَدَّدَةَ فِي (مُعَمِّيَّة) مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ بَدَلًا مِنْ (الْمِيمِ) فِي (مُعَمَّة)^٣. وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا مِنَ (الْعَمَى)، كَمَا ذَكَرَ أَبُو الْفَتْحِ، وَقَالَ: "وَيَجُوزُ عِنْدِي أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مِنَ الْعَمَى".

ج - (الهاء).

تُسْتَبَدَّلُ بِهَا حُرُوفٌ، مِنْهَا: الْهَمْزَةُ، كَقَوْلِهِمْ فِي (هَيْهَاتَ): (أَيْهَاتَ)، أَبْدَلُوا مِنَ الْهَاءِ فِيهَا هَمْزَةً، وَفِي شَعْرِ ذِي الرُّمَّةِ مَوْضِعَانِ أَبْدَلَتْ فِيهِمَا الْهَمْزَةُ بِالْهَاءِ فِي كَلِمَةِ (هَيْهَاتَ)، الْأَوَّلُ قَوْلُهُ^٤:

أَلَا حَيَّ أَطْلَالًا كَحَاشِيَةِ الْبُرْدِ لِمَيَّةَ أَيْهَاتَ الْمُحِيطِ مِنَ الْعَهْدِ

^١ انظر تعليق محقق ديوان ذي الرمة ١٣٤١/٢، ح ٣.

^٢ نسبته أبو الفتح إلى الشاعر في سر صناعة الإعراب ٧٦١. ولم يُثَبِّتْهُ مُحَقِّقُ دِيَوَانِ ذِي الرُّمَّةِ فِي مُلْحَقِهِ.

^٣ انظر سر صناعة الإعراب ٧٦١.

^٤ المصدر نفسه.

^٥ انظر معاني القرآن للأخفش ٩٧/١، وللغراء ٢٣٥/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٨٠/٣، والصحاح (أيه) ٢٢٢٦/٦،

والمحكم والمحيط الأعظم ٣٤٣/٤، ودلائل الإعجاز ١٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٩٢/١، والدر المصون ٣٣٨/٨.

^٦ في ديوانه ٦٦٣/٢.

والثاني^١:

إِذَا ذَكَرْتَكَ النَّفْسُ مَيًّا فَقُلْ لَهَا أَفَيْقِي فَأَيْهَاتَ الْهَوَى مِنْ مَزَارِكِ

ثانياً: التَّخْفِيفُ.

للتَّخْفِيفِ طَرَائِقُ عِدَّةٌ، منها الحذف، والقلب، والإدغام، ومنها التَّسْكِينُ في الحَرَكَاتِ، ومنها ما هو ضرورةٌ خاصَّةٌ في الشَّعْرِ، ومنها ما هو لغةٌ لإحدى قبائل العرب.

وجاءت طرائق التَّخْفِيفِ هذه في شعرِ ذي الرُّمَّةِ على قِلَّةٍ، منها:

١ - التَّخْفِيفُ بالحذف.

وذلك في قوله، يصفُ نعاماً شبَّهَ راحلته بها^٢:

وَيُلْمُّهَا رَوْحَةً وَالرَّيْحُ مُعْصِفَةٌ وَالْعَيْثُ مُرْتَجِزٌ وَاللَّيْلُ مُقْتَرِبٌ

قوله: (وَيُلْمُّهَا)، فيه وَصْلٌ لكلمتين بعضهما ببعض، وهما: (وَيْلٌ، وأُمُّهَا). وهو تركيبٌ مستعملٌ في الشعرِ كثيراً. ويُلفظُ برفع اللامِ وكسرها. وفيه تَخْفِيفٌ وإدغامٌ وحذفٌ، تفسيرُها في قولِ ابنِ الشَّجَرِيِّ (ت ٥٤٢هـ): "يُرْوَى: (وَيْلَمٌ) بِكسر اللامِ، و(وَيْلَمٌ) بضمِّها، والأصلُ فيه ما قَدِّمْتُ حكايته عن أبي عليٍّ^٣، وهو: (وَيْلٌ لِأُمِّ قَوْمٍ)، فَحُذِفَ التَّنْوِينُ، فَالْتَقَى مِثْلَانِ: لَامٌ (وَيْلٌ) وَلَامٌ الحَفْضِ، فَأُسْكِنَتِ الْأُولَى وَأُدْغِمَتِ فِي الثَّانِيَةِ، فَصَارَ: (وَيْلٌ أُمِّ قَوْمٍ)، مُشَدَّدَ اللَّامِ مَكْسُورَها، فَخَفَّفَ بَعْدَ حَذْفِ الْهَمْزَةِ بِحَذْفِ إِحْدَى اللَّامَيْنِ. فَأَبُو عَلِيٍّ وَمَنْ أَخَذَ أَخَذَهُ نَصُّوا عَلَى أَنَّ الْمَحْذُوفَةَ اللَّامُ الْمَدْغَمَةُ، فَأَقْرَأُوا لَامَ الْحَفْضِ عَلَى كَسْرِهَا،

^١ في ديوانه ١٧٢٢/٣.

^٢ في ديوانه ١٢٩/١. وكتاب الشعر ٣٠٣، والخزانة ١٧٣/٣. قوله: مُرْتَجِزٌ: فيه صَوْتُ الرَّعْدِ.

^٣ تقدَّم كلام أبي عليٍّ في أمالي ابن الشَّجَرِيِّ ١٨١/٢ - ١٨٢.

وآخَرُونَ نَصُّوا عَلَى أَنَّ المَحذُوفَةَ لَامُ الحَفْضِ، وَحَرَّكُوا اللَّامَ البَاقِيَةَ بِالصَّمَّةِ الَّتِي كَانَتْ لَهَا فِي الْأَصْلِ^١.

٢- تَخْفِيفُ الهمزة وَقَلْبُهَا بِحَسَبِ حَرَكَةِ الحَرْفِ الِذِي قَبْلَهَا.

وَمِنْ ذَلِكَ قَلْبُ الهمزة يَاءً فِي (شَاقِيٍّ)، مِنْ الفِعْلِ (شَقًّا)؛ بِمَعْنَى: طَلَعَ وَظَهَرَ، إِذَا قُلْتَ: (شَقًّا نَابُ البَعِيرِ)، وَيَجِيءُ بِمَعْنَى: شَقَّ، إِذَا قُلْتَ: (شَقًّا رَأْسَهُ)^٢.

قَالَ ذُو الرُّمَّةِ^٣:

كَأَنِّي إِذَا انْجَابَتْ عَنِ الرِّكْبِ لَيْلَةٌ عَلَى مُقَرِّمِ شَاقِي السَّدِيسَيْنِ ضَارِبٍ
أَصْلُ (شَاقِيٍّ): شَاقِيٍّ، بِالهمزة فِي آخِرِهِ، لَكِنَّهُ لَيْنَهَا وَقَلْبُهَا يَاءً لِلضَّرُورَةِ.

٣- تَخْفِيفُ الحَرْفِ المُشَدَّدِ.

وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ، يَصِفُ بَكْرَةَ البُرِّ:

فَلَمَّا دَنَتْ إِهْرَاقَةَ المَاءِ أَنْصَتَتْ لِأَعْزَلِهِ عَنْهَا وَفِي النَّفْسِ أَنَّ أُثْنِي

قَوْلُهُ: (أُثْنِي)، أَرَادَ بِهِ: (أُثْنِي)؛ أَيِ أَفْعَلُهُ مَرَّةً أُخْرَى. فَخَفَّفَ التَّشْدِيدَ فِي (التُّونِ).

وَقَوْلُهُ:

أَلَا أَيُّهَا البَاخِعُ الِوَجْدُ نَفْسَهُ لَشَيْءٍ نَحْتَهُ عَنْ يَدَيْكَ المَقَادِرُ

^١ فِي أَمَالِيهِ ٢/ ٢١٦. وَعَنهُ فِي الخَزَانَةِ ٣/ ٢٧٥ - ٢٧٦.

^٢ انْظُرِ الصَّحَاحَ (شَقًّا) ١/ ٥٧، وَاللِّسَانَ (شَقًّا).

^٣ فِي دِيَوَانِهِ ١/ ٢٠٧. قَوْلُهُ: انْجَابَتْ: انْكَشَفَتْ. وَمُقَرِّمٌ: الفَحْلُ مِنَ الإِبِلِ. وَشَاقِي السَّدِيسَيْنِ: ظَاهِرُ النَّابَيْنِ.

^٤ فِي دِيَوَانِهِ ٣/ ١٧٨٣. وَسَرُ صِنَاعَةِ الإِعْرَابِ ٢٠٢، وَالْمَحْكَمُ وَالْمَحِيطُ الْأَعْظَمُ ٦/ ٥٥٥، وَإِيضَاحُ شَوَاهِدِ الإِيضَاحِ ١/ ٢٩٨.

^٥ فِي دِيَوَانِهِ ٢/ ١٠٣٧. وَمَجَازُ الْقُرْآنِ ١/ ٣٩٣، وَالْمُقْتَضَبُ ٤/ ٢٥٩، وَجَامِعُ الْبَيَانِ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ ١٧/ ٥٩٧، وَالصَّحَاحُ (بَخَعَ) ٣/ ١١٨٣، وَشَرَحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٣/ ١٣١٩، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٧/ ١٣٢، وَالْوَجْدُ: فَاعِلٌ لِاسْمِ الْفَاعِلِ: بَاخِعٌ. وَمَعْنَى الْبَيْتِ: إِنَّكَ قَاتِلُ نَفْسِكَ لِأَنَّ الْقَدَرَ نَحَى عَنْكَ شَيْئًا كَذَتْ تَقْبُضُهُ بِيَدَيْكَ.

قوله: (نَحْتَهُ) بمعنى: (حَرَفْتُهُ)، وهو مُضَاعَفُ الحاءِ؛ أي: (نَحْتَهُ)، وخَفَّفَ التَّضْعِيفَ للضرورة.

ثالثاً: الإعلالُ بالقلبِ على غيرِ قياسٍ.

وَرَدَ فِي شَعْرِ ذِي الرُّمَّةِ مَوَاضِعَانِ أُعْلِلَتْ فِيهِمَا الْوَاوُ، فَقُلِبَتْ يَاءٌ، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، بَلْ عَلَى الشُّذُوزِ. وَالْوَاوُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ مُشَدَّدَةٌ.

الموضعُ الأوَّلُ قوله:

أَلَا طَرَقْنَا مَيَّةً بَنَةً مُنْذِرٍ فَمَا أَيْقِظُ النَّيَّامَ إِلَّا سَلَامُهَا

قوله: (النَّيَّام) أصلُ الياءِ فيه واوٌ مُشَدَّدَةٌ؛ لأنَّه من (النَّوْمِ)، وَقُلِبُهَا ههنا شاذٌّ لَا يَنْقَاسُ عَلَى شَيْءٍ. والموضعُ الثاني قوله:

وَمُسْتَشْجَجَاتٌ بِالْفِرَاقِ كَأَنَّهَا مَثَاكِيلُ مِنْ صَيَّابَةِ النَّوْبِ نُوحٌ

قوله: (صَيَّابَةِ) الياءُ فيه مقلوبةٌ عن واوٍ شُذُوزًا.

والشُّذُوزُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ جَاءَ مِنْ أَنَّ الْوَاوَ لَا يَجُوزُ قَلْبُهَا بِلَا عِلَّةٍ تَقْتَضِي الْقَلْبَ، وَلَيْسَ فِي: (النَّيَّامِ، وَصَيَّابَةِ) عِلَّةٌ تُوجِبُ قَلْبَ الْوَاوِ فِيهِمَا يَاءً، فَلَيْسَتْ الْوَاوُ فِيهِمَا طَرَفًا وَلَا قَرِيبَةً مِنْ

^١ في ديوانه ١٠٠٣/٢. بروايةٍ مختلفةٍ، لا شاهدَ فيها، وهي:

أَلَا خَيْلَتْ مَيٌّ وَقَدْ نَامَ صُحْبَتِي فَمَا نَفَرَ التَّهْوِيمَ إِلَّا سَلَامُهَا

والروايةُ الأولى هي المشهورةُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ، وهي في: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٤٨٢، والمنصف ٥/٢، والمحكم والمحيط الأعظم ٥٢٥/١٠، والممتع في التصريف ٣٢١، وشرح الشافية للرضي ١٣٩/٣، ١٤٣، وشرح شواهدا ٣٨١-٣٨٢/٤.

^٢ في ديوانه ١٢٠٧/٢. وديوان الأدب ٣/٣٦٠، والصحاح (صوب) ١/١٦٦، والمحكم والمحيط الأعظم ٥٥/٣. وقوله: مُسْتَشْجَجَات: الشَّحِيج: صوتُ الْغُرَابِ. شَبَّهَ صَوْتَ بَكَاءِ النِّسَاءِ بِصَوْتِ الْغُرَبَانِ. وَالنُّوبُ: جِنْسٌ مِنَ السُّودَانِ، مِثْلُ الْحَبَشِ.

الطَّرْفِ لِتُقَلَّبَ يَاءً، كما في (صِيَم، وَنِيَم، وَجِيَع)^١، ولم تَجْتَمِعْ مع الياء ساكنةً، كما في (سَيِّد) مثلاً. لكنَّه قَلَبَ الواوَ ياءً في (النِّيَام، وَصِيَّابَة) اسْتِحْسَاناً لِحَفَّةِ الياءِ، لا وُجوباً. وهذا ما ذهبَ إليه أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ)^٢، "وليسَ ذلكَ بعِلَّةٍ قاطعةٍ"^٣.

وقوله: (من صِيَّابَةِ النُّوبِ) مُسْتَعْمَلٌ كثيراً في كلامهم، يقولون: فُلَانٌ مِنْ صِيَّابَةِ الْقَوْمِ؛ أي مِنْ صَمِيمِهِمْ وَخَالِصِهِمْ. قال أبو الفتح: "وقد جاءَ حرفٌ شاذُّ؛ وهو قولُهُم: (فُلَانٌ فِي صِيَّابَةِ قَوْمِهِ)، يريدون: (فِي صُؤَابَةِ)؛ أي فِي صَمِيمِهِمْ وَخَالِصِهِمْ، وهو مِنْ (صَابَ، يَصُوبُ)، إذا نَزَلَ، كَأَنَّ عِرْقَهُ فِيهِمْ قد سَاخَ وَتَمَكَّنَ"^٤. وقالَ فِي إِعْلَالِهِ وَقَلْبِ واوِهِ ياءً: "وقيَّاسُهُ التَّصْحِيحُ، وَلَكِنْ هَذَا مِمَّا هُرِبَ فِيهِ مِنَ الْوَائِ إِلَى الْيَاءِ لِثِقَلِ الْوَائِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِعِلَّةٍ قاطعةٍ"^٥.

رابعاً: تصحيحُ ما كانَ واجباً فِيهِ الإِعْلَالُ.

ونحو ذلك ما سَمِعَ عن العربِ أَنَّهُمْ قالوا: (مَبِئُوعٌ، وَمَعْيُونٌ، وَمَدْيُونٌ، وَمَهْيُومٌ، ونحوها) مِنْ: (الْبَيْعِ، وَالْعَيْنِ، وَالذَّيْنِ، وَالْهِيَامِ). والأصلُ فِي ذلكَ كُلِّهِ الإِعْلَالُ بِحذفِ واوِ (مَفْعُولٍ)، فيُقَالُ فِيهَا: (مَبِيعٌ، وَمَعِينٌ، وَمَدِينٌ، وَمَهِيمٌ)، على وزنِ (مَفْعِلٍ). وما جاءَ مِنْ هَذِهِ الْأَوْزَانِ مُصَحَّحَ الْوَائِ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ، فلا يُقَاسُ عَلَيْهِ^٦.

^١ انظر المنصف ١/٢ - ٥.

^٢ فِي التَّنْبِيهِ على شرح مشكلات الحماسة ٤٨١ - ٤٨٢.

^٣ كما قال أبو الفتح فِي المنصف ١/٥.

^٤ المصدر نفسه.

^٥ المصدر نفسه.

^٦ المصدر نفسه، وانظر التنبية على شرح مشكلات الحماسة ٤٨١.

^٧ انظر الكتاب ٤/٣٤٨، والمقتضب ١/١٠٢، وديوان الأدب ٣/٤١٢، والخصائص ١/٢٦١ - ٢٦٢، والصحاح (عين)

٦/٢١٧١، ودرة الغواص ٧١ - ٧٢، وشرح الشافية للرضي ٣/١٤٩.

وَمِنْ تَصْحِيحِ الْوَاوِ فِي (مَفْعُول) مِمَّا عَيْنُهُ يَاءٌ قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ^١:

كَأَنَّنِي مِنْ هَوَى خَرَقَاءَ مُطْرِفٍ دَامِي الْأَظْلَّ بَعِيدُ الشَّأْوِ مَهْيُومٌ

قال: (مَهْيُومٌ)، فَصَحَّحَ الْوَاوَ فِيهِ، وَلَمْ يَحْذِفْهَا، وَقِيَّاسُهُ: (مَهْيِمْ)، عَلَى (مَفْعِل).

خامساً: الزيادة.

وذلك بزيادة حرفٍ في الكلمة في أولها أو وسطها أو آخرها، وكلُّ ضَرْبٍ من هذه الزيادات يُعَدُّ سِمَةً لُغَوِيَّةً خَاصَّةً بِقَبِيلَةٍ مِنَ الْعَرَبِ أَوْ أَكْثَر.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي شَعْرِ ذِي الرُّمَّةِ مِنْ "زِيَادَةِ الْأَلْفِ بَيْنَ هَمْزَتَيْنِ: الْأُولَى هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ، وَالثَّانِيَةُ هَمْزَةُ مِنْ أَصْلِ الْكَلِمَةِ"، كَمَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ:

أَيَا ظَبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ

أَيَّ أَأَنْتِ ظَبِيَّةٌ أَمْ أَنْتِ أُمُّ سَالِمٍ، أَوْ أَأَنْتِ أَحْسَنُ؟ فَادْخُلِ الْأَلْفَ بَيْنَ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ وَهَمْزَةِ (أَنْتِ) لِأَنَّهُ اسْتَقْتَلَّ تَوَارُدَ الْهَمْزَتَيْنِ مَعًا.

وزيادةُ الْأَلْفِ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ فِي بَيْتِ ذِي الرُّمَّةِ لَعَّةٌ لِنَاسٍ مِنَ الْعَرَبِ كَثِيرِينَ، لِأَنَّهُمْ يَكْرَهُونَ أَنْ يَجِئُوا بِالْهَمْزَتَيْنِ مُتَوَالِيَتَيْنِ فِي الْكَلَامِ دُونَمَا فَصْلٍ بَيْنَهُمَا أَوْ تَخْفِيفٍ إِحْدَاهُمَا، وَهُمْ فِي كَلَامِهِمْ وَنَطْقِهِمْ رَاغِبُونَ فِي التَّخْفِيفِ مِثَالُونَ بِطَبْعِهِمْ إِلَيْهِ، وَجِئْتُ الْهَمْزَتَيْنِ مُتَوَالِيَتَيْنِ فِي

^١ فِي دِيَوَانِهِ ٣٨٢/١. قَوْلُهُ: مُطْرِفٌ: أَيُّ بَعِيرٍ اشْتَرَى طَرِيفًا، لَيْسَ مِنْ بِلَادِ الْقَوْمِ. وَدَامِي الْأَظْلَّ: فِي أَسْفَلِ خُفِّهِ دَمٌ. وَبَعِيدُ الشَّأْوِ: بَعِيدُ الْهَمَّةِ. وَمَهْيُومٌ: مِنَ الْهَيْامِ: وَهُوَ دَاءٌ يَصِيبُ الْإِبِلَ، تَسَخَّنُ بِهِ جُلُودُهَا، وَلَا تَرَوَى مِنَ الْمَاءِ. عَنْ شَرْحِ الدِّيَوَانِ.

^٢ فِي دِيَوَانِهِ ٦٧٦/٢. وَالْكِتَابُ ٥٥١/٣، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ١٨١/١، وَالْمَقْتَضِبُ ١٦٣/١، وَجَهْرَةُ اللُّغَةِ ١٢١٠/٢، وَأُمَالِي الْقَالِي ٥٨/٢، وَسِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٧٢٣، وَالْخَصَائِصُ ٤٥٨/٢، وَالصَّحَاحُ (جُلُّ) ١٦٥٩/٤، وَشَرْحُ أَدَبِ الْكَاتِبِ لِلْجَوَالِقِيِّ ١٨٧، وَالْخَزَانَةُ ٢٤٧/٥، ٦٧/١١. وَسَلَفَ ذَكَرُ هَذَا الْبَيْتِ، ص ٣١٩، ٣٤٢.

كلمة واحدة فيه ثقل، لأنَّهما من مخرج أقصى الحلق. قال سيبويه (١٨٠هـ): "ومن العربِ ناسٌ يُدْخِلُونَ بينَ أَلِفِ الاستفهامِ وبينَ الهمزةِ أَلْفاً إذا التَقَتَا، وذلكَ أنَّهم كَرِهُوا التَّقاءَ همزَتَيْنِ فَفَصَّلُوا، كما قالوا: اخْشَيْنَانَّ، فَفَصَّلُوا بِالْأَلِفِ كراهيةَ التَّقاءِ هذه الحروفِ المضاعفةِ"^١.

وذكرَ سيبويه أنَّ أصلَ هذه اللغَةِ في تَمِيمٍ، وأنهم الذين يزدون أَلْفاً بينَ همزةِ الاستفهامِ والهمزةِ التي من أصلِ الكلمةِ إذا التَقَتَا. قال: "وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ بَنِي تَمِيمٍ الَّذِينَ يُدْخِلُونَ بينَ الهمزةِ وَأَلِفِ الاستفهامِ أَلْفاً"^٢. كما ذكرَ أنَّ من لغَتِهِم أيضاً في التَّقاءِ الهمزَتَيْنِ تحقيقَهما بلا أَلِفٍ بينهما. أمَّا لغةُ أهلِ الحجازِ فتخفيفُ الثانيةِ بينَ بَيْنَ^٣.

ومن العربِ ناسٌ يُحَقِّقُونَ الأولى وَيُخَفِّفُونَ الثانيةَ بَيْنَ بَيْنَ وَيُضِيفُونَ بينهما أَلْفاً، وَنُسِبَ إلى القاريِّ وَرُشٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ في كتابِ اللهِ تعالى الهمزَتَيْنِ في مثلِ ذلكَ بتحقيقِ الأولى وإبدالِ الثانيةِ أَلْفاً مُحْضَةً. وبينَ تخفيفِ الهمزةِ بَيْنَ بَيْنَ وإبدالِها أَلْفاً مُحْضَةً فرقٌ؛ فَالتَّخْفِيفُ فيها لا يُلْغِيها تماماً وإِنَّمَا يُخَفِّفُ من نَبَرِها. أمَّا الإبدالُ فتغيُّرُها أبداً ونقلُ صورتها تماماً إلى الألفِ.

وباللغاتِ السَّالِفَاتِ جميعاً قُرِئَتْ (أَنْذَرْتَهُمْ) في الآيةِ الكريمةِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة ٦]. بتحقيقِ الهمزَتَيْنِ، وهي لغةُ بني تَمِيمٍ، وبتخفيفِ الثانيةِ بينَ بَيْنَ وهي لغةُ أهلِ الحجازِ، وإبدالِ أَلِفٍ بينَ الهمزَتَيْنِ، وهي لغةُ سائِرَةِ بَنِي العربِ، وعليها بيتُ ذي الرُّمَّةِ السالفِ.

^١ في الكتاب ٣/ ٥٥١.

^٢ المصدر نفسه.

^٣ المصدر نفسه.

^٤ انظر الدُّرَّ المَصُون ١/ ١١٠، وعنه في البابِ في علومِ الكتاب ١/ ٣١٤.

^٥ انظر الدُّرَّ المَصُون ١/ ١١٠.

أَمَّا قِرَاءَةُ وَرَشٍ: بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ أَلِفًا فَقَدْ نَسَبَهَا الرَّخْشَرِيُّ (٥٣٨هـ) إِلَى اللَّحْنِ؛
 قَالَ: " فَإِنْ قُلْتَ: مَا تَقُولُ فَيَمَنْ يَقْلِبُ الثَّانِيَةَ أَلِفًا؟ قُلْتُ: هُوَ لَا حِنْ خَارِجٌ عَنْ كَلَامِ الْعَرَبِ
 خُرُوجَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْإِقْدَامُ عَلَى جَمْعِ السَّاكِنِينَ عَلَى غَيْرِ حُدِّهِ، وَحُدُّهُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ حَرْفَ
 لَيْنٍ وَالثَّانِي حَرْفًا مُدْغَمًا نَحْوَ قَوْلِهِ: الضَّالِّينَ، وَالثَّانِي: إِخْطَاءُ طَرِيقِ التَّخْفِيفِ؛ لِأَنَّ طَرِيقَ
 تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ الْمُتَحَرِّكِهَ الْمَفْتُوحَ مَا قَبْلَهَا أَنْ تَخْرُجَ بَيْنَ بَيْنَ، فَأَمَّا الْقَلْبُ أَلِفًا فَهُوَ تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ
 السَّاكِنَةِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا كَهَمْزَةِ رَأْسٍ".^١

وَقَدْ رَدَّ كَلَامَهُ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ (٧٥٦هـ)، وَاحْتَجَّ لِرَدِّهِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: " وَهَذَا مِنْهُ لَيْسَ
 بِصَوَابٍ لُثُوبِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ تَوَاتُرًا، وَلِلْقُرَّاءِ فِي نَحْوِ هَذِهِ الْآيَةِ عَمَلٌ كَثِيرٌ وَتَفْصِيلٌ مُنْتَشِرٌ".^٢

وَمِنْ تَحْقِيقِ الْهَمْزَتَيْنِ مَعًا مَا جَاءَ فِي قَوْلِ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ الْعِبَادِيِّ^٣:

أَيُّهَا الشَّامِتُ الْمُعَيَّرُ بِالذَّهْدِ..... أَنْتَ الْمُبَرِّأُ الْمَوْفُورُ

وَمِنْ تَحْقِيقِ الْأَوَّلَى وَالثَّانِيَةِ، وَإِضَافَةِ أَلِفٍ بَيْنَهُمَا بَيْتٌ ثَانٍ فِي هَذِهِ اللَّغَةِ يُنْسَبُ إِلَى ذِي الرُّمَّةِ،
 قَالَ^٤:

تَطَالَلتُ فَاسْتَشَرَفْتُهُ فَعَرَفْتُهُ فَقُلْتُ لَهُ: أَنْتَ زَيْدُ الْأَرَانِبِ

^١ فِي الْكَشَافِ ٤٨/١.

^٢ فِي الدَّرِّ الْمَصُونِ ١١٠/١.

^٣ فِي دِيَوَانِهِ ٨٧.

^٤ فِي مَلْحَقِ دِيَوَانِهِ ١٨٤٩/٣.

المبحث الثالث:

الضرورة في شعر ذي الرمة.

تقدّم في الباب الأول الكلام على الضرورة، ورأى العلماء فيها، وتفصيل أنواعها وضروبها وأمثلة كل نوع منها، وإذا كان ذلك فإنّ الاقتصار في هذا المبحث على أنواع الضرورة عند ذي الرمة أمر مطلوب، يُغني عن التكرار وإطالة.

وأنواع الضرورات التي رأيتها في شعر غيلان بعد استقراء شعره سبعة، هي: الزيادة، والحذف، وتقديم ما حقه التأخير، وفصل ما حقه الوصل، ووصل ما حقه الفصل، وإبدال اسم من اسم، وقلب الإعراب^١.

النوع الأول: الزيادة.

ضرورة الزيادة كزيادة حركة في الحرف الساكن، أو زيادة كسرة في الفعل المضارع المجزوم أو فعل الأمر إذا كان كل منهما قافية، أو تنوين في الممنوع من الصرف، أو إشباع حركة لإنشاء حرف من جنسها، أو مد الاسم المقصور، أو إثبات حرف علة في آخر الفعل المضارع المجزوم المعتل الآخر.

^١ انظر ص ١٢٧.

^٢ أعرضها في هذا المبحث مقتصرًا على شعر ذي الرمة، وتطلب نظائرها وآراء العلماء في كل نوع منها في مبحث (الضرورة) من الباب الأول، ص ١٢٧.

وأمثلتها في شعر ذي الرمة على النحو الآتي:

١- زيادة كسرة في الفعل المضارع المجزوم.

تُرادُ هذه الكسرة بآخر الفعل المضارع المجزوم إذا كان قافية البيت، وذلك لتساق حروف الروي المكسورة في القصيدة. وذلك كقوله، يصف مية^١:

عَقِيلَةٌ أَتْرَابٍ كَأَنَّ بَعِيْنَهَا إِذَا اسْتَيْقَظَتْ كُحْلًا وَإِنْ لَمْ تَكْحَلِ

قوله: (لم تكحل) ضرورة، زاد الكسرة في آخر الفعل المجزوم لتناسب الروي في القصيدة. وهو كثير في الشعر شائع غير مستغرب.

٢- زيادة حرف من حروف اللين في الكلمة.

وذلك بإشباع الحركة، فإنشاء حرف لين من جنسها، نحو قوله، يصف جملة^٢:

فِي ذَاتِ شَامٍ تَضْرِبُ الْمُقْلَدَا

رَقَشَاءَ تَتَنَاحُ اللُّغَامُ الْمُرْبِدَا

قوله: (تتناح) أصله: تنح، لكنه اضطر فأشبع الفتحة فصارت ألفاً من جنسها.

٣- زيادة حرف من حروف الجر.

قد يأتي حرف الجر زائداً للضرورة، نحو قوله^٣:

أَفَانِينَ مَكْتُوبٍ لَهَا دُونَ حَقِّهَا إِذَا حَمَلُهَا رَاشَ الْحِجَاجِينَ بِالشُّكْلِ

^١ في ديوانه ١٤٧٢/٣.

^٢ في ديوانه ٣٠٠/١. قوله: في ذات شام؛ يعني بها شَفَشَقَةَ البعير؛ وهي لهاثة. ورقشاء: ذات نُقْطٍ سود. ومُقْلَدَه: عنقه. وتنح اللُّغَام: تُخْرِجُه من في البعير كما يُخْرِجُ الماء من البئر.

^٣ في ديوانه ١٥٣/١. وقد سلف ذكر هذا البيت وشرحه، في ص ٣٨٥.

أَرَادَ الشَّاعِرُ: مَكْتُوبٌ لَهَا التُّكُلُّ، عَلَى أَنَّ الْبَاءَ زَائِدَةٌ مُسْتَعْنَى عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ زَادَهَا لَصَّرُورَةِ الشَّعْرِ.

٤- زِيَادَةُ التَّنْوِينِ فِي الْمَمْنُوعِ مِنَ الصَّرْفِ.

وَهُوَ كَثِيرٌ شَائِعٌ عِنْدَ الشَّاعِرِ وَعِنْدَ غَيْرِهِ أَيْضًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ، يَصِفُ ثَوْرًا أَفْزَعَتْهُ كِلَابُ الصَّيْدِ^١:

هَاجَتْ لَهُ جُوعٌ زُرُقٌ مُحْصَرَةٌ شَوَازِبٌ لَاحَهَا التَّغْرِيثُ وَالْجَنْبُ

(شَوَازِبُ): عَلَى وَزْنِ مُنْتَهَى الْجَمْعِ (فَوَاعِلُ)؛ وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ إِلَّا فِي حَالِ الصَّرُورَةِ.

وَقَوْلُهُ، يَصِفُ الْأَطْلَالَ^٢:

وَاسْتَبَدَّكَ وَالذَّهْرُ ذُو اسْتِبْدَالٍ

مِنْ سَاكِنِيهَا فَرَقَ الْأَجَالَ

فَرَائِدًا تَخْنُو إِلَى أَطْفَالٍ

قَوْلُهُ: (فَرَائِدًا): جَمْعُ فَرِيدٍ، عَلَى وَزْنِ (فَعَائِلُ)، وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِأَنَّهُ صِيغَةُ مُنْتَهَى الْجَمْعِ، وَزَادَ الشَّاعِرُ فِيهِ التَّنْوِينَ لِلصَّرُورَةِ. وَمِثْلُ ذَلِكَ كَثِيرٌ فِي شَعْرِ ذِي الرَّمَّةِ.

النَّوعُ الثَّانِي: الْحَذْفُ:

وَهُوَ إِمَّا حَذْفُ حَرَكَةِ حَرْفٍ فَتَسْكِينُهُ، وَإِمَّا حَذْفُ حَرْفٍ مِنَ الْكَلِمَةِ دُونَهَا تَعْوِضًا. وَبَيَانُ ذَلِكَ فِي الْأَضْرِبِ الْآتِيَةِ:

١- حَذْفُ الْحَرَكَةِ مِنْ عَيْنِ الْأِسْمِ وَتَسْكِينُ الْحَرْفِ.

^١ فِي دِيَوَانِهِ ٩٧/١. قَوْلُهُ: جُوعٌ مُحْصَرَةٌ: يَعْنِي كِلَابًا جَائِعَةً ضَامِرَةً الْخَوَاصِرَ. وَشَوَازِبُ: يُبَسُّ. وَلَا حَاجَةَ لِأَضْمَرِهَا الْجُوعَ. وَالتَّغْرِيثُ: الْجُوعُ. وَالْجَنْبُ: أَيِ التَّصَقَّتْ رِثَةُ الْكَلْبِ بِجَنْبِهِ مِنَ الْعَطَشِ وَالْجُوعِ.

^٢ فِي دِيَوَانِهِ ٢٦٩/١ - ٢٧٠. قَوْلُهُ: فَرَقَ الْأَجَالَ: قَطَّعَ الْبَقَرِ وَالظَّبَاءَ، وَاحِدُ الْأَجَالِ: إِجْلٌ. وَفَرَائِدًا: ظِبَاءَ.

من حذف الحركة للضرورة حذف الفتحة من الحرف، وتسكينه في جمع المؤنث السالم، نحو قوله:

أَبَتْ ذِكْرَ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقًا وَرَفَضَاتُ الْهُوَى فِي الْمَفَاصِلِ

(رَفَضَات): جمع مؤنث سالم، مفردة: رَفَضَةٌ، وهو اسم.

والاسم إذا جُمع بالألف والتاء وكان صحيح العين فإن فتح عينه قياس. وتسكينها في: (رَفَضَات) من البيت ضرورة^١.

وتُحذف للضرورة أيضاً من الاسم المفرد، نحو قوله^٢:

وَأَقُوتَ مِنَ الْإِنْسِ حَتَّى كَأَنَّمَا عَلَى كُلِّ شَبَحٍ أَلُوءٌ: لَا يُصَيِّبُهَا

(شَبَح): أصله مفتوح العين، تقول: (شَبَحَ)، وحذف الفتحة من الباء؛ لأن الوزن اضطره إلى حذف الفتحة وتسكين الحرف.

ومن حذف الحركة من عين الكلمة: حذف الكسرة أيضاً، نحو قوله:

كَثِيرُ الْحَصَى عَالٍ لِمَنْ فَوْقَ ظَهْرِهَا بِهِامَةً مَلِكٌ يَفْنَحُ النَّاسَ مُقَرِّمٌ

سَكَنَ عَيْنَ (مَلِك)؛ وهي اللام للضرورة؛ لأن الأصل فيها أن تُكسر.

^١ في ديوانه ١٣٣٧/٢. والمقتضب ١٩٢/٢، والحجة للفارسي ١/١٠٥، ٢/٢٦٨، والمحتسب ١/٥٦، ٢/١٧١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٧٧٦، وضرائر الشعر ٨٥، وشرح شواهد شرح الشافية ٤/١٢٨، والخزانة ٨/٩٠. قوله: ذِكْرٌ: جمع ذكر. ورَفَضَات: جمع رَفَضَةٍ؛ وهي التَّفَرُّقُ.

^٢ انظر مصادر الحاشية السالفة.

^٣ في ديوانه ٢/٦٩٢. قوله: شَبَحَ: أي شَخَّصَ. وأَلُوءٌ: حِلْفَةٌ، وَيَمِينٌ. ومعنى البيت: خَلَّتِ الدِّيَارُ مِنَ الْإِنْسِ، حَتَّى كَأَنَّ كُلَّ شَخْصٍ أَقْسَمَ: إِنَّهُ لَا يَقْرُبُهَا.

^٤ في ديوانه ٢/١١٨٧. قوله: يَفْنَحُ النَّاسَ: يُدْهِمُهُمْ. ومُقَرِّمٌ: فَعْلٌ.

وقوله^١:

أَعَادِلْ غُضِّي مِنْ لِسَانِكَ عَنْ عَذْلِي فَمَا كُلُّ مَنْ يَهْوَى رَشَادِي عَلَى شَكْلِي
فَمَا لَمْ يَوْمًا مِنْ أَخٍ وَهُوَ صَادِقٌ إِخَائِي وَلَا اعْتَلَّتْ عَلَى صَيْفِهَا إِبْلِي
حَذَفَ الْكَسْرَةَ مِنْ عَيْنِ (إِبْلِي)، وَسَكَّنَهَا لِلضَّرُورَةِ.

٢- حَذَفُ التَّنْوِينِ.

مِنْ حَذَفِ التَّنْوِينِ، وَعَدَمِ صَرْفِ الْأِسْمِ الْمَصْرُوفِ قَوْلُهُ^٢:

كَمْ دُونَ مَيَّةٍ مِنْ خَرْقٍ وَمِنْ عِلْمٍ كَأَنَّهُ لَا مَعَ عُرْيَانٍ مَسْلُوبٍ
حَذَفَ التَّنْوِينَ مِنْ (عُرْيَانٍ) لِلضَّرُورَةِ، وَهُوَ مَصْرُوفٌ فِي الْأَصْلِ، وَمَنْعَهُ مِنَ الصَّرْفِ
لِلضَّرُورَةِ وَتَشْبِيهِهِ لَهُ بِبَابِ (سَكَرَانَ)، كَمَا قَالَ الْبَغْدَادِيُّ (ت ١٠٩٣ هـ)^٣.
وقوله، يَصِفُ نَاقَتَهُ:

قَدْ يَتْرُكُ الْأَرْحَبِيَّ الْوَهْمَ أَرْكُبُهَا كَأَنَّ غَارِبَهُ يَأْفُوخُ مَأْمُومٌ
لَمْ يَصْرِفْ (يَأْفُوخُ) لِلضَّرُورَةِ.

^١ في ديوانه ١/ ١٥٥.

^٢ في ديوانه ٣/ ١٥٧٥. والتنبية على شرح مشكلات الحماسة ٥١٩ (أشار أبو الفتح إلى هذا البيت، ولم يُثَبِّتْهُ)، والخزانة ٢٥٣/ ١. قوله: خَرْقٌ: فلاةٌ واسعةٌ تنخرقُ فيها الريح. وعَلَمٌ: جبلٌ يُسْتَدَلُّ بِهِ. ولَامِعٌ: أي رجلٌ لَامِعٌ؛ وهو الذي يُشِيرُ بثوبه. ومسلوبٌ: سُلِبَ ثِيَابُهُ، فهو يُشِيرُ مُسْتَعِثًا. عن شرح الديوان.

^٣ انظر الخزانة ١/ ٢٥٤.

^٤ في ديوانه ١/ ٤٠٦. قوله: الْأَرْحَبِيُّ: بَعِيرٌ يُنْسَبُ إِلَى أَرْحَبَ مِنْ هَمْدَانَ. وَالْوَهْمُ: الضَّخْمُ. وَأَرْكُبُهَا: جَمَعَ رَكْبٍ؛ وَهُمْ قَوْمٌ عَلَى إِبِلٍ. وَالْغَارِبُ: الْكَاهِلُ، أَوْ مَا بَيْنَ سَنَامِ النَّاقَةِ وَعُنُقِهَا. وَيَأْفُوخُ: هُوَ مُلْتَقَى عَظْمِ مُقَدِّمِ الرَّأْسِ وَمُؤَخَّرِهِ. وَمَأْمُومٌ: مَشْجُوجٌ. عن شرح الديوان.

وقوله، يصفُ أطلالاً لميَّة^١:

وَأَرْفَاضُ أَحْدَانٍ تُلُوحُ كَأَنَّهَا كَوَاكِبُ لَا غَيْمٌ عَلَاهَا وَلَا مَحَلُّ

لم يصرف (أرفاض)، وهي في أصلها مصروفة، وذلك أنه لما اضطرَّه الوزنُ حذفَ تنوينها.

٣- حَذْفُ الحَرْفِ.

حذفُ الحرفِ من الكلمة للضرورة جاء في شعرِ ذي الرُّمَّةِ على أَصْرُبٍ، منها:

قَصُرُ الاسْمِ الممدودِ، وذلك نحو قصرِه لـ (الدَّهْناء)^٢، ذكرها مراراً بالقصرِ، ومن ذكره لها قوله^٣:

حَنَنْتُ إِلَى نَعَمِ الدَّهْنَا فَقُلْتُ لَهَا أُمِّي هَلَالاً عَلَى التَّوْفِيقِ وَالرَّشْدِ

وقوله^٤:

هُمُ الْمَنْصِبُ الْعَادِيُّ مَجْدًا وَعِزَّةً وَهُمْ مِنْ حَصَى الدَّهْنَا وَيَبْرِينَ أَكْثَرُ

وقوله^٥:

نَحْنُ إِلَى الدَّهْنَا بِخَفَانٍ نَاقَتِي وَأَنْتَى الْهَوَى مِنْ صَوْتِهَا الْمُتَرَنِّمِ

وقوله^٦:

^١ في ديوانه ١٦١٣/٣. قوله: أَرْفَاضُ: بَقَرٌ وَظَبَاءٌ مُتَفَرِّقَةٌ. وَأَحْدَانُ: مَا تَفَرَّدَ مِنْهَا. وَالْمَحَلُّ فِي الْبَيْتِ: بِمَعْنَى الْغُبَارِ. عَنْ شَرْحِ الدِّيَوَانِ.

^٢ وهي سبعة أَجْبُلٍ مِنْ دِيَارِ بَنِي تَمِيمٍ، ذَاتِ رِمَالٍ وَاسِعَةٍ كَثِيفَةٍ. انظر معجم البلدان ٤٩٣/٢.

^٣ في ديوانه ١٧٥/١.

^٤ في ديوانه ٦٤٥/٢.

^٥ في ديوانه ١١٧٩/٢.

^٦ في ديوانه ١٣١٢/٢.

فَقُلْتُ لَهَا: لَا إِنَّ أَهْلِي لِحَيْرَةٌ لَاكُثْبَةِ الدَّهْنَاءِ جَمِيعاً وَمَالِيَا

وذكر ابن قتيبة (٢٧٦هـ) أنَّها تُمَكِّدُ وتُقَصِّرُ، قال: "الدَّهْنَاءُ: تُمَكِّدُ وتُقَصِّرُ، وإذا قُصِرَتْ كُتِبَتْ بِالْأَلْفِ"^١. والأصل فيها أن تُمَكِّدَ بدليل أنَّهم يقولون في النسبة إليها: دَهْنَاوِيٌّ؛ قلبوا الهمزة في آخرها واواً، كما فعلوا في سَوْدَاءَ وَزَرْقَاءَ، فقالوا: سَوْدَاوِيٌّ وَزَرْقَاوِيٌّ. وقد ورد ذلك في شعر ذي الرُّمَّةِ أيضاً، قال:^٢

أَقُولُ لِدَهْنَاوِيَّةٍ عَوْهَجٍ جَرَتْ لَنَا بَيْنَ أَعْلَى عُرْفَةٍ فَالْصَّرَائِمِ

وقال أيضاً في النسبة إلى الدَّهْنَاءِ:^٣

بِوَعَسَاءَ دَهْنَاوِيَّةِ التُّرْبِ طَيِّبٍ بِهَا نَسَمُ الْأَرْوَاحِ مِنْ كُلِّ مَنْسَمِ

ومنها: حذف الياء من صيغة منتهى الجمع: (مفاعيل). وذلك نحو قوله، يصفُ إِبِلَ الرُّكْبِ:^٤

نَجَائِبُ مِنْ آلِ الْجَدِيلِ وَشَارَكَتْ عَلَيْهِنَّ فِي أَنْسَابِهِنَّ الْعَصَافِرُ

قال: (العصافير)، وهو جمعٌ، مفردُه: عَصْفُورٌ، وأصل الجمع فيه: عَصَافِيرُ. وحذف الياء للضرورة.

^١ انظر أدب الكاتب ٣٠٥.

^٢ في ديوانه ٧٦٦/٢. وقوله: دَهْنَاوِيَّةٌ أي ظبيَّةٌ من ظباء الدَّهْنَاءِ. وَعَوْهَجٌ: طَوِيلَةُ العُنُقِ. وعُرْفَةٌ: موضعٌ فيه الرَّمْلُ. والصَّرَائِمِ: موضع.

^٣ في ديوانه ١١٧٩/٢. والوَعَسَاءُ: الرَّمْلُ.

^٤ في ديوانه ١٠٣٢/٢. قوله: نَجَائِبُ: كِرَامٌ. والجَدِيلُ: فَحْلٌ من الإِبِلِ يُقَالُ له: الجَدِيلُ، كان للنُّعْمَانِ بن المنذر. والعَصَافِيرُ: إِبِلٌ للنُّعْمَانِ، وقال فيها أيضاً: إِبِلٌ كانت وحوشاً وَقَعَتْ في قَيْسٍ. عن شرح الديوان.

وقوله^١:

بِنْتِهِيَةِ الدَّحْلَيْنِ غَيْرَ رَسْمِهِ مِنْ الْمَوْرِ نَاجٍ تَمُورُ أَعَاصِرُهُ

(أعاصره) في البيتِ حُذِفَ منه الياءُ للضرورة، وهو جمعٌ، مفردُهُ: إعصارٌ، يُجْمَعُ على: أعاصيرٍ.

٤ - تخفيفُ الحرفِ المُشدَّدِ.

من ذلك قوله^٢:

إِذَا الصَّيْفُ أَجَلَى عَنْ تَشَاءٍ مِنَ النَّوَى أَمَلْنَا اجْتِمَاعَ الْحَيِّ فِي صَيْفٍ قَابِلٍ

قوله: (أَمَلْنَا)، أصلُهُ: أَمَلْنَا. بتشديد اللام، لكنَّهُ خَفَّفَ شِدَّتَهُ للضرورة. قَالَ أَبُو نَضْرٍ الْبَاهِلِيُّ (ت ٢٣١هـ): "وَأَصْلُهُ: (أَمَلْنَا)، فَخَفَّفَ"^٣.

النَّوعُ الثَّالِثُ: تَقْدِيمُ مَا حَقُّهُ التَّأْخِيرُ .

منهُ ما يجري في كلمةٍ واحدةٍ، ومنهُ ما يجري في التَّركيبِ، أمَّا الأوَّلُ فتقديمُ حرفٍ على حرفٍ لضرورة الوزنِ، وذلك كقولِ ذي الرُّمَّةِ^٤:

تَكَادُ أَوَالِيهَا تَفَرَّى جُلُودُهَا وَيَكْتَحِلُ التَّالِي بِمُورٍ وَحَاصِبٍ

^١ في ديوانه ١٨٢٦/٣. قوله: بِنْتِهِيَةِ: هي موضعٌ مُنْخَفِضٌ ينتهي إليه الماءُ فيَقِفُ. والدَّحْلُ: هُوَّةٌ في الأرضِ تجتمعُ فيها السُّيول والأُمطار. والمُورُ: التُّرابُ النَّاعم. والنَّاجُ: الرياحُ الشَّديدةُ المهبوب. عن شرح الديوان.

^٢ في ديوانه ١٣٣٨/٢. قوله: تَشَاءٍ، التَّشَائِي: التَّفَرُّقُ. عن شرح الديوان.

^٣ في الديوان ١٣٣٩/٢.

^٤ في ملحقات ديوانه ١٨٤٨/٣. والمنصف ٥٧/٢، وسر صناعة الإعراب ٧٤٣، والمحكم والمحيط الأعظم ٧١٦/١١، وضرائر الشعر ١٩٠.

(أَوَالِيهَا)، أَصْلُهَا: (أَوَائِلُهَا). قُلِبَتِ الْهَمْزَةُ فِيهَا يَاءً، وَأُخِّرَتْ وَقُدِّمَتْ اللَّامُ عَلَيْهَا، وَأَصْلُهَا
بَعْدَ قَلْبِ الْهَمْزَةِ يَاءً: (أَوَائِلُهَا)، فَلَمَّا اضْطَرَّ آخِرُ الْيَاءِ الْمَقْلُوبَةِ عَنْ هَمْزَةٍ، وَقُدِّمَ اللَّامُ عَلَيْهَا،
فَقَالَ: (أَوَالِيهَا)^١.

وَأَمَّا الثَّانِي فَتَقْدِيمُ مَا حَقُّهُ التَّأْخِيرُ ضِمْنَ التَّرْكِيبِ، وَذَلِكَ كَتَقْدِيمِ الْمَعْطُوفِ مَعَ حَرْفِ
الْعَطْفِ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ^٢، نَحْوُ قَوْلِهِ^٣:

كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادٍ أَحَقَبَ لَاحَهَا وَرَمِي السَّفَا أَنْفَاسَهَا بِسَهَامِ
جَنُوبٌ دَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَنْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ دَبَابِ السَّيْبِ صِيَامِ

قَدَّمَ الشَّاعِرُ الْمَعْطُوفَ: (رَمِي السَّفَا) عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ: (جَنُوبٌ)، وَأَصْلُ قَوْلِهِ: لَاحَهَا
جَنُوبٌ وَرَمِي السَّفَا. فَقَدَّمَ وَأَخَّرَ. وَقَدْ عَدَّ أَبُو مُحَمَّدٍ السَّيرَافِيُّ (ت ٣٨٥هـ) هَذَا التَّقْدِيمَ
وَالتَّأْخِيرَ فِي بَيْتِي ذِي الرُّمَّةِ ضَرُورَةً قَبِيحَةً، قَالَ: "وَقَدْ وَقَعَ فِي الْبَيْتِ ضَرُورَةُ قَبِيحَةٍ، وَهُوَ
تَقْدِيمُ الْمَعْطُوفِ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (وَرَمِي السَّفَا) مَعْطُوفٌ عَلَى (جَنُوبِ)، وَهَذَا
كَمَا تَقُولُ: قَامَ وَعَبْدُ اللَّهِ زَيْدٌ"^٤.
وقوله^٥:

أَلَا طَرَقَتْ مَيِّ هَيُومًا بِذِكْرِهَا وَأَيَّدِي الثُّرَيَّا جُنْحَ فِي الْمَغَارِبِ
بَرِيحِ الْخُزَامَى هَيَّجَتْهَا وَخَبْطَةُ مِنْ الطَّلِّ أَنْفَاسُ الرِّيَّاحِ اللَّوَاغِبِ

^١ انظر مصادر تخريج البيت في الحاشية السالفة.

^٢ تقدّم (تقديم المعطوف على المعطوف عليه) في مبحث: التقديم والتأخير، ص ٣٤٧.

^٣ ديوانه ٢ / ١٠٧١ - ١٠٧٣. وقد سلف ذكر هذين البيتين، وشرحهما ص ٢٤٤، وص ٣٤٨.

^٤ في شرح أبيات سيبويه ١ / ٣٣١. وقد سلف قول أبي محمد السيرافي هذا، ص ٣٤٨.

^٥ في ديوانه ١ / ١٩١، ١٩٣. وتقدّم ذكر البيتين وشرحهما، ص ٣٤٩.

في البيت الثاني تقديمٌ للمعطوفِ: (خَبَطَةٌ) على المعطوفِ عليه: (أنفاسُ الرياح)، وأصلُ قوله: هَيَّجَتْهَا أَنْفَاسُ الرِّيحِ وَخَبَطَةٌ مِنَ الطَّلِّ.

النوع الرابع: فَضْلُ مَا حَقَّهُ الْوَصْلُ.

قد يضطرُّ شاعرٌ فيفصلُ بين مُتَلَاصِقَيْنِ، لا يأتیان في الكلام إلا مُتَلَاصِقَيْنِ، ولا يُفصلُ بينهما إلا لضرورة الشعر، وذلك في مواضعٍ عدَّةٍ في شعرِ ذي الرُّمَّة، منها:

١ - الفصلُ بين المُضَافِ والمُضَافِ إليه:

والفصلُ بينهما إمَّا بالجارِّ والمجرورِ، وإمَّا بالفعلِ. والفصلُ بالجارِّ والمجرورِ جاء في مواضعٍ ثلاثةٍ من شعره، وهي:

قوله:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ - مِنْ إِيغَالِهِنَّ بَنًا -
أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ

أي كأنَّ أَصْوَاتَ أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بَنًا. فأدخلَ الجارَّ والمجرورَ بين المُضَافِ والمُضَافِ إليه لضرورة الشعر.

وقوله، يصفُ جِماراً وَحْشِيّاً:

نَضَا الْبَرْدَ عَنْهُ فَهُوَ ذُو - مِنْ جُنُونِهِ -
أَجَارِيَّ تَسْهَاكِ وَصَوْتٍ صُلَاصِلِ

١ في ديوانه ٩٦٦/٢. والكتاب ١/١٧٩، ٢/١٦٦، ٢٨٠، والمقتضب ٤/٣٧٦، والأصول ١/٤٠٣، وعمدة الكتاب ١٩٩، والحجة للفارسي ٣/١٢٣، والخصائص ٢/٤٠٦، وسر صناعة الإعراب ١٠، وجواهر القرآن ونتائج الصناعة ١١٥٧، وضرائر الشعر ١٩١، والذَرِّ المَصُون ٥/١٦٩، والخزانة ٤/١٠٨. قوله: إِيغَالِهِنَّ: أي مُضَيَّ الإِبِلِ بنا وإِبْعَادُهَا. وأواخر الميس: جمع آخرّة، والميس: الرَّحْلُ، وهو الشَّجَرُ الذي يُصْنَعُ منه الرَّحْلُ. ومعنى البيت: للرَّحْلِ صوتٌ كصوتِ الفراريج، وذلك من شدّة سرعة الإِبِلِ.

٢ في ديوانه ٢/١٣٥٠. قوله: نَضَا الْبَرْدَ: أي نَزَعَهُ. وذو أجاريّ تَسْهَاكِ، وَصَوْتٍ صُلَاصِلِ: صارَ يَعدو عَدْواً سَريعاً، ويُخرِجُ منه صوتٌ شَدِيدٌ.

أي: فهو ذو أَجَارِيٍّ تَسْهَاكٍ وصوتٍ صُلَاصِلٍ، مِنْ جُنُونِهِ. ففصلَ بين المُضَافِ والمُضَافِ إليه بالجَارِّ والمَجْرُورِ (من جُنُونِهِ) لَظَرُورَةِ الشَّعْرِ.

وَأَمَّا الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِالْفِعْلِ فِي قَوْلِهِ^١:

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ - خَطَّ - بَهْجَتِهَا كَأَنَّ - قَفَرًا رُسُومَهَا - قَلَمًا

أي: فَأَصْبَحَتْ قَفَرًا بَعْدَ بَهْجَتِهَا؛ كَأَنَّ قَلَمًا خَطَّ رُسُومَهَا. وقد فَصَلَ بين المُضَافِ (بعد)، والمُضَافِ إليه (بهجتها) بالفعلِ (خَطَّ). وفي البيتِ تَقْدِيمٌ وتَأْخِيرٌ في جُلِّ أَلْفَاظِهِ، اضْطَرَّتْهُ إِلَيْهِ ضَرُورَةُ وَزْنِ الشَّعْرِ.

٢- الْفَصْلُ بَيْنَ الْحَرْفِ الْجَازِمِ وَالْفِعْلِ الْمَجْزُومِ بِهِ.

وذلك نحو قوله^٢:

فَأُضْحِتْ مَبَادِيهَا قَفَارًا بِلَادُهَا كَأَنَّ لَمْ - سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ - تُؤْهَلِ

فصلَ بين حرفِ الجَزْمِ: (لم)، وبين الفعلِ المَجْزُومِ بِهِ: (تُؤْهَلِ) بـ(سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ)، وذلك لَظَرُورَةِ الْوِزْنِ.

النَّوعُ الْخَامِسُ: وَصُلُّ مَا حَقُّهُ الْفَصْلُ.

وذلك كأن تُكَلِّنَ هَمْزَةُ الْقَطْعِ فِي أَوَّلِ الْاسْمِ أَوِ الْفِعْلِ لَظَرُورَةَ الشَّعْرِ، فتصيرُ هَمْزَةً وَصْلٍ. نحو قوله^٣:

^١ في ملحق ديوانه ٣/ ١٩٠٩. والخصائص ١/ ٣٣١، ٢/ ٣٩٥، والمحكم والمحيط الأعظم ٤/ ٥٠٢، وضرائر الشعر ٢١٤، والخزانة ٤/ ٤١٨.

^٢ في ديوانه ٣/ ١٤٦٥. والخصائص ٢/ ٤١٢، وضرائر الشعر ٢٠٣، والجنى الداني ٢٦٩، والخزانة ٩/ ٥. قوله: فَأُضْحِتْ مَبَادِيهَا: أي حيثُ تبدو.

^٣ في ديوانه ٢/ ١٣١٣. وكتاب الشعر ١٢٠، والخصائص ٢/ ٢٢٤، ٣/ ١٢٠، ودرة الغواص ١٧٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٨٢١، والخزانة ٢/ ٣٧٧. والكِرْوَانُ: جَمْعُ كِرْوَانٍ؛ وهو نوعٌ من طيورِ الْحَبَلِ.

مِنْ أَلِ أَبِي مُوسَى تَرَى النَّاسَ حَوْلَهُ كَأَنَّهُمْ الْكَرَوَانُ أَبْصَرْنَ بَازِيَا

لَيَنَّ هَمْزَةً (آل)، فصارت أَلِفًا؛ لِأَنَّهَا مَفْتُوحَةٌ، وحذفها لاجتماعها مع أَلِفٍ بعدها؛ وذلك
لاضطرار وزن الشعر. والألفُ الثانيةُ مُبْدَلَةٌ عَنْ هَاءِ (أهل)

وقوله^١:

مِنْ أَثَارِ النَّسُوعِ زَمَانَ مَيٍّ صَدِيقٌ لَا نُحِبُّ بِهِ بَدِيلًا

وصل هَمْزَةُ الْقَطْعِ فِي أَوَّلِ (آثار) لضرورة الوزن، ثم حذفها لاجتماعها مع الألفِ بعدها،
والألفُ الثانيةُ مُخَفَّفَةٌ عَنْ هَمْزَةٍ.

النوع السادس: الإبدال.

وهو إبدال اسمٍ من اسمٍ آخر، وذلك كقولِ ذِي الرُّمَّةِ^٢:

عَشِيَّةَ قَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْخَيْلِ هَوْبَرُ

ذكر في آخر البيت (هَوْبَرًا)، وأراد ابنه: (يَزِيدَ بْنَ هَوْبَرٍ)، ووضع (هَوْبَرًا) في موضع (يزيد)؛
لأنَّ الْوِزْنَ وَالْقَافِيَةَ لَا يَصِحُّ مَعَهُمَا ذِكْرُ (يزيد)، فاستبدل به أباه (هَوْبَرًا). قال أبو نصر
الباهلي (ت ٢٣١هـ): "يعني: يزيد بن هَوْبَرٍ الحارثي، فقال: (هَوْبَر) للقافية"^٣.

^١ في ديوانه ١٧٩٩/٣. والنسوع: جمع نسع؛ وهو سيئر عريض ينسج على هيئة أعنة النعال، تُشدُّ به الرِّحَالُ.

^٢ في ديوانه ٦٤٧/٢. وجامع البيان في تأويل القرآن ٢٣٧/٢٠، والزاهر في معاني كلمات الناس ٣٥٧/١، وما يجوز للشاعر
في الضرورة ٣٢١، والمحكم والمحيط الأعظم ٣٠٩/٤، وضرائر الشعر ١٦٧، والدَّرِّ المصون ١١١/٩، والخزانة ٣٧١/٤.

^٣ في ديوان ذِي الرُّمَّةِ ٦٤٧/٢.

النوع السابع: قلب الإعراب.

وهو أن يأخذ لفظ إعراب لفظ آخر قدم عليه، وذلك نحو قول غيلان^١:

وتكسو المجنّ الرّخو خَصراً كأنّه إهانٌ ذوى عن صُفرةٍ فهو أخلقُ

قلب موضع اللفظين (المجنّ، وخَصراً)، فتغيّر إعرابهما، فصار (المجنّ) مفعولاً أولاً، وهو في الأصل مفعول ثانٍ، و(الخَصْر) مفعولاً ثانياً، وهو في الأصل مفعولٌ أوّل، لأنّا نقولُ في أصل المعنى: كسوتُ خَصري وشاحاً؛ و(المجنّ في بيت الشاعر: الوشاح). قال ابن قُتيبة (ت ٢٧٦هـ): "كان الوجه أن يقول: (وتكسو الخَصْر مجنّاً)، فقلب^٢؛ لضرورة وزن الشعر.

^١ انظر ديوانه ١/ ٤٦٣. وتقدم ذكر البيت، ص ٢٧٦.

^٢ انظر تأويل مشكل القرآن ١٢٤، تقدم أيضاً الاستشهاد بقول ابن قتيبة هذا في ص ٢٧٦.

نتائج الدراسة

أرتب نتائج الدراسة بحسب ترتيب الفصول والمباحث فيها، فأبدأ بنتائج دراسة العدول النظرية، وهي ذات الباب الأول، ثم نتائج الدراسة التطبيقية على شعر ذي الرمة، وهي ذات الباب الثاني، وذلك على النحو الآتي:

- أظهرت الدراسة اللغوية لمصطلح العدول أنه يتضمن دلالات عدة، هي: الخروج والتترك والمجاورة والرجوع. وثمة دلالة له أخرى؛ هي المساواة. وهي تشير إلى أن العدول عن أصل منهج اللغة أو قياسها منضبط بضوابط تقربه من أصله المعدول عنه، وأنه خروج عن طريقة استعمال أصيلة إلى طريقة استعمال فرعية، ترقى أحياناً أن تكون أصلاً يُقاس عليه.
- العدل؛ وهو أن تريد لفظاً ثم تعدل عنه إلى غيره من جنسه مع تغيير في صورته، وهذا التغيير هو المانع من صرفه، واللفظ المعدول عنه مراد في المعدول إليه، وهو يُصيب اللفظ دون المعنى عند الجمهور، وهو ضرب من العدول، غرضه الخفة.
- المعول عليه في معرفة اللفظ المعدول عن أصله هو (أصل الاستعمال المعتاد)، وليس أصل القاعدة أو شيئاً غيره. وهذه نتيجة ذات أهمية في هذه الدراسة، بها توصلت إلى تعريف العدول: بأنه الخروج عن أصل الاستعمال المعتاد، محكوماً بدليل.
- المجاز عدول في دلالة الألفاظ على معانيها، وهو خروج عن أصل الاستعمال غرضه: الاتساع، أو التأكيد، أو التشبيه، أو الاختصار.

- إِنَّ بَيْنَ الْعُدُولِ وَالْمَجَازِ عِلَاقَةٌ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَجَازٍ عُدُولٌ، وَلَيْسَ كُلُّ عُدُولٍ مَجَازًا. فَالْعُدُولُ بِأَبْهٍ أَشْمَلُ وَأَوْسَعُ بِكَثِيرٍ مِنْ بَابِ الْمَجَازِ.
- قَلَّ تَنَاوُلُ الْبَاحِثِينَ الْمُعَاَصِرِينَ لِقَضِيَّةِ الْعُدُولِ مِنْ جَانِبِهِ النَّحْوِيِّ وَالصَّرْفِيِّ، وَتَنَاوَلُوهُ مِنْ جَانِبِهِ الْبَلَاغِيِّ وَالْأَسْلُوبِيِّ.
- عِمَادُ النَّظْمِ عِنْدَ الْجُرْجَانِيِّ ثَلَاثَةٌ أُمُورٌ: (الْبِنَاءُ، وَالتَّعْلِيقُ، وَالتَّرْتِيبُ)، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ عِنْدَ تَمَّامٍ حَسَّانَ، هَذِهِ الثَّلَاثَةُ بِالإِضَافَةِ إِلَى (النَّظْمِ)، وَقَدْ نَسَبَ الْأَرْبَعَةَ إِلَى الْجُرْجَانِيِّ، وَنَتِيجَةُ التَّحْقِيقِ أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ، وَالنَّظْمُ مُشْتَمِلٌ عَلَيْهَا جَمِيعًا، وَلَيْسَ قِسْمًا رَابِعًا مِنْهَا، بَلْ تَجْتَمِعُ الثَّلَاثَةُ عِنْدَهُ لَتَكُونُ (النَّظْمَ).
- إِنَّ فِكْرَةَ تَمَّامٍ حَسَّانَ؛ وَهِيَ إِسْقَاطُ الْعَوَامِلِ النَّحْوِيَّةِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَاسْتِبْدَالُ الْقُرَائِنِ بِهَا أَمْرٌ غَيْرُ ثَابِتٍ، وَفِيهِ تَعْقِيدٌ وَتَكْلُفٌ.
- يَشْتَرِكُ الْعُدُولُ فِي اسْتِعْمَالِ النَّحْوِيِّينَ مَعَ تَعَابِيرٍ أُخْرَى اسْتَعْمَلُوهَا لِإِرَادَةِ الْعُدُولِ؛ وَهِيَ: الْإِتْسَاعُ؛ وَهُوَ أَشْهَرُهَا، وَأَشْمَلُ وَأَوْسَعُ مِنَ الْعُدُولِ. وَكَذَلِكَ: الْخُرُوجُ عَنِ الْأَصْلِ، وَمُخَالَفَةُ الْأَصْلِ، وَغَيْرُهَا.
- يَتَدَاخَلُ مُصْطَلَحُ الْعُدُولِ فِي الدِّرَاسَاتِ الْحَدِيثَةِ لِلغَةِ بِمُصْطَلَحِينَ، هُمَا: الْإِنْزِاجُ، وَالْإِنْحِرَافُ، وَمَرَدُّ ذَلِكَ إِلَى أَسْبَابٍ عِدَّةٍ مِنْهَا التَّرْجُمَةُ عَنِ اللُّغَاتِ الْأَجْنِبِيَّةِ.
- لُغَةٌ قَرِيشٍ هِيَ اللُّغَةُ الْعُلْيَا الْمَعْتَمَدَةُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ وَالْقِيَاسِ، وَغَيْرُهَا مِنْ لُغَاتِ الْقَبَائِلِ الْأُخْرَى فُرُوعٌ عَلَيْهَا، وَعُدُولٌ عَنْ مَنَاجِهَا الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْفَصَاحَةِ مِنَ الشُّعْرَاءِ وَالْبُلَغَاءِ، وَنَزَلَ بِهِ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى؛ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ.
- كَثَرَةُ الْإِسْتِعْمَالِ يَجُوزُ مَعَهَا مِنَ الْعُدُولِ وَالْخُرُوجِ عَنِ الْأَصْلِ مَا لَا يَجُوزُ مَعَ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ مَا كَثَرَ دَوْرُهُ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَرَبِ يَجْرِي عِنْدَهُمْ مَجْرَى الْمَثَلِ، فَيُجِيزُونَ فِيهِ تَغْيِيرَهُ عَنْ أَصْلِ اسْتِعْمَالِهِ.

- وما كثر استعماله عندهم هو المَعْوَلُ عليه في الأخذ والإثبات، ومعرفة العُدُولِ، وإن كان القياسُ بخلافه؛ لأنَّه لا يلتبسُ عندهم بشيء فهو معتادٌ عندهم مشهورٌ، من أجل ذلك سهَّلَ عندهم تغييرُ بعضِ أحواله.
- الضَّروراتُ الشعريَّةُ تُعَدُّ عُدُولاً وخروجاً عن أصولِ استعمالِ الكلام، فمن أجل استقامة وزنِ الشعرِ وقافيته يضطرُّ الشاعرُ أحياناً إلى مخالفةِ أصلٍ أو العُدُولِ عنه إلى غيره.
- القرينةُ وأمنُ اللبسِ شَرْطَانِ يَتَعَيَّنُ حُضُورُهُمَا في كُلِّ ما عُدِلَ عَنْ أصلِ استعمالِهِ من الكلام، وذلك لأنَّ القرينةَ تكونُ الدَّلِيلَ على الأصلِ المعدولِ عنه، وأمنُ اللبسِ يخلو به الكلامُ المعدولُ عن أصلِهِ من الإبهامِ، ويصحُّ في الأذهانِ. وهو غايةٌ في الكلام.
- أمَّا الدِّرَاسَةُ التَّطْبِيقِيَّةُ ذاتُ البابِ الثاني، فأظهرتُ أَنَّ الشَّاعِرَ ذا الرُّمَّةِ شاعرٌ فحلٌّ، شجاعٌ في عربيَّته، ذو تَصَرُّفٍ واسعٍ في أبنيتها وتراكيبها.
- وقد اسْتَعْمَلَ في شعره اللغاتِ القليلةِ النَّادِرَةَ على نحوِ مُعْتَدِلٍ ليس بالكثير ولا بالقليل. وهذا ما جرَّ عليه اعتراضُ الأَصْمَعِيِّ، فقد أَخَذَ عليه أَنَّهُ استعملَ بعضَ اللغاتِ القليلةِ في شعره، كما أَخَذَ على الشاعرِ أيضاً وضعه المعنى في غير أصلِ موضعه.
- في شعرِ ذي الرُّمَّةِ عُدُولَاتٌ واسِعَةٌ، ذاتُ طرائقَ كثيرةٍ، وظواهرَ مُتَعَدِّدَةٍ، وهي مَزِيَّةٌ في شعره تَدُلُّ على تَمَكُّنِهِ وشجاعةِ لغته، وقدرته على التَّصَرُّفِ فيها على أنحاءٍ من الكلامِ مُتَعَدِّدَةٍ.
- من طرائقِ العُدُولِ: الحَمْلُ على المعنى، والحَمْلُ على المَحَلِّ، وهما يَمْنَحَانِ الكلامَ تكثيفاً وتكثريراً لمعانيه، وذلك بالتَّنْقُلِ من مَعْنَى إلى آخرَ في كلامٍ واحدٍ مُتَّصِلٍ.
- وقد جاء في شعرِ ذي الرُّمَّةِ على نَحْوٍ غيرِ قليلٍ، أظهرَ الشَّاعِرُ تَصَرُّفاً في إعرابِ تراكيبه بحملِ إعرابها على المعنى، وعلى المَحَلِّ، ووُرُودُ الحَمْلِ على المعنى بَيِّنٌ في شعره.

• وأظهر العُدُول بالحمل على المعنى أنه طريقة ذات أهمية في عدول إعراب اللفظ عن أصل استعماله، وأن تأويله بالحمل على المعنى أمر صائب، فمجيء (أن) المصدرية الناصبة في خبر (كاد) كان تأويله بحملها على معنى (عسى)، ومجيء الاسم مرفوعاً بعد أداة الاستثناء الموجب كان بحمل الكلام على معنى النفي، وإعمال (كان) بالحال والظرف والجار والمجرور تأويله بحملها على ما فيها من معنى التشبيه، وغير ذلك كثير.

• نزع الخافض طريقة لعدول الإعراب عن أصل استعماله مكيئة، ظاهرة، وبها يظهر غرض الحفّة من حذف الخافض؛ إذ إنه كثير الدور على ألسنتهم، وهم لما يكثر استعماله على ألسنتهم أشد حاجة إلى تخفيفه.

• وكذلك التّضمين، هو من أهم طرائق عدول اللفظ في عمله وإعراجه عن أصل استعماله، وغرضه زيادة دلالة اللفظ، وجعله يؤدي معاني أكثر ممّا هو عليه في الأصل، وإنك لتجد أبداً معنيين في كل لفظ ضمن معنى لفظ آخر.

• الحذف من أوسع طرائق العدول في التركيب والنظام النحوي، وجاء في شعر ذي الرّمة على نحو واسع ظاهر.

• من أهم أغراضه الإيجاز وطلب الحفّة.

• ومن أهم شروطه حضور القرينة، ودلالة المعنى على المحذوف، وأمن اللبس.

• الإضمار جزء من الحذف، وهو أن يُحذف لفظ ويبقى له أثر يدل عليه أو يتعلّق به.

• ومن طرائق العدول في التركيب التقديم والتأخير، وهو ذو أهمية في الكلام. يمنح المتكلم دقة في التعبير ومرونة في صناعة كلامه، ومن أهم أغراضه وأشمليها: العناية بالمُقَدّم والاهتمام به. وهو قسمان: تقديم على نيّة التأخير، أو (التقديم المعنوي)، وهو ما لا يتغيّر به الحكم الإعرابي للفظ المقدم. وتقديم ليس على نيّة التأخير، أو (التقديم اللفظي)، وهو ما يتغيّر به الحكم الإعرابي للفظ المقدم. وكلاهما جاء في شعر ذي الرّمة على نحو واسع كما هما في سائر الكلام شعره ونثره.

- الالتفاتُ ضَرْبٌ من العدولِ في التركيبِ، وشعرُ ذي الرُّمَّةِ فيه قَدْرٌ غيرُ قليلٍ من مواضعٍ وقعَ فيها الالتفاتُ من الغيبةِ إلى الخطابِ، ومن الخطابِ إلى الغيبةِ، والالتفاتُ من معنى إلى معنى، ومن الجمعِ إلى الأفرادِ، وإلى الأفرادِ بعد التثنية. وغرضُه: التأكيدُ، والتعظيمُ.
- جاءَ العُدُولُ في حُرُوفِ المعاني من جهةٍ معناها وعَمَلِها في شعرِ ذي الرُّمَّةِ، وذلك على نحوٍ واسعٍ أيضاً، شَمَلَ جُلَّها، وجاءَتْ في شعرِه استعمالاتٌ نادرةٌ لها، وذلك كَمَجِيءِ (إِذْ) شَرْطِيَّةٍ محمولةً على معنى (إِنْ)، وَجَيءِ (إِذَا) لما مضى من الزَّمانِ، وظَهَرَتْ في شعرِه (إِذَا) خالصةً للزَّمانِ دونَ الشَّرْطِ في مواضعٍ كثيرةٍ من شعرِه. وَجَيءِ (أَنْ) بمعوَضٍ (إِذْ) التي للزَّمانِ الماضي. وَجَيءِ (ما) زائدةً في مواضعٍ نادرةٍ لم ينصَّ عليها غيرُ الباهليِّ في شرحِ ديوانِ ذي الرُّمَّةِ.
- أمَّا العُدُولُ في المُستوى الصَّرْفِيُّ للكلمةِ فجاءَ في صِيغِ الاسمِ والفعلِ، وفي بنائِهما، ومعانيهما، كما جاءَ في المستوى الحَرْفِيُّ للكلمةِ على نحوٍ ظاهرٍ واسعٍ.
- وظَهَرَتْ في صِيغِ المُشتَقَّاتِ استعمالاتٌ معدولةٌ عن وجهتها في الأصلِ، نادرةٌ، وذلك نحو إعمالِ صيغةِ اسمِ المَكَانِ، فقد عَمَلَتْ في المفعولِ به، والمفعولِ المطلقِ في مَوْضِعَيْنِ من شعرِ ذي الرُّمَّةِ. وَعَمِلَ اسمُ الفاعِلِ في المفعولِ به بعدَ أن وُصِفَ بجملةٍ في مَوْضِعٍ واحدٍ من شعرِه، وقد اجتهدَ النَحْوِيُّونَ في تأويلِ ذلك وإخراجِهما من العملِ.
- أمَّا العُدُولُ في المستوى الحَرْفِيُّ للكلمةِ فقد ظهرَ فيه تأثُّرُ الشَّاعرِ بِسِمَاتِ لغويَّةٍ خاصَّةٍ بقبيلةٍ أو أكثرَ من قبائلِ العربِ، وكانَ أكثرُ تأثُّره بلغةِ بني تَمِيمٍ؛ وذلك لأنَّهم ليسوا بعيدينَ من قومه عَدِيَّ الرَّبَابِ، فهم أبناءُ عُمومةٍ، ومتجاوِرونَ في المكانِ. على أنَّ تأثُّره بهم لم يقتصرَ على الظَّواهرِ الصَّرْفِيَّةِ فحسب، لكنَّه ظهرَ على نحوٍ واضحٍ كثيرٍ في غيرها. وكانَ تأثُّره بغيرِ تَمِيمٍ وارِداً لكنَّه قليلٌ.

- هذا، وإنَّ الشَّاعِرَ بَدَأَ مِنْ خِلَالِ شِعْرِهِ وَاضِحاً فِي اسْتِعْمَالِهِ اللَّغَوِيَّةَ وَالنَّحْوِيَّةَ، لَمْ يَكُنْ فِي شِعْرِهِ تَعْقِيدَاتٌ فِي اسْتِعْمَالِ الْأَلْفَاظِ وَتَرْكِيبِهَا، إِلَّا مَا ذُكِرَ فِي مَحَلِّ الضَّرُورَاتِ الشُّعْرِيَّةِ، وَهُوَ أَمْرٌ يَضْطَرُّ إِلَيْهِ كُلُّ شَاعِرٍ فَحَلٍ فَصِيحٍ.
- وظواهرُ العُدُولِ فِي شِعْرِ غِيلَانَ وَاسِعَةٌ سَعَةٌ شِعْرُهُ، وَلَوْلَا التَّزَامُ التَّقْيِيدُ بِحَجْمِ مُعَيَّنٍ لِلْبَحْثِ، وَذُمُّ الإِطَالَةِ فِيهِ لَكَانَ مِنْ أَمْرِ العُدُولِ فِي شِعْرِهِ شَيْءٌ أَكْبَرُ مِنْ هَذَا الَّذِي ذُكِرَ، فَمَا لَمْ أُقَيِّدْهُ مِنْ شِعْرِهِ فِي صَفَحَاتِ هَذَا الْبَحْثِ يَكَادُ يُسَاوِي مَا قَيَّدْتُه، وَذَلِكَ لِأَنِّي اكْتَفَيْتُ مِنْهَا بِالْقَلِيلِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى نَظِيرِهِ الْكَثِيرِ.
- أمَّا شَارِحُ دِيَوَانِ ذِي الرُّمَّةِ أَبُو نَصْرِ الْبَاهِلِيُّ (ت ٢٣١هـ) فَكَانَ يُشْرِكُ عِلْمَهُ بِالنَّحْوِ وَالصَّرْفِ فِي شَرْحِهِ لَشِعْرِهِ. وَلَمْ يَكُنْ يُفَصِّلُ فِي تَوْجِيهَاتِهِ النَّحْوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ، بَلْ كَانَ يُلْمَحُ إِلَيْهَا إِمَّا حَاقاً بِكَلِمَةٍ أَوْ كَلِمَتَيْنِ، وَكَانَ يُشِيرُ إِلَى أَصْلِ الاسْتِعْمَالِ فِي بَعْضِ الْأَفَاظِ الشَّاعِرِ وَتَرَائِكِيهِ إِشَارَةً دُونَهَا تَفْصِيلٍ، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يُقَدِّرُهُ تَقْدِيرًا فِي مَعْرِضِ شَرْحِهِ، وَقَدْ أَفَدْتُ مِنْ تَقْدِيرَاتِهِ وَإِشَارَاتِهِ هَذِهِ إِفَادَةً كَبِيرَةً.
- وَكَانَ يَنْصُصُ عَلَى بَعْضِ الْاِخْتِلَافِ فِي رِوَايَةِ مَا فِي شِعْرِ ذِي الرُّمَّةِ، وَهُوَ اِخْتِلَافٌ أَثَرُ فِي تَوْجِيهِ الْإِعْرَابِ، وَأَظْهَرَ اجْتِهَادَاتِ النَّحْوِيِّينَ وَتَعَدَّدَ آرَائِهِمْ فِي تَوْجِيهِ بَعْضِ مَا اِخْتَلَفَتْ رِوَايَتُهُ مِنْ شِعْرِهِ.

فهرس الآيات

الآية	الصفحة
الفاتحة	
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ*الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ*مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ*إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [١-٤].	٣٦١
﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [٧].	٣٦٥
البقرة	
﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة ٤].	٣٢٦
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [٦].	٤٤٣
﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [٩].	٣٠٦
﴿وَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [١٠].	٤٢٢
﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَىٰ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [١٦].	١٦
﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [١٩].	٣٠٤
﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [٣٥].	٢٠٢
﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلِ﴾ [٥٤].	٣٨٣
﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾ [٥٨].	٣١٢
﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى﴾ [٨٩].	٣٢٣
﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [١١٧].	٤٢٢
﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [١٣٥].	٢٦

- = ﴿بَلْ مَلَّةٍ إِبْرَاهِيمَ خَنِيْفًا﴾ [١٣٥].
- ١٦٧ ﴿وَكُلُّوْا وَاشْرَبُوْا حَتَّىٰ يَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [١٨٧].
- ٢٦٣ ﴿أَحَلَّ لَكُمُ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ [١٨٧].
- ٢٥٢ ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ [٢٣٠].
- ١٦٦ ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [٢٧٥].
- ٢١٣ ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ آمَنَ﴾ [٢٨٥].

آل عمران

- ١٢٦ ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [٢].
- ٢٧٩، ٢٦٤ ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [٥٢].
- ٢٣٩ ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [٦٢].
- ٨٤ ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [٧١].
- ٣٨٤ ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُودِّهِ إِلَيْكَ﴾ [٧٥].
- ٣٨٤ ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [١٢٣].
- ٢٣٨، ١٣٣ ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [١٥٤].
- ٨٦ ﴿فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُم مِّنْ بَعْدِهِ وَعَلَىٰ اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [١٦٠].
- ٣١٢ ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزُقُونَ﴾ [١٦٩].

النساء

- ٣٨١، ٢٦١ ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَيْرَ بِالْطَّبِيبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ [٢].
- ٤٢٣ ﴿وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَيْرَ بِالْطَّبِيبِ﴾ [٢].
- ٤٠١ ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [٣].

﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾ [٨٣]. ٢٦٧

﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْمَعَ بَيْنَكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [٨٧]. ٣٧٩

المائدة

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [٢]. ٣٩٥

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [٦]. ٢٤٧

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [٣٨]. ٣١٧

﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [٤٨]. ٤١٩

﴿فَإِنْ عَصَى عَلَى أَهْلِهَا اسْتَحَقَّ إِنَّمَا فَاخِرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيَانِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [١٠٧]. ٢٢٤

الأنعام

﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ﴾ [٣٤]. ٣٢٦

﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٠٩]. ٨٦

﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [١١٩]. ٢٥٣

﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِدُكُورِنَا وَمَحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا﴾ [١٣٩]. ٢١١

الأعراف

﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [٢٩]. ٣٦٣

﴿حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا نَقَالًا سُقِّنَا لَهُ لِبَدٌ مِثَّتْ﴾ [٥٧]. ٣٨٨

﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [٥٩]. ٢٣٥

﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمْ﴾ [٨٦]. ٣٧٤

﴿قَالَ ابْنُ أُمِّ إِيَّانَ الْقَوْمِ اسْتَضَعْفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [١٥٠]. ١١٣

﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا﴾ [١٥٥]. ٣٣٠، ٢٥٧، ٢٥٤

﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا﴾ [١٧٥]. ٣٢٩

التوبة

﴿وَاخْرُجْ مَرَجُونَ لَأَمْرٍ إِلَيْنَا يَعْزُبُ عَنْهُمْ وَإِنَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [١٠٦]. ٤٠١

﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [١١٠]. ٣٢٩

يونس

﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ [٢٧]. ٣٥٦

﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [٢٥]. ٣٧٩

﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [٦١]. ٢٣٥

هود

﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيُبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [٧]. ٣٥

﴿قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا﴾ [٤٨]. ٣٨٣

﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيٌّ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [٥٤]. ٣٦٢

﴿وَأَنْتَبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعَنَهُ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [٦٠]. ٢٤٠

﴿قَالُوا سَلَامًا﴾ [٦٩]. ٢٩٣

يوسف

﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [٣٠]. ٤٢٨

﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [٣١]. ٣٧٣، ١٠٠

﴿قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [٣٣]. ٣٧٩

﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [٨٢]. ١٦٤، ٣٩

﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا﴾ [٨٣]. ٤٠

﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي رَبِّي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السَّجْنِ﴾ [١٠٠]. ٣٨٤

الرعد

﴿أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [٣٥]. ٣١٧

النحل

﴿وَقِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [٣٠]. ٣٠٣، ٢٩٤، ٢٩٣

﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [٧٢]. ٣٨٧

الإنسراء

﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ [٧]. ٤٩

﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [٧٨]. ١٨٢

﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [١٠٧]. ٣٨٩

الكهف

﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا﴾ [٦]. ٣٩٤

﴿وَكُلُّهُمْ بِاسِطٌ ذِرَاعِيَهِ﴾ [١٨]. ٤١٨

﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [٢٨]. ٢٦٧، ٢٦١

﴿كَلِمَاتٍ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [٣٣]. ٢١٢

- ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُجَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [٣٤]. ٣٥
- ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾ [٦٠]. ٣١٨
- ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [٦٥]. ٣٥
- ﴿قَالَ إِن سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [٧٦]. ٣٥
- ﴿سَأُنَبِّتُكَ بتأويلٍ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [٧٨]. ١١١
- ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [٨٢]. ١١١
- ﴿قُلْنَا يَا ذَا الْقُرْآنِ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَإِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [٨٦]. ٤٠٢
- ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ [٩٧]. ١١٢، ١١١
- مريم
- ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [٤]. ٤٣، ٤٠
- ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [٥]. ٣٨٨
- ﴿وَإِذْ كُنَّا فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ [١٦]. ٣٧٧، ٣٧٤
- ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [٩٥]. ٢١٣
- طه
- ﴿قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾ [٢١]. ٢٥٤
- ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [٤٤]. ٣٩٦
- ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [٦٣]. ٨١
- ﴿وَلَا صَلْبَتْكُم فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [٧١]. ٢٦٤
- ﴿قَالَ يَا ابْنَ أُمِّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي﴾ [٩٤]. ١١٣

﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي﴾ [٩٦]. ٣٢٣

﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [١١٣]. ٣٩٦

الأنبياء

﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ [٢١]. ١٦٦

﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [٢٢]. ٢١٥

﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ * وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ كُلُّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾ [٩٢، ٩٣]. ٣٦٢

الحج

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [٢٥]. ٣٦٤

المؤمنون

﴿كُلَّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [٥٣]. ٢١٣

﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾ [٦٠]. ٢٥٣

النور

﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ [١]. ٣١٧

﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [٢]. ٣١٧

﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ [٥٢]. ٢٧٢

﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [٦٣]. ٢٦٧

الفرقان

﴿فَأَسْأَلُ بِهِ خَيْرًا﴾ [٥٩]. ٣٨٤

﴿أُولَٰئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا﴾ [٧٥]. ١٨٤

النمل

﴿اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [٩]. ٤٢٢

﴿إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَهِيَ عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [٢٣]. ٣٠٧

﴿فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانُ قَالَ أَتُمَدُّونَ بِبَالٍ فَمَا آتَانِ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدْيَتِكُمْ تَفْرَحُونَ﴾ [٣٦]. ٣٠٣

﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَتَوُهُ دَاخِرِينَ﴾ [٨٧]. ٣٦٥

القصص

﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ [٢٣]. ٣٠٧

﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلِّ كَافِرُونَ﴾ [٤٨]. ٨٥

﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيُكَانُّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيُكَانَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [٨٢]. ١٢٣

﴿وَكُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [٨٨]. ٢١٣

الأحزاب

﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [٣٧]. ٢٠٢

سبا

﴿فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [١٩]. ٢٨٨

﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [٢٤]. ٣٩٦

﴿فَأُولَٰئِكَ هُمْ جَزَاءُ الضَّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ﴾ [٣٧]. ١٨٤

فاطر

﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [٣]. ٢٣٦، ٢٣٧

﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَثِيرُ سَحَابًا فُسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ﴾ [٩]. ٣٦٣

يس

﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [٤٠]. ٢١٣

الصافات

﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [١٤٧]. ٣٩٨

﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْدَرِينَ﴾ [١٧٧]. ٣٠٣

ص

﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [٣٢]. ٣٠٣

الزمر

﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونَ﴾ [١٦]. ١١٥

﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [٢٢]. ٣١٧

﴿قُلْ أَغْفِرِ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [٦٤]. ٨٥

غافر

﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ وَبِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ﴾

[٧٠، ٧١]. ٣٧٥

فصلت

﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت ١١]. ٣٦

الزُّخْرُفُ

﴿أَفَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾ [٥]. ٣٩٥

﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [٣٩]. ٣٧٤

الجاثية

﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [٣٢]. ٢٨٦

الأحقاف

﴿وَأَصْلَحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [١٥]. ٢٦٧

﴿فَهَلْ يُهْلِكَ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [٣٥]. ٢٢٥

﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [١٥]. ٣١٧

الفتح

﴿وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [٦]. ١٨١

ق

﴿بَلْ عَجَبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾ [٢]. ٣٩٤

الطور

﴿وَالطُّورِ * وَكِتَابٍ مُسْطُورٍ * فِي رَقٍّ مَنْشُورٍ * وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ * وَالسَّجْفِ الْمَرْفُوعِ * وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ [١-٦]. ١٨٢

القمر

﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [١٢]. ٤٣، ٤٠

الواقعة

﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [٧٤]. ١٢١

المجادلة

﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [٢]. ١٠٠

﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ [١٩]. ٩٣

الحشر

﴿لَئِنْ أَخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ﴾ [١٢]. ٢٧٤

الممتحنة

﴿يَخْرُجُونَ الرِّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [١]. ٣٩٤

التحریم

﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [٤]. ١٨٥

الحاقة

﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [١ - ٣]. ٣٤٣، ١٨٢

نوح

﴿لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ [٢٦]. ١٢٥

المزمل

﴿وَادْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتَلًا﴾ [٨]. ٤٢٦

المدثر

﴿وَنِيَابِكَ فَطَهَّرْ﴾ [٤]. ٣٤

القيامة

- ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [١]. ٢٩٤
- ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ [٣، ٤]. ٢٩٤
- ﴿كَأَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَافِيَ﴾ [٢٦]. ٣٠٣

الإنسان

- ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [٣]. ٤٠١

الفجر

- ﴿يَقُولُ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [٢٤]. ٣٨٨

البلد

- ﴿أَوْ اطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [١٤-١٥]. ٣٠٤

العلق

- ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [١]. ١٢١

البينة

- ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [١]. ٢٨٥، ١٠٣

القارعة

- ﴿الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ﴾ [١، ٢]. ٣٤٣

الكافرون

- ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [٦]. ٣٣

فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الحديث
٣٦	• (سأله أبو رزِينِ العُقَيْلِيُّ: أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ؟ فَقَالَ : كَانَ فِي عَمَاءٍ، تَحْتَهُ هَوَاءٌ، وَفَوْقَهُ هَوَاءٌ).
٣٩	• قَوْلُهُ فِي الْفَرَسِ: (هُوَ بَحْرٌ).
٣٨٩	• (صُومُوا لِرُؤُوسِهِ).

فهرس شعر ذي الرمة الوارد في الدراسة

البيت	الهمزة	الصفحة
بَادَتْ وَغَيْرَ آيَهِنَّ مَعَ الْبَلَى وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سَوَاءٌ قَدْ آلِه	إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءُ فَبَدَا وَغَيْبَ سَارَهُ الْمَعْزَاءُ	(٢١٧) =
خَلِيلِي مَا بِي مِنْ عَزَاءٍ عَلَى الْهَوَى	إِذَا أَصْعَدَتْ فِي الْمُصْعِدِينَ غَلَابُ	(٢٧٠)
أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَمُوتَنَّ عَاصِمٌ رَمَى اللَّهُ مِنْ حَتْفِ الْمَيِّتَةِ عَاصِمًا	وَلَمْ تَشْتَعِبْنِي لِلْمَنَايَا شَعُوبُهَا بِقَاضِيَةٍ يُدْعَى لَهَا فَيُجِيبُهَا	(١٩٠) =
بَدَا الْيَأْسُ مِنْ مَيِّ عَلَى أَنَّ نَفْسَهُ وَعَنْ سَوْفَ يَدْعُونِي عَلَى نَائِي دَارِهَا	طَوِيلٌ عَلَى آثَارِ مَيِّ نَحِيبُهَا دَوَاعِي الْهَوَى مِنْ حُبِّهَا فَأُجِيبُهَا	(٤٣٦) =
وَأَقْوَتْ مِنَ الْإِنَاسِ حَتَّى كَأَنَّمَا نَظَرْنَا إِلَى أَطْعَانِ مَيِّ كَأَنَّمَا	عَلَى كُلِّ شَبَحٍ أَلَوَةٌ: لَا يُصِيبُهَا مُؤَلِّيَةً مَيِّسٌ تَمِيلُ ذَوَائِبُهُ	(٤٤٨) (٢٢٦)
وَقَائِلَةٌ تَخْشَى عَلَيَّ: أَظُنُّهُ	سَيُودِي بِهِ تَرَحَّالُهُ وَمَذَاهِبُهُ	(٤١٨، ٢٧٨)
أَخُو قَفْرَةٍ مُسْتَوْحِشٍ لَيْسَ غَيْرُهُ لَهُ وَاحِفٌ فَالْصُّلْبُ حَتَّى تَقَطَّعَتْ	ضَعِيفُ النَّدَاءِ أَصْحَلُ الصَّوْتِ لَاغِبُهُ خِلَافَ الثَّرِيَّا مِنْ أَرِيكَ مَارِبُهُ	(٣٢١) (٣٢٤)
أَسْتَحْدِثَ الرُّكْبُ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبْرًا	أَمْ رَاجَعَ الْقَلْبُ مِنْ أَطْرَائِهِ طَرَبُ	(٣٤٤)

(١٩٩)	حَتَّى إِذَا دَوَّمَتْ فِي الْأَرْضِ أَذْرَكَهُ	كَبُرُ وَلَوْ شَاءَ نَجَّى نَفْسَهُ الْهَرَبُ
(٢٤٩)	تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهِهِ غَيْرِ مُقْرِفَةٍ	مَلَسَاءَ لَيْسَ بِهَا خَالٌ وَلَا نَدَبُ
(٣٠١)	دِيَارَ مَيَّةَ إِذْ مَيُّ تُسَاعِفُنَا	وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبُ
(٣٠٢)	تَقِيطَ الرَّمْلَ حَتَّى هَزَّ خِلْفَتَهُ	تَرُوحُ الْبَرْدِ، مَا فِي عَيْشِهِ رَتَبُ
=	رَبْلًا وَأَرَطَى نَفْتَ عَنْهُ ذَوَائِبُهُ	كَوَائِبَ الْحَرِّ حَتَّى مَاتَتِ الشُّهُبُ
(٣٢٨، ٣١٩)	أَذَاكَ، أَمْ نَمِشُ بِالْوَشْيِ أَكْرَعُهُ	مُسْفَعُ الْحَدِّ، عَارٍ، نَاشِطٌ، شَبَبُ
(٣١٩)	ذَاكَ أَمْ خَاضِبُ بَالِسِيِّ مَرْنَعُهُ	أَبُو ثَلَاثِينَ أَمْسَى وَهُوَ مُنْقَلِبُ
(٣٢٠)	كُلُّ مِنَ الْمَنْظَرِ الْأَعْلَى لَهُ شَبَّةٌ	هَذَا وَهَذَانِ قَدْ الْجِسْمِ وَالنُّقْبُ
(٣٢٧)	وَبَاتَ ضَيْفًا إِلَى أَرْطَاةٍ مُرْتَكِمٍ	مِنَ الْكَثِيبِ لَهَا دِفْءٌ، وَتَحْتَجِبُ
(٣٢٧)	وَلَا حَ أَزْهَرُ مَشْهُورٌ بِنُقْبَتِهِ	كَأَنَّهُ حِينَ يَعْلُو عَاقِرًا لَهَبُ
(٣٣٢)	فَكُلُّ مَا هَبَطَا فِي شَأْوٍ شَوْطِهِمَا	مِنَ الْأَمَاكِينِ مَفْعُولٌ بِهِ الْعَجَبُ
(٣٤٠)	شَخْتُ الْجَزَارَةِ مِثْلَ الْبَيْتِ سَائِرُهُ	مِنَ الْمُسُوحِ خَدَبٌ شَوْقَبٌ خَشِبُ
(٣٥٤)	وَبِالشَّمَائِلِ مِنْ جِلَانٍ مُقْتَنِصٍ	رَذُلُ الثِّيَابِ خَفِي الشَّخْصِ مُزْرِبُ
(٣٨٠)	يَبْدُو لِعَيْنَيْكَ مِنْهَا وَهِيَ مُزْمَنَةٌ	نُؤْيٍ وَمُسْتَوْقَدٌ بَالٍ وَتَحْتَطِبُ
=	إِلَى لَوَائِحَ مِنْ أَطْلَالٍ أَحْوَبَةٍ	كَأَنَّهَا خَلَّلَ مُوشِيَةً قُشْبُ
(٣٩٠)	حَتَّى إِذَا مَعْمَعَانُ الصَّيْفِ هَبَّ لَهُ	بَاجَةً نَشَ عَنْهَا الْمَاءُ وَالرُّطْبُ
(٣٩١)	وَالْوَدْقُ يَسْتَنُّ عَنْ أَعْلَى طَرِيقَتِهِ	جَوْلَ الْجُمَانِ جَرَى فِي سِلْكِهِ الثُّقْبُ
(٣٩٧)	وَالْعَيْسُ مِنْ عَاسِجٍ أَوْ وَاسِجٍ خَبِيًّا	يُنْحَزْنَ مِنْ جَانِبَيْهَا وَهِيَ تَسْلِبُ
(٤٢٥)	وَقَدْ تَوَجَّسَ رِكْزًا مُقْفَرٌ نَدَسُ	بِنَبَاةِ الصَّوْتِ مَا فِي سَمْعِهِ كَذِبُ

(٤٢٩)	إِلَّا النَّحِيزَةَ وَالْأَلْوَحُ وَالْعَصْبُ	كَأَنَّمَا جَمَلٌ وَهُمْ وَمَا بَقِيَتْ
(٤٣٨)	وَالْعَيْثُ مُرْتَجِزٌ وَاللَّيْلُ مُقْتَرِبُ	وَيَلْمُهَا رَوْحَةً وَالرَّيْحُ مُعْصِفَةٌ
(٤٤٧)	شَوَارِبُ لَاحِهَا التَّغْرِيثُ وَالْجَنْبُ	هَاجَتْ لَهُ جُوعٌ زُرُقٌ مُحْصَرَةٌ
(٤٤٩)	كَأَنَّهُ لَامِعٌ عُريَانٌ مَسْلُوبُ	كَمْ دُونَ مَيَّةٍ مِنْ خَرَقٍ وَمِنْ عِلْمٍ
(٢٢٦، ١٩٥)	يَدَا مُجْرِمٍ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ تَائِبُ	كَأَنَّ يَدَيَّ حِرْبَائِهَا مُتَشَمِّسًا
(٣٢٠)	إِذَا قَلَصَتْ بَيْنَ الْفَلََا وَالْمَشَارِبِ	فَذَلِكَ الَّذِي شَبَّهْتُ بِالْحَرْقِ نَاقَتِي
(٣٤٩)	وَأَيْدِي الثُّرَيَّا جُنْحٌ فِي الْمَغَارِبِ	أَلَا طَرَقَتْ مَيِّ هَيُومًا بِذِكْرِهَا
=	مِنْ الطَّلِّ أَنْفَاسُ الرِّيَّاحِ اللَّوَاغِبِ	بِرِيحِ الْخُرَامَى هَيَّجَتْهَا وَخَبَطَتْ
(٣٥٨)	مَنْحَتْ أَلْهَوَى مِنْ لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ	وَمِنْ حَاجَتِي - لَوْلَا التَّنَائِي، وَرُبَّمَا
=	رِفَاقُ الشَّنَايَا مُشْرِفَاتُ الْحَقَائِبِ	عَطَائِلُ بَيْضٍ مِنْ رَيِّعَةٍ عَامِرٍ
(٣٨٠)	صَهُولٍ، وَرَفُضُ الْمُدْرِعَاتِ الْقَرَاهِبِ	بِهَا كُلُّ خَوَارٍ إِلَى كُلِّ صَعَلَةٍ
(٣٨١)	إِلَى أَصْلِ مَالٍ مِنْ كِرَامِ الْمَكَاسِبِ	وَكَسْبٍ يَغِيظُ الْحَاسِدِينَ اخْتَوَيْتُهُ
(٤٣٩)	عَلَى مُقَرَّمِ شَاقِي السِّدَيْسِينَ ضَارِبِ	كَأَنِّي إِذَا انْجَابَتْ عَنِ الرِّكْبِ لَيْلَةٌ
(٤٤٤)	فَقُلْتُ لَهُ: أَأَنْتَ زَيْدُ الْأَرَانِبِ	تَطَالَلْتُ فَاسْتَشْرِفْتُهُ فَعَرَفْتُهُ
(٤٥٢)	وَيَكْتَحِلُ التَّالِي بِمُورٍ وَحَاصِبِ	تَكَادُ أَوَّالِيهَا تَفْرَى جُلُودَهَا
(٣٠١)	قَلَاتُ صَفَا أَوْدَى بِجَمَّاتِهَا سَرَبِي	إِلَيْكَ بِنَا خُوصٌ كَانَ عِيُونَهَا

الجيم

(٢٥٠)	عِنَهَا بِمُسْتَحْصِدِ الْأَوْتَارِ مُحْلُوجِ	كَأَنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّامَ أَعْيُنِهَا
(٣٢٧)	حَوَاجِبَ الْقَوْمِ بِالْمَهْرِيَّةِ الْعُوجِ	وَرَاكِدِ الشَّمْسِ أَجَاجٍ نَصَبْتُ لَهُ
(٤٥٤)	أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ	كَأَنَّ أَصْوَاتَ - مِنْ إِيغَالِهَا بِنَا -

الحاء

- (٢٦٧) إِذَا خَطَرْتُ مِنْ ذِكْرِ مَيَّةٍ خَطَرَةً عَلَى الْقَلْبِ كَادَتْ فِي فُؤَادِكَ تَجْرُحُ
- (٢٧٢) لَيْنٌ كَانَتْ الدُّنْيَا عَلَيَّ كَمَا أَرَى تَبَارِيحَ مِنْ مَيٍّ فَلَلَمَوْتُ أَرْوَحُ
- (٣٤٥) وَحَتَّى أَتَى يَوْمٌ يَكَادُ مِنَ اللَّظَى بِهِ التُّومُ فِي أَفْحُوصِهِ يَتَصَيِّحُ
- (٣٨٧) أَيْتُ بِمَيٍّ مُسْتَهَامًا، وَزَوْجُهَا عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطِّحُ
- (٣٨٨) رَأَيْنَا كَأَنَّا عَامِدُونَ لِعَهْدِهَا بِهِ فَهَيَّ تَذْنُو تَارَةً وَنَزَحْزَحُ
- (٣٩٣) ذَكَرْتُكَ أَنْ مَرَّتْ بِنَا أُمُّ شَادِنٍ أَمَامَ الْمَطَايَا تَشْرِبُ وَتَسْنَحُ
- (٣٩٤) بَكَى زَوْجٌ مَيٍّ أَنْ أُنِيخَتْ قَلَانِصُ إِلَى بَيْتِ مَيٍّ آخِرَ اللَّيْلِ طَلَحُ
- (٣٩٨) بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْتِ الضُّحَى وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ
- (٤٤٠) وَمُسْتَشْحَجَاتُ الْفِرَاقِ كَأَنَّهَا مَثَاكِيلُ مِنْ صِيَابَةِ النَّوْبِ نُوحُ
- (٢٩٧) فَلَمَّا لَيْسَ اللَّيْلُ - أَوْ حِينَ - نَصَبْتُ لَهُ مِنْ خَذَا أَذَانِهَا وَهُوَ جَانِحُ
- (٣١٥) عَدَا النَّأْيُ عَنْ صَيْدَاءٍ حِينًا، وَقُرْبُهَا لَدَيْنَا - وَلَكِنْ لَا إِلَى ذَاكَ - رَابِحُ
- (٢٥٦) أَلَا رَبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ - اللَّهُ - نَاصِحُ وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الطَّبَّاءِ السَّوَانِحُ

الدال

- (٢١٨) لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدَا لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدَا
- = عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدَا عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدَا
- (٤٠٠، ٣٤٤) وَالرَّئِمُ يُعِينِي وَالْهُدُوجُ الْأَرْبَدَا وَالرَّئِمُ يُعِينِي وَالْهُدُوجُ الْأَرْبَدَا
- = مَشْنَى وَاجَالًا بِهَا وَفَرْدَا مَشْنَى وَاجَالًا بِهَا وَفَرْدَا
- (٤٢٣) كَالْبَرْقِ فِي الْعِرَاقِ حِينَ أَنْجَدَا كَالْبَرْقِ فِي الْعِرَاقِ حِينَ أَنْجَدَا
- = وَكَانَ مِنْهُ الْمَوْتُ غَيْرَ أَبْعَدَا وَكَانَ مِنْهُ الْمَوْتُ غَيْرَ أَبْعَدَا

(٤٤٦)	في ذاتِ شامٍ تَضْرِبُ المَقْلَدَا	
=	رَقْشَاءَ تَنْتَاحُ اللُّغَامَ المَزِيدَا	
(٣٦٧، ٣٣١)	أَيُّهَا الرِّسْمُ الَّذِي غَيَّرَ البَلَى	كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الحَيَّ عَاهِدُ
(٣٣١)	تَظَلَّلَنَّ دُونَ الشَّمْسِ أَرْضَى تَأَزَّرَتْ	بِهِ الزُّرْقُ أَوْ مِمَّا تَرَدَّى أُجَارِدُ
(٤٠٧)	بَرَاهُنَّ أَنْ مَا هُنَّ إِمَّا بَوَادِي	لِحَاجٍ، وَإِمَّا رَاجِعَاتٌ عَوَائِدُ
(٤١٧)	إِذَا مَرَّيْتُ بِأَعْيُنِ بَالِكْسِرِ بِنْتُهُ	فَمَا رَبِحَتْ كَفُّ الَّذِي يَسْتَفِيدُهَا
(٢٠٣)	أَقُولُ لِلرَّكْبِ لِمَا أَعْرَضْتَ أَصْلًا	أُدْمَانَةٌ لَمْ تُرَبِّبْهَا الْأَجَالِيدُ
(٣١٣)	حَتَّى إِذَا مَا اسْتَقَلَّ النَّجْمُ فِي غَلَسٍ	وَأَحْصَدَ الْبَقْلُ، أَوْ مُلِوْ وَمَحْصُودُ
(٢١٠)	أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلُ تَبْجَاءُ مُجْفَرَةٌ	دَعَائِمَ الزَّوَرِ، نِعْمَتْ زَوْرُقُ الْبَلَدِ
(٤٥٠)	حَنَنْتُ إِلَى نَعَمِ الدَّهْنَا فَقُلْتُ لَهَا	أُمِّي هَلَالًا عَلَى التَّوْفِيقِ وَالرَّشْدِ
(٤٣٧)	أَلَا حَيٍّ أَطْلَالًا كَحَاشِيَةِ الْبُرْدِ	لِمَيَّةَ أَيَّهَاتِ الْمُحِيلِ مِنَ الْعَهْدِ
(٢٥٨)	أَقُولُ لِنَاقَتِي؛ عَجَلِي، وَحَنَنْتُ	إِلَى الْوَقْبَى وَنَحْنُ عَلَى الثَّمَادِ:
=	أَتَاخَ اللَّهُ يَا عَجَلِي بِـلَادًا	هَوَاكِ بِهَا مُرَبَّاتِ الْعَهَادِ
(٣٤٩)	تُرَيْكَ وَذَا غَذَائِرَ وَارِدَاتِ	يُصْبِنَ عَثَاعِثَ الْحَجَبَاتِ سُودِ
=	مُقْلَدَ حُرَّةٍ أَدْمَاءَ تَرْمِي	مُحَدِّثَهَا بِفَاتِرَةِ صَيُّودِ
(١٩٠)	أَشَعْتُ بَاقِي رُمَّةِ التَّقْلِيدِ	
(٢٠٣)	وَالْكَشْحِ مِنْ أَدْمَانَةٍ عَنُودِ	
(٣٦٧)	هَلْ يَبْنِنَا لِلْوَصْلِ مِنْ مَرْدُودِ	
=	بَعْدَ الَّذِي بَدَّلَتْ مِنْ عُهُودِي	
=	رَأَتْ شُحُوبِي وَرَأَتْ تَحْدِيدِي	

الراء

- فيا مِيَّ ما أدراكِ أينَ مُناخنا مُعَرِّقَةَ الأَلْحِي يَمَانِيَّةً سَجْرا (٢٠٥، ٢٨٠، ٣٩٢)
- حَرَاجِيحَ ما تَنفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الحَسْفِ، أو نَرْمِي بها بِلْدًا قَفْرا =
- وَمَرْبُوعَةٍ رِبْعِيَّةٍ قَدْ لَبَّأَتْهَا بِكَفِّيٍّ مِنْ دَوِّيَّةٍ سَفْرًا سَفْرًا (٢٦٨)
- طَوَّعَتْهَا بِنَا الصُّهْبِ المَهَارِي فَأَصْبَحَتْ يَنَاصِيْبُ أَمْثَالِ الرِّمَاحِ بِهَا عُبرَا (٣٨٩)
- مِنْ البُعْدِ خَلَفَ الرِّكْبَ يَلُوونَ نَحْوَهَا لِأَعْنَاقِهِمْ كَمْ دُونَهَا نَظْرًا شَزْرَا =
- أَشْبَهَنُهَا النَّظْرَةَ الأُولَى وَهَجَّتْهُ وَهْنٌ أَحْسَنُ مِنْهُ بَعْدَ مَا صُورَا (٤٠٨)
- إِذَا المَرِيئِيُّ شَبَّ لَهُ بِنَاتٌ عَصَبَنَ بِرَأْسِهِ ابْنَةً وَعَارَا (٤١٧)
- إِذَا المَرِيئِيُّ سَيِّقَ لِيَوْمٍ فَخْرٍ أَهْيَنَ وَمَدَّ أَبْوَاعًا قِصَارَا =
- إِذَا المَرِيئِيُّ شَقَّ الغَرْسُ عَنْهُ تَبَوَّأَ مِنْ دِيَارِ اللُّؤْمِ دَارَا =
- إِذَا مَا شِئْتَ أَنْ تَلْقَى لَيْثِيًّا فَأَوْقَدْ يَأْتِكَ المَرِيئِيُّ نَارَا =
- يَظُلُّ بِهَا الحِرْبَاءُ لِلشَّمْسِ مَائِلًا عَلَى الجِذْلِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُكَبِّرُ (٢٠٠)
- إِذَا حَوَّلَ الظِّلَّ العِشِّيَّ رَأْيَتَهُ حَنِيفًا وَفِي قَرْنِ الضُّحَى يَنْصَرُّ =
- هَلِ النَّاسُ إِلَّا نَحْنُ أَمْ هَلِ لغيرِنا بَنِي خِنْدِفٍ إِلَّا العَوَارِيَّ مِنْبَرُ (٢٢٦)
- وَجَدْتُ فُؤَادِي كَادَ أَنْ يَسْتَحِفَّهُ رَجِيْعُ الهَوَى مِنْ بَعْضِ مَا يَتَذَكَّرُ (٢٢٩)
- وَكُلُّ كَرِيمٍ مِنْ أَنَاسٍ سَوَائِنَا إِذَا مَا التَّقِينَا خَلَفْنَا يَتَأَخَّرُ (٢٣١)
- لَكَ الخَيْرُ هَلَّا عُجَّتْ إِذْ أَنَا واقِفٌ أَغِيضُ البُكَاءِ فِي دَارِ مِيٍّ وَأَزْفِرُ (٣٠٦)
- فَتَنْظُرُ إِنْ مَالَتْ بِصَبْرِي صَبَابَتِي إِلَى جَزَعِي أَمْ كَيْفَ، إِنْ كَانَ، أَصْبِرُ =
- لَنَا الهَامَةُ الكُبْرَى الَّتِي كُلُّ هَامَةٍ وَإِنْ عَظُمَتْ مِنْهَا أَذْلٌ وَأَصْغَرُ (٣٤٦)

(٣٥٧)	أَقُولُ لِنَفْسِي كُلَّمَا خِفْتُ هَفْوَةً	مِنَ الْقَلْبِ فِي آثَارِ مَيِّ فَأُخْشِرُ
=	أَلَا إِنَّمَا مَيِّ - فَصَبْرًا - بَلِيَّةٌ	وَقَدْ يُبْتَلَى الْمَرْءُ الْكَرِيمُ فَيَصْبِرُ
(٤٢١)	يَهْبِجُ الْبُكَاءَ لَا تَرِيمَ وَأَنْهَا	مَمَرٌ لِأَصْحَابِي مَرَارًا وَمَنْظَرُ
(٤٢٤)	كَأَنَّ فُرُوجَ اللَّامَةِ السَّرْدِ شَدَّهَا	عَلَى نَفْسِهِ عَبْلُ الذَّرَاعَيْنِ مُخْدِرُ
(٤٣٦)	أَنَا ابْنُ النَّبِيِّنَ الْكَرَامِ فَمَنْ دَعَا	أَبَا غَيْرِهِمْ لَا بُدَّ عَنْ سَوْفَ يُفْهَرُ
(٤٥٠)	هُمْ الْمَنْصُوبُ الْعَادِيُّ مُجْدًا وَعِزَّةٌ	وَهُمْ مِنْ حَصَى الدَّهْنِ وَيَبْرِينَ أَكْثَرُ
(٤٥٦)	عَشِيَّةَ فَرِّ الْحَارِثِيَّوْنَ بَعْدَمَا	قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْحَيْلِ هَوْبُ
(٢١٦)	وَلَمْ تُبْقِ أَلْوَاءَ الثَّمَانِي بَقِيَّةً	مِنَ الرُّطْبِ إِلَّا بَطْنٌ وَادٍ وَحَاجِرُ
(٢٣٣)	وَعَبْرَاءَ يَحْمِي دُونَهَا مَا وَرَاءَهَا	وَلَا يَخْتَطِئُهَا الدَّهْرُ إِلَّا مُحَاطِرُ
(٣٣٠، ٢٥٧)	وَأَنْتَ الَّذِي اخْتَرْتَ الْمَذَاهِبَ كُلَّهَا	بَوْهَيْنَ إِذْ رُدَّتْ عَلَيَّ الْأَبَاعِرُ
(٤١١، ٣١٢)	إِلَى ابْنِ أَبِي مُوسَى بِلَالٍ طَوْتُ بَنَا	قِلَاصُ أَبَوْهَنَّ الْجَدِيلُ وَدَاعِرُ
=	بِلَادًا بَيِّتُ الْبُومِ يَدْعُو بَنَاتِهِ	بَهَا، وَمِنَ الْأَصْدَاءِ وَالْجَنِّ سَامِرُ
(٣٢٥)	بِلَالُ ابْنِ خَيْرِ النَّاسِ إِلَّا بُبُوَّةٌ	إِذَا تُشِرَتْ بَيْنَ الْجَمِيعِ الْمَآثِرُ
(٣٥٣)	وَتَحْتَ الْعَوَالِي فِي الْقَنَاءِ مُسْتَظَلَّةٌ	ظِبَاءُ أَعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَاذِرُ
(٤٣٩)	أَلَا أَيُّهَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسُهُ	لِشَيْءٍ نَحْتُهُ عَنْ يَدَيْكَ الْمَقَادِرُ
(٤٥١)	نَجَائِبُ مِنْ آلِ الْجَدِيلِ وَشَارَكَتْ	عَلَيْهِنَّ فِي أَنْسَابِهِنَّ الْعَصَافِرُ
(٣٥٩، ٢٢٥)	هَلِ النَّاسُ إِلَّا - يَا امْرَأَ الْقَيْسِ - غَادِرُ	وَوَافٍ، وَمَا فِيكُمْ وَفَاءٌ وَلَا غَدْرُ
(٢٢٧)	تَحَيَّرْنَ مِنْهَا فَيَسِرِيًّا كَأَنَّهُ	وَقَدْ أَنْهَجَتْ عَنْهُ عَقِيقَتُهُ قَصْرُ
(٣٦٩)	أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى	وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَاعَتِكَ الْقَطْرُ
(٤١٣)	وَقَرَيْنَ بِالزُّرْقِ الْجَمَائِلِ بَعْدَمَا	تَقَوَّبَ عَنْ غَرْبَانٍ أَوْرَاكِهَا الْخَطْرُ

- كَأَنَّ مَجَرَ الْعَيْسِ أَطْرَافَ حُمُطِهَا بِحَيْثُ التَّقَى مِنْ كِرْسٍ مَرْكُوهٍ الْعُقْرِ (٤٢٠)
- خَلِيلِيَّ أَدَّى اللَّهُ خَيْرًا إِلَيْكُمَا إِذَا قُسِمَتْ بَيْنَ الْعِبَادِ أَجُورُهَا (٣٧٦)
- بِمِيٍّ إِذَا أَدَجَّتُمَا فَاطْرُدَا الْكَرَى وَإِنْ كَانَ إِلَى أَهْلِهَا لَا نَطُورُهَا =
- فَمَا أَفْجَرَتْ حَتَّى أَهَبَّ بِسُحْرَةٍ عَلا جِيمَ عَيْنِ ابْنِي صُبَّاحٍ نَثِيرُهَا (٤١٢)
- وَأَنْوَاءُ أَحْوَالٍ تَبَاعٍ ثَلَاثَةٍ بِهَا كَانَ مِمَّا يَسْتَحِيرُ مَطِيرُهَا (٤٢٥)
- وَمِنْ جُرْدَةٍ غُفْلٍ بَسَاطٍ تَحَاسَنْتَ بِهَا الْوَشْيُ قَرَأْتُ الرِّيَّاحَ وَخُورُهَا (٤٢٧)
- مَنْطَقَةٌ بِالْأَيِّ مُعْمِيَّةٌ بِهِ دِيَا حِيرُهَا الْوُسْطَى وَتَبْدُو صُدُورُهَا (٤٣٧)
- بِتَنْهِيَةِ الدَّخْلَيْنِ غَيْرَ رَسْمِهِ مِنَ الْمَوْرِ نَاجٍ تَمْوُرُ أَعَاصِرُهُ (٤٥٢)
- إِذَا خَشِيتَ مِنْهُ الصَّرِيمَةَ أَبْرَقْتُ لَهُ بَرْقَةً مِنْ خُلْبٍ غَيْرِ مَاطِرٍ (٤٣١، ٢٠٢)
- أَعَارِبُ طُورِيُونَ فِي كُلِّ بَلَدَةٍ يَحِيدُونَ عَنْهَا مِنْ حِذَارِ الْمَقَادِرِ (٤١٤)
- تَمَرُّ لَنَا الْآيَامُ مَا لَمَحَتْ لَنَا بَصِيرَةُ عَيْنٍ مِنْ سِوَانَا إِلَى شَفْرِ (٣٨٩)
- يُقَطِّعُ مَوْضُوعَ الْحَدِيثِ ابْتِسَامُهَا تَقْطَعُ مَاءَ الْمُزْنِ فِي نَزْفِ الْحَمْرِ (٤٢٦)
- يَا رَبِّ قَدْ أَشْرَفْتَ نَفْسِي وَقَدْ عَلِمْتُ عِلْمًا يَقِينًا لَقَدْ أَحْصَيْتَ آثَارِي (١٩٢)
- يَا قَابِضَ الرُّوحِ مِنْ نَفْسِي إِذَا اخْتُصِرْتُ وَغَافِرَ الذَّنْبِ زَخِرْ حِنِي عَنْ النَّارِ =
- كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ لَانَتْ عَرِيكَتُهَا عَلَى أَحَمِّ أَجَمِّ الرُّوقِ مَدْعُورٍ (٢٢٧)
- وَأَلَمَحْنِ لَمَحًا عَنْ خُدُودٍ أَسِيلَةٍ رِوَاءِ خَلَا مَا أَنْ تَشِفَّ الْمَعَاطِسُ (٤٣٢، ٤٠٧)

السين

الضاد

- حَبَّتْكَ بِأَعْلَاقِ الْمَكَارِمِ وَالْعَلَا خِصَالُ الْمَعَالِي قَضَّيْتُهَا وَقَضِيضُهَا (٣٨٥)
- العين

أَمْنَزِلْتِي مَيِّ سَلَامٍ عَلَيَكُمَا هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ (١٩٣)

بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ فَوْضَى كَأَنَّهَا ذُبَالٌ تَذَكَّى أَوْ نُجُومٌ طَوَالِعُ (١٩٥)

فَلَاةٌ رُجُوعُ الْكُذْرِ أَطْلَاؤُهَا بِهَا مِنْ الْمَاءِ تَأْوِيْبٌ وَهْنٌ رَوَابِعُ (٤٠١)

طَوَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَارُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الصُّدُورُ الْجَرَّاشِعُ (٤٣٠)

إِذَا انْجَابَتِ الظُّلُمَاءُ أَضْحَتْ رُؤُوسُهُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَهْدِ الْكَرَى وَهِيَ ظُلَعُ (١٩٨)

أَخِي قَفَرَاتٍ دَبَبَتْ فِي عِظَامِهِ شَفَافَاتُ أَعْجَازِ الْكَرَى وَهُوَ أَخْضَعُ (٤٢١)

أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ عَارَ بَنَاتِكُمْ بِكُلِّ مَكَانٍ يَا أَمْرَأَ الْقَيْسِ أَشْنَعُ (٤٢٤)

وَنَلْنَا سِقَاطاً مِنْ حَدِيثٍ كَأَنَّهُ جَنَى النَّحْلِ مَمْزُوجاً بِهَاءِ الْوَقَائِعِ (١٩٥)

وَقَفْنَا قُلْنَا إِيَّاهُ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَاغِ (٢٠٤)

مِنَ الزُّرْقِ أَوْ صُقْعٍ كَأَنَّ رُؤُوسَهَا مِنْ الْقَهْزِ وَالْقُوهِيِّ يَبْضُ الْمَقَانِعِ (٤١٥)

الفاء

غَضِبْتَ عَلَيَّ وَقَدْ شَرِبْتُ بِجِرَّةٍ فَلَاذْ غَضِبْتَ لَا شَرِبَنْ بِخَرُوفِ (٣٧٥)

القاف

وإنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسُرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو، وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَغْرُقُ (٢٢٤)

وَتَكْسُو الْمَجَنَّ الرَّخْوَ خَصْراً كَأَنَّهُ إِهَانٌ ذَوَى عَنْ صُفْرَةٍ فَهُوَ أَخْلَقُ (٤٥٧، ٢٧٦)

الكاف

لَيْنٌ قَطَعَ الْيَأْسُ الْحَيْنَ فَإِنَّهُ رُقُوءٌ لِتَذَرَفِ الدَّمُوعِ السَّوَاكِ (٢٧٣)

فَقُلْتُ: اجْعَلِي ضَوْءَ الْفَرَاقِدِ كُلِّهَا يَمِيناً وَمَهْوَى النَّجْمِ مِنْ عَنْ شِمَالِكِ (٣٩١)

إِذَا ذَكَرْتَكَ النَّفْسُ مَيَّاً فَقُلْ لَهَا أَفَيْقِي فَأَيْهَاتِ الْهَوَى مِنْ مَزَارِكِ (٤٣٨)

اللام

(٣٧٠)	وَسَالِفَةً، وَأَحْسَنُهُ قَدَالَا	وَمِيَّةً أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ خَدًّا
(٣٧١)	وَأَحْسَنُهُمْ لِدَرَّتِيهَا اثْنِيَا لَا	وَأَنْتَ أَشَدُّ إِخْوَتِيهَا عَلَيْهَا
(٢٦٥)	يَعُدُّ الرَّاعِبِينَ لَهُ عِيَالَا	أَشْمُ أَغْرُ أَزْهَرُ هَبْرِيٍّ
(٢٨٣)	طَرَحْنَ سِخَاكُنَّ وَصَرْنَ آلَا	فَلَمْ يَهْبِطْ عَلَى سَفَوَانٍ حَتَّى
(٤٠٣)	عَلَى أَبْشَارِهَا ذَهَبًا زَلَالَا	كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مُمَوَّهَاتٌ
(٣٠٥)	يُوفِّقُهُ الَّذِي نَصَبَ الْجِبَالَا	وَحَقَّ لِمَنْ أَبُو مُوسَى أَبُوهُ
(٣١٥، ٣٠٨)	فَلَا زُهْدًا أَصَابَ وَلَا اعْتِيَالَا	وَمُتَنَابٍ أَنَاخَ إِلَى بِلَالٍ
(٣١٥)	عَطَاءٌ لَمْ يَكُنْ عِدَّةً مِطَالَا	وَلَا عَقِصًا بِحَاجَتِهِ وَلَكِنْ
(٣٥٢)	لَيْسَ، أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَا لَا	وَلَمْ أَمْدَحْ لِأَرْضِيهِ بِشِعْرِي
(٣٩٩)	وَشَيْخُ الرَّكْبِ خَالِكَ نِعَمَ خَالَا	أَبُو مُوسَى - فَحَسْبُكَ - نِعَمَ جَدًّا
(٤٥٦)	صَدِيقٌ لَا نُحِبُّ بِهِ بَدِيلَا	مِنْ أَثَارِ النَّسُوعِ زَمَانَ مَيٍّ
(١٩٢)	وَأُخْرَى بِهَا أَهْلُونَ لَيْسَ لَهَا أَهْلُ	بِلَادُهَا أَهْلُونَ لَسْتُ ابْنَ أَهْلِهَا
(٢٤١)	وَلَا كَرَعٌ إِلَّا الْمَغَارَاتُ وَالرَّبْلُ	سِوَى الْعَيْنِ وَالْأَرَامِ لَا عِدَّةَ قُرْبَاهَا
(٤٥٠)	كَوَاعِبُ لَا غَيْمٌ عَلَاهَا وَلَا مَحْلُ	وَأَرْفَاضُ أَحْدَانُ تَلُوحُ كَأَنَّهَا
(٣٢٤)	يَرَى الشَّهْرَ قَبْلَ النَّاسِ وَهُوَ ضَيِّلُ	فَأَصْبَحَ أَجَلِي الطَّرْفِ مَا يَسْتَرِيدُهُ
(٣٤٦)	قَطُوفٌ وَأَنْ لَا شَيْءٌ مِنْهُمْ أَكْسَلُ	وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنْ سَرِيْعَهَا
(٢٢٩)	مُضِرٌّ بِهَا الْإِدْلَاجُ لَوْ لَا نِعَالُهَا	وَأَنْ رَبُّ أَمْثَالِ الْبَلَايَا مِنَ الشَّرِّ
(٢٨٨)	أَيَادِي سَبَا بَعْدِي وَطَالَ احْتِيَالُهَا	أَمِنْ أَجْلِ دَارِ طَيْرِ الْبَيْنِ أَهْلِهَا
=	وَعَيْنُكَ يَعْصِي عَاذِلِيكَ انْهَالُهَا	فُؤَادُكَ مَبْثُوثٌ عَلَيْكَ شُجُونُهُ

- (٢٩٩) خَلِيَّتِي هَلْ مِنْ حَاجَةٍ تَعْلَمَانِيهَا يُدَيِّتُكُمَا مِنْ وَصْلِ مَيِّ احْتِيَالُهَا
- = فَنَحْتَالُهَا، أَوْ لَا، فَإِنْ لَا فَلَمْ نَكُنْ لِأَوَّلِ رَاحٍ حَاجَةً لَا يَنَالُهَا
- (٣٢٠) أُولَئِكَ أَشْبَاهُ الْقَلَاصِ الَّتِي طَوَتْ بِنَا التَّيَّةَ طَيًّا وَهِيَ بَاقٍ مِطَالُهَا
- (٣٢١) فَأَيُّ مَزُورٍ أَشْعَثَ الرَّأْسِ هَاجِعٍ إِلَى دَفٍّ هُوَ جَاءَ الْوُنْيُ عَقَالُهَا
- (٤٠٢) تَهَاوَضَ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَ خِيَالُهَا
- (٢٧١) إِذَا لَعِبَتْ بُهْمَى مَطَارٍ فَوَاحِفٍ كَلْعَبِ الْجَوَارِي وَاضْمَحَلَّتْ ثَمَائِلُهَا
- (٣٠٠) لَقَدْ خَطَّ رُومِيٌّ وَلَا زَعَمَاتِهِ لِعُتْبَةٍ خَطًّا لَمْ تُطَبَّقْ مَفَاصِلُهُ
- (٣٢١) عَفَا الدَّخْلُ مِنْ مَيِّ فَمَحَّتْ مَنَازِلُهُ فَمَا حَوْلَهُ صُمَانُهُ فَخَمَائِلُهُ
- = فَأَصْبَحَ يَرَعَاهُ الْمَهَا لَيْسَ غَيْرُهُ أَقَاطِينُهُ دُرَاؤُهُ وَخَوَاذِلُهُ
- (٣٩٣) خَدَبُ الشَّوَى لَمْ يَغْدُ فِي آلٍ مُخْلِفٍ أَنْ اخْضَرَ أَوْ أَنْ زَمَّ بِالْأَنْفِ بَازِلُهُ
- (٣٢٨) فَطَاوَعْتُ هَمِّيَّ وَانْجَلَى وَجْهُ بَازِلٍ مِنْ الْأَمْرِ، لَمْ يَتْرُكْ خِلَاجًا بَزُورُهَا
- (٢٠٣) لِأُدْمَانَةٍ مِنْ وَحْشٍ بَيْنَ سُوءِيقَةٍ وَبَيْنَ الْحِبَالِ الْعُفْرِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ
- (٤٣٦) فَعَيْنَاكِ عَيْنَاهَا وَجِيدُكِ جِيدُهَا وَلَوْ نَاكِ إِلَّا عَنْهَا غَيْرُ عَاطِلٍ
- (٤٤٨) أَبْتُ ذِكْرٌ عَوْدُنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقًا وَرَفْضَاتُ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ
- (٤٥٢) إِذَا الصَّيْفُ أَجْلَى عَنْ تَشَاءٍ مِنَ النَّوَى أَمَلْنَا اجْتِمَاعَ الْحَيِّ فِي صَيْفٍ قَابِلٍ
- (٤٥٤) نَضَا الْبَرْدَ عَنْهُ فَهُوَ ذُو - مِنْ جُنُونِهِ - أَجَارِي تَسْهَالِكِ وَصَوْتِ صُلَاصِلِ
- (٣٧٧، ٢٢٨) إِذَا الْحَيْلُ مِنْ وَقَعِ الرِّمَاحِ كَأَنَّهَا وَغُولُ أَشَارَى وَالْوَعَى غَيْرُ مُنْجَلٍ
- (٤٢٣) فَيَاكَرَمَ السَّكْنِ الَّذِينَ تَحَمَّلُوا عَنِ الدَّارِ وَالْمُسْتَحْلِفِ الْمُتَبَدَّلِ
- (٤٤٦) عَقِيلُهُ أَتْرَابٍ كَأَنَّ بَعِيْنَهَا إِذَا اسْتَيْقَظَتْ كُحْلًا وَإِنْ لَمْ تَكْخَلِ
- (٤٥٥) فَأَصْحَتْ مَبَادِيْهَا قِفَارًا بِلَادُهَا كَأَنَّ لَمْ - سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ - تُؤْهَلِ

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْهَا الْحَيُّ إِذْ أَنْتَ مَرَّةً بِهَا مَيِّتُ الْأَهْوَاءِ مُجْتَمِعُ الشَّمْلِ (٢٦٠)

وَإِنْ تَعْتَذِرَ بِالْمَحَلِّ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا إِلَى الضَّيْفِ يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي (٢٦٦)

وَقَائِلَةٍ: مَا بَالُ غَيْلَانٍ لَمْ يُنْخَ إِلَى مُنْتَهَى الْحَاجَاتِ، لَمْ تَدْرِ مَا شُغْلِي (٣٠٨)

فَظَلُّوا، وَمِنْهُمْ دَمْعُهُ غَالِبٌ لَهُ وَآخِرُ يُثْنِي عِبْرَةَ الْعَيْنِ بِالْمَهْلِ (٣٢٨)

أَفَايِنَ مَكْتُوبٍ لَهَا دُونَ حَقِّهَا إِذَا حَمَلَهَا رَأْسَ الْحِجَاجِينَ بِالشُّكْلِ (٤٤٦، ٣٨٥)

أَعَاذِلْ غُصِّي مِنْ لِسَانِكَ عَنْ عَذْلِي فَمَا كُلُّ مَنْ يَهْوَى رَشَادِي عَلَى شَكْلِي (٤٤٩)

= فَمَا لَمْ يَوْمًا مِنْ أَخٍ وَهُوَ صَادِقٌ إِخَائِي وَلَا اعْتَلَّتْ عَلَى ضَيْفِهَا إِبْلِي

(٤٤٧، ٣٨١) فَرَانِدًا تَخُونُ إِلَى أَطْفَالِ

= وَكُلُّ وَصَّاحِ الْقَرَا ذِيَالِ

الميم

(٤٥٥) فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ - حَطَّ - بِهَجَتِهَا كَأَنَّ - قَفَرًا رُسُومَهَا - قَلَمًا

(٣٥٨) دَعَانِي الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ وَالْهَوَى - أَرَى - غَالِبُ مَيِّ الْفُؤَادِ الْمُتَيَّمَا

(٢١٥، ٢١٣) أُنِخْتُ فَأَلَقْتُ بَلَدَةً فَوْقَ بَلَدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامَهَا

(٣٨٤) تَحَالَّ بِهَا جِنًّا إِذَا مَا وَزَعَتْهَا وَطَارَ بِمَرْبُوعِ الْخَشَّاشِ لُغَامَهَا

(٤٤٠) أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةٌ بَنَتْ مُنْذِرٍ فَمَا أَقْبَضَ النَّيَامُ إِلَّا سَلَامَهَا

(٤٣٥، ٢٥٩، ١٩١) أَلَا تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرَقَاءَ مَنْزِلَةٍ مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٍ

= تَنْبِي النَّقَابَ عَنْ عَرْنَيْنِ أَرْبَنَةٍ شَمَاءَ مَارِئِهَا بِالْمِسْكِ مَرْثُومٍ

(٢٠٠) دُو سَفْعَةٍ كَشِهَابِ الْقَدْفِ مُنْصَلِتٍ يَطْفُو إِذَا مَا تَلَقَّتهُ الْجَرَائِمُ

(٣٧٧، ٢٢٧) وَخَفْتُ كَأَنَّ النَّدَى وَالشَّمْسُ مَا تَعَهُ إِذَا تَوَقَّدَ فِي أَفْنَانِهِ التُّومُ

- مَا زَالَ مُذْ وَجَفَتْ فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ بِالْأَشْعَثِ الْوَرْدِ إِلَّا وَهُوَ مَهْمُومٌ (٣٠٥، ٢٨٧)
- فَانْصَاعَتِ الْحَقْبُ لَمْ تَقْصَعْ صَرَائِرَهَا وَقَدْ نَشَحْنُ فَلَا رِيَّ وَلَا هَيْمٌ (٣٢٥)
- دَانَى لَهُ الْقَيْدُ فِي دَيْمُومَةٍ قَذَفٍ قَيْنِيهِ وَانْصَفَرَتْ عَنْهُ الْأَنْعِيمُ (٤١٣)
- جَادَ الرَّبِيعُ لَهُ رَوْضَ الْقِذَافِ إِلَى قَوَّيْنِ وَانْعَدَلَتْ عَنْهُ الْأَصَارِيمُ (٤١٤)
- لَمَّا تَعَالَتْ مِنَ الْبُهْمَى ذَوَائِبُهَا بِالصَّيْفِ وَانْصَرَجَتْ عَنْهُ الْأَكَامِيمُ =
- دَاوِيَّةٌ وَدُجَى لَيْلٍ كَأَنَّهَا يَمُّ تَرَاطُنٍ فِي حَافَاتِهِ الرُّومُ (٤١٦)
- كَأَنِّي مِنْ هَوَى خَرْقَاءٍ مُطَرِّفٌ دَامِي الْأَظْلَ بَعِيدُ الشَّأْوِ مَهْمُومٌ (٤٤٢)
- قَدْ يَتْرُكُ الْأَرْحَبِيَّ الْوَهْمَ أَرْكُبُهَا كَأَنَّ غَارِبَهُ يَأْفُوخُ مَأْمُومٌ (٤٤٩)
- وَتَرَفَعُ مِنْ صُدُورِ شَمَرِ دَلَاتٍ يَصُكُّ وَجُوهَهَا وَهَجٌ أَلِيمٌ (٤٢٢)
- جَشَمْتُ إِلَيْكَ الْبُعْدَ لَا فِي خُصُومَةٍ وَلَا مُسْتَجِيرًا مِنْ جَرِيرَةِ مُجْرِمٍ (٢٤٤، ٢٢٩)
- تَمَشَّى بِهَا الدَّرَمَاءُ تَسْحَبُ قُضْبَهَا كَأَنَّ بَطْنَ حُبْلَى ذَاتِ أَوْتَيْنِ مُثْنِمٍ (٣١٤)
- نَجَائِبُ لَيْسَتْ مِنْ مُهُورِ أَشَابَةِ وَلَا دِيَّةٍ كَانَتْ وَلَا كَسْبٍ مَأْثِمٍ (٣١٤)
- وَلَكِنْ عَطَاءُ اللَّهِ مِنْ كُلِّ رِحْلَةٍ إِلَى كُلِّ مُحْجُوبِ السَّرَادِقِ خِضْرٍ =
- لَعَمْرِي - وَمَا عُمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ - لَقَدْ نَالَ أَصْحَابُ الْعَصَا شَرَّ مَغْنَمٍ (٣٥٨)
- كَثِيرُ الْحَصَى عَالٍ لِمَنْ فَوْقَ ظَهْرِهَا بِهَامَةٍ مَلَكٍ يَفْنَحُ النَّاسَ مُقْرِمٍ (٤٤٨)
- تَحْنُ إِلَى الدَّهْنِ بِخَفَانٍ نَاقَتِي وَأَنْى الْهَوَى مِنْ صَوْتِهَا الْمُتَرَنِّمِ (٤٥٠)
- بَوْعَسَاءَ دَهْنَاوِيَّةِ التُّرْبِ طَيِّبٍ بِهَا نَسَمُ الْأَرْوَاحِ مِنْ كُلِّ مَنْسَمٍ (٤٥١)
- لِعِرْفَانِهَا، وَالْعَهْدُ نَاءٌ وَقَدْ بَدَا لِذِي مُنْيَةٍ أَنْ لَا إِلَى أُمِّ سَالِمٍ (٣١٥)
- أَيَا ظَبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَأَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ (٤٤٢، ٣٤٢، ٣١٩)
- أُنَاسٌ أَصْدَدُوا النَّاسَ بِالسَّيْفِ عَنْهُمْ صُدُودَ السَّوَاقِي عَنْ رُؤُوسِ الْمَخَارِمِ (٤٣١)

أَقُولُ لِدَهْنَاوِيَّةٍ عَوْحَجٍ جَرَتْ لَنَا بَيْنَ أَعْلَى عُرْفَةٍ فَالْصَّرَائِمِ (٤٥١)

كَأَنَّ شُخُوصَ الْحَيْلِ -هَا- مِنْ مَكَانِهَا عَلَى جُمْدٍ رَهْبَى أَوْ شُخُوصُ خِيَامِ (٢٤٣)

كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادٍ أَحْقَبَ لَاحِهَا وَرَمِي السَّفَى أَنْفَاسُهَا بِسَهَامِ (٤٥٣، ٣٤٨، ٢٤٤)

= جَنُوبٌ ذَوْتُ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَنْزَلْتُ بِهَا يَوْمَ ذَبَابِ السَّيْبِ صِيَامِ

خَلَاءَ تَحْنُ الرِّيحُ أَوْ كُلُّ بُكَرَةٍ بِهَا مِنْ خِصَاصِ الرِّمْتِ كُلِّ ظَلَامِ (٣٥٠)

زَهَالِيلُ أَشْبَاهُ كَانَ هَوِيَّهَا إِذَا نَحْنُ أَدْجَلْنَا هَوِيَّ جَهَامِ (٤٠٣)

النون

أَجِدْكَ قَدْ وَدَّعْتَ مَيَّةً إِذْ نَأَتْ وَوَلَّى بَقَايَا الْحُبِّ إِلَّا أَمِينُهَا (٢١٦)

أَفِي مَرِيَّةٍ عَيْنَاكَ إِذْ أَنْتَ وَاقِفٌ بِحُزْوَى مِنَ الْأَطْعَانِ أَمْ تَسْتَبِينُهَا (٢٣٣، ٢٢٢)

= فَتَبَدُّو، وَأُخْرَى يَكْتَسِي الْآلَ دُؤْمُهَا فَقَالَ أَرَاهَا يَحْسُرُ الْآلَ مَرَّةً

فَلَمَّا دَنَتْ إِهْرَاقَةُ الْمَاءِ أَنْصَتَتْ لِأَعَزْلِهِ عَنْهَا وَفِي النَّفْسِ أَنْ أَثْنِي (٤٣٩)

الياء

أَذُو زَوْجَةٍ بِالْمِضْرِ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ أَرَاكَ لَهَا بِالْبَصْرِ الْعَامِ ثَاوِيَا (٢٠٢)

عَفَتْ بُرْهَةً أَطْلَالُ مِيٍّ وَأَدْرَجَتْ بِهَا الرِّيحُ تَحْتَ الْغَيْمِ قَطْرًا وَسَافِيَا (٣٢٢)

= رَجَعْتُ إِلَى عِرْفَانِهَا بَعْدَ بَبْوَةٍ فَمَا زِلْتُ حَتَّى ظَنَّنِي الْقَوْمُ بِأَكِيَا

فَلَا الْفُحْشَ مِنْهُ يَرْهَبُونَ وَلَا الْحَنَّا عَلَيْهِمْ، وَلَكِنْ هَيْبَةُ هِيَ مَا هِيََا (٣٤٢)

فَقُلْتُ لَهَا: لَا إِنَّ أَهْلِي لِحَيْرَةٌ لِأَكْثَبَةِ الدَّهْنَا جَمِيعًا وَمَالِيَا (٤٥١)

مِنْ أَلِ أَبِي مُوسَى تَرَى النَّاسَ حَوْلَهُ كَأَنَّهُمْ الْكَرَّوَانُ أَبْصَرْنَ بَارِيَا (٤٥٦)

فهرس شواهد الشعر الواردة في الدراسة

البيت	الهمزة	الصفحة
سَيُغْنِيَنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي	فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ	(١٤٠)
كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ	يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ	(١٥١)
الباء		
فَقُلْتُ لَا بَلْ ذَاكُمَا يَا بَيَّيَا		(١٥٩)
أَجْدَرُ أَلَّا تَفْضَحَا وَتَحْرَبَا		=
هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِيهِ	لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ	(٢٤٢)
أَرَبُّ يَبُولُ الثُّعْلُبَانُ بِرَأْسِهِ	لَقَدْ هَانَ مَنْ بَاكَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ	(٣٨٥)
فَقُلْتُ سَلَامٌ قُلْنَ إِنْ وَمِثْلُهُ	عَلَيْكَ فَقَدْ غَابَ اللَّذُونَ تُرَاقِبُ	(٨٣)
وَدَاعٍ دَعَا هَلْ مِنْ مُجِيبٍ إِلَى النَّدَى	فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ	(٨٩)
فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتِ دَعْوَةً	لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ	=
فَإِنْ أَهْجُهُ يَضْجَرُ كَمَا ضَجَرَ بَاذِلُ	مِنْ الْأُذْمِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ	(١٤٦)
وَمَا زُرْتُ سَلَمَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً	إِلَيَّ وَلَا دَيْنٍ بَهَا أَنَا طَالِبُهُ	(١٥٨)
تَظَلَّمَنِي حَقِّي كَذَا وَلَوْ يَدِي	لَوْ يَدُهُ اللَّهُ الَّذِي هُوَ غَالِبُهُ	(٣٩٠)
مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً	وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا	(١٥٨)
وَجَدَاءَ مَا يُرْجَى بَهَا دُو قَرَابَةٍ	لَعَطْفٍ وَمَا يُخْشَى السُّهَاءَ رَبِيبُهَا	(٢٥٤)
لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ	يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهْنٌ مُطَلَّبُ	(١٤٣)
أَلَمْ تَرَيَانِي كُلَّمَا جِئْتُ طَارِقًا	وَجَدْتُ بَهَا طَيِّبًا وَإِنْ لَمْ تَطِيبِ	(١٣٥)

- (١٤٧) فَمَا سَوَّدَتْني عَامِرٌ عَنْ وِراثَةٍ أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ
- (١٥٤) إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلِدَانُ حَيْنَا تَعَالُوا إِلَيَّ أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبُ
- (٧٧) مَا الْمَرْءُ أَخْوَكُ إِنْ لَمْ تُلْفِهِ وَزَرًا عِنْدَ الْكَرِيهَةِ مَعُونًا عَلَى النَّوْبِ
- (٢١٢) كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجُرِّي بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكَلَا أَنْفَيْهِمَا رَايَ
- (٢٤٧) يَا صَاحِبَ بَلَّغِ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُ أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَا الذَّنْبِ
- (١٠٥) أَبْلُغْ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَأْلَكَةً غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مِلْكَذِبٍ
- (١١٨) يَا ابْنَ أُمِّي وَلَوْ شَهِدْتُكَ إِذْ تَدَّ عُوْتَمِيًّا وَأَنْتَ غَيْرُ مُجَابٍ
- (٣٣٤) مِثْلُكَ يَثْنِي الْحُزْنَ عَنْ صَوْبِهِ وَيَسْتَرِدُّ الدَّمْعَ عَنْ عَرْبِهِ
- (٣٣٥) وَلَمْ أَقُلْ: مِثْلُكَ، أَعْنِي بِهِ سِوَاكَ، يَا فَرْدًا بِلَا مُشْبِهِ
- (٢٣٠) أَرْسَلَهُ كَالسَّهْمِ إِذْ غَالَى بِهِ يَكَادُ أَنْ يَنْسَلَّ مِنْ إِهَابِهِ

التاء

- (١٥٤) يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ الْمُزْجِي مَطِيَّتُهُ سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ
- (٣١١) سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَاخَتْ مِنِّي أَيْادِي لَمْ تَمُنْ، وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ
- = فَتَى غَيْرُ مَحْجُوبٍ الْغِنَى عَنْ صَدِيقِهِ وَلَا مُظْهَرُ الشَّكْوَى إِذَا النَّعْلُ زَلَّتْ

الجيم

- (٣٨٤) شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ مَتَى لُجَجُ خُضِرٍ هُنَّ نَبِيْجُ
- (٢٢١) يَا لَيْتَ بَعْلُكَ فِي الْوَعَى مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا
- (٢٣٠) قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا
- (٨٣) نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا
- = يَوْمَ النُّخِيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا
- (١٤٩) قَدْ كَادَ يَذْهَبُ بِالْدُّنْيَا وَلَدَّتْهَا مَوَالِي كَكِبَاشِ الْعُوسِ سَحَّاحُ

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ دَمِّ الرَّجَالِ بِمُتَرَّاحٍ (١٣٨)

الدَّال

فَالَيْتُ لَا آوِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَفَى حَتَّى تُلَاقِي مُحَمَّدًا (١٤٧)

إِذَا تَجَرَّدَ نُوحٌ قَامَتَا مَعَهُ ضَرْبًا أَلِيمًا بِسَبْتٍ يَلْعَجُ الْجِلْدَا (١٣٧)

وَعَلِمْتُ أَنِّي يَوْمَ ذَا لِكَ مُنَازِلٌ كَعْبًا وَمَهْدًا (٣٠٩)

قَوْمٌ إِذَا لَبَسُوا الْحَدِيدَ دَتَّ تَمَرُّوا حَلَقًا وَقَدَا =

إِنَّ بَنِيَّ لَلِئَامُ زَهْدَهُ (١٤٤)

مَا لِي فِي صُدُورِهِمْ مِنْ مَوَدَّةٍ =

وَمَا أَنَسَ مَلَأْشِيَاءَ لَا أَنَسَ قَوْلَهَا وَقَدْ قَرَّبْتُ نَضُويَ أَمِصَّرَ تُرِيدُ (١٠٥)

قَدْ قُلْتُ يَوْمًا وَالرَّكَّابُ كَأَنَّهَا قَوَارِبُ طَيْرٍ حَانَ مِنْهَا وُرُودُهَا (٧٧)

لِأَخَوَيْنِ كَانَا خَيْرَ أَخَوَيْنِ شِيَمَةً وَأَسْرَعَهُ فِي حَاجَةٍ لِي أَرِيدُهَا =

إِذَا مَا الْخُبْرُ تَأْدِمُهُ بَلَحْمٍ فَذَاكَ - أَمَانَةُ اللَّهِ - الثَّرِيدُ (٢٥٧)

صَبَا مَا صَبَا حَتَّى عَلَا الشَّيْبُ رَأْسَهُ فَلَمَّا عَلَاهُ قَالَ لِلْبَاطِلِ: ائْبَعِدْ (١٣٥)

بُنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ (١٦٨)

قَالَتْ أَلَا لَيْتِنَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفُهُ فَقَدِ (١٥)

لَوْ كَانَ يُشْكِي إِلَى الْأَمْوَاتِ مَا لَقِيَ الْأَحْيَاءُ بَعْدَهُمْ مِنْ شِدَّةِ الْكَمَدِ (٣٥٠، ١٥١)

ثُمَّ اسْتَكْنَيْتُ لِأَشْكَانِي وَسَاكِنُهُ قَبْرٌ بِسِنْجَارٍ أَوْ قَبْرٌ عَلَى قَهْدٍ =

لَعَلَّ اللَّهَ يُمَكِّنُنِي عَلَيْهَا جِهَارًا مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أَسِيدِ (٩١)

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ (١٤٢)

كَنَوَاحِ رِيْشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّشْتَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ (١٠٧)

(١٥٢) لِي خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً لَا أَسْتَطِيعُ عَلَى الْفِرَاشِ رُقَادِي

(١١٨) يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَفْتَنِي لِدَهْرِ شَدِيدٍ

(٢٢) وَجِدْتَ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرُهُمْ وَرَزَنْدُكَ أَثَقَبَ أَرْزَادِهَا

الرَّاء

(٢١٩) أَعْمَرُوا بَنَ هِنْدٍ مَا تَرَى رَأْيِي صِرْمَةً هَهَا سَبَبٌ تَرَعَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرَ

(٣١٠) رَأْنِي عَلَى مَا بِي عُمَيْلَةٌ فَاشْتَكَى إِلَى مَالِهِ حَالِي أَسَرَ كَمَا جَهَرَ

= غُلَامٌ رَمَاهُ اللَّهُ بِالْخَيْرِ مُقْبِلًا لَهُ سِيَمِيَاءٌ لَا تَشُقُّ عَلَى الْبَصَرِ

(١٨٤) أَلِكْنِي إِلَيْهَا وَخَيْرُ الرُّسُو..... لِ أَعْلَمُهُمْ بِنَوَاحِي الْحَبَرِ

(١٠٤) لَمْ يَكُ الْحَقُّ عَلَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمٌ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرِ

= غَيْرَ الْجِدَّةِ مِنْ عُرْفَانِهِ خَرَقَ الرِّيحِ وَطُوفَانُ الْمَطَرِ

(٣٧٩) تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا أَيْسَقَى فَلَا يَرَوِي إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ

(٤٠٢) فَقُلْتُ لَهُنَّ امْشِينَ إِمَّا نُلَاقِهِ كَمَا قَالَ أَوْ نَشْفِ النُّفُوسَ فَنُعْذِرَا

(١٥٣) هَلْ اعْفُو عَنْ أَصُولِ الْحَقِّ فِيهِمْ إِذَا عَسَرَتْ وَأَقْتَطِعَ الصُّدُورَا

(٢٨٦) وَحَلَّ بِهِ الشَّيْبُ أَثْقَالَهُ وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إِلَّا اغْتِرَارَا

(١٠٥) كَأَنَّهُمَا مَلَأْنَ لَمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ

(٢٢٠) تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ وَفُرُ

(٢٧٤) حَلَفْتُ لَهُ إِنْ تَدْلِجَ اللَّيْلَ لَا يَزَلْ أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بِيُوتِي سَائِرُ

(٣١٠) إِذَا ذَكَرَ ابْنَا الْعَنْبَرِيَّةِ لَمْ تَضِقْ ذِرَاعِي، وَأَلْقَى بِأَسْتِهِ مَنْ أَفَاخِرُ

= هِلَالَانِ حَمَلَانِ فِي كُلِّ شَتْوَةٍ مِنْ الثَّقَلِ مَا لَا تَسْتَطِيعُ الْأَبَاغِرُ

(١٨٤) حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْتَمِي سَقَاكِ مِنَ الْغُرِّ الْغَوَادِي مَطِيرُهَا

(٣٩٦) وَقَدْ زَعَمْتَ لَيْلَ بَائِي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا

(٢٢)	حُمِرِ الحَوَاصِلُ لَا مَاءٌ وَلَا شَجَرٌ	مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بَذِي طَلَحٍ
(٢٥)	وَابْرُزْ بِبِرْزَةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ	خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ
(٢٧٦)	نَجْرَانٍ أَوْ بَلَغَتْ سُوءَاتِهِمْ هَجْرُ	مِثْلُ الْقَنَافِدِ هَذَا جُونَ قَدْ بَلَغَتْ
(١٣٩)	يَوْمَ الْفِرَاقِ إِلَى أَحِبَابِنَا صُورُ	اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّنَا فِي تَلَفُتِنَا
=	مِنْ حَيْثُمَا سَلَكَوْا أَذْنُو فَنَنْظُرُ	وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يَنْشِي الْهَوَى بَصْرِي
(٣٢٥)	فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ	تَرْتَعُ مَا رَتَعْتَ حَتَّى إِذَا ادَّكَرْتُ
(٢٧٧)	يَمِشِّي فَيَقْعُسُ أَوْ يَكِبُّ فَيَعْتُرُ	وَرَأَيْنَ شَيْخًا قَدْ نَحَى صُلْبُهُ
(٣١٨)	يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُحِيرُ	لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفِ
(٤٤٤)	أَأَنْتَ الْمُبْرَأُ الْمَوْفُورُ	أَيُّهَا الشَّامِتُ الْمُعِيرُ بِالْدَّهْرِ.....
(٧٥)		قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدِيهِ دَارُهَا
=		تَتَذَنُّ فَإِنِّي حَمُوءُهَا وَجَارُهَا
(٣٠٨)	قَلَائِصُ يَفْحَضْنَ الْحَصَى بِالْكَرَاكِرِ	كَأَنَّ فَتَى الْفَتَيَانِ تَوْبَةٌ لَمْ يُنْخَ
=	حَمِيصُ كَطِيِّ السَّبْتِ لَيْسَ بِحَادِرِ	وَلَمْ يَتَخَلَّ الضَّيْفُ عَنْهُ وَبَطْنُهُ
=	وَلِلطَّارِقِ السَّارِي قَرَى غَيْرَ قَاتِرِ	فَتَى كَانَ لِلْمَوْلَى سَنَاءٌ وَرِفْعَةٌ
(٤٢٧)	إِذَا تَجَاوَبَتِ الْأَصْدَاءُ بِالسَّحَرِ	وَلَا تَهَيَّئِي الْمَوْمَاءَ أَرْكَبَهَا
(٣٦٩)	لَا زِلْتُ فِي غَلَلٍ وَأَيْكَ نَاضِرِ	طَرِبَ الْحَمَامُ بِذِي الْأَرَاكِ فَهَاجَنِي
(١٢٣)	قَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرِ	سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَتَانِي..... قُلْ مَالِي،
=	وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشُ ضُرٍّ	وَيَكُنْ لَهُ نَسَبٌ يُحِبُّ..... بَبْ،
(٧٤)	وَقَدْ بَدَأَ هُنَاكَ مِنَ الْمَثَرِ	رُحْتُ وَفِي رَجْلِيكَ مَا فِيهِمَا

السَّيْنِ

تَقُولُ - وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا - أَبْعَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ (١٧١)
(٢٨)

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الطَّيَّانُ وَالْأَسْ (٣٨٨)
وَبَجَارَةٍ سَوْهَاءَ تَرْقُبُنِي وَهَمَّا يَحْرُ كَمَنْبِذِ الْحَلْسِ (٧٥)

الصَّاد

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ حَمِيصُ (٤١٢)

الطَّاء

شَرَابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَأَقِطُ (٢٢٠)

العين

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُوكَ أَجْدَعَا (٩٣)
أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ جُرْأَةُ مُحَلِّقٍ عَلَيَّ وَقَدْ أَعْيَيْتُ عَادًا وَتُبَعَا (٢٢٣)
تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ سَعِيكُمْ بَنِي صَوْطَرَى هَلَّا الْكَمِيِّ الْمُقَنَّعَا (٢٦٦)

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا (٤٠٥)
(٩٢)

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلِّبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ (١٤٧)

سَرَيْنَا إِلَيْهِمْ كَافَّةً فِي رِحَالِنَا جَمِيعًا عَلَيْنَا الْبَيْضُ لَا نَتَخَشَّعُ (١٤٩)

إِنْ أُمْسٍ مَا شَيْخًا كَبِيرًا فَطَالَمَا عَمِرْتُ وَلَكِنْ لَا أَرَى الْعُمَرَ يَنْفَعُ (٣٧١)
مَضَتْ مِثَّةٌ مِنْ مَوْلِدِي فَنَضَوْتُهَا وَخَمْسُ تَبَاعٍ بَعْدَ ذَلِكَ وَأَرْبَعُ =

كَأَنَّ جَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُبُوهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَقَتْهُ الصَّوَانِعُ (٤١٩)

أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ يُورِّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعُ (٤٢٢)

أَبَا حُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الصَّبْعُ (٣٢)

- (١٣٨) عَهْدْتُ بِهَا وَحُشًّا عَلَيْهَا بَرِاقٌ وَهَذِي وَحُوشٌ أَصْبَحَتْ لَمْ تَبْرَقِ
- (١٤٢) هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانٍ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ
- (٢٤١) فَبَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزِنَادٌ رَاعِ
- (١١٥) يَا بِنَّةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي
- (١٣٢) قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي
- = عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

الغين

- (٧٦) أَخَاكَ الَّذِي إِنْ تَدَّعُهُ لِمِلْمَةٍ يُجِبُكَ لِمَا تَبْغِي وَيَكْفِيكَ مَنْ يَبْغِي
- (٢٠١) إِذَا تَلَقَّيْتَهُ الْجَرَائِئِمُ طَفَا
- (١٣٩) صَاحَ الْقَسِيَّاتُ فِي أَيْدِي الصَّيَارِيفِ
- (٩٨) هَلَا صَوَاهِلُ فِي ضَمِّ السَّلَامِ كَمَا وَالْمِسْكُ فِي عُنْبِرِهِ الْمَدُوءُوفِ

القاف

- (١٤١) إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقْ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقْ
- =
- (٢٧٧) أَسْلَمْتُ وَحَشِيَّةٌ وَهَقَا أَسْلَمُوهَا فِي دِمَشَقَ كَمَا
- (٤١٦) سَوَدْتُ فَلَمْ أَمْلِكْ سَوَادِي، وَتَحْتَهُ قَمِيصٌ مِنَ الْقُوْهِ يَبُضُّ بَنَاتُهُ
- (١٤٦) أَنْوَرًا سَرَعَ مَاذَا يَا فَرُوقُ وَحَبْلُ الْوَصْلِ مُنْتَكِثٌ حَدِيقُ
- (١٦١) فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ
- الكاف
- (٢٣٢) تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لَسَوَائِكََا

- ثُمَّ اسْتَمَرُّوا فَقَالُوا: إِنَّ مَشْرَبَكُمْ مَاءٌ بَشْرَقِيٍّ سَلْمَى فَيْدُ أَوْ رَكَكُ (١٣٦)
- أَبَيْتُ أَسْرِي وَتَبَيْتِي تَذْلُكِي (٨٨)
- وَجْهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي =
- اللام
- جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ (٣٥١)
- كَأَنَّ فِي أَنْيَابِهَا الْقَرْنُفُولُ (١٣٩)
- فَأَنَّتِ النَّدَى فِيمَا يُنُوبُكَ وَالسَّدى إِذَا الْحَوْدُ عَدَّتْ عُقْبَةَ الْقِدْرِ مَاهَا (٢٦٦)
- قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتَدَارُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلَا (٣٠)
- وَجُرْدٍ يَغْلُهُ الدَّاعِي إِلَيْهَا مَتَى رَكِبَ الْفَوَارِسُ أَوْ مَتَى لَا (٢٩٩)
- عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلَا (١٥٢)
- لَمْ نُرْحَبْ بِمَا سَخِطْتَ وَلَكِنْ مَرْحَبًا بِالرَّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلَا (١٤٠)
- وَنَاعٍ يُجَبِّرُنَا بِمَقْتَلِ سَيِّدٍ تَقَطَّعُ مِنْ وَجْدٍ عَلَيْهِ الْأَنَامِلُ (١٤٥)
- لَعَمْرُكَ إِنَّ الزُّبْرَقَانَ لِبَاذِلٍ لِمَعْرُوفِهِ عِنْدَ السَّيْنِ وَأَفْضَلُ (٤٢٢)
- كَأَنَّ شُعَاعَ الشَّمْسِ فِي حَجَرَاتِهَا مَصَابِيحُ رُهبَانٍ رَهَتْهَا الْقَنَادِلُ (١٤٨)
- نَحْنُ الْفَوَارِسُ يَوْمَ الْحِنُوِّ ضَاحِيَةً جَنَبِي فُطَيْمَةَ لَا مِيلَ وَلَا عَزْلُ (١٣٦)
- لَيْنٌ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا مِنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَسْتَفِلُ (٢٧٤)
- هَلْ تَنْتَهُونَ وَلَكِنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ (٣٨٦)
- إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ (٤٢٤)
- فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ مَا صَنَعْتُمْ سَتَحْتَلِبُوهَا لَا قِحًا غَيْرَ بَاهِلٍ (٨٧)
- فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ (١٠٦)
- فَظَلَّ طُهَاهُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضَجٍ صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ (٢٤٠)

- (٢٤٨) كَانَتْ ثِيْرًا فِي عَرَائِنِ وَبِلِهِ كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بِجَادٍ مُزْمَلٍ
- (١٦١) لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاصْطَنِعَنِي فَكَيْفَ وَمَنْ عَطَاكَ جُلٌّ مَالِي
- (١٥١) لَعَنَ الْإِلَهُ وَزَوْجَهَا مَعَهَا هَذَا الْمُنُودِ طَوِيلَةَ الْفَعْلِ
- (٣٥٦) ذَاكَ الَّذِي - وَأَيْبُكَ - تَعْرِفُ مَالِكَ وَالْحَقُّ يَدْمَعُ تَرْهَاتِ الْبَاطِلِ
- (٣٧٩) أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ
- (١٥٠) لَا أَرَى مَنْ يُعِينُنِي فِي حَيَاتِي غَيْرَ نَفْسِي إِلَّا بَنِي إِسْرَإِلَ
- (٨٦) الْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ ذَنْبًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ
- الْمِيم
- (٧٩) بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ
- = وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ
- (٨١) فَاطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى مَسَاغًا لِنَابَاهِ الشُّجَاعُ لَصَمًّا
- (٨٨) لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسُطْهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصِمَا
- (١٥٣) هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَا هُمَا
- (٢٣١) أَتَاكَ الرَّبِيعُ الطَّلَقُ يَخْتَالُ ضَاحِكًا مِنْ الْحُسْنِ حَتَّى كَادَ أَنْ يَتَكَلَّمَ
- (٢٥٩) أُتِيحَ لَهَا أَقْدَرُ دُؤُ حَشِيفٍ إِذَا سَامَتْ عَلَى الْمَلَقَاتِ سَامَا
- (٣٩٦) وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَفِيهَا
- (٣٠) حَدِثْتُ عَلَى بُطُونِ ضِنَّةٍ كُلُّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا
- (١١٥) كُنْ لِي لَا عَلَيَّ يَا ابْنَ عَمَّا
- = نَدُمُ عَزِيزَيْنِ وَنُكْفَ الدِّمَاءَ
- (١٤٥) ضَخْمٌ يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمَا
- (٢٠٩) إِنَّ تَمِيمًا خَلَقْتُ مَلَمُومًا

=	قوماً ترى واحدهم صهيما	
(١٨)	صَدَدَتْ فَأُطُولَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ	
(٢٢)	وَبَدَّرَ أَضَاءَ الْأَرْضِ شَرْقاً وَمَغْرِباً وَمَوْضِعُ رَجُلٍ مِنْهُ أَسْوَدُ مُظْلِمُ	
(٨١)	تَرَوَدَ مَنَابِينُ أُذُنَاهُ طَعْنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمُ	
(١٤٣)	تَرَاهُ وَقَدْ فَاتَ الرُّمَاءَ كَانَهُ أَمَامَ الْكِلَابِ مُصْغِي الْحَدِّ أَصْلَمُ	
(١٨٦)	وَكَيْدَ ضِبَاغِ الْفَقِّ يَأْكُلْنَ جُثِّي وَكَيْدَ خِرَاشِ يَوْمَ ذَلِكَ يَيْتَمُ	
(٢٠٠)	وَيَوْمٍ مِنَ الْجُورَاءِ أَمَّا سُكُونُهُ فَضِخٌ، وَأَمَّا رِيحُهُ فَسَمُومُ	
=	إِذَا جَعَلَ الْحِرْبَاءُ وَالشَّمْسُ تَلْتَظِي عَلَى الْجَذَلِ مِنْ حَرِّ النَّهَارِ يَقُومُ	
=	يَكُونُ حَنِيفاً بِالْعَشِيِّ وَبِالضُّحَى يُصَلِّي لِنَصْرَانِيَّةٍ وَيَصُومُ	
(٣١١)	وَذَكَرْنِيهَا أَنْ سَمِعْتُ حَمَامَةً بَكَتْ فَبَكَى فَوْقَ الْغُصُونِ حَمَامُهَا	
=	نُؤُومٌ عَنِ الْفَحْشَاءِ لَا تَنْطِقُ الْحَنَّا قَلِيلٌ سِوَى تَحْبِيلِهَا الْقَوْمَ دَامُهَا	
(٩٧)	حَتَّى تَذَكَّرَ بَيضَاتٍ وَهَيْجَهُ يَوْمٌ رَدَاذٍ عَلَيْهِ الرِّيحُ مَغْيُومُ	
(١٤٨)	إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤُوسِهِ أَوْ أَمْتَدَحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا	
(٩١)	لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيْمُ	
(١٣٧)	سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ	
(٣٠٠)	فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ	
(١٥٤)	لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيْطَلُ أُمُّ سَوْءٍ عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَسَاءُ	
(٢٥١)	تَمْرُونِ الدِّيَارِ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامُ	
(٣٦٩، ٣٦٠)	أَتَنَسَى إِذْ تُودِّعُنَا سَلِيْمَى بَقَرَعِ بَشَامَةٍ، سُقِيَ الْبَشَامُ	
(٨٨)	لَا تَنْتَهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ	
(٣٨٨)	كَضَرَّائِرِ الْحُسْنَاءِ قُلْنَ لَوْ جِهَهَا حَسِداً وَبَغِيّاً إِنَّهُ لَدَمِيمُ	

- (٨٧) فَكَلَّا وَرَبِّي لَا تَعُودِي لِمِثْلِهَا عَشِيَّةً لَاقَتْهُ الْمَيِّتَةُ بِالرَّدْمِ
- (١٠٤) فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبَدَتْ الْمِرْأَةُ جَبْهَةً ضَيَّعَ
- (١٠٤) إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرِّتَائِمِ
- (١٥٠) وَخَافَتْ مِنْ جِبَالِ الصُّغْدِ نَفْسِي وَخَافَتْ مِنْ جِبَالِ خَوَارِزْمِ
- (١٢٤) وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قَوْلُ الْفَوَارِسِ وَيَكُ عَنَتَرُ أَقْدَمِ
- (٢٥٥) وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسٍ أَلْفَتْهُ حَتَّى تَبْدَخَ فَارَتْقَى الْأَعْلَامِ
- (٢٧٠) إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَأَنْصِتُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ
- (٣٦١) وَتَصُدُّ عَنْكَ حَيْلَةُ الرَّجُلِ الـ....عَرِيضٍ مُوضِحَةً عَنِ الْعَظَمِ
- =
- (١٥٠) بِحُسَامِ سَيْفِكَ أَوْ لِسَانِكَ وَالـ....كَلِمُ الْأَصِيلِ كَأَرْغَبِ الْكَلِمِ
- لَا كَعَبْدِ الْمَلِكِ أَوْ كَوَلِيدِ أَوْ سُلَيْمَانَ بَعْدُ أَوْ كَهَشَامِ

النون

- (١٩٢) إِنَّ الثَّانَيْنِ - وَبُلَّغَتْهَا - قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تُرْجُمَانِ
- (٢٣٢) وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا
- (٨٧) كُلُّ لَهُ نِيَّةٌ فِي بُغْضِ صَاحِبِهِ بِنِعْمَةِ اللَّهِ تَقْلِيكُكُمْ وَتَقْلُونَا
- (٣٨٤) فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الْإِعَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا
- (١٦٩) نَحْنُ الْأُلَى، فَاجْمَعْ جُمُوعَهُمْ عَاكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا
- وَهَزَّةَ نِسْوَةٍ مِنْ حَيِّ صَدَقِ يُزَجِّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعِيُونَا
- (٢٢٠)
- (٨١) إِنَّ لِسُعْدَى عِنْدَنَا دِيوَانَا
- =
- =
- =
- =
- يُخْزِي فَلَانًا وَابْنَهُ فَلَانَا
- أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا
- وَمَنْخِرَانِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا
- (١٤٤) مَهْلًا أَعَاذَلْ قَدْ جَرَّبَتْ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ صَنِينَا

- (٩٧) قد كَانَ قَوْمُكَ يَخْسَبُونَكَ سَيِّدًا وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ
- (٤٢) وَلَكِنَّ نَفْسِي لَمْ تَطِبْ عَنْ عَشِيرَتِي وَطَابَتْ لَهُ نَفْسِي بِأَبْنَاءِ قَحْطَانٍ
- (٧٤) أَلَا لَيْتَ شَعْرِي هَلْ أَبَيْتَنَ لَيْلَةً وَهَنِّي جَاذٍ بَيْنَ هُزْمَتِي هَنٍ
- (١٧٠) وَنَحْنُ أَبَاهُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامُ الْمَعَادِنِ
- (٢٧٩) إِذَا فَاقِدُ حَظَبَاءَ فَرَحَيْنِ رَجَعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْحَلِيطِ الْمُبَايِنِ
- (٨٦) أَلَمَلُوتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنِّي مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفُنِي
- (٤٠٢) فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصَدَقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَنًى مِنْ سَمِينِي
- = وَإِلَّا فَاطْرُحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي
- (٨٧) تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مَسْكًَا يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي
- (٢١٥) وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ
- (٤٠٤) كَأَنَّ التَّاجَ مَعْصُوبًا عَلَيْهِ لَا ذَوَادٍ أَصْبَنَ بِذِي أَبَانٍ
- = فَحَسْبُكَ أَنْ تُهَاضَ بِمُحْكَمَاتٍ يَمُرُّ بِهَا الرَّوِيُّ عَلَى لِسَانِي
- (٨٣) وَبَنُو نُوَيْجِيَةَ اللَّذُونَ كَأَنَّهُمْ مُعْطَى مُحَدَّمَةٍ مِنَ الْخِرَازِ
- (١٤٨) دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالَعٍ فَأَبَانَ فَتَقَادَمَتْ بِالْحُبْسِ وَالسُّوبَانِ
- (١٤٦) أَوْطَنْتُ وَطَنًا لَمْ يَكُنْ مِنْ وَطَنِي
- (١٤٧) وَصَانِي الْعَجَاجِ فِيمَا وَصَنِي

الهاء

- (٢٥٦) إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا
- (٧٨) أَيَّ قُلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا
- = طَارُوا عَلَيْهِمْ فَشُلَّ عَلاَهَا
- = وَاشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقَّوَاهَا

=	ناجيةً وناجياً أباهَا
(٧٩)	إنَّ أباهَا وأبَا أباهَا
=	قد بلغَا في المجد غايتها

الواو

(٣٥٠)	جَمَعْتَ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً	ثَلَاثَ خِلَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

الياء

(١٤٤)	فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ	وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا
(١٥٨)	بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى	وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا
(٢٢٢)	أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ سَامِعًا	نَشِيدَ الرُّعَاءِ الْمُعْزِينَ الْمُتَالِيَا
(٢٥٥)	فَقُلْتُ لَهُ اخْتَرَهَا قُلُوصًا سَمِينَةً	وَنَابًا عَلَيْنَا مِثْلَ نَابِكَ فِي الْحَيَا
(٢٧٣)	لَئِنْ كَانَ مَا حَدَّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقًا	أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا
=	وَأَرْكَبُ حِمَارًا بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرْوَةٍ	وَأَعْرِ مِنْ الْحَاتَامِ صُغْرَى شِمَالِيَا
(٣٠٨)	مُنْعَمَةٌ تَصُونُ إِلَيْكَ مِنْهَا	كَصَوْنِكَ مِنْ رِذَاءِ شَرِّ عِبِي

فهرس المصادر والمراجع

- الإبدال، لأبي الطيّب اللغوي، تحقيق: عزّ الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٦٠م.
- الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.
- الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.
- أدب الكاتب، لابن قُتيبة، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٢م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ٢، ١٩٨١م.
- أساس البلاغة، الزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ١٩٩١م.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة البيطار، دار البشائر، ط ٢، ٢٠٠٤م.
- الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين، للخالدين، تحقيق محمد علي دقة، سوريا، وزارة الثقافة، ١٩٩٥م.
- الاشتقاق، لابن دريد، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٩٩١م.

- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٥٦ م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٩٩٦ م.
- الأصول النحوية والصرفية في الحجة، محمد قاسم، دار البشائر، دمشق، ط ١، ٢٠٠٨ م.
- الأضداد، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧ م.
- الأضداد في كلام العرب، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: عزّة حسن، ط ١، المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٩٦٣ م، وط ٢، دار طلاس، ١٩٩٦ م.
- الإعجاز القرآني في أسلوب العدول عن النظام التركيبي النحوي والبلاغي، حسن منديل العكيلي، دار الكتب العلمية في بيروت، ط ١، ٢٠٠٩ م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢١ هـ.
- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، إحسان عباس، وإبراهيم السعافين، وبكر عبّاس، دار صادر، بيروت، ط ٣، ٢٠٠٨ م.
- الأمالي، لأبي علي القالي، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٢ م.
- الانزياح في التراث النقدي والبلاغي، أحمد محمد ويس، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٢ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ٢٠٠٢ م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، دار الجيل، بيروت، ط ٥، ١٩٧٩ م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠٢ م.

- إيضاح شواهد الإيضاح، للقيسي، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٨٧ م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، ط ١، ٢٠٠٥ م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط ٣.
- باب الهجاء، ابن الدّهان، تحقيق: فائز فارس، مؤسسة الرسالة، ودار الأمل، ط ١، ١٩٨٦.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأتدلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط ١٤٢٠ هـ.
- البديع، لابن المعتز، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٩٠ م.
- البديع في نقد الشعر، لأسامة بن منقذ، تحقيق أحمد بدوي، وحامد عبد المجيد، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة.
- البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، لتاج القراء برهان الدين الكرمانى، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الفضيلة.
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ط ١، ١٩٥٧ م.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزآبادي، تحقيق محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، نُشرت أجزاءه مُنَجَّمَةً، بين عامي ١٩٧٣ م و ١٩٩٢ م.
- بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم، لعلّي أبو القاسم عون، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦ م.
- البيان في روائع القرآن، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٩٩٣ م.
- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٩٨ م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ٢٠٠٣ م.

- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق: السيّد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٣ م.
- التبصرة والتذكرة، للصيّمر، جامعة أم القرى، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط ١، ١٩٨٢ م.
- التبيان في إعراب القرآن، العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
- التعريفات، للشريف الجرجاني، تحقيق جماعة من المحققين، بإشراف دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٣ م.
- تعليق من أمالي ابن دريد، لابن دريد، تحقيق السيّد مصطفى السنوسي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، ط ١، ١٩٨٤ م.
- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط ٢، ١٩٩٠ م.
- التكملة، أبو علي الفارسي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٩٩ م.
- التمام في تفسير أشعار هذيل، ابن جنّي، تحقيق أحمد ناجي القيسي، وخديجة عبد الرزاق الحديثي، وأحمد مطلوب، مطبعة العاني، ط ١، ١٩٦٢ م.
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ابن جنّي، تحقيق حسن هندراوي، وزارة الأوقاف بدولة الكويت، ط ١، ٢٠٠٩ م.
- تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون وأصحابه، دار الصادق، طبعة مصوّرة عن طبعة المؤسسة المصرية للثقافة، ١٩٦٤ م.
- توجيه اللمع، لابن الحُبّاز، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، ط ٢، ٢٠٠٠ م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمُرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ٢٠٠١ م.
- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، وأحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط ١، ٢٠٠٠ م.
- الجامع لأحكام القرآن، شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٩٦٤ م.

- المجلس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، أبو الفرج المعافي بن زكريا، تحقيق عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٥ م.
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، محمد بن الخطاب القرشي، تحقيق: علي محمد البجاوي، نهضة مصر، ط ١٩٨١ م.
- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، دار الفكر، بيروت.
- جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط ١، ١٩٨٧ م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، وومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢ م.
- جواهر القرآن ونتائج الصنعة، لجامع العلوم الباقولي، تحقيق محمد أحمد الدالي، وزارة الإعلام، دولة الكويت، ط ١، ٢٠١٤ م.
- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط ٣، ١٩٧٩ م.
- الحجة للقرآن السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، راجعه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط ١، ١٩٩١ م.
- الحماسة البصرية، أبو الحسن البصري، تحقيق مختار الدين أحمد، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط ١، ١٩٦٤ م.
- الحيوان، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة البابي الحلبي بمصر، ط ٢، ١٩٦٥ م.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢ م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٤، ١٩٩٧ م.
- دُرّة الغوّاص في أوهام الخواص، الحريري، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨ م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- دقائق التصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدّب، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وحاتم صالح الضامن، وحسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧ م.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٤ م.
- ديوان إبراهيم بن هرمة، تحقيق: محمد جبار المعيد، مطبعة الأدب في النّجف الأشرف، ١٩٦٩ م.
- ديوان أبي طالب؛ عمّ النبيّ محمّد عليه الصلاة والسلام، جمعه وشرحه محمد التنوخي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٤ م.
- ديوان الأحوص الأنصاري، تحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٠ م.
- ديوان الأخطل، جمعه وعلّق عليه مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٩٤ م.
- ديوان الأدب، للفارابي، تحقيق أحمد مختار عمر، راجعه إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣ م.
- ديوان الأعشى (الصباح المنير)، مطبعة أدلف هُلز هوسن، بيانة ١٩٢٧.
- ديوان الأقيشر السديّ، صنعة محمد علي دقة، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧ م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط٥، ١٩٩٠ م.
- ديوان أميّة بن أبي الصّلت، تحقيق: عبد الحفيظ السّطلي، المطبعة التعاونية بدمشق، ١٩٧٤ م.
- ديوان البحري، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٧٧ م.
- ديوان توبة بن الحُمير، تحقيق خليل إبراهيم العطية، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨ م.
- ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، ط٣.
- ديوان جميل بثينة، دار صادر، ١٩٨٢ م.

- ديوان الخطيئة، رواية ابن السكيت وشرحه، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٧ م.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: عبد الرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٢٩ م.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي، جمعه وحققه محمد شفيق بيطار، دار الكتب الوطنية هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط ١، ٢٠١٠ م.
- ديوان الخنساء، بشرح ثعلب، تحقيق أنور أبو سويلم، بدعم من جامعة مؤتة، دار عمان، ط ١، ١٩٨٨ م.
- ديوان دريد بن الصّمة، قدّم له شاكر الفحام، تحقيق: محمد خير البقاعي، دار قتيبة.
- ديوان ابن الدمينه، تحقيق أحمد راتب النفاخ، مكتبة العروبة، القاهرة، ١٣٧٩ هـ.
- ديوان ذي الرّمة، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ١٩٧٣ م.
- ديوان الراعي النميري، تحقيق: ناصر الحاني، وراجعته عز الدين التّوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٦٤ م.
- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب)، تحقيق وليم بن الورد، دار ابن قتيبة، الكويت.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، تحقيق: حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٤ م.
- ديوان زياد الأعجم، تحقيق: يوسف حسين بكّار، دار المسيرة، ط ١، ١٩٨٣ م.
- ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلام الشّتمري، تحقيق: دريّة الخطيب، ولطفي الصّقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥ م.
- ديوان عامر بن الطفيل، دار صادر، بيروت، ١٩٨٢ م.
- ديوان العباس بن مرداس، تحقيق: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٩١ م.
- ديوان عبد الله بن رواحة، تحقيق: وليد قصّاب، دار الضياء، ط ٢، ١٩٨٨ م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات، تحقيق: عزيزة فوّال بابتي، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٩٩٥ م.

- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد عبد الجبار المعبيد، شركة دار الجمهورية للنشر والطباعة، بغداد، ١٩٦٥م.
- ديوان علقمة بن عبدة الفحل، تحقيق: لطفي الصقال، ودريّة الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، ط١، ١٩٦٩م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.
- ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي، تحقيق مطاع الطرايشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٩٨٥م.
- ديوان عنتر، بشرح الخطيب التبريزي، وتحقيق مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- ديوان الفرزدق، تحقيق إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
- ديوان الكميّ بن زيد، جمع: داود سلّوم، عالم الكتب، ط٢، ١٩٩٧م.
- ديوان الكميّ بن زيد الأسدي، جمع محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط٢٠٠٠م.
- ديوان ليبد بن ربيعة، تحقيق: إحسان عباس، طبعة الكويت، ١٩٦٢م.
- ديوان المتنبي، بشرح أبي البقاء العكبري، تحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بمصر، ١٩٢٦م.
- ديوان ابن مقبل، تحقيق عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، حلب، ١٩٩٥م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٢.
- ديوان نصيب بن رباح، تحقيق داود سلّوم، جامعة بغداد، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٧م.
- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٥م.
- الرّدّ على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم بدمشق، ط ٣، ٢٠٠٢م.
- زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج الجوزي، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس، لأبي بكر الأنباري، تحقيق: حاتم صالح الضَّامن، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٩٢م.
- زهر الأكَم في الأمثال والحكم، لليوسي، تحقيق محمد حجّي، ومحمد الأخضر، الشركة الجديدة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط ١، ١٩٨١م.
- الزَّهرة، لابن داود الأصبهاني، تحقيق: إبراهيم السَّامرائي، مكتبة المنارة، الأردن، ط ٢، ١٩٨٥م.
- السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، ط ٢، ١٤٠٠هـ.
- سر صناعة الإعراب، لابن جنّي، تحقيق: حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٨٥م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة، للسَّخَّاوي، تحقيق: محمد أحمد الدَّالي، دار صادر بيروت، ط ٢، ١٩٩٥م.
- سنن الترمذي، لمحمد بن عيس الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٩٧٥م.
- شرح أبيات سيويه، لأبي محمد السيرافي، "ابن السيرافي" تحقيق: محمد الريح هاشم، دار الجليل، ط ١، ١٩٩٦م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادی، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقّاق، دار المأمون للتراث، ط ٢، ١٩٨٨م.
- شرح أدب الكاتب، للجواليقي، قدم له مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السَّكَّري، تحقيق عبد السَّتَّار فَرّاج، ومحمود محمد شاكر، دار العروبة، ١٩٦٥م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط ٢٠، ١٩٨٠ م.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط ١، ١٩٩٠ م.
- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، ط ١، ١٩٩١ م.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاز يونس، بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦ م.
- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الاسترابادي، تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٤ م.
- شرح شواهد المغني، السيوطي، قرأه وأخرجه وصحّحه الشيخ محمد محمود الشنقيطي، المطبعة البهية بمصر.
- شرح الفصيح، للزنجشيري، تحقيق: إبراهيم الغامدي، جامعة أم القرى، ١٤١٧ هـ.
- شرح القصائد العشر، صنعة الخطيب التبريزي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الأصمعي، حلب، ط ٢، ١٩٧٣ م.
- شرح الكافية، للرضي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦ م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، ط ١.
- شرح مختصر التصريف العزّي في فنّ التصريف، للتفتازاني، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط ٨، ١٩٩٧ م.
- شرح المعلقات السبع، للزوزني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢ م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، المطبعة المنيرية بمصر، ١٩٢٨ م.

- شرح الملوكي، صنعة ابن يعيش، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، ط ٢، ١٩٨٨ م.
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٨ م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان الحميري، تحقيق حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر، بيروت، دمشق، ط ١، ١٩٩٩ م.
- الصاحبى، لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٧ هـ.
- الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٩٩٠ م.
- صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك، لنعيم سلمان البدري، دار تموز، دمشق، ط ٢، ٢٠١١ م.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط ١، ١٩٨٠ م.
- ضرورة الشعر، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق رمضان عبد التّوّاب، دار النهضة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٨٥ م.
- طبقات فحول الشعراء، ابن سَلّام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ١٩٨٠ م.
- طبقات المفسرين العشرين، السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ١، ١٣٩٦ هـ.
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزُّبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط ٢.
- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- عبث الوليد، شيخ المعرّة أبو العلاء المعري، تحقيق نادي الدولة، الشركة المتحدة، دمشق، ١٩٧٨ م.

- عمدة الكتاب، أبو جعفر النحاس، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، ط ١، ٢٠٠٤م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط ٥، ١٩٨١م.
- الفائق في غريب الحديث والأثر، للزمخشري، تحقيق علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ١٩٩٣م.
- الفاضل، للمبرد، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، ط ٢، ١٩٥٦م.
- الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، مصر، القاهرة.
- الفصول المفيدة في الواو المزیدة، صلاح الدين أبو سعيد الدمشقي العلائي، تحقيق حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط ١، ١٩٩٠م.
- في تاريخ الأدب الجاهلي، علي الجندي، مكتبة دار التراث، ١٩٩١م.
- القلب والإبدال، لابن السكيت، منشور ضمن الكنز اللغوي في اللسن العربي، علّق عليه أوغست هفر، مكتبة المتنبي، القاهرة، ١٩٠٥م.
- الكافي في شرح الهادي، للزنجاني، وهو رسالة ماجستير بجامعة دمشق، وهي في ثلاثة أقسام، أنجزها فضل حميدان، وإدريس المهجر، وساجد الخليف الصالح، في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م.
- الكامل، للمبرد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٩٣م.
- الكتاب لسيبويه، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ١٣١٦ هـ.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٣، ١٩٨٨م.
- كتاب الأفعال، للسرقسطي، تحقيق: حسين محمد شرف، وراجعه محمد مهدي علام، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٩٢م.
- كتاب الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٩٦م.

- كتاب الشعر، أبو علي الفارسي، تحقيق محمود محمد الطنّاحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٩٨٨م.
- كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفصل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.
- كتاب العين، للخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السّامرائي، دار الهلال.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، للزّخشي ج، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.
- كشف المُشكلات وإيضاح المُعضلات، لجامع العلوم الأصبهاني الباقولي، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٩٥م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٩٨م.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت.
- لطائف الإشارات، للقشيري، تحقيق إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط ٣.
- اللّالئ في شرح أمالي القاضي، للبكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.
- اللامات، للزّجّاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٩٨٥م.
- اللباب في تهذيب الأنساب، لعزّ الدين بن الأثير، دار صادر، بيروت.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليحات، دار الفكر - دمشق، ط ١، ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الدمشقي النعماني، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء.

- اللوحة في شرح الملحّة، محمد بن الحسن الصايغ ٧٢٠ هـ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م.
- اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣ م.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزاز القيرواني، تحقيق رمضان عبد التّوّاب، وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط ٣، ١٩٩٣ م.
- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، للآمدي، صحّحه وعلّق عليه الدكتور ف. كرنكو، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٩٩١ م.
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، ابن جنّي، تحقيق: مروان العطية، وشيخ الراشد، دار الهجرة، ط ١، ١٩٨٨ م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين بن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانه، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.
- المثلث، لابن السّيد البطليوسي، تحقيق: صلاح مهدي الفرطوسي، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١ م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة، تحقيق فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١٣٨١ هـ.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، النشرة الثانية، ١٩٤٩ م.
- مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مبعة السنّة المحمدية، ١٩٥٥ م.
- مجمل اللغة، ابن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٨٦ م.
- المجموع اللفيف، أمين الدولة محمد بن هبة هبة الله العلوي الطرابلسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٢٥ هـ.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، لابن جنّي، تحقيق: عبد الحليم النّجار، وعلي النّجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤ م.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ م.
- المحصول في شرح الفصول، لابن إياز، تحقيق شريف النجار، دار عمار، عمان، ط ١، ٢٠١٠ م.
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيدة، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ط ١، ١٩٥٨ م.
- المخصص، لابن سيدة، طبعة بولاق، ١٣١٦ هـ.
- المزهر في علوم اللغة، السيوطي، فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨ م.
- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط ١، ١٩٨٥ م.
- المسائل البغداديات، أبو علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
- المسائل الحلييات، أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن هندراوي، دار القلم، دار المنارة، ط ١، ١٩٨٧ م.
- مسائل خلافية في النحو، للعكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٢ م.
- المسائل الشيرازيات، أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن هندراوي، كنوز إشبيلية، الرياض، ط ١، ٢٠٠٤ م.
- المسائل العضديات، أبو علي الفارسي، تحقيق: شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، دمشق، ١٩٨٦.
- المستقصى في أمثال العرب، الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧ م.
- مشكل إعراب القرآن، مكّي بن أبي طالب، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥ هـ.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.

- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بمصر، ط ١، ١٩٩٠م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م.
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق محمد علي النجّار، وأحمد يوسف نجاتي، وعبد الفتاح إسماعيل شلي، عالم الكتب، ط ٣، ١٩٨٣م.
- معاني القرآن الكريم، للنّحاس، تحقيق: الشّيخ محمد علي الصّابوني، جامعة أمّ القرى، ط ١، ١٩٨٨م.
- معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م.
- معجم الشعراء، للمرزباني، صحّحه وعلّق عليه الدكتور ف. كرنكو، دار الجليل، بيروت ط ١، ١٩٩١م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- مفاتيح الغيب، (التفسير الكبير)، للرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٢٠هـ.
- المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).
- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٢هـ.
- المفصل في علم اللغة، للزمخشري، تحقيق: محمد عز الدين السعيد، دار إحياء العلوم، بيروت، ط ١، ١٩٩٠م.
- المفصّليّات، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط ٦.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: عياد بن عيد الشيتي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أمّ القرى، ط ١، ٢٠٠٧م.

- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عَصِيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م.
- المقصور والممدود، لأبي علي القالي، تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٩م.
- الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- المنصف، لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، ط١، ١٩٥٤م.
- من لغات العرب - لغة هذيل، لعبد الجواد الطيب.
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، لحازم القرطاجني، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي.
- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، للمرزباني، نشرته جمعية نشر الكتب العربية، بالقاهرة، المطبعة السلفية، ١٣٤٣هـ.
- نتائج الفكر، للسهيلى، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- النحو الوافي، حسن عباس، دار المعارف بمصر، ط٣.
- النحو والدلالة، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٠م.
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة المطبعة التجارية الكبرى.
- النكت والعيون، (تفسير الماوردي)، تحقيق السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات بن محمد الجزري "ابن الأثير"، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية.
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط ١، ١٩٨١ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٨ م.
- الوافي بالوفيات، الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ٢٠٠٠ م.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، للواحدي، تحقيق عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وأحمد محمد صيرة، وأحمد عبد الغني الجمل، وعبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٤ م.
- الوساطة بين المتنبي وخصومه ونقد شعره، عبد العزيز الجرجاني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه.

المجلات

- مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج ١٩، ع ٤٠، ربيع الأول ١٤٢٨ هـ.
- مجلة جذور، ج ٣١، مج ١٢، إبريل ٢٠١١ م.
- مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثالث، شباط ١٩٩٧ م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة.	أ-هـ
الباب الأول: (الدراسة النظرية للعدول):	١ - ١٨٨
الفصل الأول: مفهوم العدول واستعماله:	
المبحث الأول: مفهوم العدول:	
أولاً: الدلالة اللغوية للعدول.	٢
ثانياً: العَدْلُ واستعماله.	٤
ثالثاً: العُدول والأصل:	١٣
- (الأصل)	١٣
- (الظاهر، ظاهر اللفظ، مقتضى الظاهر)	١٣
- (معتاد الحال)	١٤
- (الوجهة، أو الوجه)	١٤
- (أصل الوضع)	١٤
- (الاستعمال)	١٦
المبحث الثاني: العُدول في الاستعمال:	١٩
- (تعريف العدول)	١٩
- (الخروج عن الأصل)	٢١
- (الاتساع)	٢٣
- (تسميات أخرى للعدول)	٢٣
- أمثلة من كتاب سيبويه، على العدول: (الحذف).	٢٤
المبحث الثالث: العُدول في دلالة الألفاظ على المعاني (المجاز):	٣٤

٤٤	المبحث الرابع: العُدول في اعتقاد المعاصرين:
٤٤	أولاً: النّظام النّحوي:
٤٤	- (عند عبد القاهر الجرجاني)
٤٨	- (عند محمد حماسة عبد اللطيف)
٥٠	- (عند تمام حسان)
٥٤	- (عند حسن منديل العكيلي)
٥٦	ثانياً: العُدول وتداخل المصطلح.
٥٩	ثالثاً: العُدول في آثار الباحثين المعاصرين
٦٥	الفصل الثاني: دَواعي العُدول وأسبابه
٦٦	المبحث الأول: بعض الاختلاف في لهجات العرب الفصحاء:
٧٢	• بعض الظواهر اللهجية في لغات قبائل العرب الفصحاء:
٧٣	أولاً: الاختلاف في ظواهر الإعراب والبناء.
٧٣	أ- في الأسماء
٨٣	ب- في الأفعال
٨٩	ثانياً: الاختلاف في إعمال بعض حروف المعاني.
٩٣	ثالثاً: الاختلاف في التصحيح والإعلال.
٩٩	المبحث الثاني: كثرة الاستعمال:
١٠٢	ما يُردُّ إلى كثرة الاستعمال من عُدول:
١٠٢	أولاً: الحذف:
١٠٢	١- حذف نون (يكون) المجزومة.
١٠٨	٢- حذف التاء من (استطاع).

١١٢	٣- حذف ضمير الياء في قولهم: (يا ابنَ أُمّ).
١١٨	ثانياً: اختصار كلمتين في كلمة واحدة.
١٢٠	ثالثاً: الخروج عن أصل قواعد الخطّ:
١٢٠	- حذف همزة الوصل من الخطّ.
١٢٢	- حذف الألف من الخطّ في بعض الكلمات.
١٢٢	- وصل ما حقّه الفصل.
١٢٥	رابعاً: إعلال ما لا يجبُ إعلاله
١٢٧	المبحث الثالث: الضّرورة:
١٢٩	- تعريفها.
١٣٠	- مذاهب العلماء فيها.
١٣٤	- أنواعها.
١٥٦	المبحث الرابع: التوهّم:
١٥٧	- العطف على التوهّم.
١٥٩	- مُعاملة الكلمتين على أنهما كلمة واحدة.
١٥٩	- مُعاملة الحرف الزائد في الكلمة معاملة الأصيل.
١٦٠	- إعمال الحرف المُهمَل لتوهّم أصالته.
١٦١	- إعطاء شيء حكم شيءٍ آخرٍ لمشابهته له في لفظه دون معناه.
١٦٢	الفصل الثالث: ضوابط العدول:
١٦٣	المبحث الأول: القرينة:
١٦٥	١- القرينة اللفظية.
١٦٧	٢- القرينة المعنوية.
١٧٠	٣- قرينة الحال.
١٧٣	المبحث الثاني: أمْنُ اللبس:

قواعد يفرُّضها أَمْنُ اللبسِ في الكلام:

- ١٧٤ ١ - لا يجوزُ العدولُ عن الأصلِ إذا احتُمِلَ دخولُ اللبسِ.
- ١٧٧ ٢ - التزامُ العدولِ عن الأصلِ، إذا كانَ في معاودة الأصلِ لبْسٌ.
- ١٨٢ ٣ - جوازُ العدولِ عن الأصلِ، إذا كان اللبسُ مأموناً.
- ١٨٥ ٤ - أمثلة نادرة جاءت عن العرب، لا يُبالون فيها الالتباسَ، لا يُقاسُ عليها.
- ٤٥٧ - ١٨٨ الباب الثاني: (الدَّراسة التَّطبيقية للعدول على شعر ذي الرُّمة)

١٨٩ تقديم، حول الشاعر وشعره:

- ١٨٩ أ - الشاعر.
- ١٩٢ ب - قبيلته.
- ١٩٣ ج - خصائص شعره.
- ١٩٦ د - روايته لشعر غيره.
- ١٩٦ هـ - علمه وثقافته.
- ١٩٦ و - منزلته.

ز - مآخذ العلماء عليه في شعر:

- ١٩٧ ١ - المعاني.
- ٢٠١ ٢ - اللغة.

٢٠٧ الفصل الأول: العدول في الإعراب:

٢٠٨ المبحث الأول: العدول بالحمل:

- ٢٠٩ أولاً: الحمل على المعنى.
- ٢٣٥ ثانياً: الحمل على المحلّ.
- ٢٤٦ ثالثاً: الحمل على الجوار.

٢٥١	المبحث الثاني: العُدول بنزع الخافض.
٢٦١	المبحث الثالث: العُدول بالتَّضمين.
٢٦٩	المبحث الرابع: العُدول في بناء الاسم وإعرابه.
٢٦٦	المبحث الخامس: مسائل متفرقات من شعر ذي الرُّمة خالفت خالفت الأصول الإعرابية التي عليها النحويون:
٢٧٢	أولاً: تقدُّم القسم على الشرط، وإعطاء الجواب للشرط.
٢٧٥	ثانياً: قلب الإعراب.
٢٧٨	ثالثاً: اسم الفاعل عَمِلَ بعد أن وُصِفَ.
٢٨٠	رابعاً: (ما تنفكُ) فصلتُ (إلَّا) بينها وبين خبرها.
٢٨٧	خامساً: مخالفة التركيب المبني على فتح الجزأين لأصل لفظه وإعرابه.
٢٩١	الفصل الثاني: العُدول في التركيب:
٢٩٢	المبحث الأول: العُدول بالحذف:
٢٩٢	- ضوابطه.
٢٩٣	- شروطه.
٢٩٧	- أضربُه في شعر ذي الرُّمة:
٣٠٣	أولاً: حذف الفعل.
٣٠٦	ثانياً: حذف الفاعل.
٣٠٩	ثالثاً: حذف المفعول به.
٣١٦	رابعاً: حذف المبتدأ.
	خامساً: حذف الخبر.

- ٣٢٢ سادساً: حذف المضاف.
- ٣٢٦ سابعاً: حذف الموصوف.
- ٣٢٩ ثامناً: حذف العائد من الصلة.
- ٣٣٣ المبحث الثاني: العُدول بالتقديم والتأخير:
- ٣٣٤ - فوائد التقديم والتأخير، وأهميّته.
- ٣٣٦ - قسامه: تقديم على نيّة التأخير، وتقديم ليس على نيّة التأخير.
- ٣٣٧ - أغراضه.
- ما جاء منه في شعر ذي الرّمة:
- ٣٤٠ أولاً: التقديم الذي على نيّة التأخير؛ (التقديم المعنوي).
- ٣٤٠ ١- تقديم الخبر على المبتدأ.
- ٣٤٤ ٢- تقديم المفعول به على الفاعل.
- ٣٤٤ ٣- تقديم المفعول به على الفعل والفاعل.
- ٣٤٥ ٤- تقديم الجارّ والمجرور على العامل فيهما.
- ٣٤٥ ٥- تقديم حرف الجر (من) مع مجروره على (أفعل) التفضيل.
- ٣٤٧ ٦- تقديم المعطوف وحرف العطف على المعطوف عليه.
- ٣٥١ ٧- تقديم ضمير الغائب على الاسم الذي يعود إليه.
- ٣٥٢ ثانياً: التقديم الذي ليس على نيّة التأخير؛ (التقديم اللفظي).
- ٣٥٢ - تقديم الصفة على موصوفها.
- ٣٥٥ المبحث الثالث: الفصل بين المتلازمين بأجنبي.
- ٣٤٧ - الاعتراض والفصل بين المبتدأ والخبر بمصدرٍ فعلٍ أمرٍ مُضمَرٍ.
- ٣٥٨ - الفصل بينهما بجملتين مُستَقِلَّتَيْن.
- ٣٥٨ - الفصل بينهما بفعل قلبيّ، مُلغى عَمَلُهُ لتأخّره.
- ٣٥٨ - الفصل بين القسم وجوابه.

٣٥٩	- الفصل بين (إِلَّا) ومحصورها بجملة النداء.
٣٦٠	المبحث الرابع: الالتفات:
٣٦٠	- آراء العلماء فيه.
٣٦١	- أَضْرُبُهُ.
٣٦٦	- أَغْرَاضُهُ.
٣٦٧	- ما جاء منه في شعر ذي الرُّمَّة:
٣٧٢	الفصل الثالث: العُدول في حروف المعاني
٣٧٣	- صِنْفُهَا: عاملة وغير عاملة.
٣٧٤	أ- إِذْ
٣٧٦	ب- إِذَا
٣٧٨	ج- إِلَى
٣٨٣	د- الْبَاء
٣٨٦	هـ- الْكَاف
٣٨٧	و- اللَّام
٣٩٠	ز- عَنْ
٣٩٢	ح- إِلَّا
٣٩٣	ط- أَنْ
	ي- أَوْ
٣٩٩	ك- الْفَاء
٤٠٠	ل- الْوَاو
٤٠١	م- إِمَّا

٤٠٣	ن - كَأَنَّ
٤٠٦	ص - ما
٤٠٩	الفصل الرابع: العُدول في المستوى الصرفي، ومبحث الضرورة في شعر ذي الرُّمَّة:
٤١٠	المبحث الأول: العُدول في الصيغة:
٤١٠	أولاً: صيغة الاسم.
٤١٠	أ- صيغة الأسماء الجامدة غير المشتقة:
٤١١	١- وضع المفرد في موضع المثنى.
٤١١	٢- وضع المفرد في موضع الجمع.
٤١٢	٣- جمع الجمع.
٤١٤	٤- معدول النسب.
٤١٧	ب- صيغة المشتقات:
	١- العُدول في إعمالها:
٤١٧	• اسم الفاعل
٤١٩	• اسم المكان
٤٢١	٢- وضع صيغة في موضع صيغة أخرى:
٤٢١	أ- وضع (أَفْعَل) في موضع (فَاعِل).
٤٢٢	ب- وضع (فَعِيل) في موضع (مُفْعِل).
٤٢٣	ج- مجيء (الْمُتَفَعِّل) بمعنى: (الْمُسْتَفْعِل).
٤٢٣	د- وضع (أَفْعَل) في موضع (فَعِيل).
٤٢٤	هـ- وضع المصدر في موضع الصِّفة.
٤٢٥	و- وضع صيغة مصدر في موضع صيغة مصدر أخرى.
	ثانياً: صيغة الفعل:

- ٤٢٦ أ- العدول في تعدّي الفعل ولزومه.
- ٤٢٨ ب- لحاق علامة المؤنث بالفعل.
- ٤٣٠ ج- تعاقب صيغة (فعل) مع (أفعل).
- ٤٣٣ المبحث الثاني: العدول في المستوى الحرفي للكلمة:
- ٤٣٣ أولاً: الإبدال:
- ٤٣٤ أ- الهمزة.
- ٤٣٧ ب- الميم.
- ٤٣٧ ج- الهاء.
- ٤٣٨ ثانياً: التّخفيف:
- ٤٣٨ ١- التّخفيف بالحذف.
- ٤٣٩ ٢- تخفيف الهمزة وقلبها بحسب حركة الحرف الذي قبلها.
- ٤٤٠ ثالثاً: الإعلال بالقلب على غير قياس.
- ٤٤١ رابعاً: تصحيح ما كان واجباً فيه الإعلال.
- ٤٤٢ خامساً: الزيادة.
- ٤٤٥ المبحث الثالث: الضرورة في شعر ذي الرّمة:
- ٤٤٥ النوع الأوّل: الزيادة.
- ٤٤٧ النوع الثّاني: الحذف.
- ٤٥٢ النوع الثّالث: تقديم ما حقّه التّأخير.
- ٤٥٤ النوع الرّابع: فصل ما حقّه الوصل.
- ٤٥٥ النوع الخامس: وصل ما حقّه الفصل.
- ٤٥٦ النوع السّادس: الإبدال.

٤٥٧	النَّوع السَّابِع: قَلْبُ الإِعْرَاب.
٤٥٨	نتائج الدِّراسة.
٤٦٤	فهرس الآيات
٤٧٦	فهرس الأحاديث النَّبَوِيَّة
٤٧٧	فهرس شعر ذي الرُّمَّة الوارد في الدِّراسة.
٤٩١	فهرس شواهد الشُّعر الواردة في الدِّراسة.
٥٠٤	فهرس المصادر والمراجع.
٥٢٢	فهرس الموضوعات.

The summary study

Syntactical and morphological deviation phenomenon in the Arabic language, practical study on Thi alrrummah,s poetry.

I have studied in the research phenomenon's deviation in the Arabic language, and I apply on Thi alrrummah,s poetry.

I have divided the research into two departments, and each one contains several chapters:

The first department: theoretical study for the deviation, it contains three chapters, they are:

The first chapter: the deviation concept and its using,

1- linguistic indication for the deviation.

2- the deviation definition.

3- the deviation in using.

4- the deviation with the metaphor.

5- the deviation in contemporary researchers thinking.

The second chapter: the deviation reasons:

1- difference between Arabic dialects.

2- muchness of using.

3- poetry necessity.

4- imagination.

The third chapter: deviation rules.

1- evidence.

2- not obscurity.

The second department:

The practical study for the deviation on Thi alrrummah,s poetry.
It contains presentation and four chapters:

The first chapter: the deviation in analysis.

The second chapter: the deviation in structure: (deletion, introduction and delaying).

The third chapter: the deviation in meanings letters.

The fourth chapter: the deviation in morphological standard for word, and poetry necessity.

Finally: research results.